الألف كتاب (١١٤)

موجز تاريخ الشرق الأوسط

من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر

تأليف

جورج كيرك
(George. E. Kirk)
مؤلف كتاب « الشرق الأوسط خلال الحرب : ـ ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ »
وكتاب « الشرق الأوسط بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ »

ترجمه
عمر الإسكندري

راجعه
الدكتور سليم حسن

الناشر مركز كتب الشرق الاوسط
٤٥ شارع قصر النيل

دار الطباعة الحديثة
٥ شارع غيط النوبي - حت ٩٣١٨

الألف كتاب

مُوجز تاريخ الشرق الأوسط

(١١٤)

بإشراف إدارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم

هذه ترجمة كتاب :

A SHORT HISTORY OF THE MIDDLE EAST
by
GEORGE KIRK

« إن تاريخ العالم . . . . ليس بعبء على الذاكرة . . وإنما هو نور يضيء الروح . . »
[اللورد أكتون]

الألف كتاب (١١٤)

موجز تاريخ الشرق الأوسط

من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر

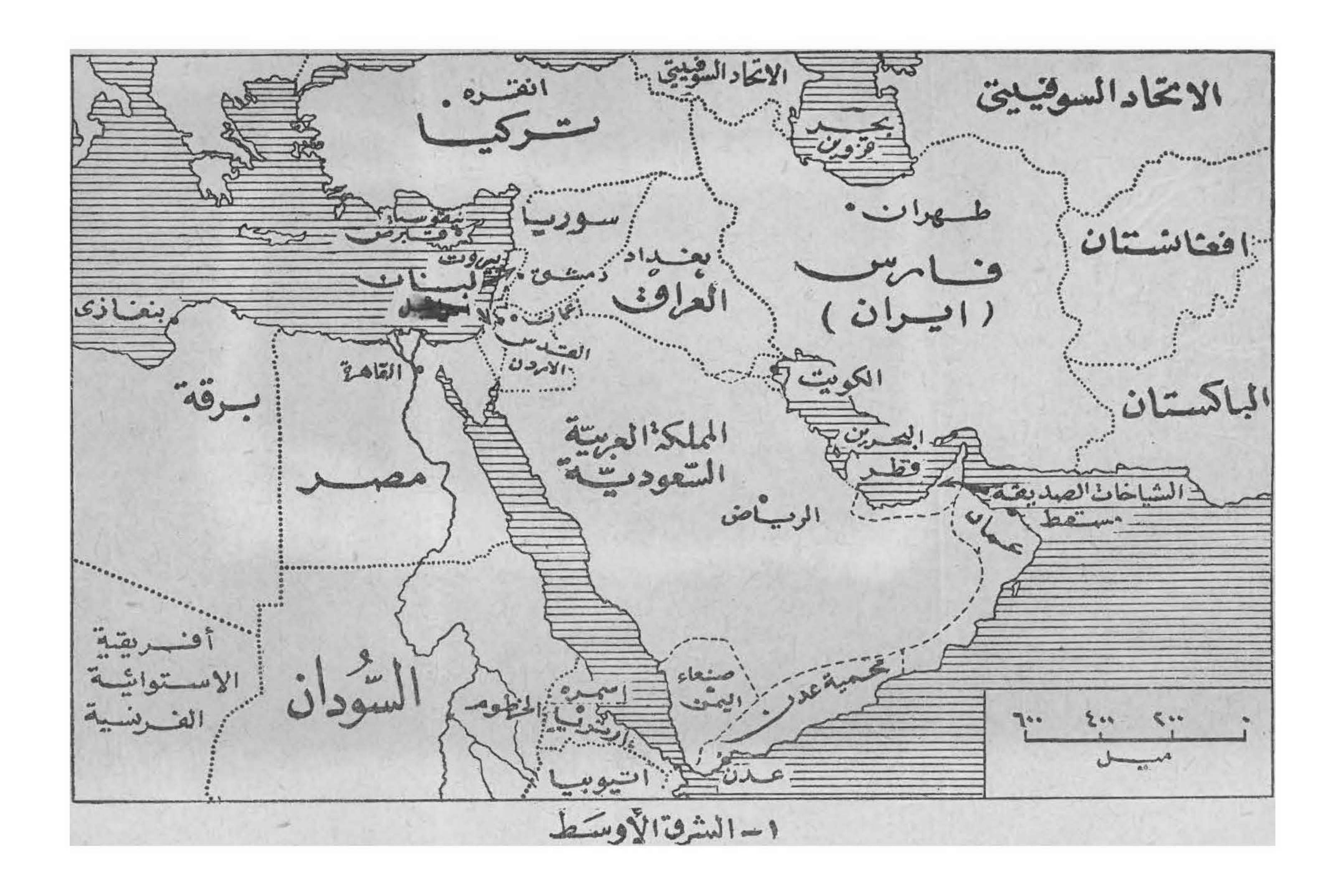
تأليف
جورج كيرك
(George. E. Kirk)
مؤلف كتاب « الشرق الأوسط خلال الحرب : ـ ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)
وكتاب « الشرق الأوسط بين عامى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ »

ترجمه
عمر الإسكندرى

راجعه
الدكتور سليم حسن

الناشر مركز كتب الشرق الاوسط
٤٥ شارع قصر النيل

دار الطباعة الحديثة
٥ شارع خط النوبى - ت ٩٣١٨



١ـ الشرق الأوسط

فهـــرست

صفحة

بيان بالخرائط الواردة بالكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

إنه من حسن التوفيق أن كان هـذا الكتاب بين مجموعة «ألف الكتاب» التى قررت وزارة التربية إخراجها باللغة العربية فى هذا العهد الزاهر .

فقد تناول فى إيجاز بارع تاريخ الشرق الأوسط فى عصوره الطويلة ، ومن نواحيه الحيوية المتعددة ، بما لم يجتمع قبله فى مجلد واحد . كما أنه حوى الكثير من أنباء أحداث العصر الأخير مما لم يُنشر قبل اليوم باللغة العربية .

وقد بدرتْ من المؤلف بطبيعة الحال بعض عبارات وتعليقات قليلة لا تتفق والعقائد الإسلامية ، وخاصة عندما تناول الكلام على ظهور الإسلام ؛ وقد لفتنا النظر إليها ، كل منها فى موضعه ، مع ما يلزم من التعقيب عليها . وكذلك تداركنا بمثل هذا التعقيب ما بدا أحيانا فى بعض أقوال المؤلف من نغمة تغلب عليها النُعرة الانجليزية ولا تتفق تماما والروح المصرية . بهذا أمِنّا جانب اعتراض أى معترض ، وانفسح المجال للإفادة بما فى الكتاب من غزير المعلومات وعظيم المزايا .

وحرر بالقاهرة فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٧

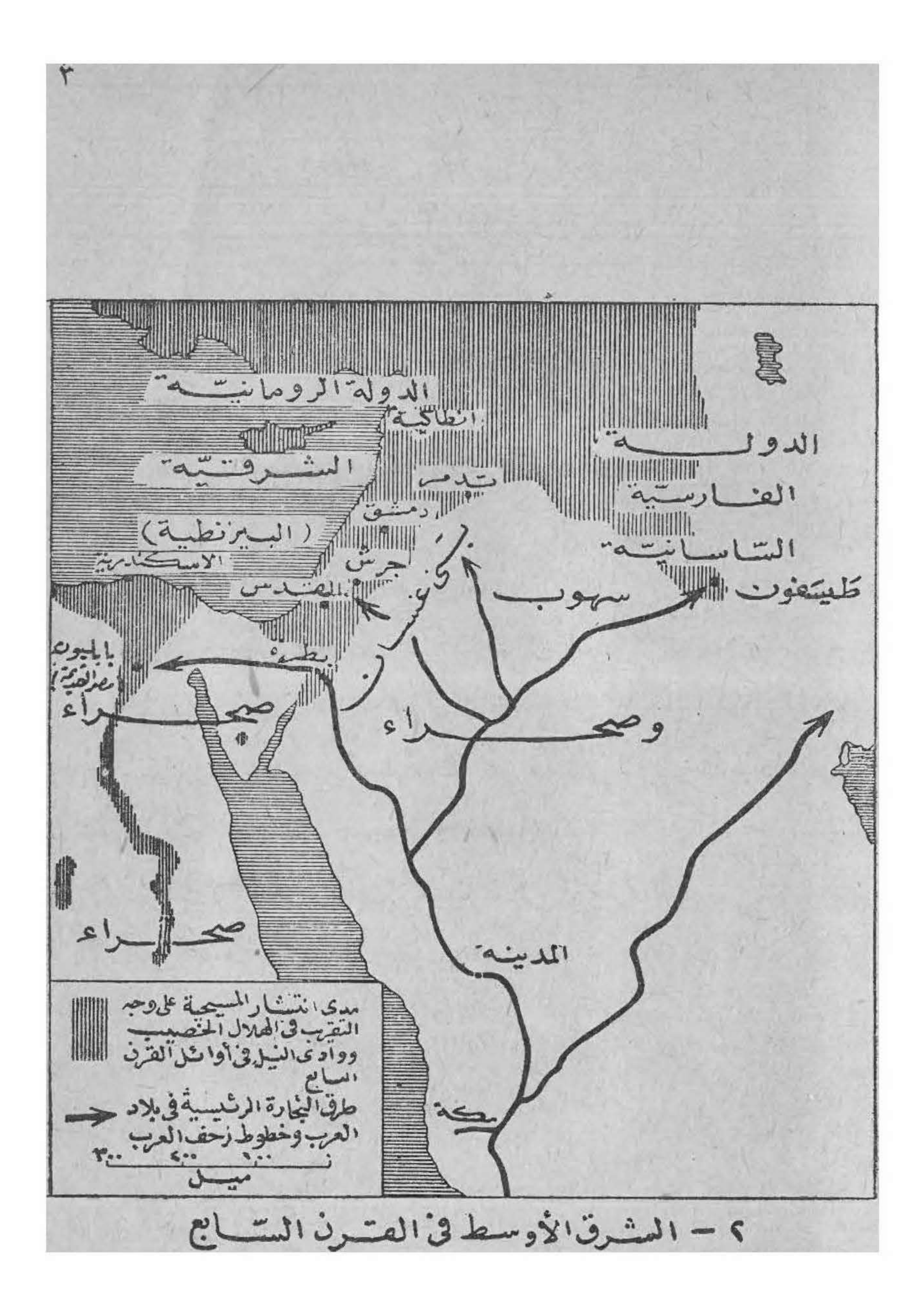
عمر الإسكندرى

مقدمة الطبعة الثالثة

(من الأصل الإنجليزي)

نشأ هذا الكتاب عن مجموع محاضرات ألقيتها بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٧ فى « مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية » على طائفة من الطلبة البريطانيين ، بقصد تزويدهم بما يحتاجون إليه من المعلومات الأساسية العامة فى تاريخ الشرق الأوسط وما يختص به من الشئون الجارية ، لتأهيلهم للنهوض بأعباء مايسند إليهم من المراكز فى هذه المنطقة ، لا بقصد إعدادهم لأن يكونوا من علماء التاريخ الإخصائيين . ولم تكن وجهات النظر فى جميع هذه المحاضرات خاضعة لأى نهج رسمى أو عقيدة بذاتها . كما أنه لم يُتَحْ لى فى إعدادها الوصول إلى شىء من المصادر الرسمية التى لم تنشر بعد . وغنى عن البيان أن « المركز » لا يعدّ مسئولا بحال ما عن شىء مما استجد من المعلومات التى زيدت فى الطبعات التالية للطبعة الأولى . فإنه فضلا عن التعديلات الطفيفة التى أجريت فى الفصول الأولى من الكتاب ، قد قام نيابة عنى المستر « آرثَرمِلْز » (Mr. Arthur Mills) زميلى بالجامعة الأمريكية ببيروت بكتابة الفصل الثامن بأكمله من جديد ، كما أنه قد أعيد النظر فى حوادث عام ١٩٥٠ بالفصل الأخير ، الذى كان قد سبقت كتابته من جديد فى الطبعة الثانية . ذلك فضلا عن إضافة أسماء عدد من المصادر الجديدة الهامة على قائمة المصادر التى استقى منها الكتاب .

وقد كانت الحاجة لاتزال ماسة فى الطبعة الثانية إلى بيان مايبرر استعمال اسم « الشرق الأوسط » بدلا من التسمية القديمة « الشرق الأدنى » وبدلا من التعبير الجغرافى « آسيا الجنوبية الغربية » غير الملائم . أما الآن فى عام ١٩٥٤ فلا يحتاج الأمر إلى شىء من هذا البيان .



٢ – الشرق الأوسط في القرن السابع

الفصل الأول

عام ٦٠٠ بعد الميلاد

التفكك والانحلال فى الشرق الاوسط

يشغل الشرق الأوسط مكاناً فريدا فى التاريخ ليس له مثيل . فهذه على الأرجح هى الناحية من العالم التى فيها ، بعد أن عاش الإنسان أزمانا سحيقة ، قد تبلغ مليون عام ، ولا عماد له سوى ما يجمعه من الخضر البرية ومايصطاده من الحيوانات المستوحشة ، اهتدى منذ نحو ٨٠٠٠ سنة أو ما يقارب ذلك ، بعد تجاريب شاقة وأخطاء جسيمة ، إلى استزراع الأغذية النباتية واستئناس بعض الحيوانات النافعة ، فتسنى له بذلك لأول مرة أن يدرج فى مدارج الارتقاء نحو حضارة تفوق مارآه إلى ذلك الوقت .

وعندما بلغت تلك الحضارة الراقية فى الشرق الأوسط ذروتها فى المدة التى ترجع إلى ما بين الألفين وثلاثة الآلاف سنة من وقتنا الحاضر ، ظهر فى كل من البلاد الهيلانية وأرض « يهوذا » [1] فى وقت واحد تقريباً نفر من الرجال تنبهوا إلى الناحية الخلقية من التاريخ وإلى تلك الهوّة التى تفصل بين ما تصبو إليه آمال الإنسان وما يتحقق منها بالفعل . فقد قام أنبيـــاء

---

(١) المترجم — البلاد الهيلانية هى بلاد الاغريق القديمة وما تفرع عنها . ويهوذا هى الجزء الجنوبى من فلسطين وفيه كانت إحدى مملكتى العبرانيين اللتين انقسمت إليهما مملكة العبرانيين بعد عهد سليمان عليه السلام .

العبرانيين بانذار قومهم بيوم الحساب الذى يجزى فيه الله الآثمين بإثمهم ، كما قام « أفلاطون » ينشر فى الناس تعاليمه بأننا جميعاً أهل دارين معا وأن رقيّنا الحقيقى الوحيد فى هذه الدنيا هو رقى الروح :

« ex umbris et imaginibus in veritatem »

(من الظلال (الطيف) والصور إلى الحقيقة) .

وفى المسيحية ظهر هذان المبدآن ممتزجين فى عقيدة واحدة ممثلة فى أن « الكلمة صارت جسداً » (لأجل أن يخلص الجسد)

« The word made the flesh that the flesh might be redeemed »

وما دامت حضارتنا لاتزال تقدر ما لها من الجذور الروحية ، فلا يمكن بحال أن نتجاهل أرض الشرق الأوسط التى نبتت فيها هذه الجذور .

فتلك الخطوة الأولى الخطيرة الشأن التى خطاها الإنسان بانتقاله من مرحلة تصيد غذائه إلى مرحلة الاستقرار على الزراعة ، وتجاوبه مع ذلك التحدى العظيم من جانب التغيرات الجوهرية فى بيئة الطبيعة [1] ، قد أوضحها علماء الآثار أيما إيضاح فى الثلاثين سنة الأخيرة . كذلك كُتب عن موضوع نبوغ الإغريق وعن منشأ الديانة المسيحية وانتشارها من الكتب الكثيرة القيمة الغزيرة المادة ، ما يحار الإنسان فى أن يتخير منها ما يوصى القارىء الراغب فى الاطلاع بالبدء به للاستنارة فى هذه الموضوعات . كما أن العصر الفضى للشرق الأوسط ، وهو عصر الحضارة الاسلامية ، أو كما تسمى عادة الحضارة العربية ، يزخر بموضوعه الكثيرُ من المؤلفات ذات الصبغة العلمية .

كذلك توجد أبحاث من الطبقة الأولى عن نواح شتى من أحوال الشرق

---

(١) أنظر كتاب « دراسة فى التاريخ » تأليف توينبى

(A. J. Toynbee, A Stndy of History)

الأوسط المعاصر لنا أو ماقبله بقليل ، غير أن المؤلفات العامة التى تحاول ربط العهد الحاضر بما كان عليه الحال فى القرون الوسطى نادرة جداً [1] ، مع ما فى الربط بينهما من أثر بالغ فى إيقاظ الخيال التاريخى . وفى هذه المناسبة تتبين لنا سخرية التاريخ . ذلك بأنه فى الوقت الذى نضب فيه ، بعد عام ١٣٠٠ م معين إنتاج الحضارة الإسلامية التى ازدهرت بها القرون الوسطى ، نرى الحضارة الغربية تدخل فى دور جديد من التجاريب دام إلى الوقت الحاضر ، وفى حين أن استيقاظ الشرق الأوسط إنما كان بفضل ما أخذه عن الغـــرب من طرق التفكير والمعارف الفنية فى القرن التاسع عشر ، نراه قد أخذ يتنكر له ، وأحدث انفجاراً فى العلائق بينهما فى أيامنا هذه ــ وفى هذا أبلغ شاهد على أن التاريخ لا يسير فى نظام قياسى مطّرد ، وأنه ليس بغاية فى ذاته وإنما هو وسيلة نتبيّن بها « الحساب » الذى يأتى فيما وراء التاريخ .

* * *

إنّ التغيرات الجوية التى امتدت آلافا من السنين وانتهت ، حوالى عام ٦٠٠٠ ق . م . تقريبا ، بما نسميه بالتعبير الشعبى « انحسار العصر الجليدى الأخير » ، قد تركت أنحاء شاسعة من الشرق الأوسط فى حالة صحراوية مجدبة تكاد تكون خالية من الأمطار ، كالتى ما زالت تشاهد فى الصحراء الكبرى الممتدة عبر افريقيا من الغرب إلى الشرق بعرض ١٠٠٠ ميل ، والتى نرى بقيتها فى صحراء بلاد العرب . وفى شمالى هذا النطاق الماحل نجد سلسلة جبال سوريا والأناضول وإيران تتساقط عليها أمطار وفيرة يُعزى موردها إلى البحر الأبيض المتوسط . وهذا النطاق الذى تتوافر فيه المياه بدرجة لا بأس بها ، يكتنفه من الغرب والشرق حوضان من أعظم حياض الأنهر ، وهما

---

(١) بعد الطبعة الأولى من هذا الكتاب ظهرت الترجمة الانجليزية لكتاب تاريخ الأمم الإسلامية تأليف « كارل بروكلمان » (Carl Brockelmann)

حوض النيل وحوض دجلة والفرات ، وبذلك يتألف من الجميع ما يسمى «الهلال الخصيب» ، وهو الذى ، على أرجح ظن ، كان مهد الحضارة الزراعية الآنفة الذكر[1]

وفى سنة ٦٠٠ م كانت حالة المجتمع بالشرق الأوسط لا تزال من صنع هذه الحضارة الزراعية ، بعد انتشارها وارتقائها . ولم يكن بالطبع فى الإمكان زراعة الانحاء الصحراوية الشاسعة إلا فى واحات صغيره متناثرة تروى من آبار مستمدة من المياه الجوفية ، غير أن ما يشرف على تلك الصحارى من السهول شبه الصحراوية (السهوب) كان فيه متسع لمهنة أخرى تنتمى إلى هذه الحضارة وهى استئناس الحيوانات النافعة ، فاتخذها الكثيرون مقرا لهم ولماشيتهم من الإبل والماعز والأغنام . هؤلاء هم البدو ، وكانت معيشتهم بطبيعة الحال شاقة مزعزعة . وأما الأنحاء الأخرى الخصيبة فكانت تُنبت الحبوب والفاكهة بما فيه الكفاية لغذاء القوم وصادراتهم ، كما كانت مدنهم عامرة بالصناعات الصغيرة ، مما أفضى إلى قيام تجارة نامية يُحمل النفيس منها فى قوافل بين الهند والبحر الابيض المتوسط ، وأما ما قلت قيمته فكانت منحصرة فى مدى مسافات دون ذلك .

ولما كان توزيع الثروة الناتجة من العمل فى هذه الأصقاع بعيدا كل البعد عن نواميس العدالة ، فقد خمدت فى القوم روح الابتكار المادى والنهوض بالمشروعات الاقتصادية . ذلك بأنه فى بداية الأمر ، عندما كان الناس قبل الاهتداء إلى الزراعة يعيشون على حالة البدو المزعزعة فى جماعات صغيرة متناثرة ، كانوا على ما نظن لا يجدون وسيلة لسد حاجات معيشتهم الا عن طريق الشيوع . فلما نمت الحضارة الزراعية واتسع نطاقها بفضل ما أدخل عليها من

---

(١) لزيادة الاطلاع على مجرى الحوادث التاريخية يراجع كتاب :

Henri Frankfort: The Book of Civilization in the Near East

(ص ٣٤ — ٥٠)

الطرق والوسائل الفنية ، حصل فيها مثل ماحصل فى الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر (بأوربا) من زيادة مؤقتة ، فى مقدار إنتاج السلع وتنوعها ، أرْبت على الزيادة فى عدد السكان . فانفسح المجال بهذه الوفرة الجديدة إلى امتياز قوم عن قوم فى اقتسامها ، وأغلب الظن أن ذلك جرى عن طيب خاطر من الجميع . وفى مقدمة من ظفروا بالامتياز فى ذلك رجال الدين ، وهم كانوا قديما مصدر العلوم والمعارف الحافظين لها ، ويليهم قادة الحرب الذين بيدهم حماية ثروة الجماعة من غارات المتبربرين من أهل البادية ، والذود عما ينازعهم فيه غيرهم من الأمم المجاورة . ويلى هؤلاء جماعة موظفى الدولة (على قلتهم) ثم التجار فالصناع ، وفى مؤخرة الجميع الزراع ، وهم الملازمون للأرض الذين قلما وصلت اليهم آثار ما تجود به أدوار الحضارة المتعاقبة من النعم المادية أو الأدبية حيناً بعد حين . وقد جرى العرف بين القوم بأن يتوارث الناس المهن وغيرها من الأعمال فى المجتمع عن آبائهم وتبعاً لبيئتهم ، وإن كان ذلك لم يتقيد فى الشرق الأوسط بتلك القيود الحديدية المرعية فى بلاد الهند ، وكثيرا ما كان يشق النابغة طريقه إلى مركز أسمى مما نشأ فيه .

ولما كان الصناع والزراع ، على كثرتهم ، لا يحصلون إلا على جانب يسير من السلع الصناعية ، فلم يكن لهم من حافز يحفزهم إلى الإكثار من إنتاجهم فوق ما تحتاجه تلك الطائفة الصغيرة المنعّمة وفوق ما جرت العادة بتصديره ، ولذلك لم يستخدموا فى أعمالهم سوى قوة الإنسان أو الحيوان . فمع أنهم قد علموا بقوة البخار كأمر من المستغربات العلمية ، لم يحاولوا تسخيره فى الصناعة أو النقل وبقوا قانعين بالاعتماد على القوة العضلية . ولذلك ركدت بينهم ملكة الابتداع الفنى التى تجلت فى الأدوار الأولى من هذه الحضارة الزراعية ، وأخذ التقدم المادى يسير ببطء شديد .

أما فى عالم الفكر فقد كان لايزال فى مختلف ميادينه مجال واسع للنشاط . فظهرت السياسة ، وساعد على نموها سعى كل طائفة وراء الحصول على حاجاتها

الاقتصادية التى لاوجود لها فى دائرتها ، أو شعورها بالحاجة إلى حماية بضائعها من غارات من جاورهم من المغيرين . ومالبث قادة الحرب (الذين كثيرا ما صاروا ملوكا) أن جدوا فى العمل على توسيع رقعة البلاد التى تدين لهم رغبةً فى توفير الاكتفاء الذاتى لبلادهم أو ضمان حمايتها. وقد تتابعت الدول على مسرح التاريخ من مصريين وحيثيين وأشوريين وبابليين وفرس ، ومن بعدهم الإسكندر الأكبر وقواده ، ثم الدولة الرومانية — وكان كل منها يزيد على رقعة بلاده ما استطاع ضمه إليها ، غير أنهم كانوا جميعا يلقون صعوبة فى بسط الوحدة فيها ، نظرا لما تأصل فى أرجائها من فوارق محلية أو لبطء المواصلات بين أنحائها. وقد اقتصر الأوائل من هذه الدول على تنصيب عمال لهم فى البلاد التى استولوا عليها ، لجمع الضرائب لهم ، وعلى ترك مسحة ما من حضارتهم بين أهل تلك البلاد ، فى حين أن المتأخرين من أولئك الفاتحين ضربوا بسهم وافر فى توحيد أرجاء دولتهم . فقد توحدت فى دولة الفرس سكة الدراهم ، كما انتشرت فى أنحائها لغة موحدة للتفاهم فى الشئون التجارية اليومية . وفى الممالك الهيلانية التى نشأت فى أعقاب فتوح الإسكندر الأكبر لمصر وآسيا الغربية انتشرت اللغة الإغريقية والعناصر الفكرية من الحضارة الإغريقية بين الطبقات الوسطى من سكان المدن وامتدت التجارة إلى آخر أطراف العالم القديم تقريبا . وقد قفت أثرهم فى ذلك الدولة الرومانية ، التى هى الوارث المباشر للحضارة الهيلانية .

ومع أن شعوب الدولة الرومانية قد نعموا بالكثير من الأمن وبمستوى راقٍ عام من الحضارة فى الشئون المادية والاجتماعية والعقلية ، مما لم يروا مثله قط من قبل ، فقد كان بينهم الملايين من الساخطين الذين شعروا بشىء من التعس أو بضيق المجال لنهوضهم مما كانوا عليه فى تلك الظروف ، أو أحسوا بشعور جارف بأن السعادة ليست فى الإثراء وحده ، فنزح الكثيرون منهم — عن طريق الأسر فى الحروب أو عن طريق الاتجار — من ديارهم ، ونزلوا المدن الكبرى أمثال روما والاسكندرية وأنطاكية ، حيث تكوّنت منهم

طائفة كادحة معدمة . وهنالك صُهرت آراؤهم وعقائدهم التقليدية فى بوادق هذه العواصم مع ما أضيف إليها من عناصر الفلسفة الإغريقية . وإذ كان فى نزوح المرء عن وطنه انقطاع للصلة بينه وبين ما كان يسود بيئته المحلية عادة من مظاهر الدين المرعية، فقد أفضى اغتراب هؤلاء القوم إلى التماسهم الأمل وراحة الضمير فى الديانات الحافلة بالغوامض وغير المرتبطة بمكان ما ، والتى لقيت استجابة عامة فى بلاد البحر الأبيض المتوسط بما كانت تبثّه من عقـائد الاتصال الربانى فى هذه الحياة وما تعِد به من نعيم فى الحياة الآخرة .

ومن بين العقائد الدينية التى كانت فى الأصل ذات صبغة محلية تلك التعاليم العبرانية المعزوة إلى الرب « يَهْوَه » . فقد طرأ على أوضاعها بعض التحول من جراء إخراج اليهود من أوطانهم ونفيهم بعيدا عنها [١] . وكانت هذه الديانة قد احتوت بفضل أنبيائها من التعاليم السامية الحاضة على الارتقاء بالروح والتمسك بأهداب الدين ونشر العدالة الاجتماعية مالم يسبق له مثيل ، ولم يُكتب لها البقاء والتغلب على ذِلّة المنفى إلاّ بفضل توسعها فى دائرة رسالتها وتحوّلها من دين قومى لأمة صغيرة إلى ديانة ذات رسالة عالمية طبقا لما جاء به نبيّهم « أشْعيا » (فى الإصحاح الثانى) ، غير أنهم مالبثوا ، بعد رجوعهم من المنفى أن عادوا إلى اعتبار دين « يهوه » دينا محليا مقره فى بيت المقدس ، فانعكست آية ذلك التوسع الروحانى حتى انحصرت ديانة اليهود فى دائرة قوميتهم الضيقة ، وقصرت اهتمامها على مفصلات المسائل التشريعية الصغيرة ، ولم تخرج قط عن هذا النطاق الضيق إلى الآن . وقد شذ عن هذا التقليد نفر من الناس بين حين وآخر ، فكانوا يُعتبرون خارجين على الشريعة اليهودية ،

---

(١) المترجم — يشير المؤلف بذلك الى ماحدث عند استيلاء « نبوجذ نصر » ملك بابل على بيت المقدس حاضرة مملكة العبرانيين الجنوبية (يهوذا) من تشتيت شملهم ونفى جانب عظيم منهم الى بلاده (عام ٥٨٦ ق . م) حيث بقوا فى « الأسر البابلى » طوال سؤدد البابليين . ومن قبل كان الأشوريون قد فعلوا مثل ذلك بمملكتهم الشمالية (اسرائيل) .

وقد لقى هذا المصير مؤسس الديانة المسيحية فى صورته الانسانية . كما أن القديس بولص ، وهو يهودى تزود بالدراسة الإغريقية ، قام مع غيره بنشر « انجيل المحبة الذى جاء به المسيح » عن المحبة بين مدن شرقى البحر الأبيض المتوسط . وعندما أخذت دراسة المعارف الاغريقية الرومانية فى الركود انتقل جانب كبير من نشاط الأبحاث العقلية ، الناهضة فى ذلك الوقت ، إلى ميدان البحث والتوضيح لذلك اللاهوت الثلاثى (المثلث العام) والكشف عن غوامضه وتصوره على الوجه الصحيح .

وفى سنة ٣١٣ م ، بعد أن عانت الدولة الرومانية ما عانت من الفوضى العسكرية مدة جيلين كاملين ، حتى أشرفت على الدمار من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، وأخذ الإمبراطور « قسطنطين » يبحث عن قوة جديدة تعينه على إعادة النظام وصون الحضارة ، وجد ضالته فى الكنيسة المسيحية . ومع أن هذه الكنيسة لم يكن قد خضع لهـا بعد إلا أقلية فى الدولة بوجه عام . فإنها احتملت شدة « أوقات الاضطهاد » وظلت تجتذب اليها قلوب الناس رغم ما يلاقونه فى سبيل ذلك من العسف والاضطهاد بين حين وآخر ، حتى صارت منزلتها لا تضارع . فاعترف « قسطنطين » بالمسيحية واعتبرها الديانة الرسمية للعاهلية الرومانية . فكان لما تلا ذلك من التعاون الوثيق بين الكنيسة والدولة فى توطيد نظام الحكم واستقراره أكبر أثر فى سرعة انتشار الديانة المسيحية فى كافة أنحاء العاهلية ، « حتى لم يبق بها أثر للوثنية الا فى بقع مبعثرة ضئيلة ، بل انتشرت إلى ما وراء حدود الدولة عن طريق القوافل التجارية .

على أن ما أحرزته المسيحية من هذا الانتصار الزمنى لم يعُد على جماهير الناس بالحرية الروحانية ولم يُحدث شيئا يذكر فى المنابع التى تستقى منهـا أخلاقهم . فقد ارتبطت الكنيسة بعجلة الحكومة ، وهذه إزاء ما واجهها من واجبات لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من مخلّفات فوضى القرن الثالث ، الذى قضى فيه على ما كانت تتمتع به الطبقة المتوسطة فى أوائل عهد الدولة الرومانية

من حرية تمثّلت فى استقلال المدن بشئونها الداخلية ، اضطرت إلى تقييد نظم الحكم فى الدولة بمراسيم وأوامر إجبارية حازمة ، صانت الدولة حقا من الانهيار التام ولكنها عرقلت فيها كل تقدم اقتصادى أو اجتماعى ، وأثقلت كاهل الناس بأعباء من الضرائب لا يفيقون منها . وكذلك ما كان ينتظر من وحدة وارتباط من جراء تداول لغة الإغريق وثقافتهم ومن انتشار الديانة المسيحية لم يتحقق منه إلا القليل ، لأن العامل الأول منهما لم يكد يتخطى الطبقة الوسطى من سكان المدن ؛ فلم يكن له أثر يذكر بين طبقة الصناع أو أهل الريف على كثرتهم ، إذ أن هؤلاء جميعا احتفظوا بلغاتهم وعاداتهم المحلية ، وأما المسيحية فإنها وصلت إلى هؤلاء الجماهير عن طريق الترجمة عن الاغريقية ومن أفواه مواطنيهم ممن هم على شاكلتهم ؛ وبذلك لم يكن للمسيحية أثر يذكر فى التقريب بين الجماهير التى لم تزوّد بالثقافة الإغريقية . كذلك كان للانحيازات القومية أثرها . فإنها ، مضافةً إلى ما كان يحيط بها من الاستياء من صرامة الأحكام الصادرة من القسطنطينية وشدة استغلالها للقوم مع تفشى الفساد بين من بيدهم الأمر من رجال الحكومة ، لمّا لم تجد متنفَّسا لثورانها فى ميدان السياسة ، ظهرت فى شكل منازعات دينية حول مسائل شكلية تعصبَ كلٌّ لرأيه فيها .

وكانت الكنيسة المسيحية نفسها قد وقعت فريسة لمثل هذه المشاحنات عندما سلط منطق الفلسفة الإغريقية سيفه الحاد على موضوع « الإلهية المثلثة » الصعب التصور . وفى البلاد الواقعة شرقى البحر الأبيض المتوسط قام جدال عنيف بين رجال الدين فى هل أن طبيعة السيد المسيح فى حياته على وجه الأرض كانت إلهية أو إنسانية . فتناول الأمر المتعصبون من المصريين والجهلاء من أهل مدينة الاسكندرية . فتعصبوا للعقيدة « المونوفيسيّة » التى تقول بطبيعة واحدة إلهية للمسيح لم تتغير ، واتخذوا من ذلك حجة لشن الغارة على المنطق الإغريقى والآراء الإغريقية . وقد عقد من أجل ذلك مجمع دينى عام

يمثل الكنيسة بأسرها ؛ فى مدينة « خلكدونيا » (Chalcedon) سنة ٤٥١ م ، فاتخذ قراراً يحاول به التوفيق بين الفريقين ؛ فلم يؤيد المذهب القائل بإنسانية المسيح على الأرض إلى الحد الذى أراده البطريق « نِسْطُور » ، كما أنه لم يخضعه جملة لعقيدة إلهية المسيح فى كل أدواره كما أراد « المونوفيسيون ». فلم يَرُقْ هذا القرار فى أعين «المونوفيسيين» وأثار عاصفة من الهياج بينهم : فذبحوا بطرق الاسكندرية داخل كنيسته فى يوم الجمعة الحزينة ومثّل الغوغاء بجسمانه فى شوارع المدينة . وعلى الرغم مما بذلته قوات الحكومة لإخماد هذة الفتنة ، فقد انتشرت الحركة بين غالبية أهل مصر والشام انتشاراً فعليا لم تحظ بمثله قط الحضارة الاغريقية نفسها ؛ وخرج كل من الإقليمين على الكنيسة الأصلية وكوّنا كنيستين قوميتين : أحداهما الكنيسة القبطية بمصر والأخرى الكنيسة السوريانية أو اليعقوبية بالشام ، واستعملت كل منهما فى عباداتها لغتها الوطنية بدلا من الإغريقية التى كانت هى لغة الثقافة شرقى البحر الأبيض المتوسط ولغة الكنيسة فى جميع هذه الإنحاء . فاستعملت فى مصر اللغة القبطية (وهى ما آلت إليـــه اللغة المصرية القديمة فى ذلك الوقت) واستعمل السوريون اللغة السوريانية [١]

يتضح من ذلك أنه لم يكد يوجد بين عوامل الحضارة بالشرق الاوسط فى أوائل القرن السابع الميلادى عامل واحد من عوامل الوحدة . وكان يتنازع

---

(١) وهاتان الكنيستان ، هما وأتباع نسطور أيضا ، لاتزال باقية إلى يومنا هذا بين الكنائس الشرقية التى تكاد تكون غير معروفة فى أوربا الغربية . فالأقباط بمصر لا تزال عدتهم ، بعد ثلاثة عشر قرناً من الحكم الاسلامى ، بلغ أكثر من مليون نسمة ، وتأخذ عن مذهبهم أيضا الكنيسة القومية فى إثيوبيا ، والكنيسة السوريانية لها من الأتباع مايتراوح عددهم بين ١٥٠ و ٢٠٠ الف يقطنون شمالى مابين النهرين ، والشام وجنوبى الهند ، أما النساطرة فبعد أن نشروا مذهبهم فى شطر كبير من أواسط آسيا فى القرون الوسطى أخذوا فى الانكماش حتى صار لايدين بدينهم سوى بضع عشرات من ألوف « الاشوريين » الرحل .

النفوذ والسلطان فى هذه الأرجاء منذ قرون عدة دولتان حربيتان عظيمتان، هما الدولة الرومانية الشرقية أو البوزنطية ودولة الفرس . فكانت الدولة البوزنطية تسيطر على البلاد الواقعة على الشطر الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ، ولم تتمكن قط من بسط نفوذها الدائم على بلاد ما بين النهرين ، فى حين أن الفرس شنوا فى خلال القرن السادس عدة غارات قوية على سوريا دمروا فى غارة منها حاضرتها « انطاكية » ، كما استولوا فى عام ٦١٤ على مدينة بيت المقدس وأشعلوا النار فى كنائسها

على أنه بالرغم من هذه الحروب لم تكن حركة التجارة والصناعة راكدة مطلقا ، بل قد كان هناك من فيض الثروة ما يكفى لإنشاء الكثير من الكنائس الجديدة وخاصة فى عهد الإمبراطور « جستنيان » (٥٢٧ - ٥٥ م) الذى ندين له بإعادة بناء كنيسة قسطنطين المعروفة بكنيسة « ميلاد المسيح » (Nativity) ببيت لحم وبإنشاء كنيسة «أيا صوفيا» بالقسطنطينية . وكانت المدن تعج بالحركة والنشاط ، ومن خير الأمثلة لما بقى من هذه المدن للآن « جيراش » (ببلاد الأردن) وتدمر ، وبعض بلاد صغيرة أخرى تقل عنهما فى سوريا ؛ وإن كان علماء الآثار ، بإمعانهم النظر فيما تحت سطح الأرض ، يرون أن الكثير من هذا الثراء الظاهر يخفى وراءه قلة وضآلة .

على أنه بالرغم من رواج حال الملاك وأسر رجال الدين الأغنياء والتجار ، كان غمار أهل المدن والريف فى ضنك من جراء ثقل الضرائب الباهظة وفساد الموظفين ، فلم يدينوا بشىء من الولاء لهذا الحكم . ومن جهة أخرى نجد الكنيسة المسيحية باصطباغها بالصبغة الرسمية دخلت هى أيضا فى دور الجمود المستولى على جماعة رجال الحكم ، ومع أن الأديرة قامت بأكبر خدمة للخَلَف

---

(١) عن « لانكستر هاردنج » (Lancster Harding) فى الدليل الرسمى لمدينة « جيراش» (مصلحة الآثار بالأردن سنة ١٩٤٤)

بالإبقاء على حيوية بعض مخلفات الإغريق فى العـــلوم والمعارف ، مما كان مصيره بدونها سيئول إلى الفناء ، فانه لم يبق فى الكنيسة نفسها شيء من ذلك الإخاء الذى امتاز به صدر المسيحية كما امتاز به فيما بعد صدر الإسلام . ذلك فضلا عن زوال ما كان للكنيسة من الصفة العالمية والوحدة . ومن جهة أخرى نرى أن روح الوطنية التى تمثلت فى خروج الكنائس المونوفيسية على الكنيسة الأصـــلية لم تكن إلا مجرد الرغبة فى مقاومة ما يرمى اليه رجال الحكومة والكنيسة العامة معاً من التمسك بالمركزية والعمل على صبغ البلاد بالصبغة الهيلانية ، لا عن وطنية حقة تشعر بها الجماهير التى سارت وراء هـذه الحركة . فلم يكن هناك فى الواقع ما يمكن أن يسمى بالأمة المصرية أو الأمة السورية ، بل هى مجرد جماهير تحت رحمة كل قوة خارجية جادّة .

وقد كان الأباطرة بعد مجلس « خلكرونيا » يشعرون من أعماق قلوبهم — الواحد تِلْو الآخر — بنفور بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط من الحكم الرومانى وما ينطوى عليه ذلك من الخطر السياسى على العاهلية ، وسعوا إلى استجلاب مودتها بالنزول على بعض مطالب المونوفيسيين ، (أى القائلين بالطبيعة الواحدة للمسيح) ولكن هؤلاء كانوا صعاب المراس فى مطالبهم ، ومن جهة أخرى كانت حرية الأباطرة فى المفاوضة معهم تقيِّدها مراقبة بابوات روما ، الذين وإن كانوا أقل اهتماما من أباطرة القسطنطينية بالشئون العاجلة السياسية لبلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط ، كانوا يحرصون كل الحرص على ألا يفضى التساهل مع المونوفيسيين المنشقين إلى شيء يتهدد سلامة ما يرونه المذهب الصحيح فى المسيحية ، وقد حدث أن بقوا ثلاثين عاما منفصلين عن أحـد الأباطرة لميله إلى شـدة التسامح مع هؤلاء الخوارج . على أن المونوفيسيين أنفسهم كانوا فى الواقع لا يميلون إلى التفاهم مع الإغريق لما يكنّون نحوهم من بغض ، فكانت النتيجة أن تلك الخطوات التى كان يخطوها الأباطرة من وقت إلى

آخر لاسترضائهم ذهبت هباءً وحلت محلها اضطهادات شنيعة وحشية . فاتسعت الهوة بذلك بين الفريقين إلى الأبد ، وتطورت الأمور فى بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط حتى بلغت الحد الذى يجعلها لقمة سائغة لأى فاتح يعرض عليهم من الحرية فى شئونهم ما لم ينالوه على يد أباطرة الرومان [١]

(١) أنظر كتاب «تاريخ الحروب الصليبية» تأليف Steven Runciman — الجزء الأول

الفصل الثانى

ظهور الحضارة الإسلامية وتدهورها

(٦١٠ – ١٥١٧م)

قد كانت طبيعة شبه جزيرة العرب القاحلة مدعاة لبقاء حضارتها دون مستوى حضارة «الهلال الخصيب» بكثير، اللهم الا فى بلاد اليمن ذات الأمطار الموسمية، حيث تدل قصة ملكة سبأ والكشوف الأثرية معاً على امتيازها عن سائر بلاد الجزيرة بمدنيّة يُعزَى أساسها إلى أرباحهم من سلوك البحار فيما بين شواطىء البحر الأحمر والمحيط الهندى . فكانت غالبية أنحاء الجزيرة لا تصلح إلا لسكنى القبائل الرّحل الذين يعيشون على تربية الإبل والماشية الصغيرة ، ممن غُرس فى جماعاتهم الميل إلى شن الغارات ، بعضهم على بعض ، إما للسلب أو لتنازع السيادة أو الأخذ بالثارات ، وإحياء ذكرى هذه الغارات بأشعار حماسية يفاخرون فيها بتلك الغارات ويتناقلونها جيلاً بعد جيل .

ولهؤلاء البدو لغات تنتمى إلى مجموعة واحدة عُرفت باللغات الساميّة . وكانوا منذ بداية الحضارة الزراعية يغيرون على أطراف « الهلال الخصيب » المشرفة على صحاريهم ، فتارة كانوا يكتفون بنهب محاصيل الأراضى الزراعية، وأخرى كانوا يتخذونها بالفعل مقراً لهم ، وقد كان نزوح العبرانيين إلى فلسطين ونزولهم فيها عقب سنة ١٤٠٠ ق . م نتيجة غارة من أمثال هذه الغارات .

وبمثل ذلك أخذت شعوب أخرى تتكلم اللغة العربية تتوافد فيما بعد على

الطرف الشمالى من بلاد العرب ، وفى طليعتهم « النَبَطيّون » ، الذين أخذوا منذ عام ٣٠٠ ق . م تقريباً ينزلون الجـــزء الجنوبى من بلاد « عَبْر الأردن » حول معقلهم المشهور « بَطْرة » ، فاشتغلوا بالزراعة وبرعوا فى تدبير الوسائل الراقية المحافظة على المياه لريها ، كما كان لهم مورد آخر يجبونه من الضرائب على التجارة الرابحة فى الأفاويه وغيرها من السلع الكمالية النفيسة ، مما كانت تمرّ به القوافل داخل أراضيهم فى طريقها من جنوبى بلاد العرب إلى الشام وسواحل البحـــر الأبيض المتوسط . وفى أوائل عهد المسيحية تبعتهم قبائل أخرى عربية ، وفى القرن السادس الميلادى أقام قياصرة القسطنطينية « بنى غَسَّان » حراساً لحماية الحدود الصحراوية لبلاد الشام وعَبْر الأردن من غارات الفرس وأحلافهم من العرب .

وبعد اضمحلال « بطرة » بقى الطريق البرى من جنوبى بلاد العرب ، فغربيّها ، إلى شواطىء البحر الأبيض ، محتفظاً بمكانته التجارية العظيمة ، وكانت القوافل تعود بما تصدره بلاد « الهلال الخصيب » مقابل مايرد إليها من السلع ، ومن صادراتها هذه عناصر حضارتها الراقية ، أى تعاليم الديانتين المسيحية واليهودية . فقد كان من بين سكان المدن الواقعة على هذا الطريق نزلاء من أهل هذين الدينين يقيمون جنباً لجنب مع العرب ، الذين كانوا فى هذا الوقت يعبدون شتّى قوى الطبيعة ممثّلة فى أصنام مختلفة . وكانت أشهر مدن جزيرة العرب فى القرن السادس الميلادى « مكة » الواقعة عند تفرع الطريق من الجنوب إلى فرعـــين أحدهما إلى البحر الأبيض المتوسط والآخر إلى مابين النهرين والخليج الفارسى ، وكانت هى المركز الرئيسى لعبادة العرب الوثنية بسبب احتوائها على « الحجر الأسود » ، وهو حجر من أحجار النيازك داخل

فى بناء « الكعبة » مقام عبادتهم [1] . وفى هذه البيئة ، الساذجة فى ثقافتها ، الخصيبة بمالها من العلاقات التجارية مع « الهلال الخصيب » ذى الحضارة الراقية ، وُلد النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) سنة ٥٧٠ م .

بدأ محمد دعوته الدينية حوالى سنة ٦١٠م ، ولم يكن له بطبيعة الحال معرفة مباشرة بكتب اليهود والنصارى المقدَّسة ، إذ لم تكن قد ترجمت بعدُ إلى اللغة العربية ، وهو لا يعرف لغة سواها ، ولكنه مع ذلك لم يعدم بعض الفرص للتحدث إلى اليهود والمسيحيين ، خلال رحلاته مع القوافل التجارية وفى مكة نفسها . وقد قامت دعوته الدينية على التوحيد المطلق ، على النقيض مما كان سائدا بين القوم بمكة ، من تعدد الآلهة وعبادة الأصنام كما أنها كانت تتفق مع القليل الذى كان يعرفه من العقائد المسيحية واليهودية [2] . ولا شك أنه قد كان بين مفكرى العرب فى ذلك الوقت نفر غير محمد أنكروا على القوم ماجروا عليه من تعدد الآلهة ، غير أن مالقيه الإسلام من عظيم النجاح قد غطّى على سيرة أشخاصهم وأخنى على ذكراهم [3] . والظاهر أن محمدا لم يعتبر نفسه فى بداية دعوته مؤسساً لدين جديد ، بل كان يرى أن مهمته تحذير قومه من سوء العاقبة يومَ القيامة ، الذى ورد ذكره فى كتب اليهود والنصارى المقدسة . ومع أن دعوته لم تلقَ إذ ذاك نجاحا كبيرا ، فقد أثارت عليه حفيظة «قريش» التى هى أشهر قبائل مكة المشتغلة بالتجارة (والتى ينتمى محمد نفسه إلى فرع صغير منها) . ويرجع تصدّيهم له إلى طعنه فى معتقداتهم الدينية التى شبّوا

---

(١) المترجم — الكعبة كما يعلم المسلمون هى بيت الله الذى بناه ابراهيم واسماعيل عليهما السلام . وقد أدخلا فى بنائها « الحجر الأسود » الذى كان القوم يقدسونه من قبل .

(٢) المترجم — يلاحظ أن عبارة المؤلف هنا وفيما يأتى من وصفه لسائر مراحل الدعوة المحمدية تغلب عليها بطبيعة الحال عقيدته الدينية وقد لا تتفق والعقائد الاسلامية ، وإنما أوردناها بنصها محافظة على نشر الترجمة كاملة . فإلى ذلك ننبه الأنظار .

(٣) أنظر Encyclopaedia of Islam مبحث «Art»

عليها ، وإلى خوفهم على ما كانت تجنيه مدينتهم من الأرباح التجارية فى مواسم الحج السنوية التى كان يَؤمّهم فيها العرب من أنحاء جزيرتهم للطواف بالكعبة . ولما ضاق محمد ذرعاً بمناوآت قريش عوّل على الهجرة من مكة ، وبعد أن تلقّى دعوات فى هذا الشأن من بعض تجار « المدينة » الواقعة على بعد نحو مائتى ميل من مكة شمالا (وكانت إذ ذاك تسمى « يَثْرب ») لحق بأتباعه هنالك ، وكانت عِدّتهم نحو ثلثمائة . كما أن احتواء المدينة على أقلية كبيرة العدد من اليهود كان يجعل منها بيئة صالحة وميدانا فسيحاً لنشر الدعوة لم يتوافر فى « مكة » المحافظة . وكان ذلك عام ٦٢٢ م ، الذى جُعل فيما بعد مبدأ التقويم الإسلامى .

وهنا رأى محمد لأول مرة ضرورة تولّيه السلطة التشريعية لتنظيم شئون طائفته الصغيرة بالمدينة : القادمين منهم من « مكة » (وقد سمّاهم « المهاجرين ») ومن اعتنقوا الإسلام من أهل « المدينة » (وقد سمّاهم « الأنصار ») . وقد كان فى أمله أن يَلقَى تأييدا كبيرا من الطائفة اليهودية بالمدينة ، إذ كان يعدّ نفسه خليفة كبار الأنبياء العبرانيين ولا سيما « ابراهيم » (عليه السلام) ، كما كانت بعض شعائره الدينية تتفق فى صورتها مع الشعائر اليهودية وخاصة أنه كان يولّى وجهه فى الصلاة شَطر « بيت المقدس » . ولكن سرعان ما تبيّن له أن يهود « المدينة » معرضون عن هـــذه الدعوة الجديدة ، بل أنهم أخذوا يسخرون من عدم فهمه لبعض القَصص الوارد فى التوراة وللشعائر اليهودية . فكان رد محمد على ذلك أنهم انما يُخفون بعض ما أُنزل عليهم أو يحرّفونه عن مواضعه . وكان قد أخذ يجاهر من قبل أن العقائد المسيحية فى صورتها المتداولة مناقضة للتعاليم الأصلية التى جاء بها « عيسى » (عليه السلام) حسب ما يراه

هو فى هذه التعاليم . ولذلك انصرف الآن جملةً عن هذين الدينين بعد تقديره لهما ، وأعلن أنه « خاتم الأنبياء » وأن ما جاء به هو إنما هو الحق المبين المنزّل من عند الله بلا تحريف ، وأطلق عليه اسم « الإسلام » أى الاستسلام لإرادة الله . عند ذلك عاد محمد إلى السنة التى كان يجرى عليها من قبل فى « مكة » ، فغيّر وضع الاتجاه فى الصلاة فجعله شطر الكعبة . وأعلن أن الحج هو أحد أركان الإسلام . ثم أحيا (أو استحدث) سيرة بناء الكعبة على يد « ابراهيم » و « اسماعيل » أبى العرب وما يرتبط بالكعبة من مناسك ، وجعل غايته اعادة مجد هـذا الدين وتطهيره من كل ما علق به من شوائب الشِّرْك بالله وعبادة الأوثان .

والظاهر أن محمدا لم يتاقّ منذ هذه الآونة سوى القليل من الفيض الروحى وانصرف طوال بقية حياته إلى ما هو أكثر ارتباطا بالحياة الدنيا : من تنظيم آداب السلوك العام والخاص لأتباعه المخلصين بالمدينة ، وبسْط سلطانه التام على أهل مكة الذين أعرضوا عنه من قبل . وقد صدم هذا التغيّر البيّن فى اتجاه تعاليم الرسول بعضَ الكتّاب الأوربيين السابقين ، فقالوا أن محمدا لم يكن الاّ سياسيا طموحا انتحل من الدعوة إلى دين جديد وسيلة لتحقيق مآربه السياسية[1] ، غير أن هذا التخريج الساخر لا يحتمل التحليل . فإن الدعوة إلى دين جديد بها من الأخطار الكثيرة ما يُقصِى عنها السياسى الطموح ، وقد قضى محمد نفسه اثنى عشر عاما عانى فيها الكثير من الإعراض والاستهزاء والعداوة المتزايدة يوما بعد يوم ولم يحَظ فى نهايتها بشىء من النفوذ الاّ على تلك القلة من أتباعه الذين هاجروا معه . والأقرب من ذلك إلى المعقول أنه

---

(١) نقلا عما لخصه Tor Andrae فى كتابه : Mohammed, the Man and his Faith (محمد : الرجل وعقيدته الدينية) — الفصل السابع

كان مخلصا كل الأخلاص فى دعوته الدينية الأصلية ، فلما حان الوقت الذى صارت فيه بيده مقاليد الأمور لحكم أتباعه المسلمين بالمدينة كشف ذلك عن استعدادٍ كامن فيه لمباشرة الحكم ، أو أكد ذلك الاستعداد ، وغطّى منذ ذلك الوقت على كل قواه الروحانية . ولا غرو فى ذلك ، « ألمْ يفرض الله عليه تبليغ ما أنزله عليه من البيّنات إلى بنى الإنسان؟ وألا يكون من أدائه لهذا الواجب إذا اغتنم هذه الفرصة التى أتاحها الله له وزوّد هذا الدين الجديد — الذى وقفت فى طريقه مدة عشر سنوات قوة انسانيّة عاتية — بأداة انسانية سياسية قد أثبتت الخبرة الشخصية أن لاسبيل لإحراز الإسلام أى تقدم عملى آخر بدونها ؟ »[1]

عند ذلك أعلن محمد « الجهاد » (الحرب الدينية) على أهل مكة ، الذين صَدّوا عن دينه وأخرجوه من وطنه . فأشار على فريق من أتباعه بمهاجمة قافلة لهم فى أحد الأشهر الحرُم ، فكان ذلك بداية سلسلة من الملاحم الحربية مع قريش (٦٢٢ — ٢٨ م) كان للمسلمين فى معظمها الغلبة[2] . وفى خلال هذه المدة انكشفت لمحمد خيانة القبائل اليهودية بالمدينة ونقضهم لعهده ، فطرد

---

(١) عن A. J . Toynbee فى كتاب A study of History — الجزء الثالث ص ٤٦٦ وما يليها

وعن Gibb فى كتابه Mohammedanism ص ١٢٩

(٢) المترجم : يشير المؤلف بذلك إلى غزوات النبى صلى الله عليه وسلم وسراياه . والغرض منها كما يعلم المسلمون لم يكن مجرد الفتح والملك ، بل هو نشر دين الله بالتى هى أحسن (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل مااعتدى عليكم) . ولذلك كان المسلمون يعرضون الإسلام على القبائل والأمم ، فاذا امتنعوا رضوا منهم ان يبقوا على دينهم فى مقابل ضريبة صغيرة هى الجزية ، وبها يكون لهم ماللمسلمين وعليهم ماعليهم . فاذا امتنعوا من كليهما وصدوا عن السبيل وجب حربهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله .

منهم قبيلتين وأجلاهما عن المدينة . وأمر بالقضاء على ثالثة لتآمرها سراً مع اعدائه فى مكة [١] .

وفى هذه الآونة أخذ أهل مكة يَضيقون بهذه الحروب المتلاحقة ويشعرون بتعطيلها لقوافلهم التجارية ، ودبّ فى نفوسهم الميل إلى التراضى مع محمد ، وبخاصة بعد أن صار الحج إلى مكة ركنا من أركان الإسلام ، فأبرموا معه « صلح الحُدَيْبِيَة » سنة ٦٢٨ م على أن يمكنوه من الحج فى العام القادم . فلما قَدم المسلمون للحج وفد على محمد فى مكة بعض عظمائها واعتنقوا الإسلام على يديه . وفى عام عام ٦٣٠ م خرج محمد إلى مكة على رأس جيش مسلّح [٢] ، فلّم تبدِ قريش الا مقاومة قليلة ثم ألقت إليه بأيديها حتى أسلم جميع أهل مكة تقريبا . وأزال محمد الأصنام عن الكعبة وما جاورها حول مكة وكسرها ، فكان ذلك نصرا مبينا ، ودان لمحمد بالسيادة الفئات القليلة من اليهود والنصارى بالحجاز ، كما دان له العرب فى أنحاء الجزيرة حتى أطرافها من البحرين وعُمان وجنوبى الجزيرة [٣] .

---

(١) المترجم ـ هذه القبيلة الثالثة هى « بنو قريظة » من اليهود ، وكان بينهم وبين النبى عهد من قبل غزوة « الخندق » أو « الأحزاب » : فنقضوه وتابعوا الأحزاب فى أحرج الأوقات ، وكادوا بغدرهم أن يودوا بالمسلمين جميعا . فلما فشلت الأحزاب وانصرفوا عن المدينة لحق رسول الله بنى قريظة فى اليوم الثاني وحاصرهم فى حصونهم وأوقع بهم .

(٢) المترجم ـ ذلك بأنه لم يمض على معاهدة الصلح بين النبي وقريش أكثر من عامين حتى نقضها حلفاؤهم بتعديهم على حلفاء النبى . وعلم ذلك « أبو سفيان » فقدم المدينة لتجديد المعاهدة فلم يصغ له رسول الله .

(٣) ان الرواية الاسلامية التى تقول بدخول جميع جزيرة العرب فى الاسلام فى عهد النبى وأنه أرسل كتبا إلى رؤساء الدول الكبرى فى الشمال يدعوهم هم أيضا إلى الدخول فى الاسلام يحتمل أن تكون من نسج الخيال . والواقع أن نفوذه السياسى لم يتجاوز منطقة الحجاز (عن فردريك بوهل فى دائرة المعارف الاسلامية من مقالته عن محمد) .

وبموت محمد فجاءةً فى عام ٦٣٢ م ارتبكت حال جماعة المسلمين ، إذ أنه لم يخلف من بنيه ولدا (ذكرا)[1] ولم يوصِ لأحد بالذات بالخلافة من بعده . وكاد يحدق بالمسلمين خطر داهم يتهدّدهم فعلا بالانقسام على أنفسهم لما بين جموعهم من فوارق . فتمّ التغلب على كل ذلك باختيار «أبى بكر» خليفة لمحمد لما يكنّه القوم جميعا له من الاحترام والإجلال ، على أن تكون خلافته لمحمد فى شئون الدنيا وحسب ، أى من حيث الحكم والتشريع لا فى الشئون الروحية المتعلقة بالنبوّة . وفى مدى خلافته الوجيزة التى لم تكد تتجاوز السنتين تمّ إخضاع جميع أنحاء جزيرة العرب للإسلام .

وكانت بعض جموع المسلمين قد خرجت فى عهد محمد فى غارة على بعض أطراف الدولة البيزنطية إلى ما وراء الأردن من الجنوب ، فلقيت صدمة عنيفة . فلما انتُخب الآن الخليفة الثانى « عمر » (بن الخطاب) قام قوّاده العظام بقيادة غارات كبيرة إلى فلسطين والشام والعراق ومصر ، فكان ما لقوه من سهولة الإغارة وقلة المقاومة يعدّ من المدهشات واستحال ما كان الغرض منه فى الأصل مجرد السطو والغنْم ، على نمط ما ألفه العرب ، إلى غزوات وفتح دائم .

ويعزو مؤرخو العرب ما أحرزه أسلافهم من هذه الانتصارات العظيمة إلى الروح التى نفحهم بها الإسلام . ومع أننا لا ننكر أن الدين الجديد قد كان له أكبر أثر فى إيجاد رابطة اجتماعية جمعت لمدة ما شمل تلك القبائل المتدابرة ،

---

(١) المترجم — لم يخلف رسول الله من بنيه وبناته إلا السيدة «فطمة» زوج على بن أبى طالب ، وماتت بعد النبى بأشهر قلائل . وكل أولاده ماتوا قبله .

فإن العامل الأساسى فى تيسير فتوح العرب إنما كان فى ضعف القوات التى وقفت فى طريقهم .

فانّ كلا الدولتين البيزنطية والفارسية كانت قد أنهكتهما الحروب المتلاحقة مدة جيل بأكمله ، فضلا عن أن الشعوب التى تقطن الشام وفلسطين وما بين النهرين كانت غالبيّتها من الجنس السامى ويمتّون للعرب بصلات القرابة والعاطفة أكثر مما يشعرون به من الولاء نحو سادتهم من البيزنطيين والفرس ، وخاصةً بعد ما حصل من ازدياد مجافاتهم لهم فى الحقاب الأخيرة بسبب فداحة الضرائب وسوء الادارة أوفساد الحكم ، وأن فريقا منهم بالذات ، وهم « بنو غسّان » ، الذين كان المنتظر أن يكونوا أول من يقف فى طريق الزاحفين على الدولة البيزنطية ، قد وهن شعورهم بالوفاء من جرّاء توقف الامبراطور « هِرَقْل » سنة ٦٢٩ م عن دفع إعاناتهم السنوية لنضوب معين خزائنه بسبب غارته الناجحة على الفرس . وفى مصر ، كان بطْريق الاسكندرية (البيزنطى) قد حاول إرغام الأقباط ، المؤمنين بمذهب طبيعة المسيح الواحدة (المذهب المونوفيسى) ، على قبول مذهب وسط يربطهم بكنيسة القسطنطينية ، كما أنه ، بصفته الحاكم المدنى أيضا » قد اشتطّ فى جمع الضرائب وتعسّف ، فترتب على ذلك أن قام « أسقف الاسكندرية القبطى » باصدار الأوامر لأهل ملّته بألاّ يقاوموا العرب .

فكانت نتيجة ذلك كله أن العرب لم يلقوا مقاومة جدية تذكر إلاّ فى مراكز الحضارة الإغريقية ، كالإسكندرية وقيصرية وبيت المقدس ؛ ولم يحلّ عام ٦٦٠ م ، أى بعد وفاة محمد بجيل واحد ، إلاّ وكان عَلَمه الأخضر يخفق فوق عاهلية عظيمة ، تمتد من فارس شرقا ، عَبْر « الهلال الخصيب » ، فمصر ، ثم ليبيا ، إلى تونس غربا . ومن بين هذه البلاد جميعا لم يقف فى وجه الغزاة وقفة صادقة الاّ « فارس » ، التى كانت مقراً لعاهلية عظيمة تعتزّ بمجد ترجع بداية عهده إلى ألف عام .

ولا شك أن « العصر الذهبي » للإسلام ، حتى فى نظر المسلمين أنفسهم ، هو هذا العصر الذى تمت فيه هذه الفتوح الإسلامية وكان فيه الغزاة تحملهم قلوبهم حملا لتأججها بروح الإسلام ، فلا ينازعه فى ذلك حتى ولا عصر الحضارة العالمية الذى جاء فيما بعد . ولا غرو ، فهو عهد الخلفاء الذين أنار طريقهم الهدى والذين سُمّوا لذلك « بالخلفاء الراشدين »[1]

وقد كان الخليفة الثانى « عمر » (بن الخطاب) هو الذى وضع أساس النظم الإدارية لشئون هذه العاهلية الشاسعة . فكانت السلطة فى الولايات العربية فى يد القواد الحربيين الذين تم فتح الولايات على أيديهم . وجُعل لكل ولاية حامية عربية أنشئت لها معسكرات حربية خاصة ، نخص بالذكر منها حامية الفسطاط (وموضعها الآن حىّ مصر القديمة) وحامية البصرة بأسفل العراق . ولم يسمح للعرب فى بداية الأمر باقتناء شىء من الأراضى خارج جزيرة العرب ، حرصا على احتفاظهم بشخصيتهم وتميزهم من الشعوب المحكومة . واما الأعمال الإدارية بدواوين الحكومة فأبقيت فى يد القائمين بها عنـــد الفتح ، ففى البلاد التى كانت تابعة للدولة الرومانية بقيت فى أيدى المسيحيين المزوّدين بتربية إغريقية ؛ وفى بلاد فارس قام بها غير المسلمين ممّن نالوا تربية فارسية . والظاهر أن العرب بالمعنى الحقيق ، أى الذين من أصل عربى صميم ، لم يستسيغوا قط الاشتغال بهذه الأعمال المملة فى نظرهم ، ولم يُبدوا فيها من الحذق مايكفى لقيامهم بها .

وفى شئون القضاء اتُخذ القرآن أساساً للأحكام المدنية والجنائية فيما يتعلق بالمسلمين الفاتحين أنفسهم ، اقتداءً بما جرى عليه محمد أثناء السنين العشر التى حكم فيها جماعة المسلمين بالمدينة . وعند الاقتضاء كانت تكمل الأسانيد التى

---

(١) عن « خرستوفر دوسن » (Christopher Dawson)١٤٣



٣ — اتساع رقعة الدولة الإسلامية

تبنى عليها الأحكام بما استطاع أصحـــاب محمد تذكّره من تصرفاته وعاداته اليومية ، أى بما يسميه المسلمون سنّة رسول الله . وإذ كانت الحاجة إلى مثل هذه الأسانيد التكميلية لا تكاد تنقطع ، فقد أفضى الأمر إلى ظهور عشرات الألوف من الأحاديث التى تتناول سنّة الرسول والتى يتعلق كل منها بأمر ما من الأمور التشريعية أو الشعائر الدينية . وكانت هذه « الأحاديث النبوية » تروى فى أول الأمر مشافهةً ، ثم صارت تدوّن كتابةً . والكثير من هذه الأحاديث موضوعة ، غير أن وضعها كان يعتبر عملا بريئاً يُقصد به إيجاد سند دينى تستند إليه بعض الأحكام التشريعية اللازمة . وكانت معظم هـذه الأحكام تُقتبس فى هذه الآونة المبكرة من القانون الذى جرى به العرف فى المدينة [١] .

أما غير المسلمين من الملايين من أهل الولايات التى أخضعها العرب لسلطانهم ، وهم الأغلبية الساحقة فى هذه العاهلية العربية ، فلم يألُ العرب جهداً فى تنظيم شئونهم القضائية أيضاً [٢]. وقد اقتفى عمـر فى ذلك أثر محمد فيما سار عليه من عدم تعرضه لشئون جماعات اليهود والنصارى الذين أخضعهم لسلطانه فى شمالى الحجاز بشرط قيامهم بدفع ضريبة سنوية (هى جزية الرءوس)، فوسَّع عمر نطاق سريان هذه الخطة حتى شملت جميع اليهود والنصارى فى أنحاء الدولة وكذا أتباع « زُرْوُسطَر » فى فارس ، وبذلك صار هؤلاء الرعايا يُعرفون « بأهل الذمة » (أى المرتبطين مع المسلمين بعهد) . وإذْ لم يكن

---

(١) كانت الكنيسة المسيحية فى عهدها الأول تقوم بعمل مجموعات من الأسانيد الموضوعة لمثل هذه الاعتبارات البريئة . ويمكن مراجعة هذا الموضوع فى كتاب
(C. Delisle Burns, The First Europe) طبع لندن سنة ١٩٤٧ .

(٢) لم يعد ثمة حاجة فى عصرنا هذا إلى التنويه بأن مازعمه المسيحيون قديما من أن الفاتحين من المسلمين كانوا يخيرون المغلوبين من اليهود والنصارى بين أمرين ، إما الاسلام وإما الموت ، هو زعم فاسد لا أساس له من الصحة .

هناك أى فكرة من جانب المسلمين لإرغامهم على اعتناق الإسلام بالقوة ، فقد كان موقف هؤلاء من العرب الفاتحين مدّهم بالإيراد اللازم للدولة عن طريق دفع مافرض عليهم من الضريبة . وكانت هذه الضريبة فى أول الأمر على مايظهر تقلّ عما كانت تجبيه منهم الدولة البيزنطية . ولأن هذه الضريبة لم تسْرِ على المسلمين فقد كان العرب يمتنعون عن تشجيع هؤلاء على ترك دينهم واعتناق الإسلام ، لما ينجم عن ذلك من انخفاض عدد دافعى الضرائب [1]

وفضلا عن ذلك فإنه لمّا كان القانونَ الإسلامى (الشريعة) لا يسرى على غير المسلمين ، فقد تُرك الفصل فى شئون هذه الغالبية فى الدولة للقانون المدنى الذى كان معمولا به فى كل ولاية قبل فتحها ، ووضع أمر تنفيذه فى يد رؤساء أهلها الدينيين . وهذا هو منشأ نظام استقلال الطوائف الدينية (الملل) بشؤنها الملّية ، ذلك النظام الذى ظل سائدا فى البلاد الاسلامية إلى وقت انهيار الدولة العثمانية والذى لا يزال معمولا به فى الشئون المدنية فى معظم ممالك الشرق الأوسط التى لم يوحّد فيها القضاء بعد بجعله مدنيا بحتاً لا دخل فيه للشريعة [2]

على أنه بالرغم من هـذه الأسس القيمة الكيّسة التى وضعها « عمر » لإدارة شئون الدولة ، لم يُكتب للدولة البقاء هادئة موطدة الأركان زمنا طويلا .

---

(١) المترجم — هذا مثال من عدم تنبه المؤلف لدقائق أحوال المسلمين فى صدر الاسلام. ففى هذا العهد كان المسلمون يدفعون الزكاة على اختلاف أنواعها ، وكانت تجبيها منهم الحكومة بصفة إجبارية ، وكثيرا ما كان مايدفعه المسلم من ذلك يفوق الجزية التى يدفعها غير المسلم بمراحل .

(٢) وهذا بعينه هو ما سبق إليه الملوك الهيلانيون والدولة الرومانية فى معاملتهم للطوائف الملية فى البلاد الشرقية . ففى عهد البطالسة كان القانون الإغريقى لا يسرى فى الاسكندرية على غير جماعة الإغريق أو المصريين الذين اصطبغوا بالصبغة الهيلانية . أما جماعة اليهود على كبر عددها وكذا المصريون الذين لم يصطبغوا بالصبغة الهيلانية فقد سمح لهم باتباع قانونهم المدنى القديم ينفذه رؤساؤهم الدينيون .

فإنه بعد أن قضى « عمر » فى الخلافة عشر سنين قتله عبد من المتبرمين غيلةً .
فانتخب للخلافة بعده « عثمان » (بن عفّان) ، وهو شيخ متقدم فى السن محدود
الكفاية فى العمل من بيت « بنى أمية » الأرستقراطى الذين كانوا فى أواخر
من قبل الدخول فى الإسلام من فروع قريش بمكة . وفى عهده تقلّد اقرباؤه
الأمويّون معظم المناصب الرياسية فى العاهلية ، فأثاروا بذلك أحقاد المسلمين
الأوائل بين المهاجرين والأنصار . فقُتل « عثمان » عام ٦٥٥ م وانتقلت
الخلافة بعده بالانتخاب إلى « على » (بن ابى طالب) ابن عم النبى وزوج ابنته .
وقد كان بحكم هذه الصلة بالرسول أقرب الناس إلى الفوز بالخلافة ، غير أن
الناخبين تخطّوه فى الانتخابات الثلاثة السابقة ، وها هو ذا قد انتخب هذه المرة
فلم يُثبت أن شكوك المسلمين فى جدارته بالحكم كانت عن عبث . فقد توافرت
فى « على » كل صفة فاضلة تقريبا إلاّ الصفات الواجبة فيمن يتولى الحكم ، وهى
المبادرة إلى المقاومة ، وعدم التردد ، والنظر إلى الأمام . فقد كان محاربا مغوارا ،
سديد الرأى فى إبداء المشورة ، وفيا فى صداقته ، كريما فى عداوته . . . غير
أنه لم يُهب ذلك النظر الثاقب الواقعى الذى يستلزمه تولى أمر السياسة ، ولذلك
غلبه على أمره منافسوه الذين لا يعبئون بالمبادىء ولا يفوتهم « أن الحرب
خدعة »[1] . فإنه لمّا همّ بخلع الحكام الأمويين الذين نصّبهم « عثمان » ، ولقى فى
ذلك مقاومة من « مُعاوِيَة » ، حاكم الشام الأموى القوى البأس ، تراجع « على »
فى عزمه ورضى بإحالة الأمر إلى التحكيم .

وكان « على » قد نزح إلى العراق واتخذه مقرّاً للخلافة ، وهو موضع ذو
مكانة استراتيجية على أنحاء العاهلية ويفضل موضع « المدينـــة » النائى .
وهنا لك جرّ عليه أمر التحكيم سخط جماعة من العرب المحافظين ، فقالوا إنه
ما كان لعلى أن يحيل أمر الخلافة إلى التحكيم ، لأنه إنما وُلّىَ اياها بقرار من

---

(١) نقلا عن Nicholson ص ١٩١

جماعة المؤمنين هداهم الله إليه ، وقام أحد هؤلاء الخوارج [١] بقتل « على » عام ٦٦١م بعد أن حكم المحكمون لمعاوية بالخلافة ، يحدوهم فى ذلك بلا شك الاعتقاد بأنه أجدر الاثنين بالحكم [٢]

تم الأمر لمعاوية فتولى الحكم عشرين عاما ، وبقيت الخلافة وراثية فى بنى أمية سبعين سنة ، فقضى بذلك على النظام الأصلى فى تولى الخلافة بالانتخاب وحلّت محله ملكية وراثية من الطراز الشرقى المألوف . وقد كانت الشام مقر سلطة معاوية قبل توليه الخلافة ، فأصبحت الآن — بحاضرتها دمشق — مقر الحكم والسلطان فى العاهلية الاسلامية .

وفى عهد بنى أمية استمرت الفتوحات العربية فى تقدمها ، إلى أن كان عام ٧٣٢ م ، الذى هو عام الذكرى المئوية لوفاة الرسول ، والذى بلغت فيه أقصى حدودها الجغرافية — من « ترَنْسكسِيَانا » ، (بلاد ماوراء النهر) وشمالى الهند شرقا ، إلى اسبانيا غربا . وكان المسلمون قد دخلوا فرنسا فعلاً ، غير أنهم فى نفس هذا العام المئوى صُدت جيوشهم صدا حاسما عندما التقت فى منتصف الطريق إلى بحر « المَنش » بجيوش الفرنج بقيادة « شارل مَرْتِل » (Charles Martel) فى موقعة فاصلة بين « تور » (Tours) و « بُوَاتْيِيه » (Poitiers). واستولى المسلمون كذلك على جزيرة « كريت » (إقرِيطِش) ،

---

(١) لاتزال لحركة الخوارج بقية إلى يومنا هذا نراها ممثلة فى « العباديين » باقليمى عمان وزنجبار وفى بعض جماعات مبعثرة بشمالى افريقية

(٢) المترجم — أن إيراد نتيجة التحكيم على هذا الوجه تنقصه الدقة مهما كان رائد المؤلف من الايجاز . وصحة ما جرى أنه اختير للحكم حكمان : أحدهما من قبل على وهو « ابو موسى الأشعرى » والآخر من قبل معاوية وهو « عمرو بن العاص » فاجتمعا وقروا عزل الاثنين . إلا أنه وقت سماع الحكم حكم أبو موسى بخلع صاحبه على ، وعدل عمرو عن اتفاقه وخلع عليا وثبت معاوية . فارتبك أصحاب على وتخاذل عن نصرته كثير منهم

ولكنهم أخفقوا مرتين فى محاولة فتح القسطنطينية فبقيت حاضرة للدولة البيزنطية، التى مع ما انتقص من أطرافها كانت لاتزال دولة ذات بأس تشمل بلاد البلقان وآسيا الصغرى[1] . وفى الجنوب وقفت الصحراء الكبرى حاجزا منيعا فى وجه تقدم المسلمين ولم يحرز الإسلام تقدما يذكر فيما وراء أسوان من أعالى وادى النيل الآ بعد ذلك ببضعة قرون .

وقد حافظ الأمويون على الخطة العامة التى وضعها « عمر » للإدارة الداخلية بالولايات، وهى بقاء العرب فى البلاد المفتوحة أرستوقراطية عسكرية. فكان لحكام الولايات الحربيين من العرب من الحرية فى ادارة الشؤن الداخلية بولاياتهم فى كافة أنحاء الدولة الشاسعة ما يقرب من الاستقلال . أما أعمال الإدارة المدنية . فبقيت كما كانت فى أيدى غير العرب من أهل البلاد ، وهم فى الغالب غير مسلمين . ومن ذلك أن الإدارة المالية بمدينة دمشق نفسها بقيت مدة قرن بأكمله ، من وقت الفتح فى عام ٦٣٦ إلى سنة ٧٤٣ م ، فى أيدى أسرة سورية مسيحية ، أدخلت الكنيسة أحد أعضائها فى عداد القديسين باسم « القديس يوحنا الدمشقى » .

على أن الأحوال ما لبثت أن أخذت تتكشف فى هذه الآونة عن ظهور ذلك النقص الاجتماعى الكبير المتأصل فى أخلاق العرب، وهو عدم استعدادهم بالفطرة لإنكار رغباتهم الذاتية ومصالحهم الشخصية ، سواء أكانت مرتبطة بأشخاصهم أم بأسرتهم أم بقبيلتهم ، فى سبيل مصلحة أعمّ منها . وقد كان

---

(١) إن اعتراف العرب باستقلال الدولة البيزنطية كأمر واقعى لم يتفق ونظريتهم التى نادوا بها من وجوب نشر الإسلام فى جميع انحاء العالم . وكان التفسير الذى أدلى به المؤمنون فى هذا الصدد أن الأمر هدنة منحها المسلمون للدولة الرومية لأن أمبراطورها « هرقل » لم يفعل بالكتاب المزعوم الذى يدعوه فيه النبى إلى الاسلام ما فعله ملك الفرس من تمزيقه الكتاب المرسل إليه ، بل حفظه معطرا بالمسك (عن مرجوليوث) .

ما لوحظ من ذلك فعلاً فى بعض الأحداث ينذر بسوء العاقبة لدولة العرب . وفى ذلك يقول المؤرخ المسلم «ابن خلدون»، من القرن الرابع عشر ما معناه ، ان العرب لا يصلحون لتأسيس دولة عظيمة ما لم يكن ذلك عن تحمس دينى أذكاه فيهم نبى أو ولىّ . وقد ذهب عنهم ما أودعته فيهم تعاليم الرسول من قوة التماسك الاجتماعية بانقراض أهل الجيل الذين كانت لهم به معرفة شخصية .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن أكبر طائفة من المنشقّين ، وهم « شيعة على » ، تمسكوا بحق « على » بعد مماته ، وقالوا إن الخلافة يجب أن تنتقل بطريق الوراثة إلى ولديه الحسن والحسين . وكان أكبرهما (الحسن) ذا شخصيّة فاترة فلم يتمسك بمطلبه ، أما الحسين فخرج فى جيش بالعراق يطالب بالخلافة فقتلته قوات الأمويين فى « كَرْبلاء » سنة ٦٨٠ م

وسرعان ما قامت حول قبره ، وقبر أبيه بمدينة « النَجَف » المجاورة حركة شيعيّة كبيرة تُرددُ ذكرى هذا الاستشهاد ؛ وانتشرت الحركة بين جماهير فقراء العرب الذين لم ينالوا شيئا من غنائم النصر ، وانضم إليهم جماعة الفرس ممن اعتنقوا الإسلام ولم تسمح كبرياء العرب بمساواتهم بأنفسهم ، فأذاعوا عقيدة بأن عليّاً وذراريهِ هم ورثة محمد فى الخلافة ، لا من حيث رياسته الزمنية لجميع العالم الإسلامى وحسب ، بل من حيث الإيحاءات الروحانية أيضا ، بل لقد ذهب بعض الشيعة إلى القول بأن عليا أعظم من محمد ، وأن مهمة محمد كانت محصورة فى إبلاغ البشر نص القرآن ، فى حين أن عليا انفرد بالعلم بمغزاه الروحانى ؛ وفى حين أن محمدا كان رسول الله قد كان على ولىّ الله : وأن موته وموت الحسين كانا استشهادا فى سبيل خلاص البشر ، وهى فكرة يحتمل أن تكون مقتبسة من عقيدة التكفير فى المسيحية . وقالوا أيضا بأن ما كان لعلى وولديه من الصفات الروحانية تنتقل إلى أخلافهم ، وهم « السادة »

أخلاف الحسين و « الأشراف » نسل الحسن ، وما زال جميعهم موضع التبجيل من الشيعة إلى وقتنا هذا . ومن أهم هذه المعتقدات بوجه خاص قولهم إن ما كان للحسين من السلطة الزمنية والروحية ينتقل لوارثه الشرعى فى كل جيل ، وهو « الإمام » المعصوم من الخطأ ، الواجب على الشيعة إطاعته طاعة عمياء فى جميع الشئون ، الدينية منها والدنيوية ؛ ولاشك أنه لو كان لأحد من أخلاف على شيء مما كان لعظماء الأمويين من المواهب السياسية لابتزوهم ملكهم[1] .

هذا ما كان يكنّه الشيعة لأئمتهم من التبجيل الخرافى . ولكن الحقيقة أن الأمويين كان يناصرهم أولو الرأى المعتدل من المسلمين وغير المسلمين ، ممن لا يهمهم شيء أكثر من احترام القانون وحفظ النظام ، ولذلك استطاع الأمويون مع شيء من الجهد الاحتفاظ بسلطانهم .

وفضلا عما لقيه أوائل الأمويين من جراء الشيعة ، واجهتهم فتنة نشبت فى « المدينة » ، بلد الرسول ، امتعاضاً من نقل مقر الملك والسلطة منها إلى « دمشق » . كذلك قامت المشاحنات بين كبار قبائل العرب النازحين من شمالى جزيرة العرب وبين النازحين من جنوبيها ؛ كما نشط الخوارج وانتشروا فى العراق وجنوبى فارس ومعظم أنحاء جزيرة العرب . وفى ذلك يقول أحد الشعراء المعاصرين :

وتفرقوا شيعاً فكل جماعة ‏‏ فيها أمير المؤمنين ومنبر[2]

بذلك وقع ما كان « محمد » يعمل على منعه ، فنالت منازعات القبائل

---

(١) نقلا عن « Snouck Hurgronje, Mohamedanism » ص ٩١

(٢) المترجم — يرجع الفضل فى العثور على نص هذا البيت إلى صديقنا البحاثة الأستاذ على أدهم ، ولولا ذلك لاكتفينا بترجمة العبارة الانجليزية بالمعنى دون الأصل العربى الذى نقل عنه المؤلف .

ومشاحاتها من الأمة العربية ومزقتها شرق ممزق . وليس من المستغرب أن أفضت هذه المنازعات فى نهاية الأمر إلى القضاء على الأمويين . فقد كانت الأخطار تحدق بهم من كل جانب ، حتى صار أعداء الدولة على الحدود يقرعون أبوابها ، لولا أن واتاها الحظ بأن تولى الخلافة فى هذه الآونة الحرجة خليفة فذ فى كفايته وهمته ، هو عبد الملك (٦٨٥ — ٧٠٥ م)(١) الذى لم يقف عزمه عند إنقاذ دولته من الدمار، بل وطد أركان ملكها من جديد ، وأتاح للحضارة الإسلامية فرصة للنهوض والازدهار. وقد كان لواليه على العراق يد من حديد، فبطش بالثوار فى الولايات الشرقية ، فاستتب فيها الأمن والنظام مدة العشرين عاما التى ظل فيها يحكم هذه الأرجاء حكما مطلقاً (٢) .

ولكى يربط أنحاء العاهلية الشاسعة بعضها ببعض ويقضى على ميول بعض الولايات للاستقلال بأمرها ، اقتبس عبد الملك عن العاهليات التى سبقت عهد الإسلام نظام البريد الرسمى القائم على طريقة تغيير الجياد الحاملة للبريد فى كل مرحلة من مراحل الطريق . كذلك غير سكة الدراهم البيزنطية والفارسية التى كانت لاتزال متداولة فى بلاد الدولة واستبدل بها قطع نقد ذهبية وفضية جديدة نقشت عليها آيات من القرآن . ثم أحل اللغة العربية محل اليونانية والفارسية فى إدارة الشئون المالية (٣) .

ولم يكن من مقتضى هذا الإصلاح عزل موظفى الإدارة الذين كانت غالبيتهم

---

(١) المترجم ــ هو عبد الملك بن مروان (٦٥ ــ ٨٦ هـ) وهو المجدد الثانى لملك بنى أمية والمستخلص له من يد الخليفة عبد الله بن الزبير الذى خرج على « يزيد بن معاوية » بمكة ودانت له معظم الممالك الإسلامية وبقى خليفة مدة تسع سنوات .

(٢) المترجم ــ هو « الحجاج بن يوسف الثقفى » المشهور ، الذى خرج بجيش جرار لعبد الله ابن الزبير بمكة ، فحاصروه بها حتى نفدت الأقوات ، فخرج عبد الله مستقتلا هو وأصحابه فقتلوا ، وبذلك استولى الحجاج على الحجاز بل على بلاد العرب كلها ، وأخذ البيعة من أهلها لعبد الملك

(٣) نقلا عن Nicholson ص ١٩٩ . ومن طرائف ماورد ذكره فى هذا الشأن أن أحد أئمة الشريعة الأربعة الذى عاش فى القرن الثامن نهى عن مداولة هذه النقود فى أيدى غير المسلمين لما تحمله من آى القرآن .

فى بلاد البحر الأبيض المتوسط من المسيحيين ، غير أنه بمضى الزمن كان النظام الذى وضعه عمر لبقاء الحاميات العربية بمعزل من غالبية أهل البلاد الذين ليسوا من العرب ولا من المسلمين قد أخذ فى أسباب الانحلال ، وما لبثت المعسكرات العربية أن تحولت إلى بلاد ومدن ، وابتدأ العرب يقتنون الأراضى الزراعية ، وأخذت العوامل الاجتماعية من الاختلاط والتزاوج (الذى يبيحه الإسلام بين الرجل المسلم والمرأة غير المسلمة) تجرى مجراها فى التقريب بين الفريقين ، كما حصل من قبل بين جنود الإسكندر اليونانيين وأهل بلاد المشرق . وفضلا عن ذلك أخذ غير المسلمين من أهل البلاد ينجذبون نحو الإسلام لما كان يحوطه من العزة الاجتماعية وما يترتب عليه من الإعفاء من الضرائب ، وقد كثر اعتناق الإسلام لهذا السبب كثرة اضطر معها أواخر الأمويين فى أوائل القرن الثامن (الميلادى) لوضع تشريع جديد يفرض على المسلمين المالكين لأرض زراعية ، وعلى معتنقى الإسلام من غير العرب ، الاستمرار فى دفع الضرائب المقررة .

ومع كل ذلك كانت غالبيّة أهل الشام ومصر السفلى فى القرن التاسع (الميلادى) لاتزال مسيحية ، وكان من أهل مدينة « بغداد » نفسها فى عام ٩٠٠ م مايتراوح بين ٤٠ و٥٠ ألف مسيحى ، وفيما عدا عهد اثنين من خلفاء الأمويين غلبت عليهما روح التعصب ، كانت الكنيسة المسيحية لاتزال تتمتع بكامل نفوذها . وكان أسرع انتشار للّغة العربية والإسلام فى العراق ، حيث كانت الغالبية الساميّة لم تتأثر كغيرها التأثر الكافى بالعوامل اليونانيّة ، وذلك على عكس سوريا وفلسطين حيث سارت الحركة سيرا بطيئا حتى كانت اللغة الأرامية لاتزال فى القرن التاسع هى اللغة الرئيسية . أما فارس ذات الحضارة القومية العريقة ، فقد كانت حركة التعرّب فيها سطحية جدا ، وكان استعمال اللغة العربية فيها مؤقتا محضا ولم يتناول سوى طائفة ضئيلة من الأهلين للأغراض الرسمية . هذا فيما يختص باللغة فقط ، أما من حيث الإسلام فلم تأت

سنة ٧٥٠ م حتى كان الإسلام قد قطع شوطا بعيدا فى الانتشار بين أهل فارس ، وظهر من بينهم جماعة من رجال الحكومة المسلمين على جانب كبير من الكفاءة ، غير أن الإسلام لم يعمّ جميع أرجائها إلاّ فى القرن العاشر أو الحادى عشر .

وفى مصر المحافظة ، لم يكن لاستخدام اللغة العربية فى الأعمال الرسمية فى عهد عبد الملك أثر يذكر إلاّ فى طائفة ضئيلة العدد من الأهلين : غير أنه بمضى الوقت أخذ القوم يقبلون على لغة السادة الحاكمين ، ولم يأت القرن العاشر (الميلادى) حتى كان رجال الكنيسة القبطية يضطرون إلى وضع كتاباتهم باللغة العربية لكى يفهمها أهل دينهم . « وقد كان أكبر عامل فى انتشار الثقافة العربية فى مصر ، بتلك الدرجة الناجعة التى لم تبلغها سابقتها الهيلانية ، هو نزوح العرب الرُحّل إليها نزوحا تدريجيا واسع النطاق واستقرارهم بها . . . . فقد كانت فروع من قبائل أو قبائل بأكملها من هؤلاء العرب يفدون على مصر وينخرطون بالتدريج فى غمار حياة الاستقرار ، وبذلك سرى تيار قوى من الدم العربى أخذ يتدفق فى عروق العنصر القبطى باستمرار . وقد كان ذلك على مايظهر تيار هجرة جارف ، حتى لقد انبعثت منه فروع تطوّحت فى مسيرها حتى بلغت أراضى السودان . . . . ويلاحظ أن حضارة وادى النيل القديمة هضمت هؤلاء العرب الرحّل فلم يبق من كيانهم سوى لغتهم العربيّة . وكما اصطبغ العرب بصبغة وادى النيل ، تحولت لغة الأقباط إلى اللغة العربية ، وإن كان من المستغرب أن الأقباط ، مع ماعرف عن غالبيّتهم من الاحتفاظ بتقاليدهم ، قد اتخذوا لهم لغة غير لغتهم دون كثير من الاختلاط » [1]

---

(١) نقلا عن « C. H. Becker, Encyclopaedia of Islam, Art. Egypt . »

وإذ كان خلفاء الأمويين هم سلالة أرستقراطية العرب فى الجاهلية ويمثلون هذه الأرستقراطية ، فقد راقهم وهم فى بيئتهم الجديدة بالشام ، تحيط بهم عناصر الحضارة القديمة الناشئة من امتزاج المدنيّتين اليونانية والشرقية ، أن ينهلوا من مناهل هذه الحضارة مع تحويرها بما يجعلها ملائمة لأغراضهم المادية والروحية . فقد كانت الثقافة العربية إلى ذلك الوقت تكاد تكون خلوا من العلوم والفنون والصناعات ، ولم يغمض العرب أعينهم عن توافر هذه جميعا عند النصارى واليهود والفرس . لذلك دأبوا على استخدام أهل الشعوب المغلوبة فى شئون التجارة والصناعة والأعمال المالية والفنون الجميلة ، فاتخذوا منهم رجال العمارة والمهندسين وخبراء الرى والمستشارين السياسيين ، وقد كان بعض وزراء الخلفاء ببغداد [1] فى القرنين التاسع والعاشر من المسيحيين ، كما كان معظم أطباء القصر فى القرون الأولى من الاسلام من النساطرة . وفى مصر كان اتخاذ المستشارين المسيحيين لايزال جاريا فى القرن الرابع عشر ، حتى لقد أثار ذلك سخط المتعصبين من المسلمين [2] . ولم يكن شىء من المناصب مقصورا على المسلمين قصراً باتاً سوى مراكز الجيش والبحرية .

وفى فن المعمار لم يقتصر الأمر على زخرفة قصور الأمويين الخلوية على طراز مُزج فيه الفن « اليونانى — السورى » بفن « مابين النهرين — الفارسى » ، وكلاهما لم يعبأ بالمبدأ الإسلامى الأصيل الذى يحرّم صور الآدميين ، [3] بل

---

(١) المترجم — كان كلام المؤلف فى العبارة السابقة منصبا على الأمويين ، وها هو ذا يعمم الكلام ويدخل فيه الحالة فى بغداد ، وهى كما نعلم لم تظهر فى عالم الوجود الا فى زمن العباسيين : أنشأها المنصور واتخذها دار ملكه . فلعل ذلك من المؤلف من قبيل إتمام الكلام فى الموضوع

(٢) نقلا عن A. S. Tritton فى كتابه The Caliphs and their non-Muslim Subjects وعن Egypt . Encyclopaeda of Islam art تأليف J . H . Kraemer

(٣) فمن ذلك مثلا القصر الذى كشف عنه حديثا بجهة « خربة المفجر » (Khirbat Mafjar) بالقرب من « أريحه » (Jerico) : (نقلا عن مجلة مصلحة آثار فلسطين — العدد ١٢ لسنة ١٩٤٥ .

قد اقتبس الكثير من الفن اليونانى — السورى فى ترقية بناء المساجد، وقد كانت مبانيها إلى أوائل عهد الأمويين لاتزال ساذجة بدائية . فمن ذلك أن « قبة الهواء » ببيت المقدس (التى كثيرا ماتسمى خطأً بجامع عمر) تعتبر بلا شك من انتاج الفن المسيحى ، مع أن عبدالملك أنشأها مسجداً لعبادة المسلمين سنة ٦٩١ م . فإن مسقطها الأفقى المكوّن من دائرة داخل شكل مثمّن الأضلاع ، له سابقة فى كنيسة « الصعود » (Ascension) القائمة وقتئذ فوق جبل الزيتون ، وفى غيرها من الكنائس فى فلسطين والشام ، كما أن تصميم القبة الهندسى فى مسقطيها الأفقى والرأسى مأخوذ على مايظهر من فن العمارة « السورى — المسيحى » . وقبل أن يعاد كساؤها من الخارج بالخزف الفارسى فى القرن السادس عشر كانت فى الأصل مكسوّة بالرخام والفسيفساء ، ولا بد أن منظرها من الخارج كانت تعلوه وقتئذ المسحة البيزنطية التى تغلب على منظرها الداخلى الآن . كذلك جامع (بنى أمية) العظيم ، المنشأ فى دمشق سنة ٧٠٨ م ، فإنه كان من صنع مهندسين ومعماريين جيء بهم من الدولة البيزنطية .

وقد كان تأثير الحضارتين المسيحية والفارسية فى الثقافة الإسلامية عاما بالغا ، حتى لقد امتد إلى العلوم الإلهية والتشريعية . فإن المسلمين لمّا وجدوا أنهم أصبحوا داخل دائرة من الحضارة تتناول مسائل عويصة لم يسبق لهم عهد بها اضطروا إلى التوسع فى أحكام شريعتهم عن طريق القياس ، فاستنبطوا لذلك ما يلائمهم من أصول القانون الرومانى الذى وجدوه ساريا فيما فتحوه من بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط . وفى أواخر عهد الأمويين ظهرت روح التحليل والتأمل فى منطوق الأحاديث ، فكان ذلك بداية لتكوّن علم الفقه الإسلامى . فإن الاطلاع على الأبحاث المسيحية التى هى أقدم عهداً من الإسلام والتى أُشربت كثيراً من روح البحث والاستقصاء اليونانية ، قد أفضت ببعض المسلمين إلى التعمق فى النظر فى أسس دينهم ، لما رأوه من شدة الإجمال

أو احتمال الشُّبَه التي لم يستطيعوا الاهتداء إلى حقيقتها من نصوص القرآن وحدها . . . . . وقد نمَّى هذه الروح الجديدة في الاسلام ماسبق أن عمل على تنمية مثلها بين المسيحيين ، وهو الجدل المحتدم بين الطوائف المتنازعة في الرأي ، فاشتد النزاع في الإسلام بين الشيعة وأهل السنة (وهم أولو الرأي المعتدل الذين يقولون بأنهم إنما يقتفون أثر سنّة رسول الله) . ومن أخص ما احتدم حوله الجدل في ذلك الوقت اعتراض بعضهم على ما عُزي إلى الرسول من القول بأن القرآن أزليّ غير مخلوق ، فقالوا إن ذلك الاعتقاد يضيف أزليّةً ثانية إلى أزلية الله ووحدانيّته . ومثله موضوع هل الإنسان حرّ الإرادة في أعماله أم أن هذه الأعمال مقدّرة الوقوع حتما ، وهو أمر لم يفصل فيه القرآن بقول قاطع . وقد ظهر على أثر ذلك في أواخر عهد الأمويين فريق عُرف عند مؤرخي المسلمين « بالمعتزلة » ، لزم جانب الاعتدال في كلا هذين الموضوعين ، وكان له أكبر إثر في تاريخ القرن التالي لذلك العهد .

ومع أن الأمويين لم يألوا جهدا في الإفادة مما بقي من الحضارة اليونانية ، فقد كانت الحالة الاقتصادية في عهدهم في تأخر إذا قيست بما كانت عليه في الدولة الرومانية الأخيرة . فإن تجارة البحر الأبيض المتوسط ، التي كانت قد عصفت بها الغارات الجرمانية في الغرب ، ازدادت كسادا باقتسام شواطيء البحر الأبيض المتوسط بين حضارتين متنازعتين : المسيحية على الشواطيء الشمالية والإسلامية في الجنوب . ذلك فضلا عن أن المسلمين في المغرب غزوا اسبانيا ونشطوا في شنّ الغارات على ايطاليا واقليم « بروفانس » (من أعمال فرنسا) ، كما أنهم في الشرق بذلوا كل جهد — وإن كان بلا جدوى — للاستيلاء على مابقي من الدولة البيزنطية . ومع أن المدن التجارية بجنوبي ايطاليا واصلت — على الرغم من كثرة الغارات الإسلامية — بعض تجارتها مع جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقيه ، فقد عاقت الفتوحات الإسلامية بالتدريج تدفق

البضائع الشرقية إلى أوربا الغربية المسيحية [١] .

على أن خصوبة الأرض فى مصر قد بقيت على ما كانت عليه تقريبا قبل الفتح الإسلامى ، بفضل السياسة التى اتبعت بشأنها من عدم التدخّل فى أعمال الإدارة القبطية أو فى أعمال إخصائيي الرى المشرفين عليه . أما عن الحالة فى فلسطين والشام فقد عدل المؤرخون عما كانوا يرونه من قبل من أن الفتح الإسلامى هبط فجاءةً بمستوى الرواج فيهما ، وهم الآن يَعْزون ابتداء التدهور الاقتصادى فيهما إلى انتقال مركز الحركة العامة فى الدولة من شرقى البحر الأبيض المتوسط إلى العراق وفارس على إثر نقل حاضرة الملك من دمشق إلى بغداد عند قيام الدولة العباسية فى منتصف القرن الثامن (الميلادى) .

ولم يتم للأمويين ما كانوا يصبون إليه من استجلاب ولاء جميع الرعايا فى عاهليتهم الشاسعة ، حتى العرب منهم . وازداد نفور غير العرب من حكمهم لما كانوا يلقونه من عسف الولاة . فقد كان العرب فى الولايات «لا عمل لهم غير الجندية» ، يعيشون فيها على ما ينتجه أهل البلاد من خيراتها ، مع تمسكهم باعتبار عناصر هؤلاء بطبيعة الحال دون عنصرهم . فإذا عمد هؤلاء إلى كسب الجاه عن طريق اعتناق الإسلام دين الفاتحين خاب ظنهم ، إذ قد جرى العرف باعتبار أمثال هؤلاء المسلمين الجدد « موالى » (فى حماية) قبيلة من القبائل العربية ، ولا طريق لهم إلى الإسلام إلاّ بهذا الوضع . ولم يحظ « الموالى » بشىء مطلقا مما كانوا يصبون إليه من المساواة بغيرهم كما تقتضيه مبادىء الإسلام ، بل كانوا على العكس يلقون كل ازدراء من حُماتهم الأرستقراطيين ، كما كانوا عرضة لكل نوع من أنواع الامتهان الاجتماعى . . . . مع أن هؤلاء الموالى — كما لا يخفى — لم يكونوا من أشباه العبيد أو من الحثالة الجهلة ، بل كانوا أولى ثقافة يقدرها العرب أنفسهم ، ومنهم من كانوا العمود الفقرى

---

(١) نقلا عن « H. Pirenne. Mahomet ct Charlemagne » ص ١٤٨

لذوى الرأى من أهل العلم ، ولم يفتروا عن الإكباب على دراساتهم فى التوحيد والفقه اللذين كان لهما أعلى مكان من الإجلال . وفى بقاء الحال على هذا الوضع خطر كبير . فقد كان الأمويون يقفون فى وجه الشيعة والخوارج بحجة وجيهة هى حماية النظام والقانون ، إن لم تكن حماية الإسلام نفسه ؛ أما تذمر الموالى المرير من الظلم الواقع عليهم فلم يكن لديهم للرد عليه سوى السيف . . . . . »

ولمّا قامت الدعاية ضد بنى أميّة لم تكن مقصورة على الخوارج ، بل شملت أيضا فرعا من أسرة النبي وهم سلالة عمه « العبـــاس » . وكان لهؤلاء العباسيين « من بعد النظر مايجعلهم يفطنون إلى أن أكثر الجهات ملاءمةً لنشر دعايتهم هو ذلك الإقليم النائى « خراسان » المؤلف من الولايات الشمالية الشرقية من دولة فارس القديمة . وقد كان يسكن هذا الإقليم قوم بواسل ، لقوا من الأهوال من عسف ولاة بنى أمية ماتخرّبت به ديارهم وامتُهنت كرامتهم وأصبحوا فى حالة يرثى لها ، فكانوا يتلهّفون الانضمام إلى أى حركة ثورية مهما بلغت من المجازفة ، رجاء الخلاص من هذه الحال» [1] .

وفى الوقت الذى كان فيه العباسيون يفوزون بانضمام الشيعة إليهم ، كان الأمويون ينعمون بالترف الذى يحيط بهم فى حضارة الشام المنحرفة ، فاستولى عليهم الانحلال وأهملوا شئون الدولة ، ثم نشبت المنازعات على الخلافة بين أعضاء بيت المُلْك ، فتداول عرش الخلافة مالا يقلّ عن أربعة فى سنة هجرية واحدة (٧٤٣ — ٤٤ م) . وقد حذرهم من عاقبة هذه الحال واليهم الوفىّ فى خراسان فذهب تحذيره صرخةً فى واد . فنادى العباسيون بثورتهم علناً فى سنة ٧٤٧م ، ولم يحلّ عام ٧٥٠م حتى كانوا قد استأصلوا شأفة الأمويين تقريبا

(١) نقلا عن Nicholson ص ٢٤٨ .

واستولوا على الخلافة مكانهم ، ونقلوا مقر الملك إلى العراق ، حيث أنشأوا حاضرتهم الجديدة « بغداد » عام ٧٦٢ م .

* * *

وبانتقال الخلافة على هذا الوجه تضاءل ما كان يسود الدولة من النعرة العربية ونفوذ العنصر العربى ، وازداد نفوذ العنصر الفارسى الذى كان له فضل كبير فى إجلاس العباسيين على عرش الخلافة ، وكان العباسيون فى نحو الخمسين سنة الأولى من حكمهم يتخذون وزراءهم من أسرة « البرامكة » الفارسية التى يزخر بذكرها كتاب « ألف ليلة وليلة » . وبهذا النقص فى سيادة العنصر العربى اندمجت الشعوب الكثيرة التى تتألف منها العاهلية بعضها فى بعض وارتبطت برابطة الحضارة الإسلامية . وقد أسهم بالجهد فى شتى الميادين غير الدينية من هذه الحضارة الكثير من النصارى واليهود الذين لم يعتنقوا الإسلام .

ولم تتأثر العاهلية فى مجموعها بما لحق الشام من التدهور النسبى ، بل قد كان فيما أحرزته الولايات الشرقية من التقدم الاقتصادى خير كفيل بالتعويض من ذلك وزيادة . فقد قام العباسيون بإتمام مشروع للرى والصرف كانت قد بدأته الدولة الفارسية الساسانية بأسفل العراق ، وهو مشروع — مع بساطته وسذاجته — قد تحقق به امتناع تكوّن البرك الراكدة وفساد تربة الأرض بتشبعها بالأملاح ، وسرعان ما أصبحت الحاضرة الجديدة (بغداد) منافسة للقسطنطينية فى رخائها المادى . وفى إقليمى « خراسان » و « ما وراء النهر » (ترانسكسوانا) الذى اشتهر من بلاده مدينتا « بُخــارى » و « سَمرْقَند » العظيمتان ، قام العباسيون كذلك بإصلاحات زراعية ومدنيّة عظيمة الشأن . وقد عاد هذا التقدم الزراعى بالخير على طائفة ملاّك الأراضى بوجه خاص . غير أنه ، بنطاقه الواسع ، قد عمّت فوائده بلا شك غمار دوائر الأهلين .

كذلك أحيا العباسيون التجارة البحرية فى الخليج الفارسى ، وهى تجارة

تكوّنت منذ أزمان قديمة بفضل ماكان لبلاد ما بين النهرين من السبق فى ميادين الحضارة المدنيّة[1] والتجارة فى هذه الأرجاء ، فعادت الآن إلى سيرتها الأولى ، وصارت « البصرة » ذات شأن عظيم بصفة أنها المرفأ البحرى لمدينة بغداد حاضرة الدولة . ولم يحلّ عام ٨٥٠ م (أو ما يدانيه) حتى كانت سفن المسلمين قد بلغت بلاد الصين سعياً وراء الاتّجار فى الحرير ، وكانت بمدينة « كَنْتون » جالية إسلامية كبيرة ، وقد توغّل بعض تجار المسلمين ما وراء ذلك شمالا حتى بلغوا « كوريا » و « اليابان » على ما يُظن . وقد كانت تجارتهم مع شرقى افريقية أقل من ذلك شأنا ، غير أنها وصلت فى مداها إلى جزيرة « مدغَشْقر » جنوبا . كذلك أحيا العباسيون إلى حدّ ما التجارة بين موانى شرقى البحر الأبيض المتوسط وموانى أوربا المسيحية ولا سيما « البندقيّة » وموانى جنوبى إيطاليا ، وكان لليهود فيها شأن يذكر ، إذ قاموا بدور الوسطاء بين المسيحيين والمسلمين لما كانوا يجدونه من التسامح الدينى معهم من الفريقين ، اللذين لم تكن قد توافرت بينهما أسباب التقارب .

وأهم من تجارة البحر الأبيض المتوسط فى ذلك الوقت التجارة مع السويد أصحاب السيادة على روسيا والبحر البلطى ، يدل عليها ذلك العدد الهائل الذى عثر عليه فى هذه المنطقة من قطع النقد الإسلامية التى ضُربت فى « طَاشْقَند » و « سَمَرقند » ويمتد عصرها ما بين عامى ٧٠٠ و ١٥٠٠ م . وحتى الجزر البريطانية ، وصل إليها نفوذ المسلمين غير المباشر . فقد عثر على قطعة نقد ذهبية ضربها « أُفّا ملك ميرسيا » (King Offa of Mercia) فى القرن الثامن الميلادى محاكيةً تمام المحاكاة للدينار العربى حتى فيما عليها من النقوش العربية ؛ كما وُجد فى أحد المستنقعات الوحليّة بإرلندة صليب برونزى مذهّب كتبت

---

(١) المترجم — قد تكرر من المؤلف استعمال هذا التعبير « الحضارة المدنية » مع أننا قد ألفنا استعمال أحد اللفظين فقط (الحضارة أو المدنية) . وبتتبعى كتابته أدركت أنه يستعمله عن قصد تمييزا للحضارة المدنية عن « الحضارة الزراعية » مثلا .

عليه عبارة « باسم الله » بالحروف العربية [1] .

وقد ذاع أمر هذا التقدم المادى بيننا ، (نحن معشر الغربيين) ودخل فى دائرة القَصص الشعبى بتأثير الإقبال على كتاب « ألف ليلة وليلة » الزاخر بالقصص عن بغداد فى عهد الخليفة « هارون الرشيد » (٧٨٦ — ٨٠٩م) المعاصر لشرلمان والذى كانت تربطه به أواصر المودة .

وليس من شك مطلقا فى تفوق ثقافة الإسلام بالشرق تفوقا بالغا على ثقافة أوربا الغربية فى ذلك الوقت . فقد سار ، جنبا لجنب مع ثرائه المادى ، اهتمامه المتزايد يوما بعد يوم بالأمور الثقافية . فإن سير الحضارة الإسلامية فى طريق التقدم أخذ يكشف كل يوم عن الحاجة إلى بعض العلوم العملية المتوافرة فى الحضارات السابقة التى مسّ الإسلام بلادها : كالطب ، والرياضة اللازمة لأعمال المساحة ، والعمارة ، والملاحة ، يضاف إليها علم الجغرافيا لتسهيل التجارة ، وعلم الفلك للاستعانة به فى تعيين تجاه مكة ومعرفة أول رمضان ، شهر الصوم المعظم ، ونهايته ، وليعزز به أيضا علم النجوم .

وقد كان الأمويون من قبل قد استعانوا بمهندسى العمارة ومهرة الصناع الذين تزودوا فى أعمالهم بالمعارف السورية — البيزنطية ، والفارسية . كما أنهم قد اجتذبوا إلى قصورهم الأطباء وغيرهم من علماء « جنديسابور » (Jundishapur) بالجنوب الغربى من بلاد فارس ، وقد كان بها منذ عهد آل ساسان مدرسة عظيمة للطب ومعهد علمى تدرس فيه العلوم اليونانية والسورية والفارسية والهندية جنبا إلى جنب . غير أن الأمويين لم يقوموا عن قصد بشىء يذكر نحو تشجيع المعارف ونشرها .

أما العباسيون فقد اهتم خليفتهم الثانى « المنصور » (٧٤٥ — ٧٥ م)

---

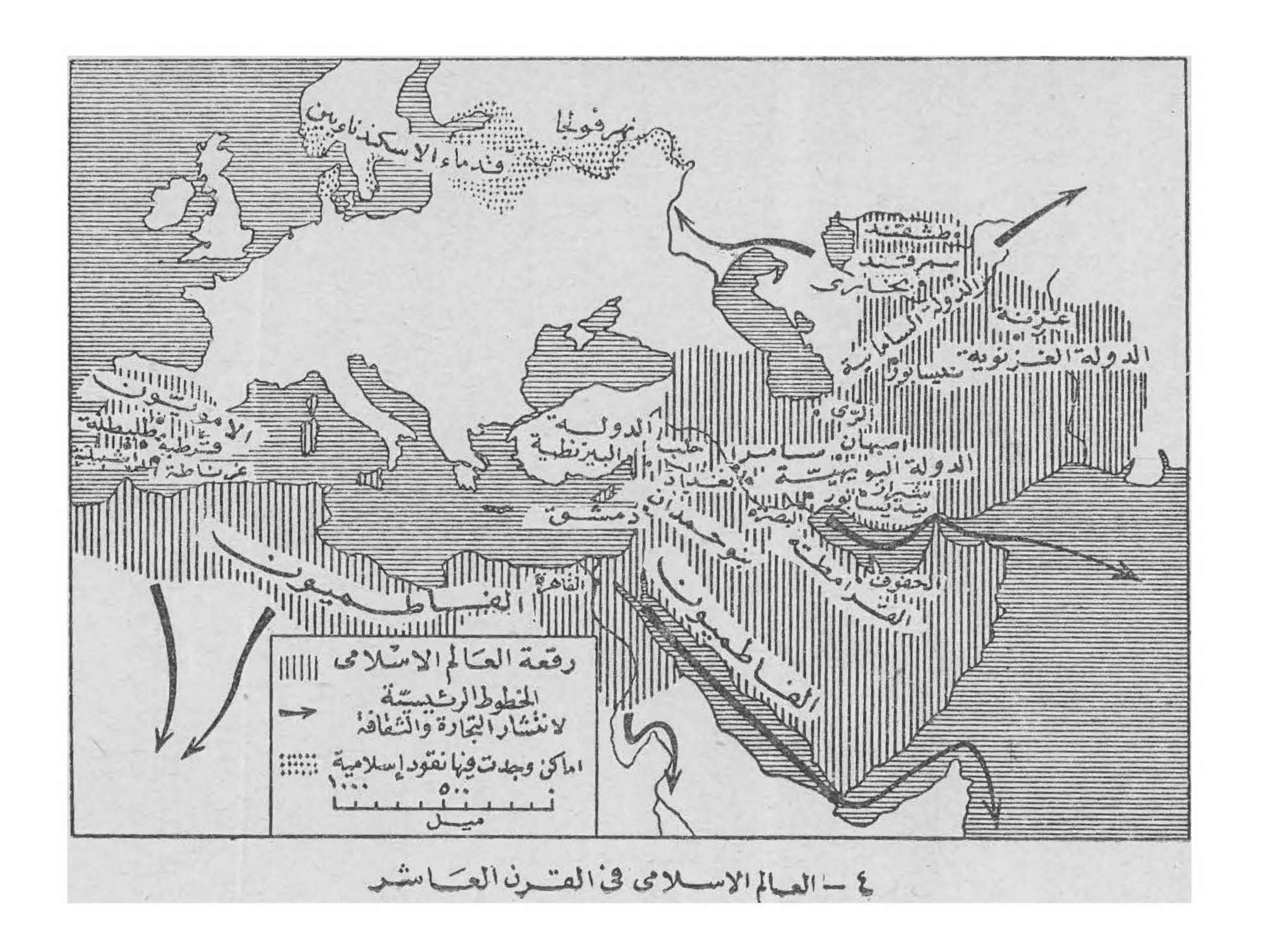
(١) نقلا عن « J. H. Kramer » فى كتابه « Legacy of Islam » ص ٩٤ . وعن « Christopher Dawson » من مؤلفه السابق ذكره ص ٢٤٣ .

مؤسس بغداد بجمع علماء الفلك والمهندسين وغيرهم من العلماء فى قصره ؛ كما عهد بتصميم حاضرته الجديدة إلى فلكى فارسى يعاونه أحد اليهود . ومن هذا الوقت ابتدأت ترجمة الكتب العلمية إلى العربية من اللغات اليونانية والسُريانية والفارسية والسنسكريتية ، وقلما عهد بترجمة شيء منها إلى العرب بل كان يقوم بالترجمة عادة الشوام المسيحيون والفرس . وقد وضع الخليفة المأمون لهذا العمل نظاما وطيداً . فأنشأ فى بغداد عام ٨٣٠ م « بيت الحكمة » لتشجيع طائفة « المعتزلة»، المعتدلين فى آرائهم والذين كان يخصهم برعايته ، وهذا المعهد كان يجمع بين جوانبه فى آن واحد مجمعاً علمياً وداراً للكتب وقلماً للترجمة ، ومرصدا فلكياً . وبفضل ما أعد للترجمة بمثل هذه المشروعات لم يلبث العالم العربى أن صار مزوَّداً بأشهر مؤلفات اليونان فى العلوم والفلسفة ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه أوربا الغربية لا تكاد تعرف شيئا من المعارف اليونانية . وقد كانت الترجمة عن اليونانية تجرى أحيانا من الأصول اليونانية مباشرة ، ولكنها فى الغالب كانت تنقل عن تراجم سريانية قام بها المسيحيون السوريون قبل ذلك ببضعة قرون . وقد شمر « النساطرة » بوجه خاص عن ساعد الجد فى ترجمة فلسفة اليونان لتكون لهم عدة فى محاجاتهم اللاهوتية مع خصومهم من أصحاب المذهب المسيحى الأصيل . كذلك ترجمت إلى العربية المؤلفات الفارسية والهندية فى الرياضة والفلك . وفى أوائل القرن التاسع الميلادى اقتبس الشرق الأوسط الطريقة الهندية السهلة فى كتابة الأعداد ، بحيث تكون قيمة كل رقم فى العدد عشرة أضعاف مثله فى الخانة التى تليه ، مع استعمال الصفر ذى الأهمية الكبرى، فحل ذلك محل الطريقة العقيمة التى كان يستعملها الساميّون واليونان والرومان . وهذه هى الطريقة التى نسميها نحن معشر الغربيين « الطريقة العربية » فى كتابة الأعداد [١] .

---

(١) وهذه « الطريقة العربية » لم يستعملها مسيحيو أوربا فى تصنيفاتهم الحسابية إلا فى القرن الثانى عشر الميلادى (نقلا عن « Carra de Voux » فى « The Legacy of Islam » ص ٣٨٤)

المترجم — ونحن معشر العرب ، باعتبار أننا أخذنا هذه الأرقام العددية عن الهند ، نسميها « الأرقام الهندية »



٤ – العالم الاسلامي في القرن العاشر

ولم يمض طويل وقت على مزاولة أعمال الترجمة الآنفة الذكر حتى نشطت فى الدولة الإسلامية أعمال البحث والتنقيب والملاحظة والاستنباط ، سعياً وراء التجديد والابتكار . غير أنه مع ذلك كانت عوامل التمزيق قد انتابت الوحدة السياسية بالعاهلية إلى غير رجعة . وقد استعرض « ابن خلدون » ماضى التاريخ الإسلامى إلى نهاية القرن الرابع عشر (الميلادى) فوصل إلى أن الدول تولد وتنمو حتى تبلغ أوج عظمتها ثم تضمحل وتنقرض ، وكل ذلك فى مدة قلما تتجاوز ثلاثة أجيال، أى فيما لا يزيد على مائة وعشرين عاما[١]

وقد كانت الدولة الأموية من أول أمرها مزعزعة الأركان ، ولم يُتح لها البقاء فى الملك إلاّ لما كان يكنّه السنّيون فيها من الهيبة لخليفتهم باعتباره خلَف الرسول فى الحكم . غير أن هذه الهيبة مالبثت أن ضعضعتها وطوّحت بها المنازعات العائلية على الحكم . ولمّا قُضى على خلافة الأمويين بالمشرق تمكن أحد أمرائهم القلائل الذين نجوا من بطش العباسيين ، من الاستيلاء على حكم الأندلس وأسس بها دولة أموية مستقلة عام ٧٥٦ م.[٢] ولم يمض على ذلك سوى نصف قرن حتى انسلخ غرب شمالى أفريقية أيضا أيضاً عن حكم العباسيين وتكونت به دولتان مستقلتان .

وفى قلب الدولة اتعظ العباسيون بما رأوه من الأحوال التى أفضت إلى سقوط الأمويين ، وبما جرّته روح العصبيّة وميل العناصر العربية إلى التنابذ واستئثار كل فريق منها بالجاه ، ممّا لا يستقيم معه النظام ولا يصلح أساسا لقوة عسكرية تركن إليها سلطتهم ، فعمدوا إلى اتخاذ الجند المرتزقة يجمعونها

---

(١) عن « Nicholson » ص ٤٤٠

(٢) المترجم — هو « عبدالرحمن بن معاوية » ابن الخليفة هشام ، فر إلى بلاد المغرب ولا مال معه ولا جيش ، فعبر إلى الاندلس ، حيث وجد جيوش آبائه وعمالهم يتقاتلون على الاستئثار بالملك فيها، فقبض على ناصية الأمور وأسس بالبلاد دولة أموية غربية مستقلة مقرها « قرطبة» . لذلك كان « المنصور » العباسى يلقبه بصقر قريش .

من بين العناصر التركية التي تقطن الأطراف الشمالية الشرقية من الدولة ؛ وهؤلاء ، مع أنهم دون العرب والفرس فى ذكائهم ، كانوا قوما أشداء ، لهم من صفات الاحتمال والطاعة ما جعلهم من خيرة الجنود الذين ذاع صيتهم منذ أحقاب طويلة .

وقد عظم أمر هؤلاء الجند ، حتى اننا نرى فى عام ٨٠٨م مقاليد الأمور فى مصر مسندة إلى يد رجال من هؤلاء الأتراك ، ولم يلبثوا أن رأوا من ضعف سادتهم العرب ، فى قوتهم الحربية وفى اخلاقهم ، ما جعلهم يستأثرون بالسلطة . وفى « بغداد » نفسها أخذ رجال الحرس التركى الذى اتخذه الخليفة « المعتصم » درءا له يعبثون بالنظام ، فعظم شرهم وأكثروا من الاعتداء على اهل بغداد ، حتى اضطر الخليفة فى سنة ٨٣٦م إلى الخروج بهم منها وبناء مدينة « سُرَّ مَن رأى » بأعلى النهر على مسيرة ثلاثة ايام من بغداد واتخذها حاضرة له . فلم يلبث أن وقع هو وأخلافه من بعده تحت سيطرة قادتهم السياسية .

وفى سنة ٨٦٨م كانت مقاليد الأمور فى مصر بيد القائد التركى « أحمد بن طولون » ، فاستقل بحكمها واستولى على فلسطين والشام ، فبدأ بذلك فترة من الحكم الصالح فى هذه البلاد ، أُنقذت فيها مما كانت تعانية مصر من استنفاد الضرائب الباهظة لمواردها الاقتصادية على يد ولاة العباسيين المستهترين وكان سببا لخروج الأقباط خروجا عاما سنة ٨٣١م لما شعروا به من العسف[1] .

كذلك ثار على العباسيين اقليم « ما وراء النهر » (Transoxiana) والجزء الأعظم من فارس ، واستقلت بحكمهما جملةً الدولةُ « السامانيّة » الفارسية عام ٨٧٤م . وكان العراق هو كل ما بقى تقريبا تحت حكم « سرّ من رأى » مباشرة ،

(١) نقلا عن "C.H.Becker" فى "Encyclopaedia of Islam, art. Egypt."

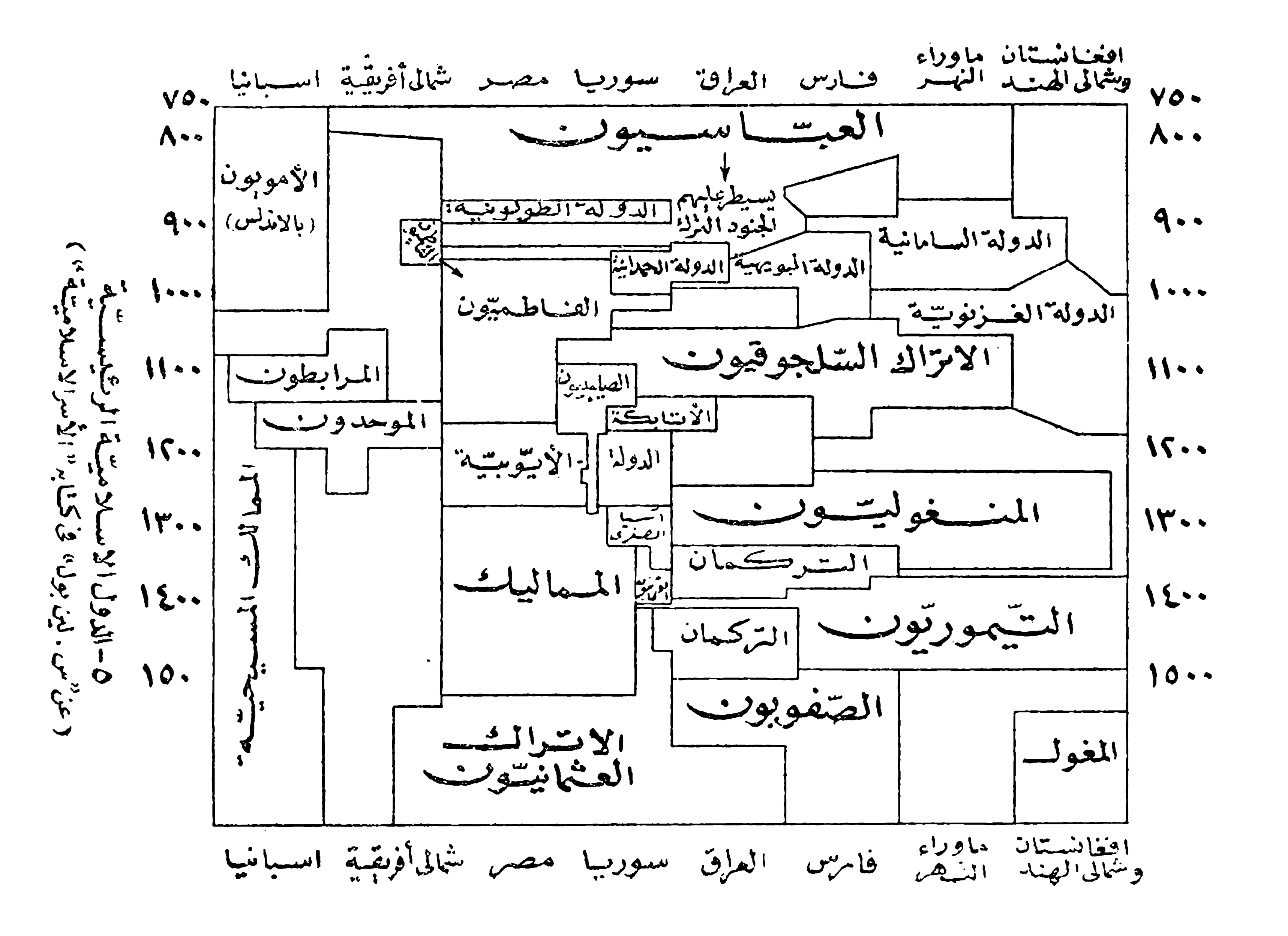
فزُلزلت فيه أيضا سلطة الخليفة من جرّاء ثورة عنيفة قام بها « الزَنْج » (العبيد السود) بأسفل العراق بين عامى ٨٧٠ و ٨٨٣ م

وما بقى بعد ذلك كان أدهى وأمرّ . فان الشيعة ، الذين كانوا من أعوان أوائل العباسيين على خلع بنى أمية ، مالبثوا أن وجدوا أن اضطهاد العباسيين لهم لا يقل عما لاقوه من أسلافهم ؛ ولاشك أن العباسيين كانوا مسوقين إلى ذلك بسبب مغالاة الشيعة وميلهم إلى التطرف فى تعصبهم ، فاعتبروهم آفة تعمل على هدم كل حكم قائم على النظام . فلجأت الطوائف الشيعية إلى الاستخفاء فى أعمالهم ،وبقيت كثرتهم فى اسفل العراق على الأخص ؛ والراجح أنهم كانوا يلقون هنالك وفى مدن فارس معاضدة خاصة من طوائف الصناع إعراباً منهم عن وعيهم الطائفى وما يكنّونه من الحقد على الأرستقراطية الحاكمة ، سواء أكانت من العرب ام الفرس ام الأتراك[١]

ومضى الشـــيعة فى أعمالهم سرّاً لا يجدون مُتنفَّسا لثائرتهم ، فكان من الطبيعى أن تدبّ بينهم الخلافات فى عقائدهم ، وعلى الأخص فى أى الولدين اللذين أعقبهما «الإمام» السادس المتوفى عام ٧٦٠ م أولى بأن يخلفه . فناصرت الأقلية « اسماعيلَ » أكبر الاثنين وقالوا إن الإمامة تنتهى به . فاعتبروا بذلك اسماعيل الإمام « المنتَظر » ، الذى تقول عقيدة الشيعة بعودته إلى الظهور بين الناس ليعيد الإسلام إلى سيرته الحقة الأولى ويستولى على العالم أجمع ، فيمهّد بذلك لفترة الحكم الصالح الذى بعده تقوم القيامة . وفى القرن التاسع (الميلادى)قام «عبد الله بن مَيمون» الفارسى بانشاء مذهب سرى «اسماعيلى» جعَله على تسع مراتب تقضى كل منها بالتعاقب على ناحية من نواحى عقائد الدين حتى لم يبق منه الاّ فلسفة إلحاديّة[٢] . وقد جدّ فى نشر هـــذا المذهب دعاة

(١) عن" H. A. R. Gibb' Mohammedanism " ص ١٢٢ — ٢٥

(٢) ان أحدث بحث تناول هذا الموضوع المعقد هو :
"The Origin of Ismailism" تأليف Bernard Lewis



٥- الدول الاسلامية الرئيسية

(عن "س. لين بول" فى كتابه "الأسر الاسلامية")

الشيعة المتحمسون ، فاستمالوا إليه كثيرا من البائسين والساخطين الذين تتألف منهم غالبية الإنسانيّة فى كل زمان ومكان . وفى نهاية القرن تألفت طائفة اسماعيلية تسمى «القرامطة» ، جعلت لنفسها كيانا سياسيا منظّما فى شكل ولاية مستقلة على الشاطىء العربى للخليج الفارسى وباليمن . ومالبثت أن شنّت حربا عامة على جميع الطوائف غير الإسماعيلية . فتهدّدت جيوشها « بغداد » . واعتدت على قوافل الحج ، ودخلوا «مكة» فعلاً وانتزعوا منها الحجر الأسود .

وفى خلال ذلك أحدق الخطر بأحد أحفاد «عبد الله بن ميمون» بالشام ، ففرّ إلى تونس ، حيث لقى الكثير من الأعوان ، فأعلن أنه «الإمام» المنتظر سنة ٩٠٩ م فنجح فى دعوته وخلع الأسرة الحاكمة لهذه البلاد . ولقوله انه من نسل الحسين بن على من زوجته « السيدة فاطمة » بنت رسول الله ، سميت الدولة الجديدة التى أسسها « بالدولة الفاطمية » . وقد كانت هذه الدولة أول من أعلن الخروج التام على كل سيادة للعباسيين حتى سيادتهم الاسمية ، فتسمت بالخلافة الفاطمية. ثم مدت فتوحاتها على شواطىء أفريقيا الشمالية، حتى استولت على « القاهرة » سنة ٩٦٩ م واتخذتها حاضرة لدولتها [١] . وما لبثت أن مدّت حكمها إلى غربى بلاد العرب وفلسطين والشام .

وبينما كانت هذه الأحداث تجرى مجراها بلغ الضعف أشده بخلفاء العباسيين ، حتى خضعوا عام ٩٤٥ م للدولة « البُوَيهيّة » . وهم قوم شداد من معتدلى الشيعة كانوا يسكنون الجهات الجبلية بشمالى فارس . فيرى من ذلك

---

(١) المترجم — إن تعبير المؤلف عن استيلاء الفاطميين على مصر ، مهما كان الدافع إليه هو شدة الإيجاز ، لايطابق الواقع ، إذ لم تكن « القاهرة » قد وجدت بعد . والحقيقة كما هو معروف هى أن «المعز» رابع خلفاء الفاطميين سير لغزو مصر أكبر قواده «جوهر الصقلى» فدخلها بعد مناوشة قليلة من جنود الدولة الإخشيدية (المستقلة بها فى ذلك الوقت مع الاعتراف بسيادة اسمية للعباسيين) سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩م) . وخط «جوهر» فى ليلة نزوله شمالى الفسطاط مدينة جديدة سماها «القاهرة» ، وموقعها الآن وسط القاهرة الحالية . وفى العام التالى بنى الجامع الأزهر العظيم .

ومما تقدم أن السيادة السياسية فى معظم العالم الإسلامى آلت فى هذه الآونة إلى الشيعة ، وإن كانوا لم يفوزوا قط بحمل غالبيّة المسلمين على اعتناق مذاهبهم. وحلّت مصر محل العراق فى الزعامة ، وأنشئت جامعة « الأزهر » الذائعة الصيت بالقاهرة عام ٩٧٢ م لنشر التعاليم الإسماعيلية .

وكأنّ الداء الوبيل المتأصّل فى العرب ، من ميلهم إلى الانفصال السياسى وقلقهم من البقاء تحت سلطة موحّدة ، قد أُطلق له العنان ، فقد مضى على العالم العربى مدة ألف عام ، من الوقت الذى نحن بصدده إلى يومنا هذا ، لم يعرف فيها الوحدة قط ، وغالبيّة أجزائه تحت السيطرة الأجنبيّة (١)

على أنه إذا أخذت مدنيّة من المدنيّات فى أسباب الانحلال فإنّ التدهور لا يصيب عناصرها كلهـــا بنسبة واحدة : بل هى كجسم المريض قد يستر تدهورها مدةً ما نشاطُ بعض الوظائف فيها . ففى حالة الحضارة الإسلامية ، قد كان للدور الأول من انحلالها السياسى تأثير حسن مؤقت فى نهضة العلوم والمعارف . فإن العلماء يحفزهم إلى العمل حسن رعاية الحاكم وإكرامه لهم . وقد كان هذا المجال منحصرا فى قصر الخليفة ببغداد ومتوقفا على إرادة مليك واحد ، قد يكون وقد لا يكون له اهتمام بمعاضدة مثل هذه الشئون . أما الآن فقد أصبح ميدان هذه الرعاية متوافرا فى قصور عدّةٍ من الدول : من «سمرقند» إلى «الأندلس» . ومن أعظم هذه العواصم التى ازدهرت فيها الحركة العلمية بغداد والقاهرة وبخارى وسمرقند ؛ وشيراز ، واصفهان و «نيسابور» (Nishapur) وحَلب ودِمَشق وقُرطبة . وقد كان طلاب العلم فى هذا الوقت،

---

(١) المترجم ـ هذه بالطبع نغمة استعمارية لا تحلو لنا معشر العرب وخاصة فى نهضتنا الحاضرة ، وإن كانت أحداث التاريخ لا تساعد على تفنيد أقوال المؤلف من ناحية تفكك وحدة العرب فى هذه المدة . وكذلك يلاحظ أن المؤلف قصر حكمه على العرب ولم يتناول الدول الإسلامية بوجه عام ، فكلنا نعرف فضـــل الدولة الأيوبية ودولتى المماليك والدولة العثمانية فى حفظ مجد الاســـلام أحقابا طويلة .

كأخلافهم فى القرون الوسطى بأوربا ، يتجشمون الأسفار الطويلة ليحظوا بالجلوس أمام قدمى أستاذ عظيم يتلقون منه العلم . فمن ذلك مثلا أن «الغزالى»، الذى هو من مواليد «طوس» فى الشمال الشرقى من فارس ، حضر على أساتذة «نيسابور» وبغداد ، ودمشق ، وهى مدن تقع فى مدى نحو ١٤٠٠ ميل .

ومع أن اللغة العربية كانت هى اللغة الرئيسية فى تلقى العلوم ، فان اللغة الفارسية كانت فى انتشار مستمر ، فضلا عن أنه لم يكن من العنصر العربى بين علماء العالم الإسلامى فى مختلف العلوم وفروع الثقافة سوى النزر اليسير . وقد دلت الاحصاءات الخاصة بالمواطن الأصلية لأشهر رجال العلم والمعرفة بالمشرق الاسلامى على أنه فى جميع عصور الثقافة الاسلامية ، من بداية نهضتها إلى أفول نجمها ، لم تقل نسبة المنتمين منهم إلى فارس وما وراء النهر عن ٤٠ فى المائة . وقد كانت نسبة المسيحيين كبيرة فى بداية عصر الترجمة ثم هبطت فيما بعد ، أما اليهود فكانت أهميتهم فى المشرق ضئيلة بالاضافة إلى ما قاموا به من نصيب وفير فى خدمة الثقافة الاسلامية بالأندلس [١]

---

(١) بنيت هذه المعلومات على الأرقام التالية التى أوردها «A. Mieli» عن أشهر العلماء فى ثلاثة عصور متتالية وهى : (١) عصر الترجمة والبداية ، ويشمل القرنين الثامن والتاسع ، (٢) «العصر الذهبى» ويشمل القرنين العاشر والحادى عشر ، (٣) عصر الهبوط ، ويشمل القرنين الثانى عشر والثالث عشر :

	العصر الأول	العصر الثانى	العصر الثالث
المسيحيون	١٢	٨	٥
اليهود	—	٣	٤
الفرس (ومعهم بنو ماوراء النهر)	١٠	٢٣	١٨
العراقيون	٢	٩	٣
السوريون	٣	٧	٩
المصريون	١	٤	٥
العرب	—	—	—

وفى أسبانيا أورد «ميلى» أسماء ٧٣ عالما ، ربعهم من اليهود

أما فضل العالم الاسلامى فى النهوض بالعلوم والمعارف فقد ذهب فيه المؤرخون مذهبين متناقضين . فبعضهم ، وهم المتعصبون للحضارة اليونانية ، يميلون إلى تحقير قيمة ما ابتكره المسلمون فى هذا الميدان ويقصرون فضلهم على المحافظة على مابقى من علوم الإغريق ومعارفهم وإيصالها إلى أوربا الغربية فى القرون الوسطى ، فى حين أن مؤلفى العرب العصريين وبعض الأوربيين الذين كتبوا فى تاريخ العلوم تطرفوا ، عن رد فعل لمغالاة طلاب المعارف الإغريقية ، فعزوا إلى رجال العلم المسلمين فى القرون الوسطى أكثر بكثير مما قاموا به فعلا وغالوا كثيرا جدا فيما نسبوه اليهم من الابتكار بالاضافة إلى مانقلوه عن الإغريق أو أمم الشرق التى سبقتهم . والحقيقة الخالصة فى هذا الشأن تقع بين هذين النقيضين ، وقد صوّرت أبلغ تصوير فى العبارة الآتية :

« ان الطب الإسلامى والعلوم الاسلاميـة انعكست فيهـا أشعــة الشمس الهيلانيّة التى غربت ، فكان لها نور كنور القمر أضاء أحلك ليالى اوربا ظلمة فى القرون الوسطى ، وقد كان معه بعض نجوم ساطعة عاونت هى أيضا بضوئها الذاتى ، غير ان ذلك القمر وتلك النجوم خفتت جميعا ببزوغ فجر يوم جديد هو « النهضة الأوربيّة »[١] .

ومن الأمثلة الدالة على مازاده المسلمون فى العلوم الرياضية والفلكية تلك الألفاظ الاصطلاحية المقتبسة فى هذه العلوم من اللغة العربية ، مثل Algebra (الجبر) و Azimuth (السمُوت)و Zenith (السمت)،وأسماء الكثير من النجوم مثل Algoi (الغول) و Aldebaran (الدّبَران) و Betelgeuze (بيت القوس أو يد الجوزاء) . كما أنهم نهضوا بالطب نهوضا كبيرا بفضل الكثير من المستشفيات التى أنشأها ذوو الأريحيّة من ملوكهم فى المدن الكبرى ، وقد قيل انه كان ببغداد فى القرن الحادى عشر ستة آلاف طالب يدرسون الطب .

---

(١) عن (Max Meyerhof) فى كتابه (The Legacy of Islam) ص ٣٥٤

ومع أن الشريعة الإسلامية تحرّم تشريح الآدميين ، فقد ُعنوا عناية كبيرة بدراسة سير الأمراض وملاحظة أدوارها وتسجيل ملاحظاتهم عنها .

كذلك تقدم على أيديهم علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية ، كما أن جهودهم فى عمل الخرائط ودراسة الجغرافيا الوصفية كان له أكبر أثر فيما زاوله الأوربيون فى القرون الوسطى من رسم الخرائط الخاصة ببلاد البحر الأبيض المتوسط . على أنه مع إنصافنا للمسلمين بالاعتراف لهم بما يعزى إليهم من الابتكار فى ترقية العلوم ، فهنالك حقيقة لا يمكن إنكارها هى أنهم لم يخرجوا فى معظم دورهم هـــذا عن كونهم تلاميذ علماء الإغريق المتممين لعملهم . كذلك يمكن القول بأنهم مع قيامهم ببعض الابتكارات الهامة فى العلوم ، فإن فضلهم الأكبر كان فى تنظيم المعارف القديمة والمحافظة عليها فى وقت كانت فيه اوربا الغربية تجهلها ولا تستطيع صونها . ومع كل ذلك قد كان ينقص علماء المسلمين عادة ما كان لدى الإغريق من سعة الخيال العلمى والرأى المبتكر ، كما كان يستعصى عليهم استنباط النظريات من المشاهدات العملية الكثيرة وتوحيد المسائل الفردية التفصيلية ليتألف منها مبحث منتظم متجانس[١] .

وقد كان التفكير الإسلامى فى أرقى مراتبه متجهاً بكليّاته نحو السماء ، يتأمل فى وحدانية الله وصفاته ، لا يذر متسعاً للبحث فى كيانه هو أى فى أمر الإنسان . كذلك يلاحظ أن المجتمع الإسلامى كان دائماً ذا وجهة أرستقراطية ولذلك كانت حركة العلوم والمعارف ، على عكس مثلها عند الإغريق ، خالية تقريباً من عنصر الطبقة المتوسطة ، فحرمت بذلك من أكبر مصدر لتلك الحيويّة التى تصمد أمام أكبر الانقلابات السياسية ؛ بعكس الحالة عند الإغريق ، فإنه بعد تصفية الحالة « الديمقراطية » التى اتّصف بها نظام ولايات المدن عندهم ، بقيت الحقيقة التى لامراء فيها وهى أن الثقافة الإغريقية كانت فى أيدى طائفة كبيرة من الطبقة المتوسطة من أهل المدن ، ظلّت أهميّتها فى ازدياد حتى

---

(١) أنظر النقد الذى كتبه « ادوارد عطية » فى كتاب « An Arabe Tells His Story » ص ١٨٦

بلغت الذروة فى القـــرن الثانى من الميلاد . فى حين أن الحركات العلمية فى الإسلام «كانت تزدهر فى فترات متفرقة برعاية أمراء فى أنحاء شتّى لا رابطة بينهم . وبعبارة أخرى قد كانت لها عصور زاهية كعصر «أغسطس» عند الرومان ، ولكنها لم تر قط شيئاً من مظاهر الشغف الشعبي العظيم بتحصيل المعرفة ؛ وكان قادة الفكر فيها يقيمون فى قصور الأمراء ويحاضرون فيها ، ولكنهم لم ينزلوا إلى أماكن الجماهير ليلقوا عليها علمهم »[١] . والواقع أن الجماهير بقيت من حيث حالتها الاقتصادية والاجتماعية ومستواها الثقافى على ما كان عليه أجدادها تقريباً منذ أربعة آلاف من السنين .

ولم ينتقل إلى أوربا القرون الوسطى شىء يذكر من العلوم والمعارف الإسلامية عن طريق الدولة البيزنطية ، لقلة صلتها الثقافية بالعالم الإسلامى ، وإن كان قد شُرع فى ترجمة المؤلفات الطبية العربية إلى اليونانية البيزنطية فى القرن الحادى عشر[٢] . أما الصليبيّون فكان نزولهم على سواحل شرقى البحر الأبيض المتوسط فى سلخة لا يكاد عرضها يتجاوز خمسين ميلا : وكانوا فى الغالب قوماً غلاظاً أفّاقيّين غير مهذبين . وكان اختلاطهم عادة مع الفلاحين من أهل البلاد دون طلاب العلم . ولذلك نجد أن ما جرى من تبادل ثقافى ملحوظ بين « الفرنج » وأهل البلاد الواقعة على شرقى البحر الأبيض المتوسط كان فى الغالب من نوع مادى : وعلى كل حال فإنه بحلول وقت الحرب الصليبية الأولى (١٠٩٩ م) كانت الحركة العلمية فى المشرق الإسلامى قد أخذت فى الجمود ، ولذلك لم يكن نصيب الصليبيّين فى نقل المعارف الإسلامية إلى الغرب بأكثر من نصيب الدولة البيزنطية[٣] .

أما الجهة التى فاقت هؤلاء جميعا بكثير فى هـــذا الشأن فهى جزيرة

---

(١) عن « D. B. Macdonald » ص ١٥٣

(٢) نقلا عن « R. Walzer » فى :

« Bulletin of the John Rylands Library, 1945 » ص ١٧١

(٣) نقلا عن « Hitti » ص ٦٦٢

« صقلية » ، فتحها مسلمو شمالى افريقيا فى خــلال القرن التاسع الميلادى وحظت بحكم اسلامى وطيد النظام من سنة ٩٥٠م إلى أن أعادها النورمانديون إلى المسيحيّة فى أواخر القرن الحادى عشر على يد « أسرة من القراصنة الموهوبين » كانت قد دخلت فى خدمة روم « بيزنطة » ثم انتزعت منهم جنوبى ايطاليا . وكانت « صقلية » وقت أن فتحها المسلمون مزدهرة منذ عهد طويل بالحضارة المستخلفة عن الإغريق والرومان . ومع أن تيار الثقافة الشرقية كان دائم التدفق فيها طوال حكم المسلمين لها فان الحروب كانت هى الشغل الشاغل لحكامها العرب ، فألهتهم عن النهوض بمثل هذه العناصر السلميّة الرفيعة . غير أنه فى عهد النورمانديين ، الذين اشتهر حكمهم بالتسامح ، تسنّى للعناصر الثقافية على اختلافها أن تمتزج بعضها ببعض وتُنبت زهوراً نضِرة . وقد صوّر المؤرخ ه . ا . ل . فِشَر (H. A. L. Fisher) حالة الحضارة بصقلية فى عهد « روجَر الثانى » (١١٣٠ — ٥٤م) ، الذى لقّبهُ نقّاده « بالملك نصف الوثنى » ، بعبارة موجزة جذّابة ، قال : « إن مملكته كانت ما بين شرقية وغربية ، يأوى إليها اليونان واللاتين وأهل المغرب واليهود على السواء . ونظام حكومتها . . . . يفوق نظام كل دولة أوربية أخرى فى عصره . وكان « روجَر » ، سليلُ قبائل « الفايكنْج » (Vikings) ، يجلس على عرشــه بين خمائل البرتقال فى مدينة « بَلِرْم » (Palermo) يجمع فى ملبسه بين وشاح المندوب الرسولى ورداء المْلك البيزنطى ؛ ووزراؤه ما بين يونانيين وانجليز ؛ وجيشه يضم من أهل المغرب ما يناهز نصفه ، وأسطوله فى يد قادة من اليونان ؛ وهو وإن كان مسيحيا لاتينيّاً ، فإنه بحكم عيشته فى جو الجنوب العَطِر المرطِّب ، قد سلك فى حكمه مسلكا ما بين البيزنطى والشرقى . . . . تتمثّل فى شخصه أحسن تمثيل جزيرتُه البديعة ، التى كانت يومئذ وفى كل حين مشاعا بين الشرق والغرب »[1]

---

(١) عن (تاريخ أوربا) فى مجلد واحد للمؤلف المذكور ، ص ١٩٠

وقد كان حفيده «فردريك الثانى» (١٢١٥ — ٥٠م) ، امبراطور الدولة الرومانية المقدسة وملك صقلية ، لا يزال يحتفظ فى بلاطه بصبغة نصف شرقية، وقد حفظ عليه البابا « إنّوسِنْت الثالث » (Innocent III) المعروف بشدة صرامته وأوقع عليه عقوبة « الحرمان » لإحجامه عن الاشتراك فى الحروب الصليبيّة مراعاةً لما بينه وبين امراء المسلمين من المودة السياسية والعلاقات التجارية ، وإن كان قد فاز فيما بعد بإعادة «بيت المقدس» إلى حظيرة المسيحية مؤقتاً ، لا بالسيف بل عن طريق المهادنة مع سلطان مصر السْمح [٢] . وفى سنة ١٢٢٤ م قام « فردريك » بإنشاء جامعة « نابُلى » (Naples) ؛ وشجع ترجمة العلوم والفلسفة العربية إلى اللاتينيّة . وقد درس بهذه الجامعة «القديس توما الأكوينى » (St. Thomas Aquinas) — ١٢٢٦ — ٧٤ م — ذلك الذى قام بدراسة تمحيصية لتعليقات العرب على آراء فلاسفة الإغريق وجاوزها بقوة ابتكاره حتى بلغ أصولها الإغريقية ، فجعلها لأول مرة فى متناول العالم الغربى .

على أن المملكة التى كان لها اليد الطولى فى وصول العلوم الإسلامية إلى الغرب هى « الأندلس » ؛ التى كانت وقت فتح المسلمين لها فى مستوى من الحضارة يعادل مستوى صقلية وقت فتحها ؛ ومن أخصّ مايذكر عنها أنه كان يقيم بمدنها فى ذلك الوقت ألوف من اليهود المثقّفين ذوى الجد والنشاط؛ الذين وُهبوا من حب الاستطلاع والاستقصاء مايمتاز به بنو جنسهم . وقد درجت اسبانيا فى عهد المسلمين فى مدارج التقدم والرقى حتى صارت فى القرن

---

(١) المترجم ـ هو السلطان الملك (الكامل) الأيوبى ٦١٥١ ـ ٣٥هـ : ١٢١٨ ـ ٣٨م): عقد محالفة مع (فردريك) هذا على أن ينزل له عن (بيت المقدس) وعن طرق حجاجه من (عكا) و (يافا) نظير قيام فردريك بمساعدته على رد كل مهاجم ولو كان مسيحيا ، وأن يمنع المدد عن أمراء الصليبيين الآخرين فى الشام مدة عشر سنين ونصف . وقد عد المسلمون نزول (الكامل) عن بيت المقدس من أشنع غلطاته لأنه بيت القصيد من كل هذه الحروب الشعواء التى أريقت فيها دماء مئات الألوف من الطائفتين .

التاسع (الميلادى) من أغنى بلاد أوربا وأغزرها سكاناً ؛ وقد كثرت صادراتهـا الصناعية والزراعية إلى أوربا المسيحية والشرق الإسلامى على السواء . وكانت حاضرتها «قُرْطُبَة» أعظم منهل للعلوم والمعـارف فى أوربا ، وضارعت فى هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة . كان عدد سكانها نصف مليون نفس؛ وبها ثلثمائة حمَّام عام ، وسبعون دارا للكتب ، وفيها من الطرق المرصوفة المضاءة ليلا ماتبلغ جملته أميالا كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هـذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها « لندن » و «باريس» اللتين كانتا لاتزالان فى حالة همجية ، فضلا عن أنها كانت كعبة للثقافة يحجّ إليهـا حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمالى اسبانيا .

على أن روح التفكير فى اسبانيا الاسلامية كانت لاتزال فى هذا العهد محافظة تحرص على التمسك بنصوص الدين الأولى ، لاتكاد تحبّـذ شيئا ممـا ابتدعه بعض خلفاء العباسيين من الاعتماد على القياس والمنطق ، بل لم يكن هنالك شىء يذكر من الاستقلال فى الرأى . وكان طـلّاب العلم من المسلمين واليهود الراغبون فى اتمام دراستهم يرتحلون إلى شرقى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى العراق . فلما تولى العرش «عبـد الرحمن الثانى» الأموى أرسل فى النصف الأول من القـرن التاسع (الميلادى) أحـد العلماء إلى العراق ليأتى بنسخ من ترجمة المؤلفات العلمية الإغريقية والفارسية ، واستصحب معه جماعة من الفلكيين [1] وبعدذلك بقرن من الزمان أنشئت جامعة « قُرْطُبَة » ، أنشأها « عبـد الرحمن الثالث » الذى كان أول من تسمى بأمير المؤمنـين فى الأندلس ، رغم وجود الخلافة العباسية . وقفا خلفُه أثره ، فاستقدم العلماء من المشرق إلى قرطبة وأنشأ فيها تسعا وعشرين مدرسة مجانية ؛ وجعل له

---

(١) نقلا عن (E. Levi - Provencal, La Civilisation arabe en Espagne) — طبع القاهرة سنة ١٩٣٨ ص ٦٥

عمّالا يبتاعون له المخطوطات العلمية من المدن الشرقية . وفى الوقت نفسه أخذ علماء اليهود يرتحلون من مقرّهم الرئيسى بالعراق إلى الأندلس .

وفى أوائل القرن الحادى عشر (الميلادى) انهارت الدولة الأموية بالأندلس ، وبقيت البلاد ممزّقة الأوصال مدة ثمانين عاما كانت خلالها طُعمة لنار الحروب الداخلية ، فكان شأن قوّادها الحربيين فى ذلك شأن قوّاد المسلمين بالمشرق عندما أخذت دولة العباسيين فى الاضمحلال . غير أنه قد كان لذلك فى الحركة العلمية نفس الأثر الذى شوهد فى المشرق ، فأفضى انقسام الدولة بين امراء الدويلات الجديدة إلى انتشار علوم الحاضرة ومعارفها إلى عواصم تلك الإمارات ، أمثال « إشْبيلِيَة » و « طُلَيْطِلَة » و « غِرْناطَة » . وكما أن ملوك الممالك المسيحية بشمالى اسبانيا اغتنموا هذه الفرصة فبدأوا فى شنّ الغارات على هذه الإمارات الاسلامية المفككة ، كذلك أخذوا يضاعفون إقبالهم على التزوّد بالمعارف الإسلامية .

ولما اشتد ضغط مسيحيي الشمال على المسلمين وعظم خطر غاراتهم عليهم استنجد المسلمون بالبربر ملوك الأنحاء الشمالية الغربية من أفريقيا ، وكان هؤلاء قد توحدت كلمتهم منذ خمسين عاماً بجامعة الإخاء فى الإسلام وتكونت منهم دولة واحدة هى دولة « المرابطين » الذين كان يسميهم الإسبان « Almoravides » . فقاموا فى أواخر القرن الحادى عشر (الميلادى) بإنقاذ الأندلس من الأسبان ، رغم براعة بطلهم « السيد » (Cid) التى نُسجت حولها الأساطير ؛ ولكنهم أزالوا تلك الإمارات الأندلسية من الوجود وبسطوا سلطانهم على البلاد . غير أنهم مالبثوا أن وقعوا فريسة للترف والملذات فيها . وفى خلال ذلك قامت حركة تطهير دينيّة جديدة بين البربر ، فتألفت منهم دولة « الموحّدين » ، المسمّاة عند الإسبان « Almohades » ، فقضوا على دولة « المرابطين » فى منتصف القرن الثانى عشر ؛ فكانت دولتهم تمتد من أواسط أسبانيا إلى حدود مصر .

وقد كانوا هم والمرابطون شديدى التمسك بمبادىء الإسلام الأولى ، ويعزو إليهم مصدر من المصادر الموثوق بها إلى حد لا بأس به أنهم تغالوا فى ذلك ، حتى أنهم جمعوا مؤلفات « الغزالى » العظيم « مجدد الدين » وأحرقوها علناً فى سوق « قُرطبة » . غير أنهم مع شدة صرامتهم فى المحافظة على تمسك جماهير الشعب بمبادىء الدين الأصلية ، فإنهم لم يتعرضوا لآراء فلاسفة المسلمين ومباحثهم ما دامت بمنْئًى عن الجماهير فلا تؤثر فى عقائدهم . ومن هنا نجد أن الأندلس فى القرن الثانى عشر ، وإن كانت مقاليد الحكم فيها فى يد قوم محافظين شديدى التمسك بتقاليد الدين ، فإنها مع ذلك كانت موطناً لاثنين من أشهر فلاسفة العـــرب ، وهما « ابن باجّة » (Avempace) و « ابن رُشْد » (Averroes) ؛ وقد صرح ثانيهما بأن القرآن ما هو إلا مجموعة من الحقائق يمكن معرفتها ، بشكل أتمّ من ذلك وأكثر دقة ، من تعاليم « أَرِسْطو » ولذلك نجده أكثر ملاءمة لتهذيب الجماهير التى ليست لها الرغبة ولا المقدرة العقلية اللازمتان للمحاجّة الفلسفية .

ومع أن هؤلاء الحكام المغربيين سمحوا بمثل هذا الخروج على الدين مادام بمنًى عن عامة الشعب ، فإنهم لم يفتروا عن اضطهاد الألوف المؤلفة من النصارى واليهود المقيمين بالأندلس ، بل كانوا فى بعض الأحيان يطردون إلى الأنحاء الشمالية المسيحية جميع الذين لم يقبلوا اعتناق الإسلام ؛ وكان ذلك من بوادر هبوط الحركة العلمية الإســـلامية فى الأندلس فى القرن الثانى عشر . وكان هؤلاء الراحلون ينقلون معهم ثقافتهم العالية فى نزوحهم إلى الشمال ، وبخاصة إلى مملكة « طُلَيطِلة » التى كان المسيحيون قد انتزعوها من المسلمين عام ١٠٨٥ م . وهنا أنشأ رئيس الأساقفة « ريموند » (Raymond) فى أوائل القرن الثانى عشر كلية لترجمة الفلسفة والعلوم العربية ، فبقيت هذه الكلية مزدهرة مدة مائة وخمسين عاما اجتذبت

فى خلالها الطلاب من جميع أنحاء أوربا ، ومن بينها بريطانيا[1] . وقد كان القرن التالى . وهو الثالث عشر الميلادى ، هو أزهى عصور الترجمة من العربية إلى اللاتينيّة . وكان أكبر مشجع لها « ألفونسو الحكيم » (Alfonso the Wise) ملك « قِشْتالة » ، وقد كان مولعا بالفلسفة والفلك ، وعهد إلى اثنين من اليهود بترجمة بيان عربى سُجلت فيه حركات الكواكب ، وبقى هـــذا البيان حجة يُعتدّ بها إلى حد كبير حتى أن « جاليليُو » و « كِبْلرَ » رجعا إليه فى أبحاثهما فى القرن السابع عشر . وقد كانت أمثال هذه المؤلفات المترجمة هى المصدر الذى أُخذت عنه فى القرون التالية زبدة المعارف العربية ، بما فيها من مخلّفات الإغريق وسابقيهم من الأمم الشرقية وما هو من إنتاج قرائح العرب أنفسهم

* * *

إن ما ظهر جليّاً من تمزق وحدة المسلمين فى المشرق وتفرّق كلمتهم قد كان مدعاة لتشجيع العاهلية البيزنطية ، التى كانت الجيوش العربية قد تهددت قلب دولتها منذ ٢٥٠ عاما ، على اتخاذ خطة الهجوم على العرب بعد منتصف القرن العاشر الميلادى . فأغارت على سواحل شرقى البحر الأبيض المتوسط ، واستردّت من المسلمين « كيليكيا » وقبرص وانطاكيَة ، ومدّت حدودها جنوبا حتى شمالى سوريا وشرقا إلى نهر الفرات . وفى ذلك يقول « حِتّى » (Hetti) : « وفى النصف الأول من القرن الحادى عشر . . . . عمت الفوضى الحربية والسياسية كل مكان ، وخيف على سلطة الاسلام من الانهيار »[2]

ولم تكن هذه الفوضى مقصورة على المظاهر الخارجية وحدها بل كادت

---

(١) ونرى وصفا شيقاً جذابا لما كان يسلكه هؤلاء الطلاب عندالتحاقهم بالجامعة وما كانوا يلقونه من مصاعب فى اللغة والترجمة ، فى :

(Chas. and Dorothy Singer, in the Legacy of Islam)

(٢) ص ٤٧٣

تخترق قلب العقيدة الإسلامية نفسها . فإن الخليفة « المأمون » ، بإنشائه المعهد العلمى العظيم « دار الحكمة » رعايةً منه لطائفة « المعتزِلة » ذات الآراء المعتدلة كان قد أثار معارضة الفقهاء المستمسكين فى بغداد . فأيقن المأمون — بحق — ان هذه المعارضة ضارة تعوق تقدم العلم والمعرفة ، ومن ثمّ أخذ يفرض مذهب المعتدلين فرضاً على علماء التوحيد والشريعة ، بما فى ذلك من اعتبار القرآن مخلوقاً وغير أزلى ، واتخذ لذلك الإرغام وسائل الشدة والعسف[1] . فلما توفى خلف المأمون حدث لذلك ردّ فعل تناصره الدولة ، يرمى إلى التمسك بمبادىء الدين القويم واعتبار القرآن والسنّة المصدرين الصحيحين للمعرفة دون غيرهما ، وعمدت الدولة إلى فرض هذا المذهب أيضاً بالقوة والإرهاق . وكان على رأس المتطرفين من العلماء المحافظين « ابنُ حَنْبَل » الذى اعترض على جميع ما كشفته العلوم الدقيقة وعلى المجادلات الفلسفية ، باعتبار أنها تفضى إلى الانشقاق الدينى والزيغ فى العقيدة والإلحاد .

غير أن ذلك كله لم يكن كفيلا بالقضاء التام على البحوث الفلسفية ، إذ أن الاسلام ليس بمعزل عن العالم ، وسرعان ما قامت حركة ترمى إلى إقناع محبّى البحث من المسلمين — وكثير ما هم — بصحة المبادىء الاسلامية الأولى عن طريق نفس المجادلات المنطقية المأخوذة عن الفلسفة اليونانية ، التى نبذها غلاة الرجعيين . وقد سعى « الأشعرى » فى أوائل القرن العاشر (الميلادى) إلى التوفيق بهذه الطريقة بين الفريقين ، متّخذاً المجادلة المنطقية وسيلة لإثبات الحقائق الخاصة بالإلهيات . غير أن ذلك ، مع إتيانه بالثمرة المطلوبة مع طائفة كبيرة من أهل الرأى المستقرّ فى الاسلام ، قد أغضب الفلاسفة من جهة ؛ لأنهم كانوا يخطون خطوات واسعة نحو صرف النظر عن القرآن والسنة فى كل ما يتعارض مع دقة ومرونة ما جاء بفلسفة « أرسطو » ومن جاء بعده من

---

(١) انظر :
Encyclopaedia of Islam, art. Mihna , cf. Gibb, Mohammedanism
ص ١١٢ — ١٨

فلاسفة اليونان ، ومن جهة أخرى أثار ثائرة أتباع « ابن حنبل » الذين لايجيزون التفكير أو المحاجّة فى أمر لا يبيح بحثه القرآن والسنة صراحة ، وتناول سخطهم التعليل المنطق الذى أتى به « الأشعرى » لإيضاح الوحى وإبلاغ الرسالة .

وفى خلال ذلك اشتد ساعد طائفة إسلامية ثالثة وهى « الصوفية » . وكان هذا المذهب الغامض قد ظهر ونما فى القرنين الثامن والتاسع (من الميلاد) حتى كثر أتباعه أخيرا[1] . وكان الدافع إلى تكوينه رغبة مريديه الملحّة فى التماس طريق للاتصال بالذات الإلهية اتصالا متينا شخصياً والاندماج فيها ، مما لم تسمح به العقائد السّنية المحافظة التى تقف بالإنسان عند حد محدود وتجعل بينه وبين خالقه بونا بعيدا وتعتبر الرسول مجرّد مبلّغ لكلمة الله لا وسيطا بين الله والناس . ومع أن الصوفيين ارتكنوا فى اتخاذ شعائرهم الدينية على بضع آيات نادرة من القرآن ، فإنهم فى الحقيقة استمدوا الجانب الأكبر من عقيدتهم من أديان أخرى ، وعلى الأخص من المذاهب الغامضة فى المسيحية وديانة « زُرْوَشْتَر » فى فارس ، وعن الديانات الغامضة التى ظهرت فى الشرق الأوسط قبل العهد المسيحى . ولما كان الإنسان شديد الميل بطبعه ، فى وسط الزعازع والمحن التى كثيرا ما تلمّ به فى هذه الدنيا القاسية ، إلى التطلع إلى ملاذٍ فوق قوة البشر يستمد منه العزاء فى أحزانه والأمل فى شدائده ، فقد انضم الألوف من المسلمين إلى الصوفيين لهذا الغرض . وكان الصوفيون فى أول أمرهم يتعبّدون على انفراد ، ولم يعرفوا تلك الشعائر الجماعية التى ظهرت بينهم فيما بعد . وكثيرا ما كانت تؤدى بهم استلهاماتهم الانفرادية إلى اشتطاط بعضهم فى معتقداتهم ، فتخيّلوا أنفسهم مشبعين بالروح الإلهية ، بل قد كان بعضهم يقول

---

(١) كان لفظ (صوفى) فى أول أمره لقبا نعت به القوم دلالة على لابس رداء الصوف ، وهو رداء خشن يتمثل فيه الزهد ، على مثال الرداء الذى يلبسه رهبان المسيحية .

« أنا الحق » ، فكان فى الحقيقة بقوله هذا يضع نفسه فى موضع الألوهية ، كذلك قلّلوا من شأن مبادىء الاسلام الأصلية ، فقالوا إنها « ديانة الأعضاء الجسمانية » ، وأنها فى مرتبة تقلّ كثيرا عن مرتبة مذهبهم الذى هو « دين القلب » .

ولم يبزغ فجر القرن الحادى عشر (الميلادى) حتى كانت العقائد الاسلامية قد انتابتها أزمة داخلية معضلة ، لم تنفضْ عنها كل غبارها إلى الآن. ففى حين كان أولياء الصوفية وأتباعهم ومريدوهم ، الذين لاحصر لهم ، يتهددون كيان الاسلام كما عرفه التاريخ والسنّة، قد كان أهل السنّة منقسمين على أنفسهم : فريق منهم يتمسك بتعصّب بحرفيّة القرآن ، وفريق يتنازع أفراده على مسائل تفصيلية صغيرة فى الشريعة أو الشعائر أو تحليل المعتقدات اللاهوتيّة فى ضوء ما يراه العقل المجرّد ؛ فكانوا بذلك فى الواقع يبتعدون بأنفسهم عن الروح القلبيّة والحياة التى تجعل الأديان حقيقة واقعيّة . ولاشك أن الكثيرين من المسلمين المخلصين قد تساءلوا عما إذا كان لهذه الحال من آخر ، وهل توجد وسيلة لحفظ جوهر الدين مصونا دون تمزيق وحدة الجماعة وتفريقهم أيدى سبا[1] .

وفى وسط هذه الزعازع السياسية والدينية والأخلاقية، أتاحت المقادير ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحضارة الإسلامية ، عوامل بشرية لم تكن فى الحسبان، على غرار ما حصل فى نهاية القرن الثالث الميلادى من إنقاذ ما أمكن انقاذه من الحضارة اليونانية — الرومانية على يد جنديّين خشنين من أهل « إلّيريا » Illyria ، وهما العاهلان « دِقْلِديانوس » و « قسطنطين » .وقد كانت الحال هنا صورة مما حصل فى معالجة ذلك الحادث القديم ؛ فان جسم الدولة الجريح كان قد نزف

---

(١) عن « R. A. Nicholson » فى كتاب « The Legacy of Islam » ص ٢٠٨ وعن « Gibb » ص ١٣٤ — ٩

من دماء حياته قدر غزير ، ولم يندمل الجرح الا بأنسجة أغلظ من الأولى وأقل منها حساسية ومرونة .

فان ما حصل فى القرن العاشر (الميلادى) من قيام الدولة الفاطمية وما دونها من الدول الشيعية الأخرى ، من عربية وفارسية ، كان قد عاق الأتراك مؤقتا عن ذلك النفوذ السياسى الذى كانوا مجدّين فى الاستحواذ عليه فى العالم الاسلامى ؛ غير أن ذلك لم يقلل من الحاجة إليهم كجنود فى فرق الحاميات والحرس ؛ فقد استمرّت الدول العربية والفارسية — أمثال الفاطمية والبُوَيهيّة والسامانيّة — فى استخدام جنود الترك ، وبالغوا فى زيادة عددهم . وفى أوائل القرن الحادى عشر (الميلادى) زحفت القبيلة التركية، التى عُرفت فيما بعد بالسلجوقيين ،من شمالى نهر « أكسوس » (جيحون) إلى الشمال الشرقى من بلاد فارس ، حيث اعتنقوا الاسلام بحالته السنّية ؛ وقد كان هذا المذهب من الاسلام أشد جاذبيّة وأكثر ملاءمة لهؤلاء القوم السذّج المحاربين المحدودى الخيال ، من المذاهب الروحانية أو ذات الغلوّ فى تخيّلاتها مما كان يدين به أهل الشيعة والصوفيّة . وفى عام ١٠٥٥ م دخل الأتراك السلجوقيون مدينة بغداد بدعوةٍ من الخليفة العباسى ، الخائر العزيمة ، لإنقاذ الخلافة من الشيعيين المستبدّ لأمرين بافيها والذين كانوا يتآمرون عليها مع الفاطميين والمنافسين للخلافة العباسية الخارجين على السنّة . وقد قوبلت سيادة هؤلاء الأتراك بالترحيب من أهل السنة ، الذين هم غالبيةّ العالم الاسلامى ، والذين لم يزحزحهم عن عقيدتهم استئثار الشيعة بالسلطة السياسية مدة قرن من الزمان دأبوا فيه على الدعاية المنظمة لمذاهبهم .

وفى سنة ١٠٧١ م أوقع السلجوقيون هزيمة منكرة بالجيوش البيزنطية ، استولوا فى إثرها على معظم أنحاء آسيا الصغرى ، التى لم يُتح للعرب فتحها قط ، وجعلوها مقرّاً لنزول الأتراك فيها ؛ ومن ذلك الحين بقيت التركية اللغة السائدة فى آسيا الصغرى ، ودينُها الاسلام . وبهذا الفتح صار للسلجوقيين

دولة شاسعة تمتد من بحر « إيجة » إلى الهند . ومع ما كان عليه أوائل سلاطينهم من حالة البداوة وقلة الثقافة ، فقد أسعدهم الحظ بأن تولى الوزارة فى عهدهم رجل فذّ من الفرس ذو قريحة و قّادة ، عُرف بلقب « نظام المُلك » . فقام هذا السياسى العظيم عام ١٠٦٦ م بانشاء جامعة ببغداد ، سميت « النظاميّة » نسبةً إليه ، كانت هى أول جامعة حقيقية فى العالم الاسلامى ، وصارت مركزاً لنشر أصول السنّة وتعاليمها على النحو الذى أوضحه « الأشعرى » ، ولتكون حصناً للقضاء على المذاهب الشيّعية الخارجة عليها والتى يُعنى الفاطميون فى القاهرة بدراستها بالأزهر . هذا فضلا عن قيامها بتدريب رجال الادارة الذين سيُعهد إليهم بتولى شئون العاهلية السلجوقية [1] .

وقد كان « الغزالى » بين أساتذة الجامعة « النظامية » ببغداد . وهو عالم فارسى تقلّد منصبه بها وهو فى الرابعة والثلاثين من عمره بعد دراسة وافية فى العلوم الدينية والفلسفة والعلوم الطبيعية ، وتفوّقَ فى تدريس وشرح الشريعة الإسلامية . غير أنه ـ كما ذكر فى اعترافاته ـ ما لبث أن دخل فى دور تشكك عقلى روحانى ، فتراءى له أن مذهب أهل السنّة ينقصه الأساس المنطقى الكافى ؛ وأن الفلسفة من جهة أخرى تعجز عن حل المسائل التى تعترض فى النهاية طريق الباحث وراء الحقيقة ولا تُفضى إلاّ إلى الزيغ والإلحاد . لذلك اعتزل منصب التدريس بالجامعة فى سنّ الثامنة والثلاثين وتوارى عن العالم مدة عامين قضاهما فى عزلة وزهد تام . وبعد خروجه من عزلته عاش أربعة عشر عاما ، قضى معظمها بعيداً عن المناصب ، مكبّا على الدراسة والتأليف ، وفى فترات قصيرة كان يلقى محاضرات عامة فى كل من بغداد ودمشق ونيسابور (Nishapur) . وكان فى تعاليمه يعترض على تحايل فقهاء الدين والفلاسفة معاً ،

(١) وأنشأ « نظام الملك » أيضاً بالعراق وفارس خمس كليات أخرى تنسب إلى اسمه ، كما أنه شمل الشاعر « عمر الخيام » برعايته .

ويدعو الناس للرجوع إلى الاستلهام من القرآن والحديث، مع إجازة اتخاذ المنطق وسيلة تهذيبيّة لتربية الفكر وتنظيمه. وأعظم ما يؤثر عنه اهتمامه بإثبات صحة وأهميّة التجربة الصوفية الشخصية، وان ذلك يمكن الروح من العودة إلى الاتصال بعالم الحقيقة الربّانى الخالد الذى انفصلت عنه بحلولها فى ذلك الجسم الفانى، وبذلك يتسنى المرء الاتصال المباشر بالذات الإلهية فيحظى بالاستنارة والإلهام. وهو مع ذلك يشترط فى هذه التجربة الصوفية ألا تكون مناقضة لشىء ما من تعاليم الرسول، بنصّها وروحها، وحَمَل على المذاهب الصوفية التى غالت فى ذلك حتى قالت باندماج الاله فى الكون والطبيعة أو أن الانسان والاله شىء واحد.

من ذلك نرى أن « الغزالى » كان يدعو من جهةٍ إلى نبذ تحايل الفقهاء والفلاسفة والعودة بالاسلام إلى التمسك بأصوله الأولى، ومن جهة أخرى سعى للتوفيق بين هذه الأصول الصارمة وبين الالتجاء الصوفى إلى الاستلهامات الروحانية، فجعل بذلك لهذه الاستلهامات الخفية (الصوفيّة) مكانا مشروعا بين المعتقدات الاسلامية. وقد سُمى الغزالى «مجدد الإسلام»، ومما قيل فى وصفه « ان الإسلام لم يتقدم بعده قط، وان المسلمين لم يفهموا كلامه قط تمام الفهم »[١]. وقد مضى على عهده نحو ثمانية قرون ولم يحظ الاسلام بخلف له خليق بملء الفراغ الذى تركه؛ فكانت النتيجة أنه، وإن كان بما نقله إلى الاسلام من دم دافىء حيوى أنقذه من عاقبة تلك الأزمة الخانقة التى كانت تهدد كيانه، لم يَقضِ على عوامل الشلل، التى كانت تتسرّب إلى جسمه من جرّاء التمسك بالحرف دون الروح، واستفحلت على مرّ الزمان حتى سرت فى القرون التالية إلى أعضاء ذلك الجسم. ولم يبق بعد ذلك فى الاسلام شىء من الحيوية الاّ فى جماعة الصوفيّة؛ وهذه قد اتسعت الفُرقة

---

(١) نقلا عن Macdonald

بينها وبين أصول الدين القويمة على مرّ القرون حتى تحوّلت شعائرها إلى مبالغات متطرفة وشعوذة مبتذلة .

وفى خلال ذلك فترت من الحركة العلمية روح الابتكار والتجديد وانصرف الاتجاه إلى ماهو أهون على الذهن وأقل إجهاداً ، مثل وضع دوائر المعارف وتأليف المؤلفات فى التاريخ العام ، وحتى « النظامية » نفسها قد اقتصرت على جمع المعارف المتداولة المعتادة دون النهوض بالأبحاث العلمية الجديدة .

أما ما كان من شأن الأتراك السلجوقيين ، فان ما أحرزوه من توحيد بلاد الشرق الأوسط لم يكد يُتمّ الأربعين عاما . فقد تجزأت عاهليتهم عقب سنة ١٠٩٢م مباشرة إلى امارات سلجوقية مستقلة ، وتحولت الشام وفلسطين إلى مجموعة من الإمارات الصغيرة المستضعفة ، بعضها عربية وبعضها سلجوقية . وكان أهل اوربا المسيحية يرون فى الحج إلى الأراضى المقدسة وسيلة للتطهّر من الخطايا مهما عظمت ، وكانوا من قبل يلقون فى طريقهم إلى الأماكن المقدسة كل تسهيل وتسامح من الفاطميين ومَن سبقهم فى حكم هذه الأرجاء : فصاروا الآن ، بعد جيل من القتال بين السلجوقيين والفواطم ، يجدون طريق الحج محفوفا بالصعاب والمخاطر . ومَن جهة أخرى لجأ عاهل الدولة البيزنطية ، فى أعقاب استيلاء السلجوقيين على آسيا الصغرى ، إلى البابا يستصرخه ويطلب اليه ابرام تحالف مسيحى ضد الاسلام . كذلك كانت الشعوب النورماندية النشيطة ، التى بسطت سلطانها على غربى أوربا ، تلتمس مخرجا جديدا لإشباع غرائزها الحربية . فلما رأوا أن طرد المسلمين من اسبانيا ماضيا فى طريق التقدم تطلّعوا إلى ماوراء هذا الميدان لإفساح المجال لنشاطهم . وفى الوقت نفسه كانت قوانين الوراثة الإقطاعية قد خلّفت طائفة عظيمة العدد من الشبان المعدمين الذين حجبهم عن الميراث والتملّك اخوتهم الأكبر منهم سنّا ، فهؤلاء وغيرهم من الأفّاقين ذوى الآمال العريضة ، طمعوا فى الثراء واقتناء الأملاك عن طريق النزوح إلى بلاد جديدة . يضاف إلى ذلك

ان المدن الإيطالية وغيرها من مدن البحر الأبيض المتوسط التجارية كانت تطمح إلى مضاعفة تجارتها فى الكماليات التى تنتجها بلاد شرقى البحر الأبيض وما وراءها من أنحاء آسيا . وقد تجمعت كل هذه الخواطر ، من حربية ومادّية ، فتولّت الكنيسة ، بما لها من عظيم النفوذ ، توجيهها وتبريكها ، حتى أسفرت عن الحرب الصليبية الأولى ، التى استولت عنوة على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط سنة ١٠٩٩ م .

وللحروب الصليبية أهمية لا تقدر فى تاريخ الثقافة بغربى أوربا ، لما كان لها من عظيم الأثر فى تفتيح أذهان الناس إلى خطورة مكانة الشرق الأوسط ، الذى كان لا يزال فى مستوى من الحضارة يفوق حضارة الغرب بكثير . ولم تُفد بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط من معارف الصليبيين شيئاً يذكر اللّهمّ إلاّ فى بعض المنشآت والخطط الحربية ؛ كما أن وجود الصليبيين بهذه الأنحاء مدة قرنين من الزمان عاد عليها بأبلغ الأضرار ، لما اقترن به اجلاؤهم النهائى عنها من تدمير بعض المدن العظيمة أمثال انطاكيا وطرابلس وعكا .

ولم تُحدث غارة الصليبيين فى أول امرها هزّة نفسيّة فى العالم الاسلامى بالقدر الذى قد يُظن ؛ وغاية ما حصل فى بادىء الأمر أن الأقليات المسيحية فى بلاد شرقى البحر الأبيض رحبوا بالفرنج وقدموا لهم الكثير من المعونة ، فى حين أن امراء الولايات الاسلامية الصغيرة لمّا رأوا جرأة الصليبيين واستبسالهم فى الحرب ، فضّلوا دفع الجزية على مقاومتهم . وقد بُعث ببعض الاستنجادات إلى الخليفة العباسى ببغداد ، على ما به من ضعف ، فذهبت صرخةً فى واد . كما أن مركز السلطة السلجوقية كان فى هذه الآونة بمدينة « اصفهان » ، على مسير ستة أسابيع من بلاد شرقى البحر الأبيض فى تلك الأيام ، فلم يعبأ سلطان السلجوقيين بهذه الأنباء المزعجة البعيدة . وفى الوقت نفسه لم يستطع الصليبيّون بسط سلطانهم فى الداخل إلى أبعد من خمسين ميلا من الشاطىء ، ولم يحظوا قط باحتلال « حلَب » و « دمَشق » ونحوهما من المدن الاسلامية ذات المكانة

الحربية ؛ ولذلك لم يعدّهم المسلمون فى أول الأمر عدوّا ذا خطر داهم ، فلم يعلنوا عليهم الجهاد الدينى العام ، بل على العكس قد أفسحت لهم الأمارات الإسلامية المجال للاشتراك فى مؤامراتهم الوبيلة والحروب الصغيرة التى كان يشنّها بعضهم على بعض ، دون تحرّج من التحالف مع الصليبيين على اخوانهم فى الدين . لذلك خلا الجو للصليبيين فى الثلاثين عاما الأولى ، فاستطاعوا بمد سلطانهم إلى ما وراء نهر الأردن ، قطع الاتصال بين الفاطميين وسوريا الإسلامية .

وعند ذلك حدث أن وجد الصليبيون انفسهم مهددين بالأخطار من جانب « أتبَك الموصِل » (أميرها) ، الذى كان يطمح إلى توسيع رقعة إمارته ، ووجد أن إمارة « الرُها » (أذاسا) الصليبية الضعيفة التحصين أسهل منالا من أملاك جيرانه المسلمين ، فانتزعها عنوةً من أيديهم سنة ١١٤٤ م . ولمّا كانت الدولة الفاطمية فى ذلك الوقت فى تدهور سريع ، مالبثت المعركة بين « الأتابكة والصليبيين أن استحالت ، بعد أن استولى » الأتابكة « على دمشق عام ١١٥٤ م ، إلى تنازع الفريقين على الاستيلاء على مصر . وقد كانت الغلبة فى ذلك للأتابكة ، فلم يلبث قائدهم الكردى أن صار صاحب الكلمة فى وادى النيل عام ١١٦٩م[1] . وبعد ذلك بعامين قام ابن أخيه « صلاح الدين الأيوبى »

(١) المترجم — بيان هذه الحوادث التى أشار اليها المؤلف فى هذا الايجاز الشديد أنه لما اشتد الضعف بخلفاء الفاطميين حدث نزاع كبير بين « شاور » و ضرغام » على تقلد الوزارة بمصر . فاستعان أولهما بنور الدين صاحب دمشق واستعان الثانى بالصليبيين . فدخلت جيوش « نور الدين » مصر بقيادة « شيركوه » الكردى ومعه صلاح الدين ابن أخيه . فهزم « ضرغام » ثم قتل ، ولم يتم الأمر لشاور حتى تخلى عن انصاره ، وبقى يستعين بالصليبيين تارة ويعود إلى الانتصار بنور الدين أخرى ، وانتهى الأمر بدخول « شيركوه » مصر لمرة الثالثة . فهزم الصليبيين واتفق مع الخليفة الفاطمى على قتل « شاور » . وعين « شيركوه » وزيرا بمصر سنة ٥٦٤ هـ (١١٦٩ م) فلم يتول المنصب أكثر من شهرين ثم توفى . فخلفه فى الوزارة ابن أخيه « صلاح الدين » . فكف يد الخليفة الفاطمى « العاضد » عن شئون الملك بالتدريج . وبموت العاضد سنة ١١٧١ م انقرضت الدولة الفاطمية واستولى صلاح الدين على مصر ، مع تابعيته للخليفة العباسى أولا ، ولنور الدين ثانيا ، تابعية اسمية .

الذائع الصيت بخلع آخر الخلفاء الفاطميين الخائر العزيمة ، وتولى الحكم مكانه بلقب « سلطان مصر » . ثم استكمل استقلاله عن الأتابكة ؛ وصارت له فى عام ١١٨٣ دولة تشمل مصر وسوريا غير الساحلية ، وتحيط بالصليبيين إحاطة تامة فيما عدا ثغرهم « العقبة » على البحر الأحمر . ثم حدث أن أحد قادة الصليبيين وهو الأفّاق « رينالدشاتلّون » (Raynald de Chatillon) أثـار غضب صلاح الدين بتدبير حملة فاشلة للاستيلاء على مكة والمدينة عن طريق البحر الأحمر . فأعلن صلاح الدين الجهاد على الصليبيين ، وعاجله بالانقضاض على جيوشه وفتك بها فتكا ذريعا عند « قرون حِطّين » فوق بحيرة « طَبَرية » سنة ١١٧٨ م وانتزع « بيت المقدس » نفسه من الصليبيين ؛ ولم يمض عامان إلا وكانت إمارات الصليبيين قد تقوضت ، فلم يبق منها فى أيديهم سوى أنطاكية وطرابلس وصور .

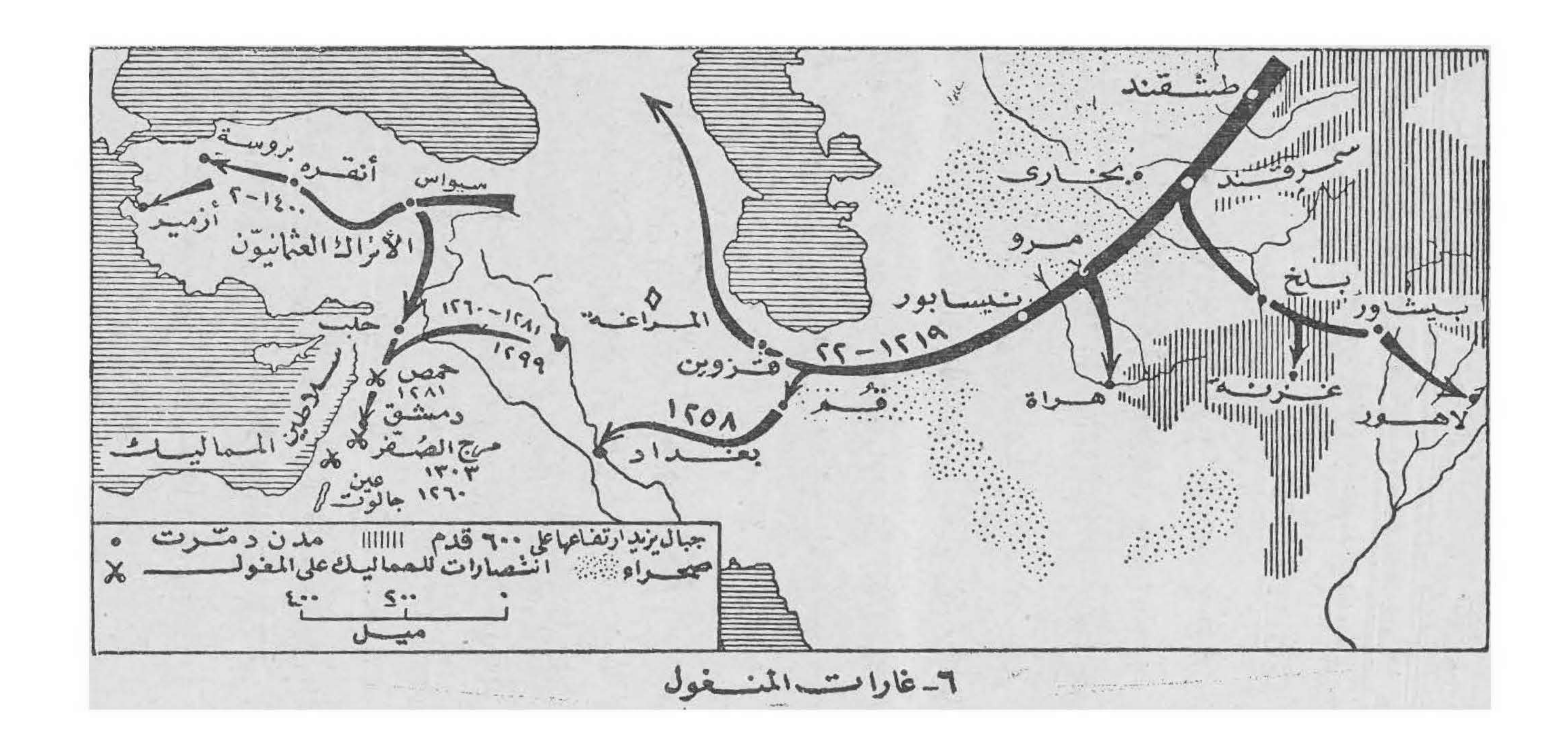
ثم جاءت الحرب الصليبية الثالثة ، التى لعب فيها « ريكارد قلب الأسد » ملك انجلترا دوراً خطيراً ، فلم تأت بأكثر من استرداد جزيرة « قبرص » وسلخة من ساحل البحر الأبيض تهيمن عليها «عكا» أعظم ثغورها . وأعقب ذلك دور ركود دام خمسين عاماً (١١٩٢ — ١٢٤٤ م) لم يكن فيه مجال لتحرك أحد من الفريقين ، فبقيا على العموم فى حالة تهادن . عند ذلك ظهرت بوادر مميزات العصر الجديد التى لا تحبّذ روح الحروب الصليبية الجامحة ولا روح الالتجاء إلى الجهاد الدينى عند المسلمين ، وتعدّ كلاهما من بقايا عهدٍ غبَر . ذلك أن « فردريك الثانى » إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة تفاهم بالحسنى مع الجالس على عرش مصر من أخلاف صلاح الدين [1] سنة ١٢٢٩ م على

---

(١) المترجم — هو السلطان الملك « الكامل » (٦١٥—٦٣٥ هـ : ١٢١٨ — ١٢٣٨ م)، تحالف مع « فردريك » على أن ينزل له عن بيت المقدس وعن طريق حجاجه المؤدية إلى عكا ويافا ، وأن يطلق سراح الأسرى من الفرنج ، مقابل مساعدة فردريك له على رد كل مهاجم ولو كان له مسيحيا . وكان فردريك هـذا قليل التعصب الدينى ، يميل إلى المسلمين ، حتى ظن « البابا » أنه دخل فى دينهم .

أن يسترد الفرنج الأماكن المقدسة ببيت المقـدس وبيت لحم و « الناصرة » (Nazareth) ، مع ممرّ من الأرض يصلها بثغر « عكا » . وقد انفسح المجال فى هذه الأحوال السلمية لغرس بذور أعظم زرع أنتجته الحروب الصليبية، وهو اتساع نطاق التجارة الشرقية التى تقوم بها مدن ايطاليا وغيرها من المدن التجارية ، وعلى الأخص « البُـندقية » و « جِنْوَةَ » و « بيزا » . وكانت هـذه المدن ، فى الأيام الأولى من إنشاء الولايات الصليبية ، قد حصلت من حكّامها الفرنج الاقطاعيين على مزايا عظيمة الشأن لتجّارها ، فى مقابل اشتراكها فى تقديم الإمدادات المادّية للصليبيين ، وفى مقدمة هذه المزايا إعفاء التجار من الضرائب والعوائد الجمركية ، وتمتعهم بحكم ذاتى مشروع فى الأحياء الخاصة بهم من مدن الساحل تحت سيادة قناصلهم . وبنموّ علائق المودّة بينهم وبين مصر فى أوائل القرن الثالث عشر ، تسنّى لهم مدّ تجارتهم إلى هـذه الديار بمعاهدات أبرموها مع سلاطين الأيوبيين إبتداء من سنة ١٢٠٨ م ، فوُضع بذلك أساس تلك التجارة الزاهرة بين المشرق والممالك الأوربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط .

وقدكان المسلمون بعد انتصارات صلاح الدين يشعرون باطمئنان من جانب الصليبيين ، لا يقيمون لقوتهم وزنا ، بل أصبحوا فى نظرهم كقطعة صغيرة ملائمة من قطع الشطرنج تحرّك على رقعة الشرق الأوسط . غير أنهم مالبثوا أن دهمهم خطر جديد أدهى وأمرّ من كل ما تقدم ، بما تدفّق على بلادهم الشرقية من غارات « المغول » أولئك القوم الكفرة الذين لا مثيل لقسوتهم ، خرجوا بقيادة زعيمهم « جنكيز خان » من ديارهم فى سهول آسيا الشرقية (التى يزال اسمها منسوباً إليهم) واكتسحوا بين عامى ١٢١٩ و١٢٢٤م « ما وراء النهر » (Transoxiana) وشمالى فارس ، ودمروا المدن ذات الحضارة الراقية العظيمة بهذين الاقليمين تدميراً تاماً وذبّحوا أهلها ، ثم واصلوا زحفهم إلى جنوبى روسيا ، فأسسوا بذلك دولة تمتد من نهر « الـفِسْتولا » (Vistula) إلى المحيط الهادى .



٦- غارات المغول

عند ذلك حدث ما تتمثّل فيه عقليّة الخطط السياسية الملتوية التدبير ، وخاصةً إذا صدرت عن ذهن تسيطر عليه فكرة واحدة جامدة : فقد تراءى فعلا لمديرى السياسة المسيحية فى ذلك الوقت أن يبرموا مع أولئك القوم الوحشيين تحالفا ضد مسلمى شرقى البحر الأبيض المتوسط . مع ما عُرف عن هؤلاء من التمسك بالعهود . ففى عام ١٢٤٥ م ، على إثر ضياع « بيت المقدس » من أيدى المسيحيين ، لأسباب يرجع معظمها إلى تآمر من جانب الصليبيين على مصر ، أوفد البابا « إنّوسِنْت الرابع » Pope Innocent IV من قبله « جون ديبانو » John de Piano فى مهمة سياسية إلى «مُنغوليا» ؛ وبعد ثلاثة أعوام من ذلك أخذ « لويس التاسع » (St. Louis)ملك فرنسا يتفاوض مع المغول ، وبعث بالناسك « وليَم روبروكوِى » (William of Rubruquis)إلى بلادهم . فباءت هاتان البعثتان بالفشل ولم تتحقق من ورائهما أى فائدة سياسية لقضيّة الصليبيين .

غير أنه فى عام ١٢٥٣ م نُكب العالم الاسلامى بنكبة أشد هولا من سابقتها ، إذ اجتاحت بلادهم غارة مغولية جديدة بقيادة « هولاكو » حفيد « جنكيزخان » . فاكتسح « هولاكو » جنوبى بلاد فارس ، ثم استولى على « بغداد » عام ١٢٥٨ م وأعمل فى أهلها الذبح ، وفتح باب العراق على مصراعيه لنزول همج الرعاة من التركمان [١] والمغول النازحين من الشمال الشرقى ، فأفضى إهمالهم لمرافق الرى ومنشآته الراقية ، التى تتوقف عليها خصوبة الأرض ، إلى تدهورها على مرّ الأيام واندثارها ، وانتهى الأمر بقضاء « هولاكو » على خلافة بغداد ، وهى البقية الباقية من مجد العرب فى هذه الأنحاء . ثم أتبع التتار انتصاراتهم بالزحف على سوريا ، ودمّروا مدينة

---

(١) ان مؤرخى القرون الوسطى من عرب وفرس يطلقون هذا الاسم على جميع أتراك آسيا الغربية ، وبينهم السلجوقيون ، بل إنهم يطلقونه أحيانا على الأتراك العثمانيين أيضا . انظر Encylopaedia of Islam, Art. Turcoman

« حلب » فعلا ، لولا أن صدّتهم الجيوش المصرية وأوقعت بهم هزيمة منكرة في شمالى فلسطين عام ١٢٦٠[1] م .

وفى خلال ذلك حدث فى حكم مصر انقلاب عظيم . فان القائد العام للماليك الذين كانت تتألف منهم جيوش الدولة — وقد كان هو نفسه فى نشأته مملوكا تركيا — اغتنم فرصة ضعف آخر السلاطين من سلالة صلاح الدين وخلعه عن المُلْك . فكان بذلك مؤسسا « لدولة » المماليك التى حكمت مصر وفلسطين والشام مدة ٢٥٠ عاما[2] . وكانت غالبيّة هؤلاء المماليك من الترك ، وإن كان بعضهم يمتّ فى أصله إلى المغول أو الشراكسة . وقد كانوا يتولون العرش أحيانا بطريق الوراثة ، ولكن الأغلب أن المُلْك كان يئول إلى أقواهم شكيمة ، وكان الملايين من سكان الدولة ، من مصريين وسوريين ، مسلمين ومسيحيين ، لايشتركون بقدر يذكر فى شئون حكم بلادهم ، بل كان نصيبهم فى ذلك يقلّ كثيرا فى عهد هذه العسكريّة الاجنبية الثائرة عمّا ألفوه فى القرون الماضية ، وإن كانت أعمال الإدارة اليومية فى مصر — الموروثة عن الحكام البيزنطيين والفاطميين ، والتى كانت على الأرجح أدقّ اداة حكومية عرفت فى القرون الوسطى كلها[3] - قد بقيت فى أيدى تلك الفئة الصابرة من الأقباط واليهود ؛ مما كان يثير فى بعض الأوقات حفيظة الغوغاء من المسلمين فى المدن ويدفعهم إلى العنف والنهب .

وكانت بعض مدن الفرنج ومواقعهم الحصينة بالولايات الصليبية قد عاونت المغول فى غارتهم ، فعمد الآن سلطان المماليك « بيبرس » إلى الانتقام منهم

(١) المترجم — وكان ذلك بحسن قيادة الأمير « بيبرس »

(٢) المترجم — هو (عز الدين أيبك التركمانى (٦٤٨ هـ : ١٢٥٠ م)

(٣) نقلا عن (جب) فى كلامه عن رحلة ابن بطوطة :

(H.O.R. Gibb Ibn Battuta :Travels in asia and africa) ص ٢٠

أشرّ انتقام ؛ فانتزع منهم بين عامى ١٢٦٥ و ١٢٦٨ م « يافا » و « قَيصريّة » و « الناصرة » ومدينة أنطاكية » العظيمة . وقد تلت ذلك هدنة مائعة بين الفريقين فى المدة بين عامى ١٢٧٢ و ١٢٨٢ ، أنزل خلَفُه « قلاوُن » فى خلالها هزيمة منكرة بالمغول فى سوريا . وفى سنة ١٢٨٩ م انتزعت « طرابلس » من من الصليبيين ، وتلتها بعد عامين « عكا » آخر مدينة حصينة بقيت بأيديهم ، فاضطر الفرنج لسحب مقرّ ملْكهم إلى جزيرة « قبرص » . وقد شنّ المغول على سوريا عام ١٣٠٠ م غارة ثالثة صدّتها أيضا جيوش المماليك .

وقد كان لأوائل سلاطين المماليك الفضل فى أن صدّوا عن الشرق الأدنى غارات المغول ، المولعين بفطرتهم بالقضاء على كل معالم الروعة ورقى الحضارة ، مما أكسبهم بذلك حسن الأحدوثة فى التاريخ . وكان للمماليك مثل ما كان للأيوبيين من ولع مفرط بالحروب والتّمنّن فى مبانى القصور مع شدة الميل إلى الملاذّ الجسمانية . غير أن أوائل سلاطينهم ، بمحاكاتهم عن قصد لسابقيهم صلاح الدين الأيوبى ونور الدين صاحب حلب ، لم يألوا جهدا فى تدبير جانب يذكر من إيراد الدولة لتحسين حال ترع الرى والجسور والموانى وصيانتها ، وإنشاء المستشفيات ودور الكتب والمدارس . على أن الغرض الأول من إنشاء هذه المدارس لم يكن لتشجيع العلوم والمعارف العامة بقدر ما كان لنشر مذهب أهل السنّة والعمل على نسخ مذاهب الشيعة التى كانت بداهةً لاتزال عظيمة التأثير[1] . وكان الطبيب اليهودى الفيلسوف « موسى بن ميمون » الذائع الصيت قد لقى ترحيبا فى قصر صلاح الدين عندما اضطره تعصّب مغاربة الأندلس إلى الجلاء عن وطنه باسبانيا ، فبقى الأطباء

---

(١) وكان صلاح الدين قد قام بلا تردد باغلاق مجموعة مدارس الشيعة التى أنشأها الفاطميون والتى كانت تعرف (بديار العلم) وقضى على دور الكتب بها ، وقد كانت هذه الآونة هى التى تحول فيها « الجامع الأزهر » إلى جامع سنى .

من اليهود وغيرهم يترسّمون خُطاه فى مباشرة أعمالهم الطبية بمصر مدة قرن من الزمان .

على أنه لم يكتمل القرن الثالث عشر الميلادى الاّ وقد انقرض تقريبا كل أثر للأبحاث العلمية المبتكرة بالمشرق الإسلامى . وعادت الخرافات المصرية القديمة والسحر ، المتأصلة فى عامة الشعب ، . . . . إلى الظهور والانتعاش ، كما اتجهت الأعمال العلمية والدراسية إلى السهل منها غير المبتكر ، من الجمع والتصنيف . وقد احتفظت الفرق الراقية من طائفة الاسماعيلية بمستوى راق من دراستها العلمية السرية ، بعد أن عادت إلى الانتعاش عام ١٠٩٠ م فى شمالى فارس وشمالى الشام ، غير أنه قضى على هذين المركزين تقريباً فى أواخر القرن الثالث عشر ، بأيدى المغول أوّلا ثم المماليك ثانيا [1] . ومن الأمور المستغربة ان المغول أنفسهم كان لهم ، لمدة ما ، بعض معاهد علمية زاهرة ، بشمالى فارس وفى « ماوراء النهر » ، وإن اقتصرت على دراسة فروع بذاتها من العلوم والمعارف . وبيان ذلك أن « هولاكو » ، مدمّر بغداد ، بما أملته عليه سجيّته العامّية المولعة بالفلك الكاذب (طوالع النجوم) الذى يزعم مروّجوه بأنه ينبيء عن المستقبل ، قام بانشاء مرصد فلكى ودار للكتب بحاضرته « المراغة » بالقرب من « تبريز » . وحوالى سنة ١٣٠٠ م قام

---

١) يراجع موضوع « ألموت » (Alamut) مركز الاسماعيلية بفارس فى :
Freya Stark, The Valley of the Assassins . وقد تابعت « الاسماعيلية » أعمال الفتك السرية ضد حكام العالم الاسلامى السنيين ، وأطلق عليهم لقب «الحشاشين» (وعند الأوروبيين Assassins) بما عزى إليهم من تقديم مادة (الحشيش) لأعوانهم من حثالة الناس لتجرئتهم على الفتك بخصومهم السياسيين . وقد كان من أوائل ضحاياهم الممتازين ذلك الوزير السلجوقى العظيم (نظام الملك) .

وقد بقيت أقلية من الاسماعلية بعد تدمير مركزيها ، ولايزال يوجد منهم الآن نحو ٢٠٠,٠٠٠ ، نبذوا من زمن بعيد أعمال أسلافهم الاعتدائية ، ولهم (إمام) يبجلونه ، هو (أغا خان) ، الذى يقول بانتسابه إلى على بن أبى طالب فى الجيل السابع والأربعين ، عن طريق أئمة (علموت) فى القرون الوسطى .

أحد أحفاده — وكان قد اعتنق الإســـلام — بربط بعض الأوقاف على مرصد ودار للكتب وبعض المدارس بمدينة « تبريز » . وبعد قرن من ذلك نقل الفاتح المغولى - التركى « تيمور لَنْك » إلى حاضرة ملكه « سَمَرقَند » بعض العلماء والمهندسين والصناع من المدن التى دمرها ، أمثال حلب ودمشق ؛ فضلا عن أن خلَفه قد شمل برعايته مرصدا فلكياً بسمرقند ذاع صيته فى النصف الأول من القرن الخامس عشر .

وقد كان يُظن أن انتقال النفوذ والسلطان إلى أيدى العناصر التركية والمغولية الخشنة الطباع قد يقضى فجأة على التجارة النامية بين أوربا والمشرق ، لكنها على العكس انتعشت بذلك ورسخت أقدامها . فإن المماليك ، وإن كانوا قد أوقعوا العقوبات الصارمة على الأهالى المسيحيين من سكان المشرق الأدنى لما نسب إليهم — باليقين أو الشك — من التواطؤ مع غزاة المغول ، فإنهم وجدوا فى حركة حج المسيحيين إلى الأماكن المقدسة موردا كبيرا لخزانتهم ولا يجوز وقفها ، وأن هـــذا الاعتبار المادى متوافر بأكثر من ذلك فى تجارة الحرير والأفاويه وغيرها من حاصلات الأنحاء البعيدة بالشرق ، التى ازداد إقبال الأوربيين عليها كثيرا بما دخلوا فيه من الأخذ بأسباب التنعّم. لذلك شجع المماليك هذه التجارة المارة عن طريق الاسكندرية وغيرها من ثغور شرقى البحر الأبيض المتوسط وجبَوا منها ضرائب كبيرة . وكذلك «المغول» فإننا نراهم قد سمحوا « لماركو بولو » ومن معه فى أواخر القرن الثالث عشر بالقيام برحلتهم المشهورة إلى أرجاء الصين الخـــاضعة لسلطانهم ، كما نرى فى القرن التالى تجار « البندقية » و «جنوَة» وغيرهما من المدن الأوروبية يتجرون مع الحاضرة المغولية فى «تبريز» عن طريق البحر الأسود ، ومع أن الصينيين قد أعادوا استقلالهم التام على يد أسرة « مِنْج » وعادوا إلى إغلاق بلادهم فى وجه الأوربيين ، فقد واظب « تيمورلنك » وأخلافه فى القرن الخامس عشر على تشجيع التجارة الأوربية مع أملاكهم فى أواسط آسيا الغربية .

وفى هذه الآونة كانت التجارة الأوربية بالشرق الأدنى مع دولة المماليك قد انحصرت تقريباً فى يد « البندقيـــة » بعد أن تخلصت من منافستها « جنوة » على إثر حرب تجارية شعواء بينهما . وقد كان المماليك وتجار البندقية معاً يجنون أرباحاً باهظة من هذه التجارة ، غير أن المماليك اشتطُّوا فى القرن الخامس عشر فى تقدير ضرائبهم حتى رآها البندقيون أنفسهم قد جاوزت كل حد ، وعندما تغالى السلطان « بَرْسباى » ورفع الضريبة على الفلفل إلى ١٦٠ فى المائة تهدّده البندقيون بسحب تجَّارهم من الاسكندرية ، فنزل على إرادتهم ·

وفى خلال ذلك كانت حالة الاستقرار السياسى بالشرق الأوسط قد أخذت فى التدهور المستمر ، حتى أصبح لا أمل فى إنقاذ البلاد بكل ما فيها من الفناء سوى توطيد وحدتها بالقوة ، مهما استتبع ذلك من أعمال الغلظة والاستبداد وإضعاف الحيويَّة الثقافية فوق ضعفها . فقد أفضت غارات « تيمورلنك » فى سنة ١٤٠٠ إلى تدمير « حلب » و « دمشق » وغيرهما من مدن سوريا ، وبلغ عدد القتلى من أهل « بغداد » وحدها مبلغاً هائلا حتى تكوَّنت من جماجمهم ١٢٠ كومة عالية ، وهذا فضلا عن الإجهاز على خصوبة العراق بإتمام ما بدأه « هولاكو » من تحويل معظم أراضيها من حالة الزراعة بوسائل الرى النظامى إلى فلوات تسرح فيها الرعاة من قبائل التركمان والبدو . كذلك تدهور حكم المماليك فجأةً بعد عام ١٣٤٠ م . ففى المائة والثمانية والعشرين عاماً التالية لذلك التاريخ تولى منهم الحكم مالا يقل عن تسعة وعشرين سلطاناً بمتوسط أربع سنوات ونصف سنة لكل سلطان . وأُرهق المزارعون فى مصر وفلسطين وسوريا على السواء بمغالاة ملتزمى جمع الضرائب الإقطاعيين غير المسئولين ، الذين كان يتوقف

ثراؤهم على مبلغ ما يستطيعون ابتزازه من الفلاحين . وكثرت أعمال النهب والسطو على الجهات الآمنة ، من قبائل البدو والتركمان ، حتى أن البدو سطوا فعلاً على « بيت المقدس » ونهبوه عام ١٤٨٠ . كما أن حكام الأقاليم كانوا لا يفتأون يثورون على الحكومة العليا ، حتى خُرِّبت بذلك معظم مدن سوريا وفلسطين ؛ فضلا عن أن الموارد الموقوفة منذ أيام الحكم الصالح على الأعمال الخيرية ، مثل المدارس والمستشفيات ، قد أصبح معظمها نهبة للقائمين على أوقافها فاغتصبوها لأنفسهم . وقد كتب أحد مؤرخى المسلمين المعاصرين فى نقص عدد السكان فى عاهلية المماليك فى ذلك الوقت فقدر عددهم بثلث ماكان عليه عند ابتداء حكم المماليك[1] ؛ ومع أنه ليس لدينا الوسائل الإحصائية لتحقيق صحة هذه النسبة ، فإن ما نراه من مئات الأماكن الأثرية ، التى يكسوها فتات الفخار العربى الذى يرجع عهده إلى القرون الوسطى ، يشهد شهادة قاطعة بمبلغ النقص العظيم فى عدد السكان . حقاً إن جانبا هاما من هذا النقص فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر يرجع إلى الوباء المعروف باسم « الموت الأسود » ، الذى تفشّى مرتين فى البلاد تفشّيا ذريعا فى جيلين متتاليين وكان القحط قرينهُ فى كل مرة منهما . غير أنه قد قيل فى ذلك « ان مثل هذه الكارثة سُرعان ما تزول آثارها إذا كان المجتمع فتيًّا مفعما بالحيويّة ، ولكن المجتمع المنهك ، المترنّح فعلا فى مسيره ، قد تستغرق عودته إلى حالة التوازن الطبيعى عشرات السنين ؛ وهذه الفترة لم تَجُدْ بها المقادير للعالم الإسلامى[2] » .

ذلك بأن القُوى السياسيّة الجديدة التى أُتيح لها فيما بعد ملء الفراغ الذى أوجدته حالة الفوضى فى عاهلية المماليك ، وما ماثله من الانحلال فى كل من

---

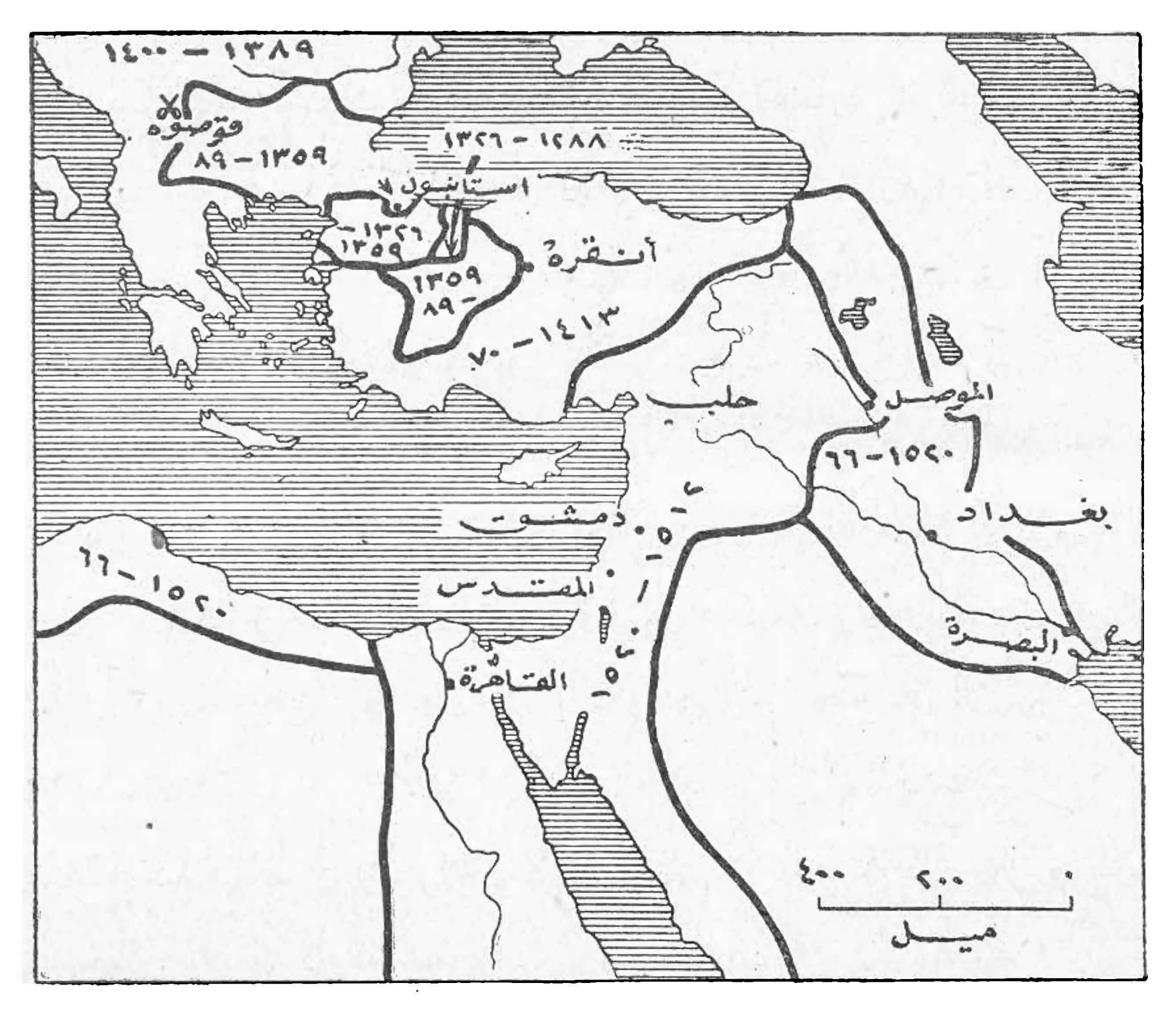
(١) نقلا عن « Hitti » ص٦٩٦ .

(٢) "H.A.R. Gibb, Ibn Battuta : Travels In Asia and Africa„ ص٢٤

العراق وفارس ، كانت آخذة فى التكوّن فعلاً . فإنه مع ما أحدثته الغارات المغولية فى أواسط القرن الثالث عشر من تمزيق الوحدة السلجوقية بآسيا الصغرى ، لم يكن لذلك أثر يذكر فى مركز العنصر التركى الغالب بين سكان هذه الأرجاء . وحوالى سنة ١٣٠٠ م ظهرت فى عالم الأحداث إمارة تركيّة صغيرة أسسها زعيمها « عثمان » حول مدينة « بروسة » فى الشمال الغربى من آسيا الصغرى ، وأخذت توسع سلطانها شمالا على حساب جيرانها من الأتراك وحساب الدولة البيزنطيّة الماضية فى الاحتضار . وفى سنة ١٣٥٣ أغار أخلاف عثمان على أوربا ، واستولوا على « أَدِرْنَة » وجعلوها حاضرتهم فى أوربا عام ١٣٦١ م ، فقطعوا بذلك الطريقَ بين « القسطنطينيّة » وما خلف « أدرنة » من بلاد البلقان ، وعزلوا عاصمة المسيحية الأُرثوذكسيّة عن الأمم السلافيّة الأُرثوذكسية التى قد تجد فيهم خير أحلاف لها . وقد تألف من هؤلاء تحالف قوى بزعامة الصرب ، فقضى عليهم الأتراك قضاء مبرما فى واقعة « قوصوَة » سنة ١٣٨٩ ؛ ولم يأت عام ١٤٠٠ إلاّ وكانوا قد مدّوا حدودهم الشمالية إلى نهر الدانوب فضلا عن استيلائهم على الجانب الأعظم من آسيا الصغرى ؛ وكادت القسطنطينيّة تسقط فى أيديهم ، لولا أن دهمهم فى هذه اللحظة سيل « تيمور لَنك » الجارف . فأوقع بهم « تيمور لنك » هزيمة منكرة عند « أَنْقَرَة » سنة ١٤٠٢ وانتزع آسيا الصغرى من أيديهم ، وإن كانوا قد احتفظوا بأملاكهم فى البلقان .

وقد أخذوا بعد عام ١٤٢٠ ينقلون عن أوربا الغربية استعمال الأسلحة النارية ، وفى سنة ١٤٥٣ ضربوا الضربة الأخيرة فى القضاء على الدولة البيزنطيّة بالاستيلاء على « القسطنطينيّة » ؛ وفى مدة لا تتجاوز عام ١٤٦٨ تمّ لهم استرجاع آسيا الصغرى بأكملها ، وبذلك صاروا جيران عاهليّة المماليك والمنافسين لها فيما يلى حدود سوريا شمالا . وفى هذه الآونة جادت الأيام فى

آخر الأمر بأن تولى عرش المماليك ملك قوى الشكيمة هو السلطان « قايتباى » (١٤٦٨ — ١٤٩٥)، فأوقف الأتراك العثمانيين عند هذا الحد نحو جيل من الزمان فتحوّلت أنظارهم إلى فارس وشنّوا عليها غارة موفّقة ؛ إذ التحم الفريقان عام ١٥١٤ ؛ وكان الأتراك مسلحين بالبنادق يعززها ثلثمائة مدفع ،



٧ — اتساع رقعة الدولة العثمانية

فلم يقوَ فرسان الفرس غير المزوَّدين بالأسلحة النارية على الوقوف أمامهم. ثم جاء دور المماليك ، وكان العثمانيون قد ارتابوا فيهم وظنوا أنهم يناصرون شاه إيران عليهم . وكان المماليك أيضا لم يُدخلوا المدفعيّة فى جيوشهم بعد ، ففتك العثمانيون بفرسانهم قرب « حلب » فى سنة ١٥١٦ . وقد بادر المماليك إلى تزويد جيشهم ببعض أسلحة نارية قليلة لمقابلة الجيش العثمانى الزاحف على بلادهم ، فلم يُجدِ ذلك نفعاً وأوقع بهم العثمانيون فى العام التالى هزيمة ثانية

خارج القاهرة[١] ؛ وزالت بذلك دولة المماليك من الوجود . وكان أول عظماء سلاطين المماليك قد أنزل عنده بالقاهرة سنة ١٢٦٠ م الخليفة العباسى المغلوب على أمره ، الذى فرّ من وجه المغول عندما خرّبوا بغداد ، وبقى أخلافه يتوارثون هذه الخلافة الصورية ؛ فنقل العثمانيون آخر هؤلاء الخلفاء من القاهرة إلى « القسطنطينية[٢] » ، وبذلك تغيّر مقرّ النفوذ الإسلامى مرة أخرى ، فانتقل من القاهرة إلى ضفاف البسفور ، وهوت منزلة القاهرة إلى مجرّد حاضرة إقليم من أقاليم الدولة العثمانية .

ملحق : ببيان أهم العقائد الإسلامية

إنّ لبّ العقيدة الإسلامية وجوهرها هو وحدانيّة الله ؛ ولذلك يبدأ نصّ العقيدة بقول : « لا إله إلا الله » ؛ وتتفرع عن ذلك صفات الإله ، من أنه القادر على كل شىء ، العليم بكل شىء ، الموجود فى كل مكان ، وهلمّ جرّا .

ويتمّم هـذا النصّ قول : « ومحمد رسول الله » . فلم يُضفَ على النبى أى صفة من صفات الألوهيّة ؛ فهو من البشر تماما ، وهو آخر الأنبياء وأفضلهـم جميعاً . . . ويليه فى مرتبته « المسيح » ، الذى ينص القرآن على أنه وُجد من روح الله . والمسلمون يبجلون المسيح وأمّه ، غير أنهم يعتقدون أنه من البشر تماما ، فلا يعتقدون فى تقمصه صورة البشر مع ألوهيّته ولا فى صَلْبه ولا فى قيامته ، ويرون كل ذلك تحريفا للحقيقة .

---

(١) المترجم — الموقعة الأولى التى أشار إليها المؤلف هى موقعة « مرج دابق » المشهورة ، شمالى حلب ، والثانية بجهة « الريدانية » (صحراء العباسية وعين شمس إلى بركة الحج) ، وكانت فى آخر سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) .

(٢) المترجم — ونزل لسلطان العثمانيين « سليم الاول » فاتح مصر عن الخلافة .

لذلك يرى المسلمون أن عقيدة « الثالوث » منافية وناقضة لوحدانيّة الله التي هي الجوهر ، وأنها لذلك شِرْك صريح . ويعتقد أهل السنّة من المسلمين أن القرآن أزليّ غير مخلوق ، وأنه صورة مما أملاه على محمد كبيرُ الملائكة « جبريل » ، وأنه الصلة بين العبد المسلم والذات الإلهية العليا . وإن تعبير المسلمين المخفَّف عما جاء في إنجيل يوحنا عن عقيدة التجسّد بقولهم « إن الكلمة صارت كتابا وحلّت بيننا » قد سهَّل التحول إلى الإسلام لمن اعتنقوه من الغربيين من وقت لآخر من الذين لم يستطيعوا هضم العقيدة الكاثوليكية الشديدة الدسامة[1] .

والمسلمون يعتقدون بنشور الموتى بأجسامهم قبل الحساب، وأنهم يُجزَون على أعمالهم جزاء جسمانيا : بالنعيم في الجنّة أو العذاب في النار . وقبل هذه « الآخرة » يأتي « المهديّ » الذي يستمد الهداية من الله وينطبق اسمهُ على اسم الرسول نفسه . وقد ترك أهل السنة تصوير فكرة « المهدى » بالتحديد ولم يبرزوها إلى صدر معتقداتهم ، وإن كان قد ظهر بين طوائفهم الفقيرة ،المحرومة من المزايا، أكثر من شخص واحد تَسمّى بالمهدى، كانوا يظهرون تباعا من وقت إلى آخر ، لينقذوا القوم مما يعانون من ظلم ولينشروا في عهدهم لواء الحكم الصالح. أما الشيعة فإن للمهدى عندهم مكانة تفوق ذلك بكثير، إذ أنه في اعتبارهم ليس سوى الإمام المستتر الذي سوف يعود إلى قومه .

ويرى المعتدلون من المسلمين في الوقت الحاضر أن الأخلاق في المسيحية قد انحرفت عن أصلها السامى المبيّن في « العهد الجديد » (الإنجيل) ، ويقارنون بين ذلك وبين احتفاظ المسلمين بكل تعاليم دينهم التشريعية والاجتماعية بصورتها

---

(١) المترجم — إن أقوال المؤلف في هذا الموضوع لم تتحرر بالطبع من عقائده الدينية ، ولذلك يدخل فيها هنا وهناك بعض عبارات من صميم معتقداته لإثبات ارتباط الأديان بعضها ببعض ، مما قد يكون له مساس بعقائدنا .

الواردة فى القرآن والحديث . وقد كانت هذه التعاليم ، المبنيّة على أسس من العقائد السهلة الإدراك ، هى التى لمّت فى الأصل شمل قبائل العرب المتنافرة وجعلت منهم قوة فاتحة عظيمة ، نشرت فى أزهر أيامها لواء الوحدة الاجتماعية فوق كافة أنحاء العالم الإسلامى ، رغم ما كان بينها من اختلاف فى القوميّة والثقافة ، ومازالت تحتفظ بفكرة وحدتها إلى الآن ، بعد مضى قرون من الانحلال والإهمال . وقد يكون العصر الحديث ، بما فيه من المخترعات ، قد أوهن الاعتقاد فى نفوس الكثير من المسلمين « المثقفين » ولكنهم مع ماطرأ على بعضهم من حرية الفكر أو الإلحاد لايزالون يحتفظون بمكانهم داخل حظيرة الإسلام الاجتماعية .

الفصل الثالث

الدولتان العثمانية والفارسية

ونمو روح الإقدام عند الأوربيين (١٥١٧ — ١٧٧٠)

قد كانت دولة الأتراك العثمانيين، كسابقتها الدولة البيزنطية ، مضطرة إلى توزيع عناصر قوتها الفعالة ما بين الشرق الأوسط وبلاد البلقان، التى ربما أربت مصالحهم فيها على مثلها فى الشرق الأوسط . وقد كان المركز الرئيسى لكل من الدولتين الشطر الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ، ولكنهما جميعاً طوّحا بمواردهما فى حروب مستمرة ضد خصم قوى هو دولة فارس ، التى تُبعدها عن حظيرتهما اختلافات دينية شديدة . وكما أن الحروب البيزنطية — الفارسية كانت غير حاسمة وأضعفت من شوكة الدولتين المتحاربتين وعرّضتهما لغزو العرب وفتحهم لبلادهما ، كذلك كانت الحروب العثمانية — الفارسية ، التى دامت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، غير حاسمة أيضاً ، وأضعفت الدولتين معاً وعرّضتهما لسطوة التجارة الأوربية ، التى أفضت فى القرن التاسع عشر إلى تدخّل الدول الأوربية فى شئونهما رغم أنفهما . وفى عهد العثمانيين ، كما فى عهد الدولة البيزنطية ، كان امتلاك العراق مثاراً للمقاومة من جانب فارس ، كما أنه فى عهد كل منهما كان الجالس على عرش القسطنطينية، الباسط سلطانه على مصر أيضاً ، يضطر بحكم الجيرة الجغرافية إلى الاستيلاء على سواحل الجانب الآخر (العربى) من البحر الأحمر ، ولكن من غير أن يكون لذلك أثر دائم يذكر ، وكانت النتيجة فى عهد كل منهما أن الجانب الأكبر

من شبه جزيرة العرب بقى مستقلا تقريباً عن سلطة القسطنطينية ولم يدخله من عناصر حضارتها إلاّ النزر اليسير .

وكانت مبادىء العثمانيين فى حكم الأقاليم التابعة لهم لاتختلف فى شيء عن نظام الدولة البيزنطية ، اللهم إلاّ بما ينقصها من بعض التهذيب . فكان تشكيل الدولة فى جوهره حربيّا ، يرمى فى صراحة إلى المحافظة على قوة العاهليّة ورعاية مصالحها الممثلة فى شخص الجالس على عرشها ، دون اعتبار يُذكر لمصلحة رعاياها . فكانت تُقطِع قوادها الحربيين إقطاعات واسعة فى الولايات ، مع إبقاء الزرّاع المستولين على الأراضى فى أماكنهم . وكان واجب الولاية ينحصر فى إمداد الحكومة العليا بما تفرضه عليها من إيراد ، بعضه مالى وبعضه فى شكل عدد مقرر من الرجال اللازمين لجيوش الدولة . وكانت مهمة حاكم الولاية (الوالى) جمع هذا الإيراد ، الذى تعتبر بجانبه مصالح أهل الولاية من اجتماعية واقتصادية مسألة ثانوية . ومتى وفت الولاية بأداء هذه المطالب لم تتدخل الحكومة عن قصد بشيء يذكر فى شئون أهلها القومية والدينية ، عدا ما كان يحصل أحياناً من الحوادث المحلية بسبب وجود رجال الحامية والموظفين من العنصر الحاكم . وبقى المسيحيون فى الدولة العثمانية يلقون نفس المعاملة الحسنة التى لقوها فى عهد الحكام المسلمين السابقين ، وكان نصيبهم بلاشك خيراً من نصيب اليهود بوسط أوربا وشرقيّها فى القرون الوسطى وفى القرن العشرين . وكان تسامح الأتراك مع المسيحيين فى الولايات الأسيوية ، حيث كانوا أقليّة صغيرة خاضعة ، أكثر من تسامحهم مع مسيحيى البلقان الذين كانوا فى بلادهم أغلبيّة دائمة التآمر مع دولتى النمسا وروسيا المجاورتين للدولة واللتين هما أكبر عدو لها بين الدول[1] . وسمح للبعثات الكاثوليكية بالإقامة فى أراضى

(١) أن المذابح التى أفنت شطرا عظيما من الشعب الارمنى لم تكن سوى عاقبة طبيعية وخيمة لأعمال الدس والتحريض والإغراء ، وما كانت تقابل بهمن مؤامرات عكسية ومذابح ، =

الدولة ابتداء من القرن السابع عشر، لا فى بلاد شرقى البحر الأبيض فحسب، بل فى بغداد والبصرة أيضاً، وإن كانت إقامتهم دائماً معرّضة لنزوات حكام الأقاليم الذين كثيرا ما كان يتناولهم التغيير والتبديل. وفى فلسطين التى نكبت بنقص فاحش فى عدد سكانها، كانت ضرائب الحج هى أعظم مورد لدخل الدولة. وقد ارتفع عدد الحجاج من نحو ٤٠٠٠ حاج فى عام ١٧٥٠ إلى مابين عشرة آلاف واثنى عشر ألفاً عند ما زار فلسطين السائح الفرنسى «فُلنى» (Volney) فى سنة ١٧٨٤، وقد بلغ مادفعوه من الضرائب عن زيارتهم للأردن وحدها ثلاثة أضعاف قيمة العوائد المقررة على «غزّة» التى كانت وقتئذ أعظم مدن فلسطين فى عِدّة سكانها.

وقد كان عنصر الأتراك أقلية فى عاهليتهم الشاسعة، ولم يحاولوا قط استعمار مافتحوه من الولايات استعمارا عاماً. كما أن الدولة لم تحصر قوام العاهلية فى العنصر التركى الضيق النطاق، بل كان الاعتبار الأول فيها أنها عاهليّة شاملة، على غرار الدولتين العباسية والرومانية، فكان لكل رجل مهما كان عنصره أو مكان مولده، مجال لتقلد مناصب الدولة وبلوغ اعلى الدرجات فيها، بشرط مراعاته للتقاليد المرعية فى الدولة واصطباغه بالصبغة الثقافية العامة فيها: من مراعاة مذهب أهل السنة وعاداتهم الاجتماعية، وتعلم الفنون الحربية مع التدرب عليها، واجادة اللغة التركية، تلك اللغة التى مع اقتباسها الكثير من العبارات والألفاظ المستعارة من اللغتين العربية والفارسية، قد ناصرها العثمانيون حتى صارت اللغة الرسمية فى الحكومة وتغلبت على هاتين اللغتين اللتين تمتّ كل منهما الى حضارة أعرق وأرقى من الحضارة

= إلى غير ذلك مما كان يجرى بين روسيا وفارس والدولة العثمانية مدة تزيد على ثلثمائة عام. انظر كتاب « W. E,D. Allen : History of the Georgian Peopele » طبعة سنة ١٩٣٢ ص ١٦٤.

التركية . فمع أن غالبيّة المناصب الكبيرة كانت فى العادة وقفاً على الأتراك ، قد أُسند منها عدد يذكر إلى بعض أهل المدن السوريين والفلسطينيين لما كان لهم من مواهب عقلية بارزة ، كما انفسح المجال امام الأكراد الأشداء المعروفين بنشاطهم لتولى بعض المناصب فى الجيش والادارة . أما العراقيون فقد كانوا يشغلون المراكز الصغيرة عادة ، كما أن غمار الشعب من المصريين كان يُنظر اليهم قبل عام ١٨٥٠ ، كما ينظر إلى الفلاحين فى كافة أنحاء الدولة ، نظرة استخفاف كأنهم فى منزلة دوابّ حمل الأثقال [١]

وقد أبقى الأتراك كثيرا من النفوذ للفئات الحاكمة غير التركية فى بعض الأنحاء وخاصةً ما كان يصعب الاتصال بها ، أمثال الأكراد فى أودية جبالهم ، ورؤساء قبائل العرب الشيعّيين فى أسفل العراق ، وأمراء الدروز ، [٢] الذين كانت لهم السطوة وقتئذ فى جبال لبنان. وحتى المماليك ، الذين قهرتهم الدولة ، بقى عدد المشتركين منهم فى أعمال الحكومة اكثر من عدد الاتراك الشاغلين للمناصب الادارية والعسكرية . وإذ كان لا غنىً عنهم فى أعمال الحكومة بهذه البلاد ، فقد أبقى أمراؤهم حكاما « للسناجق » (المديريات) ، وقد حافظوا

---

(١) المترجم — هذا بالطبع تعبير شديد اللهجة من المؤلف ؛ وإن كان فى الحقيقة يعبر عن عقلية الأتراك وقتئذ فى نظرتهم إلى المصريين ، وإذا سلمنا بأن ثقافة المصريين قد تدهورت فى هذا العصر فذلك انما يرجع إلى سوء حكم العثمانيين للبلاد

(٢) إن طائفة الدروز تبلغ عدتها الآن نحو ١٥٠٫٠٠٠ موزعين بين « جبل الدروز » (بجنوبى سوريا) ولبنان وشمالى فلسطين . وأصل نشأتها يرجع إلى الخليفة الفاطمى الشاذ الأطوار « الحاكم » ، الذى أدى تعصبه إلى تدمير كنيسة « القبر المقدس » ببيت المقدس . فقد ادعى فى عام ١٠١٧ م أن روح الله قد حلت فيه على الأرض ، وما لبث أن اختفى ولم يعرف عن مصيره بشىء . فزعم أتباعه أنه لم يمت وانه باق فى خفائه الى أن يعود ثانية بصفة « المهدى » . ولما اضطهدهم أخلاف « الحاكم » من الفاطميين لجأوا إلى بعض جهات الشام بزعامة شخص يسمى « درازى » وهو الذى ينسبون الى اسمه . فبقوا متمسكين بشعائرهم سراً خلال هذه القرون الطويلة . وكانوا دائما فى نظر جميع المسلمين على اختلاف طوائفهم خوارج اشتطوا فى التطرف حتى صار لهم دين خاص بهم .

على وفرة عددهم باستيراد مماليك جدد وخاصةً من بلاد القوقاز ، ولم يأت عام ١٦٠٠ إلاّ وقد ضاعت معالم التمييز بينهم وبين الأتراك العثمانيين فى مصر ، وأصبح كل الفريقين يُعرفون «بالأتراك» تمييزاً لهم عن أهل البلاد الاصليين؛ ولا غرْو فقد كانت غالبيَّتهم من بادىء الأمر يجرى فى عروقها الدم التركى ، ولغتهم هى اللغة التركية . وقد أُجريت أخيراً دراسة لأحوال هذا العصر ، دلّت على أن الحكم العثمانى ، على الرغم من كل مساوئه ، قد أوجد فى الأقاليم العربية (ولو إلى بداية القرن الثامن عشر على الأقل) عهدا يُعتبر عهد هدوء وسكينة بالنسبة لويلات المائة والخمسين عاما السابقة للفتح العثمانى [1]

على أن إغفال الحكومة للخطط الإنشائية ذات المناهج الطويلة الأجل قد ضاعفت وطأته كثرة التغيير والتبديل فى « الباشوات » حكام الولايات . فكثيرا ما كان يستبدل بالوالى غيره كل عام ، وفى المدة التى حكم فيها العثمانيون مصر حكما مباشرا وقدرها ٢٨٠ عاما بلغ عدد الولاة مائة وال ؛ وفى دمشق كان عددهم ١٣٣ واليا فى المائة والثمانين عاما الأولى من الحكم العثمانى . وكانت المناصب العليا تشترى بطريقة الرشوة ، ولا يتسنى الاحتفاظ بها إلا بالمبادرة إلى ارسال الجزية إلى « الاستانة » فى أقرب موعد ، مع المواظبة على تقديم الأعطية والإكراميّات (البقاشيش) المتكررة لذوى النفوذ من رجال الحاشية. وكان الوالى ، بدوره ، يتعوّض من ذلك بما تصل إليه يداه من ريع الولاية وبالتعويل على منح حق الالتزام فى جمع الضرائب لمن يقدم أعلى عطاء . ولاشك أن هذه الحال ، بما فيها من عدم الاستقرار وضياع المسئولية الإدارية، لايمكن بحال أن تفسّر إلاّ بأنها تجاهل لمصلحة البلاد وإهمال لشئونها .

حقا ان السلطان سليمان الأول (الذى يلقّبه الأتراك بسليمان القانونى ،

---

(١) انظر Gibd and Bowen,p,209,and Ch.IVpassim

ولقبه معاصروه من الأوربيين بسليمان الفاخر : ١٥٢٠–٦٦) قد قام بما له من بعد النظر ببعض انشاءات عامة نافعة ، كاصلاح موارد المياه لمدينتى بيت المقدس ومكة ، وإنفاذ بعض المشروعات فى ترع الرى ومعدّات منع إغراق الفيضان للأراضى فى بلاد العراق المنكوبة ، كما أن بعض « الباشوات » قد قاموا بانشاء بعض مساجد جديدة : بما طرأ على نفوسهم من وازع التقوى أو بدافع من وخز ضمائرهم المثقلة بالتأثر : غير أن الحكم العثمانى على وجه عام لم يُسفر عن إنشاء شيء يذكر من الطرق أو المستشفيات أو المدارس؛ وقد كان أحد السيّاح يمرّ بمدينتى دمشق وحلب فى عام ١٨٣٨ ، أى بعدطول عهدهما بالحكم العثمانى ، فلم يجد فيها مخزنا واحدا لبيع الكتب . كذلك لم يُبدِ الأتراك اهتماما يذكر بتحسين حال الزراعة والرى أو صيانة مرافقهما ، ولا بمسألة نزول البدو بالبلاد والاشراف عليهم ، بعد أن استفحل توغلهم فى الأراضى المعمورة فى « أوقات الاضطرابات » فى القرون السابقة . وقد هُجر الكثير من القرى وانكمشت رقعة المدن ، عدا مالاحظته العناية مؤقتا بحركة التجارة الأوربية . من ذلك أن مدينة الاسكندرية العظيمة ، وقد تحوّلت عنها الحركة التجارية بعد الاهتداء إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح : ولم يبق بها سوى تجارة ضئيلة فى حاصلات مصر والسودان وجنوبى بلاد العرب ، قد تقلّصت من مدينة زاهرة عامرة بالسكان إلى بلدة لا يكاد يبلغ سكانها ١٠٫٠٠٠ نفس .

وكذلك كان الفلاح لا يفلح من أرضه سوى ما يكفى لإنتاج محصول يستطيع ضمه على عجل وإخفاءه عن أعين جامع الضرائب . وفى سوريا هجر الزراع حقولهم ، وهرع بعضهم إلى المدن يلتمسون فيها العيش ، ولجأ آخرون إلى أودية الجبال الوعرة الوصول . وهذا فضلا عن إهمال الرى فى مصر حتى تدهورت حالته واختلّ نظام نوبات المياه ، « فكانت القرى تقتتل بعضها مع

بعض على مورد الماء ، وكثيراً ما كان يتسلل المزارعون ليلا إلى الجسور فيقطعونها لتحويل مياه جيرانهم إلى أراضيهم . ولما اشتد بهم الحرمان من الماء وضاقوا بما يلاقونه من الملاّك من الضرب والظلم ، هجر الكثير منهم الأرض وتحولوا إلى أعمال مناسر اللصوص وقطّاع الطرق والإجرام فى الخلاء المحيط بالقرى »[1] ؛ وقبل حلول القرن الثامن عشر كانت الحال قد وصلت إلى أن مصر ، التى كانت يوما ما « المزرعة » التى تمدّ الدولة الرومانية بالحبوب علاوة على حاجة سكانها البالغ عددهم إذ ذاك بين سبعة وعشرة ملايين نفس ، أصبحت حاصلاتها لا تفى بحاجة أهلها ، مع نقص عِدّتهم إلى مايقدّر بنحو مليونين ونصف مليون من الأنفس . وقد كثرت المجاعات : ومثلها الأوبئة ، التى كانت تشتد وطأتها حتى أن وباء منها قضى بمصر على نصف مليون نفس فى سنة ١٦١٩ ؛ وآخر أتى على ٢٣٠ قرية عام ١٦٤٣ وتركها قاعا صفصفا . وفى أواسط القرن السابع عشر كانت الأراضى ، الواقعة بين « حلب » وأقرب أطراف الفرات إليها ، خصبة وفيرة الرى ، فاستحالت إلى صحراء مقفرة بعد قرن من الزمان[2] ؛ وقد ورد أنه فى نهاية القرن الثامن عشر لم يبق مسكونا من القرى المدوّنة فى سجل الضرائب عن « بشالِك (لواء) حلب » سوى الثُّمن ، كما نقصت جملة سكان سوريا وفلسطين معاً إلى مليون ونصف ، يقدّر لفلسطين من ذلك أقل من ٢٠٠,٠٠٠ فقط على الأرجح .

وبحلول عام ١٦٠٠ كانت سلطة حكام الولايات قد أخذت فى الضعف تبعاً لانقضاء العصر القصير الذى كانت فيه الدولة فى أوج عظمتها . فأحياناً كانت الفوضى تعمّ الولايات ، وأحياناً كانت سلطة الحكام الوطنيين ، الذين لهم من

---

(١) نقلا عن Crouchley ص ١٤

(٢) نقلا عن « C·P· Grant, the Syrian Desert » ص ١٦١

المقدرة على إقرار النظام الداخلى بالبلاد وما يترتب عليه من انتعاش الحالة الاقتصادية السليمة الأوضاع وانفساح المجال التجارى أمام التجار الأوربيين، مايفوق طاقة الولاة الأتراك الجشعين المعرّضين للرحيل عن البلاد فى أى لحظة .

فمن ذلك أن أمراء الدروز بلبنان استقلوا عن « الباب العالى » استقلالا يكاد يكون تاما ، وأفضى استتباب الأمن النسبى فى ظل حكمهم إلى اجتذاب الكثير من المهاجرين من الأنحاء الأخرى بالشام . وأشهر هؤلاء الأمراء « فخر الدين » ، الذى استخلص لنفسه مملكة فى لبنان وشمالى فلسطين بين عامى ١٥٨٥ و ١٦٣٥ ، وكان يبرم بنفسه الاتفاقات السياسية مع الدول الأوربية، وشجّع إنتاج الحرير والقطن وتصديرهما من ثغرى مملكته « صيدا » و «بيروت » فى مقابل مايلزمه من البضائع الأوربية ، وسمح بدخول البعثات المسيحية والمهندسين الأوربيين إلى بلاده .

كذلك حظِىَ « لواء البصرة » بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٦٩ بحكم وطيد زاهر كانت مقاليده فى يد أسرة « أفراس ياب » الوطنية . وقفا أثره « لواء بغداد »، الذى ساد فيه الاستقرار والتسامح تحت حكم « حسن باشا » وابنه « أحمد باشا » (١٧٠٤ — ١٧٤٧) . وبوفاة احمد باشا استقرّ الحكم إلى سنة ١٨٣٢ فى يد جماعة من مماليك اقليم « جورجيا »، كان قد أنشأها هذان الحاكمان، وكان معظمهم من أبناء المسيحيين . وقد قام أحد هؤلاء « الكرْك » وهو « سليمان باشا الأكبر » بتوحيد « الألوية » الثلاثة — بغداد والبصرة والموصل — فدامت وحدتها من سنة ١٧٨٠ إلى ١٨٠٢ ؛ لايربطها بالدولة العثمانية سوى الاعتراف الرسمى بالدولة ، ممثلا « فى المواظبة على رفع التقارير ، وتقديم بعض الهدايا أحيانا، وإرسال الجزية نادرا »[١] .

---

(١) نقلا عن Longrigg ص ١٩٩ .

أما مصر فكانت إلى سنة ١٧٥٠ أقل حظا من هذه الأرجاء . فقد ضاعت فيها السلطة الحقيقية منذ زمن بعيد من يد الولاة العثمانيين ، ووقعت البلاد التعسة فريسة لتطاحن « بكوات » المماليك على النفوذ . وقد كان تعسفهم وظلمهم للضعفاء لاحدّ له ؛ ومما قيل فى وصفهم « أن تعصبهم الدينى ضد « الكفرة » لم يكن له مثيل فى أى ولاية أخرى من أنحاء الدولة ؛ ولم يضمحل نفوذ السلطان قط بقدر اضمحلاله هنا ؛ وكان « الفرنج » النازلين بالبلاد يعانون من سوء معاملة البكوات لهم وابتزازهم لأموالهم مالم يُسمع بمثله ، فى قِحَته ودوام تكراره ، فى أى بقعة أخرى من بلاد شرقى البحر الأبيض . . . . ويظهر أن الأهلين كانوا مفطورين على الكراهية لجميع الأوربيين ، ولم يدَعوا فرصة إلاّ اغتنموها لإزعاجهم أو أهانتهم ، بروح ملؤها الغلّ والتعصب الدينى الذميم[1] » . وقد تحسنت الحال مؤقتا على يد « على بك » (الكبير) ، فعمل ما استطاع على إصلاح النظم المالية ومناصرة العدالة والقضاء على عصابات البدو . وفى سنة ١٧٧٠ أعلن استقلاله التام عن السلطان ، واتحد مع « الظاهر » حاكم « الجليل » (Galilee) ، الذى كان قد أقصى الموظفين الأتراك من ولايته ، وأحيا ثغر « عكا » بعد هجره وأعده لتصدير القطن والحرير ، فضلا عن اعتياده توزيعَ البزور بالمجان على الفلاحين وإعفاءهم من الضرائب فى السنوات المجدبة . وقبل أن يتمكن هذان الثائران من إنجاز شىء مما اعتزماه فى ولايتيهما لقيا حتفهما فى عام ١٧٧٣ على يد منافسيهما .

* * *

كان البحر الأبيض المتوسط فى العصور الغابرة المركز الرئيسى لحضارة أوربا وتجارتها . ومع أن أهميّته كطريق للاتصال الثقافى قد نقصت باستيلاء

---

(١) نقلا عن « Wood » ص ١٢٤ و ٢٣٤ .

المسلمين على شواطئه الجنوبية وانتشارهم فيها ؛ فقد كان للحروب الصليبية أثر كبير فى إعادة رواج حركته التجارية السابقة . وحتى بعد طرد الفرنج من البلاد الواقعة على شواطئه الشرقية ، بقيت مدنه التجارية ؛ ولاسيما « البُندقيّة » و « جِنوَة » تحظى بتجارة واسعة رابحة مع الشرق الإسلامى .

وفى خلال ذلك كانت أمة « البرتغال »[1] قد تسنّى لها التحرر من الحكم الإسلامى (بالأندلس) وكونت مملكتها الصغيرة على شاطىء الأطلنطى ، وبإيحاء « الأمير هنرى الملاّح (١٣٩٤ — ١٤٦٠) أخذ ملاّحوها يستكشفون الشاطىء الإفريقى من المحيط الأطلنطى ، مولّين وجهتهم نحو الجنوب . ولا شك أن جلّ مأرب «هنرى» كان مواصلة عمل الصليبيين ، بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين ؛ ثم الاتصال ، ممّا وراء الصحراء الكبرى جنوبا ، بنجاشى إثْيُوبيا (برِسْتَرجون) (Prester John) والاشتراك معه فى مهاجمة المسلمين من الجنوب . وقد يكون قد قصد أيضا فى أواخر عهده إلى استيلاء البرتغال على تجارة الهند ، التى كانت إذ ذاك أكبر مورد لثراء العالم الإسلامى . وقد كان تقدم الاستكشاف البرتغالى بطيئا فى أول أمره بالطبع ، وقد مات « هنرى » ولم يتجاوز ملاّحو البرتغال « سِيّرا ليُونى» (Sierra Leoni) جنوبا ؛ غير أنهم فى الجيل التالى واصلوا التقدم إلى أن تمكن « بَرْثُلوميُو دِيَاز » (Bartholomew Diaz) فى نهاية الأمر من المسير حول « رأس الرجاء الصالح » سنة ١٤٨٨ . وبعد عشر سنين من ذلك سار «فاسكو دى جاما» (Vasco da Gama) إزاء شاطىء أفريقيا الشرقى حتى بلغ مُدنه الإسلامية ؛ وهنالك استصحب معه أحد الهنود العالمين بسلوك البحار ، فوصل به إلى جنوبى الهند . عند ذلك اتخذ ملك

---

(١) المترجم — وتسمى فى كتب العرب « البرتقال » .

البرتغال لنفسه ألقاب العظمة : فتسمَّى بلقب « رب الفتح والملاحة ، والتجارة مع إتيوبيا وبلاد العرب وفارس والهند » ؛ وتتالت بعد ذلك الحملات التجارية البرتغالية على مراكز المسلمين بمدينة « قاليقوط » ، رغم ما كانت تلقاه من مقاومتهم ، وكانت سفنهم تعود محمّـلة بالأفاويه .

وقد فزع مماليك مصر وجمهورية البندقية على السواء ، لضياع هـذا المورد الهائل من أرباحهم المشتركة الناجمة من احتكارهم للتجارة الهندية مع أوربا . وتهدد سلطان المماليك أوربا بتدمير « الأماكن المقدسة » المسيحية إذا لم يقلع البرتغال عن رحلاتهم إلى الهند ، وقد قام رئيس دير « سَنت كترين » بشبه جزيرة سينا بالسفر فعلا إلى « رومة » وحاول إقناع « البابا » بوجوب منعهم من ذلك . أما البنادقة ، وهم الذين كانو من قبل قد أوعزوا بتوجيه مايسمى « الحرب الصليبية الرابعة » إلى القسطنطينية أملا فى القضاء على منافس تجارى لهم ، ونظروا بعين الارتياح إلى سقوط هذه المدينة فى أيدى العثمانيين ، فقد بلغ بهم الأمر إلى قيامهم بجلب الأخشاب للماليك ليبنوا بها السفن الحربية الجديرة باكتساح البرتغال من المحيط الهندى . غير أن السفن البرتغالية المعدّة لسلوك المحيطات والمزوّدة بمهرة الملاّحين ، كانت فوق طاقة السفن الإسلامية وملاّحيها ، ممّا كان مجال عملها فى العـــادة مقصورا على البحار المستورة نوعا ما ، بالشرقين الأدنى والأوسط. فاحتل البرتغال جزيرتى « سُقُطْرا » و « هُرمُز » ، ذاتى الموقعين الاستراتجيين ، بأمل احتباس الأساطيل الإسلامية داخل البحر الأحمر والخليج الفارسى على التوالى ، وصدوا هجوما بحريا قام به المماليك على ثغورهم بالهند . ولم يمض طويل وقت حتى حلّت « لِشْبونة » (Lisbon) محل البندقية فى استقبال البضائع الهندية بأوربا ، وأخذ مجرى معظم التجارة فى التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن كانت تُحمل بحراً ثم برّاً إلى البحر الأبيض المتوســـط . وقد قيل إن القائد البحرى « أَلبُوكيرك » (Albuquerque) بلغ به الأمر أن فـكّر فى تحويل مجرى

أعالى النيل إلى البحر الأحمر لكى يحرم مصر من مورد مياهها الحيوى .

وقد استولى البرتغال فى المدة السابقة لعام ١٥١٥ على «مَسْقط» و «هُرمز» و «البحرين» ، ذات المكانة التجارية الاستراتيجية بالخليج الفارسى ؛ ولكنهم لم يستطيعوا قط الاستيلاء على قواعد دائمة فى البحر الأحمر ، لوقوف المماليك ومِن بعدِهم الأساطيل العثمانية فى وجههم وصدّهم عنه . ومع أنهم حظوا بالاستئثار بطريق الرأس مدة ما ، فانهم لم يستطيعوا بذلك مطلقا تحويل التجارة برمّتها عن الطريق البرى ؛ فقد بقى تجار العرب طوال القرن السادس عشر يقومون بجلب الحراير والأفاويه والأصباغ والعقاقير من الشرق ، والبن من اليمن ، وينقلونها جميعا فى البحر الأحمر ثم عَبْرَ الصحراء إلى القاهرة والاسكندرية ؛ كما بقى جانب آخر من هذه التجارة يسلك الطريق الممتدّ من الخليج الفارسى عبر صحراء سوريا إلى ثغور شرقى البحر الأبيض المتوسط . وكانت هـــذه التجارة تحملها فى البر قوافل كبيرة ، وكثيرا ما كانت القافلة الواحدة منها تتألف من نحو أربعمائة إلى ستمائة جمل ؛ وصارت مدينة حلب المركز الرئيسى للتجارة بسوريا ، وقد ورد ذكرها فى مواضع عدّة من مؤلفات «شيكسبير» .

وفى سنة ١٥٢١ حصلت « البندقيّة » من سلطان تركيا على ميزة تجاريّة من النوع الذى كثر فيما بعد ، أُعفى بهـا تجارها من الرسوم الجمركية وغيرها من العوائد ، عدا قدر معيّن محدود ، مع عدم سريان نظام البلاد القضائى عليهم ونظرِ قضاياهم أمام هيئات خاصة بهم يرأسها قناصلهم . وقد عُرف هذا النظام « بالامتيازات » (إشارة إلى رءوس المسائل التى امتازوا بها عن غيرهم) ، وهو فى وضعه شبيه بما سبق الجرى عليه بين الصليبيين والمماليك[١] . وعلى مرّ

(١) وقد بقيت « الامتيازات » مرعية فى البلاد التى دخلتها إلى القرن العشرين وأثارت فيها مصاعب لرجال السياسة والحكم بعد أن تغيرت الظروف فى الشرق الأوسط عما كانت عليه وقت منحها .

الأيام أخذت المكانة الأولى فى تجارة البحر الأبيض تنتقل من البندقية إلى فرنسا ، التى مُنحت هى الأخرى « امتيازات » فى سنة ١٥٣٦ . ولما نزل الإنجليز فى عصر الملكة « إليصابات » ميدان التجارة فى شرقى البحر الأبيض ، وأسسوا فى سنة ١٥٨١ « شركة تجّار شرقى البحر الأبيض » للإتجار فى الأصواف الانجليزية الجيدة والقصدير ، كانت مكانة الفرنسيين قد توطدت فى هذه الأنحاء ، ومع أنهم لم يستطيعوا منع الإنجليز من فتح قنصليّة لهم فى « حلب » ، فانهم حالوا دون فتح قنصلية انجليزية فى الاسكندرية ، وإن كانت الأصواف الانجليزية السميكة لم تجد بطبيعة الحال رواجا فى مصر ذات الجو الحار .

وكان الإنجليز ، من قبْلِ تولى الملكة « إليصابات » عرش بلادهم ، قد أخذوا يحنقون على البرتغال لاستئثارهم بتجارة الشرق الأقصى . فإن عدد سكان بلادهم كان فى ازدياد ، وأخذ الناتج من صناعة الصوف عندهم يزيد على حاجة أسواقهم المحليّة ؛ لكنهم كانوا لا يزالون يشعرون بأن قوتهم لا تفى بمنازلة البرتغاليين بمحاولة سلوك طريق « الرأس » ، فرأوا التنحّى عنه والبحث عن طريق شمالى شرقىّ إلى الشرق الأقصى حول شمالى أوربا ؛ وأسسوا لهذا الغرض « الشركة المسكوفيّة » سنة ١٥٥٣ . « وقد أكد محبّذو المشروع ثقتهم بأن بلاد « كاثاى »[1] ، بجوّها البارد ووفرة سكانها وما عُزى إليهم من الغنى ، ستكون من خير الأسواق للأصواف الانجليزية ؛ وأنه بعد اجتياز الأنحاء الشمالية ذات الجليد الخطر ، يكون الطريق من « كاثاى » إلى « ملَقا » سهلا هيّنا بالنسبة لمرحلته السابقة ؛ وفى « ملَقا » تحمّل السفن عند عودتها ، بالأفاويه ، التى تلقى رواجا عظيما فى الأسواق الأوربية »[2] . وقد كانت المصاعب الجوية التى تكتنف هذا الممر الشمالى الشرقى سببا فى

---

(١) المترجم — كان هذا الاسم يطلق فى تلك الأوقات على الصين وما جاورها من بلاد التتر .

(٢) نقلا عن « Foster, op.cit. » ص ٥١

القضاء على هذه الآمال . ومع أن قائد أساطيل الشركة « أنتونى جنكنسون » (Antony Jenkinson) قام برحلة نهرية من « مسقو » ، متتبّعا مجرى « الإتل » (Volga) وعابراً بحر قزوين ، أملا فى وضع أساس للتجارة مع الحاضرة الفارسية عند ثغر « قزوين » عام ١٥٦١ ؛ فإن هذا الطريق الملتوى لم يأت بالثمرة المطلوبة وعدلت عنه الشركة بعد عشرين عاما ، نظراً لتأسيس « شركة شرقى البحر الأبيض » ولما ظهر من بوادر الفوضى التى أخذت تضرب أطنابها فى فارس .

وفى سنة ١٥٨٣ قام أربعة من السيّاح الانجليز فى رحلة استكشافية من « حلب » إلى « ملقا » عن طريق بغداد والخليج الفارسى ، فلم يبقَ منهم سوى شخص واحد عاد إلى إنجلترا عام ١٥٩١ ؛ وفى هذه السنة نفسها قامت ثلاث سفن انجليزية فى رحلة إلى الشرق الأقصى عن طريق « الرأس » لتعرّف أحوال الطريق ، وقت أن كانت قوة البرتقال آخذة فى الهبوط . وفى خلال ذلك كان الهولنديون قد انتزعوا استقلالهم من اسبانيا عام ١٥٨١ ، وأخذوا يعدّون العدّة لخوض غمار المشروعات التجارية ، لاضطرارهم إليها بسبب غزارة السكان فى بلادهم الصغيرة التى كانت تبلغ عِدّتها وقتئذ نصف سكان انجلترا ؛ ولم يأت عام ١٥٩٩ حتى كانوا قد قاموا ببعض حملات تجارية ناجحة إلى جزر الهند الشرقية . وفى العام نفسه أنشئت شركة الهند الشرقية : قام بمعظم أعبائها تجار « شركة شرقى البحر الأبيض » ، ونُصّ فى أغراضها على « القيام برحلة إلى جزر الهند الشرقية وما جاورها من الأقطار والجزر الأخرى » . وكانت فى أول عهدها تقوم برحلة واحدة كل عامين أو ثلاثة ، وكانت كل رحلة منها تموّل على حدتها من اشتراكات الأعضاء واكتتاباتهم . وهذا فى الوقت الذى كانت فيه الشركات الهولندية قد جُمع شملها سنة ١٦٠٢ فى اتحاد واحد هو « شركة شرقى الهند المتحدة » ، التى كانت فى حكم مصلحة من مصالح الحكومة ولها رأس مال ثابت لتمويلها يربو على نصف مليون جنيه ، وهو

مبلغ ذو قيمة ضخمة فى تلك الأيام[1] . وما لبثت أن « ملأت المحيط الهندى بأساطيلها ، تنذر سطوتها باقتلاع الاحتكار البرتغالى الماضى فى الانحلال ، لتحلّ محله هذه المؤسّسة التى تفوقه كثيرا بتمام استعدادها وشدة عتوّها ؛ فأصبحت طاقة الشركة الانجليزية بجانبها تبدو شيئاً ضئيلا »[2]. والواقع أن الشركة الانجليزية كانت فى الخمسين عاما الأولى من عهـدها مشهداً للفوضى المالية والإدارية ، ولم يأخذ أوائل ملوك « آل ستيوارت» (The Stuarts) بيدها ، بل ربما كان فى موقفهم حيالها مايبعث على تثبيط همّتها[3] .

وحـدث خلال ذلك أن الأخوين الانجليزيين « السير أنتونى والسير روبَرت شيرلى » (Sir Antony and Sir Rolert Sherely) خرجا فى رحلة إلى فارس عام ١٥٩٨ وقوبلا بترحاب عظيم من شاهها الفذ المقدام « عباس الأكبر» (١٥٨٧ — ١٦٢٩) ، وكان إذ ذاك يبحث عن خير سوق لتوزيع خامات الحرير التى كانت أهم صادرات بلاده ومعظم انتاجها من المحتكرات الملكية . وكان الخليج الفارسى لا يزال يسيطر عليه البرتغال من مركزهم الحصين فى « هُرمز » ، وكان الأهلون فى كل مكان يكنّون لهم الكراهية لما كانوا يلقونه دائما من قسوتهم الوحشية التى كانوا يسترون بها ما ألمّ بهم فى الواقع من الضعف[4] . كذلك كان الطريق إلى الشاطىء الشرقى للبحر الأبيض فى حوزة عـدو الشاه سلطان آل عثمان ، لما له فيه من الفائدة الشخصية . كما أن طريق « بحر قزوين » كان ملتفاً ملتوياً لا يصلح بحال . لذلك أوفد الشاه « السير أنتونى » أوّلا ومن بعده « السير روبرت » من قِبله إلى العواصم الأوربية ، للبحث عن حليف لفارس ضد العثمانيين ، ولإيجاد

---

(١) نقلا عن « J.A .Williamson, Short History of British Expansion » — الجزء الأول ص ٢١٩ .

(٢) نقلا عن « Foster, op. cit. 183 »

(٣) نقلا عن «J .A .Williamson, The Ocean in English History, 104»

(٤) نقلا عن « Williamson, Short History » الجزء الأول ص ٢٢٣

علائق تجارية معها . وكانت « شركة الهند الشرقية الانجليزية » قد أنشأت لها محطة تجارية فى « سوراط » شمال بُمباى فى سنة ١٦١٢ ، فقبلت مقترحات الشاه وبعثت بسفنها عام ١٦١٦ إلى الخليج الفارسى للاتجار مع حاضرته « إصفهان » . فقاوم البرتغال سفن الشركة التجارية مقاومة عنيفة ، فقوبل ذلك بإرسال حملة انجليزية فارسية مشتركة قامت بطرد البرتغال سنة ١٦٢٢ من « هُرمز » ، وأتبعت فارس ذلك بطردهم من « البحرين » ، وتضاعفت نكبتهم بفقدهم « مسقط » عام ١٦٥٠ وبأغلاق محطتهم التجارية بالبصرة .

وكانت شركة الهند الشرقية قد أنشأت لها محطة تجارية فى ثغر « بندر عباس » الذى أنشأه الشاه أخيراً ، مع فتح فرعين لها فى « اصفهان » و « شيراز » ، ومحطة فى « موخَة » لتجارة اليمن فى البن ، ثم عززتهما بعد قليل بثالثة فى « البصرة » لتتّجر منها مع « بغداد » عن طريق الملاحة النهرية . غير أنه عندما أعيد تنظيم الشركة فى سنة ١٦٦١ عدّلت سياستها وألغيت جميع هذه المحطات . فقد دلّت خبرتها السابقة على أن مباشرة الشركة لأعمال التجارة الساحلية المحلية غير مجدية ، وأن هذه الأعمال هى بطبيعة الحال من شأن حركة السفن الآسيوية ، التى تقوم بها خير قيام . لذلك حصرت الشركة حركة موظفيها فى بضع محطات مركزية ، دون خروج التجارة المحلية من يدها ، إذ أن سفنها الكبرى النظامية التى تسلك طريق « الرأس » بقيت تعوّل على تغذية حركتها من « السفن المحلية » غير التابعة لها [1] .

وقد كان لتقدم حركة طريق « الرأس » ونجاحها أعظم أثر فى تحويل الجانب الأكبر من تجارة الهند الشرقية عن الطريق البرى ، فقد كانت نفقات نقل البضائع مسافات طويلة عَبر الصحراء ، مضافا إليها ما كان يبتزّه الوسطاء الكثيرون من الأرباح بتداول البضائع بين أيديهم ، سببا فى ارتفاع ثمن الفلفل

---

(١) نقلا عن « Williamson, The Ocean in History » فقرة ١٠١ وبوجه خاص فقرة ١٠٩ الموضحة لتصحيح النظرية القديمة التى كانت تقول بأن انسحاب شركة الهند الشرقية من التجارة المحلية كان السبب الأكبر فيه المنافسة الهولندية .

مثلا من بنسين ونصف بنس للرطل فى الهند إلى شلنين فى «حلب»، وثمن القرنفل من ٩ بنسات للرطل إلى ٤ شلنات. وبذلك كانت البضائع التى تصل إلى غربى أوربا عن طريق الرأس لا تتجاوز كُلفتها ثلث ما كانت تتكلفه عن طريق حلب؛ حتى صار من الأربح فعلا لشركة «شرقى البحر الأبيض» فى سنة ١٦١٤ أن تحصل على البضائع الهندية من انجلترا وتعيد تصديرها إلى بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط، إذ كان من الممكن بعد كل هذه المرحلة بيع البضائع بأقل من ثمنها فى حالة ورودها من الطريق البرى. وبابتداء النصف الثانى من القرن السابع عشر، أخذت شركة شرقى البحر الأبيض، التى كانت ثلاثة أرباع وارداتها إلى انجلترا الحرير الفارسى، تحس بوطأة المنافسة الشديدة لها من جانب شركة الهند الشرقية، التى كانت تستورد خامة الحرير الفارسى والبضائع الهندية من منسوجات حريرية وقطنية عن طريق «الرأس». وقد نظر «مجلس المستشارين الملكى» بانجلترا هذا الموضوع، فرأى ببعد نظره، معاضدة شركة الهند الشرقية، وبقيت تجارة الحرير عن طريق حلب فى تدهور حتى هبطت إلى نصف ما كانت عليه.

وفى هذه الأثناء اشتدت على هولندة وطأة حروب أواخر القرن السابع عشر، ما بين اشتباكها أولا مع انجلترا ثم مع «لويس الرابع عشر» ملك فرنسا، وأخذ الوهن يتسرب إلى حركتها التجارية فى المحيط الهندى والخليج الفارسى، فى حين بدأت فرنسا بزعامة «كُلْبير» (Colbert) وزير «لويس الرابع عشر»، الذى أخذ، بثاقب نظره، يعد العدة لتكوين عاهلية بحرية تجارية لفرنسا: فأنشأ المحطات التجارية فى الهند، وأرسل وفدا إلى فارس عام ١٦٦٤، حصل على حقوق للاتجار فى «بندر عباس» و«إصفهان»، كما أنه عاضد نزول فرنسا إلى ميدان المنافسة التجارية فى شرقى البحر الأبيض المتوسط، حتى صارت مصالحها التجارية فى هذه الأنحاء تفوق مصالح انجلترا طوال القرن الثامن عشر؛ وكادت فرنسا تحتكر التجارة مع مصر، فكان لها بالقاهرة فى سنة ١٧٠٢

خمسون تاجرا فضلا عن بعض مؤسسات تجارية أخرى بالإسكندرية ورشيد، يقابل ذلك تاجران انجليزيان فقط بالقاهرة والأسكندرية .

وقد كان من بين الأسباب التى أدت إلى الهبوط المحسوس فى التجارة الإنجليزية ، وما ترتب عليه من الفائدة لفرنسا ، تلك السياسة التى اتبعتها شركة شرقى البحر الأبيض من الاكتفاء بالمبيعات القليلة مع ارتفاع نسبة الأرباح فيها . حقا قد كانت الأصواف الإنجليزية تتمتع بشهرة عظمى ، ولكن الأصواف الفرنسية كانت أخف منها وأكثر ملاءمة لجو هذه الأصقاع، فضلا عن أنها تقل عنها فى الثمن بنحو ١٠ فى المائة ، وعندما قامت المصانع الإنجليزية بصنع أصواف أخف من سابقتها وأقل ثمنا منها ، تبيّن أن نوعها قد تقهقر لدرجة أن تجار هذه الجهات أعرضوا عنها كل الإعراض . وقد قيل فى هذه المناسبة « إن الأتراك فى استانبول لم يجدوا الأقمشة التى تلائم رغباتهم ، وبالسعر الذى يرضونه، ولا البن الذى يستسيغونه إلا عند التجار الفرنسيين». [1] وقد ازدادت التجارة الفرنسية مع المشرق الأدنى بسرعة مدهشة ، حتى أنها بلغت قُبيل اندلاع الثورة الفرنسية ثلاثة أمثال التجارة الإنجليزية فى هذه الجهات ، واضطرت شركة شرقى البحر الأبيض بين عامى ١٧٧٨ و ١٧٩١ إلى إغلاق محطاتها التجارية الأربع فى سوريا ، تاركة تجارة هذا الإقليم برمّتها فى يد الفرنسيين . يضاف إلى ذلك ما أحرزته فرنسا من الوجهة السياسية أيضا ، فقد اعترف سلطان تركيا بأنها هى الحامية لجميع الكاثوليك فى عاهليّته .

على أن الموقف التجارى فى فارس والعراق كان يخالف ذلك كل المخالفة. فقد كانت «شركة شرقى الهند الفرنسية» سيّئة النظام ، قليلة المعونة من باريس، فلما تدهورت حال الهولنديين تُرك للإنجليز الجانب الأكبر من تجارة الخليج

---

(١) كان الفرنسيون قد أبرموا معاهدة تجارية مع حاكم «موخا» عام ١٧٠٩ ، ثم احتلوا هذا الثغر احتلالا مؤقتا عام ١٧٣٨ خلال نزاع نشب بسبب ديون طالب بها تجار الفرنسيين.

الفارسى ، ومضوا يباشرونها على أحسن وجه من محطتى « بندر عباس » و « البصرة » اللتين أعادوا افتتاحهما . غير أن الفوضى الداخلية التى تفشّت فى فارس على إثر إغارة الأفغانيين عليها فى سنة ١٧٢٢ مالبثت أن أفضت إلى إغلاق معظم المحطات التجارية الأوربية فيها ، وانتقل المركز الرئيسى للتجارة الإنجليزية عام ١٧٦١ إلى « البصرة » ، حيث رُفع مركز المقيم الممثّل لشركة الهند الشرقية إلى مرتبة « قنصل » . وفى سنة ١٧٦٦ أعارت الشركة الباشا الوالى ببغداد ست سفن يستعين بها على قمع فتنة بعض القبائل الثائرة بأسفل العراق ، كما أنها قامت فى سنة ١٧٨٠ بمساعدة « سليمان باشا الأكبر » فى توطيد مركزه فى « البشالِك » الذى آلت إليه رياسته ، فكسبت بذلك صداقته . وقد أصبح مركز بريطانيا التجارى فى الخليج الفارسى لايضارع ، وأخذت تجنى من ورائه نفوذا سياسيا أيضا ازداد على مرّ الأيام ، ومن ذلك أن ممثل الشركة « المقيم » فى ثغر « بوشير » ، الذى صار أهم محطة تجارية على الساحل الفارسى بعد إغلاق « بندر عباس » ، قد طُلب إليه التوسط فى نزاع قام بين والى بغداد وسلطان « عُمَان » .

وقد كان مثَل حكام الدولة العثمانيـــة وأهليها كمثل الصينيين : تمضى الأجيال الطوال بعد انقضاء عهد عظمتهم وأفول نجم قوّتهم وحضارتهم ، وهم لايزالون يَعتبرون الأجانب من الأوربيين المقيمين بينهم دونهم بمراحل لاتقدر ، وحتى فى عام ١٨٣٠ تُرك أحد السفراء الأجانب جالسا على مقعد بفناء القصر السلطانى ينتظر تفضّل كبير الوزراء بالإذن له فى المقابلة ، وأخيراً سُمح له بالمثول بين يدى السلطان على أنه « المتبربر الجائع العارى الذى اجترأ على التمسّح بجبهته فى الباب العالى » . ومن ذلك أيضاً أن الوزير الأكبر قال للسفير الانجليزى فى سنة ١٦٨٠ « إنك أنت وسائر السفراء الآخرين قد أوفدكم أمراؤكم إلى هنا للإدلاء بما يلزم عن سلامة أشخاص وأملاك جميع المسلمين فى كافة أنحاء العالم ، مما يتهـدد حياتهم أو يقع عليهم من الاعتـداء من رعاياكم ؛

وأنت هنا رهينة إزاء أى ضرر يقع من الإنجليز فى جميع أنحاء العالم » . وبعد ذلك بزمن طويل ، حدث فى عام ١٧٩٨ ، وقت أن كانت الدولة العثمانية مشتبكة فى حرب مع إحدى الدول الأوربية ، أن زُجّ بسفير تلك الدولة فى سجن « القلاع السبع » ، وهو « مجموعة من الجحور الفظيعة » . وإذا كانت هذه هى الروح التى سادت المجاملات الدبلوماسية ، فلا غرابة أن كان التجار الأوربيون فى المشرق الأدنى يضطرون إلى ارتداء الملابس الشرقية اتّقاء لأكثر ما يمكن أن يوجّه إليهم من إهانات الأهلين . وقد أخذوا فى العودة إلى ارتداء ملابسهم الأوربية ابتداء من سنة ١٧٠٠ فى استانبول وأزمير ، وحوالى سنة ١٧٥٠ فى حلب ، ولكنهم اضطروا فى الجهات البعيدة عن الحاضرة ، وخاصة فى مصر ، إلى الاحتفاظ بالزى التركى الكامل إلى سنة ١٨٠٠ تقريبا . ومن الشائق الممتع أن نتساءل هل كان تجار الإنجليز فى حلب يحتفظون بعماماتهم التركية الهائلة وسراويلهم الضخمة وقت القيام بلعب « الكركِت » ، الذى كانوا يمارسونه فى « الملعب الأخضر » (Green Platte) خارج المدينة .

الفصل الرابع

نمو الاستعمار الغربى

(١٧٨٠ — ١٩١٤)

« أن سياســة القوة هى السياسة الوحيدة فى الوجود »
[عن « جيمس بيرنهام » فى كتابه : النزاع على سيادة العالم]
James Burnham, The Struggle for the World

كان النفوذ الأوربى السياسى فى الشرق الأوسط والهند، فى أوائل القرن الثامن عشر ، لايزال ضئيلا . فقد كانت العاهليات العثمانية والفارسية والمغولية لاتزال على جانب يذكر من القوة ، ومع أن دول أوربا الغربيــة كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى التقدم الصناعى وسبقت الشرق الراكد فى ميدان المهارة الفنية وجودة المنتجات الصناعية ، فإن تجارها فى هذه الأصقاع كانوا لايزالون يعيشون فى كنف حكامها وموظفيها الشرقيين ورعايتهم . وقد ادّى شعورهم بعدم الطمأنينة إلى تضافرهم معاً ، مع ما بينهم من اختلاف أجناسهم ، حتى أنّ اشتعال أوربا بحرب عامة لم يكن له أثر يذكر فيما بينهم من مصافاة . فمن ذلك أن القس الإنجليزى فى حلب كان فى رحلة مع جماعة من رفاقه إلى بيت المقدس عام ١٦٩٦ ، فلقى من تجار الفرنسيين كل إكرام وحفاوة فى خلال الرحلة وبعد انتهائها ، على الرغم من استعار نار الحرب بين دولتى الفريقين . وفى أثناء هذه الحرب نفسها أبرم تجار بريطانيا وهولندة فى الخليج الفارسى اتفاقا مع تجار الفرنسيين لحمايتهم المشتركة من شر القراصنة .

غير أنه بازدياد تفشى الفوضى فى العاهليات الشرقية أخذ حكام الأقاليم الشرقيون يخطبون ود التجار الأوربيين ليساعدوهم بأموالهم وحامياتهم

ووحداتهم البحرية المسلحة ، وتضاعفَ ذلك على مرّ الأيام ، فلم يمض طويل وقت حتى بدأ الأوربيون فى دخول معمعة الدسائس السياسية الشرقية وجعلوا يحوّلون مجراها إلى مصلحتهم أنفسهم . وعن هذا الطريق تطورت المنافسات الاستراتيجية القائمة بين الدول الأوربية فى بلادها فظهر صداها فى الشرق فى شكل آخر . ولمّا كانت العاهلية المغولية هى التى ظهر فيها الخوَر قبل غيرها ، كانت بلادها هى الميدان الذى بدأ فيه الاصطدام بين الشركتين التجاريتين الانجليزية والفرنسية . حقاً قد كانت الشركة الفرنسية إلى عام ١٧٣٩ ، الذى نشبت فيه حرب « أُذُنُ جِنْكِن »[1] (Jenkin) ، شديدة الرغبة فى أن تلزم هى والشركة الإنجليزية الحياد التام ، غير أنها لم توفّق إلى ذلك ، ولم تلبث الشركتان أن اشتبكتا فى المناوشات سنة ١٧٤٥ ؛ فكان ذلك بداية حروب طاحنة دارت بينهما مدة سبعة عشر عاما ، كانت فيها كل منهما تتخذ لها أحلافا من أمراء الهند ، ولم يأت عام ١٧٦١ حتى كان قد قُضى على آمال الفرنسيين فى فى تكوين عاهلية لهم فى هذه الأصقاع ، وانفسح الطريق أمام الشركة الانجليزية لتكون صاحبة السيادة العليا فى جانب كبير من بلاد الهند .

وقد كانت مصر ثانى مسرح لهذه المنافسات الإنجليزية الفرنسية . فإن شركة الهند الشرقية ، بمشورة على بك (الكبير) الذى استقل بحكم مصر بضع سنوات ، و « وَرن هيستِنْجز » (Warren Hastings) ، الذى أوصله نشاطه إلى حكم اقليم « البِنغال » بالهند بدون صفة رسمية ، قامت بإرسال بضع

---

(١) المترجم ــ يشير المؤلف بذلك إلى دخول إنجلترا حرب « الوراثة النمسوية » (١٧٤٠ــ٤٨) فى جانب النمسا ، ضد فرنسا وأسبانيا ، وخاصة لأن المنافسة التجارية كانت قائمة على قدم وساق بينها وبين أسبانيا فى بحار أمريكا الجنوبية . ثم وقع الحادث المشهور المعروف بحادث « أذن جنكن » ، وهو ما رواه « جنكن » أحد قواد البحر الانجليز من أن الاسبان قطعوا أذنه غضباً من منافسة الانجليز لهم فى التجارة . فأثار ذلك خواطر الامة الانجليزية وخاضت انجلترا غمار حرب « الوراثة النمسوية » بعد أن كانت فى العشرين سنة الأخيرة جانحة إلى السلم حرصا على استعادة قوتها ونشاطها بعد ما انهكتها الحروب الاوربية الطويلة .

حملات تجارية من الهند إلى السويس،[1] فكانت تنقل منها البضائع براً بحماية (البكوات) المماليك إلى البحر الأبيض المتوسط ، فتحملها السفن إلى انجلترا . وهذا الطريق ، الذى يُعتبر صورة سابقة لمثل ما تمخّض عنه القرن التالى لزيادة سرعة المواصلات ، اختصر مدة السفر من « كَلْكتّا » للندن إلى شهرين ، يقابلها خمسة أشهر فى السفر عن طريق « الرأس » . ومع أن عوامل شتى من عوامل المنافسة والغيرة قد أفضت بعد سنوات قلائل إلى تعطيل هذا الطريق ، فقد كان من أمره ما يكفى لإزعاج الفرنسيين وقلقهم على احتكارهم لواقع التجارة المصرية ؛ ولذلك أخذ الإنجليز والفرنسيون يتسابقون فى سبيل مصالحهم على إحراز الحظوة لدى (البكوات) المماليك ، للفوز بالسيطرة على طريق البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ، إلى أن انصرف الفريقان عن ذلك بنشوب الثورة الفرنسية وما تبعها من الحروب الأوربية .

وكان « نابليون » ، وهو فى الثامنة والعشرين من عمره ، قد تولى قيادة الجيوش الفرنسية الزاحفة على النمسا ، وأرغمها فى سنة ١٧٩٧ على الانسحاب من التحالف المؤلف وقتئذ ضد فرنسا من الدول المعارضة لثورتها ؛ فخلا بذلك الجو أمام فرنسا للتفرغ لبريطانيا عدوها العتيد . ولمّا كان الهجوم المباشر على انجلترا من طريق « بحر المَنْش » تكتنفه صعاب جمّة ، قررت الحكومة الفرنسية إيفاد حملة حربية لغزو مصر . وقد كان هذا المشروع موضع بحث سابق من ساسة فرنسا فى أوقات متباينة منذ ابتداء القرن ، فكان يعتبر أن فى الاقدام عليه شيئا من قلة الحكمة وعدم المجاملة ما دامت مصر جزءا لا يتجزّأ من الدولة العثمانية التى كانت تربطها بفرنسا أواصر المودّة بدافع اشتراكهما فى معاداة النمسا . أمّا وقد صارت السيادة العثمانية على مصر

---

(١) كانت الحكومة العثمانية ، من شدة غيرتها على دخلها من الرسوم الجمركية ، لا تسمح للسفن التجارية الأوربية بتجاوز شمالى « جدة » .

لا تعدو كونها اسمية فقط ، ودلت أعمال انجلترا على عزمها على تكوين مصالح تجارية بها ، فقد قوى بذاك بين الفرنسيين الرأى القائل بوجوب غزوها ؛ وخاصةً بعد أن أدّت انتصارات فرنسا فى إيطاليا وتحالفها مع اسبانيا إلى انسحاب الأسطول البريطانى من البحر الأبيض المتوسط واحتمائه فى « جبل طارق » . وكان من بين التعليمات التى اصدرتها الحكومة الفرنسية لنابليون فى قيادته للحملة على مصر إقصاء المصالح الانجليزية عن البحر الأحمر وتحويلها لمصلحة فرنسا ، وشق قناة فى برزخ السويس . ولو كان ُقدر للحملة النجاح لكان أمام الفرنسيين مجال واسع لإقصاء الإنجليز فعلا من الهند ، إذ كانت قبضتهم عليها لاتزال واهية ، كما كان للمغامرين الفرنسيين من رجال الحرب والجند المرتزقة تأثير بالغ بين الكثير من كبار أمراء الهنود .

نزلت قوات « نابليون » بالقرب من الإسكندرية فى شهر يوليه من عام ١٧٩٨ ، وتظاهرت بأن غرضها الحقيق القضاء على حكم المماليك وإعادة النفوذ لسلطان آل عثمان . ولم يلق الفرنسيون مقاومة تذكر من جيش المماليك، ذى القوة البالية فى ذلك الوقت ، غير أن آمالهم فى توطيد مركزهم فى هذه الأنحاء ذهبت أدراج الرياح بقيام « نِلْسُن » (Nelson) بتدمير الأسطول الفرنسى فى واقعة « بوقير » فى أول أغسطس من ذلك العام . بذلك أصبح « نابليون » محصورا فى مصر ، وبفضل تفوّق القوة البحرية البريطانية قطع كل اتصال به ؛ فامتنعت عنه المؤن والإمدادات ، حتى أخبار فرنسا نفسها ، ولم يعُد فى وسعه عمل شىء فى مصر سوى انتظار ما تأتى به الأيام. وفى يناير سنة ١٧٩٩ أُبرم اتفاق بين بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية على إجلائه عن مصر . ولما سمع « نابليون» بتجمّع جيش عثمانى فى سوريا للزحف على مصر أسرع باقتحام فلسطين لملاقاته ، غير أنه ُصدّ أمام حصن « عكا » لحسن دفاع حاكمها الجبّار « أحمد الجزّار » (البوسنىّ المولد) ومساعدته بحراً بأسطول بريطانى . فاضطر « نابليون » إلى الرجوع عنها بعد أن حاصرها مدة شهرين،

وعاد إلى مصر بجيش سقيم تفشّى فيه الوباء. وفى خلال ذلك تطورت الأحوال فى أوربا بما يُضير فرنسا ، إذ تسلل « نابليون » خفية بطريقة مزرية إلى فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٩ . وبقى الجيش الفرنسى فى مصر دون تحقيق غرض ما ، إلى أن تم انسحابه منها فى نهاية الأمر بالاتفاق مع بريطانيا عام ١٨٠١ .

ولم تسفر الحملة الفرنسية عن تحقيقها لأى عمل مباشر سوى وضع كتاب « وصف مصر » ،الذى قامت بتأليفه هيئة العلماء التى رافقت الحملة . ولكنها ، مع ذلك، أتت بنتيجة غير مباشرة غاية فى الخطورة .، فقد نبهت أذهان طائفة صغيرة فى مصر إلى مزايا الحكومات النظامية ، مع عظيم تقديرهم لتقدم العلوم والمعارف فى أوربا ، ممّا أفضى إلى انتقال النظامين الاقتصادى والاجتماعى فى مصر والمشرق الأدنى من حالة الركود إلى دور حيوى جديد .

على أن حوداث الحملة الفرنسية على مصر ، بما يكتنفها من ظروف شيقة مثيرة ، قد غطّت على أحداث سابقة لها فى أنحاء أخرى من الشرق الأوسط لا تقلّ عنها خطورة . فقد كانت بريطانيا إلى عام ١٧٧٠ قانعة بأن يمثلها فى الشرق الأوسط قناصل التجارة « الذين لم يكن لهم سوى أن يطلبوا — فى خضوع — التمتع بالامتيازات ، وأن يُتركوا وشأنهم » . أما من ذلك العام فصاعدا فقد صارت علاقة ممثليها مع مثل « على بك » فى مصر أو « سليمان باشا » فى العراق علاقة الندّ بالند ويشعرون بمثل ما يشعر به من القوة والنفوذ . غير أن الأمور تطوّرت ؛ وكما أن اتجاه الفرنسيين لإنشاء عاهلية لهم بالهند هو الذى حوّل مجرى شركة الهند الشرقية من شئون التجارة إلى السعى لتكوين عاهلية انجليزية بها ، كذلك كان الخطر الذى تهدّدَ هذه العاهلية الناشئة : من جرّاء حملة نابليون ؛ مدعاة لاتخاذ بريطانيا أول خطوة لزيادة نفوذها السياسى بمصر والشرق الأوسط . وفى كلا الحادثين كانت

بريطانيا ، بمجرد أن نزلت الميدان ، تلزم الدور الذى فرضته عليها الحوداث ، وتبدى من شـدة التمسك به أضعاف ما يبديه الفرنسيون الذين يغلب عليهم التعويل على الظروف والصدف . وبذلك سبقت انجلترا الى النصر والفوز بالعاهلية رغم أنفها تقريبا .

وبادرت بريطانيا إلى اتخاذ جنوبى البحر الأحمر مجالا للرد على الطعنة التى وجّهها إليها نابليون فى سبيل السيادة على الهند ، فاحتلت « البريم » الواقعة فى أضيق بقعة ببوغاز « باب المندب » . غير أنه اتضح بعد قليل أن المعيشة فوق هذه الصخرة المحرقة لا تُحتمل ، فنقلت قوة الاحتلال إلى « عدن » بالاتفاق مع حاكمها سلطان « لَحَج » ، وأبرمت معه معاهدة فى هذا الشأن عام ١٨٠٢ . وقد تنبّأ « اللورد فالنشيا » (Lord Valentia) بعد ذلك بست سنوات بما سيكون لعدن من عظيم الشأن فقال « إن عدن هى بمثابة جبل طارق فى الشرق » . وكان « نابليون » قد حاول عام ١٧٩٩ أثناء وجوده بمصر أن يبرم اتفاقا مع سلطان « عُمان » (الذى كان فى ذلك الواقت مستوليا على « بندر عباس ») وكان فى وسعه بما له من الثغور على جانبى مضيق « هُرمز » أن يتحكم فى مدخل الخليج الفارسى . غير أن شركة الهند الشرقية مالبثت أن أقنعته بمزّية الاتفاق معها ، فأبرما اتفاقا نُصّ فى شروطه على أن يُقصِى السلطان عن بلاده رعايا فرنسا وهولندة (وكانت هذه وقتئذ خاضعة للحكم الفرنسى) ؛ وفى عام ١٨٠٠ أنشأت الشركة مقراً دائما لها فى « مَسْقَط » .

وقد كان انشاء القنصلّيتين الفرنسيتين بالبصرة وبغداد سابقا لإنشاء نظيرتيهما التابعتين لشركة الهند الشرقية ، غير أن ماكانتا تعانيانه من ضآلة المرتبات وقلة المعدّات ، وسوء اختيار القائمين بأمرهما فى كثير من الأحيان ، وماترتب على ذلك من قلة حركة التجارة الفرنسية التى تداولتها أيديهما ، كل ذلك أنزل من قيمتهما فى أعين الباشوات القائمين بالحكم . وقد حدث فى عام ١٧٩٨ أن ألقى القبض على القنصلين وصودرت أوراقهما واحتُلت أمكنتهما

ولم يُعرف باليقين ما إذا كان سليمان سليمان باشا فعل ذلك من تلقاء نفسه تبعاً لإعلان تركيا الحرب على فرنسا فى إثر غزوها لمصر ، أو أنه أُوحىَ إليه من «المقيم» بشركة الهند الشرقية ،الذى كان فى ذلك الوقت قد توّطد مركزهُ ببغداد وقامت بينه وبين الباشا علاقات المودّة والمصافاة . ومع أنه قد أطلق سراحهما فى نهاية الأمر ، فقد رفض الباشا بجفاء إقرار ماطالبا به من حق تقدمهما فى المناسبات الرسمية على ممثلى الانجليز . وفى سنة ١٨٠٢ رُفع مقيم الشركة ببغداد إلى مرتبة «قنصل» وجُعل له حرس من الجنود الهندية المرتزقة . فعظمت مكانة بريطانيا فى العراق ، ودرجت مصالحها فى سبيل التقدم ، على مرأى من الفرنسيين الحاقدين .

وقضى الفرنسيون نحو عشر سنوات ، من ١٨٠٠ إلى ١٨٠٩ ، فى مفاوضات مضنية مع « فتح على » شاه إيران بُغيةَ القيام بغارة برّية على الهند ، على أمل انضمام روسيا إليهما فيما بعد ، وعلى إثر الانتصارات الباهرة التى أحرزها الفرنسيون فى أوربا بين عامى ١٨٠٥و١٨٠٦ قامت إلى فارس فعلا بعثة عسكرية فرنسية لهذا الغرض ، بعد أن أبرم الفريقان اتفاقا على ذلك . غير أن هذا الاتفاق مالبث أن ذهب أدراج الرياح عندما أبرم نابليون فى عام ١٨٠٧ معاهدة « تِلْسِت » مع روسيا ، تلك التى لم تفتر فى الثمانين سنة الأخيرة عن افتياتها على الأملاك الفارسية فيما وراء القوقاز ، وكان الفرس يتطلّعون فى صدها إلى معونة فرنسا . وإزاء هذه الظروف الجديدة لم يجد أولو الأمر من الإنجليز فى الهند صعوبة تذكر فى العودة إلى توطيد نفوذهم لدى الشاه وإرغام البعثة الحربية الفرنسية على مغادرة فارس .

وفى خلال ذلك كان سلطان تركيا قد أبرم عام ١٨٠٦ مع نابليون معاهدة لم تدم طويلا ، رأت فيها بريطانيا مجالا لعودة الفرنسيين إلى مصر ، وعلى ذلك بعثت بقوة بريطانية صغيرة احتلت الإسكندرية ، وإن كانت قد فشلت مرتين فى الاستيلاء على رشيد وتكبدت خسائر فادحة . وكان الأمر فى مصر فى يد

« محمد على » ، ذلك الألبانى الذى قبض على سقاليد الحكم فيها عام ١٨٠٥ . فعرض الصلح على الانجليز ، على أن تجلو قوتهم عن مصر ، ويتعهد هو فى مقابل ذلك بمقاومة كل قوة أوربية تحاول احتلال مصر أو المرور فى أرضها فى طريقها إلى الهند . ولقد أصاب « محمد على » كبد الحقيقة حين استقرّ رأيه على أن الجيش الفرنسى ، كأداة للقوة ، أقل شأنا بكثير من الأسطول البريطانى، الذى ناهض الأساطيل التجارية الفرنسية فى السنوات الأخيرة من الحرب وأجلاها كلها تقريبا من شرقى البحر الأبيض المتوسط . ومن ثمّ أزدهرت تجارة بريطانيا مع مصر فى الحبوب ، فتزوّدت بها أساطيل البحر الأبيض المتوسط والجيوش المحاربة فى شبه جزيرة « إيبريا » [1] .

وفى عام ١٨١٠ انتزعت بريطانيا جزيرة « موريس » (Mauritius) من يد الفرنسيين ، وقد كانت محطة لسفنهم المسلحة غير الرسمية فى المحيط الهندى ، فكان ذلك ضربة قاصمة لما بقى للفرنسيين من نفوذ فى منطقة الخليج الفارسى ؛ وقد شُغلت فرنسا فى السنوات التالية بمشاكلها المتضاعفة الناشئة عن غاراتها على روسيا وشبه جزيرة « إيبريا » ، فلم تجدْ أى مجال لمتابعة جهودها فى الشرق الأوسط ؛ ثم جاء سقوط نابليون ، فبقيت بريطانيا وحدها صاحبة السيادة فى هذه الأرجاء لا ينازعها فيها منازع .

* * *

كان « محمد على » يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها فى أى حاكم شرقى آخر فى القرن التاسع عشر . فلعلمه بأن الدولة العثمانية ماضية فى طريق الاضمحلال ، بذل غاية وسعه لتوطيد مركزه فى حكم مصر وجعْله

---

(١) على أن « محمد على » كان متجها بكل قواه لتعزيز سيادته على مصر ، حتى أنه فى عام ١٨١٠ عرض على الفرنسيين التحالف معهم إذا اعترفوا باستقلاله ، غير أنهم رفضوا عرضه إبقاء على ما كان بينهم وبين الدولة العثمانية من المصافاة .

وراثيا فى ذرّيته من بعده ؛ وقد رضى بالاعتراف بسيادة السلطان الاسمية على البلاد مادام يتمتع بالنفوذ المطلق فى الأمور الفعلية . غير أنه تعلم من مصادمات حروب نابليون أنه لكى يحظى ببُغيته ويحتفظ بها ، لابد له من جيش وأسطول يكون إعدادهما وتدريبهما على النمط المتبع فى أوربا الغربية ، ولذلك جعل وجهته أوربا الغربية للبحث عن معدّاتهما وما يلزم لهما من الفنيين. وقد كان بودّه أن يكون تحقيق هذا المأرب على يد بريطانيا ، التى كان دائما يكنّ لتفوّق قوّتها البحرية كل احترام والتى كان دائما شديد الرغبة فى مصادقتها، وقد عبّر فى حديث له مع السائح السويسرى « بورخارت » Burckhardt عن شعوره نحوها ، قال « أن السمك الكبير يبتلع السمك الصغير ..... ولابد أن يأتى يوم تكون فيه مصر نصيب انجلترا من الغنائم التى ستتخلف عن الدولة العثمانية » . غير أن جوهر السياسة العاهلية التى تمسكت بها الحكومات المتتالية فى بريطانيا كان قد تقرر فعلا ، وهو الاحتفاظ بمركز بريطانيا فى الهند ، وقد ترتب عليه الأخذ بمبدأ المحافظة على الحالة الراهنة فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك من مناصرة الدولة العثمانية ، التى كان لها يد فى المعاونة على صد أطماع نابليون فى هـــذه الناحية . وقد أعرب « بَلْمَرستون » (Palmerston) عن هذه السياسة عام ١٨٣٣ لمناسبة ما كان يتّبعه «إبراهيم باشا» ابن محمد على فى سوريا من سياسة عربية جامعة ، فقال « إن تركيا تستطيع المحافظة على الطريق إلى الهند كأى حاكم عربى كبير الهمة » .

فلما لم تصادف عروض محمد على قبولا من بريطانيا للاعتبارات المتقدمة، اتجه لتحقيق مطالبه من معونة مادية وإرشاد ، إلى فرنسا ، وكانت على الرغم من سقوط نابليون لاتزال بفضل سياسة « تاليران » (Talleyrand) تحتفظ بمركزها بين الدول الأوربية العظام . فلبّت فرنسا النداء ، وخرج من رجالها الضباط والأطباء والعلماء مع جيوش محمد على فى حملته الموفّقة التى أخضع بها

الوهـابيين الثائرين فى أواسط شبه جزيرة العرب (١٨١١ — ١٨)[١] . كما أنهـا أوفدت إليه ضابطا فرنسيا من رتبة «كولونيل» لإعادة تنظيم الجيش المصرى وتدريبه على النظم الفرنسية ؛ وقد اعتنق هـذا الضابط الإسـلام، وخلّد ذكره بإطلاق اسمه الجديد (سليمان باشا) على شارع من أهم شوارع القاهرة . وتولى فرنسى آخر تصميم وتنظيم مرافئ السفن لبناء العمارات البحرية، ثم تتابع قدوم الفرنسيين من الأطباء والمهندسين ومسّاحى الأراضى ومديرى المصانع الكثيرة التى أنشأها «محمد على» ابتغاء النهوض بالاقتصاد الإنتاجى للبلاد وإقامته على أسس عصرية . ولشدة رغبته فى تنشئة طائفة من الشبان المصريين المزوّدين بتربية فنية عصرية، قام بإيفاد البعثات العلمية إلى فرنسا، حيث كانت أساليب التعليم قد حُولت برمّتها فى أعقاب الثورة الفرنسية إلى النظم الحديثة، حتى صارت فرنسا أعظم بلاد العالم فى دراسة العلوم والفنون. وقد كان اختياره لفرنسا لهذا الغرض أمرا طبيعيا، لأن هذا التقدم العلمى بها لا يقابله فى انجلترا سوى جامعتى «أكسفورد» و «كَمْبِردج» المحتفظتين بصبغة القرون الوسطى، وبضع مدارس كلية، ومدارس الريف الثانوية، وقد أصبحت كلها بعد إهمال قرنين من الزمان عتيقة عقيمة كالآثار القديمة التى أكل عليها الدهر وشرب . لا تـكاد تختلف عن الهرم الأكبر فى مبلغ فائدته

---

(١) مؤسس عقيدة الوهابيين هو العـالم الدينى «محمد بن عبد الوهاب» من تابعى مذهب «ابن حنبل» الذى ظهر فى القرن التاسع (الميلادى) . وقد تمسك بمذهبـه الذى يدعو إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصريحة الخالصة من التعقيد، وفقا لما جاء فى القرآن والسنة، وتطهيره مما داخله من البدع . ولقى المذهب قبولا من «محمد بن سعود» أحد أمراء نجد حوالى منتصف القرن الثامن عشر، وانتشر بين قبائل البدو انتشارا عظيما لما رأوا فيه من تطهر الاسـلام، فاتسع على أيديهم نفوذ الحـكام من آل سعود، حتى إنهم احتلوا مكة والمدينة فى أوائل القرن التاسع عشر و «طهروهما» (على حد قولهم) مما علق بهما من البدع، وانتهـكوا حرمة ضريح الحسين فى «كربلاء» ونهبوه . فجرت عليهم كل هذه الأفعال سخط الدولة العثمانية، واختارت «محمد على» لإخضاعهم .

لهذا الباشا الطموح . ولذلك لم يتردد فى إيفاد هؤلاء الطلبة الشبان إلى « باريس » .

وقد كانت صبغة التعليم الفرنسى هى السائدة فى المدارس التى افتتحها محمد على ابتداء من سنة ١٨٣٦ وعددها خمسون مدرسة مابين ابتدائية وثانوية، كما تُرجمت المؤلفات العلمية والفنية من الفرنسية إلى العربية واتخذت كتبا دراسية .

كذلك أعارت فرنسا محمد على بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين فى سنة ١٨٢٤ لمرافقة القوات التى أوفدها لإخماد ثورة اليونان على سلطان آل عثمان ؛ ولمّا قرّ قرار الدول العظمى فى النهاية على التدخل فى الأمر واتخاذ اجراءات مشتركة لانهاء أعمال الثورة ، تفادياً لنشوب حرب أوربية عامة ، انسحب الضباط البحريون الفرنسيون من أسطول الباشا ، ولم يمض على انسحابهم أكثر من يومين حتى قامت الأساطيل الانجليزية الفرنسية المتحدة بتدمير أسطول إبراهيم باشا فى موقعة « نوارين » (Navarino) .

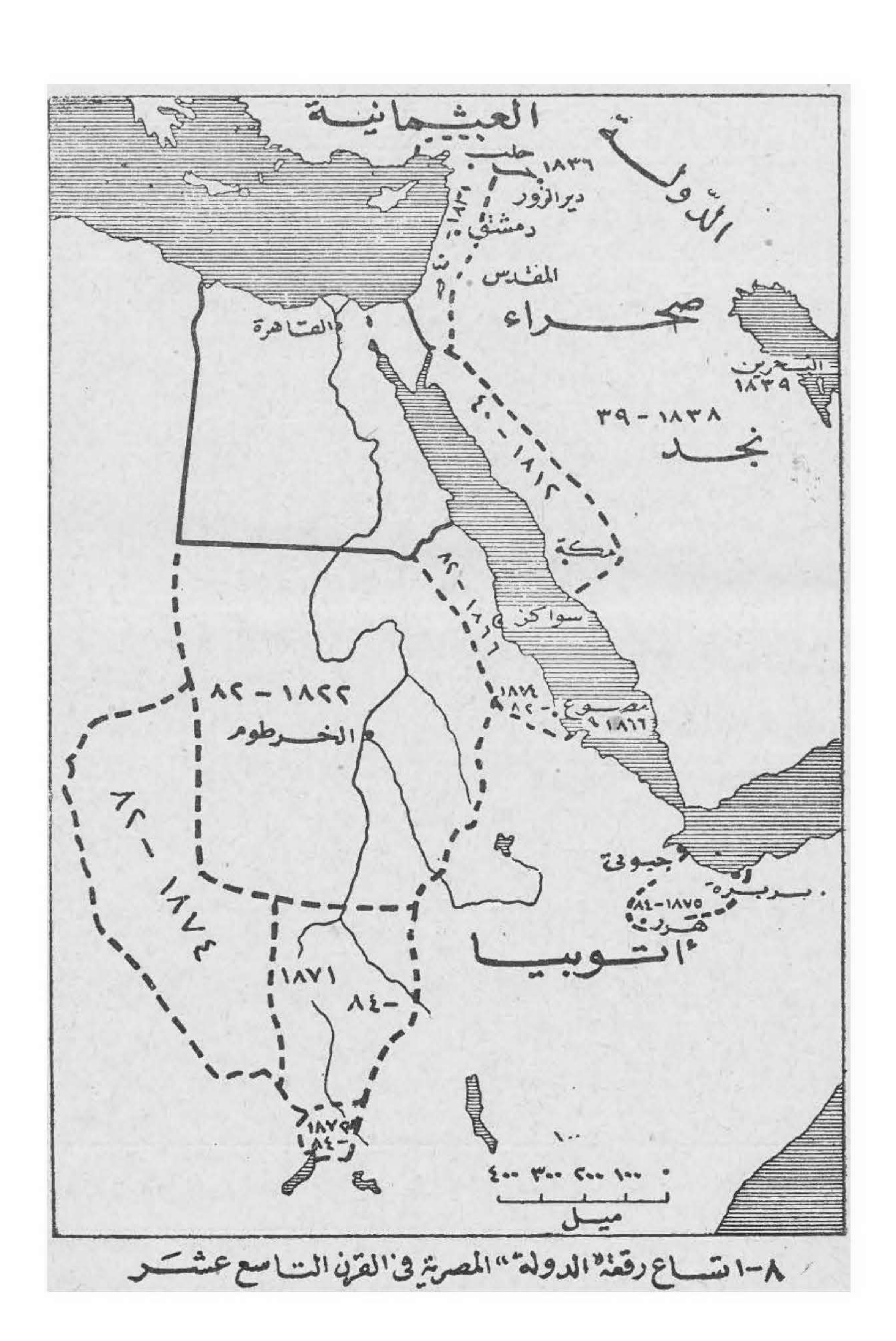
ثم واصل الفرنسيون تآمرهم مع « محمد على » لأغراض لهم يرمون إليها ؛ ولما استقرّ رأيهم على ضم بلاد « الجزائر » دون إحداث ما يمس « الاتحاد الأوربى » ، إذا هم أقدموا على هجوم مباشر عليها ، وهى لا تزال تابعة للدولة العثمانية تابعيّة اسمية ، أوعزوا إلى الباشا عام ١٨٢٩ بغزو جميع شمالى أفريقيا وضمه إليه . ولكن الحكومة البريطانية حذّرته من عاقبة هذا الأمر فعدل عنه ، واتجه فى عام ١٨٣١ إلى غزو سوريا وفلسطين : حدا به إلى ذلك ما سبق أن وعدت به الدولة العثمانية من منحهما إيّاه مكافأةً له على مساعدته فى إخماد ثورة اليونان ، فضلا عن رغبته فى استغلال غابات لبنان لإعادة بناء أسطوله الذى دُمّر فى « نوارين » . ولم يأت عام ١٨٣٣ حتى كان إبراهيم باشا قد أتمّ فتح سوريا ، بفضل قوة جيشه الذى لم يكن الجيش العثمانى الهزيل أهلاً للوقوف أمامه ، وصار على أقل من ١٥٠ ميلا من

الاستانة . وفى ذلك قالت وزارة الخارجية الفرنسية : « نحن مبتهجون لأننا قد يسّرنا مولد ونموّ دولة خليقة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط . وسنكون دائما على استعداد لأن نقدم للباشا فى المستقبل من دلائل الصداقة والمودّة ما لقيه فى الماضى من الحكومة الفرنسية » .

عند ذلك لجأ سلطان آل عثمان إلى استصراخ بريطانيا ، غير أنها كانت مشغولة عن ذلك بموقف دقيق فى أوربا الغربية ، فلم يكن فى وسعها إرسال أى حملة بحرية إلى شرقى البحر الأبيض فى هذه الآونة . فاضطر السلطان إزاء عجزه عن تلافى الخطر المحدق به إلى قبول ما عرضته عليه روسيا[1] ، وقد أصبحت بعد حروب نابليون إحدى الدول العظمى . وقد كانت لروسيا يد فى تشجيع اليونان على القيام بثورتهم أملاً فى بسط نفوذها فى النهاية على بلادهم عن طريق الكنيسة الأرثوذكسيّة ، وها هى ذى الآن تبادر بعد الاتفاق مع الترك إلى إرسال قوة روسيّة إلى الجانب الأسيوى من البسفور بحجة « حماية » السلطان . ففزعت بريطانيا وفرنسا لذلك ، لمـا قد يترتب عليه من بسط روسيا لنفوذها على الدولة العثمانية ، واضطرتا إلى الاتفاق فيما بينهما للتدّخل فى الأمر . فأُرغم «محمد على» على سحب جيشه من الأناضول ، ووافق السلطان على النزول له عن فلسطين وسوريا وقيليقيا ، على أن يتولى إبراهيم

---

(١) إن عقد روسيا النية على أن تحل محل الدولة العثمانية فى السيادة على البحر الأسود يرجع عهده إلى الوقت الذى غزا فيه « بطرس الأكبر » اقليم « الأوكرين » قبل هذه الاحداث بمائة عام . وقدقطعت من مشروعها هذا بعض المراحل حتى صارت حدودها عام ١٨١٥ تمتد إلى أسفل الدانوب ، وبمعاهدتى « أدرنة » (سنة ١٨٢٩) و « أنكيار سكاسى » (١٨٣٣) أرغمت تركيا على النزول لها عن « المضايق » . وفى خلال ذلك كانت قدأرغمت فارس فى عام ١٨١٣ على النزول لها عن أقليم « ما وراء القوقاس » ، ولما همت فارس (عن سوء تدبر) بنقض هذه المعاهدة أرغمتها روسيا فى سنة ١٨٢٨ على قبول معاهدة « تركمانكاى » (Turkomanchai) التى فتحت بها عدة ثغور خطيرة فى سيادة فارس فى سبيل فوز روسيا ببعض المزايا الاقتصادية .



٨-١ اتساع رقعة "الدولة" المصرية في القرن التاسع عشر

باشا إدارة الحكم فيها ، وسُحبت القوات الروسيّة من أراضي تركيا . بذلك انتهت أزمة « الحرب السورية الأولى » . غير أن « بَلْمرستون » ، الذى بقيت مقاليد سياسة بريطانيا الخارجية فى يده مدة الثلاثين سنة التالية ، والذى كان شغله الشاغل توقّع حصول تحالف بين فرنسا وروسيا ضد بريطانيا ، خرج منها مشبعا باعتقاد راسخ دائم (قد لا يخلو من المغالاة) بعدم اخلاص « محمد على » وأنه آلة فى يد هاتين الدولتين .

وقد كان ما أحرزه محمد على وإبراهيم من النجاح مَبعثاً لتشجيعهما على المضى فى المشروعات التى أوحى بها طموحهما لتوحيد جميع الشعوب العربية تحت حكمهما . حقا إن « محمد على » شجع الإنجليز فى إعادة فتح الطريق إلى الهند بالبحرين الأبيض والأحمر ، مع التعويل فى هذه المرة على استخدام السفن البخارية الأولى البدائيّة الطراز التى هبطت بمدة السفر من لندن لبمباى من أربعة أشهر إلى ستة أسابيع ؛ ولكن إبراهيم باشا ، على عكس ذلك ، اعترض على مشروع للإنجليز فى عام ١٨٣٥ — ٣٦ بتجربة الملاحة بالبواخر على نهر الفرات ، بحجة أن ذلك قد يعرقل مدّ حدود دولته فيما وراء سوريا من الجنوب الشرقى . فحملت خارجية بريطانيا ذلك على محمل أنه يمتّ بصلة ما للدسائس الروسية ، وخاصةً أن القنصل الفرنسى بالبصرة حاول فى الوقت نفسه إلحاق أضرار مادية بحملة الفرات[1] . وعند ما أفضت مطامع الباشا فى العام التالى إلى اتصال حربى سياسى بالشياخات العربية على شواطىء الخليج الفارسى والأصقاع الجنوبية من بلاد العرب — وكلاهما من الأنحاء التى كانت شركة الهند الشرقية تدأب بثبات على توطيد مركزها الاقتصادى والاستراتيجى فيهما منذ حروب نابليون — بادر « بلمرستون » إلى الرد على ذلك على الفور ، فحذر الباشا من عاقبة أى اعتداء على حدود « بشالك » (لواء) بغداد التركى ، وصرّح بأن « الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقفَ مكتوفة اليدين إزاء أى زحف من جانب محمد على

---

(١) نقلا عن « Longrigg op. cit., 293 »

تجاه بغداد والخليج الفارسى » . وفى سنة ١٨٢٩ استولت بريطانيا على ثغر « عَدَن » القديم الخرب ، لتواجه به توغل محمد على فى بلاد اليمن . ثم أشارت عليه بإجلاء جيوشه عن هذه الجهة ، وأنذرته بأن أى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعدّ اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية[1] .

وفى نفس هذا العام قامت تركيا بغزو الشام ، انتقاماً لما لحقها من الإهانة فى حرب الشام الأولى ورغبةً فى القضاء على هذا الوالى الثائر عليها . وكانت قد عهدت فى تدريب جيشها إلى الضابط البروسى الشاب الناهض « فون مُلْتِكَه » (Von Moltke) . غير أن قوات إبراهيم باشا المدرّبة على يد الفرنسيين مالبثت أن ألحقت بالجيش التركى هزيمة فاصلة . وأعقب ذلك فرار الأسطول التركى إلى الاسكندرية ، فصارت الدولة العثمانية بذلك تحت رحمة « محمد على »، وكان لايزال مؤيدا من الحكومة الفرنسية . وكان « بلمرستون » فى خلال ذلك مشغولا « بحرب الأفغان الأولى » يحاول صد الدسائس الروسية فى تلك البلاد ؛ فأيقن إزاء هذه الأحداث بأن « محمد على » يعمل لما فيه مصلحة روسيا، ورأى أن لاسبيل لصيانة الدولة العثمانية من الانهيار إلاّ بإخراج إبراهيم باشا من سوريا ، وقد وُفق فى يوليو سنة ١٨٤٠ إلى إبرام اتفاق بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، ووُجّه بمقتضاه بلاغ نهائى إلى «محمد على» بإخلاء الشام ، مع إنذاره بفقد جميع أملاكه إذا توانى فى إخلائها . وقد اشتد سخط الفرنسيين فى باريس لهذا التهديد الموجّه إلى من شملوه برعايتهم ، واتخذت الحكومة الفرنسية موقفا ينذر بالحرب . غير أن « بلمرستون » كان يعلم أنها على غير استعداد للإقدام على هذا العمل الخطير ، وتمسك بضغط الدول على «محمد على» .

---

(١) عن « H. L. Hoskins من مقال له بعنوان :

« The Background of British Position in Arabia »

فى « Middle East Journal »

الجزء الأول ـ Washington , 1947, 137 ff

وكان صدى ذلك فى فرنسا أن تزعزع مركز الوزارة فيها ثم سقطت ، فى الوقت الذى حاصرت فيه القوات البريطانية العثمانية كلا من « بيروت » و « عكا » واحتلتهما ، ثم اضطرت إبراهيم الى إخلاء سوريا وفلسطين . وأُرغم « محمد على » على تسليم الأسطول العثمانى ؛ غير أنه ثُبّت فى ولايته على مصر وجعلت هذه الولاية وراثية . وبذلك انتهت « حرب الشام الثانية » . وكما قال المؤرخ الفرنسى « درايولت » (Driult) ، فى تعليقه الأسيف على هذه الأحداث ، « لقد كانت كل المزايا من نصيب بريطانيا ، فصدّت محمد على وفرنسا من الجنوب ، كما صدت روسيا من الشمال ، وبذلك أفسحت المجال لإعادة الطريق البرى إلى الهند مستقبلا عن طريق العراق . كما أنها ضمنت توسيع نطاق نفوذها على طول هذا الطريق ، وصارت بالاختصار صاحبة اليد الطولى فى الشرق الأدنى » .

وفى خلال العشرين سنة السابقة لذلك ، بينما كانت طوائف الموظفين الفرنسيين تتوالى على مصر للالتحاق بخدمة محمد على ، كانت بريطانيا ، فى غير ضجّة ، وربما عن غير قصد ، تضع أساس سيادتها التجارية فى مصر . وقد كان مفتاح احرازها لهذا المركز ما تنتجه مصر من القطن الراقى الذى عنى محمد على برعاية زراعته والذى كان أول استعمال غزله الى اقليم « لَنكشير » له فى سنة ١٨٢١ . وفى ثلاث السنوات التالية لذلك ارتفع مقدار الصادر من قطن مصر إلى مائتى ضعف ما كان عليه ، وصار من ذلك الوقت المحصول الرئيسى بين الصادرات المصرية ، وكان جل هذا المحصول تستنفده بريطانيا ، التى أصبحت أقمشتها القطنية المصنوعة بالآلات الميكانيكية تزاحم الأقمشة الفرنسية الأعلى منها ثمناً لصنعها بالأنوال اليدوية . وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٨٣٠ تفوق تجارتها مع أى بلاد أخرى ، حتى أنه فى سنة ١٨٤٩ - التى توفى فيها محمد على - بلغت ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١ فى المائة من وارداتها وما أرسلته إليها ٤٩ فى المائة من صادراتها .

على أنه لما كان حرص بريطانيا على مناعة مركزها فى الهند من أبرز عناصر سياستها ،الخاصة بما وراء البحار ، فإنها لم ترحب بجعل وسائل الانتقال فى الشرق الأوسط من الطراز الحديث أو بزيادة سرعتها ، كى لا يكون من ذلك فرصة سانحة لمهاجمتها من أى دولة تغار منها أو تريد الاعتداء عليها . لذلك رفضت فى عام ١٨٣٤ أعطاء أى ضمان مالى لمشروع مدّ خط حديدى يربط مابين الاسكندرية والقاهرة والسويس ؛ وعندما أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها لمناصرة مشروع حفر قناة السويس ، علّق « بلمرستون » على ذلك بقوله انه مهما كان فى المشروع من مزايا تجارية عظيمة ، فإن هذا « البسفور الثانى » قد يكون مصدراً لمتاعب سياسية خطيرة لبريطانيا . وإذ كانت الشيخوخة قد تمكنت من « محمد على » لم يفاتحه أحد بعدُ فى المشروع ، كما أنه لم يكن من الممكن عمل شىء ما فى عهد خلفه الرجعىّ الشديد الكراهية للأوربيين «عباس الأول»[1] . غير أنه بعد مقتل عباس فى سنة ١٨٥٤ تولى «سعيد» أريكة مصر ؛ وكان بدينا مترهلا سهل الانقياد . وكان من أصدقائه فى حداثة سنه « فِرْدَنند ديلِسبْس » (Ferdinand de Lesseps) الذى كان كبير أبناء المندوب السياسى الفرنسى وتولى فيما بعد منصب قنصل فرنسا بالاسكندريةمدة سبع سنوات . فبعث الآن (من مقرّه بفرنسا) بتهنئةٍ لسعيد، قابلها سعيد بأن دعاه لزيارة مصر . وكانت هذه هى الأيام التى بلغت فيها مطامع « نابليون الثالث » أقصى مداها . فلم يمض على حضور « ديلسبس » إلى مصر أكثر من عشرة أيام حتى قدم للباشا مشروعا مفصّلا لحفر قناة السويس. فقبل « سعيد » المشروع ، وبعد أسبوعين ذلك وقّع وثيقة الامتيازبه للشركة (Compagnie Universelle) على أن يرفع الأمر لوليّهِ سلطان آل عثمان رجاءَ الموافقة عليه . وقد قيل إن سعيد باشا لم يكلف نفسه مؤنة قراءةشروط الاتفاق ؛ ومما لاشك فيه أنه لم يعرضه للفحص على مستشاريه القضائيين

---

(١) كان ابراهيم قد توفى قبل والده محمد علىْ .

والماليين. ولا غرو ، فإن «ديلسبس» كان صديقه ، وقد وعده بخمسة عشر فى المائة من الأرباح ، فماذا يبتغى بعد ذلك ؟

وقد اغتنم ديلسبس فرصة قيام الصداقة بين فرنسا وتركيا خلال حرب « القرم » فقصد إلى الاستانة للسعى فى الحصول على موافقة السلطان على الترخيص ، وهنالك وجد أن السفير البريطانى قد اعترض على المشروع أشد اعتراض وصوّره للحكومة العثمانية بأنه يؤول فى النهاية إلى بسط فرنسا حمايتها على مصر . ولا أدل على أن اعتراض بريطانيا على المشروع لم يكن بلامبرر من أن فريق الصحف الفرنسية المعادى لبريطانيا كان يصرّح فى ابتهـاج بأن « خرْقنا لقناة السويس هو خرق للنقطة الضعيفة فى الدفاع البريطانى » . وقد كانت بعض الهيئات التجارية البريطانية ، مثل شركة الهندالشرقيةوشركة P.&O. للبواخر ، تحبذ المشروع ؛ غير أن « بلمرستون » عارضه أشـد المعارضة ووسمهُ بأنه « نافع لفرنسا ، ولكنه ضار بالمصالح البريطانية » . وفى سنة ١٨٥٨ قامت بريطانيا بتحذير تركيا فقالت انه إذا وافق السلطان على المشروع فليس له بعد ذلك أن يعتمد على بريطانيـا فى المحافظة على سلامة عاهليته . وعندما ابتدأ العمل فى تخطيط القنـاة عام ١٨٥٩ واحتجت بريطانيا على ذلك أجاب سعيد باشا على احتجـاجها بلطف بأن قال إن الامتيازات الأجنبية لاتدع له مجالا للتدخل فيما يفعله الرعايا الفرنسيون بمصر . وقد فازت فرنسا بتأييد كل من روسيا والنمسا للمشروع ، فبقيت بذلك بريطانيا وحيدة فى اعتراضها عليه . ومن ثم أخذت تثير الخواطر ضده بالتشنيع على تسخير العمال المصريين بطريق الإجبار ، مع أنها كانت منذ بضع سنوات تعوّل على العمل الإجبارى فى مشروع مدّ خط حديدى بين القاهرة والسويس . وعلى الرغم من كل ذلك جرى العمل فى تنفيذ المشروع ؛ وفى عام ١٨٦٥ مات المعارض الأكبر له « بلمرستون » ، وبموته ماتت معه كل معارضة للمشروع ، وانتهى الأمر بصدور موافقة السلطان عليه فى عام

١٨٦٦ . ثم قامت الإمبراطورة « يوجينى » بافتتاح القناة لمرور سفن العالم فى سنة ١٨٦٩ .

وفى خلال ذلك لم يكتف ساسة بريطانيا ببذل ما فى وسعهم لعرقلة مشروع القناة ، بل اتخذوا أيضا خطوات فعّالة لتقوية خطوط دفاعها على طول ذلك الطريق البحرى القصير إلى الهند فيما لو صارت القناة أمرا واقعا . ففى سنة ١٨٦٣ أجرى توسيع ميناء « مالطة » وحياض السفن بها وتقوية استحكاماتها ؛ ومن قبل كانت بريطانيا قد حصلت من سلطان « عُمان » على جزر « كيُوريا موريا » لاتخاذها محطة لأسلاك البرق المائية بعد أن حاول الفرنسيون الاستيلاء عليها مرارا ؛ وفى ١٨٥٧ عادت بريطانيا إلى احتلال « البريم » ؛ وفى سنة ١٨٦٢ وصلت إلى اتفاق متبادل مع فرنسا على احترام كل منهما استقلال « عُمان » ، مع أنها كانت فى الحقيقة واقعة تحت نفوذ حكومة الهند ؛ حتى إذا حلّ عام ١٨٧٠ أخذت بريطانيا تمدّ نفوذها على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب من « عدن » إلى ثغرى « موقَلاّ » (Mukalla) و « الشِحْر » ، اللذين كانت تجـارتهما مع شرقى افريقيا تمرّ عن طريق عدن ويحكمهما سلطان يقيم عادة فى الهند . وبذلك بسطت بريطانيا حمايتها على هذه الأرجاء فى الواقع إن لم يكن بالنصّ ؛ وفى سنة ١٨٧٦ أعلنت حمايتها الرسمية على جزيرة « سُقُطْرا » .

* * *

كان ابراهيم باشا فى تسع السنوات التى احتلّ فيها الشام (١٨٣١ — ٤٠) قد شجّع البعثات الدينية ، الأوربية والأمريكية ، على الإقامة فى تلك البلاد . وقد كان لليسوعيين الفرنسيين بوجه خاص ولع شديد باستئناف نشاطهم فيها بعد الركود الذى لحقه منذ ألغيت طائفتهم مؤقتاً بأمر « البابا » فى سنة ١٧٧٣ ، وبحلول عام ١٨٤٠ كانوا قـد وطدوا مركزهم فيهـا من جديد وصار لهم نفوذ

عظيم بين الطائفة « المارونيّة » بلبنان (١) ، لم يقتصر على الأمور الدينية بل تخطاه إلى العمل على تمكين السياسة الفرنسية فى بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا خلال الحرب السورية الثانية قد انتفعت فى هذا الوجه بصداقتها مع رؤساء بعض عشائر الدروز بجنوبى لبنان . وقد كان حكم ابراهيم باشا واطّراد الزيادة فى عدد السكان فى أودية جبال لبنان مدعاة لعدم استقرار الفلاحين وقلة احتمالهم لسيادة ملاّك الأرض ، وارتبكت العلائق الاجتماعية من جراء الأوضاع الدينيّة . ففى حين أنه فى شمالى لبنان كانت غالبيّة الملاّك والفلاحين معاً من المارونيّة ، كان الفلاحون فى الجنوب ما بين مارونيين ودروز ، وكلاهما تَبَع للملاّك من الدروز . فلما صدر تصريح عام ١٨٣٩ بجعل جميع الأديان فى الدولة العثمانية أمام القانون سواء ، وجدت فيه الطوائف المسيحية أكبر مشجع لهم ، واستغلّه رجال الدين الذين كانوا فى الغالب من أبناء الفلاحين ويتوقون إلى بسط نفوذهم بين الشعب ، فلم يألوا جهداً فى إذكاء نار الاضطراب ؛ وبلغ هذا التوتر أقصى مداه فى سنة ١٨٥٧ عندما ثار فلاحو شمالى لبنان على الملاّك المارونيين بتحريض من قساوستهم واقتسموا الضياع الكبيرة بينهم ، فى حين أجمع نظراؤهم فى جنوبى لبنان بأمر القساوسة أيضاً على الامتناع عن دفع إيجار الأراضى إلى ملاكها من الدروز . وقد أفضى الطغيان من جانب المارونيين إلى اتحاد جميع الدروز ، فلاحين وملاكا ، وخاصة لِمَا رأوه من سرعة ازدياد عدد المارونيين وتفوّق عِدّة المقاتلين بينهم على مثلها عند الدروز .

وقد أذكى الباشا العثمانى فى بيروت نار التنابذ بين هاتين الطائفتين الجامحتين ، لما يأمله من إضعاف بعضهما بعضاً ، وزادت وطأة الفتنة بينهما

---

(١) هذه الطائفة المسيحية التى تتألف منها غالبية سكان لبنان ، بدأت تابعيتها لكنيسة روما فى أيام الحروب الصليبية ، ولكنها تتميز من غيرها باحتفاظها باللغة السوريانية فى شعائرها وعباداتها .

بما قام به عملاء الفرنسيين والبريطانيين من أعمال الدس فى اتجاهين مختلفين . ففى حين كانت فرنسا تعمل باهتمام كبير فى جانب المارونيين بصفتها هى الحامية لطائفتهم ، كانت بريطانيا تشجع الدروز إلى حد ما . وفى عام ١٨٦٠ قام الدروز بهجوم عام على المارونيين وذبحوا منهم نحو ١٤٫٠٠٠ نفس[١] ، كما أن الدروز فى دمشق قاموا — بمساعدة المسلمين من الأكراد والسوريين — بمهاجمة المسيحيين وقتلوا منهم نحو ٥٠٠٠ نفس . وقد أثارت أنباء مذابح دمشق ذعراً فى أوربا الغربية ، وخاصة لوقوعها فى إثر الاعتداءات التى وقعت على المسيحيين فى « جدة » سنة ١٨٥٨ ، واعتُبرت مثالا ثانيا للتعصب الدينى ضد المسيحيين فى بلاد الدولة العثمانية . وقد قوبلت فى فرنسا بترحاب لما تتيحه لها من الفرص لمغامرة حربية فى لبنان ، وأخذت على الفور تعد العدة لذلك . وأقرت الدول الأخرى فرنسا على إيفاد حملتها . فلما نزلت الحملة فى بيروت لم تجد لها عملا يذكر ، إذ كان الترك قد قاموا بكل مايلزم تقريباً لإعادة النظام . وقد كانت رغبة الفرنسيين أن يبقوا هذه القوة هنالك إلى أجل غير مسمى ضمانا لعدم تكرار الاضطرابات ، غير أنه إزاء إعادة السكينة تمسكت الحكومة البريطانية بوجوب جلاء القوة الفرنسية فى بحر تسعة أشهر . وقد قاموا بذلك فعلا على مَضَض . وقد قيل فى ذلك : « ان الحملة أخفقت فى تحقيق ما كانت الدولة الحامية تصبو إليه[٢] » ، وبدلا من الحماية التى كانت تشرئب إليها الأعناق فى باريس ، قررت اللجنة الدولية التى عهد إليها فى نظر الأمر ، سنة ١٨٦٤ ، منح الحكم الذاتى لسنجق لبنان، بحيث

---

(١) ويقال إن الطوائف البروتستنتية الصغيرة ، التى كان أكبر راع لهـا البعثات الدينية الأمريكية ، لم يتعرض لها أحد تقريبا فى هذه الاحداث ، أللهم إلا فى الحالات التى انحازوا فيهـا إلى المارونيين ضد الدروز. (أنظر : J. Richter, History of Protestant Missions in the Near East 199. وانظر بصفة عامة الخلاصة التى كتبها «Pierre Rondot» فى Les Institutions Politiques du Liban (Parts, 1947), 44 ff

(٢) عن Lammens, of. cit., II. 186 f.

لا يكون بعد ذلك تابعا لوالى بيروت كما كان الحال من قبل ، بل يتولاه حاكم مسيحى تعينه حكومة الدولة العثمانية . وقد أسفرت هذه التسوية المرضية عن استتباب النظام بالبلاد وبقائه مرعيا إلى وقت نشوب الحرب العالمية الأولى ، وسُمح للبعثات العلمية الفرنسية بمواصلة أعمالها الثقافية ، حتى لقد قيل انه فى سنة ١٩١٤ كان أكثر من نصف تلاميذ المدارس فى سوريا وفلسطين يتعلمون بمعاهد فرنسية[١] .

وعقب مذابح دمشق مباشرة أرسل « نابليون الثالث » فى طلب القس الجزويتى « وِليم جِفورد بَلجراف » (William Gifford Palgrave) من سوريا إلى باريس لمقابلته . وقد كان قبل تقلده مركزه الدينى ضابطا بجيش الهند ، فلما مثل بين يدى الأمبراطور أعرب له عن صلاحيته لأن يكون رسولا إلى الجمعيات العربية لِمَا لَه من حسن الدراية باللغات الساميّة (إذ كان جدّه يهوديا) . فأوفده الأمبراطور فى مهمّة إلى أمير « شمّر » (The Shammar) بشمالىّ بلاد العرب باعتبار «أنه القوّة الوحيدة الفعّالة فى البلاد الواقعة شرقى البحر الأحمر» . ولم يُعرف نوع هذه المأمورية قط ، غير أن الحكومة البريطانية اعتبرتها من الخطورة بمكان ، فقامت فى مقابلها بتكليف «المقيم» (المندوب السامى) الممثل لها فى «بوشير» بزيارة صاحب القوة التى تضارع «شمر» فى بلاد العرب ، وهو أمير «آل سعود» ، عام ١٨٦٤ .

وفى الوقت نفسه أبدت فرنسا اهتماما فعليا بما كانت تبذله الحكومة العثمانية من إصلاح شئونها والأخذ بالأساليب الحديثة فى تنظيمها . «فقد كان الاتراك هم الرابطة الوحيدة الكفيلة ببقاء سلامة جميع شعوب هذه العاهلية — من صقالبة ويونان وعرب — وعدم تفككهم وتحوّلهم إلى حثالات تافهة موزعة

---

(١) عن Lammens — الجزء الثانى ص . ٢٠١

بين روسيا والنمسا وبريطانيا . لذلك كان من الواجب على الدولة فى إصلاح شئونها أن تراعى الإقلاع عن العادات الإسلامية والقضاء على ذلك التعصب الدينى العتيق[١] الواقف كحجر عثرة فى سبيل اندماج الشعوب ، وأن تتخذ لنفسها حكومة زمنيّة من الطراز الحديث . بل لابد كذلك من قلب نظام التعليم ، بالنسبة للعنصر الحاكم والعناصر المحكومة على السواء ، وأن يغرس فى نفوس الفريقين معا روح التسامح الغريب عنهما — إلى غير ذلك من أوجه الإصلاح العظيم الشأن الذى يتناسب الاضطلاع به مع ما لفرنسا من عظيم الصيت » .

وفى سنة ١٨٦٣ أُنشىء «البنك العثمانى» وكان للفرنسيين اليد العليا فى شئون رقابته ، كما كان للانجليز فى ذلك أيضا مركز ثانوى ؛ ومُنح البنك امتياز اصدار أوراق النقد ، وجُعلت له فروع فى جميع المدن الهامة فى أنحاء الدولة . وفى سنة ١٨٦٧ دعت الحكومة الفرنسية سلطان تركيا لزيارة باريس ، وهنالك عرضت عليه مشروعا للتعليم العام (غير مرتبط بالتعليم الدينى) وبعض مشروعات للأشغال العامة والمواصلات . وعملا بأول هذه المشروعات أُنشئت فى عام ١٨٦٨ « الليسيه » (Lyceê) بجهة « غَلَطة سِراى » وجُعل الإشراف عليها لوزير خارجية تركيا والسفير الفرنسى معاً ؛ وهى مدرسة ثانوية عظيمة فتحت أبوابها لجميع رعايا الدولة العثمانية على اختلاف عناصرهم ومِللهم ، فكان يؤمّها أكثر من ستمائة تلميذ يتلقون دراستهم باللغة الفرنسية على يد

---

(١) المترجم — لعل الذى حدا بصاحب هذه الاقتراحات إلى التعبير بهذه الصيغة التى قرنت « العادات الاسلامية » بما سماه « التعصب الدينى العتيق » هو ما كان يلاحظ على الأتراك فى كل مكان من المغالاة فى الأمور الشكلية . وإلا فإن الإسلام برىء من التعصب ، بل هو دين التسامح مع غير المسلمين ، وأقرب مثال نذكره للغربيين عن ذلك : الدولة الأيوبية ، التى كانت برفقها وقلة تعصبها ووفائها أستاذا ناصحا أرشد أخلاف الصليبيين إلى حسن معاملة البشر والتسامح الدينى ونبذ التعصب الوحشى الذميم .

أساتذة أوربيين — « فكانت رمزاً لما تقوم به فرنسا من بذل الجهود لتعليم أبناء الشرق مبادىء الحضارة الغربية باللغة الفرنسية » . وفى السنة نفسها مُنح امتياز لشركة معظم أعضائها من الماليين الفرنسيين لمدّ خط حديدى يصل الاستانة و«سلانيك» بالخط الممتد من قبل فى أواسط الدانوب [١] .

على أن كل هذه المشروعات التى كانت ترمى إلى بسط نفوذ فرنسا الثقافى والمالى فى الشرق الأوسط ما لبثت أن لحقها « عطل وبيل » من جرّاء ويلات « الحرب الفرنسية الألمانية » التى نشبت فى عام ١٨٧٠ . وقد خرجت فرنسا من هذه الحرب ضعيفة ضعفاً لم يفارقها قط ، فحصرت جلّ جهودها الاستعمارية فى مستعمراتها الآخذة فى الاتساع فى الشمال الغربى من افريقيا . على أن ذلك لم يكن عن تخلّيها بصفة نهائية عن أمانيها فى الشرق الأوسط ، وإنما هى ، بدلا من اتخاذها موقف المنافس الجدى ، وقفت من بريطانيا فى هذه المنطقة بعد عام ١٨٧٠ موقف الحاقد — المناوىء احيانا — الذى خسر المسابقة ، وقد استطاعت مدة عشرين عاما القيام بعرقلة جهود « اللورد كرومَر » فى العمل على إعادة الاستقرار المالى وتنمية التقدم الاقتصادى بمصر [٢] . كما استطاعت فى عشر السنين الأخيرة من القرن أن تدّس لبريطانيا فى « مَسْقَط » أو أن تحاول سبقها إلى احراز مركز فى أعالى النيل [٣] ، ولكنه يمكن القول بالرغم من ذلك بأن تحدّى مصالح بريطانيا الاستعمارية فى الشرق الأوسط فى المدة من ١٨١٥ إلى ١٨٧٠ كان يُعزَى إلى فرنسا وروسيا بنسبة واحدة تقريبا ؛ فى حين أن

---

(١) نقلا عن « Driault, op. cit .187 ff »

(٢) نقلا عن « Lord Milner, England in Egypt » — الفصل الثالث عشر.

(٣) عن « A. L. kennedy, 'Fashoda', Quarterly Review »
عدد إبريل سنة ١٩٤٨ ص ١٤٥ — ٦١

معظم هذا التحدى فى المدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ ينسب بلا نزاع إلى روسيا وحدها ، سواء أكان ذلك التحدى عن حقيقة أم عن توهم من بريطانيا .

* * *

إن ما كان يخشاه « بلمرستون » من احتمال تحالف فرنسا وروسيا ضد بريطانيا قد خفت وطأته بنشوب نزاع بين هاتين الدولتين بشأن ماتدّعيه كل من الكنيستين الكاثوليكية والأرتودكسية من حق حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين . فإن الروس تمسكوا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بحقوق عدة فى هذا الشأن ، كانت الدولة العثمانية قد منحتها فى قرون مضت للكنيسة الكاثوليكية وحاميتها فرنسا ثم تراخت هذه فى مباشرتها خلال الثورة وحروب نابليون حتى كادت تنسى . فلما تقلد نابليون الثالث حكم فرنسا وأخذ يعمل على كسب تأييد الكاثوليك من الشعب لنظام حكمه ، أحيا فى عام ١٨٥٢ جميع ما كان للاتين من حقوق فى الأماكن المقدسة مما مُنحوه بمقتضى « الامتيازات » فى عام ١٧٤٠ ، وطالب بإلغاء كل مامنح لغيرهم فيما بعد مناقضاً لذلك . فكان جواب الحكومة الروسية على ذلك إعلان حقوق لها منافية لما تقدم ، بل ذهبت إلى أن من حقها حماية جميع المسيحيين الأورتودكس فى أنحاء الدولة العثمانية مهما كانت جنسيّاتهم .

فاعتبرت الدول هذا المطلب الأخير من جانب روسيا مخلّا بالتوازن الدولى ، لِمَا فيه من الافتيات على سلطة السلطان على الملايين من رعاياه الأورتودكس فى بلاد البلقان . وقد أفضت المفاوضات التى اقتضاها هذا الأمر إلى الاتفاق فى موضوع الأماكن المقدسة ، ولكن روسيا تمسكت بالشطر الآخر من طلبها الذى هو أعظم شأنا من ذلك ، وأدّى تعنّتها إلى تمكن السفير البريطانى بتركيا من سبقها فى المناورات السياسية ، واضطرت إلى خوض غمار « حرب القِرِم » ضد تحالف من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية ، وانتهت

الحرب فى عام ١٨٥٦ بإبرام «معاهدة باريس» ، التى نصّ فيها على عدم دخول سفن روسيا الحربية فى البحر الأسود ، وبذلك استُبعد خطر كان من الممكن أن يتهدد سبيل بريطانيا إلى الشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط .

غير أنه عندما شُغلت الدول بأمر الحرب « الفرنسية الألمانية » استعادت روسيا حرية العمل فى البحر الأسود . وقد كانت منذ أربعين عاما تتقدم بخُطى ثابتة فى وضع المنطقة التى تعرف الآن «بالتركستان الروسى» تحت حكمها المباشر ، لأن طريقها التجارى الهام عَبْر « سيبريا » (وهو سلف سكة حديد سيبريا فى هذه الأنحاء) كان معرّضا لسطو قطّاع الطرق من أبناء التركمان النازلين فى الجنوب . والظاهر أن توسيع روسيا لنطاق أملاكها من الجنوب قد بلغ نهايته بإبرام الاتفاق الإنجليزى الروسى عام ١٨٧٣ الذى نصّ فيه على أن يكون نهر « أمو داريا » (جيحون) هو الحد النهائى الفاصل لروسيا من الجنوب : واعترفت فيه الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان « خارجة بتاتاً عن أى مدى قد تُضطر روسيا لمدّ نفوذها إليه » .

وما كادت تمضى على هذه الأحداث أربعة أعوام حتى اشتبكت روسيا فى حرب مع الدولة العثمانية ، كادت تكون عاقبتها بلا شك جعل روسيا صاحبة الحل والعقد فى البلقان لولا تدخل الدول الأخرى فى الأمر . وفى الوقت نفسه أخذ أمير الأفغان يميل مع الروس ، إعجابا بنشاطهم ، الذى لا يقابله من جانب البريطانيين سوى ظواهر التراخى . فأحدث ذلك انزعاجا شديدا فى الرأى العام البريطانى كاد يبلغ درجة الذعر والهياج [١] ، فاضطرت بريطانيا إلى خوض

---

(١) يقول « مدلتون » (K. W.B. Middleton) فى تعليقاته فى هذا الموضوع « ان بريطانيا بصفتها دولة بحرية ذات قوة برية ضعيفة بالنسبة لغيرها ، قد كانت دائما فى حالة عصبية من القلق على حدود أملاكها الهندية التى هى بحق أنفس جزء فى العاهلية التابعة لها ، ولذلك كانت تميل إلى المبالغة فى نظرتها إلى كل تطور يمكن عقلا أن ينشأ عنه خطر قد يهدد سلامة الهند » (Britain and Russia) طبعة سنة ١٩٤٧ ص ١١ .

غمار « الحرب الأفغانية الثانية » لتوطيد سلطتها فى هذه الأنحاء ذات الخطورة الحيوية العظيمة . وامتدّت مخاوفها أيضا إلى الخليج الفارسى ، وفى ذلك صرّح وزير خارجيّتها « اللورد سَلِسْبُرى » (Lord Salisbury) بأن « أهل هذه البلاد (يقصد بريطانيا) لن يسمحوا بأن تكون للروس الكلمة العليا فى وادى دجلة والفرات » .

وكانت بريطانيا فى مدة الستين سنة السابقة لذلك تواصل العمل باطّراد فى بسط نفوذها على الشياخات العربية الواقعة على الخليج الفارسى : وصلت إلى ذلك أوّلا عن طريق تقديم خدماتها للقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق فى هذه الأنحاء ، وثانيا بالتفاهم مع المشايخ على أن يرفعوا ما يقع بينهم من خلافات إلى « المقيم » (المندوب السامى) البريطانى فى « بوشير » (وهذه الخطوة الأخيرة وضعت المندوب السامى فى موضع الحاكم الفعلى المتحكم فى الخليج الفارسى) ؛ وما زالت بمشايخ « ساحل الهدنة » حتى قبلوا فى سنة ١٨٦٩ التعاهد معها على ألاّ ينزلوا عن أى بقعة من أراضيهم ، وألاّ يُبرموا اتفاقاما مع أى دولة غير بريطانيا . ولما تمّ التغلب على الخطر الروسى فى أزمة سنة ١٨٧٨ توسعت بريطانيا فى هذه الخطة فجعلت هذا « الاتفاق المانع » يسرى على مشايخ « البحرين » و « قَطَر » عندما جددت المعاهدات معهم فى سنة ١٨٨٠ ، مع إضافة شرط جديد يقضى بعدم قبولهم ممثلين دبلوماسيين أو قنصليين فى شياخاتهم دون موافقة بريطانيا . وفى سنة ١٨٨٥ ضمت روسيا إليها مساحات جديدة أوصلت حدودها إلى تخوم بلاد الأفغان ، وكادت الحرب تنشب بين الدولتين العظيمتين وتجددت المخاوف البريطانية بشكل حاد . وكان « كيرزُن » (Curzon) وقتئذ ، وهو فى الثلاثين من عمره ، قد ظهر فى ميدان السياسة وصار فى عداد الثقاة البريطانيين فى شئون الشرق الأوسط ، فصرّح فى عام ١٨٨٩ برأى معتدل فى الموضوع فحواه أن زحف الروس فى اتجاه الهند ليس

الغرض منه الغزو وإنما هو بمثابة تعمية تحوّل نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقى فى البلقان[1] ؛ غير أنه عندما عُين وكيلا لوزارة شئون الهند بعد ذلك بثلاث سنوات تناول الموضوع بنغمة أخرى ، فكان مما كتبه : « ان نزول أى دولة لروسيا عن ثغر ما من ثغور الخليج الفارسى (ذلك الحلم الحلو الذى كثيرا ما داعب زعماء الوطنية فى روسيا من نهر « نيفا » إلى نهر « الفُلجا ») يعتبر إهانة متعمَّدة لبريطانيا وعبثا صارخا بالحالة الراهنة ، واستفزازاً إلى إشعال نار حرب دولية ، وانى أتهم الوزير البريطانى الذى سكت على مثل هذا النزول خائنا لبلاده » . وفى الوقت نفسه قابل « كيرزُن » بالابتهاج ما فرضته بريطانيا على سلطان « عُمان » من الشرط المعتاد القاضى بوجوب امتناعه عن النزول عن أى جزء من أملاكه أو تأجير شىء منها ؛ وقال فى ذلك : « نحن ندفع معونة لحاكمها ، ونملى سياستها ، فيجب ألاّ نسمح بوجود أى عنصر ينافسنا فيها » .

وبينما كانت الدولتان (بريطانيا وروسيا) مشغولتين بالسباق على النفوذ فى فارس عن طريق القروض والامتيازات التجارية ، كانت عدة دِول أخرى تدرس مشروعات لمـــدّ خط حديدى يصل شرقى البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسى . كذلك كان القنصل الروسى فى بغداد يدبّر التدابير للحصول على ثغر روسى وقاعدة بحرية على الخليج الفارسى ؛ وقد علمت بريطانيا فى عام ١٨٩٨ أن نقابة نمسوية روسيّة تقدمت بطلب إلى الحكومة العثمانية لمنحها امتيازاً لمدّ خط حديدى من « طرابلس الشام » إلى « الكويت » ، ذلك الثغر الذى هو أبدع ثغر طبيعى على الخليج الفارسى . وكانت بريطانيا قد رفضت منذ مدة وجيزة عرضا من « الشيخ مبارك » صاحب الكويت لوضع بلاده

---

(١) من « W. E. Wheeler » من مقال له فى :
«Journal of the Royal Central Asian Society» الجزء ٢١ لسنة ١٩٣٤ــ٩٥٦

تحت حمايتها ، وكان من فوره قد تولى عرشها على إثر قتله لأخيه ذى الميول التركية ؛ غير أنه إزاء هذه الظروف الجديدة ، قام « اللورد كيرزن » (الذى أصبح إذ ذاك والى الهند) بإيفاد المندوب السامى فى منطقة الخليج الفارسى إلى الشيخ مبارك للتفاوض معه فى إبرام اتفاق سرى تعهّد فيه هو أيضا بألاّ يمنح أحداً أى امتياز ولا يؤجر شيئا من أملاكه إلا بموافقة بريطانيا .

وفى هذه الآونة أجمل « كيرزن » سياسة بريطانيا فى هذه الأنحاء فى سلسلة من الأسئلة الحماسيّة البليغة على النمط « الأولمبى » فقال : « هل نحن مستعدون للنزول عن سيادتنا فى الخليج الفارسى واقتسام السيادة فى المحيط الهندى مع غيرنا ؟ هل نحن مستعدون لأن يكون مدّ الخط الحديدى فى وادى الفرات أو ما شابهه من المشروعات من الأمور المستحيلة على انجلترا ، المضمونة ضمانا نهائيا لروسيا ؟ هل ستصير بغداد حاضرة جديدة لروسيا فى الجنوب ؟ وأخيرا ، هل نرضى بأن نرى قاعدة بحرية (أجنبية) على مسيرة بضعة أيام من « كراتشى » ، أو أن نتصور أسطولا بحريا يضرب يوما ما مدينة « بُمباى » .

إزاء كل ذلك ، لم يكن يخطر ببال أحد أنه فى بحر سبع سنوات فقط من مبدأ القرن الجديد (العشرين) سيئول أمر كل هذه المشاحّات المريرة الطويلة الأمد بين بريطانيا من جانب ، وروسيا وفرنسا من جانب آخر ، إلى أن تسوّى مؤقتا وتطرح جانباً ، بحكم ظهور تحدٍّ قوى جارف يتهدد هذه الدول الثلاث جميعاً من الدولة الألمانية الحديثة المولد .

* * *

كانت المصالح الألمانية فى الشرق الأوسط إلى عام ١٨٧٠ منحصرة فى نشاط البعثات الدينية فى سوريا وفلسطين ، مع جانب ضئيل من التجارة ،

ولم يقم لنفوذها السياسى أى وزن . غير أن حرب سنة ١٨٧٠ قد أكسبت بالطبع مركز ألمانيا سموًّا كبيرا فى أعين الأتراك ، الذين كان من دأبهم دائماً احترام القوة الحربية وما يتبعها من الانتصارات . واقترن هذا الإعظام من شأن ألمانيا بتضاؤل هيبة فرنسا فى الدولة العثمانية . وكانت الخطوات التى خطتها بريطانيا أخيراً للانفراد بالنفوذ فى الخليج الفارسى قد أثارت حفيظة الأتراك واعتبروها افتياتا على نفوذهم الإقليمى الحيوى فى شواطىء بلاد العرب ، ذلك النفوذ الذى كانوا قد أخذوا يحرصون عليه ويعملون على جعله نفوذا حقيقياً . وزاد حقدهم على بريطانيا احتلالها لقبرص فى سنة ١٨٧٨ ولمصر فى سنة ١٨٨٢ ، ولذلك عندما أخذت الحكومة العثمانية تبحث عن مستشار لها فى موضوع إنشاء سكك حديد البلقان وقع اختيارها على مهندس ألمانى ، ولم يجد السفير الألمانى عام ١٨٨٣ صعوبة تذكر فى حمل السلطان « عبد الحميد الثانى » على أن يطلب من « القيصر » (إمبراطور ألمانيا) إرسال بعثة حربية ألمانية إلى تركيا .

وبحلول عام ١٨٨٦ كان العمل فى مدّ سكك حديد البلقان قد قارب الانتهاء ؛ وكان سلطان تركيا الطموح قد أخذ يفكر بالفعل فى مدّها إلى ولاياته الآسيوية كى يوطّد نفوذه فى إدارة تلك الولايات ويأخذ بيد نموها الاقتصادى ، ولمّا لم تحظ مساعيه فى هذا الشأن لدى الماليين البريطانيين والأمريكيين بالقبول ، قامت نقابة ألمانية ، باسم « شركة سكة حديد الأناضول » ، عام ١٨٨٤ بالعمل فى مد السكة الحديدية إلى « أنقرة » . ولم تكن هذه الشركة الجديدة ألمانية بحتة ، فقد كان أكثر من ربع قرضها الأول مكتتبا به فى بريطانيا ، وجُعل الرئيس البريطانى لمجلس إدارة « مصلحة الدين العام » مديرا بين مديريها . وفى سنة ١٨٨٩ زار الاستانة « القيصر وِلْهلم الثانى » (Kaiser Wilhelm II) ، الذى كان قد تولى عرش ألمانيا فى السنة السابقة وهو فى التاسعة والعشرين من عمره ،

وفى إثْر هذه الزيارة أنشئ « خط الملاحة الألمانى لشرقى البحر الأبيض المتوسط » لتسيير السفن البخارية بين بحر الشمال وشرقى البحر الأبيض . وتلا ذلك إبرام معاهدة تجارية ألمانية تركية عام ١٨٩٠ ؛ ومن ذلك العام فصاعدا دأب قناصل الألمان فى بلاد الدولة العثمانية فى العمل على إنماء المصالح التجارية الألمانية فى الدولة . على أن شيخ الساسة « بسمارك » (Bismarck) لم يكن راضياً عن زيارة القيصر للاستانة ولا عن هذه السياسة



٩ – الزحف الألمانى نحو الشرق

التجارية الجريئة ، إذ قد كان همه الأول منصرفاً إلى إبقاء فرنسا ضعيفة وفى عزلة عن الدول ، مع تحاشى كل سبب للخلاف مع الدول الأخرى . فهو لذلك كان غير راض عن فكرة التوسع التجارى فى آسيا الصغرى ، لما قد تجره

من معاداة روسيا التى طالما سعى باستمرار لكسب مودّتها وضمها إلى حظيرة ألمانيا والنمسا . ولم يرُق ذلك فى نظر القيصر الشاب ، فعزل هـــذا المستشار القديم ، وقبض بنفسه على دفة السياسة الخارجية . والحقيقة أن سياسة « بسمارك » فى حرصه على المحافظة على « الحالة الراهنة » كانت قد أصبحت عتيقة لا تتمشى مع الظروف الجديدة . فإن سرعة ازدياد عدد الألمان فى بلاد تدل القرائن على أن المجال فيها للإنتاج المواد الغذائية محدود كانت تضطرها إلى انتهاج سياسة للتوسع الصناعى ، مع البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها ؛ وفى ضعف أسطولها البحرى إيحاء لها بأن مثل هذا التوسع التجارى يجب أن يكون قارّياً لا فيما وراء البحار .

وانتهى العمل فى مد الخط الحديدى إلى « أنقرة » مع حلول عام ١٨٩٣ ، وابتدأت أعمال المساحة التمهيدية اللازمة لامتداد الخط إلى بغداد . وكانت أول خطة لاتجاه هذا الجزء أن يمرّ ببلدتى « سيواس » و « ديار بكر » ، فاعترضت عليها روسيا بحجة أن الخط يكون فى هذه الحالة قريباً من حـــدود القوقاس (التابعة لهـا) بدرجة يُخشى معها من استعماله فى غرض حربى ضدها ، وانتهى الأمر بأن طلبت شركة سكة حديد الأناضول فى سنة ١٨٩٨ منحهـا امتيازا عن مد الخط عن طريق « قونية » ، فحَلب ، فالموصل ، فبغداد . وكانت تنازع المصالح الألمانية فى هذه الأنحاء مصالح أخرى ، غير أنه لمّا كان النفوذ التجارى الألمانى قد تغلغل فى تركيا بدرجة لا تدانَى ، فضلا عن قيام الألمان بتوريد الجزء الأكبر من معدّاتها الحربية ، فقد مُنح الامتياز للشركة الألمانية ، واشترى سكوت الفرنسيين على ذلك بالاتفاق معهم على أن يكون لهـم مثل ما للألمان من حقوق الانتفاع بمشروعات السكك الحديدية والمصارف المـالية .

وكان موقف بريطانيا إلى ذلك الحين من المشروع الألمانى ودّيا ، إذ كان

الخطر الأكبر على مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط لايزال مصدره روسيا وفرنسا . وكان السفير البريطانى فى برلين قد حضّ الألمان على توطيد مركزهم التجارى فى الخليج الفارسى ضماناً للتوازن أمام روسيا فى هذه المنطقة ، ولذلك كان صدى منح الامتياز عن السكة الحديدية الألمانية فى بريطانيا عام ١٨٩٨ حسن الوقع ؛ ويُعزَى إلى « اللورد سَلِسْبرُى » (Lord Salisbury) أنه قال فى هذه المناسبة : « نحن نرحّب بهـــذه الامتيازات لأنها تفضى إلى وقوف ألمانيا فى صف واحد مع مصالحنا فى الخليج الفارسى ». وعلّقت جريدة «التيمز» (The Times) بأنه مادام مشروع سكك الحديد التركية لم يعهد به إلى أيد بريطانية فخير لنا أن يكون بيد ألمـانيا دون أى دولة أخرى . وقالت جريدة « المورننج بوست » (The Morning Post) ان الامتياز وضع فى يد ألمانيا حجة لأن تقاوم أى اعتداء يقع على آسيا الصغرى من الشمال . كذلك بارك المشروعَ أيضا الاستعماريون من أمثال « سِسِل رودس » (Cecil Rhodes) و « جوسف شمْبَرلين » (Joseph Chamberlain) . وقد انفرد وكيل وزارة الخارجية بالضرب على نغمة التحذير ، فقال ان الحكومة مصممة كل التصميم على المحافظة على الحالة الراهنة فى الخليج الفارسى .

على أنه فى سنة ١٩٠٠ قامت البعثة الفنية ، المعهود إليها بتخطيط السكة الحديدية ، بزيارة الكويت، وقدمت إلى شيخها عرضا مغريا لمنح الشركة امتيازا بإنشاء محطة نهاية الخط فى بلاده مع ثغر بحرى عندها . فلما امتنع الشيخ عن اجابة مطلبهم طبقا لما يقتضيه اتفاقه السرى المبرَم منذ عام مع حكومة الهند، حرّض الألمان الحكومة العثمانية ، التى كان الشيخ يعترف بسيادتها الاسمية عليه ، على إرسال حملة لتأييد سلطانها عليه . وقامت الحملة فعلا ، غير أنها مالبثت أن عدلت عن مهمتها بمجرد أن رأت مدفعيّة بريطانية تهيمن على مدخل الخليج . وصار الألمان بعد ذلك ، أنى ذهبوا فى منطقة الخليج الفارسى يجدون

أن الانجليز قد سبقوهم إليها بابرام « معاهدات مانعة للغير » تحول دون مشروعاتهم .

وفى سنة ١٩٠٣ وصلت شركة سكك حديد الأناضول فى إنشاء خط بغداد الحديدى إلى الحد الذى احتاجت عنده إلى رأس مال إضافى تستطيع به إتمام العمل ؛ فعرضت على الماليين البريطانيين أن يتساهموا فيه بنفس الشروط السارية على الألمان والفرنسيين . وقد رحَّبت وزارة « بَلفور » (Balfour) بهـذا العرض ، غير أن الأعضاء فى مجلس الوزراء الخاص (The Cabinet) لم يُجمعوا على رأى فى الموضوع ، ولعل ذلك كان راجعاً إلى أنهم لم ينسوا بعدُ الكلمة المأثورة التى فاه بها « كيرزُن » فى عام ١٨٩٢ إذ قال « إن بغداد يجب أن تكون داخل الدائرة التى لا ينازع السيادة البريطانية فيها منازع » . وقد قوبل الاقتراح بهجوم عنيف من ذلك الجانب من الصحافة الذى يمثّل الاستعماريين وأصحاب الأعمال الكبيرة الذين أقلق بالهم استفحال المنافسة التجارية الألمانية وانتزاعها الأسواق من يد بريطانيا فيما وراء البحار ، فضلا عن حقدهم على ألمانيا مساعدتها للبُوير فى حرب « جنوب أفريقيا » . هذا إلى أن كتّاب الألمان السياسيين اندفعوا فى غير كياسة ، وبنغمة استفزازية فى البحث فيما يمكن أن تجنيه ألمانيا من التوسّع إذا نشبت حرب فى الشرق الأوسط تكون بريطانيا طرفا فيها . لذلك لم تقبل الحكومة البريطانية العرض الألمانى ، وقام وزير الخارجية « اللورد لاندِزداون » (Lord Landsdown) بإعادة تحديد السياسة البريطانية فى الخليج الفارسى فقال : إن غرض بريطانيا هو تنمية تجارتها وحمايتها دون حجب التجارة المشروعة للدول الأخرى ، ومن حيث أن قيام أى دولة أخرى بإنشاء قاعدة للأساطيل أو أى ثغر محصّن فى هـذا الخليج يكون مصدر خطر علينا ، فإنه « يجب علينـا بلا شك بذل كل مالدينا لنحول دون ذلك . ولست أقصد بهذا أى تهديد لأحد ما ، لأنه لا توجد الآن ، على

ما أعلم ، مقترحات ما لإنشاء قاعدة أجنبية للأساطيل فى الخليج » .

وفى السنة التالية ١٩٠٤ بلغت الأمور ذروتها بإبرام « الاتفاق الودّى » (Entente Cordiale) نتيجةً للمفاوضات التى سبقت إليها الحكومتان البريطانية والفرنسية بسبب ازدياد خوفهما من سياسة التوسع التى كانت تنتهجها « منافستهما النشيطة الموهوبة » ألمانيا . فانهما إزاء هذه الضرورة الملحّة ، قاما بتصفية جميع ما بينهما من خلاف ، وعلى الأخص اعتراف فرنسا ، بعد كل ما أبدته فى الماضى من اعتراض ، بالحالة الراهنة لمركز بريطانيا فى مصر ، وإن كانت قد تمسكت إلى آخر لحظة بضرورة تحديد موعد لنهاية احتلالها لها ، ولم تنزل عن تمسكها إلاَّ بعد أن تعهّدت بريطانيا بعدم تغيير الحالة الراهنة الرسمية فى هذا الشأن[1] . وفى سنة ١٩٠٧ انضمت روسيا إلى « الاتفاق الودى » ؛ وكانت قد فقدت الكثير من سطوتها واطمئنانها على مركزها على إثر انهزامها فى الحرب « الروسية اليابانية » (١٩٠٤ — ١٩٠٥) ، وأصبحت أكثر استعداداً للتفاهم مع بريطانيا التى هى منافستها منذ أمد طويل . وقد أُبرم اتفاق انجليزى روسى بقصد « اجتناب كل سبب لعدم تفاهم الدولتين بشأن مصالحهما فى فارس » ، بأن حُددت على مقتضاه دائرة نفوذ لكل منهما : فجُعل الشمال فى نفوذ روسيا ، والجنوب فى نفوذ بريطانيا ، وتُرك فضاء محايد بين الدائرتين . واعترفت الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان واقعة فى دائرة نفوذ بريطانيا، فى مقابل تعهد بريطانيا بعدم تشجيع أميرها على اتخاذ أى إجراء يتهدّد المصالح الروسية ؛ وكذلك اعترفت الحكومة الروسية « صراحةً بأنها لا تنكر على بريطانيا ما لَها من المصالح الخاصة فى الخليج الفارسى » .

وقد لقى هذا الاتفاق فيما بعد نقداً صارما من الساسة الأخلاقيين

---

(١) عن « Round Table, December 1936, 111 »

وسموه ، استهزاء ، بأنه اقتسام لدولة فارس التى نص الاتفاق على أن المبدأ الأساسى للدولتين المتعاقدتين بشأنها هو « الاحترام المطلق لاستقلالها وسلامتها» . على أن الواقع هو أن «فارس» قد زالت عنها سمة الدول العظيمة منذ حكم الشاه «عباس الأكبر» الذى مضى على عهده ثلثمائة عام ، وأصبحت فى عصر نابليون قطعة صغيرة فى رقعة الشطرنج التى تلعب عليها الدول العظمى ؛ وانتهى استقلالها الحقيقى يوم أن أرغمتها روسيا على قبول معاهدة «تُركمان كاى» فى عام ١٨٨٢ ، وانحصر عمل ساستها خلال هذا الضعف فى استغلال التنافس بين بريطانيا وروسيا ودرء أطماع كل فريق منهما بالآخر . وصفوة القول أن الاتفاق قد خفّض مؤقتا من حدّة النزاع البريطانى الروسى فى هذه البلاد ، ووطّد مركز بريطانيا فى جنوبى فارس ، حيث حظى فى النهاية مندوبو الشركة البريطانية المزمع إنشاؤها بحفر آبار للزيت بجهة « مسجدى سليمان » عام ١٩٠٨ ، وكان ذلك بعد أن سئم مديرو الشركة فى لندن مواصلة السعى سنين عدة دون جدوى ، وأبرقوا لممثليهم فى فارس بترك العمل . وفى سنة ١٩٠٩ تمّ تأسيس «شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية » برأس مال قدره ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

أما ما كان من أمر تركيا فإن الهيئة المسماة « لجنة الاتحاد والترقى » قامت فيها بثورة « تركيا الفتاة » عام ١٩٠٨ ، بقصد إحلال حكومة دستورية حرة محـل حكومة السلطان عبد الحميد ذات الطابع الاستبدادى ، ولذلك تطلّعت انظارها أوّلا إلى الدولتين الحرتين الدستوريتين بريطانيا وفرنسا دون ألمانيا ذات الحكم المطلق . غير أن ذلك التحمس لروح الحرية والتجديد كان قصير الأجل ، وما لبث أن أعقبته رجعيّة قومية كانت من مظاهرها « المذابح الأرمنيّة » سنة ١٩٠٩ . وقد قابلت الصحافة البريطانية والفرنسية هذه الفظائع بالسخط ، فى حين أن الصحافة الألمانية لزمت الصمت فى هـذا الشأن . وفى

العام التالى حصل الأتراك على قرض من ألمانيا ، بعد أن فشلوا فى مسعاهم لذلك لدى بريطانيا وفرنسا : وكانت شروطه ، خلافا لما سبق أن عرضته فرنسا ، « تتفق وكرامة تركيا » .

وحدث فى خلال ذلك أن حكومة « الأحرار » المؤلفة حديثا فى بريطانيا أعلنت فى عام ١٩٠٧ أنها على استعداد لسحب معارضة بريطانيا فى إنشاء خط حديدى إلى الخليج الفارسى إذا تُرك للماليين البريطانيين مدّ وإدارة الجزء الواقع من الخط جنوبى بغداد . وقد دارت المفاوضات فى ذلك ، ما بين أخذ وردّ ، أكثر من ست سنوات ، واسفرت فى نهاية الأمر عن اتفاق بين بريطانيا وألمانيا وتركيا فى سنة ١٩١٣ — ١٤ ، وتمت موافقة بريطانيا النهائية على إنشاء سكة حديد بغداد بشروط يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) أن تكون « البصرة » نهاية الخط . وأن تثبّت الحالة الراهنة فى « الكويت » ، وألا يُنشأ أى ثغر أو محطة للسكة الحديدية على الخليج الفارسى ، مع عدم قيام ألمانيا بتأييد أى محاولة لذلك من أى دولة أخرى .

(٢) أن يكون لبريطانيا عضوان فى مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد .

(٣) أن تنشأ ، بناء على طلب من بريطانيا ، شركة عثمانية للملاحة النهرية ، يكون لها وحدها حق الملاحة فى أنهر العراق ، وشركة عثمانية للثغور ، لإنشاء وإدارة المرافىء ونهايات خطوط الملاحة فى بغداد والبصرة ، على أن يكون لكل من حكومة تركيا وشركة سكة حديد بغداد نصيب سخىّ من أسهمهما .

(٤) أن يعترف الألمان بحقوق شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية دون غيرها فى استكشاف واستخراج الزيت فى جنوبى فارس وفى ولاية البصرة .

أما استغلال الزيت فى كل من ولايتى بغداد والموصل فيُعهد به بصفة قاطعة إلى شركة تركية للبترول تمثّل المصالح البريطانية فيها بثلاثة أرباع الأسهم والمصالح الألمانية بربعها.

لذلك كان يُظن أنه قد تمّ التفاهم فى النهاية على هذا الموضوع المعقّد، وأن سيطرة بريطانيا على الخليج الفارسى، التى طالما نُظر إليها بعين الحسد، قد احتُفظ بها فى جوهرها؛ ولكنه اتضح — كما قيل بحق — أن مصالح ألمانيا فى السكة الحديدية أصبحت، كمصالح بريطانيا فى الخليج الفارسى، استعمارية بقدر ما هى اقتصادية. وقد أصبح «الزحف نحو الشرق» (Drangnach Osten) من أهم الأمانى التى يصبو إليها الألمان الاستعماريو النزعة، فى حين أن مواطنيهم «الديمقراطيين الاشتراكيين» قد ندّدوا بمشروع السكة الحديدية ونعتوه بأنه «أول انتصار عظيم للاستعمار الرأسمالى الألمانى» وأنه قد يسىء إلى العلاقات مع بريطانيا. وفى هذا الصدد صرّح وزير حرّ من وزراء المالية الأتراك بقوله: «إنك إذا دخلت قاعة مجلس الإدارة لشركة سكة حديد بغداد شعرت بأنك تتنفس فى جو مكتب وزير من وزراء ألمانيا فى شارع Wilhelmstrasse»[1].

وبذلت ألمانيا جهودا عظيمة لتكوين نفوذ لها فى فارس أيضا، مستغلّة فى ذلك ما يكنّه الفرس من الكراهية للاتفاقية الانجليزية الروسية لعام ١٩٠٧، «وسهر سفراؤها على الصيد فى ماء طهران العكر». وقد ازدادت الواردات الألمانية على فارس ازديادا مطّردا، وأُنشئت فى طهران كلية جديدة رُبطت لها إعانة سخيّة من حكومة ألمانيا وعُهد بالتدريس فيها إلى مدرسين من الألمان. وقام «وَسْموس» (Wassmuss) قنصل ألمانيا فى «بوشير»، بما عُرف عنه من نشاط وسعة حيلة، ببثّ الدعاية لألمانيا بين قبائل البدو فى ولاية

---

(١) الولهلمستراس هو الشارع الذى فيه مقر الحكومة، مثل «داونتج ستريت» فى لندن

« فارس »[١] ؛ فضلا عن أن ضباط الجِنْدرمة (البوليس المسلح) الفارسية ومدربيهم السويديين أصبحوا فى الواقع عملاء للألمان . وقدأحرز هذا التغلغل الألمانى فى شئون المنطقتين البريطانية والمحايدة من بلاد فارس نجاحا كبيرا حتى أنه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وصلت الحالة فى أواخر سنة ١٩١٥ إلى أن النفوذ الألمانى كان هو السائد فى تلك الجهات ماعدا ثغور الخليج الفارسى، واضطر نزلاء الحلفاء إلى النزوح عنها ، ووقعت سبعة فروع من بنك فارس الامبراطورى — الذى كانت إدارته فى أيدى البريطانيين — فى أيدى الأعداء .

وفى بلاد العرب كان « ميسنَر باشا » (Meissner Pasha) الألمانى قد قام ، بتكليف من السلطان عبد الحميد ، بإنشاء سكة حديد الحجاز ، التى فضلا عن الغرض الرسمى من إنشائها ، وهو تيسير سبل وصول حجّاج المسلمين إلى المدينتين المقدّستين ، كانت له الفائدة الاستراتيجيّة التى هى انتقال القوات التركية إلى غربى بلاد العرب على وجه السرعة دون المرور فى قناة السويس . أما مصر فكان الألمان يكافحون فيها لإنشاء علاقات ودية مع الحزب الوطنى الآخذ فى النمو[٢] .

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا أيضا لم تألُ جُهداً فى سبيل تقوية مركزها فى الشرق الأوسط ؛ وترجع أولى خطواتها فى ذلك إلى يناير سنة ١٩١٢ ، حين اقترحت لجنة خاصة شكّلتها حكومة الهند أن تقوم بريطانيا باحتلال البصرة فى حالة نشوب الحرب ؛ وفى سنة ١٩١٣ قررت البحريّة تحويل آلات تسيير

---

(١) المترجم — اسم ولاية فى مملكة فارس .

(٢) عن « Sir Ronald, Storrs, Orientations, definitive » . — طبعة سنة ١٩٤٣ . ص ١٢٠ .

الأسطول إلى النوع الذى يدار بوقود الزيت ، واشترت على إثر ذلك من أنصبة شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ما يكفل اشتراكها فى الإشراف عليها ، وكانت الشركة فى ذلك الوقت قد أنجزت حفر مائتى بئر وأتمت خط الأنابيب الموصل من حقول الزيت إلى مصانع التكرير التابعة للشركة فى «عَبَدان» . وكانت منطقة «عبدان» هذه يحكمها شيخ «المحمّرة» (Muhammara)، وهو عربى الجنس فارسى التبعيّة ، فأُعطيت له المواثيق بتأييد بريطانيا لسلطته فى منطقته ضد أى افتيات يقع عليها من السلطان أو الشاه على السواء . وبمثل ذلك ، لمّا كان من المتوقّع العثور على الزيت فى منطقة «البحرين» ، استمالت بريطانيا شيخها ، فقبل فى سنة ١٩١١ أن يتعهد بعدم منح أى امتياز لأحد دون موافقة حكومة الهند .

وفى خلال ذلك كان التسابق فى أوربا على التسلح فى البحريّة والجيش قائماً على قدم وساق ، حتى لقد بلغ مبلغا شبيهـا بقوة الدفع التى تجمّعت فى عجلة دفّاعة هائلة لايجد الذين هيّأوا لها الحركة سبيلا إلى وقفها . ثم إن قادة تركيا الوطنيين دفعوا بها دفعاً لا رادّ له إلى فلَك ألمـانيا . ولعل رائدهم فى ذلك أن المزايا التى كانت تتمتع بها بريطانيا فى أسفل العراق ، وفرنسا فى سوريا ، لم تخرج فى الحقيقة عن كونها انتقاصاً لسيادة تركيا؛ وأن روسيا ، التى طالما دأبت منذ القِدَم على توسيع رقعتها على حساب تركيا ، كانت تشجّع باستمرار ثوّار الحركات الوطنية فى البلقان وأرمينيا وبين الأكراد ، فى حين أن ألمانيا هى الدولة الوحيدة التى كانت مصلحتهـا فى تقوية تركيا . وفى اكتوبر سنة ١٩١٣ ، أى بعد أن مضى شهرين على ذهاب القائد الفرنسى « الجنرال جوفْر » (Géneral Joffre) إلى «بطرسبُرْج » لإعادة تنظيم الجيش الروسى، اختير القائد الألمانى الجنرال « ليمان فون سَنْدز » (Liman Von Sanders)

للقيام بإعادة تنظيم الجيش التركى ، وألحق به المئات من ضباط الفرق وضباط أركان الحرب الألمان . وعندما احتجت دول «الاتفاق الودى» على ذلك أجاب الأتراك بأن أسطولهم قد دربه ضباط بريطانيون ، وشرطتهم المسلحة دربها الفرنسيون ، وأن علاقتهم الحربية مع ألمانيا يرجع عهدها إلى ثلاثين عاماً . وفى مارس سنة ١٩١٤ أخذ الألمان والأتراك يتدارسون الآراء والتصميمات عن توحيد نظم ومقاسات السكك الحديدية عندهما فى حالة نشوب الحرب ، وعندما أفضى مقتل «فِرْدِنَند» (Ferdinand)أرشدوق النمسا إلى التعجيل بإشعال نار الحرب العالمية الأولى ، انضمت تركيا إلى «التحالف الثلاثى» (Triple Alliance) بصفة رسمية .

الفصل الخامس

نمو العصبية القومية

(١٨٠٠ — ١٩١٧)

إن الحضارة الإسلامية ، التى كانت يوما ما تفوق بمراحل شاسعة أرقى مابلغته أوربا فى « عصورها المظلمة » ، أصبحت فى أوائل القرن التاسع عشر أثراً بعد عين . أمّا ما كان لها من مظاهر تبدو شائقة أمام السيّاح ، المأخوذين بنزعات الخيال فى نظرتهم السطحيّة إليها ، فكانت عند تدقيق النظر فيها تنطق بعلامات العفن والانحلال . وأما أعمال التجديد التى قامت بها البعثات الدينيّة فى بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط فى أوائل القرن السابع عشر ، فى ظل حكم « الأمير فخر الدين » مثلاً ، فكانت ، من جهة ، محصورة فى رقعة ضيّقة ؛ ومن جهة أخرى لم تتغلغل فى حياة القوم ولم تكد تمس العنصر الإسلامى ذا الغالبيَّة فى هذه البلاد .

وقد كسدت حال الزراعة التى هى عماد الاقتصاد فى هذه الأرجاء ، بتأثير نظام ذلك الحكم الذى فرض عليها الضرائب الجائرة ولم يكفل حمايتها من استغلال الموظفين أو سطو قبائل البدو . وفى المدن وقف تشييد المبانى العامة منذ ثلثمائة عام ، فى حين أن الآثار البديعة التى خلفها المماليك ومن سبقهم من الدول قد أخذ يتسرّب إليها الخراب ، وما من يدٍ تعنَى بها أو تقوم بترميمها ، فضلا عن طغيان المساكن الحقيرة على مواضعها . فكانت تُرى خارج الأسوار المتآكلة التى تحيط بالمدن أكوام لاحصر لها من الأتربة والركام وفضلات المنازل ، التى تراكمت بعضها فوق بعض خلال القرون الطويلة

وأصبحت مثوى للمتشردين والـكلاب الضـــالة ، تبدو من تـكدّسها وطول امتدادها كأنهـــا تلال حقيقية عالية تضرب بارتفاعها فى جوف السماء إلى خمسين قدما أو يزيد من سطح الأرض الطبيعية حولها ؛ وقد تمتدّ أجزاء منها إلى داخل المدينة نفسها فى الأراضى الخالية من البناء . أما معدّات مدّ الأهلين بالمياه ومرافق الصحة العامة والعناية بالمرضى ، فكان أمرها رهناً بما رُبط عليها من الخيرات التى لم يُخنِ عليها إهمال القرون ، أو متروكا لكل إنسان يدبّر لنفسه حاجته منها بمـــا لديه من وسائل . وأما ماينتاب البلاد من دورات القحط والوباء ، فـكان ظهورها فى نظر القوم مظهراً طبيعياً لحلول سخط الله عليهم ، لا لأنها شرور يمكن القضاء عليها بيد الانسان .

وكانت الحـكومة جائرة ، استبدادية فى نظامها ، تباع فيهـا المناصب وتشترى ، يعتورها الإهمال فى كل أعمالها ، وحياة كل من رعاياها رهن بنزعات الحاكم فيها ، فقد تُزهَق روحه بلا اكتراث لأقل هفوة تقع منه[١] . وكان التعليم العالى مقصورا على دراسة التوحيد والفقه الإسلامى ، كما كان التعليم الابتدائى ينحصر فى حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وقلّ من كان يستطيع قراءة كتاب أو كتابة شىء أكثر من اسمه . وقد أدى انتشار الإسلام إلى تثبيط نمو الآراء السياسية[٢] .

كذلك كانت وسائل الأسفار بطيئة وفوق مقدور غالبية الناس . فـكانت الرحلة بالقوافل من بغداد أو القاهرة إلى دمشق تستغرق ثلاثة أسابيع .

---

(١) انظر مثلا كتاب « اللورد كرومر » تأليف Lord Zetland ص ١٦١ وكتاب « A Servant of Empire » تأليف Clara Boyle : ٥٠ ff

(٢) المترجم — هذا بالطبع تعليل خاطىء من المؤلف . فمن المعروف أن من صميم المبادىء الإسلامية أن يكون أمر الحـكم شورى بين كل ذى شأن ، وإن عدم اهتمام المسلمين بالسياسة فى ذلك الوقت إن هو إلا ضرب من ضروب إهمالهم لعلوم الدنيا ، التى ضربوا فيها بسهم وافر فى عصور الاسلام الأولى ، ويعترف بفضلهم فيها الأوربيون أنفسهم .

كما كانت الكتب الخاصة بالرحلات نادرة ، والموجود منها لا يستطيع الحصول عليه إلا القليلون ، فكانت خبرة متوسط الناس وتخيّلاتهم لا تتجاوز البيئة المحيطة بهم مباشرة . ولذلك كانت فكرة القومية لا وجود لها ، فالجميع رعايا « البادشاه » ، ولم يفكر أحد فى قوميّته : هل هو سورى مثلا ، أو عراقى ، أو عربى (وهذا الأخير أبعد الاحتمالات) ، بل كان الناس يتميّز بعضهم من بعض « بملّتهم » أو المدينة التى كانت أصل منشئهم : فيقال مثلا ان فلانا مسلم سنّى ، أو أورتودكسى ، أو يهودى ، أو درزى ، أو أرمنى ، أو شيعى ؛ كما يقال انه بغدادى ، أو حلبى ، أو شامى (بمعنى « دمشقى ») أو مصرى (بمعنى « قاهرى »)

فلما تولى « محمد على » حكم مصر كان جلّ همّه منصرفا إلى تأييد مركزه الشخصى فيها ، بأن يجعل منها قوّة حربية بحرية ذات بأس شديد ؛ ورغبةً فى تحقيق هذه الغاية كان دائما يختص ذلك بنصف دخل الدولة . وإذ كان أجنبيّا عن البلاد ، فإن مصلحة أهلها لم تكن تهمّه فى كثير أو قليل ؛ غير أنه لكى يضمن الحصول على ما يلزمه من المال لمشروعاته الحربية ، رأى ضرورة زيادة إنتاج مصر الزراعى وانتشاله من الوهدة التى سقط فيها بتوالى سوء الحكم على البلاد مدة تقرب من خمسمائة عام ، كما رأى إدخال صناعات جديدة لم يكن للبلاد عهد بها من قبل . وقد تناول مسألة ملكيّة الأراضى وملاّكها المعترف لهم بملكيّتها منذ عهد المماليك ، فمنّى بعضهم منها بعوض مالى ، ونزع ملكية بعضهم الآخر ، ولم يأت عام ١٨١٤ حتى صارت ملكية معظم أراضى البلاد فى يد الحكومة ، أى فى يده هو ، وإن كان قد أبقى الأرض فى أيدى مستأجريها لزرعها . ثم شرع ابتداء من سنة ١٨٢٠ فى إنشاء مجموعة كبيرة من الترع فى الدلتا ، لكى يتسنى زرع أراضيها بطريق الرى الدورى بدلا من طريقة الحياض الصناعية التى كانت تملؤها مياه الفيضان السنوى لتكسبها خصوبة قبل

زرع المحصول الشتوى الذى كان هو المحصول الرئيسى . فلما استبدل بنظام رى الحياض العتيق هذا النظام الحديث فى الرى ، مع ما كان به فى البداية من نقص وعيوب ، صار فى الإمكان زرع محصولين أو ثلاثة فى الأرض الواحدة كل عام ، فكانت تنبت المحاصيل المربحة أمثال القطن والنيلة والكتان والأرز علاوة على محصول الغلال الشتوى ؛ وبذلك أيضا أمكن زيادة رقعة الأراضى المنزرعة حتى قدرت زيادتها فى المدة من سنة ١٨٢٤ إلى ١٨٤٠ بما يعادل الربع تقريبا ، وذلك بالرغم من شدة الحاجة إلى الأيدى العاملة بسبب الخدمة الإجبارية فى الجيش وفى المشروعات الصناعية .

وقد رُكّزت السياسة الزراعية فى أضيق دائرة على النمط الذى اتبعه حكام مصر اليونانيّون بعد أن فتحها « الاسكندر الأكبر »[1] . فكان محمد على هو الذى يشير بما يُزرع من المحاصيل ، مفضّلا ما كان منها صالحا للتصدير بأرباح عالية ، وعلى الأخص القطن . وكانت البزور تقدم للزراع بصفة قروض ، مع مدّهم أيضا بقروض مالية تكفى للإنفاق على الزراعة . وخُصص عدد كبير من المفتشين لمراقبة وتنفيذ أوامر الباشا بالدقة والأمانة . وكانت معظم أنواع المحاصيل تُعتبر احتكاراً للحكومة ، فتشتريها بصفة إجبارية وبثمن محدود ، قد يكون فى بعض الأحيان نصف ثمن السوق أو دونه ، ثم تُستهلك فى الأغراض التى تعيّنها الحكومة ، كتموين الجيش أو مدّ المصانع الأميرية بالخامات ، أو كبيعها فى الخارج بأرباح عالية ؛ وقد جاء فى تقدير عن سنة ١٨٣٦ أن ٩٥ فى المائة من صادرات مصر و ٤٠ فى المائة من وارداتها كان لحساب الحكومة .

وبمثل ذلك الصناعة ، فقد صدرت الأوامر فى سنة ١٨١٦ باعتبار الصناعات

---

(١) المترجم — يقصد البطالسة .

الموجودة وقتئذ بمصر احتكاراً للحكومة . فصارت الحكومة تجنى أرباحا هائلة من حركة تزويد الصناع بالخامات التى ابتاعتها من الفلاحين ، ثم شراء ماينتجونه منها من المصنوعات بالثمن البخس الذى تحدده ، ثم بيعها ثانية بأعلى ماتستطيع الحصول عليه من الأثمان . ثم أدخل الباشا فى البلاد صناعات جديدة عدّة ، كان معظم انتاجها يُستنفد فى سد حاجات الحكومة وفى التصدير . غير أنه سُرعان ما أسفرت إدارة معظم هذه الصناعات الجديدة عن خسائر ، ترجع أسبابها إلى غلاء الآلات المستوردة ، هى وأجزائها الصغيرة المتغيّرة ، وقلة الأكفاء من المهندسين والمعاونين اللازمين للأشراف عليها ، فضلاً عن استياء العمال وتذمّرهم من انتزاعهم من حقولهم أو مصانعهم الأصلية إلى العمل فى هذه « المصانع المظلمة الشيطانية » (على حد قولهم) . يضاف إلى ذلك ضياع بعض الخامات سدًى وكسر الآلات والتراخى والفوضى ، بل التخريب العمدى وتعطيل العمل فى المصانع أحيانا . وكان أحد الانجليز يرقب الحالة فى عام ١٨٣٨ فلاحظ أن الأقمشة القطنية المصنوعة فى مصر كانت تفوق فى ثمنها الأقمشة الانجليزية المماثلة لها المستوردة بما يعادل ١٦ فى المائة . وقد تراكمت الخسائر المتخلفة عن ذلك فى مختلف هذه المشروعات حتى صارت الحال فى سنة ١٨٤٠ لاتحتمل ، وأصبح الفشل النهائى لهذه الحركة الصناعية واضحاً حتى للباشا نفسه . وفى خلال حرب الشام الثانية أُغلق الكثير من المصانع استبعاداً لنفقاتها وأُلحق الآلاف من العمال بسبب ذلك بخدمة الجيش . ثم صدرت الأوامر باغلاق جميع المصانع التى يثبت أن إدارتها لاتعود بربح ما . فأُغلق الكثير من المصانع فى الحال ، وبقى بعضها يتعثّر فى العمل بضع سنوات أخرى ، وجاء القضاء الأخير عليها فى عام ١٨٤٢ ، حينما أجبرت الحكومة البريطانية الباشا ، فى تسوية مسألة حرب الشام ، على قبول شرط يقضى بأن تسرى على مصر شروط المعاهدة التجارية المبرمة عام ١٨٣٨ بين انجلترا والدولة العثمانية ، وهى

التى خوّلت التجار البريطانيين حق دخول أى جزء من بلاد الدولة العثمانية ليشتروا بأنفسهم المنتجات الزراعية والصناعية ممن أنتجوها من أهل البلاد. ولم يمض على ذلك أكثر من بضع سنوات حتى صار كل مابقى من ذلك الصرح الصناعى ، الذى أنفقت الملايين فى إنشائه ، عبارة عن أنقاض من الآلات يأكل فيها الصدأ ، داخل مبان قديمة مهجورة مبعثرة فى كافة أنحاء البلاد . لقد تمّ القضاء بالفشل على محاولة جعل مصر بلادا صناعية .

«ولعلّ هذا الفشل كان أمراً لابد منه ، فإن محاولة الزّج باقتصاد بدائى زراعى احتكارى ، فى معمعة نظام إنتاج صناعى غريب عن البلاد كل البعد ، كان لامفرّ من أن تعترضها عقبات فى غاية الخطورة . . . فقد كان مديرو المصانع فى معظم الحالات من موظفى الحكومة ، الذين يجهلون طبيعة العمل الذى عُهد إليهم به ولا يشعرون بشىء من التحمس نحوه. فضلا على أن الآلات التى استوردت له كانت لاتزال مستحدثة وفى بداية عهدها وذات أثمان باهظة ، ولم يكن بمصر سوى النزر اليسير ممن يفقهون الأمور الفنية المرتبطة بالآلات الحديثة . . . كما أن مابذل من الجهود للنهوض بالانتاج الزراعى لم يكن أحسن حظاً من ذلك . فإن ضئالة الأثمان التى كانت تدفع للزراع عن محاصيلهم ذهبت بكل وازع يدفعهم إلى العمل . . . فكانوا فى الحقيقة يساقون مُكرهين إلى العمل بالتهديد والوعيد ، وهجرَ الألوف منهم مزارعهم بالفعل. وقد كانوا من وقت إلى آخر يحاصرون فى المدن والمستنقعات التى لجأوا إليها ويُرغمون على العودة إلى قراهم . . . وصفوة القول أن نظام الاحتكار لم يساعد على خلق ثروة جديدة ، وكل مانتج عنه هو خفض مستوى المعيشة بين المزارعين وتحويل الثروة الإضافية الناجمة عن رفع الأسعار ومضاعفة الإنتاج إلى أيدى الحكومة »[1] .

(١) عن « Crouchley » ص٧٤ ومابعدها و١٠٣ ومابعدها . وهناك وجه شبه عجيب

وقد دلت التجارب فى زماننا هذا على أنه من الصعب جدا الاسراع فى تحويل الاقتصاد الزراعى الساذج إلى اقتصاد صناعى عصرى عن طريق فرض النظم الادارية الجماعية . فإن مالاقته الحكومة السوفيتيّة من المقاومة فى مثل هذه المحاولة معروف مشهور . ولقد كان محمد على، رغم نشاطه العظيم وعزيمته الحديدية ، تنقصهُ تلك المؤثرات النفسيّة المحبّبة اللازمة لاستمالة الألوف إلى التعاون معه ومساعدته . فضلاً عن إن كفاحه فى هذا الوجه لم يكن مع مجرد فلاحين جهلة بل مع طائفة من الفلاحين ذات كراهية جامحة لكل مستحدث ، تأصلت فيهم بسبب انحصارهم فى بيئة وادى النيل المنعزلة عن العالم[٢] ، وفى حالة صحية خائرة بسبب الأمراض المستوطنة بينهم ، ولم يكن لديه من الوسائل الكفيلة بتنفيذ تصميماته شىء يذكر بجانب ما كان لدى الحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى ، من نشاط القائمين بالأمر ، وتفانيهم فى الاخلاص لمبدئهم ، وحسن تدرّبهم ، ونواحى مقدرتهم على القيادة ، فضلا عن أخذهم بالشدة كلّ من عجز عن تنفيذ أوامرهم على الوجه الواجب[٣] .

ويمكن مقارنة هذه الحال أيضاً بحالة قلب نظام الاقتصاد اليابانى وتحويله إلى النظم الغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وهنا أيضاً نجد أن ظروف اليابانيين السابقة لحركتهم تفضل ظروف مصر ، لأنه بالرغم مما أصاب نظمهم الاقتصادية والاجتماعية قبل حركتهم بتأثير عوامل التدهور ، فإن

بين هذه الحال والحال العمالية التى أوجدتها المراقبة الإدارية التى حاولها حكام مصر من اليونان والرومان فى مثل هذه الظروف .

(٢) هذا العامل موضح بأجلى بيان فى كتاب « A Wandering in the Levant » تأليف « D. G. Hogarth » — طبعة ١٨٩٦ ص ١٠٦ والصفحات التالية لها .

(٣) هذه المقارنة واردة بايضاح واف فى بحث مستقل للدكتور A. Bonné فى صحيفة « Journal of the Middle East Society » ـ المجلد الأول ، الأعداد ٣ ـ ٤ (بيت المقدس سنة ١٩٤٧) ص ٤٠ والصفحات التالية لها .

اليابان كانت ، مع عزلتها ، أصح وأسلم من مصر الخائرة التى ابتليت بذلك النقص الفاحش فى عدد سكانهـا . وكان الامبراطور بما لَه عندهم من المنزلة السماويّة بمثابة محور تدور حوله رَحى الولاء المطلق والتفانى التعصبى ، من أمة جرت فيها التقاليد على اعتبار أن هذه الصفات هى المثُـل العليا التى يمتاز بهـا شعبهم . أما الطبقة الحاكمة فإنها ، رغم تمتعها بالجاه وشعورها بالثقة بنفسها ؛ لم يكن يفصلها عن باقى طبقات الأمة حدّ قاطع مانع ، بل كانت تفسح المجال أمام الأكفاء للرقى إلى مصافّها . «وفى كل طبقة كان المجال متسعاً للتعاون وتنظيم الجهود ؛ وترجع بعض أسباب ذلك إلى ما ألفه القوم منذ القدم من العمل الجماعى : فى الأسرة ، وفى القبيلة ، وفى الرابطة المهنية [١] » .

ففى ضوء هذه المقارنات التى تخفّ أمامها موازين مصر بحالتها المنهكة وقت تولى «محمد على» أمرها ، لم يُعدْ ثمة وجه للغرابة أو الدهشة فى أنه أخفق فى مشروعاته التى أراد بها قلب نظمها المادية ، بل إن الغرابة هى فى أنه نجح فى إنجاز ما كان حتما منذ خمسين عاما يبدو محالا ، وهو انتشال مصر من الرغام الذى غمرها من جرّاء سوء الحكم مدة قرون عدَّة . فقد زاد محمد على فى غلّة الأرض الزراعية زيادة دائمة بما أدخله فيها من نظام الرى الدورى ، وإن كان قد نشأ عن ذلك نقص فى خصوبة الأرض التى كانت قبلُ تجدَّد كل عام بما تفيده من غمرها بمياه الفيضان وأصبحت الآن فى حاجة إلى التعويض منه بالمخصّبات . ولعلّ من أوضح البيّنات الناطقة بتقدم الإنتاج الزراعى للبلاد أن عدد سكانها الذى كان قد انحطّ بمرور القرون إلى ثلث أو ربع الغاية التى بلغها قديماً قد ارتفع — طبقاً لما وصل إلينا من الإحصاءات — بقدر ٧٥ فى

---

(١) عن « G. C. Allen, A Short Economic History of Japan » ص ١٥٦ .

عمر جيل واحد ، من سنة ١٨٢١ إلى ١٨٤٧ ، وذلك على الرغم مما كانت تستنفده الحروب والخدمة الحربية الإجبارية من الأرواح . وهذا فضلا عمّا قام به محمد على من تزويد الألوف من الشبان المصريين بأضرب التربية والثقافة الغربية [١] . يضاف إلى ذلك مالا يقلّ شأنا عن كل ما تقدم ، وهو أن محمد على ترك مصر وليس عليها دين لأحد .

* * *

كان إبراهيم باشا فى خلال تسع السنوات التى حكم فيها الشام ولبنان (١٨٣١ — ٤٠) يترسّم خُطَى والده فى تشجيع التعليم ، لأغراض حربية وفنية . ففى حين أنه أنشأ المدارس الابتدائية والثانوية لأبناء المسلمين فى المدن الرئيسية ، كفل للغالبيّة المسيحية بلبنان — تلك الطائفة التى امتازت بين أهل الشرق الأوسط بجمعها بين الذكاء والجد والتمشى مع الظروف — نصيبها من التعليم ، بتشجيع قدوم البعثات الأجنبية إليها . فسمح لطائفة « الجِزْوِيت » الفرنسية بالعودة إلى البلاد فى سنة ١٨٣١ ؛ فبادرت إلى إنشاء المدارس وظلّت تواصل جهودها إلى أن تمّ لها إنشاء « جامعة سَنْت جوزيف » فى بيروت عام ١٨٧٥ .

ومن جهة أخرى كانت « البعثة الأمريكية البرسباتيريّة » قد وصلت إلى بيروت فى عام ١٨٢٠ ، فأنشأت مطبعة فى تلك المدينة عام ١٨٣٤ [٢] ،

---

(١) قدر عدد الطلبة الذين تخرجوا فى المدارس الأميرية بما بين ١٠٫٠٠٠ و ١٢٫٠٠٠ طالب — عن J. Jugol, Le Panarabism (نقلا عن A. Sammarco) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ ص ١٦٦ وما يليها .

(٢) كان من بين الأديرة المسيحية بلبنان ديران أنشئت بكل منهما مطبعة منذ أوائل القرن الثامن عشر ، فى الوقت الذى أنشئت فيه أول مطبعة فى استانبول . غير أنه لم يكن لهما أثر يذكر فى الثقافة العامة بهذه الأنحاء .

وبحلول عام ١٨٦٠ بلغ عدد مدارسها ثلاثة وثلاثين مدرسة يؤمها ألف تلميذ ؛ وفى سنة ١٨٦٦ أنشأت « الكلية السورية البروتِستَنْتِيّة » التى تسمّت فيما بعد باسم « الجامعة الأمريكية ببيروت » . وفى حين أن مطبعة الجِزْويت أنتجت فى المدة من ١٨٥٣ وما بعدها مجموعة من الكتب العلميّة باللغتين الفرنسية واللاتينية ، انصرف الأمريكان إلى إخراج الكتب الدراسية باللغة العربية . أى أنه فى الوقت الذى كان فيه الكاثوليك الفرنسيون يسهمون بقسط جليل الشأن فى نشر التعليم فى سوريا بصفة عامة ، كان الأمريكان يقومون بالقسط الأوفر من إحياء اللغة العربية بصفتها لغة للآداب والمعارف بعد أن كسفتها شمس اللغة التركية مدة ثلاثة قرون ؛ فكأنهم كانوا عن غير قصد أول باعث للأمانى القومية العربية . وقد قام بالجانب الأكبر من هذه الحركة بعض العلماء الأمريكيين مع من وقع عليهم الاختيار من الأساتذة من أهل البلاد .

على أن الهيئات التى كانت فى بدايتها جمعيات ثقافية مالبثت أن تخلّلتها الروح السياسية التآمرية وأخذت تعمل لذلك باسم غاية مقدسة هى التحرير من الظلم العثمانى . فقد أنشئت حوالى سنة ١٨٨٠ جمعية سرية تضم اثنين وعشرين عضوا من المسلمين والدروز ، وكان المؤسس لها شاب مسيحى ممن تلقوا دراستهم بالكلية السورية البروتستنتيّة ، فقامت الجمعية بعرض مجموعة من اللافتات فى مدن سوريا ، نادت فيها بالمطالبة ، فى لهجة كانت تزداد كل يوم شدة ، بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد ، ورفع الرقابة عن الصحف ، وبالحكم الذاتى لسوريا متحدةً مع لبنان ، وهكذا . غير أنه حوالى سنة ١٨٨٣ اشتد فزع هؤلاء الشبان من البوليس السرى العثمانى ، المنبثّ فى كل مكان ، فاضطروا إلى إغلاق جمعيتهم وإعدام أوراقهم ، فى حين أن بعضا منهم ممن أشربوا مزيدا من النشاط ، رأوا من الحكمة

الانسحاب إلى جو التسامح الموفور فى مصر فى عهدها الجديد، الذى أصبحت فيه الهيمنة على الحكم للإشراف البريطانى . وانفرد « جورج أنطونيوس » بذكر هذا الحادث ، الذى هو الأول من نوعه فى تاريخ الوطنية السورية . ولقد كابد بعض المشقة ، بعد أن مضى على الحادث نحو خمسين عاما ، فى الحصول على أقوال الباقين على قيد الحياة من أولئك الأعضاء ، أو معاصريهم من العرب الذين شهدوه ، للدلالة على أن ماقامت به هذه « الصفوة المستنيرة » من الإشادة بعاطفة القومية العربية قد كان له تأثير واسع النطاق[1]. ومع أنه صرَّح فى تناوله الموضوع بأن ماقامت به هذه الفئة من الجهود السرية لم يكن بطبيعة الحال مما يستطيع رجال القنصلية البريطانية المقيمون يومئذ ببيروت تقديره تماما ، فقد ساقته وطنيّته على ما يظهر إلى المغالاة فى وصف أثر هؤلاء الروّاد الأوائل . أما تقدير رجال القنصلية للحادث بأنه لم يكن سوى « قطعة مرطوبة من الألعاب الناريّة لم يزد مفعولها على إثارة مظهر ضعيف من مظاهر حب الاستطلاع فى نفس شعب غير مكترث » فتشهد بصحتهِ الاحوال التى تلت ذلك . فقد ظلَّت حركة القومية العربية فى الخمس والعشرين سنة التالية تدار فى الغالب من بُعد ، فى مكمنها الأمين بالقاهرة وباريس . أما فى سوريا فلم يحدث سوى هياج مؤقت أحدثه أحد المهيجين خلال عشر السنين الأخيرة من القرن وسجن بسببه بتهمة التشهير العلنى بظلم العثمانيين ؛ وفيما عدا ذلك « خمدت الحركة كأنها فى سبات عميق : يكتم أنفاسها استبداد السلطان عبد الحميد ، وتخدّرها المخدرات التى انتحلتها سياسته من اسم الجامعة الإسلامية » . والواقع أن السلطان ـ الذى لا تنفد جعبة

---

(١) عن المؤلف المذكور ص٧٩ والصفحات التالية لها .

وسائله[1] — فضلا عن تشجيعه إحياء العاطفة الإسلامية بإنشاء سكة الحديد الحجازية المؤدية إلى « المدينة » ، دأب على منح العطايا لمعاهد العلم العربية ، وأنفق مبالغ طائلة على الحرمين ، وألحق عددا كبيرا من العرب بخدمته الخاصة، وجعل من بين أقسام الحرس الملكى فرقه عربية . بهذه الوسائل ، وبفضل نظام جاسوسيّته التى لا تغمض لها عين ، حُوّل الرأى السياسى الناشىء بين رعاياه العرب من مجراه القومى إلى مجرى الجامعة الإسلامية الذى هو أسلم منه عاقبة. ومن جهة أخرى كانت التربية الأوربية التى يزوّد بها الطلاب بمدارس البعثات الفرنسية قد اجتذبت عددا من العرب المسيحيين وقلّةً من المسلمين المتفرنجين من حظيرة تقاليدهم الثقافية وساروا فى مصاف الفرنج. «فكأنهم كانوا يعيشون فى عالمين أو أكثر دون أن يكونوا تابعين لعالم منهما . . . فلم يبق لهم معيار للقيم خاص بهم ، ولا يستطيعون ابتكار شىء ما ، وكل ما يستطيعونه هو المحاكاة (التقليد) ، وحتى هذا لا يجيدونه ، لأن إجادة المحاكاة تحتاج إلى شىء من الابتكار » . بهذا وصفهم «ألبير حورانى» فى تحليله الثاقب لهذه الحال[2] .

* * *

كان الشعور بالضغط الأوربى فى فارس والعراق اقل بكثير مما تقدم ذكره . فإنه فى حين أن شواطىء شرقى البحر الأبيض ومصر كانت معرّضة مباشرة للمؤثرات الأوربية ، كانت تلك المؤثرات لا تصل إلى طهران أو بغداد إلا بعد مرورها بمصافى « مُسقو » أو «بمباى» أو « استانبول »، فتقلّ بذلك حيويّتها وقوّتها النافذة ؛ وكان تأثير البعثات المسيحية مقصورا فى الغالب على

---

(١) كان اسم السلطان لا يزال « موضع تبجيل عظيم » من أهل المدن بالعراق حتى فى سنة ١٩٢٠ (Longrigg, op. cit., 312.) .

(٢) عن « Syria and Lebanon » ص ٧٠ ومابعدها .

الأقليات المسيحيّة الصغيرة. أما الأهمية الكبرى فى هذه الأنحاء فكانت لتجارة أوربا وصناعتها، وتأثير التجّار والصناع الأوربيين، بل السيّاح وعلماء الآثار أيضاً .

وكانت الطباعة قد دخلت فى فارس : فأنشئت بها أول مطبعة فى «تبريز» عام ١٨١٢، وتلتها مطبعة «طهران» فى عام ١٨٢٣ . كذلك ابتدأ ارسال البعثات الدراسية الفارسية، من طلبة الطب وغيرهم، إلى انجلترا من وقت مبكر يقدّر تاريخه بين عامى ١٨١٠ و ١٨١٥ . وفى سنة ١٨٥٢ خصصت الحكومة الفارسية إعانة مالية كبيرة لإنشاء وإدارة «دار الفنون» التى كانت تتسع لمائة طالب، وكان الغرض الأول منها إعداد ضباط للجيش، وتتناول الدراسة فيها بعض العلوم علاوة على اللغات الفرنسية والإنجليزية والروسية، ويقوم بالتدريس فيها أساتذة من الأوربيين والفرس. وفى سنة ١٨٥٥ أُنشئت وزارة للتربية والتعليم، وبعد ثلاث سنوات من ذلك أُرسل اثنان وأربعون طالباً إلى أوربا لتلقى دراستهم بها . غير أن سياسة «نور الدين شاه» خلال حكمه الطويل (١٨٤٨-٩٦) كانت مع ذلك تتوخّى عدم تشجيع رعاياه على زيارة أوربا، ولم يكن عادةً يسمح بتلقى أبناء الأعيان دراستهم فى الخارج. ولذلك كانت النظم العصرية لا تدخل فارس إلاّ لماماً وعن طريق غير مباشر أو غير مضمون الأثر مثل مدارس البعثات الدينية، والمستشفيات، والبعثات الحربية الأوربية، والقنصليات، وموظفى المصارف والشركات البرقية، والتجار

أما فى بغداد فكان إنشاء المدارس الأولى، ودخول فن الطباعة، فى عهد ولاية «داود باشا» (١٨١٧ - ٣٢) ؛ فضلا عن أنه بانتصاف القرن التاسع عشر كانت الجهود المبذولة فى استانبول لادخال الأساليب العصرية فى إدارة الحكومة العثمانية قد أخذت آثارها تظهر فى بطء فى شتى أنحاء الدولة حتى

وصلت إلى هذه الولاية النائية المهملة . غير أنه — كما قيل فى ذلك — « إذا كانت قيمة الحكومة تقاس بما يجده رعاياها من حرية وما يشعرون به من سعادة ؛ فان العصر الجديد لم يكن خيرا من سابقه فى شىء يذكر . فقد بقيت حالة الأمن منحطة ، والعدالة نادرة ، وابتزاز الأموال من الأهلين يجرى مجراه بلا رحمة ، وسياسة الحكومة يطغى عليها الحمق والنزق . حقا قد ظهر شىء من التقدم فى بعض النواحى . . . فكثر إسناد المناصب العالية فى الحكومة إلى الموظفين المزودين بجانب من التربية الحديثة ، كما ازدادت العناية بالتخصص فى مختلف أنواعها ، وصار من الممكن أن يقال بحق أنه قد وُجد الهيكل العظمىّ لتكوين حكومة رشيدة ولم يبق الا أن يَبثّ فيها الحياة حاكم نادر الكفاءة والقصد الحسن »[١] . فمن ذلك مثلا أن ذلك الرجل « الأمين النشيط السمح ، محمد رشيد باشا ، الذى تولى حكم الولاية خمسة أعوام من سنة ١٨٥٣ قام بإعادة فتح مجموعة كبيرة من ترع الرى المهجورة وأنشأ شركة للملاحة النهرية ؛ وهو فى ذلك لم يكن سوى الطليعة لعهد مدحت باشا الذى قام فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (١٨٦٩ - ٧٢) بمشروعات شاسعة ، منها نظام تسجيل الأراضى الذى كان الأول من نوعه وكان يرمى به إلى منع حوادث الاعتداء بين القبائل ؛ ومنها حركة تطهير الأنهر بعد انطماسها ، وإنشاء الملاحة النهرية ، والاهتمام بحركة التصنيع ، وإصلاح مرافق المدن . كذلك أنشأ البلديات والمجالس الإدارية ، ونفذ قوانين الخدمة العسكرية الإجبارية ، فضلا عما بذله فى سبيل القضاء على فساد الحكم دون جدوى . ثم إنه أنشأ فى بغداد صحيفة سيارة ومصانع حربية ومستشفى ودارا للعوزين وملجأ للأيتام ، ومدارس كثيرة ارتفعت بها نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة عما كانت عليه فى سنة

---

(١) عن « Longrigg op. cit., 281 » .

١٨٥٠ ، وهو نصف فى المائة على الأرجح ، إلى مابين ٥ و ١٠ فى المائة فى سنة ١٩٠٠ . وليس من العسير أن نجد بين هذا الحشد من المشروعات ـ ما تمّ منها وما كان فى دور المحاولة ـ آثار التعجّل وجهـل الاعتبارات الاقتصادية أو تجاهلها ، والمغالاة فى تقدير النجاح ، وتفضيل الأمور البراقة على السديدة ... غير أن ما أوتى من بصيرة ثاقبة وحماسة وطنية وطهـــارة مطلقة كان له من حسن الأثر ما أربى كثيرا على مايكون قد وقع منه من اخطاء بسبب قلة اطلاعه أو نقص ثقافته ؛ وإلى عهد قريب ، لا يرجع إلى أكثر من عشرين عاما ، كان اسمـه « يتردد باستمرار على ألسنة أهل المدن ورجال القبائل مقرونا بوصف أنه المجدد المستنير »[1] .

وكذلك النظام العصرى المستحدث فى إدارة الحكومة العثمانية أدخله مدحت باشا فى البلاد برمّته ، « فأحلّ محل الباشوات المستبدين بآرائهم طائفة كبيرة من الموظفين النظاميين ، وهم « الأفنديّة » . وهؤلاء كانوا مزوّدين بشىء من التعليم لكنه لا يصل إلى درجة الثقافة ، ضعافا فى إدراكهم ولـكن مع لباقة فى التقاليد الاجتماعية ، يلبسون زيّا أوربيًّا موحّدا لـكنه نابٍ عن الذوق السليم، يراعون الدقة فى أعمالهم ولـكن مع مغالاة فى التمسك بحرفية الرسميات ؛ لم يتوافر فيهم شىء من روح الخدمة العامة ، فكان الجمهور فى نظرهم منحصرا فيمن كان على شاكلة طائفتهم فلا ينظرون إلى رجال القبائل والزرّاع إلاّ بعين الازدراء، ويصرّون على التكلم باللغة التركية فى الأوساط العربية ؛ ومعظمهم إلى جانب ذلك منغمس فى الرشوة ومفاسد الحـكم — هكذا كانت هيئة القائمين بالخدمة العامة الذين وُضع فى أيديهم وحدهم أداء أعمال الحكومة »[2] . ومن مميزات هذا

---

(١) نقلا عن «Longrigg op. cit., 298 ff.»

(٢) عن Longrigg. op. cit. 271

العصر أن استبدل بالعمامة الطربوش ، وباللحية المرسلة الوجوه نصف الحليقة ذات العثنون ، وبالإهمال الحكومى الموسوم بطابع القرون الوسطى ذلك الخليط الفاسد المأخوذ عن النظم الحديثة[١] . وعلى الرغم من شروع البلاد فى استعمال البرق (التلغراف) والسفن البخارية ونظام ساذج للبريد ، فإن مؤرخ « العراق الحديث » يختتم كلامه فى هذا الصدد بقوله « إن البلاد خرجت من القرن التاسع عشر ولم تتقدم تقدما يذكر عما كانت عليه من الهمجية والجهل وعدم الاستعداد للحكم الذاتى عندما دخلت فى القرن السادس عشر . ولم يكن نصيبها من التقدم المادى خيرا مما نال مستواها العقلى والخلقى . فإن مواردها ظلت راقدة لم تمسها يد ، بالرغم من دلالة العصور الزاهرة الغابرة عليها وما ينطق به سطح الأرض عن وفرتها . ولم تدرك الحكومة شيئا يذكر من واجبها الأساسى من الأخذ بيد أهل المدن ورجال العشائر على السواء نحو التقدم ، بل هى لم تكد تخطو الخطوات الأولى فى هذا السبيل . . . . . ؛ وحتى الواجب الذى هو أشد وضوحاً من ذلك وهو كفول الحرية وضمان الحقوق للمحكومين مهما كانوا عليه من التأخر ، قد أغفلته الحكومة بحالة صارخة ربما لم يكن لها مثيل فى أى دولة من دول ذلك الوقت الخليقة بأن تسمى متحضرة »[٢] .

* * *

كانت أعمال محمد على ، رغم ما وقع فيها من أخطاء كثيرة أو عدم دقة فى تقدير المسائل التفصيلية ، تمتاز بمظاهر الحكمة وأصالة الرأى وسلامة الأسس المالية ؛ وكلها صفات لم تتوافر فى أخلافه فى مصر . وعندما توفى سعيد باشا فى عام ١٨٦٣ ترك وراءه دينا يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى ،

---

(١) عن Longrigg, .op. cit. 277 f

(٢) عن Longaigg, op. cit., 321

يشمل تعهداته لشركة قناة السويس نظير حصته البالغة ٤٤ فى المائة من أسهم التأسيس ، كما يشمل ما انفقه على بعض الأعمال العامة على اختلافها ، فضلا عن بعض القروض الشخصية وغيرها . وقد كان مفتاح شخصيّة سعيد باشا التراخى والخمول وسهولة الانقياد ، على عكس خلفه إسماعيل الذى جلس على أريكة مصر وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره فبرهن على أنه ذو مطامح وآراء بعيدة المرمى ، ساعد على تنميتها فى نفسه ما تلقاه من الدراسة فى باريس. وصادف وقتُ توليته بلوغ الحرب الأمريكية الأهلية أشدها ، حين أفضى امتناع ورود القطن الأمريكى إلى « لا نكشير » إلى رواج هائل فى القطن المصرى ، حتى ارتفع مقدار ما صدر منه بين عامى ١٨٦١ و ١٨٦٤ إلى ثلاثة أمثال قدره الأصلى وازداد ثمنه إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان[1] . وقد ألقى هذا الرواج فى روع إسماعيل آمالا عريضة وأحلاما شاسعة لتوسيع نطاق الاقتصاد فى بلاده ووضعه على أسس جديدة عصرية . فابتدأ بإلغاء بعض الشروط المجحفة التى استغلّ دياسبس ليونة سعيد باشا باقحامها فى اتفاق الامتياز الذى منحه لشركة قناة السويس ، ولكى يعوّض الشركة من ذلك ، ويقوم ببعض التزامات أخرى ، عمد إلى عمل أول قرض أجنبى له ، بنحو ٥و٧٠٠و٠٠٠ جنيه من بيت « فروهلِنْج و غوشِن » (Fruhlirg and Goschen) المالى « البريطانى »[2] . ثم حدث فى المدة ١٨٦٣ — ٦٥ أن تفشى وباء فى الماشية بمصر ؛ فلكى يتمكن إسماعيل من استعادة قطعان الماشية والقيام ببعض

---

(١) المترجم — ارتفعت قيمة الصادرات المصرية بسبب ذلك من ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٦٢ إلى ١٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٦٤ . ولكن ما لبثت أن انتهت الحرب الأمريكية وعادت أثمان القطن إلى حالتها الأولى .

(٢) كان سعيد من قبل قد تجرع كأس الإغراء على الاستدانة الأجنبية ، غير أن قروضه كانت بمبالغ دون ذلك .

التوسع فى السكك الحديدية ، قصد بيت « فروهلنج وغوشن » مرة أخرى فى عام ١٨٦٦ واقترض قرضا آخر قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ثم ان ماكان ينفقه من المبالغ الطائلة على الجيش والسكك الحديدية وخطوط التلغراف والترع وغير ذلك أفضى فى سنة ١٨٦٧ إلى عجز فى الميزانية يقرب من ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .فاقترض بسبب ذلك من مصرف «أوبنهايم وشركائه» (Openheim & Co.) « البريطانى » قرضا جديدا قيمته ١١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه ، خصم منه المصرف الحطيطة بحيث لم يتسلم إسماعيل باشا من ذلك فعلا سوى ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . وكان انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية قد أعقبه هبوط فى مبيع القطن المصرى ؛ فأراد إسماعيل أن يقوّم الحالة الاقتصادية بتشجيع زراعة قصب السكر وصناعته على نطاق واسع ، ولكى يقوم بتمويل هذه الحركة قصد فى عام ١٨٧٠ بيت « بيشوفسهايم » (Bichoffsheim) لاقتراض دين جديد قيمته ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، كان صافى ما قبضه منه فعلا بعد خصم حطيطته نحو ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه نقدا .

ثم أدّاه طموحه إلى الإقدام على مشروع لتفتيح أبواب السودان لعوامل الإصلاحات الحديثة والقضاء على تجارة الرقيق «فى كافة أنحاء أواسط أفريقيا» ؛ وقد أذكى فى نفسه نار التحمس لهذا المشروع الضابط البريطانى « السير صمويل بيكر » (Sir Samuel Baker) ، إذ وعده برفع العلم المصرى « فيما وراء خط الاستواء جنوبا بدرجة واحدة على الأقل » . ولسنا نعرف جملة ما أُنفق على ذلك وعلى غيره من الحملات التى سُيّرت لمدّ سلطان مصر على ساحل الصومال إلى رأس « غاردَفْوِى » (Guardafui) ومن الجنوب إلى « قِسمايو » ، حيث أنذرته الحكومة البريطانية ، بوقف زحفه ،نيابة عن سلطان زنجبار المشمول بحمايتها ؛ ولكن المعروف أن حملة « بيكر » وحدها إلى السودان الاستوائى تكلفت فى أربع السنوات التى استغرقتها نصف مليون جنيه . فقد كان

« بيكر » نفسه يتقاضى عشرة آلاف جنيه فى السنة علاوة على جميع نفقاته ، وكان يرافقه فى رحلته زوجته وابن أخيه . وقد دهش خَلَفُه « غُردون » لما رآه فى مقرّ الحملة من مظاهر الترف التى كان يستعان بها على تخفيف مشاق الرحلة : من أنواع الصينى الفاخر والزجاج البوهيمى وأدوات المائدة « الفضّية » ومفارش الدَمَسْق وأفخر أنواع النبيذ الفرنسى .

إزاء هذا الإنفاق السخىّ على مثل هذه المشروعات ، وعلى السكك الحديدية وترع الرى ، وعلى قناة السويس ، وعلى إنشاء المدارس ذات الطراز الأوربى ، وعلى الموانى والكبارى والسفن ، والاصلاحات البلدية والتلغراف ، ومنشئات المياه ، والمنارات ، والجيش ، فضلا عن الهدايا للسلطان والعطايا لوزرائه ورجال حاشيته ، وعن الفخفخة ومظاهر الأبهة الشخصيَّة ، والانغماس فى اللهو ، وفضلا عن فوائد الديون وأقساط استهلاكها مما لم يقلّ قط عن ١٢ فى المائة فى السنة من أصل رأس مالها : ليس من المستغرب أن يكون مجموع النفقات فى المدة التى حكمها إسماعيل قد بلغ ما يقرب من ضعفى جملة الايراد فى هذه المدة ، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة فى الضرائب التى جباها من الفلاحين . وكانت الديون السائرة قد ارتفعت جملتها فى سنة ١٨٧٣ إلى إلى ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فلكى يخفف الخديوى [1] من وطأة هذا العبء مؤقتاً استقرض من مصرف « أوبنهايم وشركائه » دينا جديدا قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكان الخصم فى هذه الصفقة فى حكم الكارثة ، إذ أنه بعد استبعاد الخصم والأرباح والسمسرة كان صافى ما قبضه نقدا يقلّ عن ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

هذا إلى أن إسماعيل كان يلجأ فى سبيل تنفيذ منهاجه العريض فى

---

(١) هذا اللقب الرنان فى مبناه ، الفارغ فى معناه ، اشتراه اسماعيل من السلطان فى عام ١٨٦٦

مشروعات الأشغال العامة إلى عدد كبير من المتعهدين الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر (ونذكر بهذه المناسبة أن عدد السكان الأجانب فى مصر بلغ سنة ١٨٧١ خمسة أضعاف ونصف ضعف ما كان عليه فى سنة ١٨٣٦) وقد كان الكثير من هؤلاء المتعهدين مجرد أفاقين لا ضمير لهم ، أقدموا على التعاقد مع الحكومة لا لشيء سوى انتحـــال أمر ما يعزون به إلى الحكومة المصرية الاخلال بشروط التعاقد ، ليحصلوا بذلك على تعويض فاحش تحكم به المحكمة القنصلية المختصة بما لهـا من السلطة التى خوّلتها إياها الامتيازات، وعندما أُنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٣ لتنظيم شئون الأجانب القضائية كانت جملة المبالغ التى يطالب بها الأجانب الحكومة المصرية ٠٠٠و٠٠٠و٤٠ جنيه . وقد سجّل التاريخ حالة من ذلك كان فيها المبلغ المطالب به ٠٠٠و٢٠٠و١ جنيه فقضت المحاكم لصاحبه بألف جنيه فقط . وقد ألِف الخديوى هـذه الاستغلالات الصارخة التى كان ينقضّ بها أولئك الوحوش الضارية النـازحة من أوربا حتى لقد رُوى عنه أنه صاح مرة فى سخرية فى حضرة أحدهم قائلا : « أغلقوا هذه النافذة وإلا غرمتُ ٠٠٠و١٠ جنيه إذا أصيب هذا السيد ببرد » . ولقد أجمل الكلام فى هذا الموضوع « اللورد مِلْنَر » (Lord Millner)،[1] الذى هو أبعد ما يكون عن الدفاع عن تبذير إسماعيل، فقال : « إن متصيّدى التعهدات وعملاء القروض من الأوربيين، وأصحاب الحانات ومحال الرهونات من اليونان ، والمرابين وقنّاصى الأراضى من اليهود والسوريين ، ممن لا يعـدمون أبدا وسيلة للاحتماء بدولة أجنبية ، كانوا يجدون مرتعا لا يكاد يتصوره العقل فى أموال الخزانة المصرية

---

(١) المترجم — هو الذى أوفدته بريطانيا فى أعقاب ثورة المصريين عام ١٩١٩ على رأس لجنة عرفت بلجنة ملنر لمفاوضة المصريين فيما يزيل أسباب شكواهم من انجلترا ويربطهم معها باتفاق ودى ، ولم تنجح اللجنة فى مهمتها . وهو أيضا مؤلف كتاب « انجلترا فى مصر » الذى يعد من أهم المصادر فى تاريخ احتلال انجلترا لمصر .

والزراع المصريين المغلوبين على أمرهم[١] .

وكانت ديون إسماعيل فى نهاية سنة ١٨٧٥ قد بلغت ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه، وكان ينقصه أربعة ملايين جنيه للقيام بدفع القسط التالى من أرباح هذه الديون؛ وإزاء هذا الموقف الحرج قرر بيع نصيب مصر فى أسهم قناة السويس البالغ ٤٤ فى المائة من رأس مال الشركة ، فقام « دِزْرائيلى » (Disraeli) ، كما نعلم جميعا ، بشراء هذه الأسهم بما يقلّ قليلا عن ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . وقد علّق اسماعيل فى أسىً على هذه الصفقة فقال « إن هذه أحسن صفقة مالية وسياسية لم يحظ بمثلها أحد من قبل ، حتى ولا أى حكومة من حكومات بريطانيا ، وإن كانت فيما يتعلق بنا صفقة خاسرة جدا »[٢] . وإلى هنا باتت النهاية قريبة لا مجال لتأخيرها؛ ففى إبريل سنة ١٨٧٦ تمّ إفلاس الدولة ، وعينت لجنة دولية باسم « صندوق الدين العام » وجُعل بها مندوب انجليزى وآخر فرنسى ، لتسلم الإيرادات المصرية ومراقبة السكك الحديدية وميناء الأسكندرية وضمان المواظبة على دفع الأقساط المستحقة للدائنين . « فكانت الحالة بالاختصار شبيهة بقدوم المحْضرين لتنفيذ الحجز »؛ وسُرعان ما أُنشئت « المراقبة الثنائية »، ممثّلة لإنجلترا وفرنسا ، وشرعت فى تنظيم الحياة العامة بمصر .

ويقول دعاة الوطنيّة من المصريين فى زماننا ان اسماعيل كان حاكما مستنيرا ورائده الأول النهوض ببلاده ، وان سوء حظه الناجم عن عدم خبرته بمواقع

---

(١) نقلا عن « England In Egypt » الطبعة ١٣ ــ ص ١٥ و ١٧٦ .

(٢) كان « غلادستون » قد امتنع فى عام ١٨٧١ عن النظر فيما عرض عليه من شراء حصة فى شركة القناة ، محتجاً بأن ذلك من أعمال الماليين المحضة ولا يليق بحكومة ما ، لكن « دزرائيلى » ، بما تعلمه عن أهل شرقى البحر الأبيض ، أدرك ما يترتب عليه من الفائدة الامبراطورية ، فما كاد يتولى زمام الحكم فى سنة ١٨٧٤ حتى بادر بايفاد البارون « ليونيل دى روتشيلد » Baron Lionel de Rothschild إلى باريس للسعى فى إعادة فتح باب المفاوضة للشراء .

الزلل فى الشئون المالية الدولية هو الذى أوقعه هو وبلاده تحت عبء الديون[1] . غير أنه بإنعام النظر فى شخصيته لا يجد المرء مجالا لتبرئته إلى هذا الحد . فقد كان أول عضو فى أسرته طُبع بالطابع الأوربى (السطحى) فى تربيته وأذواقه ، فكان فى نظره إدخال جميع المظاهر الخارجية للمدنيَّة الأوربية، مهما بلغت نفقاتها ، هو عنوان التقدم والرقى الذى يصفّق له العالم ويعتبره خليقا بعظمة أمير مجيد . وكان المحرّك الأول له طموحه الشخصى وحبه للمظاهر فى غير اعتدال ، بدلا من أن يكون رائده النظر فى رزانة إلى ما يعود على اقتصاد بلاده بالنفع الدائم ؛ فأقدمَ على مشروعات التوسّع الشاسعة الباهظة النفقات دون أى دراسة وافية مطلقا للتأكد من صلاحيتها من الوجهة العملية . ومن أثر النشوة التى غمرته بكثرة تدفّقِ الأموال عليه فى عشر السنوات الأولى الزاهرة من حكمه ، صار لا يفرّق بين الأوجه التى ينفق فيها هذه الأموال ، سواء منها ما كان خاصا بالأشغال العامة أو اصلاح الزراعة وما كان لضم ولاية نائية فى خط الاستواء ، أو إنشاء القصور الجديدة وأقامة الحفلات الباذخة؛ ويقول اللورد «مِلنَر» فى هذا الصدد انه يشك فيما إذا كان ما انفقه اسماعيل من قروضه على الأعمال ذات النفع الدائم تعادل ، بعد استبعاد ما صرفه على قناة السويس ، ١٠ فى المائة من جملة الديون التى ارتبط بها ؛ وكل هذا فى الوقت الذى كان فية عملاؤه يسوقون الفلاحين ويرهقونهم بلا رحمة ولا شفقة .

ثم إن تعرّض مصر للمؤثرات الأوربية مدة الخمسين سنة السابقة لذلك ، مع أخذها بنظام للتربية على النمط الأوربى (فى شكله) ، قد أحدث بالبلاد طائفة صغيرة من الشبان ذوى الميول الحديثة ، وهم فئة « الأفنديّة » . وقد

---

(١) هذا هو الرأى الذى يقول به «ب كرابيت» (P. Crabites) فى كتابه «Ismail the Maligned Khedive» وكذا (محمد رفعت بك) فى كتابه «Ismail the Magnificent» — الفصل الثالث

أشرب هؤلاء الشبان عن طريق دراستهم بعض الآراء الوطنية الحرة المنتشرة إذ ذاك فى غربى أوربا ، وانتعشت فيهم هذه الروح بتأثير « السيد جمال الدين الأفغانى» ، وهو داع من دعاة الاصلاح نادى بتحرير جميع الشعوب الإسلامية من النفوذ الأوربى وما يتبعه من استغلال ، واتحادهم جميعاً تحت لواء خلافة واحدة قوية . وكان قد ابعد من الإستانة فى سنة ١٨٧١ ؛ فأقام فى القاهرة وظلّ ينشر فيها تعاليمه مدة ثمانى سنوات . يضاف إلى ذلك أن مشروعات اسماعيل الخاصة بالاشغال العامة ، مع ما أتت به من الفائدة الكبرى فى تحسين مواصلات البلاد وإنتاجها وتجارتها [١] ، لم تعد بفائدة تذكر على السواد الأعظم من أهل البلاد الذين يقع على عاتقهم العبء الأكبر من تلك الضرائب الفادحة ، التى بلغ مقدارها فى عام ١٨٧٥ خمسة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٨٦١ . وبذلك سرى تيار باطنى شديد من السخط الشعبى انضم تأثيره إلى نقد دعاة الوطنية الناقمين على اسماعيل ، لمحاباته الأوربيين ولسياسته المالية المؤذنة بالخراب ، وتفضيله العناصر التركية الشركسيه التى خلفها عهد المماليك على المصريين الذين هم أهل البلاد ، وتمثل ذلك بوجه خاص فى حصره العناصر الوطنية فى الجيش فى المراكز الصغرى ، مما كان له أكبر أثر فى إثارة سخطهم ؛ فظهرت أول جريدة للحركة الوطنية فى سنة ١٨٧٧ ، وأخذ الشعار « مصر للمصريين » يدوى لأول مرة فى الآذان .

---

(١) زادت جملة السكك الحديدية فى عهد اسماعيل إلى مايقرب من خمسة امثال ما كانت عليه عند بداية حكمه ، وإزدادت التلغرافات إلى عشرة أمثالها تقريباً ، وتقدمت عمال البريد تقدما عظيماً . وارتفعت الصادرات المصرية بنسبة ٥٠ فى المائة ، كما ارتفع عدد سكان مصر فى مجموعها فى المدة من ١٨٤٨ إلى ١٨٨٢ بنسبة ٥٠ فى المائة ، وامتازت فى ذلك الاسكندرية فإن عدد سكانها الذى زاد إلى نحو عشرة امثاله من أول القرن إلى منتصفه ، قفز مرة أخرى بما يعادل ٦٠ فى المائة بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٨٢ .

وفى سنة ١٨٧٨ شُكّلت وزارة برياسة « نوبار باشا » الأرمنى، ومن بينها وزير بريطانى للمالية وآخر فرنسى للأشغال العامة ؛ فكان من بين ما أصدرته من القرارات لتخفيض المصروفات توصّلاً لتوفير المبالغ المستحقة لدائنى مصر ، قرار كان له أقسى وقع فى النفوس ، وهو تخفيض عدد رجال الجيش إلى ١١,٠٠٠ بعد أن كان أقصى حدوده ٨٠,٠٠٠ ، وقد أحيل بمقتضى ذلك ألفان من الضباط إلى الاستيداع (بنصف مرتب) دون تسوية ما تأخر لهم من الرواتب عن مدة طويلة . وقد أثار ذلك بطبيعة الحال سخطاً شديداً ، وقام بسببه هياج بين الضباط عام ١٨٧٩ أفضى إلى سقوط الوزارة . فارتاب المراقبان البريطانى والفرنسى فى الأمر، وظنا أن هذه المظاهرة إنما قامت بإيعاز من إسماعيل نفسه لما يحمله فى نفسه لحكومة نوبار باعتبار أن فى قيامها افتياتا على سلطته الشخصية . لذلك طلبت الدول إلى السلطان عزل إسماعيل ، وأن يولّى مكانه ابنه « توفيق » المعروف بروحه الودّية ، مع إعادة المراقبة الثنائية وجعلها أكثر نفوذا من قبل . وقد أقامت هذه المراقبة الثنائية خطتها المالية على أساس ، وإن كان سليما من الوجهة المالية ، قد بلغ منتهى الصرامة بالنسبة للسواد الأعظم من أهل البلاد أى الفلاحين الذين يحملون أكبر عبء من الضرائب والذين لم يُبق فيهم الفقر رمَقا ، فجعلت رائدها « ألاّ يطالَب الدائنون بأى تضحية إلاّ بعد أن يقدم المدينون كل تضحية معقولة » .

وقد استمرت روح الاضطراب الوطنية تجرى مجراها دون أن يقوم الخديوى الجديد ، ضعيف الإرادة ، بوقف تيّارها ، إلى أن كان شهر سبتمبر من سنة ١٨٨١ ، إذ قامت مظاهرة حربية على رأسها « القائمقام عرابى » ، وهو ضابط مصرى من عنصر الفلاحين كان قد قام بدور ثانوى فى هياج سنة ١٨٧٩ وأصبح الآن الزعيم المختار الممثل لصغار الضباط المصرىّي العنصر فى حركتهم ضد رؤسائهم الأتراك الشراكسة . فاستطاعت المظاهرة حمل الخديوى على

تأليف وزارة وطنية جُعل فيها « عرابى » وكيلا لوزارة الحربية . وكان لنجاح هذه الحركة الوطنية أكبر أثر فى مجلس الأعيان[١] ، الذى لم يكن له من قبل أى سلطة سياسية ، فاندفع الآن فى تيار الوطنية وادعى لنفسه حق فحص ميزانية الدولة ، غير مبالٍ ببيانات المراقبين الماليين الأجنبيّين واحتجاجاتهما . فقلقت لهذا التشبّث الحكومة الفرنسية ، التى طالما تحمّست فى سبيل المحافظة على مصالح حَمَلة سندات الدين ، وقد كان معظمهم من الفرنسيين ، واقترحت على الحكومة البريطانية أن تشتركا فى التدخّل فى شئون مصر تدخلا مسلحا.

وقد أبدت حكومة الأحرار فى بريطانيا فتورا نحو هذا التدخل العنيف فى شئون بلاد مستقلة استقلالا اسميا، غير أنها لمّا وجدت أن مجرى الأمور فى مصر لا يبشّر بشىء من تحسّن الأحوال انتهى أمرها بقبول الاقتراح الفرنسى فى يناير سنة ١٨٨٢ . إلاّ أنه قبل أن تُتخذ إجراءات ما فى الأمر سقطت الحكومة الفرنسية بسبب من الأسباب الداخلية، وأبدت الحكومة التى خلفتها تردّدا عجيبا فى موضوع مصر . وفى شهر فبراير تولت الأمور فى مصر حكومة وطنية لحماً ودماً ، وكان فيها « عرابى » هذه المرة وزيراً للحربية . فرسم عرابى خططا لتوسيع نطاق الجيش ووضْع القوة السياسية الفعالة فى يد العنصر الوطنى من الضباط المصريين . فكان لهذه الأمور وقع مزعج جدا لدى الحكومتين البريطانية والفرنسية ، فأرسلتا بالاشتراك قوة بحرية إلى الإسكندرية ، مع مذكرة منهما إلى الخديوى تطلبان فيها عزل الحكومة ذات النعرة الوطنية . وفى الوقت نفسه طلبت الحكومة البريطانية إلى الدولة العثمانية التدخل فى الأمر ، وأبدت رغبتها فى إحالة المسألة المصرية بحذافيرها إلى مؤتمر دولى من سفراء الدول العظمى فى الآستانة ، وكلا الموقفين يُشعر بأنه لم تكن هناك أى نيّة بريطانيّة مُبيَّتة لضم مصر إليها

---

(١) المترجم — كان الاسم الرسمى لهذه الهيئة النيابية . « مجلس شورى النواب » .

ولمّا تمّ عزل الحكومة الوطنية أعقبتهُ اضطرابات ذات صبغة عدائية للأجانب، وقعَ أشدّها فى الإسكندرية ومات بسببه ٥٧ من الأوربيين و ١٤٠ من المصريين . وأخذ عرابى يزيد فى تحصين قلاع الإسكندرية ، احتياطاً ، على ما يظهر ، لما عسى أن يحدث من نزول قوات الأسطولين البريطانى والفرنسى إلى البر ، وفى يوم ٥ يوليو قررت الحكومة البريطانية المطالبة بإبطال هذه التحصينات الحربية بالاسكندرية ، مع الانذار بقيام الأسطول بتدميرها إذا لم يُجب هذا الطلب . على أن الحكومة الفرنسية امتنعت عن الاشتراك فى هذا العمل وسحبت سفنها فى اليوم السابق ليوم ١١ يوليو ، وهو الذى لماّ لم يتلقَّ فيه الانجليز ردّا على بلاغهم ، قاموا فيه بدكّ الحصون بوابل ثقيل من نيرانهم . ثم أمر قائد القوات البريطانية بإنزال قوّاته إلى البر بالاسكندرية ، وعلى مسافة ١٢ ميلا من الثغر وجد نفسه وجهاً لوجه أمام الجيش المصرى المتحصّن فى مواضع أعدّت له من قبل ، فقرر إزاء هذا الموقف القيام بحركة التفاف من جهة قناة السويس؛ وإذ ذاك تراءى للحكومة الفرنسية الاشتراك فى العمل مع بريطانيا على أساس المحافظة على حياد قناة السويس ، غير أن المعارضة فى مجلسها النيابى أسقطت هذا الاقتراح بأغلبية ساحقة بحجة استحالة فصل موضوع القناة عن موضوع المسألة المصرية بوجه عام . وبينما كانت المناقشة حول ذلك تحتدم فى مجلس الأمة الفرنسى نزلت القوات البريطانية فى بور سعيد ، وبدّدت الجيش المصرى عند « التل الكبير » فى ١٣ سبتمبر ، ثم دخلت القاهرة بعد ذلك بيومين .

وفى الشهر التالى أخطرت بريطانيا الحكومة الفرنسية بعزمها على الانسحاب من المراقبة الثنائية ، ثم صدر مرسوم خديوىّ بإلغاء هذه المراقبة جملةً فى يوليو من العام القادم ، ومن ذلك الحين صار « إفلين بيرنج »

(Evelyn Baring) — الذى أُطلق عليه اسم «اللورد كرومَر» فيما بعد — هو الحاكم الفعلى لمصر مدة أربعة وعشرين عاماً . ويقول المؤرخ الفرنسى « دِريُولت » (Driault) إن امتناع فرنسا عن الاشتراك فى العمل كان «لرغبتها فى عدم صدم الشعور القومى المصرى ، الذى كانت تعتقد وقتئذ أن فيه من المقدرة على المقاومة أكثر مما حصل فعلاً » . على أننا قد رأينا أن الرأى العام الفرنسى لم يعترض فى الثمانى والعشرين سنة السابقة لذلك على الاستغلال المطّرد لعدم خبرة حكّام مصر ، لما فيه من الفائدة الغالبة للدائنين الفرنسيين ، ولا على إرهاق الفلاحين المصريين فى سبيل تدبير الفوائد المستحقة للمرابين[1] . والواقع أن إحجام فرنسا كان نتيجة للتردّد المستولى على حكومتها وضعفها السياسى الشامل فى عهد الجمهورية الثالثة . والأمر الذى لاشك فيه أن الرأى العام فى فرنسا لم يغتفر قط لبريطانيا انفرادها بالعمل فى الوقت الذى أحجمت فيه هى ، وظلّت مدة اثنين وعشرين عاماً تبذل جهوداً مريرة لعرقلة كل مجهود إيجابى من جانب بريطانيا فى سبيل إصلاح وإنعاش الحالة الاقتصادية للشعب المصرى .

وبمحاكمة عرابى ونفيه من مصر قضى قضاء مُبرما على أول حركة وطنية قامت بمصر[2] ، وقد كانت نية الحكومة البريطانية الخالصة فى أول الأمر — بموافقة « بيرنج » — أن تنسحب من مصر بمجرد توطيد سلطة الخديوى : يتضح ذلك جليًّا من البرقيات التى تبودلت إلى شهر يناير سنة ١٨٨٤ بين

(١) نقلا عن كتاب « Modern Egypt, 28 ff » تأليف اللورد كرومر .

(٢) ان حكم الكتاب المصريين على حركة عرابى وصحبه قد يختلف باختلاف الجو السياسى فى زمانهم . فأنه منذ أن قامت الثورة العسكرية فى مصر عام ١٩٥٢ صارت حركة عرابى ينظر إليها بعين الرضا أكثر مما كان الأمر فى عهد اخلاف الخديوى الذى شق عليه عرابى عصا الطاعة .

وزارة الخارجية و «بيرنج»[1]، وحتى فى سنة ١٨٨٧ كانت الحكومة تتفاوض مع الدولة العثمانية على الانسحاب من مصر فى بحر ثلاث سنوات، بشرط ألا يتهدد سلامة مصر عامل ما من الداخل أو الخارج . ومن سخريات الأحداث أن الحكومة الفرنسية عارضت هذا الاشتراط ، فكان ذلك السبب الأعظم فى فشل هذه المفاوضة وإسفارها عن لا شىء . ويرجع السبب الرئيسى فى استمرار الاحتلال البريطانى إلى قيام مسلمى السودان فى سنة ١٨٨١ بثورة ذات صبغة دينيَّة بقيادة « محمد أحمد » ، الدنقلى المولد والذى تسمَّى باسم « المهدى » ، ضد ظلم المصريين الصارخ وسوء حكمهم ، وإلى إفناء الثوار للجيوش المصرية التى خرجت بقيادة الإنجليز للقضاء على هذه الحركة . فاستولى على بريطانيا إزاء ذلك شعور بأنه ليس فى وسعها ترك مصر معرّضة لهذه الجموع المتعصّبة ، الذين لم يكن من المستبعد قيامهم بغزو مصر بعد أن تقوض سلطانها بينهم ، لِما يجرّه ذلك من الخطر على مواصلات بريطانيا العاهلية . ثم إن مقتل « الجنرال غردون » (General Gordon) بالخرطوم عام ١٨٨٥ أثار فى بريطانيا عاصفة من الشعور الوطنى أصبح معه من المستحيل على الحكومة سحب قواتها من مصر .

وقد أفسح انهيار الحركة الوطنية مجال العمل أمام اللورد كرومر نحو عشرين عاما قام فيها بإعادة تنظيم الشئون المالية والنهوض بالتقدم الاقتصادى بمصر ، وذلك بمعاونة إيجابية من المصريين ، عدا شىء من المقاومة كان يبديه خديوى مصر الشاب ، صلب الرأى ، « عباس الثانى » ، الذى تولى أريكة مصر عام ١٨٩٢ ، هو ومستشاروه ، لما كانوا يشعرون به من الغيرة من سعة نفوذ كرومر .

---

(١) عن « Lord Zetland, Lord Cromer » — ص ٨٨

وإن ما تمّ فى هذه المدة ، من إعادة الثقة المالية لمصر ، إلى زيادة رقعة أراضيها الزراعية فى عشر السنوات الأخيرة من القرن بما يقرب من الخمس نتيجةً لإتمام قناطر الدلتا (القناطر الخيرية) ، إلى القضاء على ذلك الإجراء العتيق الجارى منذ أجيال بجواز العمل الإجبارى المجانى (السخرة) الذى كان إلغاؤه بمثابة إعطاء الفلاحين أبسط الحقوق الأولية التى يتمتع بها الأحرار من الناس، إلى غير ذلك من مظاهر التقدم، يعدّ صفحة مجيدة فى تاريخ الاستعمار البريطانى ، ولم يكن يتسنى حصوله الاّ بفضل ذلك النظام الإدارى الذى استحدثه « كرومر » والذى لُخص وصفه بأنه يتألف من «عقول بريطانية وأيد مصرية » .

ولم يكن قد توافر بعدُ لدى الطبقات العليا والوسطى من المقدرة الإدارية والاستعداد الناضج ما يكفى لتوليهم المناصب ذات المسئولية فى ظلّ هذا النظام المعقَّد . فقد كان على الخديوى ورئيس وزرائه أن يقبلا على الدوام « مشورة » عميد بريطانيا وقنصلها العام ، ذى المركز المهيب والسلطة الكاملة ، كما كان لكل وزير مصرى مستشاره البريطانى ، ولمدير كل مديرية من مديريات القطر مفتشه البريطانى كذلك ، فكان هؤلاء جميعاً ، بما لهم من الاتصال المباشر باللورد كرومر ، هم الأداة الفعالة فى تصريف شئون الحكم .

لذلك كانت الطبقة العليا ، من السلالة التركية ـ المصرية ، تحقد على الإنجليز افتياتهم على حريتهم فى تصريف شئون الحكم فى بلادهم بما يلائم مصالحهم الذاتية ، كما كانت الطبقة المتوسطة المتعلمة الآخذة فى النمو (والتى قد يقاس نموها بازدياد عدد الصحف المصرية إلى أكثر من أربعة أمثاله فى المدة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩) تحسد البريطانيين على تقلدهم أرقى المراكز الإدارية[١] ،

(١) قارن ذلك بالملاحظات التى ابداها محمد رفعت بك فى شيء من عدم التحفظ op. cit., 225 , 234

وتشعر بالاهانة مما تراه من ابتعادهم، نتيجةً لما ينتاب الكثير من الانجليز عادة من الشعور الفاتر والتحفظ فى حضرة الغرباء والأجانب. وقد كان الفرنسيون يذكون نار هذه المكاره إلى حدّ ما؛ إذ كانت الطبقة الراقية من المصريين لا تزال ترسل أبناءها إلى فرنسا لإتمام دراستهم، فضلا عن أن نظام المدارس الثانوية المصرية بحالتها وقتئذ كان مستقى من النظم الفرنسية. وقد كان مساس الحاجة إلى المحافظة على رضا الدول ذات الامتيازات عن مركز بريطانيا الواقعى فى مصر والحرص على عدم قيامهم بشىء يذكر من التدخل فى الحالة الدولية الراهنة فيها، مدعاة لابتعاد «كرومر» عن منافسة الفرنسيين فى شىء يذكر مما كان جوهره فى أيديهم من التعليم العالى والدعاية الثقافية والسياسية، حتى لو سمحت بذلك سياسة الحكومات المتعاقبة فى بريطانيا بالنسبة لعدم التدخل فى شئون التعليم. ولما قام «كرومر» فى نهاية الأمر بوضع نظام جديد للتعليم، كان رائده فيه المنفعة المحضة وهى إعداد طائفة من صغار الموظفين المصريين للقيام بالأعمال الادارية، دون مراعاة لأى غرض ثقافى أو سياسى (١).

ثم أتى الدور الثانى من الحركة الوطنية المصرية الذى كان رسوله ذلك الشاب طالب القانون المصدور «مصطفى كامل». ولا غرابة أن كان أول ظهوره فى إحدى الدوائر المعادية لبريطانيا فى باريس، حيث لقى تشجيعاً لإلقاء خطاباته النارية الأولى ضد الاحتلال البريطانى. وعند عودته إلى مصر حوالى سنة ١٨٩٥ أسس «الحزب الوطنى»، وأنشأ جريدة له، وافتتح مدرسة لنشر عقيدته السياسية بين الشباب. فلمّا تألف «الاتفاق الودى» بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ أتى صدمة لحركة الوطنيين، إذ لم يعُد فى وسع الفرنسيين

---

(١) قارن بذلك ما جاء بكتاب «Lloyd» : op. cit الجزء الأول، الفصل ١١

أن يقوموا علناً بأى تأييد لأعداء بريطانيا فى مصر ؛ غــــير أن الهزيمة التى أوقعتها دولة اليابان الأسيوية بروسيا ، التى هى إحدى الدول الأوربية العظمى والتى طالمـا عملت باستمرار على انتقاص عظمة « ديار الإسلام » ، ألقت فى قلوبهم شجاعة كبيرة ، والتهبت هذه الشجاعة إلى حد السعير عام ١٩٠٦ (على إثر حادث « دِنشواى ») من جرّاء ما عُبرّ عنه بأنه «الوحشيّة التى أملاها الذعر » ، وهو مابدا من الإدارة البريطانية فى العقوبة التى أنزلتها - أثناء غياب كرومر بالاجازة - بأهل قرية «دِنْشواى» جزاءَ هجومهم الفتّاك على بعض الضباط البريطانيين الذين قاموا بإطلاق بنادقهم خطأ على حمَام أليف يملكه الأهلون . وفى العام التالى اعتزل « اللورد كرومر » منصبه الرفيع بعد أن شغله هذه المدة الطويلة .

ولم يكن « كرومر » بالرجل الذى يحرك عاطفتهُ الأدعياء من أصحاب الحركات الرخيصة ، كما أنه عندما تقدمت به السن لم يعبأ بتشبّث الشباب ، ولم يفته فى آخر تقاريره السنوية أن يتناول مواضع الضعف فى الحركة الوطنية ، فقال : « لاوجه للاستغراب مطلقاً فى أن يبدأ المتعلمون من الشباب المطالبة فى ضجيج بزيادة نصيبهم عن قبل فى حكم بلادهم وإدارة شئونها . وليس أبعد عن مظاهر الكرم منعدم الاعتراف إلى حد ما بهذه الأمانى العادلة ، ولكنه فى الوقت نفسه ليس أبعد عن الحكمة من الإحجام ، فى هذا الدور المبكر من الحــــركة الوطنية ، عن توجيه نظر كل راغب فى الإنصات لصوت العقل إلى الحدود التى يجب أن تقف عندها هذه الأمانى فى الوقت الحاضر ... فإن منهج الحزب الوطنى يستحيل تحقيقه الآن ، بل إنه يُشك كثيراً فى أنه بشكله الحالى يتسنى تحقيقه فى أى وقت مطلقا .. والواجب علىّ فى كل حال أن أتنحّى تماماً عن الاشتراك فى تأييد اقتراحات قد يكون من وراء العمل بها - فى رأيى - ظلم صارخ ، لا يقف حدّه عند المصالح الأجنبية الكثيرة التى تتأثر بهـا ، بل

يتناول أيضاً أولئك الاثنى عشر مليونا من المصريين الذين قضيت زهرة حياتى فى سبيل ترقية شئونهم الأدبية والمادية ». في حين أن « كرومر ». لم ينكر أن الحكم الذاتى هو الهدف النهائى الذى يجب أن تبلغه حركة التطور السياسى فى مصر، كان كثير الشك فى كفاءة الادارة المصرية، فضلا عن أن « المصالح الأجنبية الكثيرة » التى كانت تختلج فى ذهنه لم تكن مقصورة على ذلك الجزء الأجنبى من السكان وقدره ٢½ فى المائة، بل كان يرمى أيضاً إلى أن ٧٨ فى المائة من دَين مصر العام ورءوس أموال الشركات المساهمة كان فى أيد أجنبية. ومن هنا كان تفضيله — على ما فيه من قلة تقدير للقوى النفسية التى تولّدها العاطفة الوطنية — لسنّ « دستور يستطيع به جميع سكان مصر على اختلاف عناصرهم العالمية، سواء منهم المسلمون والمسيحيون، الأوربيون والأسيويّون والافريقيون، الاندماج فى كتلة واحدة تتمتع بالحكم الذاتى ».

وقد قام « كرومر » بتشجيع حزب اصلاحى حديث التكوين، وهو حزب الأمة »، أوحى بروحه ذلك المصلح الدينى الفذ الشيخ محمد عبده، الذى يعدّ على الأرجح أول مفكر عظيم أنجبه الشرق الإسلامى منذ أيام « الغزالى ». كما أنه قبل اعتزاله بقليل وافق على تقليد منصب وزير المعارف (التربية والتعليم) لأحد أعضاء هذا الحزب الخليقين بأن يُركن إليهم : ذلك هو « سعد زغلول ».

وخلَف كرومر « السير إلْدُن غورِسْت » (Sir Eldon Gorst)، وقدكان من قبل أحد الذين عملوا تحت رياسته وأبْدا فى ذلك امتيازاً عظيما؛ غير أنه عندما عاد إلى مصر عام ١٩٠٧ لتولى منصبه كان مزوّداً بتعاليم جديده « حاسمة إن لم تكن محددة بالضبط فى مفصلاتها »، ترمى إلى إجراء اصلاحات سياسية جديدة فى مصر. فقدكانت الانتخابات العامة البريطانية التى أجريت فى عام ١٩٠٦ قد أتت بحكومة من « الأحرار » بعد أن تاه حزبهم

فى دياجير السياسة مدة عشرين عاما ، وكان بين أعضاء هذه الحكومة نسبة كبيرة من « الرادكاليين » (الاصلاحيين) الذين تغْلب عليهم العواطف الإنسانية ويَعتبرون أن الحكم الدستورى النيابى دواء شامل لكل داء فى العالم . وقد لُخصت الإرشادات التى زُوّد بها « غورسْت » وقتئذ بأن « يُرْخى من قبضة الرقابة البريطانية ويعطى الحكومة المصرية حرية أكثر من قبل فى شئون الادارة وسياسة الحكم ولو ضُحى فى سبيل ذلك بشىء من مستوى الاجادة المنشودة ، وأن يساعد الشعب المصرى على أن يتعلم بنفسه الدروس الأولى فى الحكم الذاتى التى لا يمكنهم تعلّمها الاّ بتحملهم شيئاً من التبعة مهما كان طفيفا » . [1] على أنه لم يُقصد بذلك أن يكون منهج العمل الاستسلام على طول الخط لدعاة الوطنيّة ، وإن كان غلاة المقاومين للروح الجديدة قد مثلوه على هذه الصورة امام أعين الرسميين وغير الرسميين من الجالية البريطانية بمصر. وقد صرّح « غورست » فى أول تقاريره السنوية بأنه « الى أن يحرز القوم تقدما يفوق بكثير المستوى الحالى من الناحيتين الخلقية والفكرية ، يكون إنشاء الهيئات النيابية بالمعنى المفهوم فى انجلترا مجلبةً للمضرّة أكثر من المنفعة ، ويرجع إلى الوراء بخطة الاصلاح الادارى الحالية » . وعلى ذلك سعى سعيه لكسب معاونة الخديوى « عباس الثانى » ، وقد صار يومئذ رجلا فى الخامسة والثلاثين من عمره ، ليكون بمثابة قوة لحفظ التوازن على رأس هرم السياسة المصرية ، ورَسَم خطة لتقوية قاعدة هذا الهرم باجراء توسيع إنشائى فى سلطة مجالس المديريات ، التى كانت إذذاك محدودة جدا . ومتى تمت تقوية المبنى من أسفل وتثبيته من أعلى على الوجه المتقدم انفسح المجال أمام هيئة التشريع المركزية للأخذ بأسباب النمو فى المسئولية وتوخى الحكمة .

---

(١) عن Chirol , op . cit,108

على أن ذلك لم يقدّر له أن يكون . فان « ثورة تركيا الفتاة » التى قامت سنة ١٩٠٨ أرغمت السلطان على إعادة الدستور الموقوف منذ عام ١٨٧٦ ، وفى نشوة الإشادة بالمبادىء الحرة أعلنت الثورة أن جميع الشعوب التابعة للدولة العثمانية سواء . فتولدت بذلك ، عن طريق التجاوب ، حركة حماسية شديدة بين دعاة الوطنية المصرية ، أفضت إلى هياج عنيف جامح . وبلغت الحركة قمتها فى عام ١٩١٠ بمقتل رئيس الوزراء القبطى [١] « بطرس غالى » ، الذى كان قد أتى فى ثلاث مناسبات من حياته بما دعا الوطنيين إلى اعتباره شبيها بالخائن « كِوزْ لِنج » (Qusiling) [٢] يعمل لمصلحة البريطانيين . وقد كان قاتله من النوع الذى يرتكب الجرائم السياسية عادةً ، إذ كان شابا ضعيف البنية ، يكبت غضبه فى صمت ، كثير الانطواء على نفسه ، تلقى جانبا متوسطا من التعليم ثم احترف الصيدلة ومُنى فيها بالإفلاس .

وفى عام ١٩١١ اعتزل « السير إلدُن غورست » منصبه بعد أن أصيب إصابة قاتلة بداء السرطان وبعد أن خاب أمله من جراء فشل تجربته فى التدرّج فى إنشاء الهيئات النيابية . وقد جاء فى آخر تقرير سنوى له ما يأتى : « وعلينا أن نبيّن للمصريين أنه ليس فى نية الحكومة البريطانية أن تسمح لنفسها بأن تُرغَم على التوسع أو الإسراع فى منهجها الخاص بالحكم الذاتى بأكثر من القدْر الذى تراه فى مصلحة الشعب المصرى أجمع ؛ فان الهيئات التى تنطبق عليها بحق صفة تمثيل الأمة هى بالبداهة مستحيلة الوجود فى بلاد لا تتجاوز نسبة الذين

---

(١) لم يتول رياسة الوزارة مسلم مصرى قط منذ بدأ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ . فقد كان أحد الرؤساء ارمنيا وآخر يهوديا تركيا واثنان من العنصر التركى المسلم . والآن كان دور بطرس غالى القبطى .

(٢) المترجم ـ كان « كوزلنج » رئيس وزراء النرويج خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد بالغ فى تعاونه مع الالمان بعد غزوهم لبلاده ، مما جعله مضرب الامثال فى الخيانة فى مثل هذه الظروف .

يعرفون القراءة والكتابة فيها ٦ فى المائة » . وقد يتساءل ناقد لماذا تمسكت بريطانيا بفرض حكمها على شعب يُظهر الناطقون بلسانه كل هذا الانكار للجميل . والحقيقة التى كانت وراء ذلك هى بالطبع أنّ تحوّل مشروع « الزحف الألمانى نحو الشرق » (German Drangnach Osten) إلى عامل جدى فى سياسة الشرق الأوسط قد جعل تمسك بريطانيا بالاشراف على قناة السويس حيويا بدرجة لم يسبق لها مثيل لمواصلاتها العاهليّة . هذا فضلا عن أن مكانتها وجانبا كبيرا من رءوس الأموال البريطانيّة قد أصبحا مرتبطين بمصر . ولكن ما هكذا جرت الأساليب البريطانية بالتصريح علنا بهذه الاعتبارات المادية (arcana imperii) ؛ وبدلا من هذا الاعتراف كتبت جريدة « الإسبكتيتور » (The SPectator) تقول : « انه يكون من التخلى غير الإنسانى عن واجبنا فى العالم أن نضحّى بالفلاحين المساكين ونسمح بتعرّضهم مرة أخرى لأن يكونوا فريسة لنهب المبتزّين والإرهابيين » . وبمثل ذلك صرّحت جريدة « التايمز » (The Times) على غير ما تعوّدته من توخى النظرة المجردة ، قالت : « إن غرض دعاة الوطنيّة الحقيقى هو الرجوع إلى ما سبق أن مُنيت به البلاد ، من امتياز الطبقات ، والظلم ، وفساد الحكم[1] » .

وعند قيام الحكومة البريطانية باختيار خلف للسير إلدن غورست تحوّلت تحوّلا عكسيا شديدا عن سياستها السابقة ؛ شأنها فى كثير من الأحوال التى يُخفق فيها منهج من مناهجها السياسية . فبعد استشارة « اللورد كرومر » ،

---

(١) عن « Alexander, The Trulh about Egypt (1911) 200, 92. »
وهذا الكتاب مثال رائع لداء الخوف من المسألة المصرية (Egyptodholia) المستولى على أهل ذلك الوقت . وحتى فى عام ١٩٣٤ ــ بعد مرور سنين طويلة ــ كتب « اللورد لويد » يقول « كان همنا الأول من سنة ١٨٨٩ إلى ١٩٢٢ الاطمئنان على وجود والاستقرار الإدارة الكريمة التى ترعى شئون الجماهير المصرية (عن كتابه Egypt since romer : الجزء الثانى)

الذى ازداد رسوخُ سوءِ الظن عنده عن كفاءة المصريين للحكم الذاتى ، بالنظر لما وقع من الأحداث عقب اعتزاله ، عيّنت ذلك الجندى الشديد المراس « اللورد كِتشنَر » ، الذى كانت الهيئات السياسية الغربية فى نظره منبع خطر واضح للشعوب الشرقية ؛ وقد قال مرة « إن الروح الحزبية بالنسبة لهم كالشراب القوى المفعول بالنسبة لأهل أفريقيا الذين لم يعرفوا المدنيّة . . . . وانّ تقدم السواد الأعظم من الشعب فى المستقبل رهن بتحسين أحوال الزراعة ، تلك الأحوال التى تعدّ ، مع تقدم التعليم ، الخطوات الجوهرية فى سبيل ترقية الشعب من الناحيتين المادية والأدبية » . وقد صرّح فى تقريره السنوى عن سنة ١٩١٢ بأنه يعترض أشد الاعتراض على تقديم أى تشجيع « لمن يسمّون بالفئات السياسية » ، وفى القانون النظامى الذى استصدره فى سنة ١٩١٣ عمد إلى تغيير نظام تشكيل الهيئات التشريعية الموجودة يومئذ بحيث يضمن فى تشكيلها أن تكون ممثّلة تمثيلا وافيا لأهل البلاد المشتغلين بالزراعة : « أما أولئك المتطرفون الصاخبون ، وعناصر التأثير السياسى الخارجية ، فيجب إبعادهم عن الجمعية التشريعية إذا كان يراد بها حقاً أن تكون ممثلة لجماهير الشعب الكادحين الذين لا يسمع لهم صوت » .

وفى الوقت نفسه قامت الإدارة بتدبير زيادة مياه الرى استعداداً للتوسع فى الزراعة بتعلية خزان أسوان ، وعملت على حماية صغار الملاّك من ضياع أملاكهم بسبب الاستدانة ، وذلك باستصدار قانون « خمسة الأفدنة » . وقد كان من هيبة كتشنر المقرونة بماضيه المجيد ، ومن قوّة شخصيّته ، خير كفيل باعادة الهدوء السياسى إلى حدّ يذكر ، كما أن تنفيذ سياسته الزراعية بعزم وحزم عاد على البلاد بالتقدم وأكسبها عوامل الثقة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية على مقتضى القانون النظامى الجديد ، مضت الجمعية الجديدة فى إقامة العقبات الناجمة عن الانشقاقات الحزبية .

ثم وقع اصطدام بين الإدارة وسعد زغلول ؛ وكان هذا قد أُبعد عن عضوية الوزارة نتيجةً لما جرّه من معاداة الخديوى له ، وصار زعيم المعارضة الوطنية تلتفّ حوله كتلة قويّة من الأتباع ، ولم يفضّ هذا الاصطدام سوى نشوب الحرب العالميّة الأولى .

وفضلا عن ذلك ، قد تقهقرت أعمال الإدارة فى نوعها بسبب الطرق التى انتهجها «كتشنر» من الاستئثار بالسلطة ، والرغبة عن قبول المشورة ، وبعض عوامل أخرى شخصية تأثّر بها من قبل ، وقد اعتزل العمل نتيجة لذلك نفرٌ من أكفأ الموظفين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ،وحلّ محلّهم مَن هم أقل منهم جدارة ؛ ففى حين أن عدد الموظفين البريطانيين قد زاد زيادة سريعة على ما كان فى عهد كرومر ، نرى أن مستواهم كان فى انخفاض مستمر. وقد قيل أيضا ان «كتشنر» لم يكن دائماً موفّقاً فى اختياره لمستشاريه ومعاونيه المصريين[1] . وقد رأى أحد المعاصرين الذين كانوا يرقبون الحالة فى حياد ما كان يكمن حتما تحت هذه المظاهر من أخطار فقال : « إن الهدوء الظاهرى إنما هو مظهر للسخط المكبوت — هو حنق على حكومة الاحتلال وفقدان ذريع لكل ثقة فيها . وإلى الآن لم تفلح الحكومة قط فى جعل نفسها محبوبة أو على الأقل مقبولة لدى الشعب المصرى ، بل إنها على العكس موضع ريبته، مثيرة لكراهيته ، فالشعور الوطنى المضاد للاحتلال قوى جدا على الرغم من المحاولات الحازمة لمحو كل أثر للحرية فى إبداء الآراء السياسية ، كما أن تكميم أفواه الصحافة بالجملة لم يقتصر أثره على اختمار السخط الباطنى فى نفوس الغالبية الإسلامية ، بل إنه نفر منا أيضاً فريق الأقباط الذين كانوا إلى الآن على الولاء

(١) عن كتاب Independent Egypt) الأمين يوسف ص ٥٣

لنـا »[1] .على أن دخول الدولة العثمانية الحرب أعقبه اعلان الأحكام العرفية فى مصر . فوُقفت المسألة بحذافيرها من الناحية السياسية ، وتوغل السخط الباطنى فى شق طريقه إلى الأعماق ؛ حيث مضى فى أدوار العفن والتقيح إلى أن انتهى الاقتتال العالمى .

* * *

حدث خلال ما تقدم ذكره أن زعماء الوطنية فى سوريا ، على الرغم من عدم تمثيل العناصر العربية تمثيلا كافياً فى « لجنة تركيا الفتاة للاتحاد والترقى » ، قد وجدوا فى نجاح الثـــورة التركية أكبر مشجع لهم ، فأسسوا فى الاستانة (اسطنبول) فى سبتمبر سنة ١٩٠٨ جمعية تسمى « الإخاء العربى العثمانى » ، ترمى إلى اتحاد جميع شعوب الدولة فى ولائهم للسلطان ، وحماية الدستور السمح الجديد . والعمل على تحسين حال الولايات العربية على أساس من المساواة الحقيقية ، إلى غير ذلك .

غير أن محاولة السلطان عبد الحميد القيام بحركة رجعية للقضاء على الثورة التركية عام ١٩٠٩ أفضت برجال « تركيا الفتاة » إلى اتخاذ إجراءات جديدة لصون الأمن ، كان من بينها تحريم جميع الجمعيات التى تؤلفها عناصر غير تركية . فأُغلقت ابواب جمعية « الإخاء » واضطر زعماء الوطنية العرب إلى التوارى والجنوح إلى الخفاء فى مواصلة نشاطهم السياسى . فكانت أولى جمعياتهم السرية الجمعية « القحطانية » ، وقد حُلَّت بعد عام واحد خوفاً من بلوغ أمرها إلى الأتراك . ثم أُلفت فى باريس « الجمعية العربية الفتاة » : ألفها سبعة من الطلبة المسلمين ، كان من بينهم « جميل مردم » (الذى صار فيما بعد رئيساً لوزراء سوريا) و « وعونى عبد الحميد » (وهو الآن « الزعيم السياسى » بين عرب

---

(١) عن مجلة (Asiatic Review) لابريل سنة ١٩١٤ ، كما نقله Lothrop Stoddard فى كتابه (The New World of Islam) - f١٥٤

فلسطين) ؛ وكان غرض الجمعية تحقيق استقلال العرب وتحريرهم من الحكم التركى ومن كل حكم أجنبى ، فنمت الجمعية ونظمت فى باريس عام ١٩١٣ مؤتمراً ظل منعقدا ستة أيام وحضره أربعة وعشرون مندوباً (من بينهم أحد عشر مسيحياً)، ومعظمهم من سوريا والعراق . وكان من بين مندوبى العراق « توفيق السُوَيدى » الذى صار فيما بعد رئيساً لوزراء العراق . وقد أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة فى بقاء الولايات العربية داخل الدولة العثمانية بشرط ضمان الحكم الذاتى لها، وأكد أهمية منع الدول الأوربية من التدخل فى الأمر . وفى السنة نفسها نقلت الجمعية مقرها إلى سوريا ، وكان عدد أعضائها إذ ذاك قد أربى على ٢٠٠٠ عضو معظمهم من المسلمين ، ومن بينهم « شكرى القوّتلى » و « فارس الخورى » (وقد صار أولهما فيما بعد أول رئيس لجمهورية سوريا المستقلة استقلالا حقيقياً، كما صار ثانيهما أول ممثل لها فى مجلس الأمن).

ولم يخلُ العراق أيضاً من حركات الهياج الوطنى داخل حدوده . فقدأُ نشئت فى بغداد جمعية وطنية لطرد الأتراك وتأسيس حكومة ذاتيّة ، وكان من بين أعضائها ما يفوق المائة من ضباط الجيش ، وكثير من الأعيان . كما كان من أعضائها الذين خانهم الحظ بوصول أمرهم إلى علْم ولاة الأمر الأتراك « حمدى الباشاجى » (الذى تولى رياسة الوزارة العراقية فى أوائل سنة ١٩٤٦) . وفى شهر مارس من سنة ١٩١٣ عقد أعيان أسفل العراق وما جاوره مؤتمراً فى بلدة « المحمّرة » فى الأراضى الفارسية ، للعمل على تحقيق الاستقلال للعراق والبلاد العربية التابعة لتركيا ، وفى نوفمبر من ذلك العام اتصل زعماء حركة العراق بالأمير الشاب « عبد العزيز بن سعود » ، وكان قد صار سيّد « نجد » واتّخذ لها ثغراً على الخليج الفارسى ، وفاتحوه فى أمر حركتهم . فأبدى عطفه على الحركة ولكنه لم يعدهم بالقيام فى ذلك الوقت بأى عمل ، لاضطراره إلى التزام السكون بسبب مركزه الإستراتيجى من عدوه الوراثى المناصر للأتراك

والذى يجاوره من الشمال ، وهو « أمير جبل شمّر » .

وكانت بعض الأنباء قد وصلت إلى علم الأتراك عن نمو هذه العاطفة الوطنية المعادية لهم ، وحاولوا تمزيق كل من حركتى سوريا والعراق بعرض بعض المناصب السياسية السامية على نفر من الزعماء الظاهرين فيهما . ومع أنه قد تمّ إغراء القليل منهم بهذه الوسيلة ، فان الأتراك لم يُبدوا أى استعداد للنزول عن شىء من أركان الحكم الذاتى يكفى لاسترضاء أعيان العرب ذوى الأطماع السياسية الذين كانوا إلى هذه الآونة هم وحدهم الباعثين الأصليين لهذه الروح الوطنية .

وحدث خلال ذلك أن ضابطاً عربياً شاباً يدعى « عزيز على المصرى » كان قد أظهر امتيازا فى خدمة الجيش العثمانى ثم استقال من منصبه لشعوره بأن رجال تركيا الفتاة لم يقدروا خدماته حق قدرها ، وأسس فى أوائل عام ١٩١٤ جمعية تسمى « العهد » لتحلّ محل الجمعية « القحطانية » التى زالت من الوجود. ولما كان كل أعضائها تقريبا من ضباط الجيش العرب ، كانت الغالبية الساحقة فيها للعراقيين ، إذ كانت مجموعة العراقيين فى الجيش العثمانى اكبر من أى مجموعة عربية أخرى . وقد أنشىء فرع للجمعية فى بغداد وآخر بالموصل ، وقد قيل ان جملة أعضائها فى كافة أنحاء الدولة بلغت ٤٠٠٠ عضو ، وصارت هذه الجمعية بالنسبة لضباط الجيش العرب مثل « الجمعية العربية الفتاة » بالنسبة لعلْيَة القوم المتعلمين من المدنيين ، وإن كانت كل منهما لم تعلم إلى هذه اللحظة بوجود الأخرى ، ولم يقع اتصال بينهما إلاّ فى أوائل عام ١٩١٥ . وفى شهر يناير من سنة ١٩١٤ أمر رجال « تركيا الفتاة » بالقبض على عزيز المصرى فى استنبول

بتهمة محاولته إنشاء دولة عربية فى شمالى أفريقيا ؛ وأنه كان يأخذ الرِشا من الايطاليين خلال حرب طرابلس عام ١٩١١ ، وغير ذلك . وقد حكم عليه بالإعدام ، غير أن تنفيذ الحكم أجّل ، ثم أطلق سراحه جملةً لا لسبب سوى وساطة السفير البريطانى فى الاستانة ، بناءً على إيضاحات أرسلها اللورد كتشنر من مصر .

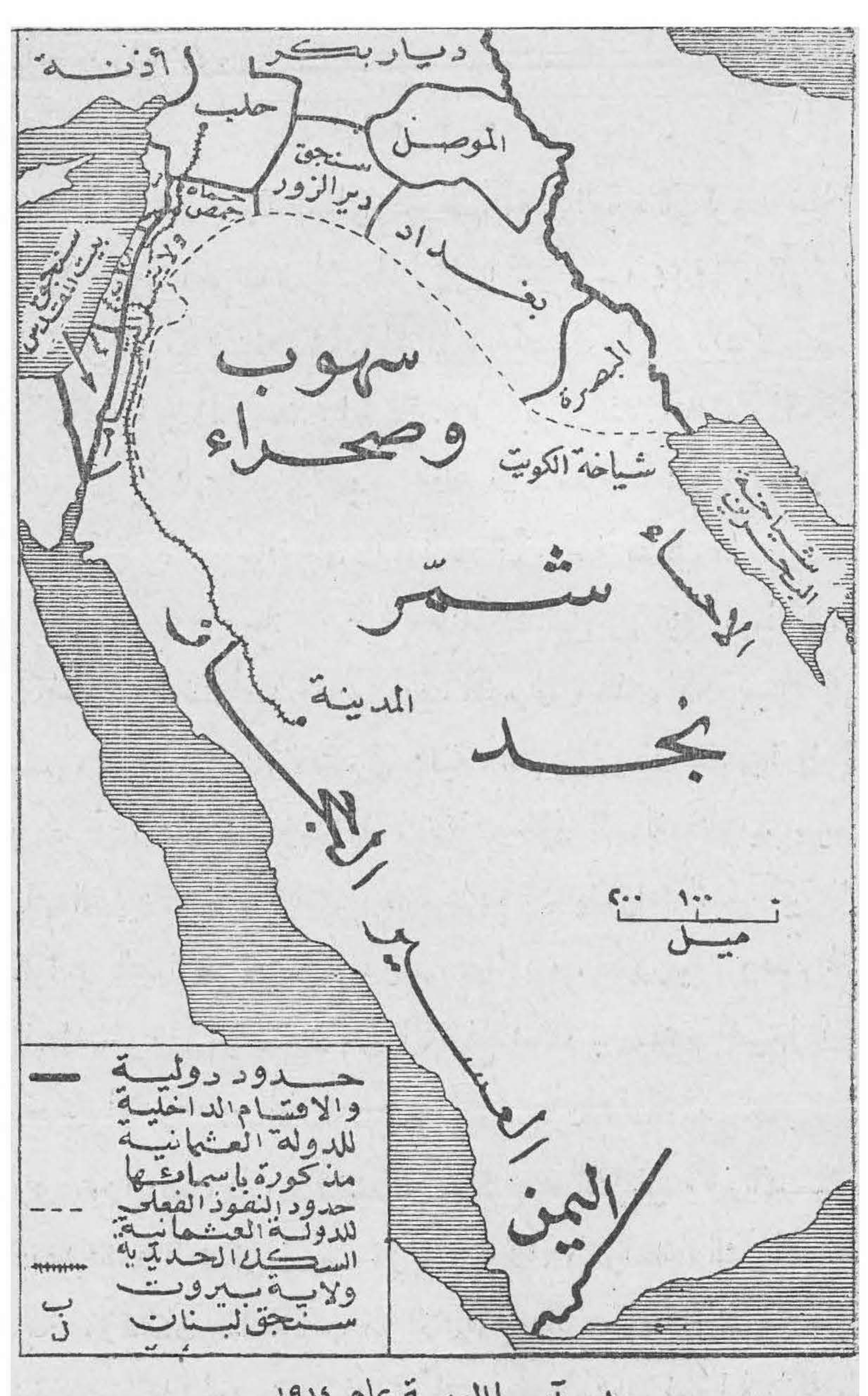
وكانت الحركة الفكرية ، بما يتبعها من الاهتمام بالشئون السياسية ، قد تقدمت فى ذلك الوقت فى العالم العربى تقدما يمكن قياسه بالزيادة الهائلة التى حدثت فى عدد الصحف السيّارة بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ . فنى لبنان ارتفع عدد الصحف من ٢٩ إلى ١٦٨ ، وفى سوريا من ثلاثة إلى ٨٧ ، وفى فلسطين من صحيفة واحدة إلى ٣١ ، وفى العراق من صحيفتين إلى ٧٠ ، وفى الحجاز من لاشىء إلى ٦ ، فبلغ العدد بذلك فى جملة البلاد عشرة أمثال ما كان عليه ، وهذا فضلا عن الصحف الوطنية المتطرفة التى كان ينشرها اللاجئون العرب فى فى الخارج والتى كانت تهرّب إلى داخل البلاد عن طريق هيئات البريد الأجنبية التى كانت تستمد وجودها من « الامتيازات الأجنبية » . وعلى الرغم من ذلك كانت الحركة الوطنية لاتزال محصورة فى دائرة ضيقة جدا : تتناول ضباط الجيش والطبقات العالية المتعلمة ، ولا تكاد تمس السواد الأعظم من الشعب ؛ ويمكن القول باطمئنان انه كان يربض وراء المنظر الخارجى للجمعيات السريّة الكثير من المنافسات الشخصية ، والخلافات الدينيّة ، وحزازات القبائل والعشائر ، وغير ذلك مما هو من طبيعة العرب التى تجعل رائدهم الاعتبارات الفردية .[١] وقد زاد بالطبع من انفصام عُرَى القوم انعدام الصلة بينهم لسبب بطء المواصلات ؛ فلم يكن بين عواصم الولايات والمدن

---

(١) عن (Ireland,op cit 237)

الرئيسية فيها من مواصلات السكك الحديدية سوى ما يربط دمشق ببيروت وحلب . أما وسائل الإنتقال بين القاهرة وبيت المقدس ، أو بين بيت المقدس ودمشق ، أو بين دمشق وبغداد ، أو بين حلب والموصل ، فلم يكن قد وُجد منها بعدُ شيء أسرع من عربات الخيل أو قوافل الجمال .

على أن هذا العامل المادى فى إعاقة سير الحركة الوطنية كان يفوقه عامل آخر اتضح فى نهاية الأمر ، وهو عدم اعتدال الخيال العربى وعدم إنجابه شيئا عمليا . فقد كان الموحى للقوم بما يرمون إليه من إنشاء دولة عربية مستقلة ما يحملونه من الذكرى عن المجد التاريخى الغابر للخلافة العربية ، فكانت وثبات خيالهم الطموح غير العملى تحجب عن أنظارهم معظم الاعتبارات الواقعية القاسية التى تحيط بالظروف الحاضرة . فكانت الدول الأوربية فى نظر زعماء الوطنية مجرّد دخلاء لا يجوز لهم أكثر من مراقبة الحالة عن كثب ، وفاتهم أن يدركوا أنه فى حالة انحلال الدولة العثمانية المرتقَب سيتوقف مبلغ تحقيق الحكم الذاتى لهم لا على ما يصّبون إليه من الأمانى العريضة وما يتغنّون به من البيانات البليغة ، بل على مبلغ ما يستطيعون أداءه من الضغط المادى والنفوذ ذى الأثر الفعّال فى الموقف ، ونسبة ذلك إلى ما تستطيعه الدول . وكانت الحرية القومية فى نظرهم ، بصفة كونهم أعضاء فى أعظم الأسر العربية ، وصولهم ، أوّلا وقبل كل شيء ، إلى المناصب ذات القوة والسلطان التى كان ينافسهم فى بلوغها فى عهد الدولة العثمانية طلابها من الأتراك منافسة غير عادلة . كما أنه ليس هناك أى دليل على أنهم فى هذه الآونة أدخلوا فى منهجهم شيئا يحتّم العمل على اصلاح حال الطبقات الفقيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ولا غرو ، فان غالبيّتهم كانوا يستمدّون ثروتهم من امتلاكهم للأراضى ، وأن أى منهاج من هذا القبيل مآله إلى الإضرار



١٠ - آسيا العربية عام ١٩١٤

بمصالحهم بسبب ما سيقتضيه حتما من اضطراب أوضاع العلاقة بين المستأجرين والملاّك .

* * *

كانت مقاصد الدولة العثمانية غير مفهومة فى الفترة التى لزمت فيها الحياد من وقت نشوب الحرب فى أغسطس إلى اكتوبر سنة ١٩١٤ . فأراد زعماء الوطنية من العرب استغلال هذا الموقف بالحصول على ضمانات لاستقلالهم ، غير أنهم لزموا فى ذلك جانب الحيطة . وفى القرار الذى اتخذته « اللجنة العليا للجمعية العربية الفتاة » فى سبيل ضمان الاستقلال أضافت اللجنة تحفّظا بالنص الآتى : « فى حالة ظهور المآرب الأوربية بشكل ملموس ستضطر الجمعية إلى العمل فى جانب تركيا ، منعاً للتدخّل الأجنبي مهما كان نوعه أو شكله » . وكذلك أصدر عزيز عزت المصرى ، الذى كان يعيش إذ ذاك فى مصر ، تحذيراً لقادة الأعضاء فى جمعية « العهد » من أن ينساقوا إلى القيام بعمل عدائى ضد الدولة العثمانية ، لأن دخول الدولة الحرب سيعرّض ولاياتها العربية للغزو ، ولذلك يجب عليهم أن يقفوا بجانب تركيا إلى أن يحصلوا على الضمانات الكفيلة بحمايتهم من المآرب الأوربية . وهذه المخاوف التى أبداها الزعماء الوطنيون من الأطماع الأوربية تتضح أهميتها فى ضوء ما وقع من الالتحام بعد الحرب مع كل من بريطانيا وفرنسا .

وفى خلال ذلك كان « كتشنر » وسكرتيره الشرقى « رونالد ستورز » (Ronald Storrs) يقومان منذ فبراير سنة ١٩١٤ بمراسلة « الشريف حسين » سيد مكة ، وقد كان هذا يحكم مدينتى الاسلام المقدستين بطرق القرون الوسطى الدينية ، ويحقد كل الحقد على السيادة العثمانية سعيها لتركيز سلطة الحكم الاقليمية ، ذلك التركيز الذى يجعله تابعاً للوالى العثمانى المعيّن من الاستانة . وقد اشتدت حدة خوفه من هذه الناحية بتولى رجال تركيا الفتاة مقاليد الحكم ، ولم يصرفهم

عن تنفيذ تلك الخطة سوى مهارته فى الدبلوماسية الملتوية السلبية . على أنه رأى من الحكمة أن يستعين بالسلطات البريطانية فى مصر ، مع أن ولديه عبد الله وفيصل كانا شديدى الرغبة فى عدم تسليم الأمور إلى « الفرنج » ، ويتمسكان بعدم الخروج علانيةً على الأتراك قبل الوقت الملائم . وكذلك لزم المفاوضون البريطانيون جانب الحيطة أيضاً طوال بقـــاء العثمانيين على الحياد ؛ غير أنهم خرجوا عن هذه الحيطة فى أكتوبر سنة ١٩١٤ وقبلوا التعهد بوجه عام « بتحرير العرب » والاعتراف « بالأمة العربية » ، فى مقابل وقوف العرب فى جانبهم ضد الأتراك .

وفى الوقت نفسه اتصل كل من « ستورز » و « جلبَرت كلايتون (Gilbert Clayton) ممثّل المخابرات الحربية ، بعزيز المصرى وآخرين للبحث معهم فيما إذا كان من الممكن إعلان « ثورة عربية » على حكم الأتراك ؛ غير أن هؤلاء الزعماء تمسكوا بالحصول أوّلا على الضمانات اللازمة لاستقلال العرب ، وهو أمر لم يكن فى سلطة المفاوضين البريطانيين إجابتهم إليه . وفى شهر يناير من سنة ١٩١٥ قام أحد أعضاء أسرة « البكرى » ذات الجاه التليد بدمشق ، إلى مكة فى مهمّة رسمية من قبَل الحكومة التركية ؛ فحمل معه رسالة من « الجمعية العربية الفتاة » إلى الشريف حسين تدعوه فيها إلى تبادل الرأى معهم فى تدبير ثورة عربية . لذلك أرسل الشريف حسين إبنه « فيصل » إلى الاستانة فى رحلة ، جعل الغرض الظاهرى منها تأدية أعمال رسمية وحقيقته سبر غور ميول السلطات العثمانية وزعماء الوطنية السوريين . وفى طريقه إلى الشمال قام بزيارة أسرة « البكرى » ، وقابل بعض الأعضاء من جمعيتى « العربية الفتاة » و « العهد » ، واعتُمد عضواً فى كل منهما ، وأخبرهم جميعاً بمفاوضات والده مع البريطانيين . وعند عودته إلى دمشق فى شهر مايو وجد أن الجمعيتين السّريتين قد أعدّتا بيانا مشتركا ، اشترطتا فيه ، لقيام ثورة عربية ضد الدولة العثمانية ،

أن تعترف بريطانيا بقيام دولة عربية مستقلة تشمل شبه جزيرة العرب (ما عدا عدن) وفلسطين وسوريا والعراق .

وفى شهر يوليو ، بعـــد أن صرحت بريطانيا بعزمها على الاعتراف بدولة عربية مستقلة فى شبه جزيرة العرب ، أرسل الشريف حسين إلى « السير هنرى مكماهون » (Sir Henry Mcmahon) المندوب السامى البريطانى بمصر مذكرة ضمنها الطلبات الواردة ببيان دمشق ، الذى حمله فيصل فى عودته من رحلته .

وكان « قلم العرب » البريطانى بالقاهرة لا يعلم إلا شيئاً ضئيلا غامضاً عن وجود الجمعيتين السريتين الآنفتى الذكر ، ولذلك نشأت فى أذهان البريطانيين فكرة بأن مطالب الشريف حسين بشأن قيام دولة عربية كبرى هى من مجرد وحى مطامحه الشخصية ، فى حين أنها كانت فى الحقيقة صورة طبق الأصل من الآراء التى قامت عليها الحركة الوطنية (فيما عدا أن الزعماء السوريين لم يسلموا بصفة قاطعة بأن الشريف حسين هو الذى تتوافر فيه الشروط اللازمة فيمن يتولى مُلْك هذا العالم العربى) . وقد كانت مذكرة الشريف حسين بدايةً لمراسلات «حسين مكماهون» الذائعة الشهرة ، والتى استمر تبادلها بينهما إلى شهر يناير من سنة ١٩١٦ . وقد عرض المفاوضون البريطانيون خلالها بعض التحفظات فى سبيل صيانة المصالح الفرنسية فى الجهات الساحلية من شرقى البحر الأبيض المتوسط « الواقعة غربى مراكز دمشق وحمص وحماة وحلب » باعتبار أنها ليست عربية محضة ، كما عرضوا تحفظا آخر عن المصالح البريطانية فى أسفل العراق . وكان الشريف حسين يؤكد القول بأنه إنما ينتظر الظرف الملائم لإعلان الثورة ، كما أنه اقترح بشأن موضوعى التحفظين المذكورين إرجاء البتّ فيهما إلى ما بعد انتهاء الحرب . وقد وافق البريطانيون على ذلك ؛ غير أنهم وجهوا نظره إلى أنه « عندما يتم إحراز النصر ستكون الصداقة بين بريطانيا وفرنسا أقوى وأكثر اتصالا مما كانت عليه فى أى وقت مضى » .

وفى خلال ذلك كان « جمال باشا » الحاكم التركى والقائد العام فى سوريا ، بما له من سلطة الأحكام العسكرية ، قد اشتد فى معاملة العرب بعد اخفاق الهجوم التركى ـ الألمانى الأول على قناة السويس فى فبراير سنة ١٩١٥ . وكان من قبل قد استولى على وثائق قنصلية فرنسية تدين بعض الشخصيات السورية والفلسطينية بتهمة خيانة التآمر مع فرنسا قبل الحرب : لتهاون « بيكوه » (Picot) القنصل الفرنسى العام فى إعدام تلك الوثائق السرية ذات الخطورة البالغة ، [١] وتركها فى عهدة القنصل الأمريكى ، وهذا بدوره ظن بحسن نيَّة أن البوليس التركى سيحترم عدم المساس بالأختام القنصلية . فقام جمال باشا فى سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ بإجراء سلسلة محاكمات بتهمة الخيانة قُضى فيها باعدام ٣٤ من القائمين بالحركة الوطنية ، منهم ٢٧ مسلما ، فضلاً عن الحكم على مئات من الشخصيات البارزة بالإبعاد إلى جهات نائية فى الأناضول .

وفى ربيع سنة ١٩١٦ أرسلت القيادة العليا التركية قوة كبيرة منتقاة ، ومزوّدة بضباط ألمانيين من هيئة أركان الحرب ، لتعزيز جيشهم فى اليمن بعد أن قام بطرد الحامية البريطانية الصغيرة من محمية « عدَن » وأقصاها إلى قرب حدود مستعمرة عدن نفسها . فقامت القوة التركية ، واستقلت سكة الحديد الحجازية ، وعرجت فى طريقها جنوبا على « المدينة » فى شهر مايو سنة ١٩١٦ . فأحدث وصولها انزعاجا شديدا فى نفس الشريف حسين ، إذ خشى أن يكون الأتراك قد علموا بأمر مراسلاته مع البريطانيين ، وأن هذه القوة إنما جاءت لتناقشه الحساب . وفضلا عن ذلك كانت الأنباء الواردة أخيرا من الشام قد أتت بخبر آخر وأكبر دفعة من أحكام الإعدام السياسية . فاقتنع « فيصل » ، مع ما فُطر عليه من التشكك ، اقتناعا نهائيا بأن لا فائدة من التسويف والممارسة

---

(١) إن إهمال « بيكوه » لمسئولية بديهية كهذه ، تلقاء من وثقوا به ، لم يفسر تفسيرا مرضياً إلى الآن .

مع الفريقين ؛ وعلى ذلك ابتدأت الثورة العربية فى اليوم الخامس من شهر يونية سنة ١٩١٦ . وقد علّق «اللورد وَفِل» (Lord Wavell) على هذه الثورة بقوله « إن قيمتها للقائد البريطانى كانت عظيمة ، لأنها حوّلت امدادات وتموينات تركية كثيرة من مجراها إلى الحجاز ، وحمت الجناح الأيمن من الجيوش البريطانية فى زحفها فى فلسطين ؛ فضلاً عن قضائها على الدعاية الألمانية فى الجنوب الغربى من شبه جزيرة العرب وإزالتها لكل خوف من إنشاء الألمان لقاعدة لغواصاتهم فى البحر الأحمر . فهذه كانت كلها خدمات عظيمة الشأن وتسأهل المعونات التى قدمت للقوات العربية من ذهب ومؤن[1] » . أمّا ان الثورة لم تفلح فى إثارة المدنيين من أهل الولايات العربية فيرجع بعضه فى الشام إلى حركة الإقماع التركية الشديدة ، وفى العراق إلى فتور ولاة الأمر فى الجيش الهندى فى شعورهم نحوها وحجبهم أو إصغارهم من شأن نجاح الثورة منعاً لتشجيع فكرة الاستقلال بين العناصر العربية من الأهلين ؛ بل إن حكومة الهند كانت ترى وجوب ضم أسفل العراق إلى بريطانيا ضما حاسما ، واعتبرت أن السياسة التى اتبعها القلم العربى بالقاهرة بتشجيعه استقلال العرب هى سياسة خيالية ، وأن تأييده لقيام العرب فى وجه الخلافة الإسلامية الممثلة فى سلطان آل عثمان[2] قد يكون من شأنه إثارة التسعين مليونا من المسلمين ، الداخلين فى عداد سكان الهند ، والذين قد ضاعف من ارتباطهم العاطفى بالخلافة بُعدُهم المنيع عن معرفة حقيقة الحكم العثمانى . وقد نعتَ والى الهند الثوزة العربية

---

(١) عن « The Palestine Campaign » ص ٥٦ .

(٢) ان أواخر سلاطين العثمانيين ، وبخاصة عبد الحميد الثانى صاحب سياسة الجامعة الإسلامية ، قد اصطنعوا أسطورة بأن الخلافة الإسلامية التى كان زمنها القرون الوسطى قد انتقلت إليهم من آخر خلفاء العباسيين عام ١٥١٧ ،

المترجم — الحقيقة فى هذا الموضوع هى بالطبع ان السلطان سليم بعد فتحه مصر أرغم آخر خلفاء العباسيين النازلين بها منذ زمن الظاهر بيبرس ، على النزول له عن الخلافة ونفاه إلى القسطنطينية .

فعلاً بأنها « مفاجأة غير سارّة ، وأن انهيارها كان يكون أقل ضرراً لنا بكثير من تدخّلنا العسكري لتأييدها » .

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن « السير رونالد ستورز » صرّح بأن ما أبداه المدنيّون من أهل سوريا وفلسطين من مقاومة سلبية للأتراك كاد يكون عديم الفائدة للقوات البريطانية ؛ في حين أن القائد الألماني « ليمان فون ساندرز » (Liman von Sanders) سجّل فيما سجّله أنه بعد انتصار البريطانيين في « موقعة غزة الثالثة » كانوا ، « في زحفهم على بيت المقدس ، يشعرون أنهم يباشرون أعمالهم الحربية في بلاد مصادقة لهم ، في حين أن الأتراك كانوا بلا شك يواجهون اناسا يبدون نحوهم كل عداء » . وجدير بنا على كل حال أن نتساءل إلى أي حد كانت روح القوم ناشئة عن تحمسهم للثورة العربية ، وإلى أي حد كانت نتيجة للميل الطبيعي الذي يجعل الإنسان ينحاز إلى صف الفريق المنتصر ، وبخاصة أن قوات « أَلِنْبي » (Allenby) المحاربة كانت قد عظمت في هذه الآونة حتى صارت نسبة تفوّقها على قوات العدو تزيد على الضعفين . وصفوة القول أن الثورة العربية مهما قيل في أن قيمتها ، كعملية حربية ، كانت محدودة ، فإن أهميتها في استنهاض الأماني عند المفكرين السياسيين من العرب تفوق كل تقدير ، وقد كان لذلك من النتائج ما تجلّت آثاره عقب انتهاء الحرب مباشرة .

الفصل السادس

تصادم المصالح السياسية (١٩١٨—١٩٣٩)

كانت حرب السنوات (١٩١٤ — ١٨) أول حرب شملت العالم بأسره في الأزمنة الحديثة ، وتركت الشعوب التي اشتركت فيها ، حتى « المنتصرة » منها ، منهكة في كثير أو قليل ، وقد تكشفت أمامها الأباطيل عن المبادىء التي أوهمت بأنها دخلت الحرب دفاعاً عنها . لذلك كان رد الفعل الذى أعقب الحرب حادا جدا ، وزاد في حدته أن معظم المفكرين السياسيين لم يكونوا يتوقعونه . ففي بريطانيا ، التي تدفق فيها تيار العاطفة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت هذه الروح قد فترت قبل الحرب إلى حد كبير من جراء الأغراض غير النبيلة التي أفضت إلى نشوب حرب جنوبي أفريقيا وما أعقبها من خيبة الأمل المادية . ثم جاءت « الحرب العظمى » فتركت في الرأى العام انصرافا عن كل سياسة أجنبية أو استعمارية تتطلب جهودا جديدة من الأهلين بعد أن أنهكتهم الحرب ؛ ولذلك سادت جميع الأوساط روح التأييد لسياسة « التهدئة » ، وعظمت هذه الروح حتى أثرت في عقليات رجال السياسة . يضاف إلى ذلك أن رجال السياسة أنفسهم كانوا قد أرهقوا بالعمل الثقيل المتواصل مدة أربع السنوات التي استغرقها هذا الكفاح المروع ؛ وقد اضطروا خلالها — حتى فيما جاوز كل حد مألوف — إلى أن يفضلوا ، على الاعتبارات السياسية الطويلة الأثر ، الأغراضَ الوقتية القصيرة المدى التي كفلت لهم وقتئذ مزايا تكتيكية عاجلة على العدو . فاضطروا اضطرارا بحكم الظروف إلى إبرام ارتباطات متضاربة ؛ فكان بعضها — في الشرق الأوسط

مثلا — مع العرب من جهة ، ومن جهة أخرى مع الفرنسيين ، أو الصهيونيين، أو من مقتضيات المصالح البريطانية نفسها . هذا فضلا عن أن شطراً هاما من الرأى البريطانى المستنير ، الخليق بأن يسمى «حرًّا» بأوسع معانى الكلمة لا بالمعنى الحزبى المحدود ، رأى أن منْح الحكم الذاتى لكل شعب يوماً ما هو المثـــل الأعلى فى السياسة العاهلية مهما كان ذلك اليوم بعيدا .

إن الأمة الإنجليزية سبق لهـا أن حاربت دفاعاً عن استقلالها من عدوان الاسبان ، والبابا ، والاستبداد الملكى ، والفرنسيين ؛ كما أنها أبدت عطفها على حركات الكفاح التى قام بهـــا اليونانيون والإيطاليون وشعوب البلقان فى سبيل استقلالهم ، وأظهرت رضاءها عن تدرّج شعوب «الدومنيون» (الأملاك ذات الاستقلال الداخلى) فى تولى شئونهم بأنفسهم ؛ فرأى الكثير من أبنائها الآن أن الأمانى السياسية لوطنيى الهنود أو المصريين لهـا من القوة الأدبية ما يفوق مصالح بريطانيا فى تلك البلاد . ومع أن هؤلاء المثاليّين كانوا أقلية فقط ، فإن غالبية الشعب البريطانى قد أبدوا ، للأسباب المتقدمة ، نفورا من فكرة الالتجاء إلى الإجراءات الصارمة للمحافظة على الحالة الراهنة فى العاهلية . لذلك استطاع الوطنيون فى الشرق الأوسط وغيره ، ابتداء من عام ١٩١٨ فصاعدا ، أن يفوزوا بتحقيق مطالبَ ، بطريق الضغط والعنف ، ربما فاقت ما كانوا يحققونه عن طريق المحاجّة والاقناع ؛ ولأنهم لم يكونوا على علم باتجاهات الرأى العام البريطانى فى عطفه على حركاتهم مع ما بها من عنف ، نسبوا كل نجاحهم لمجرد ذلك العنف ، وشجعهم ذلك على مواصلته [١] .

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا وفرنسا ، وقد غمرهما الشعور بالقوة

---

(١) أنظر مقاله A. J. Toynbee فى :
« The Islamic World since thePeace Conference » — ص ١١

خلال نشوة النصر التى أعقبت الحرب مباشرة ، قد قامتا بتوسيع وتدعيم دوائر مصالحهما فى الشرق الأوسط على حساب الحركات الوطنية القائمة فيه .
فعملت بريطانيا ، من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٢١ على جعل حمايتها المباشرة فى مصر دائمة ، مع أنها حين بسطت هذه الحماية فى بداية الحرب أعلنت أنها ضرورة مؤقتة تحلّ محل نظام «كرومر» الذى لم يكن لسلطانه فى الحكم حد معلوم .
وفى « الهلال الخصيب » ، الذى تغلغل فيه نفوذ بريطانيا وفرنسا الثقافى والاقتصادى قبل الحرب ، تبلورت الآن تلك الجهود السابقة فى قيامهما بفرض حكمهما المباشر على هذه الأنحاء بأسرها : الشاملة لفلسطين وشرقى الأردن ، وسوريا ولبنان ، والعراق . ولم يخفف من واقعيّة فرض هذا الحكم اختراع «نظام الوصاية» كما كان يُظن من ظواهره . فإن نظام الوصاية لم يكن فى الحقيقة سوى أكذوبة مهذبة خُلقت لإرضاء «الرئيس ولسُن» (President Wilson)وأولئك النظريين الذين أنشأوا «عصبة الأمم» ؛ وينحصر أمر قيامه فى أن بريطانيا وفرنسا قررتا تماما قررتاه لنفسيهما من الوصاية على الشرق الأوسط فى معاهدة «سان ريمو» (San Remo) فى إبريل سنة ١٩٢٠ ، وأقرّت عصبة الأمم قرارهما من باب أداء الواجب نحو إرادتهما ؛ وكان « اللورد كيرزُن » وقتئذ وزير الخارجية ، فلم يجد حَرَجاً ، فى شهر يونيه من ذلك العام ، من أن يصرّح أمام مجلس اللوردات بأنه من الخطأ البيّن أن يظن أحد أن ميثاق عصبة الأمم ، أو أى عامل آخر ، يجعل منح الانتداب متوقفا على إرادة عصبة الأمم . إنه يتوقف على رغبة الدول التى فتحت تلك البلاد ؛ وهى التى توزع الانتدابات عليها » . حقا ان اللجنة الدائمة للانتدابات بالعصبة كان لها ، من الوجهة النظرية ، أن تسحب أى انتداب من الدولة التى ترتكب ما يستدعى ذلك ، ولكنها لم تستعمل قط هذه السلطة . كما أنه كان يحقّ لها أن تعلّق بما تراه من النقد على تصرف أى

دولة منتدبة ، وقد قامت بذلك فعلاً فى بعض الحالات ، ولكنها لم تكن لها السلطة لأن تجرى تحقيقا فى ظروف الموضوع المثار ، فى مكان حدوثه بالبلاد المشمولة بالانتداب . ومن هنا استعصى عليها حمل الفرنسيين على إجابة شيء من المطالب الوطنية فى سوريا فى الوقت الملائم ؛ كما أنها لم تستطع إصدار أمر باتباع خطة ما أو العدول عن أخرى مالم يثبت أن هناك داعيا لذلك يناقض أحكام الانتداب الأصلية ؛ ولمّا كان فى حالة فلسطين بالذات قد نُصَّ فى أركان الانتداب على الترخيص بصفة رسمية فى إجراء تجربة سياسية لم تُدرس عناصرها دراسة تمهيدية كافية ، فقد اتضح فى خلال عشرين سنة من بداية العمل به أنه ليس فى شروطه المرونة الكافية لتفسيرها على الوجه الذى يلائم ذلك التغيّر السريع فى ظروف البلاد[1] .

فليس من المستغرب إذن ، إزاء ما حصل من التدعيم للإشراف الأجنبى ، بل الضم الفعلى من جانب بريطانيا وفرنسا ، أن كان رد الفعل عنيفاً من جانب الروح الوطنية النامية فى أنحاء الشرق الأوسط . وإذا أنعمنا النظر فى الموضوع من هذه الوجهة ، نجد أن المدة الواقعة بين الحربين العالميّتين تنقسم إلى قسمين غير متساويين ، ويختلف تاريخ الحدّ الفاصل بينهما ببضع سنوات من جهة إلى أخرى . ففى الفترة الأولى ، وهى التى أعقبت الحرب مباشرة وجرت فيها تسوية مشاكلها ، كانت الجهود الوطنية التى بُذلت فى سبيل التطويح بنير الاستعمار الأوربى ، عنيفة ؛ ولجأت فى بعض البلاد إلى الثوران المسلَّح . أما الفترة الثانية ، وهى الخليقة حقا باسم « ما بين الحربين » ، فكان يغلب على الهياج فيها السِمَة

---

(١) بعد وقوع اضطرابات فلسطين عام ١٩٢٩ ، التى كانت نتيجة مباشرة لاصطدام الوطنيتين الصهيونية والعربية ، علقت لجنة الانتدابات المستديمة على الموضوع ، متجاهلة الحقائق الواقعية ، فقالت ان الدولة المنتدبة لو كانت قد سارت بحزم بمقتضى خطة إنشائية فى مصلحة غالبية السكان الجانحين إلى السلم ، لسهل عليها مساعدتهم على اقناع الفلاحين بالمزايا المادية البديهية التى تعود على فلسطين من جهود الصهيونيين .

الدستورية ، وإن كان لم يخلُ الأمر فيها من بعض الحركات المسلحة . وشذت عن ذلك « فلسطين » تبعاً لظروفها المحلية الخاصة ، فقد شمل الهياج فيها الفترتين معاً ، بل لقد كان فى الفترة الثانية أشد منه فى الأولى ، ومع ذلك ساد فيها السكون مدة سبع سنوات ، من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩ ، وبذلك ينطبق عليها أيضاً التقسيم آنف الذكر من هذه الناحية . ومن الملائم فى كل من الفترتين أن تتفحَّص الموضوع فى كل مملكة على حدة ، إذ أنه إلى قبيل نهاية الفترة الثانية لم يكن قد ظهر شىء يُذكر من ذلك التنسيق فى الجهود الوطنية بين مختلف الممالك العربية الذى مضى فى مدارج التقدم حتى بلغ قمته بإنشاء « الجامعة العربية » فى سنة ١٩٤٤ .

ا ـ تسوية المشاكل بعد الحرب

كان من جرّاء بسط الأحكام العرفيّة فى مصر أن سكن الهياج السياسى فيها خلال مدة الحرب ، غير أن الضرورات الحربيّة ، مضافا إليها ما بدا من البريطانيين من جهل شديد ، كان لها أثر كبير فى مضاعفة المظالم التى كانت تندّد بها الحركة الوطنية . فقد غمر البلاد سيل جارف من البريطانيين عديمى الخبرة ، من ضباط الجيش والموظفين المدنيين ، ممن عاملوا مصر — وقد بُسطت عليها الحماية البريطانية — معاملةً لا تختلف كثيرا عمّا لو كانت بلاداً محتلّة لا يقام وزن يُذكر لحقوق أهلها أو رغباتهم .

فإن النقص فى الأيدى العاملة وفى وسائل الحمل خلال حملة فلسطين أدّت إلى تجنيد الألوف من الفلاحين فى فرَق الأشغال وفرق النقل بالجمال ، وإلى الاستيلاء على دوابّهم . ومع أنه كان المفروض فى هذه الإجراءات من الوجهة النظرية أن يُحصر ما تسبّبه من المتاعب فى أقل حد ممكن — إذ قد حُددت فيها مدة التجنيد مثلا بستة أشهر — فقد تُرك الجانب الأكبر من تنفيذها ، نظراً

لشدة الحاجة إلى الموظفين البريطانيين فى أعمال الجيش نفسه ، إلى الموظفين المصريين بالأقاليم والنقط المحلية ؛ وهؤلاء راعوا فى التنفيذ بطبيعة الحال مصالحهم الشخصية : فالفلاح الذى يدفع لعمدة القرية ما يلزم من « البقشيش » (الجُعل) يُعفَى من التجنيد والاستيلاء ؛ أما الفلاح الذى لم يستطع الدفع أو امتنع عنه فكان يُضم اسمه إلى قائمة المجنّدين للعمل مدة ستة أشهر ، عرضةً للتجديد ، وتأخذ منه سلطات الاستيلاء جَمله أو حماره . لذلك أُفعمت نفوس الفلاحين بالشعور بالمضرّة ، وزاد من استيائهم من البريطانيين ما كسبوه فى فى عهد حكمهم من بعض الشعور بقيمة الحرية الشخصية وتحررهم من بعض ذلك الخنوع لسلطة الحاكم واحتمال الظلم فى صمت .

أما سكان المدن فقد شعروا أيضاً بالسخط ، لقلة المواد المستوردة ، ولا سيما الحبوب ، التى شحّت فى البلاد بسبب ما جرّته زراعة القطن الرابحة وحلولها محل زراعة الحبوب . كذلك أساء إلى شعورهم عدم مراعاة الكياسة فى جميع الاكتتابات للصليب الأحمر فى بلاد غالبيتها إسلامية ، وبطرق تقرب من الإجبار فى بعض الجهات . هذا إلى أن المستنيرين فى السياسة من المصريين ازداد سخطهم بسبب بسط الحماية على البلاد ، لما كان يُشعِر به ذلك من زيادة ابتعاد الأمل فى نيل البلاد الحكم الذاتى .

يضاف إلى ذلك أن نوع الدستور الذى تصوّر كبار الموظفين البريطانيين بمصر منحه للمصريين بعد الحرب نمّت عنه مذكرة ، أُطلق عليها « مذكرة عن الإصلاح الدستورى » ، حررها المستشار القضائى وتسرّبت محتوياتها إلى صحافة القاهرة على الرغم من قيام الرقابة على النشر . وقد « تجاهلت المذكرة تجاهلا تاماً تلك العاطفة القومية التى أنعشتها الحرب ، .... كما أنه لم يُفلت من عدوانها مسالب الطبقات المهتمة بالسياسة ، إذ قد استعرضت المذكرة جهودهم الماضية فى شكل لاذع شديد . ثم انها اقترحت إنشاء هيئة تشريع جديدة ، لم تكتف

فيما يختص بمجلسها الأعلى (مجلس الشيوخ) بجعل المستشارين الإنجليز والوزراء المصريين أعضاء فيه ، بل اقترحت أيضاً أن تشمل عضويته ممثلين للجاليات الأجنبية الكبيرة ، تختارهم مجموعة خاصة بهم من الناخبين ، ويكونون لسان حال الجاليات فينطقون بما تتطلّبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية .... وعلى الجملة تكون الكلمة العليا لمجلس الشيوخ فى جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ؛ ..... والغرض من ذلك بداهةً ضمان الموافقة على كل ماتراه الحكومة البريطانية لازماً لصون سلطانها فى السيطرة على البلاد »[1] .

فليس من المستغرب فى هذا الجو المملوء بالتذمر أن كان فى مقدور (سعد) زغلول أن يجمع ، عند اقتراب الحرب من نهايتها ، عوناً قوياً يؤيّده فى الحملة التى قام بها لإحداث تغيير جوهرى فى الوضع السياسى لمصر ؛ وبعد يومين من إعلان الهدنة قام على رأس «وفد» لمقابلة المندوب السامى البريطانى، وأخبره أنه « بالنيابة عن الأمة المصرية بأسرها » يطالب لمصر بالاستقلال التام ، وطلب أن يؤذن له فى السفر إلى أوربا لوضع مسألة مصر أمام نظر مؤتمر السلام . وعندئذ طلب رئيس الوزارة المصرية أن يُسمح له بتأليف وفد حكومى للذهاب إلى لندن ، فأيد المندوب السامى رأيه وطلب إلى وزارة الخارجية البريطانية استقبال هذا الوفد ؛ غير أن «اللورد كيرزُن» الذى كان وقتئذ وزير الخارجية بالنيابة رفض ذلك ، باعتبار أنه يولّد آمالا فى مصر سيكون من المستحيل تحقيقها ، وأن حكومة بريطانيا فضلا عن ذلك مشغولة فعلا بنظر المسائل الكبرى المتعلقة بتسوية أمور أوربا ، وأنه يفضّل إرجاء نظر المسألة المصرية إلى أن تخفّ وطأة الأعمال الأكثر منها استعجالا . على أن المسألة المصرية كانت فى نظر الوطنيين المصريين أكثر المسائل استعجالا

---

(١) عن « Chirol, op. cit., 145 » .

فى العالم ؛ ولمّا كانوا قد رأوا وفوداً من سوريا ، وبلاد العرب ، بل حتى من جزيرة قبرص ، تذهب إلى مؤتمر السلام ، فقد عللّوا رفض الخارجية البريطانية بأنه دليل على أن بريطانيا تعتزم فرض الحل الذى تريده هى على مصر .

عند ذلك بدأ « زغلول » حملة للاستقلال شملت جميع طبقات الأمة ؛ وحينئذ رجعت خارجية بريطانيا عن قرارها ، ووافقت على استقبال الوفد الحكومى آنف الذكر ؛ غير أن حملة زغلول كانت قد تقدمت ، وصار لها من القوة ما جعل رئيس الوزارة المصرية يتمسك بضرورة ضم زغلول إلى الوفد ومشاركته له فى المسئولية ، وإلاّ فإنه واثق من أن أى نتيجة يصل إليها الوفد فى لندن سيفنّدها الوطنيون فى مصر . لكن « اللورد كيرزُن » لم يقبل ذلك وأعرب عن عدم استعداده لاستقبال زغلول ، وظلّت الأنباء المطَمْئنة ترد إليه من دار المندوب السامى بالقاهرة حتى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩١٩ ، بأن « الهياج الذى نظمه زعماء الحركة الوطنية أخذ فى التلاشى ، أو أنه على كل حال قد خمد فى معظم أنحـــاء البلاد .... وأن زغلولا لا يثق به أحد .... وأن الهياج منذ بدايته غير عنيف مطلقاً .... وأن الحركة الحالية ليس لها من الخطورة ما يقارَن بمـا كان لحركة مصطفى كامل ، وليس ثمة سبب ظاهر يدعو إلى المساس بقرارات حكومة جلالة الملك بشأن المسائل الدستورية وشأن الشكل الجديد الذى يجب أن تتخذه الحماية » .

ولمـا لم يُجَب رئيس الوزارة المصرية إلى ما طلبه من الدفاع عن قضية بلاده أمام مؤتمر السلام اعتزل منصبه . وكان ذلك فى أول مارس سنة ١٩١٩. وتلا ذلك الكثير من حركات الإضراب عن العمل وقيـــام الاضطرابات وانتشار الهياج . وقد أشارت دار المندوب السامى إزاء ذلك بالتمسك بالحزم ؛ فأُقصى إلى « مالطة » أربعة من زعماء الحركة الوطنية ، منهم ثلاثة كان لهم فيما بعد شأن يذكر فى السياسة المصرية ، وهم (سعد) زغلول واسماعيل صدقى

ومحمد محمود . وسرعان ما قامت فى إثر ذلك حركة ثورية بين الفلاحين بإيحاء الوطنيين من الطبقة المتوسطة : فقُطعت المواصلات ، من سكك حديدية وخطوط تلغرافية وتلفونية ، فى أوسع نطاق ، وأصبحت القاهرة منعزلة عن سائر أنحاء البلاد ، وصار النفوذ البريطانى فى هذه الأنحاء لا أثر له . فأُعلنت فى بعض جهات الأقاليم « حكومات جمهورية » ؛ وحتى القرى ، أقام بعضها سلطات لها ، مستقلة بنفسها ؛ كما أن بعض الجماعات المنعزلة من الجنود البريطانية ، وكذا بعض أفراد الجاليات الأوربية ، كان نصيبها الذبح . غير أنه فى مدة لا تتجاوز ٢٣ مارس تمت إعادة المواصلات الحديدية بين القاهرة والأقاليم الشمالية ، وفى بحر ثلاثة أسابيع أخرى تمكن الجيش من إعادة النظام فى كل مكان تقريباً .

وعندما حاولت دار المندوب السامى إيضاح أسباب الثورة فيما بعد أبدت فروضاً وتأكيدات بأن للبُلشفيّين ورجال تركيا الفتاة يداً فيها ، بل حتى لعملاء الألمان ، « الذين كانت مساعيهم واضحة للعيان » . غير أن « لجنة مِلْنر » (Milner)[1] عندما درست الموضوع وضعت هذه الفروض فى أوضاعها الصحيحة ، وقالت : « يظهر أن رجال السلطات الإنجليزية — المصرية كانوا فى عزلة تامة عن الشعور الوطنى ، ولذلك يجب أخذ هذه الأقوال بتحفظ ؛ وقد برهنوا على أنه لم يكن لديهم أى معلومات سالفة عن هذه الشئون ، وهى حال يكاد يكون من المستحيل فهم أسبابها » . والواقع أن النظام الداخلى لدار

---

(١) المترجم — « لجنة ملنر » هى لجنة أوفدتها بريطانيا إلى مصر عقب انتهاء الثورة برياسة اللورد ملنر وزير مستعمراتها وقتئذ ومن فحول رجال السياسة البريطانيين ذوى الخبرة الطويلة ، للبحث عن أسباب الثورة واقتراح ماتراه لاعادة تنظيم علاقة بريطانيا بمصر ، وقد قاطعها المصريون كما سيرد فى صلب الكتاب ما عدا أفراد شذوا عن الاجماع كانوا يتسللون لمقابلة أعضائها فى الخفاء .

المندوب السامى كان قد أصبح غير واف مطلقاً بالقيام بأعباء المسئوليات التى ازدادت عن قبـل ، فضلاً عن أن الواجبات المنوط بها كبار موظفيها لم تحدد قط تحديدا واضحاً ، ولم يكن ثمة نظام سـليم للحصول على المعلومات (الاستعلامات) وترتيبها » .

وفى خلال ذلك قام « لويد جورج » (Lloyd Georg e)[٢] باستدعاء المندوب السامى وعيّن مكانه « اللورد أَلِنْبى » ، بطل غزو فلسطين المنتصر ، ليقوم « بتدعيم الحماية على أساس سليم عادل » . وقد اتبع المندوب السامى الجديد سياسة استرضاء نحو رجال الحركة الوطنية . فأطلق سراح الأربعة النواب المبعدين ، وانطلق « زغلول » إلى أوربا ليضع مسألة مصر أمام مؤتمر السلام . غير أن ما أبداه من صلابة الرأى ، وعدم مقدرته على المسـايرة للوصول إلى حـد وسط ، كان له هناك وقع بعيد عن الإعجاب ، ولحق قضيتَه الضعفُ باعـتراف الرئيس « ولْسُن » (Wilson) بالحماية البريطانية على مصر .

عند ذلك قامت الحكومة البريطانية بتأليف لجنة برياسة « اللورد مِلْنَر » وزير المستعمرات ، « للبحث عن أحسن نظام لحكومة مصر تحت الحمـاية البريطانية يُرجَى أن يكون كفيلا بتوطيد السلام والرخاء ، والتقدم المطّرد فى فى مدراج الحكم الذاتى ؛ مع حماية المصالح الأجنبية » . وفى نفس الوثيقة الصادرة بتأليف اللجنة حُددت السياسة البريطانية بأنها « ترمى إلى الدفاع عن مصر ضد كل خطر خارجى وكل تدخّل من أى دولة أجنبية ، مع إنشاء حكومة دستورية ، يحدوها الإرشاد البريطانى بالقدر الضرورى ، حتى يتسنى للسلطان

---

(٢) هو رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ، ظل فى منصبه معظم سنى الحرب العالمية الأولى ومدة الهدنة ومفاوضات الصلح .

ووزرائه ونواب الأمة المنتخبين ـ كل فى دائرة اختصاصه ـ ان يشتركوا ، بنصيب يزداد على مدى الأيام ، فى إدارة الشئون المصرية » . فقوبلت اللجنة بمقاطعة تامة ، ورصد لمراقبة مقرّها جماعة « الوفديين » (وهذا هو الاسم الذى تَسمَّى به الآن أتباع زغلول) ، فكان كل مصرى يجترىء على زيارتها تنصبّ عليه التهديدات ؛ ولما عادت اللجنة إلى لندن واصل « مِلنر » مفاوضاته مع رئيس الوزارة المصرية ومع زغلول .

وانتهى الأمر بأن قدم « ملنر » فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ مذكرة اقترح فيها ما رآه تسوية نهائية للموضوع بشرط أن يُقنِع زغلول أتباعه بقبولها . وتحوى اقتراحه « أن تُعقد معاهدة تحالف تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابيّة ، وتقوم مصر بمنح بريطانيا الحقوق التى تلزم لحماية مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلّى تلك الدول عن الحقوق المخوَّلة لها بمقتضى الامتيازات ؛ وتتعهد بريطانيا أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر أنها فى حالة الحرب تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا ؛ وتتعهد مصر بألا تتخذ خطة لا تتفق مع المحالفة ، وألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية ؛ وتمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية . . . . وتعترف مصر بحق بريطانيا فى التدخّل لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون يكون مفعوله جائراً عليهم ، ويُمنح ممثل بريطانيا فى مصر مركزاً خاصاً ويخوَّل حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأخرى » . . الخ . . الخ .

وهذه المذكرة ، التى اتُخذت أساساً للعلاقات الانجليزية المصرية إلى سنة

١٩٤٦[١] لم تقابل فى مصر باستياء ، وإن كان زغلول قد قدم بشأنها تحفظاً هاماً بأن القوات البريطانية التى يُسمح ببقائها فى مصر يجب أن يحدد عددها بالنص وأن يقصر مقرّها على منطقة قناة السويس .

وقد جاءت أكبر معارضة لهذه المقترحات من جانب وزارة بريطانيا وبرلمانها والرأى العام فيها ، حيث كان « الكثيرون قد ألفوا اعتبار مصر جزءا لا يتجزّأ من الامبراطورية البريطانية ودهشوا لدرجة لا تكيّف من أن « ملنر » الذى لا يرقى الشك قط إلى مبادئه الاستعمارية ، يبلغ به الأمر إلى أن يقترح النزول والتخلّى عن جزء من الأراضى البريطانية[٢] » . غير أن « ملنر » أوضح أن هذا الموقف الجافى غير سليم من الوجهة التاريخية ، فقال : « ما لم تكن جميع بياناتنا السابقة خالية من الاخلاص وجميع تصريحاتنا تنطق عن نفاق، فانّ جعل مصر دولة مستقلة فى تحالف وثيق مع بريطانيا كان دائما هو الغرض الذى وُجهت إليه جميع جهودنا . حقا قد يقال اننا لم نصل بعدُ إلى هذا الهدف ، وان مصر لم تقوَ بعدَ للوقوف على قدميها ، وهذه حجج جديرة بالنظر بعين الاعتبار ، ولكن الذى لايمكن التسليم به مطلقا من الوجهة التاريخية الدقيقة هو أن التغييرات المقترحة ليست فى ذاتها مطابقة لسياسة بريطانيا العظمى التى دأبت دائما على التصريح بها ».[٣]

وفى خلال عام ١٩٢١ قامت الحكومة البريطانية بمفاوضات مع بعض الوزراء المصريين المعتدلين ممن انحدروا من السلالة التركية التى تتألف منها الطبقة

---

(١) المترجم — يغلب على ظنى أن هـذا التاريخ محرف وأن المقصود به عام ١٩٣٦ الذى هو تاريخ المعاهدة المشهورة التى أبرمت بين مصر وبريطانيا والتى بمقتضاها بقيت لبريطانيا قوات بمنطقة القناة ، إلى أن احتفل بجلائها فى يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٦

(٢) عن « Round Table, December, 1936, 11o ff » .

(٣) عن مقدمة الطبعة الثالثة عشرة لكتاب « En gland in Egypt » — أكتوبر سنة ١٩٢٠

الحاكمة ؛ غير أن هذه المفاوضات ما لبثت أن باءت بالفشل بسبب تمسك المصريين بأن يكون مقرّ الحامية البريطانية وقت السلم فى منطقة القناة، حيث لا يسهل استخدامها للضغط على السياسة المصرية فى الشئون الداخلية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الجيش البريطانى على ما يظهر خالى الذهن من الأذى المثير الذى يلحق بشعور المصريين على الدوام من وجود حامية بريطانية فى حاضرة بلادهم ، ولذلك عارض أشد المعارضة فى انسحابه من القاهرة . وقد كان من الفروض المألوفة القائمة فى أذهان المعارضين للاستجابة للمطالب المصرية « أن الفلاحين الحقيقيين ، لو أمكن سماع صوتهم ، يفضّلون الحكم البريطانى على حكم زعمائهم، ومع ذلك جاءت كل الأدلة مجمعة بشكل قاطع على أن هؤلاء الفلاحين المضلَّلين يفضّلون حكما معيبا فى أيدى مواطنيهم على الحكم السليم والإدارة النزيهة فى يد دولة أجنبية »[1] . ولمّا كانت الوزارة البريطانية يرتكز موقفها فى هذه الآونة على ائتلاف مزعزع فى مجلس العموم ، وتخشى أن تهاجم من جانب الجناح الاستعمارى الصحفى إذا هى قامت ، بعد تسليمها الحديث لزعماء إرلندة « سين فين » (Sinn Fein) ، بالنزول عن شىء للحركة الوطنية المصرية القائمة على العنف ، فإنها ترسّمت خُطى وزير المستعمرات « وِنْستون تِشِيرشِل » (Winston Churchill) ، الذى تميز بوضعه الاعتبارات الاستراتيجيّة العاهلية بوجه عام فوق كل اعتبار لشدة الشعور فى مصر ذاتها . وأخيرا أيقن « أَلِنْبى » أن من العبث محاولة الوصول إلى أى اتفاق مع المصريين دون الاستجابة إلى شىء من مطالبهم ، وخاصةً أن بريطانيا ارتبطت بمقتضى تقرير ملنر بمنح مصر شيئا من الاستقلال ؛ فقدم استقالته هو وأربعة المستشارين البريطانيين الرئيسيين بمصر . عند ذلك

---

(1) N. G. D., reviewing Lord Wavell's «Allenby in Egypt,» in Royal Central Asian Journal, XXX 1(1944),213.

خضعت الوزارة البريطانية وسمحت لألنبى بأن يمضى فى سياسته القائمة على منح مصر استقلالا مقيداً ببعض الشروط؛ وفى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أُبلغ سلطان مصر أن الحماية انتهت، وأنه تقرر اعتماد مصر دولة مستقلة ذات سيادة، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بأربع النقط الآتية فى يد حكومة جلالة الملك إلى أن يتمّ الوصول إلى اتفاق بشأنها، وهى: (١) ضمان سلامة المواصلات الإمبراطورية. (٢) الدفاع عن مصر ضـــد كل اعتداء اجنبى وكل تدخل فى شئونها بوجه مباشر أو غير مباشر، (٣) حماية الأجانب المقيمين بمصر وحماية الأقليّات، (٤) السودان. وهـذا التصريح، الذى هو من جانب واحد[١]، أعقبته مذكرة إلى الدول الأجنبية بلفت نظرها إلى أن بريطانيا لن تسمح بالتعرّض أو البحث فى علاقاتها الخاصة مع مصر، وتعدّ عملاً عدائياً[٢] أى محاولة للتدخل فى الشئون المصرية

ولم ترشّح مصر لقبولها عضوا فى عصبة الأمم، وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ قامت حـكومة المحافظين، التى كانت قد تسلّمت مقاليد الحـكم حديثا، بابلاغ العصبة أنه فى حالة قيام مصر بتوقيع «بروتوكول جنْوَة» للتسوية السلمية المشاكل الدولية، لاتعترف حكومة جلالة الملك بأن هذا التوقيع يُـكسبها الحق فى طلب تدخُل العصبة فى أى أمر يدخل فى دائرة أربع النقط المحتفظ بها. وقد علّق «تُوينْبى Toynbee» على هذا الموضوع فقال إن الاستقلال الذى مُنحته مصر قد حدّتْ منه هذه التحفظات لدرجة أنه يقلّ فى الحقيقة عن الاستقلال الذى تتمتع به أقطار «الدومنيُون»[٣] ولم يرَ المصريون فى هذا التصريح

(١) المترجم — هذا هو الوصف الذى وصف به التصريح وقت اعلانه، والمقصود أنه من جانب بريطانيا وحدها، دون أن تنطق مصر بكلمة ما فى الموضوع.

(٢) هذا تعبير دبلوماسى معسول يراد به أن ذلك العمل سيقاوم بالقوة

(٣) المترجم — أى أجزاء مجموعة الأمم المسماة «الـكومنولث» وأبرز الأمثلة لها وقتئذ كندا وأستراليا.

مِنّة بل قابلوه على اعتبار أنه مجرّد قسط من استقلالهم . وللجندى العراقى « جعفر العسكرى » تعليق فى هذا المقام ، قال : « إن الاستقلال التام لا يعطَى أبدا ، إنما هو يؤخذ دائما » .

* * *

لمّا كان العراق قد توالت عليه قوات الاحتلال بازدياد متواصل أثناء الحرب ، فقد آلت مقاليد الحكم فيه إلى إدارة عسكرية الصبغة ، أملى خطّتها الجيش الهندى وحكومة الهند ، فلم تتوافر فيها روح العطف على فكرة القومية العربية ، تلك الفكرة الجديدة التى رسّخ أقدامَها القلم العربى بدار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة . وقد اصطنعت الحكومة البريطانية فى مارس سنة ١٩١٧ تسوية مؤقتة لهذه الحال ، يجرى بمقتضاها ضم ولاية البصرة إلى الامبراطورية ، ويعهد بادارة ولاية بغداد إلى العرب بقدر ما فى الإمكان ، ولكن بحيث تكون الولاية حماية بريطانية فى كل شىء ماعدا الاسم ، فلا تكون لها أى علاقة بالدول الأجنبية .

ثم استجدَّ فى الأمر عامل جديد بصدور تصريح انجليزى — فرنسى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ نصّ على : « أن فرنسا وبريطانيا توافقان على تأييد وتشجيع قيام حكومة وإدارة وطنيتين فى الشام والعراق ، تستمدّان السلطة من رغبة واختيار السكان الوطنيين بكامل حريتهم ؛ وليس لفرنسا وبريطانيا فى الأمر من شىء سوى قيامهما بتقديم مايلزم من التأييد والمعونة الفعّالة لضمان سير الأعمال فى الحكومة والإدارة آنفتى الذكر سيراً سَلِساً » . وقد أحدث هذا التصريح هياجا كبيرا فى الخواطر بين الشباب القائمين بالحركة الوطنية فى بغداد، وإن كانت الرحّالة المُستَعرِبة المشهورة « جيرترودْ بِل » (Gertrude Bell) التى كانت وقتئذ فى خدمة الإدارة (البريطانية)، قد أعربت عن رأيها فى الحالة بقولها « إن عدم

نضج الحركة الوطنية قد ظهر بوضوح شديد لدرجة أن الحركة لم تجد أى تأييد من العناصر الرزينة بين الأهلين »

وفى هذه الآونة نُقل المندوب المدنى الرئيسى « السير بيرسى كوكس » (Sir Percy Cox) ، وهو رجل ذو خبرة واسعة ونفوذ شخصى عظيم ، إلى منصب السفير البريطانى بطهران ، وخلَفه فى منصبه وكيله « الكلونيل آرنولد وِلسون » (Colonel Arnod Wilson)، وهو رجل فى الرابعة والثلاثين من عمره ، كان بين ضباط الجيش الهندى و برز بسرعة كبيرة إلى الأمام بفضل جده ونشاطه ، غير أن معرفته بالعرب ودرايته بأخلاقهم كانتا مقصورتين على ما كسبه من خبرة فى هذا الشأن بجهات الخليج الفارسى وأسفل نهر دِجْلَة ؛ فلم تربطهُ أى خبرة أو مشاركة فى العواطف مع أفندّية بغداد المتطبّعين بالطباع العثمانية والمُشرَبين بأمانى حزب « العهد » السياسية . وكان على الرغم من صفاته الإيجابية العظيمة تشوبه نزعة قوية من التشبث بتبرير تصرّفاته والاعتزاز بآرائه . فعندما تسلم مهام منصبه من « كوكس » كتب برأيه إلى وزارة الخارجية يقول : « إن العراق لا يكاد يربطه بباقى بلاد العرب أى صلة سواء من الناحية السياسية أو العنصرية أو غيرهما ، فإن الرجل العربى من الأهلين المعتادين ، على عكس حفنة هواة السياسة ببغداد ، يتطلع إلى المستقبل الذى تسود فيه العدالة والتقدم المادى والأدبى فى ظل الرعاية البريطانية . فالواجب الاّ يُدمج العراق من الوجهة السياسية بباقى العالم العربى أو الإسلامى ، بل يجب بقاؤه قائماً بذاته كوتدٍ من الأرض الخاضعة للإدارة البريطانية رُزَّ فى هذه الأرجاء » .

وفى رسالته الإيضاحية « Loyalties » يقول : « إن منح الاستقلال لولاية صغيرة لا يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين يعدّ رجوعاً إلى الوراء ، بل هو خطوة نحو الفوضى . . . ويُخيّل لى أن خير وضع لهذه الولاية أن تكون حماية من نوع ما بحيث يُرجَى لها أن تتدرّج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى

مرتبة دولة عربية ناضجة فى مركز «الدومنيون» تدين بالولاء للتاج البريطانى».
وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ عقد النية على إقامة الدليل على صحة نظريته بعمل استفتاء
شعبي عام، فتكبد مشقة كبيرة فى سبيل ضمان الحصول على النتيجة المطلوبة
من الاستفتاء. فانه أصدر تعليماته إلى رؤساء الأقسام يطلب إلى كل منهم أنه
«فى حالة مايتبين له أن الرأى العام فى قسمه سيتجه فى الغالب اتجاهاً مرضياً
واضحاً يجب عليه، بمقتضى هذا التفويض: أن يعقد اجتماعاً من كبار الأعيان
والمشايخ... ويخبرهم بأن إجاباتهم ستبلغ إلىّ لرفعها إلى الحكومة. أما إذا
تبين أنه من المحتمل أن ينقسم الرأى العام على نفسه، أو أنه إذا حصل ما هو
مستبعد من احتمال اتجاهه اتجاهاً غير مرضى، فعليه أن يؤجل عقد الاجتماع
ويرفع الأمر إلىّ لتزويده بما يلزم من التعليمات».

وقد كان الاستفتاء الذى أُجرى على الوجه المتقدم أقل تأثيراً فى مجلس
الوزراء البريطانى منه فى «ولسون» نفسه، إذ جعله يمضى بلا هوادة فى طريق
تلمّس الأسباب التى يتذرع بها لتجاهل آراء أولئك الذين خالفهم فى الرأى.
فمن ذلك نعتُـه للضباط العراقيين، المولعين بالحركة الوطنية والموجودين مع
الأمير فيصل بالشام، بأنهم «شرذمة صغيرة تافهة»، واعتباره مجتهدى الشيعة
وبعض الشخصيات الدينية المحترمة «طغاة روحانيين ينحصر همهم الأكبر فى
صد تيار التحرر الآخذ فى الازدياد» (وله الكثير من الحق فى هذا الرأى
الأخير)، فغفل بذلك عن خطورة الحركة الوطنية وتأثير دعاية القائمين بها
هم والعلماء المخالفين الذين تلتف حولهم جماهير الأهلين فى أواسط الفرات،
وقد اعترف هو بذلك فيما بعد[1]. ومع كل ذلك لم يكن له اعتراض ما على
السير فى حذر فى طريق النهوض بالحياة الدستورية، فاقترح فى ابريل سنة ١٩١٩
على لجنة الأقسام الداخلية للشئون الشرقية ما يأتى: «إن خير علاج لذلك

---

(١) عن « Loyalties » ــ الجزء الثانى، ص ٢٥٤.

المطلب المشروع ، وهو الاشتراك الفعلى فى أعمال الحكومة والإدارة ، لا يكون بإنشاء مجالس تشريعية مركزية لها صفة المداولة ، وإنما يكون بالمبادرة إلى إسناد بعض المناصب التنفيذية والإدارية ذات المسئولية إلى بعض أفراد من العرب يُعنى باختيارهم بحيث يكونون من خيرة القوم نسباً وتربية . وإنى أقترح فى هذا المقام تقليد صفوة من الموظفين العرب، المعنى باختيارهم، محافظين (للمدن الرئيسية) بحيث يعمل مع كل منهم موظف بريطانى ممتاز فى مقدرته وشخصيّته ويكون بمثابة المندوب الأول لبريطانيا ومستشار للمحافظ » . غير أن الدول المتحالفة كانت لا تزال منهمكة فى تدبير شروط الصلح التى تريد فرضها على ألمانيا ، ولم تصل بعد إلى مسألة التصرف فى أملاك الدولة العثمانية ؛ ولذلك ردّت وزارة الخارجية على « وِلْسُون » بأن محاولة القيام بتجارب دستورية الآن تكون سابقة لأوانها ، وأنه لا بد من انتظار القرار الذى يصدره مؤتمر الصلح بشأن الدولة التى تُندب للوصاية على العراق ونوع هذه الوصاية . فلا غرابة إزاء هذه الظروف أنْ رأى الأعيان العرب ، الذين فوتحوا فى موضع احتمال تعيينهم محافظين فى البصرة ، التنحّى عن قبول هذه المسئولية وعدم الارتباط بشىء ما ريثما ينجلى الموقف بشأن مستقبل بلادهم .

وفى هذه الأثناء كانت توجد بدمشق منذ تحريرها فى اكتوبر سنة ١٩١٨ حكومة ذاتية عربية على رأسها « الأمير فيصل » ، ويعاونه فئة من الضباط البريطانيين الذين اشتركوا فى الثورة العربية ويؤازرون قيام قومية عربية على النمط الذى ينشده « الشريف » . وكان بين الضباط الذين يعملون تحت إمرة « فيصل » كثير من العراقيين ، الأعضاء فى جمعية « العهد » ، الذين يودّون من صميم قلوبهم مجىء اليوم الذى تحظى فيه بلادهم أيضاً بالحكم العربى . وفى سنة ١٩١٩ زار أحد هؤلاء

الضباط « بغـــداد » ، فعُرض عليه هنالك منصب وكيل الحاكم العسكرى للمدينة . والظاهر أنه كان يظن فى بداية الأمر أنه مدعوّ للمعاونة فى إقامة حكومة قومية ، فلما تبيّن له أنه سيكون مجرد وحدة عربيـــة فى الإدارة البريطانية بادر إلى الإستقالة من منصبه . « ومن الواضح أن هذا الحادث أدخل فى روع الضباط العراقيين بالشام أن الإدارة العسكرية البريطانية فى العراق يراد لهـا الدوام ، وأنها تعتبرهم خصوما ذوى أثر فـّال ساهرين على تقويض النفوذ البريطانى فى هذه الأرجاء »[1]. وعلى ذلك أثار العراقيون المقيمون بالشام عاصفة من الشعور السياسى فى مدن العراق ، وقرّبوا ما بين الشيعة والسنّيين . وفى اكتوبر سنة ١٩١٩ قدمت « جيرترود بل » مذكرة رسمية قالت فيها : « إنه عندما نشرع فى إقامة حكومة مدنيّة فى هذه البلاد يكون رجال الحركة الوطنية بالعراق لم ينسوا الأمر الواقع ، وهو أن الشام تحكمها حكومة وطنية مسئولة منذ عام ، وإذا حاولنا الانتفاع بمن أبلى من العراقيين خير بلاء فى الشام فإنهم سيتطلعون إلى قسط وفير من الحرية فى تصرفاتهم وينتظرون أن نقف معهم فى معاملتهم على قدم المساواة .... كما أن الظروف المحلية هنا ، بمـا فيها من الثروة الكامنة الشاسعة ، وطبائع البدو من الأهلين المنغرسة فيهم من نظام القبائل ، مع ضيق الدائرة التى يمكن اختيار الموظفين منها ، كل ذلك يجعل حل مثل هذا المشكل هنا أكثر صعوبة منه فى أى جهة أخرى ؛ غير أننى لا أتردد فى الرد على هـذه الاعتراضات بأن أى مسلك آخر نسلكه فى هـذا السبيل يثير مشاكل يكون حلّها — بحسب ما علمتنا التجارب — أكثر صعوبة ممـا تقدم » . ومع ذلك بقى « ولسون » غير مقدر تمـام التقدير لمـا للحكومة الذاتيـة العربية فى الشام من التأثير ،

---

(١) عن «Sir Hubert Young, The Independent Arab» ص ٢٩٢ و ٢٩٧ .

القوى الدائم الوثيق ، فى الحركة الوطنية بالعراق ، وحاول فى رسالته التى رفع بها مذكرة « جيرترود بِل » ، تفنيد النتائج التى وصلت إليها المذكرة ، فقال : « إن الفرض الأساسى الذى بُنيت عليه المذكرة من أولها إلى آخرها . . . . . . هو أنه من الممكن إنشاء دولة عربية فى العراق وغيره فى بحر عدد قليل من السنين ، وأن الاعتراف بنظام معقول لحكومة هذه الدولة — أو نفس وضع هذا النظام — يكون من الميسور عمليًّا ويقابل بالاستحسان . . . . . . غير أن ملاحظاتى فى هذه البلاد وغيرها تضطرنى إلى التصريح بأن هذا الفرض غير صحيح . . . . وإنى أعتقد أنه من المستحيل فى هذه الأيام إنشاء دولة إسلامية مستقلة جديدة . . . . . على أنقاض الدولة العثمانية . . . . . ويقينى أن السواد الأعظم من العرب سينتهى به الأمر بعد بضع سنوات إلى تفضيل العودة إلى حكم الأتراك على استمرار حكومة عربية غير عريقة الأوضاع . . . . . . وأنه ، إلى أن يمضى بعض الوقت ، يكون تعيين العرب فى مناصب محافظين أو غيرها من المناصب الكبرى فى الدولة — مالم تكن آراؤهم استشارية محضة — مؤذناً بوقوع الفوضى والاضطراب ، ومتى بدأت الحال على هذا المنوال فإنه لا يمكن وقف تيَّارها » . وبعد مدة طويلة من إبداء هذه الآراء اعترف « ولسون » بأنه لم يكن محقًّا فيها ، فقال : « ويتّضح بسهولة ، بعد مضى عشر سنوات ، أنى ربما كنت متشائماً أكثر مما يلزم » .

وفى شهر مايو سنة ١٩٢٠ حصلت الحكومة البريطانية ، بعد طول انتظار ، على حق الوصاية على العراق بمقتضى « معاهدة سيفر » (Sévres) المبتسَرة ، فبعثت بتعليماتها إلى « ولسون » بأن يستشير « مجالس الأقسام » المنشأة حديثاً بشأن ما يُرى عمله للنهوض بالحياة القومية . إلّا أن « ولسون » ومستشاريه

عارضوا فى الأمر . إذ أن الحكومة العربية بدمشق ، وقد طال إغداق الذهب عليها من الخزانة البريطانية ، كانت خلال المدة الطويلة التى مضت فى الانتظار ، قد قامت بدعاية وطنية عنيفة لقيت نجاحا كبيرا بين شباب الطبقة المتوسطة ، الذين زاد فى تشجيعهم ما علموا به من أن جمعية « العهد » قامت فى شهر مارس بالمناداة « بعبد الله » أخى فيصل ملكا على العراق . وقام مستشارو « ولسون » بوضع مشروع للدستور نُص فيه على إنشاء « مجلس دولة » (يكون نصف أعضائه بريطانيين ونصفهم الآخر من العرب) وهيئة أخرى « تشريعيَّة » ؛ على أن يكون أعضاء المجلس عرضة للتغيير فى أى وقت ، وأن تكون قراراته رهناً بموافقة المندوب السامى البريطانى ؛ وأما الهيئة التى سميت « تشريعية » فسلطتها محصورة فى اتخاذ القرارات التى ليست لها قوة القانون وفى توجيه الاسئلة إلى الحكومة . ومع أن « ولسون » ذهب إلى أن « أولى الرأى من العرب يعدّون هذه المقترحات ثورية وأنها سابقه لأوانها بجيل » ، فإن « اللورد كيرزُن » علّق عليها تعليقا لاذعا بقوله « إن هذه ليست حكومة عربية توحى إليها بريطانيا وتعينها بالنصح ، بل هى حكومة بريطانية تتخللها بعض عناصر عربية ... » . وفى خلال ذلك كان نشاط القائمين بالحركة الوطنية قد تجاوز حدّ إحداث الهياج وبلغ مبلغ التمرد الصريح . ففى أوائل العام قام بعض جنود العرب غير النظاميين ، بتشجيع من الحكومة العربية بدمشق ، بحمل البريطانيين على الانسحاب من نقطة « دير الزور » التى هى أقصى مركز لهم فى اتجاه سوريا[1] . وفى شهر يونية قامت قوة بقيادة الضابط العراقى « جميل المدفعى[2] » بالاستيلاء

---

(١) فى عهد الدولة العثمانية لم يكن هذا الجزء من وادى الفرات تابعاً لإحدى ولايات العراق ، بل كان سنجقا مستقلا .

(٢) وهو الذى عين فيما بعد رئيساً لوزارة العراق ، ويشغل الآن إبريل (١٩٤٨) مركز وزير الداخلية .

على نقطة « تل عَفَر » على مسافة ثلاثين ميلا غربى « الموصل » وذبحت حاميتها البريطانية الصغيرة ، إلاّ أنها ما لبثت أن صُدّت واضطرت إلى التقهقر قبل أن تبلغ الموصل نفسها . وقد قيل أن مبلغ ٧٠٠٠ جنيه ذهباً وصلت إلى أيدى الغلاة فى « كَرْبلاء » فى شهرى مايو ويونيه .

وفى ٢٠ يونيه أعلنت الحكومة البريطانية أن « السير بيرسى كوكس » سيعود إلى العراق فى الخريف فى منصب « الممثل البريطانى الأول » انتظاراً لصدور صك الوصاية الذى سينص عند صدوره النهائى على أن العراق قد صار دولة مستقلة . غير أنه اتضح أن هذه الحركة الاسترضائية أتت بعد فوات الوقت . فالظاهر أن شدة الجو واستمرار حركة تسريح الجيوش كانا قد أفقرا « الإدارة المدنيَّة » وتركاها فى يد رجال معظمهم من الشبان عديمى الخبرة[1] الذين شاركوا رئيسهم فى آرائه الاندفاعية . » ويغلب على الظن أنه لو لم تكن « الإدارة المدنيّة » قد حرصت كل ذلك الحرص على تبرير بقائها (الذى كما لا يخفى كان يدرّ عليها المرتبات والعلاوات السخيّة فى وقت ازداد فيه التعطّل وتخفيض الأجور فى بريطانيا) ، وعلى إقامة الدليل على لزومه بإثبات أفضليّتها على كل أداة حكم سابقة وكل نظام آخر يمكن تصوره ، أو لو أن القائمين بالعمل فيها كانوا أكبر سنّاً وأكثر خبرة بأخلاق العرب وطباعهم ، أو لو أنها أثبتت ميلها وتحبيذها لفكرة قيام حكومة عربية بدلا من التشدّق بأن ذلك مما قد يمكن تحقيقه فى المستقبل البعيد أو المجهول : لو أن كل ذلك كان على غير ما حصل ، لكان الكثيرون من الطبقات ، التى قست قلوبها على الإشراف

---

(١) فى خريف سنة ١٩١٩ كانت جملة الضباط ٢٣٣ لم يكن من بينهم سوى أربعة فقط جاوزوا سن الخامسة والأربعين ، وفى أول يونية سنة ١٩٢٠ كان ثلثا الضباط السياسيين بالأقسام تحت سن الثلاثين ، وحوالى ربعهم لم يبلغوا سوى الخامسة والعشرين أو دون ذلك .

البريطانى بعد إعزاز له ، قد استمروا فى تأييده ومناصرته[٢] » .

وفضلا عن ذلك قد بلغت إيرادات الدولة فى سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ونصف ضعف ماجمعه الأتراك فى سنة ١٩١١ . وكانت الضرائب أثقل بكثير من مثلها فى الهند ، ويقع معظم عبئها على عاتق الفلاحين ، وإن كانت قد أثارت أيضاً خواطر الملاّك وكبار الشخصيّات ورجال القبائل الذين كثيرا ما أفلتوا فى الماضى من دفع الضرائب . ولم يكن للعراقيين صوت بشأن الأوجه التى تصرف فيها هذه الإيرادات . فى السنة المالية ١٩١٩ — ٢٠ خُصص ١٦ فى المائة من جملة الإيرادات للصرف على القيادة العامة والقيام بنفقات الإدارة ، مع أن هذا القدر كان أقل من مثله فى العام السابق ، وكان هناك فوق ذلك اعتماد آخر قدره ١١ فى المائة مدرج بصفة اسمية على ذمة الأشغال العامة ومع ذلك صرف معظمه على تحسين وسائل الراحة للضباط البريطانيين والهنود . وقد كان من رأى « ولسون » أنه يحسن فى سبيل مصلحة البلاد أن تكون فى جميع فروع الإدارة نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين . فالمجالس الاستشارية للأقسام ، حيث الأعضاء كلهم من العرب ، لم يكن لها أى تأثير فى السياسة ، فى حين أنه فى مصالح الحكومة كانت نسبة العرب بين كبار الموظفين أقل من ٤ فى المائة ، وفى السكك الحديدية بالذات كان عدد الموظفين الهنود خمسة أمثال عدد العراقيين تقريبا . وبعد أن نشبت الثورة كتبت « جيرترود بِل » تقول : « إن وجه الغرابة ، على العموم ، هو فى وجود هذا القدر الكبير من المعتدلين وذوى الآراء المعقولة ، وإنى أبذل جهدى لأحسب نفسى فى عداد هذا الفريق ، لكننى أجد صعوبة فى الاحتفاظ بالهدوء وعدم الانفعال كلما تذكرت كثرة الأخطاء الفاحشة التى وقعنا فيها » .

---

(٢) عن :

Ireland, op. cit., 252 .cf. Graves, Life of Sir Percy Cox, 262 f.

وكانت القوة الحامية تبلغ ٨٠,٠٠٠ ، أى ما يقرب من نصف الجيش القائم بالهند التى تفوق العراق فى تعدادها مائة مرة . وكانت الحالة تنذر بسوء العاقبة من زمن بعيد ، غير أن القيادة العليا كانت تميل دائما إلى قلة الثقة بتقارير الضباط السياسيين الملحقين بالإدارة المدنيّة . وعندما نشبت الثورة بالفعل فى نهاية شهر يونيه كان القائد العام وغالبية رجاله يقيمون فى محطتهم الجبلية الفارسية ، ولم يتوافر للعمل بالعراق سوى ٤٢٠٠ جندى بريطانى ، كلهم تقريبا حديثو عهد بالبلاد وبدون سابق خبرة حربية ، و ٣٠,٠٠٠ هندى ، كما أنه لم يوجد بينهم من كان على استعداد للتحرك سوى ٥٠٠ بريطانى وما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ هندى . وكان المقر الرئيسى للثورة إقليم القبائل الواقع على وسط الفرات ؛ ومع أن المعتدلين من الوطنيين وقفوا بمعزل عنها ، فقد استمرت نارها مشتعلة من يوليه إلى سبتمبر واستدعى إخمادها استقدام نجدات ضخمة . وقد قتل فيها ما يزيد على ٤٠٠ بين بريطانيين وهنود ، وقدرت الخسائر فى جانب الثوار بنحو ٨٤٥٠ إصابة . أما من جهة النفقات فقد تكبدت بريطانيا فى سبيل إخمادها ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وخسر العراق ، ما بين قيمة الأضرار التى لحقت السكك الحديدية ، ما أصاب إيراد الخزانة من عجز ، فوق ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وصل « السير بيرسى كوكس » فى أول أكتوبر يحمل لقبه الجديد « المندوب السامى » ، لتسلّم مقاليد السلطة العليا من « ولسون » . وفضلا عن امتيازه بما له من هيبة شخصيّة عظيمة ، قد أظهر من الروح الودية فى معالجة الموقف ما لم يبلغه سلفه . فأنشىء بالبلاد « مجلس دولة » مؤقت ، يتألف من وزراء الدولة ، وكلهم من العرب لكنهم مرتبطون بما يقدمه لهم مستشاروهم البريطانيون من النصح ، ومرجعهم الأخير المندوب السامى ، الذى كانت له الكلمة الأخيرة فى جميع الأمور . فكانت الحالة أشبه شىء بحالة مصر فى عهد

اللورد كرومَر : رءوس بريطانية وأيد عراقية ؛ والواقع أن البلاد كانت وقتئذ في نفس المستوى الذى كانت فيه مصر فى ذلك العهد ، ولكن أقل ما فى الأمر أن هذا النظام كان فيه شيء من الترضية للأمانى الوطنية بتعيين وزراء من العرب . ثم ان الضباط العراقيين فى سوريا ، الذين أصبحوا عاطلين بعد أن حلّ الفرنسيون حكومة «فيصل» فى يولية سنة ١٩٢٠ ، قد شُجعوا على العودة إلى العراق . يضاف إلى ذلك أن الحامية البريطانية اللازمة للعراق قد غُيّر تكوينها فعهد بأمرها إلى القوة الجوية الملكية فى سنة ١٩٢١ ، فأخذت نفقاتها فى النقصان باطّراد حتى وصلت فى بحر ثلاث سنوات أو أربع إلى سُبع ما كانت عليه . ومع كل ذلك لم يخفت صوت غلاة الوطنيين ، وصار يُظن أنهم يتلقون معونة ماديّة من تركيا أو من بلاشفة روسيا . عند ذلك كتبت « جيرترود بل » تقول : « إذا ترددنا فى تعيين ملك للبلاد فقد ينحرف تيّار الرأى العام فى اتجاه الأتراك بقوة جارفة » . فلما عقد مؤتمر القاهرة بناء على دعوة وزير الخارجية « ونْستون تشيرشِل » فى مارس سنة ١٩٢١ وقع الاختيار النهائى على « فيصل » ؛ فطفق رجال « كوكس » ، ولا سيما «جيرترود بل» يقومون له بدعاية قوية فى العراق[1] . وقد كان استقبال الشعب له عند وصوله فاترا ، غير أن الإدارة بذلت كل ما فى وسعها لجعل نتيجة التصويت فى صالحه فى الاستفتاء العام الذى رؤى إجراؤه لهذا الغرض ، فطبعت استمارات فى شكل قرار بالموافقة على اختياره ووزعت على ضباط الأقسام لتوقيعها من الأعيان ، مع تشجيع إضافة حاشية عليها بطلب بقاء الإشراف البريطانى ؛ ومعاقبة كل من يضيف اسم أحد من رجال الحركة الوطنية ، وقد أُرغم « متصرّف بغداد » على الاستقالة لسماحه بذلك ؛ وكل بلد أو مركز نال فيه « فيصل » أغلبيّة ما

---

(١) كان « سانت جون فيلبى » ، مستشار وزارة الداخلية العراقية ، يحبذ نظام الجمهورية ، فأقيل من منصبه منعا لعرقلة السياسة الرسمية المرسومة .

اعتُبر فى الإحصاء أنه فى جانبِه بالإجماع[١] . وقد علّقت « جيرترود بِل » على هذه الحركة بطريقتها العجيبة ، الجامعة بين البراعة واللذع الساخر ، فقالت « انها السياسة تجرى على عجل أُحكم تشحيمه بشحم أجيدت إذابته » . وعندما ظهرت نتيجة الإحصاء الرسمى أسفرت عن نيل « فيصل » ٩٦ فى المائة من الأصوات ، مع أن المحايدين من المراقبين للحالة كانوا يتوقعون حصوله على ثلثى الأصوات فقط[٢] .

وقد كان فى أمل الوطنيين أن إنشاء الملكية يكون معناه انتهاء الوصاية وحلول الاستقلال التام تزيد فى حلاوته المعونة المالية البريطانية ، فى حين أن البريطانيين كانوا من جانبهم يعوّلون على الاحتفاظ فى أيديهم بأمر علاقات العراق الأجنبية « والإشراف المالى على البلاد بالقدر الذى تُرى ضرورته » ؛ وأن يوافق الملك كذلك على الاسترشاد بمشورة المندوب السامى وعلى تعيين موظفين بريطانيين فى مناصب معيّنة بالذات . وقد طالت المفاوضات بشأن المعاهدة المزمع إبرامها لتحديد العلاقات البريطانية واستغرقت الجزء الأكبر من سنة ١٩٢٢ من غير طائل بسبب إحجام العراقيين عن إجابة البريطانيين إلى هذا القدر الكبير من المطالب ؛ وأظهر الملك ميله إلى الانحياز إلى جانب الحركة الوطنية . وقد كان من جرّاء هذه الأحوال أن أُبعد خمسة من قادة الحركة الوطنية عن البلاد ، من بينهم « حمدى الباشاجى » ؛ وأفضى انتشار القلاقل فى الأقاليم إلى الالتجاء إلى استخدام قاذفات القنابل التابعة للقوة الجوية الملكية فى أربع مناسبات ؛ وفى شهر سبتمبر قدم « كوكس » بلاغا

---

(١) ولهذا مثيل فى الولايات المتحدة ، فان الحزب الذى يحصل فى أى ولاية على أغلبية ، مهما كانت ضئيلة ، يملأ جميع المقاعد المخصصة لهذه الولاية فى الهيئة الانتخابية التى تنتخب الرئيس .

(٢) وأسفر الاستفتاء عن أن « لواء كيركوك » (وقاطنوه من التركمان) كان تصويته ضد « فيصل » ، وأن اللواء الكردى « السليمانية » قاطع الاستفتاء ، وأن الشيعة الذين هم غالبية سكان البلاد ، طالبوا بانتهاء الإشراف الأجنبى ، كما طالب به ما يزيد على ٨٠ فى المائة من جملة أصحاب الأصوات فى بغداد

نهائيا إلى الملك : بأن حكومة جلالة الملك (البريطانية) لا تستطيع الاستمرار في السكوت على علاقاته بحركة الهياج الوطنية وعلى التسويف فى إبرام المعاهدة . وفى هذه اللحظة بالذات شكا الملك من إصابة حادة بالزائدة المعوية (اتضح أنها حقيقية تماما) ؛ فانعقد مجلس الوزراء فى اكتوبر ووافق على إبرام المعاهدة مع بريطانيا لمدة عشرين عاما بشرط إقرارها من « الجمعية الوطنية » . ومن ذلك الحين جرى العمل على ألاّ يصدر مرسوم ملكى إلاّ بعد إقراره من المندوب السامى ، ولا قرار وزارى إلاّ بعد موافقة المستشار البريطانى على صدوره ؛ وإذا حدث أن أحد الوزراء لم يُنصت لمعارضة مستشاره فى قرار ما ، جاز المندوب السامى فى نهاية الأمر أن « ينصح » الملك بأن يمنع عن المشروع المصادقة الملكية اللازمة .

على أن الجمعية الوطنية لم تنعقد لإقرار المعاهدة إلاّ فى شهر مارس سنة ١٩٢٤ . وكان المندوب السامى قد عانى كثيرا فى سبيل « إيجاد » أغلبية فى جانب المعاهدة . فإن فريق المعارضة كان يعترض على تعيين المستشارين البريطانيين ، كما أنه قال ان النصوص المالية التى تُقرِّر تخصيص ربع الإيراد للدفاع الوطنى وتفرض على العراق نصيبا ثقيلا من الدين العثمانى العام ، تثقل كاهل البلاد بحمل لا طاقة لها به ، وشكا من أن بريطانيا لم تقدم للعراق أى ضمان فى مسألة ولاية «الموصل» التى تنازع ملكيّتها بشدّة تركيا الوطنية بقيادة «مصطفى كمال» . ولما اتضح أن الجمعية ، على غير ما كان مفهوما ، تعرقل الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، قام المندوب السامى فى نهاية الأمر بتقديم إنذار للملك لمدة اسبوعين ، أَعلن فيه أنه مالم تتمّ المصادقة على المعاهدة فى الوقت الذى يكفى لعرضها على مجلس عصبة الأمم فى دوره القادم ، فإن حكومة جلالة الملك ستقدم للعصبة الشروط التى ترى هى إقرارها . وعندما طُلب إلى المندوب السامى قبل انتهاء

مدة الإنذار بأربع وعشرين ساعة أن يوافق على امتداد المهلة اضطر بسبب ضيق الوقت إلى رفض الطلب ، وانتهى الأمر بأن صادقت الجمعية على المعاهدة قبل انقضـــاء الأجل المضروب بساعة واحدة ، وذلك بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ وامتناع ثمانية وتغيب ٣١ ، من جملة الأعضاء البالغة ١٠٠ عضو .

بذلك ضمنت بريطانيا مصالحها الرئيسية بعد مشقة ، وكفّ رجال الحملة الوطنية « عن القتـال » . فزالت العقبة العاجلة من الطريق ، وانفسح المجال أمام التطور التاريخى ليجرى مجراه دون إهراق دماء .

* * *

إن مالفلسطين من المكانة الخاصة ، بصفة كونها الأرض المقدسة فى اعتبار ثلاث ديانات عظيمة ، لم يغفله العثمانيون ، بل إنهم أظهروا تقديرهم الكافى له حين أنشأوا فى القرن التاسع عشر « سَنجَق بيت المقدس » وجعلوه يتلقى الأوامر الخاصة به من استانبول رأســا ، مع السماح بجانب كبير من الاستقلال المدنى للطوائف الدينية الأجنبية الكثيرة المقيمة به . ومع ماقاله « السير هنرى مَكمَهون » بعد انقضاء عشرين عاما على اتصالاته (بالشريف حسين) من أنه لايزال يذكر أن « فلسطين » كانت معتبرة دائما خارج نطاق الأراضى التى وُعد بها العرب فى مراسلات « حسين — مكمهون » التى دارت فى سنة ١٩١٥ ، فقد كان الواقع أنه لم يرد فى هذه المراسلات أى ذكر صريح لفلسطين[1] . فلما صح العزم فى سنة ١٩١٦ على قيام حملة واسعة

---

(١) قد قيل فى سبيل تفسير ذلك ان فلسطين كانت داخلة ضمنا فى « الجهات الواقعة غربى ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » التى اتفق على ابعادها من رقعة المملكة العربية المزمع انشاؤها ، على اعتبار أن « ولاية دمشق » تمتد جنوبا إلى خليج العقبة ، وتكون فلسطين تالية لها مباشرة من الغرب ، ولكن هذا الفرض ينهار فى الحال بمجرد النظر فى النص عقب ذلك مباشرة على

النطاق من مصر لغزو البلاد الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط رؤى من الضرورى التوفيق بين مصالح بريطانيا فى هذه المنطقة ومصالح فرنسا، التى مافتئت منذ عام ١٨٦٠ تعدّ أمر سوريا من اختصاصها دون غيرها، واستمرت فى توسيع نطاق مدارسها فيها، ومدّت بها خطوط السكك الحديدية، فضلاً عما حصلت عليه من امتيازات أخرى تجارية، بل إن بعض الصحفيين الفرنسيين المشتغلين بالمسائل الدولية فى ذلك الوقت تمسّكوا بأن المصالح الفرنسية الخاصة تمتدّ إلى فلسطين، لولا أن هذه الدعوى لم تغنِ عنهم شيئا بالنظر إلى تعدد المذاهب الدينيّة فيها وعدم اقتصارها على مذهب كنيسة روما ووجوب رعاية مصالحها جميعا؛ وفى معاهدة « سايكس — بيكوه » (Sykes — Pico) السرّية التى أُبرمت فى سنة ١٩١٦ تقررَ أنه عندما يحين وقت اقتسام الدولة العثمانية يجب وضع فلسطين تحت إدارة دوليّة.

وإلى هنا لم يُنطق بكلمة رسمية واحدة عن وجود أى حقوق خاصة لليهود. لقد مرّت القرون الطويلة منذ تدمير « بيت المقدس » فى سنة ٧٠ بعد الميلاد، ومع ذلك لم يكن بينها وقت ما، على ما يُظن، إلاّ كان فيه لليهود طائفة صغيرة تقطن فلسطين، وكان تقاة اليهود، الذين يذكرون يوم «الشتات» يحلمون على الدوام باليوم الذى يعاد فيه، بإذن الله، إنشاء معبدهم ودولتهم. وفى عام ١٧٩٩ عندما قام نابليون من مصر وغزا « فلسطين » أصدر بيانا لجميع

= « حمص » و « حماة »، إذ لا توجد « ولاية »، بالمعنى الإدارى المفهوم، لحمص او حماة بل ان هاتين المدينتين داخلتان فى ولاية دمشق. ولذلك ينتج ان كلمة «ولاية» فى هذه المناسبة مستعملة بالمعنى العام ويراد بها « مركز ». ولما كانت هذه المدن الأربع واقعة كلها بشكل واضح شمالى فلسطين، فيكون القول بأن الأراضى الواقعة غربيها تشمل فلسطين عديم الجدوى، ومثله فى ذلك كمثل القول بأن الاراضى الواقعة غربى مراكز «ورك» و «شيفيلد» و «ليذر» و «نيوكاسل» (بانجلترا) تشمل مقاطعتى « هير فورد » و « مونموث ».

اليهود فى العالم أعلن فيه موافقته على « أن يرِثوا بنى إسرائيل » . وأهم من ذلك من الوجهة العملية ، ما استولى على مشاعر الكثيرين من الانجليز البروتستنتيّين فى القرن التاسع عشر من أن تحقيق ما جاء بالكتاب المقدس يستدعى العمل على إعادة اليهود إلى فلسطين . وقد اعتنق هذا الرأى « اللورد شافتسبُرى » ذو العواطف الإنسانية ، الذى بما يمتّ به من قرابة للّورد « بَلْمَرستون » العظيم ، كان له بعض التأثير غير المباشر فى السياسة البريطانية . فقد كان « بَلمرستون » ينظر بارتياب إلى ما تبديه كل من روسيا وفرنسا على السواء من نشاط فى الشرق الأوسط ، واستغلالهما طيبةَ إبراهيم باشا فى توسيع نطاق بعثاتهما الدينية من أورتودكسية وكاتوليكية ، فسعى هو الآخر إلى اغتنام الفرصة لمؤازرة طائفة دينية أخرى تعوق توغّل نفوذهما ؛ فقام فى سنة ١٨٣٨ بتعيين أول وكيل قنصلى بريطانى فى « بيت المقدس » ، وكان ممّا زوّده به من التعليمات أن من واجباته تقديم الحماية لليهود بوجه عام ، ومن ذلك قوله له : « وعليك أن تنتهز أول فرصة لأن تقدم لى تقريرا . . . . . عن الحالة الحاضرة لليهود من سكان فلسطين » . وقد اتضح أن عددهم كان يومئذ نحو عشرة آلاف نفس ، معظمهم تقريبا من أهل بلاد البحر الأبيض المتوسط . وفى سنة ١٨٤٠ ، عندما بلغت أزمة الحرب السورية الثانية غايتها ، كتب « بَلمرستون » إلى السفير البريطانى بالاستانة يقول : « ويكون من مصلحة السلطان الواضحة أن يشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والإقامة فيها لأن ماسيحملونه معهم إلى البلاد من الثروة يزيد فى موارد دولته ، وأن الشعب اليهودى ، بعودته إلى البلاد بإذن السلطان وفى حمايته وبدعوة منه ، يكون حجر عثرة فى سبيل أى أهداف سيّئة تخطر فى المستقبل ببال « محمد على » أو من يخلفه . . . . . فضعْ هذه الاعتبارات أمام أعين الحكومة العثمانية بصفة سرّية ، وابذل وسعك فى اقناعها بأنْ تُقدم كل تشجيع عادل ليهود

أوربا لأن يعودوا إلى فلسطين »[1].

على أن هذه الخطة لم تسفر عن نتيجة ما ، ولم يحدث أى تغيير فى عدد يهود فلسطين أو وضعهم إلى ما بعد ابتداء الحلقة التاسعة من القرن ، حين حصل فى روسيا ، التى كانت إذ ذاك موطن ثلثى يهود العالم ، ردّ فعل لحادث اغتيال القيصر ، إذ تفشّى هياج فظيع فى الخواطر ضد اليهود ، قُتل فى خلاله مئات منهم وقضى على موارد الألوف ، ونفذت فيهم القوانين الخاصة بهم وحدهم مدة أربت على ثلاث سنوات . وقد أفضى ذلك إلى التجائهم إلى الهجرة فى حركة جارفة واسعة النطاق ، فلقوا فى ذلك ملجأ سهلاً فى شمالى أمريكا وفى بريطانيا ، وخاصةً فى تلك الأيام الرحبة التى ساد فيها تيسير الأمور . واتجه فريق صغير من هؤلاء المهاجرين إلى فلسطين ، حيث اشتغل بعضهم بزراعة الأرض بمعونة مالية من « البارون روتشليد » (Baron de Rothschild) ، وسرعان ما استخدموا فلاّحى العرب فى فلْح الأرض لهم ؛ وعند ما نشبت الحرب العالمية الأولى كان عدد اليهود بفلسطين قد بلغ ٨٠,٠٠٠ نفس ، وكان ازدياد مستعمراتهم الزراعية . رغم الكثير من الصعاب المادية ، حتى بلغت أربعاً وأربعين مستعمرة يقطنها نحو ١٢٠٠٠ ، قد بدأ يثير أحقاد بعض العرب . وقد كان الجغرافى الأمريكى « إلزورث هَنْتِنجتون » (Ellsworth Huntiington) فى فلسطين عام ١٩٠٩ ، فكتب يقول : « إن الفلاحين فى سهل « شارون » (Shoron) ، وبعض النواحى الخصيبة الأخرى فى فلسطين أمثال « الكرمِل » وبعض أجزاء وادى الأردن ، يرون فى اليهود أكبر عدو لهم . . . ، فإن المزارع اليهودية حول « يافا » يانعة زاهرة لاشك فى فلاحها لدرجة أن أهل البلاد الأصليين يحسدونهم عليها حسداً شديداً ، وتراهم

---

(١) انظر : A. N. Hyamson, The British Consulate in Jerusalem

بدافع ما يضمرونه من العداء نحو هؤلاء المستعمرين يقومون بسرقة ثمارهم وكسر فروع الأشجار فى بساتينهم ، و يطلقون خيلهم فى حقول غلالهم ، ويهدمون سياج مزارعهم »[١] . وفى سنة ١٩١٢ قامت ضجة ساخطة فى مجلس النواب العثمانى ، احتج فيها النواب العرب على استيلاء اليهود على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية فى سهل « إزدرائيلون »(Esdraelon) ، وهى أراض غاب عنها ملاّكها ويُخشى على المستأجرين المستولين عليها من التجرد من موارد رزقهم[٢] .

وفى خلال ذلك كان الشعور بالكراهية لليهود فى أوربا آخذاً فى الازدياد ، حتى بلغ قمته فى فرنسا فى حادث « درايفوس »(Affaire Dreyfus)[٣] . وقد أثرت هذه الحال أعمق تأثير فى نفس صحفى من « فينّا » يدعى « تيُودور هيرزِل » (Theodor Herzel) ؛ وهو رجل قلّما كان يفكر فى أنه من سلالة يهودية ، بل يغلب على الظن أنه كثيراً ما نسى أمر هذه السلالة ، غير أنه إزاء هذا الاضطهاد الأعمى الذى لحق باليهود حتى أعيتهم الحيلة وأصبحوا بلا مأوى ، شعر بوخز شديد فى ضميره ، فأخرج فى عام ١٨٩٦ رسالة باسم « الدولة اليهودية » اقترح فيها إنشاء وطن قومى لليهود . وكأنّ

---

(١) عن Patesline and its Transformation — طبعة عام ١٩١١ ص ٨٧ .

(٢) عن : Geo. Antorius op. cit .259 . وفى السنين الأولى من الانتداب البريطانى انتقلت هذه الاراضى إلى أيدى اليهود ، وقد اختفت من خريطة فلسطين إحدى وعشرون قرية لم يعلم قط باليقين ما ذا جرى لسكانها ، ويقال : إن واضعى اليد عليها (دون العمال الذين يعملون بالأجر) قد دفع لهم المشترون اليهود تعويضاً بنسبة ٤ فى المائة من ثمن الشراء . أما الملاك الاصليون ، وهم أعضاء اسرة ثرية مسيحية لا تنتسب إلى جنسية خاصة ، فلم يدفعوا لهم تعويضاً ما .

(٣) المترجم — هو ضابط يهودى شاب عزى إليه إفشاء اسرار حربية إلى الالمان ، وحكم عليه من اجل ذلك بالنفى .

اقتراحه كان غيثاً ســـقط على أرض خصيبة بين جمعيات الطلبة اليهود بالجامعات الأوربية وغيرهم من الذين قوّى حلمهم بالعودة إلى « صَهْيُون » ما لحق باليهود من الاضطهاد فى روسيا . فاجتمعت العوامل الثلاثة — الصهيونيّة الدينيّة، والحاجة إلى ملجأ يلجأ إليه اليهود من الاضطهاد والتفرقة فى المعـــاملة ، وآراء « هيرزل » السياسية — وأشعلت ناراً : « وبين عشيّة وضحاها تقريباً ، وجد « هيرزِل » نفسه على رأس حزب يهودى كبير : لقد وُلدت الصهيونيّة السياسية ، . . . وأصبح الهدف تجريد اليهودية مما لصق بها من الصفات وجعلها « كغيرها من الأمم » أمة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا سياسياً ، شاعرة بكيانها » .

وبعد أن قضت « المنظّمة الصهيونية » سبع سنوات لم تفز فيها بإثارة اهتمام أى دولة من الدول العظمى بمشروعها الذى يرمى إلى « إنشاء وطن للأمة اليهودية بفلسطين بضمان القانون العام » ، تلقّت فى سنة ١٩٠٣ عرضا من الحكومة البريطانية بإنشاء مستعمرة يهودية ذات حكم ذاتى بالبلاد التى كانت تسمى وقتئذ « افريقيا الشرقية البريطانية » ولم يكن « هيرزِل » نفسه فى أى وقت متمسكا تمسكاً لا مردّ فيه بأن تكون « فلسطين » بالذات دون غيرها هى مقر الدولة التى يرمى إلى إنشائها ، ومال بجانبه إلى هذا المشروع المعروض، وقد عُرف وقتها « بمشروع يوغندا » ، غير أنه وافاه الأجل قبل أن يُفصل فى الأمر ، وعندما اجتمع « المؤتمر الصهيونى » عام ١٩٠٥ بزعامة يهود شرقى أوربا ، المشرَبين بروح الصهيونية الدينية التقليدية ، أصدر قراره بتمسكه بالمبدأ الأساسى الذى هو استثمار « فلسطين » والأراضى المجاورة لها » ولا يرضى بأى مكان آخر [1] .

---

(١) عن : Hyamson, Palestine :A Policy الفصل الخامس .

وباشتعال نار الحرب العالمية الأولى انتقلت نقطة الارتكاز لحركة الصهيونية النامية من نفس قارة أوربا إلى بريطانيا والولايات المتحدة . وفى هاتين المملكتين وجدت الصهيونية أكبر ناصرَين لها : أولهما « الدكتور حيّيم وايزمان » (Dr. Hayyim Weizmann) ، وهو من اليهود المولودين فى روسيا ، إلاّ أنه قد مضت عليه بضع سنين فى منصب محاضر فى الكيميا بجامعة « مَنْشِستَر » بإنجلترا ، حيث « أثّر فى « بَلفور » (Balfour) رئيس الوزارة البريطانية وجذبه إلى اعتناق الصهيونية فى وسط معمعة الانتخابات لشرقى « منشستر » [1] ! وثانيهما المحامى لويس « براندِيس » (Louis D. Brandeis) الذى بذل نشاطا كبيرا فى معاضدة « وُدرو وِلسُن » (Woodrow Wilson) فى الانتخابات لرياسة الولايات المتحدة ، وكافأه على ذلك بتعيينه قاضياً فى المحكمة العليا [2] .

وقد أُلّفت لجنة بريطانية لفلسطين » بإيحاء من « وايزمان » ، فأصدرت اللجنة صفحة دورية شعارها « إعادة أمجاد الأمة اليهودية القديمة فى ظلال الحرية التى تكفلها حكومة « دومِنْيُون بريطانيّة جديدة فى فلسطين » . وشملت هذه اللجنة عضوا واحداً غير يهودى ، هو الصحفى « هِرْبَرت سيدبوتام » (Herbert Sidebotham) المحرر بجريدة « المَنْشِستَر جارديان » (The Manchester Guardian) ، وكان قد كتب مقالا رئيسيا بتلك الجريدة حبّذ فيه احتلال بريطانيا لفلسطين احتلالا دائماً للدفاع عن مصر ؛ فأثار هذا المقال اهتمام « وايزمان » وطلب إلى « سيدبوتام » أن يرفع مذكرة

---

(١) عن: Herberf Siderbotham, Great Britafn and Palestine — ص ٥٤ .

(٢) عن: Rabbi Stephen Wise فى كتاب The Jewish Nationat Home — ١٩١٧ — ٤٢ (طبعة Paul Goodman ص ٤١ .

إلى وزارة الخارجية يقترح فيها إنشاء دولة يهودية فى فلسطين للدفاع عن مصر والقناة . ويقول « سيدبوتام » فى تعليقه على هذه الأحداث ان مستلزمات السياسة البريطانية ، من سياسية واستراتيجية ، هى التى رجّحت الكفة نهائياً فى جانب الصهيونية [١] .

وكان « بَلفور » قد عُين وزيرا للخارجية البريطانية فى سنة ١٩١٦ ، كما كان « السير مارك سايكس » [٢] ، المعروف بواسع نفوذه وشدة تحمسه ، والذى بفضل مساعيه أُبرمت « معاهدة سايكس — بيكوه » ، قد اعتنق الصهيونية بصفة مؤقتة . ولمّا كان مَعين كل من روسيا وفرنسا قد نضب بالتدريج حتى صارتا فى عام ١٩١٧ قليلتى الجدوَى من الوجهة الحربية ، فقد أصبح من المحتّم الاستيثاق من تدخّل الولايات المتحدة المسلّح عاجلا ، وخاصةً فى الوقت الذى ظهر فيه أن « الرئيس ولْسُن » نفسه« يتجاوب تجاوبا قلبيًّا مع الفكرة الصهيونية » . ففى هذه الظروف ، وبعد تبادل طويل للآراء بين صهيونيّ بريطانيا وأمريكا ، وبينما كان الصهيونيون فى ألمانيا وتركيا يقومون من جانبهم بمفاوضات مع حكومات الدول المعادية لحكومتى بلادهم [٣] ، تلقّت الحكومة البريطانية اقتراحا فى سنة ١٩١٧ « بالاعتراف بفلسطين كوطن قومى للأمة اليهودية ، بحيث تكون لها حكومة ذاتية داخلية وتطلق الحرية للهجرة إليها ، مع إنشاء « اتحاد استعمارى قومى يهودى » لإعادة تعمير البلاد بالسكان . ولم يقابَل هذا النص الجرىء ، المجانب لكل مجال للتفاهم ، بالارتياح : لا من جانب وزارة الخارجية ، ولا من جانب اليهود البريطانيين ذوى النفوذ ،

---

(١) op. cit الفصلان الرابع والخامس .

(٢) وقد وصفه « ت . ا . لورنس » (T. E. Laurence) بأنه « المحامى الواسع الخيال المدافع عن الحركات العالمية التى يعوزها الاقناع » (Seven Pillars of Wisdom. 58)

(٣) عن « Barbour, op. cit.. 54 f., 64 f. »

الذين كان يهمهم ما قد يكون له من التأثير فى وضعهم كرعايا بريطانيين . وبعد انقضاء شهرين فى تعديل صيغته وإعادة تحريرها تمّت الموافقة الرسمية على صيغته النهائية وظهر فى شكل التصريح المشهور المعروف « بتصريح بَلْفور » فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهذا نصه . « إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وستبذل غاية وسعها لتسهيل تحقيق هذا الغرض ، على أن يكون من المفهوم تماما ألاّ يُسمح بإجراء شىء يكون من شأنه الإضرار بما للطوائف الأخرى غير اليهودية بفلسطين من حقوق مدنيّة ودينيّة ، أو المساس باليهود فى أى بلاد أخرى من حيث حقوقهم ووضعهم السياسى » . ويتضح من ذلك أن هناك فارقا جوهريا بين الاقتراح الصهيونى الأصلى وبين التصريح الذى تم اعتماده بصفة نهائية : فالأول شامل جارف ، والثانى غامض ومحاط بسياج من التحفظات . وقد ظل الصهيونيون يتمسكون بتفسير التصريح على الوجه الذى يلائم اقتراحهم الأصلى ، وحتى فى وقت قريب من يومنا — أغسطس سنة ١٩٤٦ — نرى متكلما رسميا يقول بلسان الوكالة اليهودية « إن وعد اليهود بجميع أرض فلسطين الممتدة على جانبى نهر الأردن مفهوم ضمناً من « تصريح بلفور »[١] » .

وقد بذلت سلطات الجيش غاية وسعها لإبقاء أمر التصريح سراً مكتوما عن « الطوائف غير اليهودية » ، أى عن المسلمين والمسيحيين الذين يتكلمون اللغة العربية والذين يبلغ تعدادهم يومئذ ٩٠ فى المائة من جملة السكان ؛ غير أن بعض الأنباء عنه وصلت إلى مسامع « الشريف حسين » ، فبعث إلى بريطانيا يستفسر فى شىء من الاهتمام عن حقيقة ما حصل . فأجابت الحكومة على

(١) عن صفحة « Palestine Post » الصادرة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ . ومن هذا نصل إلى النتيجة اللاذعة وهى أن الصهيونيين نسبوا إلى بريطانيا القيام بتمثيل دور الحصان الصورى فى الصيد الذى يختفى وراءه الصائد .

استيضاحه بأن تأييدها للأمانى الصهيونية « لا يتجاوز الحدود الكفيلة بحرّية السكان الحاليين ، سواء من الوجهة الاقتصادية أم السياسية » . وقد رضى الشريف بهذا الوعد ، ونهض ابنه « فيصل » فى أوائل عام ١٩١٩ إلى عقد اتفاق مؤقت مع « وايزمان » بشأن الصهيونية فى فلسطين ، على أن يكون سريان هذا الاتفاق متوقفا على موافقة الدول على قيام الدولة العربية فى سوريا ، بحيث أنه — كما قرر فيصل كتابةً — « إذا حدث أقل تعديل أو انحراف فى هذا الشأن فإنى أكون غير مرتبط بكلمة واحدة مما جاء فى هذا الاتفاق » . وإلى هذا الحد لم يؤخذ رأى عرب فلسطين قط ، وإذ أنهم لم يعطوا توكيلا لفيصل للتكلم نيابةً عنهم ، فلم يكن فى اتفاقه مع الزعيم الصهيونى ما يقيّد أحدا غير فيصل نفسه ووالده .

أما ما كان من أمر أمانى الصهيونيين السياسية ، وقد انتعشت بعد طول انتظار بتحقيق آمالهم القديمة فى الرجوع إلى « أرض الميعاد » ، فإنها بعد انتهاء الحرب قد عظم أمرها بما وقع على اليهود من الضغط وجعلهم يهاجرون فى جموع كبيرة من ممالك شرقى أوربا ، التى باتت تتّقد بالوطنية العنصرية بعد أن قامت على أنقاض العاهليّتين النمسوية والروسية [1] . وزاد تشجيعَ حركتهم ما سمعوه من أقوال نفر من رجال السياسة أمثال « الرئيس ولسُن » و « لويد جورج » (Lloyd George) و « سمَطس » (Smuts) و « بلفور » عما يُنتظر لليهود مدى الأيام من إقامة دولة عظيمة أو اتحاد ولايات على نمط « الكمنولث » . والظاهر أنهم لم يعرفوا عن عرب فلسطين شيئا فوق مجرّد وجودهم ، وأنهم قوم من البدو لا يستحقون من الاهتمام أكثر مما يستحقه هنود أمريكا أو قبائل « البَنْتو » ، أو أى شعب آخر بدائى

---

(١) انظر : Rouud Table, 1939, 259

من « الأهالى » الذين لا يضمّهم نظام سياسى ، وأن مآلهم إلى إفساح الطريق للتعمير الذى تقوم به شعوب أكثر منهم « تقدما » . لذلك رأينا الدكتور « وايزمان » يقوم فى مؤتمر الصلح ويعبّر عن الأمانى المحيطة بحركة قومه بألفاظ صريحة لا تقبل أى تأويل ، فيقول : « أى أن نرى فلسطين يهودية كما نرى انجلترا انجليزية وأمريكا أمريكية » . كذلك أصدر أصحاب مشروع « صندوق التأسيس الصهيونى » (Keren ha - Yesod) مؤلَّفا قالوا فيه : « إن الغرض الذى ترمى إليه الطليعة اليهودية الحديثة فى فلسطين هو إعداد المكان والعمل للألوف الذين ينتظرون فى الخارج » .

وقد تدفق تيار الصهيونية كالسيل فغطّى على جميع طوائف اليهود الذين عوّلت عليهم بريطانيا فيما تصورته فى افتراضها الأصلى (من ائتلاف اليهود والعرب) ، وهم أولئك اليهود المتديّنون الذين آثروا دائما العيش فى انزواء ودَعة بمدن فلسطين المقدسة ، وطائفة الزراع فيما قبل الحرب ممن كانوا يتكلمون العربية ويستخدمون العرب فى أعمالهم ، وأولئك العلماء من اليهود الذين رأوا ببعد نظرهم أن أضمن وسيلة لتحقيق الوعد الدينى الذى وُعدوه إنما تكون بالاتفاق مع أهل البلاد والارتباط معهم بعهد وئام وسلام . لكن الصهيونية اكتسحت كل اعتبار لم يقم على أساس التوسع العاجل فى نطاق الوطن القومى »

وقد كان لهذا « الغزو » الصهيونى الجارف رد فعل عاجل لدى العرب ؛ ومع أن « مارك سايكس » كان فى أول الأمر متحمسا لمشروع الصهيونية ، فإنه عندما قام بزيارته الثانية للبلاد فى عام ١٩١٩ « رأى ما هاله من العداوة المريرة التى تولدت فيها » . كذلك عندما جابت لجنة « كِنج — كرين » (King - Crane) أرجاء « الهلال الخصيب » عام ١٩١٩ ، بناء على تعليمات « الرئيس وِلْسُن » ، للوقوف على ما أحدثته نظم الانتدابات المقترحة من الأثر فى نفوس الأهلين ، « وبدأت دراسة أحوال الصهيونية ، بعقول مهيّأة من

قبل الميل إلى جانبها . . . . . . نال استحسانها الكثير من أمانى الصهيونية وخططها ، كما أثار عظيم إعجابها تفانيها فى العمل ونجاحها فى التغلب على العقبات الطبيعية الكبيرة بالطرق العلمية ؛ غير أن ما رأته اللجنة من الحقائق الواقعية حدا بها إلى أن تقترح إجراء تعديل خطير فى ذلك المنهاج الصهيونى المتطرف الذى لم يعرف حدا للهجرة...... وقد تبيّنت لها مراراً خلال المؤتمر الذى عقدته مع الصهيونيين ، حقيقةٌ واضحة ، هى أن الصهيونيين قد وضعوا نصب أعينهم تجريد الملاّك غير اليهود بفلسطين من جميع أملاكهم تقريبا بطريق شرائها منهم بشكل ما . كذلك كان أكثر من ٧٢ فى المائة من العرائض التى تلقتها اللجنة فى جميع أنحاء الشام مفعما بالشكوى من المنهاج الصهيونى ؛ وفى فلسطين بالذات أبدى جميع غير اليهود من السكان معارضة أكيدة للمنهاج الصهيونى بحذافيره ؛ وما من موظف بريطانى استشارته اللجنة إلاّ كان اعتقاده أنه لا يمكن تنفيذ المنهاج الصهيونى إلاّ بالقوة المسلحة ، وكان من رأى الضباط على العموم أن مجرد البدء فى تنفيذ المنهاج يحتاج لقوة لا تقل عن ٥٠,٠٠٠ جندى » . وقد وضعت الحكومة الأمريكية تقرير اللجنة « على الرف » ، إلاّ أنه نُشر بصفة غير رسمية فقط بعد أن اعتزل « وِلْسُن » الرياسة .

وكان الصهيونيون فى فلسطين ، فى شدة تحمسهم وتفانيهم فى العمل على إعادة بناء وطنهم القومى ، يهاجمون بعنف كل من اعترض على مطالبهم المتطرفة أو حاول التخفيف من سرعة سيرهم ؛ وقد تناول هذا الموضوع « السير رُونَلْدستورز » (Sir Ronald Storrs) ، الذى نُصّب حاكما عسكريا على بيت المقدس عام ١٩١٨ ، وكان له عطف شـــديد على الصهيونية ، فقال : « إننا قد لاقينا من مبدأ الأمر نقداً من الصحافة الصهيونية ما لبث أن تحول إلى عداء يهودى جماعى ؛ فرُمينا بأننا غير أكفاء ، قليلو الثقافة ، وأنَّ مَن كان منا ذا خبرة رسمية كان يميل كل الميل إلى العرب ، وكلنا ضد الصهيونية

بل ضد اليهودية[١] » . ثم ان عدم فهمهم لمقاصد الضباط البريطانيين القائمين بإدارة شئون البلاد ومجافاتهم لهم ما لبث أن امتد حتى تناول سكانها الذين يتكلمون العربية . وقد قامت اللجنة الانجليزية الأمريكية المشكّلة عام ١٩٤٦ بإجمال الكلام عن الموقف دون تحيّز فقالت : « إن اليهودى كثيرا ما يكتفى بالإشارة — لأقلّ مناسبة — إلى المزايا غير المباشرة التى عادت على العرب من دخوله البلاد ، ويقف عند هذا الحد . ولأنه يحبّ من صميم قلبه كل شبر من « أرض إسرائيل » ، يجد من المستحيل عليه أن ينظر إلى الموقف من وجهة النظر العربية حتى يدرك مبلغ التأثر الذى أثاره « غزوهُ » لفلسطين . ثم انه يقابل بين ما أنجزه من الإصلاحات الكبيرة وبين التحسينات البطيئة التى تجرى بالقرية العربية ، وتكون نتيجة المقارنة دائما فى جانبه ، وينسى فى ذلك المزايا الهائلة المالية والتعليمية التى نفحته بها الصهيونية العالمية . وعندما يلام على علاقاته (غير المرضية) مع العرب ، فأقرب ما عنده أن يكتفى بالإشارة إلى الصداقة السطحية التى يشاهد وجودها بينهما فى الحياة اليومية فى المدينة أو القرية ، وهى صداقة لا ينكرها أحد فى ذاتها . وهو فى ذلك يتجاهل أحيانا العداوة السياسية الشديدة التى لها أعمق تأثير فى نفوس الطائفة العربية بأسرها ، أو يفسّرها بأنها « نتيجة للدعاية المغرضة التى تقوم بها طبقة الأفندية الأغنياء» .
والواقع اننا لا نكون مجافين للعدالة إذا قلنا ان الطائفة اليهودية بفلسطين لم تقم قط — كطائفة — بمواجهة مسألة التعاون مع العرب . ومن الأمثلة الخطيرة الدالة على ذلك أنه عندما قامت الوكالة اليهودية بتقديم اقتراحها بإنشاء دولة يهودية لم تتناول مسألة التصرف فى أمر مليون وربع مليون

---

(١) عن : Orientations, 359 ff

نفس من العرب إلا بكلام عام غاية فى الابهام[١] » . ومن قبلُ استرعى هذا الأمر أنظار أحد المراقبين ذوى النظر الثاقب فقال : « ان كل من يرى اليهود فى فلسطين ويسمع محاجّاتهم ، لا يسعه ، حتى لو كان من المعجبين بمواهبهم العظيمة ، إلاّ أن يسلّم بأنهم من الوجهة السياسية قوم استولى عليهم الجمود ، وأن تلك الصفات البارزة المتأصلة فيهم التى استمدوا منها قوة المحافظة على جنسهم ودينهم وأعمالهم ، هى بعينها التى تقف عقبة فى سبيل أخذهم بأسباب الاختلاط الاجتماعى أو السياسة الديمقراطية القائمة على مبدأ « خذ وهات[٢] » .

وهم من أول يوم لم يُظهروا أى استعدادمطلقاً للاعتراف أن هناك حقيقةً حركة قومية عربية ، مع ما كانت عليه هذه الحركة من نماء . حقاً إن أنحاء الأقاليم بفلسطين كان نصيبها فى الحركة أقل مما قامت به مدن الشام ، غير أن ذلك لا ينسينا ان « عونى عبد الهادى » الفتىّ وأعضاء أسرة النشاشيبى ببيت المقدس ، وآخرين من أعيان فلسطين ، كانوا جميعاً أعضاء بارزين فى الجمعيات الوطنية السرّية ، وبعضهم لقى حتفه على يد جمال باشا . وقد كانت جماعة المسلمين بفلسطين منقسمة إلى فريقين كبيرين : فريق النشاشيبى وفريق الحسينى ، تبعاً لانتمائهما إلى هذين البيتين الكبيرين . « وكان فريق الحسينى فى موقفه من الصهيونية ، يتولون الزعامة الدينية ويمثلون الحركة الوطنية فى أقصى تطرفها ، فى حين كان فريق النشاشيبى منضمين إلى جانب الحكومة ، يبذلون ما فى وسعهم لنيل ما تسمح به الظروف[٣] . وقد رأى « السير هِرْبَرت صمويل » (Sir Herbert Samuel) ، بصفة كونه المندوب السامى ، أن يخفّف من حدّة

---

(١) الفصل الثامن ــ الفقرتان ٤و٥

(٢) عن . Eliz. Monroe, op. cit., (1938), 59 f.

(٣) عن : Storrs, op.cit., 401 f

الحسينيين بأن عيّن أنشط شاب بين أعضاء الأسرة فى منصب « مفتى بيت المقدس » ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى ؛ « والواقع أن الحاج أمين ظلّ يُعتبر سنين طويلة فى نظر غلاة ساسة العرب ، عونا من أعوان البريطانيين »[١].
أما فريق النشاشيبى ، فعلى الرغم من وجود « عمدّية » بيت المقدس فى بيتهم منذ سنين عدّة ، كانوا يحسّون بأنهم أقل نفوذا فى البلاد من فريق الحسينى ، ولذلك سعوا إلى التعويض مما ينقصهم بعقد اتفاق اجمالى ابتدائى مع الصهيونيين ، وقد لقوا من طبقات هؤلاء المتوسطة تشجيعا على ذلك ؛ غير أن فريق اليسار من الصهيونيين كانوا يرمون من بادىء الأمر إلى دق إسفين بين الطبقة الحاكمة العربية كلها باعتبار أنها ، على حدّ قولهم « الطبقة الإقطاعية الاستغلالية » ، وبين الجموع الصامتة غير المنظّمة من الفلاحين وعمال المدن ، وقدّموا للفلاحين الوعود ببعض المنافع المادية ، كما وعدوا العمال بانشاء نقابات عمالية ترعى مصالحهم . فلما استعرت الثورة العربية فى المدة ١٩٣٦ - ٣٩ أدرك الصهيونيون من أحداثها أن جهودهم للتفرقة بين العرب ذهبت كلها هبـاء تقريبا ، ولهذا أخذوا يتّجهون من بعد ذلك إلى توجيه الكلام صراحةً إلى العرب عامة . وفى أحد اجتماعات « يوم مايو » لسنة ١٩٤٦ خطبت السيدة « جولدا مايرسون » (Mrs. Golda Meyerson) زعيمة العمال ، والتى صارت وقتها رئيسة القسم السياسى بالوكالة اليهودية ، « فقالت لعمال العرب وفلاحيهم إنه ما من قوة تستطيع صرف اليهود عن هدفهم » . وبعد ثلاثة أشهر من ذلك اجتمع حزب « ما باى » (Mapai) للعمال الصهيونيين ، الذى هو أقوى حزب يهودى فى فلسطين ، فى مؤتمره السنوى ، وأصدر قرارا « وجّه فيه الكلام إلى الشعب العربى ، فأكد له أن الأمة اليهودية على استعداد للتعاون معهم على قدم المساواة لما فيه تقدم فلسطين فى جو من السلام ؛ غير أنها فى الوقت نفسه لا تألو

---

(١) عن : Barbour, op.cit., 130

جهداً فى مكافحة أى جهود ترمى إلى هـــدم المنهاج الصهيونى » . [١] ولعلّ الصهيونيين كان لهم عذرهم فى ظنهم أن اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب هى لغة القوة . فإنهم إنما سلكوا نفس المسلك الذى سبقهم إليه المستعمرون دائما مع السكان الأصليين فى كل بقعة أريد استعمارها ، متى كان هؤلاء أقلّ منهم عُدة من الناحيتين المادية والعقلية ؛ ولكن هذا لا يمنع من تقرير الحقيقة الواقعة وهى أن هذه كانت لغة القوة لا لغة الرغبة فى التفاهم والتراضى ، وشتان بين ذلك وبين ما كان يدعيه الدكتور « وايزمان » عادة من أنه « يمدّ إلى العرب يد المصادقة » [٢] .

ولما وجد الصهيونيون أن جماهير العرب لاتزال تفضّل العمل بنصائح الطبقة الحاكمة منهم على الانصياع للناصحين لهم من الصهيونيين ، وأن جهودهم للتفرقة بين العرب لم تأت بنتيجة تذكر ، عمد المعتدلون منهم إلى انتقاد حكومة فلسطين على عدم قيامها باخماد أصوات غلاة الوطنيين من العرب . أما الصهيونيون المتطرفون فكان مسلكهم فى ذلك أن اخترعوا خرافة ظلّوا يُذكون جذوتها فى مثابرة حتى سنة ١٩٤٨ ، وهى أنه لا أساس لفكرة تضارب المصالح العربية واليهودية وأن الخلاف الواقع بين الفريقين إنما هو من صنع الإنجليز . وقد كانت ادعاءات الصهيونيين عن تصدّى بريطانيا لأغراضهم موجّهة فى الأصـــل إلى الإدارة فى فلسطين (العسكرية منها والمدنية) ، ومن بعد سنة ١٩٣٩ ، وخاصة فى السنوات التى تلت ١٩٤٥ التى لم تعدْ فيها السياسة البريطانية تتمشى مع خطة الصهيونيين المستأثرة بمصالحهم وحـــدها ، شنّ الصهيونيون حملتهم على « هوَيتهول » (Whitehall)

---

(١) عن صحيفة (Palestine Post) الصادرة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

(٢) مثال ذلك ما ورد فى الصحيفة المذكورة فى ١٩ يونية ١٩٤٦ .

و « داوْنِنْج ستريت » (Downing Street) معاً[١] . فقد سخر المراسل اللندنى لصحيفة « بَلِسْتِين بوست » (Palestine Post) من « ذلك الطابع الرسمى المدموغ بتلك السياسة التى تعتبر الشرق رقعة لم تفسدها بعدُ مساوىء القرن العشرين ، وأنه يجب فى نظرها المحافظة على نقاوته العذرية بقدر ما فى الإمكان إبقاءً على مظاهر البهجة فى المجتمع العربى ومظاهر الفخفخة فى المجتمع البريطانى » .[٢] وهناك تعليق أكثر من ذلك صراحة أبداه أحد أعضاء حزب « المراجعين » اليهودى (على نحو ما هو معروف عن هذا الحزب)[٣]، قال : « إن من المسلَّم به أن الاصطدام بين اليهود والعرب فى فلسطين كان لا محالة واقعاً حتى لو لم يكن هناك تحريض من الإدارة البريطانية . فإن اليهود أرادوا أن تكون فلسطين دولة يهودية ، وكان مآل العرب إلى الاعتراض على ذلك عاجلا أو آجلا . . . . فكان لابد من وقوع صدام نفسانى بين اليهودى والعربى ، وصدام آخر بين اليهودى المهاجر إلى فلسطين والموظف البريطانى الاستعمارى الذى يعمل فيها . . . . هذا فضلا عن الاصطدام المقدر وقوعه حتما بين القُوَى المتحركة اليهودية وحالة السُبات العميق المستولى على بلاد العرب » .

وكان الجو من بادىء الأمر يسوده انعدام التفاهم والشعور المتبادل ، ثم أخذ يتغيّم بسُحب من الشك والريبة بلا انقطاع . ولمّا رأت الطبقة الحاكمة

---

(١) المترجم ــ « هويتهول » هو مقر رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، و « داوننج ستريت » هو مقر رياسة الوزراة البريطانية : ود كرهما بمثابة ذكر مركز السلطة فى كلتا الدولتين .

(٢) George Lichtheim فى عدد ٤ يونية سنة ١٩٤٦ .

(٣) عن: «Eliahu Ben-Horin, The Middle East : Crusades of History» ص ١٣٢ . ويجد القارىء المعنى المقصود من اطلاق لفظ « المراجعين » على الحزب فى بحث تال

من العرب أنهم لم يُمنحوا الاستقلال الذى ظنوا أنهم وُعدوا به لم يلبثوا أن قلبوا ظهر المِجَنّ لليهود ، الذين كانوا فى نظرهم رأس هذا البلاء . فانفسح المجال للمهيّجين والسفاكين ، ووقع فى عيد الفصح عام ١٩٢٠ أول حادث من حوادث الهياج الطائفى الكثيرة التى لُطخت بها الأراضى المقدسة . وقد تناول هذا الموضوع رئيس الإدارة البريطانية فى تقرير له فقال : « وإنى أستطيع القول فى ثقة أنه عندما تحرّجت الحالة لم تعمد اللجنة الصهيونية إلى قبول أوامر الإدارة عن طيب خاطر ، بل جنحت من أول أمرها إلى سياسة العداء والنقد والهجاء . ومن المؤسف حقا أنه، فيما عدا حالة أو حالتين لا يقاس عليهما، كان يبدو من المستحيل إقناع الصهيونى بحسن نية البريطانيين و توخيهم الأمانة المعتادة . ولم تكن العدالة هى مطلب الصهيونيين من السلطة العسكرية المحتلة، بل كانوا يريدون منها أنه فى كل أمر له علاقة بأحد من اليهود يجب الانحياز لما فيه مصلحة اليهودى . . . . وفى بيت المقدس ، حيث هم الأكثرية ، نراهم لا يكتفون بالحماية العسكرية بل يطلبون وضع القانون فى أيديهم ، وفى الجهات الأخرى التى هم فيها أقلية لا يبطل لهم صياح بطلب تلك الحماية العسكرية . . . . وقد هددنى ممثل الطائفة اليهودية بالالتجاء إلى قانون الغوغاء ، وامتنع عن الامتثال لقوى القانون والنظام المشروعة . . . . . وأن سلطتى الشخصية وسلطة كل قسم فى إدارتى عرضة لاغتصاب اللجنة الصهيونية لها أو تخطيها . . . . . وقد حرصتْ إدارتنا كل الحرص على التمسك بالقوانين التى تخضع لها القوات العسكرية المحتلة لأراضى الأعداء ، لكن ذلك لم يحُزْ رضا الصهيونيين ؛ والظاهر أنهم لا يرضون بغير تحيّز الإدارة العسكرية المؤقتة لهم لحين صدور قرار الانتداب . ومن المستحيل بداهةً إرضاء قوم ينحصر طلبهم الرسمى فى الحصول على « وطن قومى » ولا يرضون فى الواقع بغير دولة يهودية » .

وما لبث الصهيونيون أن عمدوا إلى تغطية مسلكهم بادعائهم أن محاباة بعض

أعضاء الإدارة العسكرية للعرب هى التى عاقت إخماد الهياج . وقد انتهى الأمر بأن قامت وزارة « لويد جورج » بإلغاء الإدارة العسكرية وأحلّت محلها سلطة إدارية تستمد قوّتها من وثيقة الانتداب .

ومما يلقى ضوءا على هذا الموضوع ان الإشارة الوحيدة فى صك الانتداب إلى الغالبيّة العربية لسكان فلسطين ، كما وردت فى المادة التى تعترف بأن اللغة العربية هى إحدى اللغات الرسمية الثلاث للدولة ، كانت لاتزال ضمنيّة غير مباشرة .[1] ومن جهة أخرى كان المندوب السامى البريطانى « السير هِرْبَرت صموئيل » (Sir Herbert Samuel) شديد العطف على الصهيونية، بالمعنى الذى فهمه عنها وقتئذ ، إن لم يكن هو نفسه قد اعتنق الصهيونية[2] ، ومع ذلك فإنه — والحق يقال — كان طوال مدة تقلده منصبه شديد المحافظة على الحياد ، لدرجة ان المتطرفين من الصهيونيين رموهُ بممالأة العرب ؛ وفى عام ١٩٢١ حمل عليه المؤتمر الصهيونى حملة شعواء لأنه أوصى بأن تكون الهجرة إلى فلسطين « داخل الحدود التى يسمح بها عدد السكان الحاليين ومقتضيات مصالحهم ، كى تسير البلاد فى طريق التقدم الذى يكفل الخير لجميع سكانها »[3].

وفى عام ١٩٢١ أيضا حصل هياج آخر بين العرب أشد خطورة من سابقه، وكان أصل منشئه شغب وقع بين شعبتين مختلفتى الاتجاه من عمال اليهود فى « يوم

---

(١) وفى مواضع أخرى أشير إلى العرب بالعبارة « الطوائف الحالية غير اليهودية » (وذلك فى المقدمة ، التى أوردت نص تصريح بلفور) ، وفى العبارة « سكان فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم وديانتهم » (مادة ٢) ، والعبارة « والطوائف الأخرى من السكان » (مادة ٦)

(٢) عن : Hyamson. op cit., 131

(٣) ويقول « ستورز » فى ذلك : « إنى لا أتصور كيف يستطيع مندوب سام غير يهودى تحمل عواصف الرأى العام الصهيونى مدة خمسة اعوام» (op. cit .358,392)

مايو » من تلك السنة . وقد أعقب ذلك إرسال أول لجنة من لجان التحقيق الكثيرة التي وفدت على فلسطين . وكانت اللجنة التي عهد إليها فى تحقيق هذا الحادث «لجنة هايكرافت» (Haycraft)، فصرّحت عند ابداء رأيها بأن المنظّمة الصهيونية «عملت على تجاهل العرب بصفة كونهم عنصراً يُعمل له حساب كبير ، وفى بعض الأحوال وقفت فى طريق مصالحهم ابتغاء فائدة اليهود ، وأن تصرّفاتها تثير هياج العرب من سكان فلسطين بدلا من تهدئة خواطرهم ، وأنها بذلك تعدّ سببا من أسباب الاضطرابات » . وتناولت اللجنة موضوع الادعاءات الصهيونية التى تقول بأن ما يبديه العرب من عداء إنما هو منصبّ على الحكم البريطانى أكثر من انصبابه على الصهيونيين وأن جماعة الأفنديّة أثارته بصفة مصطنعة بين جماهير العرب غير المتعلمين ؛ فأجابت اللجنة على ذلك بأن « صدق الشعور بالكراهية لليهود ، وسعة انتشاره وشدته ، كلّ ذلك بلغ مبلغا لا يمكن معه أن يُعلّل بذلك التعليل السطحى المزعوم ؛ وإذا كان الادّعاء معناه أنه لولا تحريض الأعيان والأفندية والمشايخ لَما كانت هناك اضطرابات ، فإنه ادعاء واهٍ لا يقام له وزن ... أما إذا كان قد ظهر فى البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة ، فى أذهان القوم ، بتعضيد السياسة الصهيونية » .

ولمّا ضاقت رياسة الحكومة البريطانية بدوام هذه القلاقل قررت تحديد سياستها فى الموضوع من جديد ، فصدرت بذلك «ورقة تشيرشل البيضاء» لعام ١٩٢٢ ، وفيها نصّت على أن وجود اليهود فى فلسطين « حق مسلّم به لا مجرّد تسامح » ، وفى الوقت نفسه حددت بصفة جلية جميع الاعتبارات الواقعية المحيطة بالموقف ، بأن اعترفت لأول مرة بوجود العرب بالبلاد على نفس الأساس السالف . ومن بين ما جاء فيها : « ان تصريحاتٍ غير معتمدة قد صدرت ، تقول بأن الغرض من المشروع هو تحويل فلسطين إلى

دولة يهودية محضة ...... فحكومة جلالة الملك تعتبر أن مثل هذه الفكرة غير عملية ، وهى لا ترمى إلى شيء من ذلك مطلقا ، ولم يدُرْ بخلدها فى أى وقت أن يزول من فلسطين ، أو يتضاءل فيها ، عنصر السكان العربى أو اللغة العربية أو الثقافة العربية . وان الحكومة تلفت الأنظار إلى أن نصوص « تصريح بَلْفور »، الذى سبقت الاشارة إليه ،لا تسلّم بتحويل فلسطين برمّتها إلى وطن قومى لليهود ، وإنما هى تصرّح بأن هـذا الوطن القومى يُنشأ فى فلسطين » .

وأوردت « الورقة البيضاء » لأول مرة المبدأ القائل بأن « قوة الامتصاص الاقتصادية » هى التى تتحكم فى مقدار الهجرة إلى فلسطين . وأوصت أيضا بإنشاء مجلس تشريعى ، غير أن العرب قاطعوا هـذا المجلس لامتناعهم عن الاعتراف بصحة الانتداب . والواقع أن طريقة تشكيل المجلس المقترح كانت لامحالة فى غير مصلحة العرب ، لأن نسبة مجموع المسلمين والمسيحيين إلى المجموع الكلى للسكان كانت لاتزال ٨٩ فى المائة ومع ذلك جُعلت عِدّة ممثليهم فى المجلس عشرة أعضاء منتخبين ، وهؤلاء يُخشى من هزيمتهم فى المجلس أمام عشرة الأعضاء المعينين من قبل الحكومة والعضوين المنتخبين الممثلين لليهود . كذلك رفض العرب إنشاء «منظَّمة عربية» تكون لها صفة رسمية على نحو المنظَّمة الصهيونية ، وذلك «لأن أعضاءها يعيّنهم المندوب السامى الذى هو نفسه صهيونى ، ولأن عرض الاقتراح كان مقرونا بشرط ، هو أن قبوله يعدّ تسوية لجميع المطالب العربية واعترافاً من العرب بتصريح بَلفور »[1] .

وبقيت الحال مدة ست سنوات يعلو ظاهرها السكوت على الحالة الراهنة؛

---

(١) عن : Barbour, op.cit., 111.

وإن كان باطنها مفعما بالاستياء . وبحلول عام ١٩٢٦ كان قد أمكن تخفيض عدد الحامية ، واسناد أمر الأمن الداخلى إلى القوة الجوية الملكية ، وصرف رجال الجندرمة البريطانية ، والحد من قوة البوليس . ودلت الإحصاءات فى عام ١٩٢٨ على أن عدد السكان اليهود قد ارتفع إلى ١٥٠٫٠٠٠ أى إلى نحو ضعفين ونصف ضعف ما كان عليه عند نهاية الحرب ، فصار بذلك ١٦ فى المائة من جملة تعداد البلاد ، كما أن المنشآت الزراعية قد نمت نمواً ملحوظاً بفضل تفانى الروّاد الأوائل الذين كان مبلغ تحمسهم يجلّ عن الوصف ؛ ومع ذلك قد كانت الاعتمادات اللازمة للتوسع شحيحة ، والحالة الاقتصادية فى كساد ، فكثر عدد المتعطلين ، ووصلت الحال إلى أنه فى عام ١٩٢٧ زاد عدد المهاجرين من فلسطين على عدد المهاجرين إليها بقدر ٢٣٠٠ نفس . وفى الوقت نفسه زاد عدد سكان العرب بسرعة فائقة ، بفضل الارتفاع الكبير فى نسبة المواليد ، وانقضاء عهد التجنيد التركى الذى كان يذهب بالكثير من الشبان إلى غير رجعة ، ونقصان النسبة العالية فى الوفيات الذى يرجع بعض الفضل فيه إلى مصلحة الصحة العامة الحكومية ، فضلا عن شىء من الهجرة غير المشروعة من بعض الممالك العربية المجاورة . على أنه كان يربض وراء هذه الحالة السطحية من مظاهر الأمن والتقدم ، « تنازع نشأ بين نزعتين قوميتين ، ولم يكن من الممكن فضه ، فى ظلّ نظام الانتداب، إلاّ بزوال أحدى النزعتين أو كلتيهما معا »[1] .

* * *

(١) عن تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧) ص ٦١

ان الأراضى الواقعة شرقى نهر الأردن كانت (إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى) تابعة فى ادارتها للحكومة العثمانية بصفة تكاد تكون اسمية ، ثم انتقلت إدارتها ابتداء من سنة ١٩١٨ إلى يد حكومة فيصل العربية بدمشق . غير أنه تقرر فى مؤتمر « سان ريمو » (San Remo) المنعقد فى ابريل سنة ١٩٢٠ جعل هذه المنطقة من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية على فلسطين ، مع الاحتفاظ بشرط أساسى هو « أنه فى الأراضى الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين ، حسب تحديدها النهائى ، يكون للدولة المنتدبة الحق ، بموافقة مجلس عصبة الأمم ، فى تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الانتداب التى ترى سريانها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات ، وأن تعدّ تدابير الحكم التى تراها ملائمة لهذه الظروف[1] » . لذلك بادر المندوب السامى لفلسطين ، عقب انهيار حكومة دمشق العربية أمام الفرنسيين فى يوليو سنة ١٩٢٠ ، إلى عقد اجتماع من أعيان البلاد بمدينة « الصلت » (as-Salt) ، التى كانت وقتئذ أشهر مدن ذلك الإقليم ، وأبلغهم أن حكومة جلالة الملك تنوى منحهم حكما ذاتيا عاجلا يعاونهم فيه بضعة مستشارين بريطانيين . وعلى ذلك أنشئت مجالس محلية بالمدن الأربع الرئيسية ، غير أنه قبل أن يستقرّ نظام الإدارة ويتخذ شكلا متماسكا وصل « الأمير عبد الله » فى فبراير سنة ١٩٢٠ على رأس قوة عربية إلى مدينة « معان » ، التى كانت قد تُركت بصفة وقتية داخل حدود مملكة والده الحجاز ، وأعلن عن عزمه على شنّ ثورة على الفرنسيين فى سوريا . وقد واصل سيره إلى « عمّان » ، فرحّبت به المجالس المحلية ، ولم يعترض الانجليز طريقه ، فقبض على ناصية الأمور وقام بإدارة البلاد على ما يرام . ولما انعقد مؤتمر القاهرة فى شهر إبريل أعلن المستر

---

(١) من صك الانتداب — المادة ٢٥

« تشيرشِل » وزير الخارجية قبيل انتهاء المؤتمر موافقة بريطانيا على الاعتراف بأنه الحاكم لشرقى الأردن طبقا للأمر الواقع ، على شرط أن يتخلى عن مقاصده العدائية ضد الفرنسيين وأن يقبل حماية بريطانيا للبلاد ومدّها بمعونة مالية تساعدها على تنظيم إدارتها على النمط الحديث . وفى سبتمبر سنة ١٩٢٢ حصلت بريطانيا على موافقة مجلس عصبة الأمم ، طبقا لنص المادة ٢٥ من صك الانتداب ، على إعفاء « شرقى الأردن » من أحكام جميع مواد الصك المتعلقة بانشاء وطن قومى لليهود ، بما فى ذلك من النص الذى يحتّم تسهيل هجرة اليهود إلى البلاد واستيطانها . ثم اعترفت بريطانيا فى سنة ١٩٢٣ بقيام « حكومة مستقلة فى شرقى الأردن يرأسها الأمير عبد الله ، بشرط أن تكون هذه الحكومة دستورية » .

ومن ذلك الوقت أدار الأمير عبد الله دفة الحكم فى الاتجاه الذى يؤدى إلى الاستقلال والمَلَكيّة ، وقد فاز بذلك فعلا فى سنة ١٩٤٦[١] . وقد كان الفقر المادى لهذه البلاد الشحيحة فى السكان والواقعة على حافة الصحراء سببا فى مواصلته الترحيب بما تقدمه بريطانيا من المعونة المالية والفنّية لجيشه العربى ، فعرّضه ذلك لأقسى ضروب التشهير حتى أنه رُمى بالخنوع لبريطانيا . كما أن هذه المعونة نفسها شحذت ما فُطر عليه من الطموح وحبّ التوسّع ، فكان ذلك مدعاةً لقتله غيلةً فى شهر يوليو سنة ١٩٥١[٢] . وقد كانت الإشاعات تحوم حوله بميله إلى التعاون الاقتصادى مع الصهيونيين لو استطاع التحرر من الرأى

---

(١) عندما حصل عبدالله على الاستقلال سمى مملكته باسم « المملكة الهاشمية الأردنية » ، وبعد أن اندمجت فيها بقايا فلسطين العربية فى ابريل سنة ١٩٥٠ صار الاسم القديم (شرقى الأردن) غير صالح لها من الوجهة الجغرافية .

(٢) أنظر : Esmond Wright : Abdullah's Jordan, 1947 — 1951, Middle East Journal, Summer 1951. p. 439.

العربى ، ولكنه لو كان همّ بشىء من ذلك لوجد أنها قسمة ضِيزَى ، لأن الصهيونيين لم يُسقطوا من حسابهم قط « تلك الأراضى الشاسعة الموحشة غير المزروعة (على حد قولهم) التى تمتدّ وراء النهر[1] » . على أن زوال الملك عبد الله من الوجود ، واضمحلال النفوذ البريطانى فى البلاد ، يجعلان موضوع مستقبلها أشبه شىء بلغز من الألغاز

* * *

اهتمت بريطانيا خلال الحرب بالمحافظة على مركزها الممتاز فى شبه جزيرة العرب ، فسعت إلى عقد اتفاقات مع فرنسا وإيطاليا ، تعهدت هاتان الدولتان بمقتضاها بعدم الاستيلاء على شىء من أراضى بلاد العرب أو اتخاذ أى قاعدة بحرية على البحر الأحمر ، وبعدم السماح لأى دولة أخرى بشىء من ذلك . كذلك كانت بريطانيا من بادىء الأمر على وداد مع الأمير الوهابى الشاب « عبد العزيز بن سعود » ، وقامت ، أسوة بما فعله رجال الحركة الوطنية من العرب ، بإيفاد رُسُل إليه فى أوائل الحرب عرضوا عليه أن يقوم بمعاضدة الثورة العربية المزمع شنّها ضد الأتراك ؛ غير أنه ، لِمَا كان يخشاه من جانب منافسهِ أمير « جبل شَمَّر » عدو أسرته من قديم ، والمناصر للأتراك ، اقتصر على تأييده الأدبى للحركة ؛ كما أنه من الوجهة النفسيّة كان يصعب عليه الاشتراك فى عمل ما مع الشريف حسين حاكم مكة والمدينة ، وكلتاهما فى نظر الوهابيين المخلصين مقرّ لما يشبه الوثنيّة من مظاهر التقديس الباطل الذى لم يقرّه القرآن ولا السُّنّة ؛ وزاد الطين بِلّة ما قام به الشريف حسين عام ١٩١٦ من المناداة بنفسه ملكا على العرب . ولا يخفى أن هذا ، بحكم ثقافته

---

(١) عن : Moshe Shertok فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ (وقد تقلد منذ سنة ١٩٤٨ منصب وزير خارجية إسرائيل

العثمانية وغلوائه فى مطامحه الشخصية ، اعتبر ابنَ سعود ناشئا مُتبرِّماً ، فكان مسلكه معه مسلك التواضع المتكلَّف الذى ربما كان فيه شىء من عدم الاحترام ، فضلا عن احتفاظه معه بخطة الكبير فى معاملته للصغير (١) .

فلما انهارت الدولة العثمانية وامتنع التأييد التركى عن آل « شَمّر » ، استطاع ابن سعود الاستيلاء على بلادهم عام ١٩٢١ وأصبح فى مركز يستطيع فيه أن يناقش الملك حسين الحساب . وقد كان منذ سنوات عدة يقوم بالدعاية للمذهب الوهابى بين القبائل النازلة على حدود الحجاز تمهيداً لاستمالتهم إلى جانبه وانصرافهم عن الملك حسين ، ولمّا خرج الأمير عبد الله على رأس قوة لمنازلته عام ١٩١٩ أوقع به هزيمة منكرة ، ولم يعُقْهُ وقتئذ عن غزو الحجاز سوى الحكومة البريطانية التى كانت لاتزال تؤيد الملك حسين . على أن هذا الملك ، مع تقدمه فى السن ، ما لبث ان آثر تمسكه بآرائه الاعتبارية على انقيادهِ للحكمة التى توحى بها الخبرة الدنيوية ، وانساق إلى مخاصمة بريطانيا ؛ وكانت أهم الاعتبارات لديه فى ذلك تلك النكبة السياسية التى لحقت بعرب فلسطين من جرّاء تصريح « بلفور » والوصاية ؛ ولمّا لم يمكن الوصول معه إلى تسوية فى هذا الشأن انتهى الأمر بفقدهِ تأييد بريطانيا ومعونتها . وكان فى نفس الوقت قد انقاد دون تبصّر إلى التآمر ضد « ابن سعود » مع بعض أعدائه أو من يُنتظر أن يكونوا منافسين له ، أمثال آل شمر ، ورؤساء القبائل النازلة على أطراف نجد ، وإمام اليمن . ثم انه اشتبك مع مصر فى نزاع لاداعى له بشأن الترتيبات الصحية الخاصة بالأماكن المقدسة والتى يرجع عهدها إلى القرون الوسطى ؛ وفى سنة ١٩٢٤ أجهز على البقية الباقية له من التأييد فى العالم الإسلامى بأن أعلن نفسه خليفة على المسلمين . عند ذلك قام « ابن سعود » بغزو الحجاز ، فنزل حسين عن المُلْك لأكبر

---

(١) عن : Antonius, op. cit., 329

أبنائه «علي». غير أن ابن سعود مالبث أن طرد «عليا» فى العام التالى وضم الحجاز إلى بلاده.

ومن الطبيعى إن ما كان يدين به ابن سعود سابقاً لبريطانيا من شبه التبعيّة أصبح لامكان له، ولذلك أبرمت معه بريطانيا عام ١٩٢٧ «معاهدة جدة»، فاعترفت فيها بأنه الحاكم والملك المستقلّ على الحجاز ونجد وملحقاتهما، وقد أُدمجت هذه كلها فيما بعد وسميت «المملكة السعودية العربية». وقد تعهد ابن سعود مقابل ذلك بالمحافظة على علاقاته الودية مع شياخات الخليج الفارسى المشمولة بالحماية البريطانية. وكان قبل ذلك قد اعترف بجلوس نجلى حسين — فيصل وعبد الله — على عرشى العراق والأردن — ورضى بأن تقوم بريطانيا بضبط حدود دولته بالاتفاق مع هاتين المملكتين، غير أنه فيما يختص بالحدود بينه وبين الأردن كان دائما يحتفظ فى ذهنه ببعض تحفظات قد تسفر فيما بعد عن التأثير فى العلائق بين المملكتين.

٭٭٭

كان من بين شروط اتفاقية «سايكس بيكوه» (Sykes-Picot) لعام ١٩١٥ أن يقسّم «الهلال الخصيب» إلى أربعة مناطق، تدير اثنتين منهما فرنسا وبريطانيا إدارة مباشرة، كل فى منطقتها، والاثنتان الأخريان تتولاهما حكومتان عربيتان بإرشاد وحماية فرنسا وبريطانيا، كل فى واحدة منهما. فكان نصيب فرنسا المباشر الأراضى الساحلية من سوريا ومعها «كيليكيا»، فى حين تتألف المنطقة المشمولة بحمايتها مما وراء منطقة الساحل من سوريا بحيث يشمل ذلك «ولاية الموصل». غير أنه لمّا حلّ عام ١٩١٩ كانت الجيوش البريطانية قد احتلّت ولاية الموصل بعد إجلاء الأتراك عنها، واستطاع «لويد جورج» بعد عناء أن يحمل «كليمنسو» (Clemenceau) على تخلّى فرنسا عن

المطالبة بها ، وبذلك أمكن ضم هذا الإقليم ، العامر بالزيت، إلى العراق؛ وعُوّض الفرنسيون من ذلك بإعطائهم حصة الربع الألمانية فى شركة الزيت التركية ، التى أُطلق عليها اسم جديد هو « شركة الزيت العراقية» ، ووُعدت فرنسا بحصولها على ربع محصول الشركة من الزيت . وقامت بريطانيا بتسليم فرنسا الاحتلال العسكرى لأراضى سوريا الساحلية ، فى حين بقيت الحكومة العربية المستقلة التى يرأسها « فيصل » تحكم المدن الداخلية . وقد كان هذا الوضع قلقا لا يرجى له ثبات . فإن العرب كانوا حانقين لمجرد وجود الفرنسيين فى هـــذه الأنحاء ويخشون عاقبته ، ولا سيما أن نصيب فرنسا فى الحملة التى قهرت الأتراك كان مقصوراً على مجرد وجود قوة رمزية لها صغيرة ، ولا ينتظر من العرب أن يوافقوا على أن مابذلته من تضحيات هائلة فى الميدان الغربى يعطيها الحق فيما تطالب به فى سوريا . ومن جهة أخرى لم يكن لدى الفرنسيين شىء من العطف على الثورة العربية ولا على القومية العربية جملةً ، إذ كان يُقلق بالهم من هذه الناحية أمرُ الملايين من رعاياهم الذين يتكلمون اللغة العربية فى شمالى أفريقيا ، وكانوا يعتبرون هذه المظاهر مناورة بريطانية لحرمان فرنسا من إرثها المشروع فى سوريا، الذى يرجع أصل حقها فيه إلى أيام الحروب الصليبيّة التى سهمت فرنسا فى تحمل أعبائها بأكبر قسط ، وذلك فضلا عن أنها جدّدت قوة هذا الحق ببعثاتها العلمية وما أنشأته فى البلاد من سكك حديدية وغيرها من المنافع العامة . ومع ذلك كان أكثر من ٦٠ فى المائة من العرائض التى رُفعت إلى لجنة « كِنْج — كرين » (King—Crane) عام ١٩١٩ طافحة بالاحتجاج الشديد المباشر على الانتداب الفرنسى .

وفى إبريل سنة ١٩٢٠ ، بعد شهر واحد من انعقاد « مؤتمر سورى عام »

وإعلانه قيام مملكة « سوريا الكبرى » المستقلة برياسة الملك « فيصل » شاملةً لبنان وفلسطين ، قرر مؤتمر «سان ريمو» (San Remo) منح فرنسا الوصاية على سوريا بأجمعها . بذلك صارت بيد فرنسا السلطة الشرعية التى تؤهلها لأن تسلك المسلك الذى تراه مع الحكومة العربية غير الصديقة المسيطرة على الأنحاء الداخلية ، والتى كانت قواتها قد قامت بصفة غير رسمية بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية المجاورة لخط الحدود بين المنطقتين ، فى حين قامت السلطات العربية ببث الدعاية ضد الفرنسيين وعرقلة التجارة الفرنسية ، وإن كان الفرنسيون بدورهم لم يحجموا عن مقابلة ذلك ببعض الأعمال الاستفزازية . وفى يوليو سنة ١٩٢٠ وجّه « الجنرال جورود » (General Gouraud) إلى « فيصل » بلاغاً نهائيا يطلب فيه تقديم الترضية اللازمة عن جميع هذه الأمور وقبوله الوصاية الفرنسية على جميع سوريا بلاقيد ولاشرط . وبينما كان فيصل يسعى للمفاوضة فى هذه الشئون وقعت بعض التحامات مسلّحة بين قواته وبين الفرنسيين ، أعقبها احتلال الفرنسيين مدينة «دمشق» وطرد فيصل من البلاد . ولمّا أصبحوا سادة الموقف ، ولا حيلة للبلاد فى شىء ، أخذوا يدبّرون تشكيلها من جديد بحسب ما يتراءى لهم . ولعلمهم أن جلّ الاعتماد فى مناصرتهم إنما يكون على « المارونيين » من أهل لبنان ، وأن شعور الطوائف المسيحية الأخرى نحوهم فاتر ، وأن غالبية المسلمين تكنّ لهم كراهية قلبية ، قرروا ، تسهيلا لمهمتهم ، أن يعوّلوا بلا خجل على سياسة « فَرّق تسُدْ » ، بأن يستغلّوا ويوسعوا شقة الخلافات الدينيـــة التى نُكبت بها سوريا أكثر من أى بلاد أخرى فى الشرق الأوسط . فإن نسبة تعداد مسلمى العرب السنّيين لا يتجاوز ٥٣ فى المائة من جملة سكان سوريا ولبنان معاً . كما أنه توجد بالبلاد أقليات تؤلف إلى حدٍّ ما وحدات جغرافية صغيرة : فمن ذلك أن المارونيين وعددهم

٣٤٠,٠٠٠ يقطنون جبل لبنان ، والعلويين أو النصيرية[١] وعددهم ٣٢٥,٠٠٠ يقطنون « جبل النصيرية » (الأنصارية) المحازي للنصف الشمالي من الساحل، والدروز وعددهم ١٦٠,٠٠٠ يقطن معظمهم جبل الدروز وإن كان بعضهم يعيش بلبنان أيضا ، والأكراد الذين قد يبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ يقطنون « الجزيرة » بالشمال الشرقي من البلاد . فلم يألُ الفرنسيون جهداً في إذكاء جذوة الميول الانفصالية لدى جميع هذه الأقليات التي عانت بلا شك كثيرا من جرّاء عدم مساواتهم بغيرهم على يد السّنيين في عهد الحكم العثماني . فعمدوا في سنة ١٩٢٠ إلى توسيع نطاق سنجق لبنان القديم حتى صار ثلاثة أمثال رقعته السابقة ، بأن أدخلوا في دائرته مدن بيروت وطرابلس وصيدا ذات الغالبية الإسلامية، وجنوبي لبنان إلى حدود فلسطين (ومعظم أهله من الشيعة) ، وإقليم « البقاع » الخصيب الذي يقطنه أقوام مختلفو الأديان معظمهم من المسلمين والمسيحيين الأورتودكس .

فلم يعُدْ للمارونيين في لبنان بعد اتساع رقعته على هذا الوجه تلك الأكثرية المطلقة التي كانت لهم في السنجق القديم ، فضلا عن أن جملة المسيحيين على اختلاف مذاهبهم لم يبق لهم فيه إلاّ أغلبيّة هزيلة[٢] . ولعلّ الغرض من وراء إضعاف مركز المسيحيين بهذا الشكل إيجاد الشعور بينهم بزيادة اعتمادهم على الحماية الفرنسية والحدّ من ميلهم إلى اتخاذ خطة وطنية خاصة بهم . وفي سنة ١٩٢١ اعترف الفرنسيون باستقلال « جبل الدروز » ، ثم باستقلال بلاد العلويين في سنة ١٩٢٢ . أما باقي الشام فانهم قسموه في عام ١٩٢٠ إلى

---

(١) ودينهم عبارة عن مزيج من شيعة الإسلام والمسيحية الأولى وبعض عناصر الوثنية . انظر:
Encyclopaedia of Islam, art. Nusairi

(٢) ربما يكون المسيحيون الآن قد فقدوا حتى هذه الاغلبية الضئيلة ، بسبب الهجرة وبسبب نسبة المواليد العالية بين المسلمين ، وعلى كل حال لم يعمل تعداد بالبلاد منذ أكثر من عشرين عاما .

ولايتين : دمشق وحلب ، أملاً فى استغلال ما بين هاتين المدينتين العظيمتين من منافسة تقليدية ؛ غير أن هـذه التجربة لم تدم وأُعيد توحيد الولايتين عام ١٩٢٤ .

وبعد أن قطّـع الفرنسيون أوصال البلاد على هذا النحو أخذوا يفرضون عليها طابع ثقافتهم بطريقة قبلتها عامّة الشعب فى صمت ، ولـكنها زادت بطبيعة الحال من سخط الأقلية ذات الأمانى السياسية . ثم إن ربط العملة السورية اللبنانية بالفرنك الفرنسى ، وإن كان أمرا منطقيا ، قد لحقه سوء الطالع فـكان من نتيجته أن جرى عليه ما جرى للفرنك الفرنسى من التدهور الشنيع فى قيمته . أما عن تعليم اللغة الفرنسية فقد بولغ فيه ، لدرجة أنه رُوى أن الأطفال الذين لا يكادون يجيدون القراءة العربية كانوا فى بعض الجهات يُلقَّنون النشيد الوطنى الفرنسى (المارسيين) . كما أنه أُعدّت كتب خاصة فى التاريخ بُذل فيها كل جهد لإثبات أن السوريين لا ينتمون ، من حيث انقسام الأجناس البشرية ، إلى الجنس العربى . هذا فضلا عن كثرة استغلال الأداة الإدارية لمراعاة مصلحة الشركات الفرنسية وأصحاب مشاريع الامتياز . وقد استعان الفرنسيون كثيرا فى تنفيذ سياستهم بأقلّيتين أجنبيتين عن البلاد وليس لهم فيها موطن محدود : أولاهما الشراكسة ، وهم الذين أعانهم الأتراك على استيطان البلاد منذ خمسين عاما عندما استولت روسيا على بلادهم ، والثانية الأرمن ، الذين فروا من المذابح التركية فى إبان الحرب وبعـــدها . فـكان يُتّخذ من الطائفة الأولى أولئك الجند الذين مع كونهم غير نظاميين ، كانوا عظيمى النفع فى الحملات التأديبية بوجه خاص وفى تأليف حاميات البلاد التى تـكثر فيها القلاقل . أما الطائفة الثانية فإنه لما فُطر عليه اهلها من حدة الذكاء ، ولشعورهم بأنهم أرقى من أهل سواحل شرقى البحر الأبيض المتوسط ، كان

يتخذ منهم المخبرون ورجال الاستعلامات، فكانوا يقومون بهذه الخدمات خير قيام.

وبحلول عام ١٩٢٥ كانت الأسر الحاكمة بجبل الدروز، التي لم تكن من قبل تنفر من الحكم الفرنسي بل كانت تفضله على النفوذ السنّي الممتد إليهم من دمشق، قد أخذت تضيق ذرعا بشدة الحاكم الإقليمي الفرنسي، الذي يمكن اعتباره الشبيه الفرنسي لأرْنُولد ولْسُن (Arnold Wilson)[١]، والذي قيل في وصفه: «مخلص، مجرّد من الأغراض، نشيط، لا يُقعده شيء عن تنفيذ مراميه تنفيذا عاجلا، وخاصةً إذا كان يراد منها الحصول على نتائج مادية؛ غير أنه كان جبارا فيما يسلكه من طرق التنفيذ، ذا بصيرة عمياء في تصرّفاته مع الناس لدرجة جعلت جهوده التي بذلها عن حسن نية تنتهي بالكوارث؛ وقد فرض، في بحر عشرين شهراً، على الدروز الحاقدين الكاظمين غيظهم، طائفة كبيرة من المنافع المادية التي لم يكونوا يحلمون بها ولا يرغبون فيها»[٢]. وقد أُرسلت الاحتجاجات في هذا الشأن إلى المندوب السامي الفرنسي فقوبلت بصد بعيد عن كل مجاملة، واعتقل أربعة الزعماء الرئيسيون من الدروز على أنهم متآمرون. ثم أعقب ذلك ثوران عام في الجبل، تناول الملاّك والمستأجرين على السواء وكان له الغَلَبة التامة على الحامية الفرنسية. ثم انتشر الهياج إلى مدن سوريا، وكان الثوار فيه على جانب كبير من حسن النظام، يقودهم اعضاء من الأُسَر الكبيرة وبعض الضباط العثمانيين القدامى ذوي الخبرة العسكرية[٣].

---

(١) المترجم ــ هو أحد الذين تولوا رياسة الادارة البريطانية في العراق في أوائل عهد الإشراف البريطاني، وسبب للأنجليز الكثير من المتاعب. فليراجع.

(٢) عن: Toynbee, Islamic World after the Peace Conference . Part III.

(٣) ومنهم «فوزي القاووقجي»، الذي قام في عام ١٩٣٦ بقيادة ثوار عرب فلسطين وعمل مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية.

وبحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٢٥ بدأت كفة الفرنسيين تعود إلى الرجحان على الثوار بعد أن زادوا فى حاميتهم زيادة كبيرة ، غير أنهم لم يتغلغلوا فى جبل الدروز إلاّ فى أوائل صيف ١٩٢٦ ، ولم يتم استتباب الهدوء النهائى إلاّ بعد عام آخر . وقد كان ما ذهبت به هذه الثورة من الأرواح والأموال أكثر مما تكلفته ثورة العراق ، واضطر الفرنسيون مرتين بسببها إلى ضرب قلب دمشق بالمدافع والقذائف الجوية ، فقضوا بذلك على ما يزيد على ألف نفس . على أن الثورة علَّمت الفرنسيين أنه من المستحيل أن تُحكم سوريا حكما عسكريا إلى مالا نهاية ، فخُتمت قائمة المندوبين الساميّين العسكريين فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ وعُيّن فى عام ١٩٢٦ أول مندوب سام من ذوى الخبرة الإدارية المدنية . وكان قيام الجمهورية اللبنانية قد أعلن فى عام ١٩٢٦ ، فلما جرى السعى مع رجال الوطنية المعتدلين فى سوريا فى مثل هذا الشأن لم يأت بنتيجة ما ، وكان من جرَّاء ذلك أن الاثنين الأولين اللذين تقلدا رياسة الجمهورية السورية (رياسة اسميَّة) كانا من الأجانب : أحدهما تركى والآخر شركسى .

* * *

ب ـ فترة ما بين الحربين

إن التصريح البريطانى الصادر من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر عام ١٩٢٢ لم يقضِ قضاء عاجلاً على الهياج الشديد الجارى فى البلاد ، لأن « الوفد » رفض قبول القيود التى فرضت على السيادة المصرية بالتحفظات الأربعة الواردة فى هذا التصريح . وقد وجد الوفد ، فيما أحرزه الوطنيون الأتراك من الانتصارات التى أرغمت بريطانيا وفرنسا بقوة السلاح على النزول عن أمور جوهرية ، تشجيعاً على المضى فى المقاومة ، فقاد حملة اغتيالات رَسم

خطتها بعض المتعصبين من الطبقة الراقية التعليم وعُهـد فى تنفيذها إلى بعض ضعاف العقول من الطلبة ونفر من السفاكين المحترفين ؛ وقد اغتيل فى هذه الحركة بالقاهرة أربعة من الرعايا البريطانيين واثنين من المعتدلين المصريين ، كما جرح تسعة بريطانيين آخرين . ولاستيلاء الخوف على الجمهور المصرى من الإرهابيين لم يقدّم للبوليس أى مساعدة ، وتُرك أمر التقصّى عن أثر الجناة إلى فرقة خاصة بإرشاد البريطانيين ، فأُعدم فى ذلك ثلاثة من الطلبة وقضى بالسجن على عشرة .

وفى أوائل عام ١٩٢٤ جرت الانتخابات العامة فى مصر وبريطانيا فى آن واحد ، فأسفرت عن قيام أول حكومة وفدية فى مصر وأول حكومة للعمال فى بريطانيا ، وكان بعض أعضاء هذه الحكومة العمّالية قد أبدوا فيما مضى ، وقت أن كانوا فى المعارضة ، عطفا على الأمانى الوفدية . فدُعى (سعد) زغلول إلى لندن للمفاوضة ، غير أن مطالبه كانت فى الواقع الاستقلال التام مع سحب جميع القوات البريطانية وإعادة السودان إلى مصر ...الخ . فكان قبول ذلك فوق طاقة الحكومة البريطانية بكثير ؛ وقد أوضحت الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية لن تتدخّل فى أعمال الحكومة المصرية ولن يكون لوجودها أى مساس بسيادتها ، وان أى حكومة بريطانية لن تتخلى عن جميع مالَها من المصالح فى الدفاع عن القناة ، كما أنه لا يمكنها أن تعرّض حسن إدارة السودان وتقدمه للخطر . فأبدى زغلول فى المفاوضة من صلابة الرأى كل ماعُرف عنه وعاد إلى مصر دون أن يفيد شيئا . وفى خلال ذلك كانت حكومته قد وجّهت بعض إشارات عدائية نحو وجود القوات البريطانية بمصر ونحو مركز « السردار » ، الذى هو القائد العام البريطانى للجيش المصرى ، وفى يوم ١٩ نوفمبر اغتيل السردار « السير لى ستاك» (Sir Lee stack) فى

شوارع القاهرة . فقام « أَلِنْبِي » من تلقاء نفسه بتوجيه بلاغ نهائي للحكومة المصرية ، شامل للمطالب الرئيسية الآتية :

(١) أن يُسحب من السودان جميع الضباط المصريين وكذلك الوحدات المصرية البحتة ، وهي التي سبق لها تحريض الجنود السودانيين على التمرد ولقيت في ذلك بعض النجاح .

(٢) ألاّ تعارض مصر في أن يكون الري في أراضي الجزيرة التي تزرع القطن خاليا من كل قيد ، بعد أن كان مقيداً بضمان المياه الكافية لري الأراضي المصرية .

(٣) دفع غرامة قدرها ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

وهنا برزت من جانب الجالية البريطانية روح الامتعاض التي تضمرها دائما نحو الشعور المصري ، فأظهرت استياءها من « ضعف » بلاغ « أَلِنْبي » ، في حين أن وزارة الخارجية أرسلت تعليماتها إلى « ألنبي » بالتخفيف من شدة المطلبين الثاني والثالث . ولا شك أن التهديد بتحويل مياه النيل إلى ري أراضي السودان دون أي قيد ، قد ترك لدى المصريين ، على الرغم مما تمّ من الاتفاق فيما بعد بشأن هذه المسألة الحيوية ، فكرة مقلقة لبالهم وهي أن مياه الري ،التي يتوقف عليها اقتصادهم ، ستبقى تحت رحمة بريطانيا مادامت هي المسيطرة على السودان .

وقد كان مقتل « لي ستاك » قمة حملة الاغتيالات ، وأفضى إلى توجيه التهمة لنفر من شبان زعماء الوفد [1] بالاشتراك في هذه الحركة الاجرامية .

---

(١) كان من بين هؤلاء أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ، وقد تقلد كل منهما فيما بعد منصب رياسة الوزارة وخر صريعا بطلقات نارية من المتطرفين ، الاول عام ١٩٤٥ والثاني عام ١٩٤٨ .

وقد سقطت حكومة الوفد، وترك المجال خاليا أمام « الملك فؤاد » ليشترك بقسط فعّال فى سياسة البلاد. فما كان من ابن إسماعيل، وقد بلغ فى الحياة ذروة العظمة، إلا أن أظهر من نزعة سلالته الأرستقراطية ماجعله يضيق بقبول قيود الملكيّة الدستورية. وكان إلى جانب كونه من العنصر التركى، متفرنجاً لا يتكلم العربية بالإجادة الواجبة، يحتقر ساسة الطبقة المتوسطة من المصريين المنتمين إلى الوفد ويمقت خططهم فى التعويل على إثارة غوغاء المدن والجماهير الجهلة من أهل الريف. ولكونه أكبر ملاّك الأراضى فى مصر، كان يسىء الظن بآراء شبان الوفد ذوى المبادىء الاشتراكية المتطرفة (الرادكالية) والميول الجمهورية. لذلك كان على استعداد لأن يستغلّ إلى أبعد حدّ السلطة الواسعة التى أتاحها له الدستور، ولا سيما الحق فى تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وحلّ مجلس النواب. وحتى قبل تولى الوفد الحكم فى سنة ١٩٢٤ كان قد اشتبك مع المعتدلين، من غير جدوى، لمحاولته توسيع سلطاته، فبادر الآن إلى حل مجلس النواب ذى الأغلبية الساحقة، وحكمَ البلاد من غير برلمان، عن طريق جماعة من « أصدقاء الملك » حديثة التكوين عُرفت بحزب « الاتحاد ». [١] وقد كان هذا الوضع مبغّضا إلى الجميع لدرجة أن حزب الأحرار اتحد مع الوفد فى تحالف ضده، وفى أوائل سنة ١٩٢٦ اضطرُ الملك بضغط المندوب السامى الجديد إلى الموافقة على اجراء انتخابات عامة؛ فأسفرت عملية الانتخاب عن عودة الوفديين إلى الحكم بأغلبية تزيد على ٧٠ فى المائة من مقاعد مجلس النواب [٢]. غير أنه بالنظر لقيام حملة الاغتيالات

---

(١) مؤلف هذا الحزب هو « حسن نشأت » الذى تولى منصب السفير المصرى فى بريطانيا فى السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية

(٢) قد كان «الوفد» فى الثلاثين عاما التى قضتها البلاد فى الحكم الدستورى الأداة العاملة الوحيدة التى عمت آثارها أنحاء البلاد. أما الاحزاب الاخرى فلم تكد تعدو كونها هيئات صغيرة ملتفة حول بعض الشخصيات دون أن تكون لها مبادىء إيجابية ظاهرة فوق الولاء الشخصى لزعماء الوفديين.

فى عهد الحكومة الوفدية السابقة رفضت بريطانيا الموافقة على تقلد « سعد زغلول » رياسة الوزارة . فعملت تسوية لمعالجة هذا الموقف بأن عهد برياسة الوزارة إلى رئيس الأحرار (الدستوريين) على أن يؤلفها من ستة وزراء وفديين وثلاثة من الأحرار ووزير واحد مستقل، وتقلد « سعد زغلول » رياسة مجلس النواب .

وفى سنة ١٩٢٧ قصد لندن « ثروت باشا » رئيس هذه الحكومة الائتلافية فى ذلك الوقت ، فعرضت عليه وزارة الخارجية المفاوضة فى مشروع معاهدة شديدة الشبه بالمقترحات الواردة فى تقرير ملنر، وقد وصفها وزير الخارجية «السير أوستين شمبرلين (Sir Austin Chamberlain) بأنها تمثل أقصى حدود التساهل فى التمشى مع المطالب القومية المصرية . وقد حصر اختلاف وجهتى نظر الفريقين فى نقطتين فقط : (١) موقف البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى ، وقد أبدت بريطانيا استعدادها إلى تحويلهم إلى بعثة عسكرية فى الجيش . (٢) ابقاء عدد من الموظفين البريطانيين فى ادارتى البوليس والأمن العام لحين اصلاح نظام الامتيازات ، وقد تعهدت بريطانيا فى هذا الشأن بتأييد مصر فى الالتجاء إلى عصبة الأمم إذا لم يتم هذا الاصلاح فى مدى خمس سنوات .

وحدث فى هذه اللحظة أن «مصطفى النحاس» الذى خلف «سعد زغلول» بعد وفاته فى رياسة الوفد ، قاد هذا الحزب إلى معارضة مشروع المعاهدة ، بحجة أنها لا تحقق الجلاء البريطانى العام عن الأراضى المصرية ، وكذلك أبدت أغلبية الأعضاء فى مجلس الوزارة الائتلافى الذى يرأسه « ثروت » رأيها بعدم الموافقة على مشروع المعاهدة : فاعتزل « ثروت » الحكم . عندذلك قام النحاس بتأليف وزارة وفدية بحتة ، غير أنه لم يلبث أن اصطدم مع المندوب السامى والملك معاً . وفى شهر يونية من عام ١٩٢٨ ، أى بعد ثلاثة أشهر من

تأليف الوزارة الوفدية ، نشرت بعض الصحف المصرية نبأ يعزو إلى النحاس وإلى الوكيل الجديد لمجلس النواب أنهما قاما ، قبل مجيئهما إلى الحكم ، بعقد اتفاق تعهدا فيه ، فى مقابل ١٥٠٠٠٠ جنيه ، بتمكين والدة الأمير سيف الدين المختلّ القوى العقلية ، من تسلم أملاكه ؛ وكانت وقتئذ تحت إدارة الملك .فقام الملك بعزل النحاس، وأصدر مرسوما ملكيا بحلّ مجلسى البرلمان وبمشروعيّة تأجيل الانتخابات مدة ثلاث سنوات .

وكان « اللورد لويد » (Lord Lloyd) المندوب السامى فى ذلك الوقت محافظا فى آرائه بشأن مركز بريطانيا فى مصر بقدر ما كان ذا نزعة تسيطريّة فى تصريفه للأمور ، ممّا جعله يصطدم أكثر من مرة بالحكومات المصرية المتتالية . فشعرت وزارة الخارجية بأن تصرفات مثلها تكاد توقع بريطانيا فى مركز حرج ، ولذلك بعثت إليه فى مايو سنة ١٩٢٩ بايضاح جديد يعيد تحديد السياسة البريطانية ، كانت الفقرات التالية الهامة بين مشتملاته : «ولأن المصالح البريطانية التى هى موضوع الاهتمام ذات خطورة بالغة لسلامة الامبراطورية ورفاهيتها ، قد احتفظت حكومة جلالة الملك فى تصريح ١٩٢٢ ببعض المسائل ليكون التصرف فيها بحسب تقديرها هى ، ومع ذلك تودّ حكومة جلالة الملك أن تسير ، حتى فى معالجة هذه المسائل ، جنباً إلى جنب مع الحكومة المصرية بل عن طريقها ؛ مع القيام إلى أبعد حدّ ممكن باحترام الاستقلال والحرّيات التى نص التصريح الآنف الذكر على التسليم بها لمصر .

«فليس من مصلحة حكومة جلالة الملك أن تتدخّل فى شئون مصر الداخلية بأكثر مما يحتّمهُ تحقيقُ الأغراض السياسية التى سبق تحديدها ، وأن خير وسيلة للمحافظة على مالها من النفوذ الواجب فى الأوساط المصرية إنما تكون بالحرص الشديد على التناسق والانسجام فى العلائق بين دار المندوب السامى

والحكومة ، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا بحصر تدّخل حكومة جلالة الملك فى شئون مصر الداخلية البحتة فى أضيق حد ممكن . . . .[1] »

ثم أن مجىء حكومة العمال الثانية إلى الحكم عام ١٩٢٩ أفضى إلى سفر « محمد محمود » رئيس وزارة الأحرار (الدستوريين) إلى لندن لإعادة فتح باب المفاوضات ، على أمل أن يحظى فى ذلك بتساهل أكثر مما لقيه « ثروت » من حكومة المحافظين . غير أنه بينما كانت هذه المفاوضة تجرى مجراها أجريت انتخابات عامة فى مصر فأسفرت عن انتصار كاسح فى جانب الوفديين ، وذهب « النحاس » إلى لندن فى ١٩٣٠ ليحلّ محل « محمد محمود » فى المفاوضة . وقد كانت مسألة السودان هى العقبة الكأداء التى اعترضت سير هذه المفاوضة . فقد تمسك النحاس بأنه ، ريثما يتم الاتفاق النهائى بشأن السودان ، يجب ألا يكون هناك أى قيد لهجرة المصريين إلى السودان ، فى حين أن أقصى ما سلّمت به بريطانيا فى هذا الشأن هو « أن يتوخّى الحاكم العام غاية الحكمة فى استعمال الحق الذى يخوِّل أى حكومة مراقبة الهجرة إلى بلادها للمحافظة على صبغة البلاد القومية » . وكانت الصحافة الوفدية قد أوجدت اعتقادا فى البلاد بأن حكومة العمّال على استعداد للتسليم بجميع المطالب المصرية ، ولذلك أراد النحاس أن يحفظ مركزه أمام المتطرفين ، بالحصول على شروط تفوق بشكل ظاهر للعيان ما عُرض على محمد محمود ؛ والواقع أنه عندما وصلت إلى القاهرة بعض الأنباء بأن النحاس يميل إلى الملاينة لتسوية المسألة هوجم بشدة واتّهم بالخيانة :

---

(١) حدث فى المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ أن أرسلت السفن الحربية البريطانية إلى الاسكندرية ثلاث مرات ، كان الغرض فى مرتين منها الضغط السياسى على الحكومة المصرية ، وفى المرة الثالثة كان الغرض أن تكون السفن على استعداد للعمل فى حالة إفلات الزمام فى الاضطرابات السياسية من أيدى القائمين بالأمر .

وفى خلال ذلك كان النحاس ، الذى لم يبرح عن ذهنه حادث إقصاء الملك له عن الحكم عام ١٩٢٨ ، قد أعدّ مشروعى مرسومين يحولان دون حكم الملك البلاد بغير برلمان فى المستقبل، فامتنع الملك عن المصادقة على مشروعى المرسومين ، بحجة أنه مادام الوفد هو الحزب الوحيد الذى له هيئات منظمة فى كافة انحاء البلاد فان الحدّ من سلطات العرش يكاد يكون معناه إيجاد دكتاتورية وفدية دائمة . فاعتزل النحاس الحكم احتجاجا على ذلك ، ودعا الملك « اسماعيل صدقى » ، الذى صار اذ ذاك من أكبر أثرياء مصر، وعدوًّا عنيداً للوفد، إلى تأليف الوزارة . فلما تحوّل النحاس على هذا الوجه إلى جانب المعارضة شنّ حملة تحضّ على عدم التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب. فنشأت عن ذلك اضطرابات خطيرة فى كافة أنحاء البلاد : فقام « صدقى » بحلّ البرلمان وأخذ عدّته « لعمل » انتخابات جديدة ، راجعاً فى ذلك إلى نظام ما قبل سنة ١٩٢٤ ، من اجراء التصويت على مرتبتين اجتناباً لتأثير المهيجين الشعبيين ، ومن قيام الملك بتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ. ثم عطّل الصحف الوفدية ومنع عقد المؤتمر الوفدى السنوى. فرأى الأحرار الدستوريون الذين كان صدقى نفسه عضوا فى حزبهم ، أن الأمر جاوز كل حدّ معقول ،وانضموا إلى الوفد فى مقاطعة الانتخابات . فلم يُثنِ ذلك من عزم « صدقى » وكوّن من الذين التفّوا حوله حزبا جديدا ، ومن عَجَب أن سمّاه حزب « الشعب » وأجريت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٣١ ، ففاز فيها حزب الشعب ، وحزب الاتحاد « اصدقاء الملك » ،بأغلبية طيّبة . وقد حاول الوفد تنظيم حركة نقابات العمال الآخذة وقتئذ فى النمو ، أملاً فى خلق المتاعب السياسية للحكومة ، فأجاب صدقى على ذلك بإلغاء النقابات .على أنه اضطر فى عام ١٩٣٣ إلى اعتزال الحكم نظراً لاعتلال صحته من جراء إجهاد نفسه بالعمل المرهق . ثم تلا ذلك مايمكن اعتباره دكتاتوريّة فعليّة قام بها مدير

الخاصة الملكية . وقد أثبتت الأحوال أن حكم القصر لم يكن خيراً لمصر في شيء يذكر مما كان يسمى الحكم الشعبي ، إذ صارت الأموال العامة تُبعثر على ذلك العدد الهائل من موظفي الحكومة المدنيين وغير ذلك من أبواب المصروفات التي لم يفد منها الجمهور فائدة تذكر.[1]

ثم جاءت غارة إيطاليا على الحبشة في صيف عام ١٩٣٥ ، فكانت داعياً جديداً لاستعجال تسوية المسألة الإنجليزية المصرية . وفي شهر ديسمبر من ذلك العام تكوّنت جبهة متحدة من النحاس ، وصدقي ، ومحمد محمود ، وأرسلت مذكرة إلى المندوب السامي ، أعربت فيها عن استعداد ثلاثتهم للموافقة على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ؛ غير أن بريطانيا أجابت على ذلك بأنه نظراً لما بدا في ضوء الحرب الحبشية أصبحت الفقرات الخاصة بالشئون العسكرية واجبة التعديل ، كما أن الحاجة أصبحت ماسّة إلى الوصول إلى اتفاق مبدئي عن وضع السودان .

ابتدأت المفاوضات في مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان الجانب المصري مكوّناً من هيئة ممثلة لجميع الأحزاب ، تتألف من سبعة أعضاء وفديين ، وستة غير وفديين . وكان لا يزال يوجد بين الفريقين المتفاوضين هوّة واسعة لا بدّ من اجتيازها ، وقد بدا وقتئذ من جانب المستشارين البريطانيين العاملين في الحكومة ما عُهد فيهم دائماً من روح الجفاء وعدم العطف على الأماني القومية المصرية ، ممّا حدا بجريدة « التيمز » (The Times) إلى توجيه اللوم لهم ، فقالت : « حقاً إنه من الطبيعي أن يوصي المستشارون الفنيون لحكومة جلالة الملك بأن يكون الاتفاق العسكري كفيلا بضمان

---

(١) عن :

Round Table, December 1936 ص ١١٠ والصفحات التالية

مثالى دائم لمصالح هذه المملكة .... غير أن الضمان العسكرى المثالى الذى يحقق ١٠٠ فى المائة من مراميه لا يدع مجالا للاعتبارات السياسية المرتبطة بالموضوع .... فإن أىّ تحالف يُرْجَى أن تكون له قيمة حقيقية يجب أن يكون قائماً على أساس احترام الشعور القومى ؛ وأن يكون نتيجة لمفاوضة حرة لا دخل فيها للإملاء من جانب واحد ، وأن توحى به روح الثقة المتبادلة ، تلك الروح التى لا مجال لتشجيعها متى كان هناك شيء من تلك المحاولات التى تبذل لحمل المندوبين على التسليم بأمور ، لن يغفر لهم مواطنوهم تساهلهم فيها مدى الدهر ، فى سبيل غرض لا رجاء فيه ، وهو السعى لتحقيق مالا يمكن تحقيقه من إيجاد ضمان عسكرى كامل ، يسرى مفعوله فى جميع الأوقات ، وفى جميع الظروف ؛ وان التحالف الذى يقام على أساس من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة له من القيمة ما يعوّض بالتأكيد من تلك المخاوف العسكرية الصغيرة التى قد يدلّ تدقيق النظر على أن بعضها من نسج الخيال ....»[1] .

وقد انتهى الأمر بنجاح المفاوضات وتمّ توقيع « المعاهدة » فى أغسطس سنة ١٩٣٦ . وقد حُددت مدتها بعشرين عاماً ، غير أنه قد نصّ على قابليتها للتعديل فى أىّ وقت ، بعد مضىّ عشر سنوات من إبرامها .

(١) وهى فى جوهرها تحالف حربى متين يبقى قائماً طوال مدة المعاهدة مهما كان نوع التعديل الذى يدخل عليها . ذلك بأن كل واحدة من المملكتين المتعاقدتين ملزمة بمساعدة الأخرى فى حالة الحرب ،وأن تقدم مصر لبريطانيا فى حالة الطوارىء الدولية المنذرة بالخطر جميع المساعدات اللازمة بما

---

(١) نقلا عن : Survey of International Affairs عام ١٩٣٦ ص ٦٨٧ وما بعدها .

فى ذلك من إعلان الأحكام العسكرية وفرض الرقابة المجدية على الصحف .
وتعهدت كل من المملكتين ، بألاّ تسلك فى سياستها الخارجية أىّ مسلك يتناقض مع المعاهدة .

(٢) اعترفت مصر لما لبريطانيا من المصلحة الحيوية فى ضمان حرية الملاحة وأمنها التام فى قناة السويس ، ولذلك منحتها حق الاحتفاظ فى منطقة القناة بقوات لا تتجاوز ١٠٠٠٠ من الجنود البرية ، و ٤٠٠ طيار من القوة الجوية الملكية ، مع من يقوم بالأعمال اللازمة لهم ، وذلك إلى أن يتم الاتفاق على أنه أصبح فى مقدور القوات المصرية نفسها تحمّل المسئوليّة الكاملة فى المحافظة على القناة . وتعهدت مصر بإنشاء طرق حربيّة معينة ، وبتحسين السكك الحديدية فى منطقة القناة والصحراء الغربية ؛ ومتى تقدم العمل فى جميع هذه الأشغال تقدما كافيا أمكن سحب القوات البريطانية من القاهرة . وللأسطول البريطانى أن يستمر فى استعمال مرفأ الإسكندرية مدة لا تتجاوز ثمانى سنوات . وتوفد بريطانيا بعثة عسكرية للجيش المصرى ، ويستورد هذا الجيش معدّاته من بريطانيا ، ويرسل إليها الأخصائيين من رجاله للتدريب .

(٣) يُسمح من جديد للجنود ، والموظفين ، والمهاجرين المصريين بدخول السودان ، مع اعتراف الحكومة المصرية بأن الغرض الأول من الحكم الثنائى هو مصلحة السودانيين ، وأن الحكومة السودانية لا تعيّن فى خدمتها أحداً من الموظفين البريطانيين أو المصريين إلاّ فى حالة عدم وجود الأكفاء من السودانيين (وهذا اعتراف هام يعلن لأول مرة ابتداء استحقاق السودانيين لإدارة شئونهم بأنفسهم) .

(٤) تكون الحكومة المصرية من الآن فصاعداً مسئولة عن حماية الجاليات الأجنبيَّة ، وقد تعهدت بريطانيا بأن تؤيد مساعيها لدى الدول صاحبة الامتيازات لإلغاء القيود التى تعترض سريان التشريع المصرى على الأجانب ؛ وتعهدت مصر بألاّ تفرض على الأجانب تشريعا لا يتفق والمبادئ الحديثة ، وألاّ تميز غيرهم عليهم فى شىء . وقد تمّ فى النهاية إلغاء الامتيازات بمقتضى اتفاقيَّة « مُنتريه » (Montreux) لعام ١٩٣٧ .

يمثّل بريطانيا فى مصر سفير ، ويكون له حق التقدم على ممثلى جميع الدول الأجنبية .

وهكذا أمكن ، بعد مفاوضات دامت سبعة عشر عاماً بلاجدوى ، عبور الشقة التى كانت تفصل بين ما كان يطلبه المصريون من الاستقلال التام ، وما كان يتصوره البريطانيون عن مقدار القوات الواجب عليهم إبقاؤها فى مصر محافظةً على سلامة الإمبراطورية ؛ وما ذلك إلاّ بفضل ما أبداه كل من الجانبين من التساهل . على أن هذا التساهل ما كان ليحدث لولا شدة خوف الفريقين ، كلٌّ فيما يخصه ، على مصالحهما من جانب إيطاليا ، التى أصبحت دولة هجومية ، ذات شأن فى البحرين : الأبيض ، والأحمر ؛ وليس ثمة ما يدعو إلى الظن بأنه ، فى حالة عدم وجود هذا الخطر ، كان الشعور الوطنى المصرى يتجه هذا الاتجاه ، ولا يحمل الزعماء مرة أخرى على التمسك بالمطالبة بالاستقلال التام ، الذى يشمل جلاء القوات البريطانية ، وإطلاق الحرية لمصر فى سياستها الخارجية دون التقيد بقيود تحالفها مع بريطانيا ، مع إعادة سيادة مصر الفعلية على السودان .

* * *

أما ما كان من أمر العراق ، فإنه لمّا تمّت فيه الموافقة النهائية على

معاهدة سنة ١٩٢٤ أعقبها تخفيض محسوس فى عدد الموظفين البريطانيين والهنود . غير أن مراقبة شئون الحكم صارت بذلك «ثنائيّة» ويتطلّب سيرها على الوجه المرضى صبرا ومرونة من الجانبين . وقد كانت العلائق بين رجال الحكومة العراقيين ، وبين المستشارين والمفتشين الإنجليز ، عرضة للتأثر من جرّاء زيادة مرتبات البريطانيين على مايتقاضاه رؤساؤهم الاسميّون العراقيون ، فضلا عن أن البريطانيين كانوا دائمين فى مناصبهم ، فى حين كان العراقيون عرضةً للتغيير بتغيّر الوزارات ، وهذا التغيّر كان أكثر بكثير مما يحتمله حسن سير العمل بمصالح الحكومة . وكثيراً ما وقع الاحتكاك بين العراقيين والبريطانيين لدرجة أفضت فى بعض الأحوال إلى توقف دولاب العمل جملة مددا بلغت أحيانا عدة أشهر ، فتعطلت بذلك أعمال الإدارة ، وتأيّد ما كان يعتقده العراقيون من أن الرائد الأول للموظفين البريطانيين هو خدمة السياسة الاستعمارية . لا الاهتمام بمصالح العراق . ومن جهة أخرى لم يكن رجال الحكومة العراقيون إلى هذه اللحظة على استعداد لاستساغة الأساليب الغربيّة فى أعمال الإدارة والمالية ، ولم يألفوا التقاليد الديمقراطية والقيام بالحكم بموافقة المحكومين ، وذلك بحكم اختلاف هذه الأمور عن الأساليب والتقاليد التى طُبعت البلاد على مرّ الأجيال بطابعها فى عهد الدولة العثمانيَّة . ولم تقبل الطبقة الحاكمة المحظوظة النزول عما ألفته من الأساليب المربحة ، فى عهد العثمانيين ، ولذلك اتخذ نظام الضرائب وتنفيذا لقانون الاتجاه الذى يلائمهم .

فلما عرضت مسألة العراق على مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٥ أبدى المجلس ارتيابا شــــديدا فى صلاحية العراق للحكم الذاتى وأوصى ببقائه تحت الانتداب مدة خمسة وعشرين عاما ، مالم يتقرر قبوله عضوا فى العصبة قبل

انقضاء هـذا الأجل . وبعد عامين من ذلك صرّحت الحكومة البريطانية بأنها ستقترح على عصبة الأمم قبول العراق بها فى سنة ١٩٣٢ « بشرط أن تسير الأمور فى الفترة الباقية على مايرام وأن يحافظ العراق على نسبة تقدمه الحالية » . وفى الوقت نفسه تمسكت بأن تكون الوزارة التى تتولى الحكم صديقة لبريطانيا ويربطها بها الشعور بالجميل والامتنان » . وفى سنة ١٩٢٨ طلبت الحكومة العراقية أن يسمح لها فى الحال بتولى مسئولية الاضطلاع بالدفاع الخارجى والداخلى وأن تنتهى السيطرة البريطانية على الجيش . ثم رَفضت الاقتراحات التى عُرضت لمعالجة ذلك ، وقد بقيت البلاد من جرّاء هـذا الموقف ثلاثة أشهر بدون حكومة . عند ذلك اقترح « السير جِلْبَرت كلايتون » (Sir Gilbert Clayton) المندوب السامى الجديد أن تقضى الحكومة البريطانية على هذا الركود بعمل تصريح يتفق على الأقل مع بعض الأمانى القومية ، ومع أنه توفى فى سنة ١٩٢٩ فإنه يُعتبر الموجد لمعاهدة عام ١٩٣٠ ، التى تم الاتفاق على ابتداء سريانها فى الوقت الذى يُقبل فيه العراق عضوا فى عصبة الأمم وأن تكون مدتها خمسة وعشرين عاما :

(١) يكون لبريطانيا قواعد جوية بالحبانية وبالصحراء الواقعة غربى بغداد وفى الشُعيبة بالقرب من البصرة ، ويسمح لها بنقل جيوشها ومعدّاتها عبر العراق بأى طريقة تراها .

(٢) فى حالة نشوب الحرب أو ظهور خطر الحرب تقدم العراق لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة وتضع جميع وسائل مواصلاتها تحت تصرفها .

(٣) يكون لممثل بريطانيا حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأجنبية .

(٤) تستمر بريطانيا فى تقديم مساعدتها العسكرية للعراق وتوفد إليه بعثة عسكرية . وعندما يرسل العراق بعض موظفيه إلى الخارج للتدرّب يكون إرسالهم فى العادة إلى بريطانيا ، وكذلك فى استقدام الخبراء الأجانب يراعى العراق تفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم .

(٥) تقوم بريطانيا بالمسعى اللازم لقبول العراق عضوا فى عصبة الأمم .

وقد صودق على المعاهدة بأغلبية طيبة فى البرلمان العراقى ، واتخذت الإجراءات لتعجيل حركة انتقال أعمال الإدارة إلى أيدى العراقيين ، وإن كان المندوب السامى قد اضطر فى كثير من الأحوال إلى صدّ ماظهر من الميل إلى تجاهل المشورة البريطانية وإلغاء عقود الموظفين البريطانيين . وعندما عُرض على عصبة الأمم الطلب المقدم من العراق لقبوله عضوا بها أُبدى بعض التشكك فى صلاحيته لذلك ، ولم يَحسم الأمر إلاّ كلمة ضمان من بريطانيا جاء فيها : « إن حكومة جلالة الملك لم تر فى يوم ما أن بلوغ العراق الدرجة المثلى فى حسن الإدارة والاستقرار هو شرط لازم لانتهاء الوصاية عليه أو لقبوله عضواً بالعصبة ، كما أنها لم يخطر ببالها أن العراق سيكون من بادىء الأمر جديرا بالمقارنة بأرقى دول العالم الحديث تقدماً وحضارة » . وقد كان لمحاجّة بريطانيا الأثر المطلوب ، وقبل العراق عضوا بالعصبة .

وقد كانت المدة التى حكمها الملك فيصل (١٩٢١ — ٣٣) مشهداً لتولّى مالا يقلّ عن خمس عشرة وزارة ، فضلا عن احدى وعشرين وزارة أخرى فى أربع السنوات التالية (١٩٣٣ — ٣٦) . وكان تأليف جميع هذه الوزارات عبارة عن اعادة تصنيف بين أعضائها ، وهم ينحصرون فى جماعة صغيرة من الساسة المحترفين ومن ثراة ملاّك الأراضى والتجار ؛ ولم توجد خارج نطاق

هذه الجماعة فئة ما يمكن أن يُختار من بينها رجال للحكم ممن تتوافر فيهم روح الاهتمام بالمسائل العامة أو تقدير المسئولية ؛ بل لم يوجد خارجها نسبة تذكر من المواطنين المستنيرين أو المتعلمين ، إذ كان ٩٠ فى المائة من الأهلين لا يزالون أميين . ولم تكن الحكومة فى هذه المدة خاضعة لسيطرة مجلس النواب بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هى التى « تصنع » مجلس النواب ، وكثيراً ما كان يحصل ذلك ، خلال مدة الوصاية ، بناء على ضغط من المندوب السامى البريطانى . فكانت الأوامر السرية التى ترسل من الحكومة إلى «متصرفى» الأقاليم — إلاّ فى بغداد — كفيلة بانتخاب مرشحى الحكومة ؛ وفى سنة ١٩٢٥ فاز جميع مرشحى الحكومة بالانتخاب ماعدا أربعة فقط ، وفى سنة ١٩٢٨ كان نصف أعضاء المعارضة (البالغة ٢٢ عضوا) ممن عضدتهم الحكومة. وقد أُلغيت الأحزاب السياسية عندما نال العراق استقلاله فى سنة ١٩٣٢ إشعاراً بالاتحاد القومى ، ولم يسمح باعادتها إلاّ فى عام ١٩٤٦ . وقد أدلى « نورى السعيد » فى حديث مع ممثل إحدى الصحف المصرية بتصريح وصف فيه كيفية إدارة حركة الانتخابات لمجلس النواب ، قال : « تعمل الترشيحات للعضوية بحيث تشمل أسماء جميع رؤساء الوزارات السابقين ، وجميع الوزراء الذين تولوا الوزارة أكثر من مرتين ، ورؤساء البرلمان ، والبارزين من الموظفين السابقين المحالين إلى المعاش ، وكبار رؤساء الطوائف وأصحاب المهن الحرة ، ورؤساء القبائل ، الخ . وهؤلاء جميعاً تبلغ عدتهم ٦٠ فى المائة تقريباً من جملة أعضاء المجلس ؛ أما باقى الأعضاء فيتوقف امرهم فى الغالب على إرادة الوزارة الموجودة فى الحكم ، وإن كان العراقيون الراغبون فى شق طريقهم إلى المجلس يستطيعون أيضاً ترشيح أنفسهم »[1] .

---

(١) نقلا عن « Middle East Times » الصادرة بالقدس فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ .

فلما أخذ النفوذ البريطانى المباشر فى أسباب النقصان ، وانتهى به الأمر إلى الزوال ، لم يبق هناك سوى الملك فيصل لصدّ هذه الهيئة الأرستقراطية الحاكمة الضيقة النطاق والتى طغت فى ظلالها المآرب الشخصية على روح الصالح العام . وكان الملك عقب صدور الدستور قد أعلن انسحابه من الاشتراك المباشر فى أعمال الحكم ، غير أنه بمرور الزمن ، وعملا بمشورة السلطات البريطانية ، لم يكتف بالعودة إلى شغل مركزه كرئيس القوة التنفيذية للدولة بل تخطى أيضا حدوده الدستورية . فقد صار لزاما على كل رئيس وزارة أن يختار زملاءه الوزراء بحيث لا يكونون على استعداد للتصرف بحكمة فى العلائق بين بريطانيا والعراق وحسب، بل يراعون ايضا رغبات الملك الشخصية فيعملون حسابا لما يحبّ وما يكره . ولكونه نقطة التوازن بين بريطانيا وشعبه ، قد أُعطى كل تشجيع لجمع السلطة فى يده ، واتخذ منه البريطانيون أداة لتحقيق إشرافهم « وشجعوه على تخطى المراد الحقيقى من أحكام الدستور حتى يتاح لهم التغلغل فى شئون الحكم » . وقد أبدى مهار فى إدارة مهام الملك على الوجه الذى جعل دائرة سيطرته تتسع كل يوم ؛ ومع أنه كان فى بعض الأوقات يشجع العناصر المعادية للبريطانيين ، فإنه كان فى بعضها الآخر يستعمل نفوذه لتوجيه الجهود فى طريق الاعتدال كما حصل فعلا فى إنجاز المصادقة على معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ويمكن القول بأنه على العموم كان له تأثير طيب . ومن مآثره أنه وضع خطة تقضى بتخصيص ما تحققه الدولة من إيراد الزيت لمشروعات معيّنة لتنمية الإنتاج القومى ، كما أنه ناصر حركة استقرار القبائل ، وقد كانت عِدّتهم لا تزال تقرب من سدس سكان البلاد . ومن الجائز أنه لو لم يكن الملك قد اتخذ لنفسه خطة المستبد المصلح ، لكان الحكم قد تعثّر فى سيره بل ربما انهار جملةً . كما أنه من المحتمل انه بدون تأثيره الإرشادى كان شعبه القلق يمتنع عن الموافقة على مافرضته بريطانيا من القيود ثمناً لمعونتها ،

فكانت بريطانيا تضطر فى هذه الحال، إمّا إلى العودة إلى مراقبة شئون البلاد مراقبة مباشرة وإما إلى الانسحاب ، مما كان يدعو إلى تأخير حصول العراق على استقلاله[1] .

ومات الملك فيصل عام ١٩٣٣ ، فخلفه ابنه « غازى » وهو فى الحادية والعشرين من عمره، فما كاد يستقر على العرش حتى دهم البلادَ ذلك الحادث الفجائى المثير الذى عُرف « بالحادث الأشورى » . والأشوريون قوم من « النساطرة» المسيحيين الذين كانوا يسكنون المرتفعات الجبلية من إقليم بحيرة « وان » ؛ وقد وصفتهم اللجنة ، التى شكّلتها عصبة الأمم لتحقيق وقائع هذا الحادث ، بأنهم قوم « عُرفوا بأعمال العنف فى معيشتهم المعتادة فى موطنهم الأصلى ، وليسوا أقلّ وحشية من القبائل الكردية » . وقد كانوا يَلقون فى عهد الدولة العثمانية معاملة تفضل نوعاً ما ، ما كانت تلقاه الأقليات المسيحية الأخرى ويتمتعون بقسط لا بأس به من الحكم الذاتى برياسة بطارقتهم الوراثيين ، غير أنه عندما غزا الروس الطرف الشمالى الشرقى من بلاد الأناضول عام ١٩١٥ ثار الأشوريون وانضموا إلى جانبهم بدافع العاطفة المسيحية التى تجمع بينهما . فلما تخلت عنهم روسيا على إثر ثورتها عام ١٩١٧[2] استطاع نحو عشرين ألفاً من رجالهم ، بعد هلاك ضعفى هذا العدد منهم ، أن يشقّوا طريقاً لهم بين صفوف الأتراك وانضمو إلى القوات البريطانية فى شمالى العراق ، وهنالك اقترفوا بعض « الفظائع البشعة » لاستئصال شأفة المسلمين المقيمين فى هذه الأرجاء . وفى سنة ١٩٢٠ حاولت فرقة من

---

(١) عن « Ireland » الخ ص ٤٢٠ والصفحات التالية .

(٢) المترجم — وهى الثورة « البلشفية » التى قلبت نظام الحكم فى روسيا فحولته من أيدى القياصرة إلى الشيوعيين ، وما زال فى أيديهم إلى الآن : وقد كان فى مقدمة أعمال الثورة انسحاب روسيا من الحرب العالمية الاولى .

الأشورريين تكوين ولاية محايدة على الحدود التركية — الفارسية ، غير أن حركتهم مالبثت أن تدهورت وتحولت إلى غارة طائشة على الأتراك : المعادين والمصادقين لهم على السواء .

ثم أخذت بريطانيا فى سنة ١٩٢١ فى تكوين قوات «المجنّدين العراقيين» من بين مقاتليهم الأشداء ، بصفة كونهم عنصرا من مزيج عناصر السكان يمكن الاعتماد عليه فى إخماد الحركات الثورية التى تأتى فرادى من جانب الأكراد ، وفى طرد جنود الأتراك غير النظاميين من شمالى العراق . وفى سنة ١٩٢٤ تمرّدت فرقتان من المجنّدين الأشوريين فى بلدة «كيركوك» وقتلوا خمسين من الأتراك من أهلها . ومن ذلك الوقت أخذت أعمالهم تتجرد من صفات الاستبسال التى اشتهروا بها ، وإن كان سلاح الجو الملكى (البريطانى) قد بقى يستخدمهم ويفضلهم على غيرهم فى اختيار رجال الحاميات المركزيّة ، وذلك فضلا عن تشجيع الكنيسة الإنجليزية لهم باعتبار أنهم أقلية مسيحية نالها شىء من الاضطهاد بسبب ماجنحت إليه من الانشقاق من قديم وليست لها كنيسة أخرى تحميها . وقد أفضت رعاية بريطانيا لهذه الطائفة على الوجه المتقدم إلى اشتطاط بطريقها الشاب القليل الخبرة «مارشيمون[1]» وبعض رؤسائهم العلمانيين فى مزاعمهم بشأن ما يُرجى من وراء هذه الرعاية ، فأخذوا يزيدون من إمعانهم فى الابتعاد عن باقى سكان العراق . فلما انتهى الانتداب البريطانى عام ١٩٣٢ كانت الحكومة العراقية واقفة بالمرصاد لهذه الأقلية الغريبة عن البلاد المغترّة بنفسها ، وعلى استعداد لمناقشتها الحساب . عند ذلك قامت جماعة مؤلفة من ٨٠٠ أشورى بعبور نهر دجلة قاصدة إلى سوريا ، رجاء أن يسمح لهم الفرنسيون بالنزول فيها ، لكنهم عادوا أدراجهم ودمروا إحدى النقط

(١) هو الآن مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية .

العراقية . فقام القسم الرئيسى من الجيش العراقى بقهر هذه الجماعة : وقامت لذلك ضجة فرح نظراً لما اشتهر به الآشوريون من عدم معرفة الهزيمة . ثم هاجمت هذه القوة العراقية نفسها جماعة أخرى عِدّتها ٤٠٠ من الآشوريين ؛ ومع أن هذه الجماعة كانت لاترى مطلقا رأى زعمائها فى معاداة حكومة العراق والتجأت فى إحدى نقط البوليس العراقية ، فإن العراقيين بدأوا بتجريدهم من السلاح ثم ذبحوهم ذبحاً ، وأتبعوا ذلك بنهب وتدمير عشرين قرية أشورية ، فضلا عن إلحاق أضرار بالغة بعشرين قرية أخرى ، من مجموع قرى الآشوريين البالغ ٦٤ قرية . ولا يكاد يوجد شك فى أن هذه المذبحة ، إن لم تكن قد رُسمت خطتها من قبـــل ، فهى من تدبير ضباط الجيش المحليين وأن بعض رجال الحكومة المدنيين قد أغمضوا أعينهم عنها . وقد قوبل نبأ الحادث فى بغداد بثورة صاخبة من الابتهاج واعتُبر انتصارا قومياً على هذه الأقلية التى لعبت دور الخائن لبلاده[1] .

وقد جاهر الملك « غازى » الشاب بارتياحه لما قام به الجنود العراقيون فى هذ الحادث غير المشرّف ، فكرّم أعلام الفِرَق التى اشتركت فيه ، وأنعم على قائدها الكردى « بكر صدقى » برتبة الباشوية . فكسب بذلك محبّة شعبيّة كبيرة أراد أن يستغلها فى تصرّفاته بمجالس الوزراء ومصالح الحكومة اقتداءً بما كان يسلكه والده من قبله ؛ غير أنه لم تكن له شخصيّة والده ، فطاش

---

(١) هذا الملخص للأنباء التاريخية التى توضح « الحادث الأشـــورى » مستق من المصادر الآتية :

Toynbee, The Islamic World after the Peace Conference, 483 ff.

Sir H. Dobbs, High Commissioner of Iraq, in Gertrude Bell's Letters, 11 551

G. Antonius, op . cit., 365 ff.

J. Van Ess ,Meet the Arabs, 152, f

سهمه وتدهورت أعمال الحكومة حتى صارت لعبة فى أيدى زمرة صغيرة من السياسيين . فكانت الوزارات تقوم وتسقط بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٦ بمعدّل يزيد على خمس وزارات فى السنة . وكان « بكر صدقى » فى خلال ذلك قد قضى على ثورة من ثورات القبائل بنجاح باهر وقسوة بالغة ، فقام فى سنة ١٩٣٦ على رأس قسم من الجيش ، تعاونه قوة جوّية ، بالزحف على بغداد ، مطالباً بعزل الوزارة القائمة ، بحجة « أن الجيش قد ضاق ذرعا بأعمالها » وبتأليف وزارة من « المواطنين المخلصين » . وكانت الحكومة القائمة قد ألغت الصحف ، ورشت زعماء القبائل بسخاء كى يحافظوا على الهدوء ، وقلّصت المعارضة ، وعزلت ما يُنيف على الثلثمائة من رجال الحكومة ممن كان بعضهم يشغل مناصب عالية. والواقع أنه كان ثمة شعور عام بأن البلاد فى ركود ؛ غير أن أكبر مظلمة ضاق بها «صدقى» كانت منحصرة فى حرمان الجيش من التصويت وفى أن إدارته لم تكن جارية على الوجه الذى يريده . وقد أيَّده فى موقفه بعض الساسة ذوى المآرب ممن كانوا إذ ذاك خارج الحكم. ولكى يهزّ الروح المعنوية للوزارة أمر بضرب بغداد بالقنابل من الجو ؛ وعندما سعى لمفاوضته وزيرُ الدفاع « جعفر العسكرى » ذلك الصنديد المحنَّك ذو اليد الطولى فى الثورة العربية ، غدر به صدقى وذبحه ، ولم يبق بعد ذلك مجال للوقوف فى طريق تكوين وزارة جديدة وقيام « بكر صدقى » دكتاتورا عسكرياً .ومن الجائز أن الملك غازى « أغمض عينه عن هذا الانقلاب ، وهو بالتأكيد لم يضق به » ، ولكنه لم يفدْ من ورائه أى فائدة تزيد فى سلطانه .

على أن الدكتاتورية لم تُثبت أنها أطول باعا فى الحكم من الحكومات السابقة ؛ وبعد أن قُتل « بكر صدقى » فى عام ١٩٣٧ أعيد الحكم إلى حالته الأولى ، الدستورية فى ظاهرها ، وصار يُعهد به إلى نفس الزمرة القديمة من

رجال السياسة . غير أن الجيش كان قد تذوّق طعم السلطة فظلّ يسعى للاستمساك بها ؛ وأيّده فى ذلك شباب البلاد ، الذين ألهب خيالَهم وأذكى نارَ أمانيهم قيامُ الثورة الفلسطينية وسخط سوريا على حكم الفرنسيين .

* * *

أما فى فلسطين ، فإن السنوات التى ساد فيها الهدوء النسبى عقب صدور « الورقة البيضاء » فى عام ١٩٢٢ لم يقضها الفريقان المتنازعان فى السعى لفضّ ما بينهما من خلاف ، بل انصرف كل منهما إلى تنظيم جهوده لبلوغ ما يرمى إليه : أحدهما لتحقيق فكرة « الوطن القومى » ، والآخر للعمل على هدم هذه الفكرة . وكانت الحكومة قد أنشأت فى سنة ١٩٢١ « المجلس الإسلامى الأعلى » كهيئة مستقلة بشئونها ، لإدارة الأوقاف الإسلامية والإشراف على المحاكم الشرعية ؛ غير أن هذا الساق السليم ، من شجرة الشئون الدينية الخالصة ، ما لبث أن طُعّم بكثير من ألوان النشاط السياسى على يد رئيسه الحاج محمد أمين الحسينى الذى لا يكلّ من رسم الخُطط والمشاريع . إن هذا الرجل الذى لم يتجاوز سنّ الشباب ، كان قد حكم عليه بالحرمان من حقوقه المدنية جزاء ما قام به فى ثورة عام ١٩٢٠ ، ثم صدر العفو عنه وعيّنه « السير هِرْبَرت صَموِيل » (Sir Herbert Samuel) فى منصب « مفتى القدس » ، وهو منصب وراثى فى أسرته .

ومن جهة أخرى كانت « المنظَّمة الصهيونية » قد اعتُرف بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب بأنها « الهيئة اليهودية العامة التى تصلح لتقديم المشورة اللازمة والتعاون مع « إدارة فلسطين » ما دام تشكيلها ودستورها وافيين بالغرض فى نظر الدولة المنتدبة » ؛ وقد مرّت بها سنوات شدة حوالى منتصف الحلقة الثالثة من القرن ، لعدم كفاية مواردها المالية ؛ غير أنه فى سنة

١٩٢٨ فاز « وايزمان » فى نهاية الأمر بالموافقة على مشروع له يكفل الحصول على معونة مالية واسعة النطاق من «اليهودية الأمريكية»، صهيونية وغير صهيونية (American Jewry)، وذلك بتوسيع نطاق المنظمة الصهيونية وتحويلها إلى «الوكالة اليهودية لفلسطين» . وقد كان التغيير الدستورى الذى أحدثه هذا التحويل ظاهريا أكثر منه حقيقيا ، إذ أن السلطة التنفيذية أودعت فى « الهيئة التنفيذية الصهيونية » بعد أن أضيف إليها ثلاثة أعضاء غير صهيونيين : استقال آخرهم فى سنة ١٩٤٥ ؛ غير أن التحويل قد كان له أثر عملى هام ، وهو أنه بمجرد زوال الأزمة المالية الأمريكية التى استحكمت فى بداية الحلقة الرابعة من القرن تحققت زيادة كبيرة جدا فى الأموال الموجهة لخدمة الصهيونية .

وفى خلال ذلك ظهرت جماعة من متحمسى الصهيونيين الذين لم يرضوا عن سير الأمور فى ذلك البطء الذى ارتضاه زعماؤهم الرسميون ؛ وقد تجمع هؤلاء المتطرفون فى هيئة تبلورت ، وتسمت باسم « حزب التعديل » نسبة لما كانوا يطالبون به من تعديل شروط الانتداب لصالح الصهيونيين . وكانوا قد وضعوا بعد اضطرابات سنة ١٩٢١ خطة شاملة ، بإنشاء قوة دفاع يهودية بحتة تكون جزءاً من القوات البريطانية فى فلسطين . ويرجع منشأ آراء هؤلاء الغــلاة إلى تشبعهم بروح الثورات اليهودية القديمة — كثورة « المكابيين[١] » ، الذين أخذ عنهم هذا الاسم وأطلق على منظمة رياضية ذائعة الصيت ، وكثورة عام ٦٦ م ، وثورة « باركخبة » الجامحة لعام ١٣٢ م التى احتفظ بذكراها فى تمثال بطل صهيونى يرجع تاريخ إقامته إلى عام ١٨٩٩ إن لم يكن قبل ذلك[٢] .

---

(١) المترجم — نسبة إلى يهوذا المكابى أحد الثوار المعروفين .
وكذلك « باركخبة » إسم للزعيم اليهودى الذى قام بثورة جامحة ضد الملك ادريانوس .
(٢) عن : Zionist Review — عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ص ٢٠

وفى الوقت الذى كان فيه هؤلاء الشبان المتطرفون ينمّون هذه الروح العدائية كانت رغبة زعماء العرب السياسيين فى الاستقلال تُذكَى جذوتها بما تَحققَ ، أو ظهرت بشائر تحقيقه ، من الأمانى الدستورية فى مصر والعراق ، وشرقى الأردن ، وسوريا .

وقد بلغت الخصومة بين الفريقين أقصاها فى عام ١٩٢٨ ، عندما تنازعا الحق فى « حائط المبكى » ، ذلك المقام المقدس عند اليهودية الأصليَّة ، الذى لا يزال فى يد المسلمين ، وفى مِلكيَّة الوجه الخارجى لجزء من حائط « الحرم الشريف » ، الذى هو أعظمُ مكان يقدسه المسلمون فى بيت المقدس وثالثُ الأمكنة المقدسة عند المسلمين السنّيين فى العالم قاطبةً .

وفى حين أن هيئات الصهيونيين الرسمية لم تقم بأىّ عمل عدائى فى هذا الصدد ، قام بعض غير المسئولين منهم بالمناداة بأنه قد آن الأوان لاسترجاع « الحرم » الذى هو مكان معبدهم التاريخى . فزادت بذلك شكوك المسلمين عما كانت عليه من قبل ، وعند ما وقع من بعض اليهود تجاوز طفيف للحالة الراهنة عند « حائط المبكَى » حمل المسلمون ذلك على أنه بداية الشر المبيَّت ، وقابله المفتى بإجراءات إستفزازيّة شديدة . وقد حاولت الحكومة التوفيق بين الفريقين فى هذا الصدد ، فخيَّبَ ظنها تشبث اليهود بموقفهم ، كما خيّبه العرب [١] .

وفى أغسطس سنة ١٩٢٩ قامت مظاهرات استفزازية من الفريقين على السواء . وفى خلال ذلك كان العرب يثيرون روح التعصب ، فى كافة أنحاء

---

(١) عن تقرير اللجنة الملكية لسنة ١٩٣٧ — ص ٦٧ .

البلاد ، وفى نهاية الشهر أعملوا المذابح فى اليهود فى جميع المـــدن المختلطة السكان . فقتل فى ذلك ١٣٣ يهـوديا ً ، ودمرت ست مستعمرات زراعية تدميراً تاماً . وكانت قوات الأمن فى البلاد قد خُفضت كثيراً بمناسبة هدو الحالة فى السنوات المـاضية ، فأخذتها هذه الحوادث على غرة .

ولم يقم اليهود بشىء يُذكر من الأعمال الانتقامية ، وإن كانوا قد قتلو سبعة من العرب فى « يافا » ، وعبثوا بحرمـة أحد المساجد ببيت المقدس . وعند ما قامت لجنة « شو » (Shaw) بتحقيق أسباب هذه الاضطرابات ، أكدت مرجعها الأساسى إلى التنافر بين القوميّتين ، وقالت: « إنه لم يحاول أىّ فريق منهما القيام بعمل نافع لتحسين العلائق العنصريّة بينهما . فاليهود من جانبهم ، بدافع من رغبتهم الشديدة فى تحقيق ما وُعدوا به ، قد تمسكوا بسياسة لا تقلّ بحال ما فى مطامعها عمّا سمحت به الورقة البيضاء لعـام ١٩٢٢ ؛ والعرب من الجانب الآخر ، بصـلابة عودهم ، قد أبوا الخضوع لأحكام هذه الوثيقة ؛ وعوّلوا على القيام بحملة سياســـية ترمى إلى مقاومة النشاط اليهودى ، وتحقيق مطامعهم السياسية » .

وقد انتهت اللجنة إلى تقـديم أربعة اقتراحات أساسية لعـلاج الموقف ، وهى :

(١) إصدار بيـان واضح بأسرع ما فى الإمكان بتحديد السياسة التى تتبع فى هذا الشأن ، ويكون شاملا لتفسير فقرات صكّ الانتداب المتعلقة بضمان مصالح الطوائف « غير اليهودية » .

(٢) تعديل التعليمات المتعلقة بالهجرة ، منعاً لتكرار ما حصل فى عام ١٩٢٥ — ٢٦ من تجاوز حد الاعتدال فى مقدار الهجرة إلى البلاد مما ترتب عليه وجود عـــدد هائل من المتعطلين عن العمل ، ويُنصّ فى التعديل على التشاور فى شئون الهجرة مع ممثلى الهيئات غير اليهودية .

(٣) إجراء بحث فنى فى مدى ما ينتظر تحقيقه من إصلاح فى طرق الزراعة عند العرب ، وتنظيم سياسة الإصلاح الزراعى طبقاً لنتيجة ذلك .

(٤) إعادة تأكيد تصريح سنة ١٩٢٢ ، القائل : « بأن الوضع الخاص الذى اعترف به للمنظمة الصهيونية فى صكّ الانتداب لا يعطى هذه المنظمة الحق بوجه ما فى الاشتراك فى أعمال الحكم بفلسطين » .

وقد أُوفد إلى فلسطين : « الســير جون هوب — سمبسون » (Sir John Hope—Simpson) لإجراء البحث الزراعى المقترح ، فأبدى فى تقريره تحفظا شـــديداً بشأن مقدار الأراضى القابلة للإصلاح . حقاً إنه اعترف بأنه « إذا أُجرى الإصلاح التوسعى المنشود على الوجه الأكمل ، فإن المجال لا يكفل فقط لجميع السكان الزراعيين الحاليين مستوى من المعيشة أرقى من معيشتهم الحالية ، بل ينفسح أيضاً لاستقبال مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ أسرة من الخارج » ، ولكنه عارض فى أن يُسمح — قبل إنجاز هذا الإصلاح — لأىّ عدد جديد من اليهود أن ينزلوا بالبلاد بصفة زرّاع ، لأن ذلك من شأنه إجلاء بعض المزارعين العرب .

وفى عام ١٩٣٠ « صدرت الورقة البيضاء » الخاصة بموضوع الأراضى (Passfield White Paper) ، فأعادت العبارة التى فاه بها رئيس الوزراء « رَمزى مكدونَلد » (Ramsay Mac Donald) قبل ذلك ببضعة أشهر ، وهى :

« ان الموضوع ينطوى على تعهد مزدوج تعهدنا به لليهود من جانب ، ولغير اليهود من أهل فلسطين من جانب آخر » ؛ وأضافت إلى ذلك أن الهيـــاج الأخير يرجع الكثير من أسبابه إلى قصور الفريقين من عرب ويهود عن فهم القيود التى تقيدت بها السياسة البريطانية من جرّاء هذا التعهد المزدوج . وقد أنشئت إدارة جديدة باسم : « إدارة الإصـــلاح التوسّعى » ، وعُهد إليها بمراقبة التصرف فى جميع الأراضى ، بحيث لا يُسمح بنقل مِلكية شيء من الأراضى إلا إذا كان ذلك فى حـــدود الخطة التى رسمتها هذه الإدارة ، وكل أرض تضع الدولة يدها عليها تخصص بصفة قاطعة لزرّاع العرب الذين لا ملْك لهم .

وصادف ذلك نفس الوقت الذى جُدّد فيه بناء « الوكالة اليهودية » بمعونة مالية ذات بال من الولايات المتحدة ، فأحدث إنعاشاً كبيراً للآمال الصهيونية . فاحتج الدكتور « وايزمان » على ذلك ، وقال إن « الورقة البيضاء » مناقضة لشروط الانتداب، واستقال من رياسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية .

وفى بريطانيا قامت بعض الشخصيات البارزة ، من أعضاء المعارضة المحافظين ، وهم « بُلدوين » (Baldwin) ، و « أوستِن شمبرلين » (Austin Chamberlan)، و «أمِرى»(Amery) ، و «تشيرشل» (Churchill) فأيدوا الشكايات الصهيونية سعياً وراء مكاسب سياسية يجرّونها من هذا الموقف .

«وقد أتى البحث العام الذى جرى حول هذا الإشكال دليلاً قاطعاً على مبلغ ما للصهيونيين من النفوذ السياسى فى إنجلترا » .

وكان «رمزى ماكدونلد» قد بدا عليه فى هذه الأدوار الأخيرة من حياته السياسية شىء من قلة العزم ، فخضع للضغط الصهيونى ، ودعا الوكالة اليهودية للتفاوض مع الحكومة ، وانتهى به الأمر إلى إعادة التعبير عن سياسة الحكومة فى رسالة إلى « وايزمان » أطلق عليها العرب تهكما اسم « الرسالة السوداء » . وقد جاء فيها أنهـا هى « التفسير المعتمد » للورقة البيضاء ، مع التصريح بأن « حكومة صاحب الجلالة » لم تقصد منع اليهود من اقتناء أراض جديدة ، إذ أن ذلك فى الإمكان دون مساس بحقوق الطوائف الأخرى من السكان أو مركزها ، كما أنهـا لم تقصد إلى وقف الهجرة اليهودية إلى البـــلاد أو منعها [١] .

«بذلك أخفقت أول محاولة جدّية لتحويل مقتضيات « تصريح بَلفور » إلى أحكام تتمشى مع تعهداتنا للعرب» [٢] . وكان من نتائج ذلك أن أهم عنصر فى « الورقة البيضاء » ، وهو مراقبة انتقال ملكيّة الأراضى ، لم يوضع قط موضع التنفيذ . فقد حدث أن « النازيين » تسلموا مقاليد الحكم فى ألمانيا فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وترتب على ذلك أنْ تدفّق على فلسطين تيـار جارف من لاجئى اليهود النازحين من تلك البلاد . وفى خلال ذلك كان مركز اليهود فى بولندا ورومانيا يزداد سوءا ، إذ أنه منذ إنشاء « الوطن القومى» وإيجاده منفذاً لهم كان الضغط الحكومى وغير الحكومى للتخلص منهم فى ازدياد مستمر ؛ واتسع نطاق محنة اليهود حتى بلغت بهم الحال إلى أسوأ مما كانت عليه الاضطهادات اليهودية فى روسيا قبل الحرب . فاتجه نظرهم بطبيعة الحال إلى فلسطين على أنهـا البلاد الوحيدة التى يكون دخولهم فيها « حق لا منحة » .

---

(١) عن The Politicul History of Palestine undér Britioh Administraton طبع القدس سنة ١٩٤٧ — ص ١٣

(٢) عن : « Round Table » — سنة ١٩٣٧ ، ص ٤٦٣

فما كان من الحكومة البريطانية ، إزاء ما فوجئت به من هذه الحاجة الملحّة إلى ملجأ لليهود ، إلاّ أن وضعت تقرير « لجنة شو » على « الرف » ، مع ما فيه من لفت النظر إلى أن اضطرابات عام ١٩٢٩ لم تكن إلاّ واحدة من أعراض الاصطدام الخطر بين القوميتين المتنافرتين ، ورضيت فى صمت بمبدأ جديد لم يُعمل له حساب فى صك الانتداب ، وهو أن اليهود الفارّين من الاضطهاد فى أوربا يُقبلون فى فلسطين وإن بلغ عددهم مبلغاً لم يسبق له مثيل . والواقع أن عدد مهاجرى اليهود من يوم سنّ صك الانتداب إلى نهاية سنة ١٩٣٢ كان فى المتوسط حوالى ٩,٠٠٠ فى السنة ، فارتفع فى عام ١٩٣٣ إلى ٣٠,٠٠٠ ، ثم بلغ ٤٢,٠٠٠ فى سنة ١٩٣٤ ، كما بلغ ٦٢,٠٠٠ تقريبا فى سنة ١٩٣٥ ، ولا يدخل فى هذه الأعداد من هاجروا إلى البلاد خفية وبصفة غير مشروعة ، ممّن كان عددهم يصل إلى عدة آلاف فى السنة . وقد بقيت نسبة المهاجرين من بولندا فوق ٤٠ فى المائة من المجموع ، وإن كانت نسبة المهاجرين من ألمانيا ، التى كانت قبل عام ١٩٢٩ فى حكم العدم ولم تبلغ ٤ فى المائة من المجموع فى سنة ١٩٣٢ ، قد بلغت أربعة أمثال قيمتها الأخيرة . وقد دلت الإحصاءات الرسمية على أنه بحلول عام ١٩٣٥ كان عدد يهود فلسطين قد صار ضعفى ما كان فى عام ١٩٢٩ وأصبح يعادل ربع جملة سكان البلاد ؛ كما دلّ التقدير الإحصائى على أنه إذا سُمح باستمرار الهجرة بمعدّل ما جرت به فى ثلاث السنوات الأخيرة فإن عدد السكان اليهود يصبح فى عام ١٩٥٢ مساويا لعدد العرب .

فلا غرابة إذن إزاء هذه الظروف إذا لم يُظهر زعماء القومية العربية شيئاً يذكر من العطف على يهود أوربا المضطهدين ، ولم يقدّروا الاعتبار الذى جعل بلادهم الصغيرة بالذات الملجأ الرئيسى لهؤلاء اليهود ، واعتبروا

إلغاء الورقة البيضاء لعام ١٩٣٠ نقضاً من البريطانيين لعهدهم . وفى ذلك قال المفتى فيما بعد ما نصه : « قد رأينا كثيرا من اللجان، وقدم الكثير من المقترحات لصالحنا ، ومع ذلك ماذا كانت النتيجة ؟ إن أكثر من ٦٠،٠٠٠ يهودى قد سُمح لهم بالهجرة إلى فلسطين فى عام واحد »[١] .

وقد أخذ الإرهابيون من العرب يُعملون الذبح فى اليهود ويقلعون أشجارهم ويعقرون ماشيتهم ، فضلا عن احتلال الرعاة للأراضى بقطعانهم للوقوف فى طريق بيعها لليهود . كذلك أعقبت الزيادة السريعة فى هجرة اليهود إلى البلاد فى سنة ١٩٣٣ حملات شديدة من العرب على سياسة الحكومة ، فعزوا إليها أنها تقصد عمداً إلى « تشتيت الأمة العربية من وطنها » ؛ وقامت المظاهرات ضد الحكومة فى عدة مدن فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، فأفضت إلى موت ستة وعشرين من الأهلين ورجل من رجال الشرطة .

وفى خلال ذلك كان « دعاة التعديل » من اليهود ، الذين لم يقتصروا على المطالبة بفتح أبواب فلسطين وشرقى الأردن للألوف من مهاجرى اليهود بل نادوا بفتحها أمام الملايين منهم ، قد أخذوا يشتطون فى مقاومتهم للحكومة والوكالة اليهودية على السواء ، وساد الاعتقاد بأنهم هم المسئولون عن مقتل الدكتور « أرلوسوروف » (Arlosoroff) من كبار أعضاء الوكالة . وفى السنة التالية علّق « السير هِرْبَرْت صموِيل » (اللورد صمويل الآن) على هذه الحال ، فقال : « إن كل إنسان فى فلسطين يقرّ بأن التقدم الاقتصادى الذى أحرزته البلاد يثير الدهشة ، ولكن ليس من أحد يرى أن الحالة السياسية قد أحرزت أى تقدم يُذكر » : وفى صيف عام ١٩٣٥ ، عندما ساءت الحال فى بولندا من جهة مصير اليهود ، ولم تكن خيراً من ذلك فى

---

(١) عن « Round Table » ـ سنة ١٩٣٩ ص ٤٦٣

بقية وسط أوربا وشرقيّها ، سجّل المؤتمر الصهيونى عزمه على « تركيز الجهود اليهودية فى توسيع حركة العودة إلى استيطان فلسطين مع زيادة الإسراع فى هذه الحركة» .وفى شهر نوفمبر من العام نفسه ، عندما اشتد اضطراب الجو السياسى وأذكت جذوتـه الآمال فى الاقتراب من الاستقلال فى الممالك العربية المجاورة ، قدّمت الأحزاب العربية الخمسة إلى المندوب السامى ثلاثة مطالب رئيسية وهى :

(١) إنشاء حكومة ديمقراطية .

(٢) منع انتقال ملكية الأراضى من العرب إلى اليهود [١] .

---

(١) الواقع أن روح القومية العربية (وقد خلت من كل سلطة قانونية) لم يكن لها فى وقت ما التأثير الأدبى الكافى لجعل الملاك يرفضون بمحض إرادتهم بيع أراضيهم لليهود .

« ومن الممكن تقسيم الذين باعوا أرضاً لليهود — وجميعهم تقريباً باعوها بأثمان طيبة — الى ثلاثة أقسام اجمالية ، وهى .

(أولا) — كبار الملاك ، وهؤلاء كانوا فى الغالب من المقيمين خارج فلسطين ، وقد ترتب على بيعهم لأراضيهم اثارة مسألة ترضية الزراع الشاغلين للارض واقتضى البيع اقصاءهم عنها .

(ثانياً) — الفلاحون الكادحون ، الذين باعوا جزءاً من أراضيهم وانتفعوا بما حققوه من الربح فى استثمار الجزء الباقى .

(ثالثاً) — تلك الفئة التى كان الواحد منهم يبيع كل ما ملكت يداه من الارض بأثمان تفوق كل ما ذهبت اليه حدود أطماعه ، ولم يوفق الى الإفادة من الصفقة بطريقة تكفل العيش له ولأسرته » (عن : Great Britain and Palestine — ١٩١٥ — ٤٥ . ص ٥٧) .

وقد كانت الوكالة اليهودية تدفع فى العادة تعويضاً للزراع الذين أبعدوا عن الارض بعد بيعها فوق ما دفع ثمناً للشراء .

ومن الانباء التى روجتها الإشاعات فوق ما تقدم : أن المنظمات اليهودية أغرت بوسائلها مرابى العرب المرهونة لديهم أراض ، بأن ينزعوا ملكية هذه الاراضى ويبيعوها لنا بأرباح طائلة ، وأن محامى العرب ذوى الشخصيات البارزة فى الحركة الوطنية لم يترفعوا عن العمل بصفة وسطاء فى صفقات انتقال الملكية .وقد كان المتطرفون يقومون من وقت لآخر باغتيال أمثال هؤلاء العرب ، من عباد المال .

(٣) وقف الهجرة إلى البلاد فى الحال .

وقد فُوّض المندوب السامى فى أن يصرّح بقرب صدور أمر عال بمنع بيع أى أرض مالم يكن المالك سيبقى لديه بعد البيع ما يكفى للقيام بحاجات أسرته ؛ وأن يقدم إلى الفريقين مشروعاً عن إنشاء مجلس تشريعى للبلاد . وقد تبيّن من هذا المشروع أن نسبة الأعضاء غير الحكوميين بالمجلس كانت ، كسابقتها فى مشروع عام ١٩٢٢ . تتضمن بعض الإجحاف بالمسلمين وشيئاً من المجاملة لليهود والمسيحيين ، وأنه ليس من اختصاص المجلس التعرّض للنظر فى صحة الانتداب ، وأن يكون للمندوب السامى حق نقض قرارات المجلس فى ظروف معينة . ومع أن قادة العرب لم يرفضوا المشروع لأول وهلة ، فإن المؤتمر الصهيونى قرر عدم صلاحيته ، بحجة أنه « مناقض لروح الانتداب .... فى هذا الدور من تقدم فلسطين » ؛ أى ما دام اليهود أقلية بالبلاد .

وفى بريطانيا عارضه مجلسا البرلمان معارضة شديدة ، لعدم ملاءمته بوجه عام من جهة ؛ ومن جهة أخرى لأنه يُخشى أن تتجه مباحثات المجلس المقترَح اتجاها يضير مشروع « الوطن القومى » . وقد قابلت الصحافة الصهيونية موقف البرلمان بالابتهاج ، وسمته « انتصاراً يهوديا عظيما » .

والواقع أن مناقشات البرلمان أتت « دليلا قوياً مشهوداً على ما تتعرض له قضية العرب من الوهن كلما انتقل ميدان بحث المشكل من فلسطين إلى المملكة المتحدة »[1] .

فاعتبر العرب العدول عن المشروع برهاناً على أنه لم تترك لهم وسيلة

---

(١) عن « Royal Commission Report » — ص ٩٢

دستورية تقيهم شرّ إخضاعهم السياسى لليهود ، الذين بعد أن أُتيح لهم بلوغ الغاية فى سرعة الهجرة إلى البلاد ستكون لهم الأكثرية فيها فى بحر اثنى عشر عاماً ؛ ولا بدّ أنه قد بدا لهم ، بعد ما رأوا من رواج وسائل العنف فى العالم أجمع منذ غزا اليابانيون « منشوريا » من أربع سنوات خلت ، ان السبيل الوحيد لإنقاذهم إنما يكون بقيامهم ضد هذا النظام قياماً مسلّحا . فابتدأت الاضطرابات فى أواسط إبريل سنة ١٩٣٦ فى نطاق لا يكاد يزيد على ما عُرف فى مثل ذلك فى الأشهر الأخيرة . فاغتال سفّاكو العرب اثنين من اليهود ؛ وفى الليلة التالية اغتيل اثنان من العرب بالقرب من إحدى المدن اليهودية ، واعتبر العرب ذلك عملا انتقاميا . وقد تطوّرت الحال وقت قيام جنازة أحد اليهودين اللذين اغتيلا أخيراً ، فأفضت إلى مظاهرات يهودية عاصفة ، وإلى سلسلة من حوادث مهاجمة العرب فى « تل أبيب » ؛ وعلى إثر انتشار الإشاعات الكاذبة بأن بعضا من العرب لقوا حتفهم فى هذه الحوادث قام الغوغاء من العرب باغتيال ثلاثة من اليهود فى « يافا » .

عند ذلك اجتمعت لجنة قوميّة عربية ، وقررت الإضراب العام عن العمل فى كافة أنحاء البلاد إلى أن تجاب الطلبات المقدمة من العرب فى نوفمبر الماضى ، واقامت « اللجنة العربية العليا » ، ممثّلة لجميع الأحزاب العربية بالبلاد .

وقد كان لهذا الإضراب أثر مشهود ، وصحبته عدة حوادث هجوم على اليهود ، مع تدمير الكثير من أشجارهم ومحصولاتهم . وفى إثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على إيفاد « لجنة ملكيّة » لكى تقوم « ببحث أسباب الاضطراب ، وتحرّى المظالم المزعومة » التى يشكو منها الفريقان .

ولما كانت أعمال العنف والتخريب من جانب العرب خلال ذلك قد مضت فى الازدياد ، وانتشرت العصابات المسلحة فى الجبال ، شاملةً بعض المتطوعين من سوريا والعراق ، سعى كل من « الأمير عبد الله » صاحب شرقى الأردن ، و « نورى السعيد » وزير خارجية العراق يومئذ ، للتوسط بين الحكومة وزعماء العرب ، فلم تسفر جهودهما عن شيء . فازداد نشاط العصابات العربية فى مقـــداره واتساع نطاقه ، وانضم إليها بعض القادة الخبيرين بحرب العصابات من خارج فلسطين ، فكثرت حوادث تخريب وسائل المواصلات ، وصارت تجرى على خطة منظمة .

وقد وقعت من اليهود فى مقابل ذلك بضعة حوادث انتقامية من ، ولكن أولى الأمر فيهم أمروا بوقفها فى الحال ؛ وتقديراً من الحكومة لما أبداه اليهود من ضبط النفس ، رغم الاستفزازات الكبيرة ، عيّنت لهم نحو ٣٫٠٠٠ مساعد ضابط (قنسطبل) فوق القوة المقررة لحفظ الأمن ، وأباحت لهم إحراز البنادق علاوة على الأسلحة المسموح بوجودها بالمستعمرات اليهودية . ثم زادت القوات البريطانية إلى نحو ٢٠٫٠٠٠ مقاتل ، وصار المفهوم بداهةً أن الثوار لم يستطيعوا بعد ذلك البقاء طويلا فى موقفهم .

وقد أخذ المضربون المدنيون يتململون من تكبد الخسائر المالية ، وزاد فى تحرّج الحال وتقريب النهاية شعورهم بأنهم على هذا المنوال لن يستطيعوا الاشتراك فى الإفادة من أرباح موسم البرتقال الذى أصبح على الأبواب . وعلى ذلك انتهى الإضراب فى شهر اكتوبر ، وتفرقت العصابات المسلحة ، وبدأت لجنة التحقيق عملها .

وقد ثبت أن جملة الخسائر فى الأرواح كانت ثمانين يهوديا ، وثمانية وعشرين بريطانيا ، فى حين قدرت جملة ما مُنى به العرب بنحو ٨٠٠ قتيل .

وقد نُشر تقرير اللجنة الملكية فى يوليو سنة ١٩٣٧ ، فوُصف بحق بأنه « وثيقة رسمية عظيمة . . . . . مستقيمة فى اتجاهها ، صريحة قاطعة ، مدهشة فى إظهارها العطف والتقدير لصهيونية اليهود وقومية العرب معاً » . فبعد أن أتى التقرير بتحليل ثاقب لأسباب الخصومة بين الطائفتين وصل فى استنتاجه إلى أن الوعود التى أعطيت لليهود من جانب ، وللعرب من جانب آخر ، ضدان لا يلتقيان ، وأن أحكام الانتداب بشكلها الحالى لا تصلح للعمل بها ؛ ولذلك اقتُرح الالتجاء إلى الحل السليم ، الشبيه بالعملية الجراحية ، وهو تقسيم البلاد إلى ولايتين ، إحداهما يهودية والأخرى عربية ، مع ترك منطقة صغيرة تفصل بينهما تمتد من « يافا » إلى « القدس » ويكون أمرها بيد الدولة المنتدبة .

وكانت الحدود المقترحة على هذا الوجه تعطى الولاية اليهودية (علاوة على ضمها الأجزاء اليهودية الشاملة للسهل الساحلى ، وسهل « إزدرايلون » ، وأعالى وادى الأردن) جميعَ منطقة « الجليل » التى يقطنها من العرب ثلاثون ضعف سكانها اليهود .

وكان يكون بهذه الولاية وقت تكوينها ٢٢٥,٠٠٠ من العرب ، أى حوالى ربع جميع عرب فلسطين ، وتكون لليهود فيها أكثرية ضئيلة ، إذ سوف تكون جملتهم ٥٣,٤ فى المائة من مجموع السكان . غير أنه اقترح بجانب ذلك نقل الأقلية العربية الكبيرة إلى الولاية الأخرى ، إما باختيارهم وإما عن طريق الإجبار [1] . أما إذا بقيت أحكام الانتداب على ما هى عليه فيجب تخويل المندوب السامى السلطة لمنع نقل ملكية الأراضى فى

---

(١) ص ٢٩١ — الفقرة ٤٣ من التقرير .

جهات معينة ، وإخضاع الهجرة إلى البلاد « لمستوى سياسى عال » ، بأن تكون بمعدل ١٢٫٠٠٠ نفس فى السنة مدة خمس السنوات التالية .

وقد فوّض « المؤتمر الصهيونى » هيئته التنفيذية ، فى أن تدخل فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية « بقصد الوقوف ، على وجه التحقيق ، على نص الشروط التى تسرى على الولاية اليهودية المقترحة » . وقد أوضح « بن غوريون » ، رئيس الهيئة التنفيذية للصحافة ، أن الغرض من المداولات فى المؤتمر ، لم يكن لتقرير ما إذا كان يصح ، أو لا يصح ، تقسيم « أرض إسرائيل » (Eretz Israel) ، فإنه ما مِن صهيونى يسمح بالنزول عن أىّ قدر مهما صغر من « أرض إسرائيل » ، وإنما كان البحث فى المؤتمر حول أى طريق من طريقين هو الأقرب للوصول إلى الهدف المشترك » ؛ كذلك عند ما تكلم « الدكتور وايزمان » مبدياً تحبيذه لمشروع عدم إدخال جنوبى فلسطين فى حدود الولاية اليهودية المقترحة ، قال إن هذه الولاية « لن تفرّ من مكانها » [1] .

أما العرب فإنهم ، بتأييد من الولايات العربية المجاورة ، رفضوا مشروع التقسيم بحذافيره ، وتمسكوا بحقهم فى الاستقلال بجميع فلسطين ، وبالمطالبة بوقف الهجرة إليها ، ومنع انتقال المِلْكية فيها .

وقد تدهورت حال الأمن ، وقام إرهابيُّو العرب باغتيال نائب حاكم قسم « الجليلى » وحرسهِ البوليسى ، إذ كان قد ذاع الاعتقاد بأنه أحد الواضعين الرئيسيين لمشروع التقسيم . وعلى إثر ذلك عُزل المفتى من منصب رياسة المجلس الإسلامى الأعلى ، وحُلَّت اللجنة العربية العليا وجميع اللجان

---

(١) عن : Barbour, op. cit. — ص ١٨٤ ، وما يليها .

القومية ، وأُقصى عن البلاد خمسة من كبار قادة العرب فيها وقد فرّ « جمال الحسيني » إلى سوريا ، وتسلل المفتى متخفّيا إلى بيروت. غير أنه زادت فى إثر ذلك حركة الإرهاب العربية ، وأخذ بعض متطرفى اليهود يلجأون أيضا إلى أعمال الإرهاب على الرغم مما سبق صدوره من أوامر قادة الصهيونية بوجوب ضبط النفس . وفى سنة ١٩٣٨ نزلت العصابات العربية المسلّحة فى جميع المدن الرئيسية ،وقامت جماعات الثـوّار بالقبض على السلطة علناً فى البلدان الصغرى ،كما خُرّبت وسائل المواصلات فى كل مكان .

ومع أن شدة حشد القوات البريطانية كفلت وحدها إلى حدّ ما المحافظة على النظام فى الأنحاء الشمالية والوسطى من البلاد ، فإن « بيت المقدس » وجنوبى فلسطين قد أفلت أمر النظام فيهما جملةً من يد السلطات مدة ما .

والأرجح أن عدد الثوّار العاملين لم يتجاوز ١٠٠٠ ، أو ١٥٠٠ على الأكثر ، وكانوا مقسمين فئات صغيرة مختلطة بالمدنيين المسالمين : لكنهم كانوا مؤيَّدين بعطف جانب كبير من السكان العرب وحمايتهم . وكان حزب « الحسيني » ، بإرشاد المفتى والبقية الباقية من اللجنة العربيـــة العليا خارج فلسطين ، لا ينفكّ عن مواصلة أعماله العدوانية التقليدية ،من قتل وإرهاب ، ضد حزب « النشاشيبي » الذى أُطلق عليه اسم حـزب « المعتدلين » . وساءت الحال ، حـــتى إنه فى سنة ١٩٣٨ بلغ عـدد حوادث الإرهاب الكبرى ٥٧٠٠ حادث ، كما بلغت الإصـابات خمسـة عشر مثلَها فى عام ١٩٣٧ ، وكان من بين القتلى تسعة وستون بريطانيّا ، واثنان وتسعون يهوديا ، و ٤٨٦ من العرب المدنيين ، و ١١٢٨ من ثوّار العرب المسلحين . وقد أدانت المحاكم العسكرية نحوَ مائةٍ مِن العـرب ، وجرى إعدامهم شنقا .

وفى هذه الأثناء أُوفدت « لجنة وودهِد » (Woodhead) لإعداد منهاج

تفصيلي للتقسيم ، فأبدت في تقريرها أنها لا تستطيع أن توصي بأي منهاج مطلقا : إذ أنه من المستحيل إعطاء اليهود مساحة قائمة بذاتها وافية بأغراضها دون أن تدخل فيها أقلية من العرب كبيرة العدد بدرجة لا تتفق والعدالة وبدون أن يكون الجانب الأكبر من مناطق البرتقال ، التي يملكها العرب ، داخلا في حدود الولاية اليهودية ، كما أن ما يبقى للولاية العربية على هذا الأساس لا يتوافر فيه الاكتفاء الذاتي . ولذلك اقترحت اللجنة مشروعا بإنشاء « فيدرائية » اقتصادية ، تقوم على مقتضاه الدولة المنتدبة بتحديد السياسة المالية للولايتين ، مع تمتع كل منهما فيما عدا ذلك بالاستقلال الذاتي . وعلى إثر ذلك دعت الحكومة البريطانية إلى ايفاد ممثلين لطائفتي اليهود والعرب ، ولأهل الممالك العربية المجاورة التي أبدت اهتماما متزايداً بمسألة فلسطين في السنتين الأخيرتين، للاجتماع في مؤتمر « مائدة مستديرة » يُعقد بلندن في عام ١٩٣٩ . فرفض الفريقان كل مقترحات بريطانية جديدة ، واضطرت الحكومة في النهاية إلى أن تعلن سياسة جديدة لها في المسألة ؛ وكان ذلك في مايو سنة ١٩٣٩ ، في أعقاب احتلال « هِتْلَر » (Hitler) لبلاد « تشيكوسلوفاكيا » وتلبّد غيوم الحرب بحالة شخصت لها أبصار أكثر الناس تفاؤلا .

وقد جاءت الورقة البيضاء لعام ١٩٣٩ باقتراح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ترتبط في نهاية عشر سنوات بمعاهدة مع بريطانيا . ويُسمح في خمس السنوات الأولى من هذه المدة بقبول ٧٥,٠٠٠ مهاجر ، وبعد ذلك يكون السماح بأي هجرة أخرى إلى البلاد متوقفا على موافقة العرب . وتكون للمندوب السامي سلطة تنظيم نقل ملْكيّة الأراضي أو وقفه . « وصرّحت الورقة البيضاء بصفة قاطعة بأنه ليس من سياسة الحكومة جعل فلسطين دولة يهودية ، إذ أن ذلك في رأيها مناقض لتعهداتها للعرب بمقتضى أحكام الانتداب »

وقد أثارت « الورقة البيضاء » هيـاج الصهيونيين واعتبروها نقضـا صارخا لمـا قطع لهم من العهود ، بحجة أنها تنـكر عليهم حق اعادة إنشـاء «الوطن القومى فى فلسطين» ، ولم تنـكسر حدة سخطهم على الورقة مطلقا منذ يوم نشرها[1] ، وقد أحجموا فى إصرار شديد عن تقدير قيمة الاعتبارات الجوهرية التى كان لا مناص لبريطانيـا من مراعاتها فى ذلك الوقت ، نظراً لاقتراب وقوع الحرب العالمية ، إنهاء للنزاع مع عرب فلسطين ومنعاً لقيام أى نزاع آخر مع الأمم المجاورة

وقد قابل البرلمـان البريطانى « الورقة البيضاء » بشىء من الفتـور ، واعترضت عليها المعارضة من حزب العمال بطبيعة الحال من أعماق قلبها ، كما هاجمها بشـــدة كبار الاستعماريين ، أمثال « تشيرشل » و « أمِرى » (Amery) ، وكان دافعهم فى ذلك على ما يظهر أن الولاية اليهودية القوية تـكون حليفا أفضل من العرب ، الذين لا يثبتون على موقف واحد .

ثم إن الأعضاء السبعة للّجنة الدائمـــة للانتدابات رفعوا فى شهر يونية تقريراً إلى مجلس عصبة الأمم ، أبدوا فيه أن « الورقة البيضاء لا تنطبق على التفسير الذى فسرت به اللجنـة ، بموافقة الدولة المنتدبة والمجلس ، صك الانتداب لفلسطين » ، وأن اللجنـة عرضت على بساط البحث « ما إذا كان صك الانتداب قابلا لتفسير جـديد . . . يـكون به من المرونة ما يسمح

---

(١) من ذلك أن « غيرشون أجرونسكى » (Gershon Agronsky) الذى أطلق عليه لقب « المحرر المعتدل » لجريدة (Palestine Post) أعرب عن أمله فى أن يأتى تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية لسنة ١٩٤٦ « قاطعاً لدابر الغدر الذى طلعت به علينا « الورقة البيضاء البغيضة » ، التى هى وليـدة ذعر حكومة ملـكت مشاعرها الرغبة الشديدة فى تهدئة الأمور » .(عن « Palestine Post » — عدد ٢ مايو سنة ١٩٤٦) .

بالتوفيق بين ظاهره ، وبين سياسة « الورقة البيضاء » ، فصرّحت أغلبية أربعة ، ضد ثلاثة بأنهم « لا يشعرون أن فى استطاعتهم القول بأن سياسة « الورقة البيضاء » تنطبق على صك الانتداب ، أو على المرامى الأساسية التى رمى إليها واضعوه » . أما الأقلية ، المؤلفة من ممثلى (بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، فكان رأيها « أن الظروف الحاضرة تبرر سياسة « الورقة البيضاء » ، بشرط ألاّ يكون للمجلس اعتراض عليها » .

وفى هذه الآونة نشبت الحرب العالمية الثانية ، فحال ذلك دون قيام المجلس بالبحث فى أمر « الورقة البيضاء » ؛ فبقى مفعولها نافذا بحكم الأمر الواقع . ومع ذلك ظلّ الصهيونيون يدافعون عن اعتراضهم عليها بدعوى أن اعتراض أكثرية إحدى لجان الانتداب عليها قد جعلها من تلقاء نفسها غير مشروعة : قالوا ذلك مع أن اللجنة ليس لها حق « الفيتو » (تعطيل القرارات) بالنسبة لمقترحات دولة من دول الانتداب ، وإنما ينحصر اختصاصها فى الإشارة على مجلس العصبة بما تراه ؛ ذلك فضلا عن أنه لم يكن من المعقول أن تقضى الدولة المنتدبة وقتها بدون سياسة ما لحين انتهاء الحرب . والواقع ، كما لاحظ الدكتور « جيمس باركس »(James Parkes) ، وهو الذى لا يمكن أن يقال إنه ينقصه العطف على الصهيونية ، أن « الورقة البيضاء » لم تكن خروجاً عنيفاً على سياسات الحكومات البريطانية السابقة . . . . فإنه منذ اللحظة التى نصّ فيها — فى تصريح بلفور — على أنه ستصان مصالح السكان الحاليين ، كان من البديهى أنه لن يكون فى المستطاع إيجاد حل نهائى للمشكل ما دامت هذه المصالح ، بالمعنى الذى يفهمه السكان ، غير مكترث بها . كما أن « عرب فلسطين » أعربوا عن معارضتهم لذلك التصريح علناً فى أول فرصة أتيحت لهم ؛ ولم يتحوّلوا بعد ذلك قط عن هذا الموقف ؛ وما دام الأمر كذلك ، فإن المجرى الوحيد لتعاقب الأحداث ،

إزاء تشبّث العرب ، كان حتما فى سبيل الانتقاص المطّرد من التشجيع الذى لقيه اليهود فى أول الأمر [1] .

٭ ٭ ٭

أما ما كان من شأن سوريا ، فانه بعد اخماد ثورة ١٩٢٥ — ٢٦ بذل المندوب السامى المدنى الفرنسى جهداً صادقا لتمكين « المعتدلين » من ساسة السوريين من إعداد دستور للبلاد . فتمّ إعداد مشروع للدستور فى عام ١٩٢٨ ، غير أن المندوب السامى اعترض على بعض بنود فيه من شأنها المساس بحقوق فرنسا وعلى بند آخر ينصّ على التمسك بالوحدة السياسية لسوريا الكبرى . وبعد بذل جهود كثيرة للتوفيق بين الموقفين ، قام المندوب السامى بحل لجنة الدستور فى سنة ١٩٣٠ وأصدر دستوراً من عنده . وقد أُجريت الانتخابات على مقتضى أحكام هذا الدستور فى عام ١٩٣٢ ، وابتدأت المفاوضات لعقد معاهدة فرنسية ـ سورية على نمط المعاهدة الانجليزية ـ العراقية لعام ١٩٣٠ . وهنا أيضا لم يتسنّ الوصول إلى التوفيق بين المصالح الفرنسية والمطالب الوطنية التى تمسكت بتحديد مدة إقامة الحامية الفرنسية ومكانها وبأن يدخل فى نطاق سوريا حكومتا جبل الدروز و« لا تا كيا » (اللاذقيّة) فقام المندوب السامى مرة أخرى فى عام ١٩٣٤ بوقف أعمال مجلس النواب إلى أجل غير مسمّى .

وفى سنة ١٩٣٦ قامت اضطرابات وطنية ، أسفرت عن قتْل ستين نفسا ، وانتزعت من الفرنسيين الإذن بقيام وفد من الأهلين إلى باريس . وصادف ذلك قيام حكومة « الجبهة الشعبية » (Front Populaire) بفرنسا ، فأبدت فى الحال عطفا أكثر مما أبدته سابقتها على المطالب السورية ، فكانت النتيجة

---

(١) نفس المصدر السابق — ص ٦٣ .

أن امكن الاتفاق على مشروع معاهدة على نمط قريب جداً من المعاهدة الانجليزية - العراقية . ومن شروطها أن مدتها خمس وعشرون سنة ، وأن يكون هناك تحالف وثيق بين فرنسا وسوريا ؛ وأن تقوم فرنسا بتأييد قبول سوريا عضوا فى عصبة الأمم ؛ وأن تلحق حكومتا جبل الدروز واللاذقية بسوريا مع احتفاظ كل منهما بإدارة داخلية خاصة ؛ وأن يكون لفرنسا بالبلاد قاعدتان جويتان وتحتفظ بقوات لها فى جبل الدروز واللاذقية مدة خمس سنوات ؛ وأن تقوم سوريا بتقديم جميع التسهيلات التى تلزم للقوات الفرنسية ؛ وأن يمثل فرنسا فى سوريا سفير يكون له حق التقدم على ممثلى جميع الدول الأخرى ؛ وأن يبقى الارتباط الموجود بين عملتى البلدين ؛ وأن تختار سوريا فى العادة مايلزمها من المستشارين والموظفين الأجانب من فرنسا . ثم تم الاتفاق على مشروع معاهدة شبيهة بهذه بين فرنسا ولبنان ، الذى هو أقل تشبثا من جارته ، مع فرق رئيسى بين المعاهدتين هو أنه لم توضع قيود فى هذه بشأن عدد القوات الفرنسية أو جهات إقامتها .

ثم أُلفت فى سوريا حكومة من « الكتلة القومية » عن طريق الانتخابات ، وأعيد الوطنيون المنفيون الى البلاد ، و « دلت ظواهر الأمور على أن البلاد قادمة على دور جديد من البناء القومى بقيادة زعماء زاد فى قوتهم الوطنية ماسبق أن لاقوه من العنت والسجن والنفى سنين طوالا . . . ولكن العامين التاليين ذهبا بهذه الآمال أدراج الرياح » . فإن حكومة تركيا ، التى سبق أن أبدت موافقتها فى سنة ١٩٢١ على أن يدخل فى منطقة الانتداب الفرنسى « سنجق الاسكندرونة » بما فيه من أقلية تركية كبيرة بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة ، قامت الآن تعارض فى إخضاعه إلى تلك الحكومة الوطنية العربية غير المحنكة التى قامت فى سوريا . عند ذلك أُلفت لجنة من عصبة الأمم عام

١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة تعداد الطوائف المختلفة بها . وقد أوقع ذلك الأتراك فى مأزق حرج، إذ دلّ إحصاء السكان على أن الذين يتكلمون التركية لا يزيدون على ٣٩ فى المائة؛ ولكن إذا « تمّ التسليم بأن كل ناخب هو عضو فى الطائفة التى أعلن انتسابه اليها » وتولّى الأتراك الإشراف على البوليس وعلى حركة الانتخاب ، أمكن الحصول على أكثريّة تركية . وقد انتهى الأمر بأن خضعت اللجنة لمطالب الأتراك وهو التسجيل من واقع الإقرارات ، وهى طريقة عادلة فى ظاهرها لكنها فى الحقيقة تفتح الباب على مصراعيه لعوامل التأثير والوعيد . فقدّم ممثل بريطانيا فى اللجنة استقالته فى الحال احتجاجا على ذلك . غير أنه لمّا كان الأتراك على الرغم مما تقدم غير واثقين من أكثريتهم لجأوا إلى الضغط على الفرنسيين ، الذين كانوا شديدى الحرص على الاحتفاظ بصداقة تركيا كوسيلة فرعية يستعينون بها فى درء المخاوف من مسلك ايطاليا الفاشيّة فى البحر الأبيض المتوسط . فأُبرمت معاهدة صداقة فرنسية—تركية فى يونية سنة ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق « لمساعدة الفرنسيين على حفظ النظام » .

عند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات عن عملها ، متّهمة الفرنسيين بأنهم ، بمقتضى خطة مرسومة ، وعن طريق إلقاء القبض على بعض الناس وغير ذلك من وسائل الرعب ، يعملون على حرمان الأكثرية غير التركية من حريتها فى مباشرة الانتخاب . وقد دخلت الجنود التركية البلاد ، وسجّلت قوائمُ الانتخاب النهائية ان عِدة الأتراك تبلغ ٦٣ فى المائة من جملة السكان ؛ وأُلفت وزارة جميع أعضائها من الأتراك . وأخيرا عندما ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب ، عمدت

فى يونيه سنة ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا ، الذى سمح لتركيا على مقتضاه بضم سنجق الاسكندرونة اليها [١]

وفى هذه الأثناء قامت بعض القلاقل فى جبل الدروز وإقليم اللاذقية ، و « الجزيرة » ، حيث كانت تجرى بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات . ولا شك أن بعض أسباب ذلك كانت ترجع إلى قلة خبرة بعض الموظفين السوريين المعينين من قبل حكومة دمشق الذين أبدوا تسرّعاً وعدم تقدير للمسئولية فى محاولتهم إدماج هؤلاء الأقليات إدماجا سياسياً فى سائر الأهلين ، غير أنه من جهة أخرى كان بعض الانفصاليين يلقون تشجيعاً من الموظفين الفرنسيين فى تلك الجهات بدافع شديد من رغبتهم فى خلق المتاعب للحكومة السورية .

غير أن حكومة سوريا لقيت ما هو أدهى من كل ذلك وأمرّ بما ظهر من أن مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ أخذ يواجه فى فرنسا معارضة شديدة متزايدة . فإنه فضلا عن أولئك الذين كانوا يهتمّون فى إخلاص لمستقبل الأقليات المسيحية فى ظل حكومة تغلب عليها المسحة الإسلامية ، كان يوجد بجانبهم آخرون ممن كان شعورهم ضد الاستقلال السورى غيرَ خال من الأغراض ، وقد ازداد تأثيرهم فى السياسة الفرنسية بعد سقوط حكومة « الجبهة الشعبية » ؛ وهذا فضلا عن أن ازدياد تحرّج الموقف الدولى زاد فى تحاشى الفرنسيين كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجى فى شرقى البحر الأبيض المتوسط . ومع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزارة السورية ، قرب نهاية عام ١٩٣٨ ، أنه سيتمّ التصديق على المعاهدة قبل

---

(١) وقد سمى باسم جديد ، هو « حاتاى » (أرض الحثيين)

٣١ يناير سنة ١٩٣٩ فى مقابل بعض ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات ، فإنه اضطر بعد شهر من ذلك إلى الخضوع لمعارضة لجنة الشئون الخارجية ، وأعلن أنه ليس فى نية الحكومة فى الوقت الحاضر أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة . وتلت ذلك فترة ركود تام فى العلاقات بين الوطنيين والفرنسيين امتدت ستة أشهر ؛ وفى يوليو سنة ١٩٣٩ أقام المندوب السامى مرة أخرى بتعطيل الدستور ، وعيّن مجلس إدارة ليقوم بحكم البلاد على مقتضى أوامر يتلقاها منه بالذات . وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولىّ إدارة الحكم الداخلى فى كل من جبل الدروز واللاذقية و « الجزيرة » .

* * *

يتضح مما تقدم أنه فى حين أن مدة الإحدى والعشرين سنة التى مضت بين الحربين العالميّتين قد نهضت بالشرق الأوسط على الجملة مما كان فيه من الركود فى عهد الدولة العثمانية وأحدثت تقدما محسوسا فى أحواله الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الإرشاد الأوربى ، فإن ما خطاه فى سبيل تقرير مصيره السياسى لم يبلغ مطلقاً ذلك الحد الذى كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . أجل ، قد تحققت لمصر والعراق سياستهما القومية ، ولكن ذلك تحوطه قيود هامة فى ميدان الشئون الخارجية ويصحبه وجود القوات الأجنبية فى أرضهما. أما عرب فلسطين ، مهما بلغ حظهم من التقدم الاقتصادى والاجتماعى تحت الانتداب ، فإن وضعهم السياسى قد تدهور بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة السريعة فى هجرة الطائفة اليهودية ، التى من أجلها أُخضعت فلسطين لنظام حكم مستعمرات التاج، حيث لا محلّ لتقلد ساسة العرب شيئا من السلطة المباشرة ولا مجال لذوى الكفاءات والمطامح أن يرقوا إلى ما هو أعلى من المراكز الثانوية فى الإدارة .

وأما البلدان التى أحرزت الاستقلال السياسى التام ، فهى التى تقوم على حافة الشرق الأوسط الخارجية ، وهى تركيا وفارس (إيران) والمملكة السعودية العربية واليمن ، والتى كان يتولى الحكم فيها حكامها المطلقو السلطة : « مصطفى كمال أتاتورك » و « رضا شاه » و« ابن سعود » و « الإمام يحيى » [1] ؛ وحتى هذه البلدان حاقت بها، بدرجة تصاعدية بالنسبة لترتيب ذكرها ، العراقيل فى علاقاتها مع الدول العظمى من جرّاء ضعفها الاقتصادى وتأخر أهلها الاجتماعى .

---

(١) قتل الإمام يحى صاحب اليمن فى حركة ثورية قامت بها العناصر « الناهضة » فى فبراير سنة ١٩٤٨ ، غير أن ولى عهده « أحمد » تمكن من توطيد سلطانه على البلاد فى الشهر التالى .

الفصل السابع

الحرب العالميـــة الثانية وما بعدها

(١٩٣٩ — ١٩٥٠)[1]

قد كان من جـرَّاء الضنّ على عرب فلسطين والشام بالاستقلال أن تولّدت روح عدائية شديدة ضد بريطانيا وفرنسا ، لا في هاتين القطرين فقط بل بين الجيل الناشيء ذي الوعي السياسي في مصر والعراق أيضاً . وفي جميع هذه البلدان كان الانتشار السريع للتربية الأوربية الصبغة في مستوى سـطحي قد زاد كثيراً من اتساع شقة الخلاف في الرأي بين الآباء المتوسطي السن وأبنائهم المراهقين . فكان الشبان من جانبهم حانقـين لبقاء السلطة السياسية في بلادهم في أيدي الكبار ، وهؤلاء ظلوا على بطئهم في الاعتراف لهم بالحق في مشاركتهم فيها . وقد عمد قادة الوطنية من الجيل القديم الى إنشاء منظمات من الطلبة وتلاميذ المـــدارس الثانوية للقيام بالتهييج السياسي ضد سياسة الاستعمار الاستبدادية ، كما حصل مثلا في حركة « ذوى القمصان الزرقاء » الوفديين بمصر . ثم تطورت الحال ، فصار الشبان أنفسهم يؤلفون منظمات جديدة متطرفة ، رفعوا فيها من مبدأ الوفاء للزعيم حتى اتخذوا وضعاً « فاشيًّا » (فاشيست) واضحاً .

ومن بين هذه المنظمات المتطرفة : هيئة « مصر الفتاة » التي عُرفت أيضا بذوى القمصان الخضراء ، وهي التي أسسها المحـامي ، والمهيـج الشـــعبي

---

(١) انظر تعليقات المؤلف : « The Middle East in the War » في مجموعة : « Survey of International Affairs) — ١٩٣٦ — ١٩٤٦ .

« أحمد حسين » ؛ ومنها أيضاً : « الحزب القومى السورى » ، الذى ألفه « أنطون سَعادة » والذى كان معظم أعضائه من اللبنانيين الراغبين فى العودة إلى الاتحاد مع سوريا ؛ و « العصبة السورية للعمل القومى » ، و « نادى دمشق العربى » الذى ألفه طبيب أسنان شاب تلقى دراسته بألمانيا . وفى العراق بوجه خاص كان للجيش نفوذ كبير فى الشئون العامة ؛ بلغ قمّته فى عهد دكتاتورية « بكر صدقى » ، ولكنه بقى ذا شأن هام إلى وقت نشوب الحرب ، فأدى هذا النفوذ بالشباب إلى تكوين منظمات وطنية متطرفة ، تدار طبقاً للأساليب العسكرية .

ولم تألُ دولتا المحور جهدا فى استغلال هذه الظروف المواتية . والظاهر أنهما كانتا قد وصلتا إلى الاتفاق على أن تكون بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط ومصر فى دائرة المصالح الايطالية ، بينما يكون العراق وفارس فى دائرة نفوذ ألمانيا . فكان راديو « بارى » قد قصر جهود إذاعاته منذ سنة ١٩٣٥ على تحريض العالم العربى ضد بريطانيا ، مستغلا فى ذلك بوجه خاص مسألة فلسطين المثيرة للسخط . كما كان الايطاليون قد أنشأوا لهم فى مصر منظَّمة قوية للدعاية ، تعمل تحت رعاية المفوضية الايطالية وجهازها التنفيذى هو الستون ألف إيطالى الذين يقطنون مدن الوجه البحرى والذين أُخضعوا جميعاً لنظام الحماية المنبسطة من المنظمات الفاشيّة ؛ وليس من شك فى أنهم كانوا يُستخدمون أيضا فى التجسس على أوجه النشاط البريطانية . ولما أتمت إيطاليا غزو بلاد الحبشة فى عام ١٩٣٦ أخذت فى بناء مركزها الاستراتيجى فى الشطر الجنوبى من البحر الأحمر ، مناطَحةً منها لبريطانيا ؛ فحصّنت ثغر « عَصب » (Assab) فى جنوبى « إرِتْريا » ، ثم أثارت الريَب فى نفس ملك اليمن (الإمام يحيى) المحافظ المبدأ ، من جهة سياسة البريطانيين

فى « عدَن » حتى حملته على الإذن بأن تدخل بلاده بعثة طبية ، لم تكن فى الواقع سوى درع ملائم يستر ما وراءه من أعمال الدعاية والتجسّس ضد بريطانيا . كما أنه أثناء ثورة فلسطين قام كل من هيئة « الألمان البروتستنْت » (الهيكليين) وبعض الطوائف الكاتوليكية الايطالية بتقديم حمايتهم ومعونتهم المادية لثوّار العرب ، وهُرّبت إليهم بعض الأسلحة والأموال من دولتى المحور [١] .

وفى سنة ١٩٣٨ حل الراديو الألمانى محل الإيطالى فى إذاعة الدعاية ضد بريطانيا باللغة العربية . كما أن الوزير الألمانى المفوّض بالعراق « الدكتور جروبّا » (Dr. Grobba) سهر ، فى جدّ وسخاء ، على بثّ دعايته بين الشباب المشتغلين بالحركة الوطنيّة . ثم إن الألمان أبدوا حذقا كبيراً فى استغلال كراهية الفرس لبريطانيا وروسيا معاً ، وتزلَّفوا إليهم بإشباع غرورهم وتأكيد القول لهم بأنهم ينتمون إلى الجنس الآرى ، وتوّسعوا فى تقديم أشرطة الدعاية الألمانية السينمائية بالمجّان حتى قيل إنها بلغت ٤٠ فى المائة من جميع الأشرطة التى كانت تُعرض فى فارس . كذلك حصلت خطوط « لوفثانسا » (Lufthansa) الجوية ، على الإذن بنزول طائراتها فى « طهران » فى طريقها من برلين إلى طوكيو . كما أُغرى طلبة الفرس ، كغيرهم من أبناء الممالك التى تتكلم العربية ، عن طريق تخفيض الأجور الدراسية ، بأن يتمُّوا دراستهم بالجامعات الألمانية ؛ وفى عام ١٩٣٩ — ٤٠ استُقدم من ألمانيا إلى فارس عدد من المحاضرين الجامعيين ومديرى المعاهد الفنية ، كما أن بعض الشخصيات النازية ، أمثال « جوبلز »

---

(١) وإن كان من المحتمل أن هذه المعونة قد بالغت فيها الدعاية الصهيونية (انظر « Barbour op. cit » ص١٩٢ ، و « Great Britain and Palestine » و ١٩١٥ — ٤٥ ص ١١٩) .

(Geobbles) و « شاخت » (Schacht) والجنرال « فون باومبرج » (von Blomberg) و « بلدورفون شيراخ » (Baldur von Schirach) ، قاموا بزيارات رسمية إلى عواصم بلدان الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من حملة الدعاية الآنفة لم تكن روح التجاوب العاجل من بلدان الشرق الأوسط عند نشوب الحرب مبعثاً لعدم الارتياح من جانب بريطانيا أو فرنسا . فقد قامت مصر والعراق فى الحال بقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع ألمانيا ؛ كما أن الثورة العربية فى فلسطين ، التى كانت وقتئذ فى النزع ، انتهى أمرها بمجرّد وصول فرقة من الفرسان وبعض الجنود الأخرى فى خريف عام ١٩٣٩ ؛ كذلك أمكن فى شىء من الحزم إسكات أصوات دعاة الوطنية فى سوريا . على أن الأشهر التى مضت أمام « سِتْزكريج » (Sitzkrieg) [١] أيّدت الفكرة السائدة وقتئذ فى الدوائر السياسية بالشرق الأوسط بأن هذه الحرب دائرة بين الدول الأوربية ولا شأن للشرق الأوسط بها . غير أنه ما لبثت ألمانيا أن غزت فرنسا ، ودخلت إيطاليا الحرب ، وتمّ استسلام فرنسا ، تاركةً القوة البريطانية الصغيرة فى الشرق الأوسط بمعزل عن الاستعانة بما كان لفرنسا فى بلاد ساحل شرقى البحر الأبيض من قوة كبيرة قدرها مائة ألف ، فأدّى ذلك فى لحظة واحدة إلى الجرّ بأزمّة الحرب إلى أعتاب الشرق الأوسط . وقد كان ما حاقَ بالحلفاء من المصائب فى ذلك الصيف الرهيب ، مع بقاء بريطانيا فى الميدان وحدها ، قد زعزع ثقة ساسة الشرق الأوسط فى إمكان بريطانيا مواصلة الحرب . ففى العراق أخذ رئيس الوزراء المستهتر « رشيد عالى

---

(١) المترجم — هو خط تحصينات منيعة أنشأه الالمان قبل الحرب على الحدود بين فرنسا وألمانيا ، مقابل خط « ماجينو » بفرنسا .

الـكيلانى » وأربعة طموحون من الضباط من رتبة « البـكباشى » — أُطلق عليهم تهـكماً اسم « المربـع الذهبى » — يترقبون الفرص ؛ كما أن الحاج أمين ، ذا الموقف العدائى ، قام بإدارة وزارة وهمية أُلفت من متطرّفى الفلسطينيـين . وقد قامت الكاتبة « فريـا سـتارك » (Freya Stark) بوصف مقابلتها للمفتى فى الفندق الذى نزل به ، فقالت : « إنى لم أكد أرى فى ذلك الوجه شيئاً ينبىء عن الخير ، وبالتأكيد لم أر شيئا من دلائل الخلو من الغرض . . . . . . جلس فى مكانه وكل ما عليه فى ضخامته أبيض لا شِيَة فيه ، وعلى رأسه عمامة كأنها هالة تحيط به ، وله عينان لامعتان فى زُرقة خفيفة ، لها إشعاع كإشعاع الزُهَرة فى الصباح »[1] .

فى هذا الجـو ، والظروفُ كما أسلفنا ، رفضت حكومة العـراق قطع العلائق الدبلوماسية مع إيطاليا ؛ وبينما كانت بريطانيا تخوض معركة كيانها على أشدها « كانت أعلى السلطات العسكرية فى العراق تجاهر فى صراحة ، فى إذاعاتها على الأمة العراقية ، بأن جيشها وقوّتها الجوّية يحملان فى عنقهما رسالة مجيدة : هى إعادة مجـد أيام الفتوحات العربية والحروب الصليبية ، وتحرير إخوانهم المظلومين ، فى سوريا وفلسطين ، من العبودية التى فرضتها عليهم أوربا مع اليهود »[2] .

أما فى مصر فقد كان لدى السفارة البريطانية والسلطات العسكرية من الأســباب ما يحمل على سوء الظن برئيس الوزارة « على ماهر » ؛ وهو ابن ماهر باشا ، ذلك الذى كان فيما مضى وكيلا لوزارة الحربية واستصدر

---

(١) عن : « East is West » — ص ١٤٣

(٢) عن : « Round Table » — ١٩:١ ، ص ٧٠٥

اللورد كرومر أمراً بإبعاده من منصبه « لأنه مستشار سيّء المشورة ، مسبب للمتاعب ، وعقبة فى سبيل التعاون السلس بين بريطانيا والخديوى الشاب عباس الثانى[١] » . وكأنّ على ماهر قد ترسّم خُطَى والده ، فجمع فى يده نفوذاً كبيراً لدى الملك الشاب « فاروق » ، الذى كان منذ توليه العرش فى عام ١٩٣٦ يحمل امتعاضا متزايدا من سلطة السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » (اللورد كِلِيرن الآن) ومن طريقة معاملته له[٢] . وقد اتضح فى هذه الآونة أن رئيس الوزراء كان يجدّ فى تشجيع الملك على اتّباع سياسة التودد لدولتى المحور نظراً لقرب انهزام بريطانيا ، فضلاً عن مقاومته مراراً لما طلبته بريطانيا من قطع العلائق الدبلوماسية مع إيطاليا . وإذ كان مثل هذا المسلك فى بلاد لها غاية الخطورة الحيوية فى مركز بريطانيا الاستراتيجى العاهلى ، فلم يكن من الممكن السماح به فى هذه اللحظة الحرجة من تاريخها ؛ وفى يونية سنة ١٩٤٠ عمدت بريطانيا إلى الضغط حتى استصدرت الأمر بعزل وزارة على ماهر لتحلّ محلها وزارة أكثر استعدادا للتعاون معها . ومما أثبت أن مخاوف بريطانيا فى هذا الشأن لم تكن على غير أساس ما حدث بعد بضعة أشهر أثناء الزحف على « برقة » فى الهجوم الذى قام به القائد « ويفل » (Wavell) ، من أن

---

(١) عن : « Lord Cromer, Abbas II » ـ ص ٥٠ ـ ٥٩

(٢) ان الملحوظات التى أبداها « اللورد لويد » (Lord Lloyd) عن العلائق بين « اللورد كرومر » وعباس الثانى تنطبق فى دقة عجيبة على ما وجد بعد خمسين عاما من العلائق بين « اللورد كليرن » والملك فاروق ، قال : « قد كانت هناك جماعة من ذوى الرأى تعتقد بأن السبب الأكبر فى حمل الخديوى على المسلك الذى سلكه يرجع إلى الطريقة التى عامله بها اللورد كرومر ، ومن محاجاتهم فى هذا الشأن أن موقف الخديوى عباس إزاء ما كان للقنصل العام العظيم من المركز المهيمن ، كانت تحوطه مصاعب كبيرة ينوء بها حاكم شاب ذو حساسية شديدة ، ولم يبذل من الجهود ما يكفى مطلقا لمساعدته وتشجيعه » (عن : « Egypt since Cromer » ـ الجزء الأول ، ص ٧١ و١٠١ بعدها) .

القوات البريطانية عثرت مع أحد القواد الايطاليين على رسالة سرّية جدا موجّهة من القائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى وزير الدفاع المصرى ، تناول فيها البحث فى مسألة الدفاع عن واحة «سيوَة» الذى عُهد به إلى إحدى الوحدات المصرية . وإزاء ذلك استنتجت السلطات البريطانية ان الايطاليين حصلوا على هذه الرسالة قبل مغادرة موظفى المفوضية الايطالية البلاد ، ولذلك اتّهموا على ماهر و « وزارته الباطنية » الممثّلة فى « صالح حرب » وزير الدفاع و « عزيز على المصرى » رئيس أركان الحرب ، بأنهم هم المسئولون عن تسرّب هذا السر . وقد أجرت السلطات المصرية بعد ذلك تحقيقا فى الموضوع ضَمّنت نتيجته تبرئة هؤلاء الرجال ، بحجة أنه لم يثبت ما إذا كان تسرّب السر قد وقع من الجانب البريطانى أو الجانب المصرى .

ومع أن مصر لم تعلن الحرب ضد المحور ، فإن جيشها ساعد فعلاً فى الدفاع عن الصحراء الغربية وتولّى أمرَ المعدّات المضادة للطائرات دفاعاً عن منطقة القناة وعن المدن المصرية ؛ وقد كان نجاح حملة الشتاء التى فتك فيها « الجنرال ويفل » بالجيوش الايطالية فى « برقة » ، البالغة أضعاف جيشه ، مشجّعا للحكومة المصرية ، فاستمعت فى ابريل سنة ١٩٤١ لما أبداه البريطانيون من أن بعض الدول المحايدة ، أمثال اليابان والمجر ورومانيا وبلغاريا ، أثبتت أنها غير صديقة ، وأن قنصلياتها بالمراكز الاستراتيجية مثل الاسكندرية وبور سعيد والسويس أصبحت بؤَراً للتجسّس ، وقامت بإغلاق هذه القنصليات .

على أن التّفاؤل الذى كان قد ساد النفوس فى سهولة، على إثر قضاء بريطانيا السريع بين عامى ١٩٤٠ و١٩٤١ على ما شيّدته إيطاليا من عاهلية افريقيّة تزهو بها ، مالبث أن أخذ فى التبدد . ففى ابريل سنة ١٩٤١ انهالت ألمانيا على البلقان،

واكتسحت جيوشها فى أقل من شهر واحد « يوغوسلافيا » وبلاد اليونان ، وفى الوقت ذاته انطلق « روميل » (Rommel) بجيشه « الأفريقى » لمعونة الإيطاليين المنكوبين فى « لوبيا » ، وطارد القوات البريطانية ، التى كانت قد انكمش حجمها بسبب الحملة اليونانيَّة، فظلّت تتقهقر من خليج «سرْته»[1] حتى بلغت الحدود المصرية . وفى العراق، حيث كان « المربع الذهبى » «ورشيد عالى» قد صُدموا مؤقتا فى محاولة قاموا بها لقلب الحكومة ، كان تحريض المفتى وأتباعه على التخلى عن بريطانيا قد لقى تأييداً من لجنة الهدنة الألمانية التى أُرسلت إلى بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط بعد انهيار فرنسا ، برياسة « البارون فون هِنْتِج » (von Hentig) الذى كان عضوا فى البعثة الألمانيـــة إلى بلاد الأفغان فى الحرب العالمية الأولى . فقامت اللجنة ببذل المال فى سخاء حتى حظت بتأييد بعض متطرفى العرب فى سوريا . والظاهر أنها بعثت فى السرّ برسل إلى المفتى ، وقد كان يتقاضى معونة من المحور عن طريق الوزير الإيطالى فى بغداد. وفى أوائل شهر ابريل تراءى لهؤلاء المتآمرين فى بغداد أن غزو بلاد اليونان مؤذِن ببدء حركتهم، إذ كيف يتسنّى لبريطانيا أن تقف أمام حركتهم وليس لها فى العراق سوى قوة جوية صغيرة ، ويمثلها فيها « سفير ليّن العريكة ، ظريف متفائل » ،لم تسبق له خبرة بالشرق الأوسط ؟ فقاموا بخلع الوزارة اللّينة القائمة، وأعادوا «رشيد عالى » إلى كرسى رياسة الوزارة ، وجدّوا فى البحث عن شخص الوصى على الملك ـ الفتى « فيصل الثانى » للقبض عليه ، لولا أنه تسلل فى أمان بوساطة السفير الأمريكى . وعند هذا الحد وقف « المربع الذهبى » فى تردد ، لتأخر وصول المدد الألمانى . وكانت بريطانيا قد عينت سفيرا جديداً لها هو « السير كِنْهان كورنْوولِس» (Sir Kinhan Cornwallis)الذى كان له خبرة

(١) المترجم ـ فى لوبيا

عشرين عاما بالعراقيين ، فاغتنم هذه الفرصة واتخذ مايلزم لإنزال قوة من الهنود بالبصرة لتقوية مركز الشرق الأوسط ، عملا بشروط المعاهدة الإنجليزية العراقية ؛ وعندما وصلت دفعة ثانية من المدد ، تمسكت الحكومة العراقية ، وقد وجدت فى الانتصارات الألمانية فى اليونان وبرقة مشجعا لها ، بألا تنزل هذه القوة إلى البرّ إلا بعد مغادرة الدفعة الأولى البلاد . فقابلت السلطات البريطانية هذا الطلب بالرفض ، وفى أول مايو حاصر الجيش العراقى القاعدة الجوية البريطانية بالحبّانيّة بنحو خمسين مدفعاً من مدافع الميدان ، بينما استولت فصائل أخرى على محطات المضخات الواقعة على خط أنابيب الزيت الممتدة إلى « حيفا ». وقد كانت كل الأقيسة المعتادة تشعر بسقوط قاعدة الحبانية فى الحال ، غير أنه بعد قتال أربعة أيام استطاعت القوة الجوية الملكية ، بمعونة الفرق التابعة لها من الأشوريين والأكراد ، ردّ العراقيين على أعقابهم ، ثم جاءها مدد مؤلف من قوة صغيرة من السيارات المدرعة : جُمعت على عَجل فى فلسطين وضُم إليها اللواء الأردنى العربى وانطلقت فى طريقها إلى العراق عبر الصحراء . عند ذلك استنجد العراقيون الألمان ، غير أن « هِتْلر » كان قد استقرّ رأيه على تأجيل الحركات الكبرى لطرد البريطانيين من الشرق الأوسط إلى ما بعد إطلاق الحملة التى كان يعدّها لغزو روسيا ، وكان إعدادها قد قارب الانتهاء . كذلك حُجزت بعض قوات الألمان فى « كريت » ، التى استغرق الاستيلاء عليها ثمانية عشر يوما بدلا من يومين كما قدّر له الألمان من قبل ، ولذلك لم يستطيعوا مدّ حلفائهم العراقيين بأكثر من مائة طائرة ، وهى قوة غير كافية لحركاتهم . كذلك كان « المربع الذهبى » قد فشل فى استجلاب تأييد الشعب العراقى ، الذى لم تكن ميوله معه فى كثير أو قليل . وفى يوم ٢٩ مايو وصلت القـــوات البريطانية إلى مشارف بغداد ، ومع أنها كانت لاتزال تقلّ عن عدّة العراقيين ، فقد بادر رشيد عالى ووزراؤه ، والمربع الذهبى ، والمفتى ووزارته الوهمية ،

إلى الرحيل فى الحال : فقصد بعضهم إلى فارس ، وبعضهم الآخر إلى حلب ، واتخذوا سبيلهم فى النهاية ، عن طريق تركيا ، إلى بلاد « المحور » بأوربا . وعلى إثر ذلك أُبرمت هدنة مع العراق فى ٣١ مايو

لقد كانت هناك إذن خطة فى شكل حركة « الكماشة » لحصر بريطانيا فى مصر وفلسطين ، وضعها « المحور » والضالعون معه ، فأعادت بريطانيا الكرّة لإفسادها وكسبت أوّل جولة هامة فى معركة الشرق الأوسط . ولم تفرض بريطانيا على العراق عقوبة ما ، بل لم تفعل شيئاً فوق استيثاقها من قيام حكومة مصادقة لها ، وإنما اتجهت إلى مهاجمة الفرنسيين التابعين لحكومة « فيشى » والمقيمين فى سوريا ، أولئك الذين ، من عجزهم وقلة كفاءتهم ، آووا مدة شهور كثيرة الجواسيس والدعاة الملحقين بلجنة الهدنة التابعة للمحور ، وسمحوا فى المدة الأخيرة للطائرات الألمانية أن تتزوّد بالوقود فى المطارات السورية وهى فى طريقها إلى شمالى العراق ، كما سمحوا بنقل مؤن ذات قيمة إلى العراق بالسكك الحديدية السورية . وقد جاوب فرنسيُو « فيشى » البريطانيين وأحرار الفرنسيين بقتال عنيف ، غير أنهم اضطروا فى أواسط يوليو إلى الاستسلام ، وأُبرم بين الفريقين اتفاق « لتلتون — دى جول » (Littleton-De Gaul) على أن تقيم حكومة فرنسية حرّة ببلاد الشام وأن يُسمح للقوات البريطانية بالتحرك كيف شاءت فى هذه الأرجاء مادامت الحرب قائمة .

وفى هذه الأثناء قام « هِتْلر » بغزو روسيا . وقد كان أحد الطريقين الوحيدين للاتصال بين روسيا وبريطانيا يمرّ داخل بلاد فارس ، حيث كان الألمان فى ستة الأشهر الأخيرة يواصلون حشد رجالهم الفنيين وجواسيسهم . فقدّم الانجليز والروس للحكومة الفارسية طلباً مشتركا بأن تقوم بإبعاد هؤلاء الرجال؛ فجاء الرد على ذلك طائشا نزقا ، إذ قالت الحكومة الفارسية انها هى وحدها التى

تقرر من هم الأجانب الذين تطردهم من بلادها . فقابل الإنجليز والروس ذلك بأن قاما بغزو فارس بالاشتراك معا فى شهر أغسطس . وقد حجب « رضا شاه » الجزء الأكبر من جيشه عن القتال ليكون عُدّة لإرهاب القبائل المتمردة الساخطة على حكمه الاستبدادى ، وبذلك لم يبق من الجيش للوقوف أمام المغيرين ما يكفى لصدهم فلم يقارب شهر سبتمبر الانتهاء حتى أُجبر الشاه على النزول عن العرش لابنه الشاب . وعند ذلك اقتسم الروس والبريطانيون احتلال البلاد بينهما . فاحتلت روسيا الجزء الشمالى ، واحتلت بريطانيا الجنوب ، وأُطلق استعمال السكة الحديدية « عبر إيران » وشبكة الطرق البريه فى نقل الذخائر والمؤن الأمريكية والبريطانية إلى روسيا . ثم نُظم الموقف السياسى بإبرام « المعاهدة الإنجليزية - السوفيتية - الفارسية » لعام ١٩٤٢ ، وبها تعهدت فارس بأن تقدم للحلفاء التسهيلات الكاملة خلال مدة الحرب ، وتعهد الحلفاء من جانبهم بإجلاء جنودهم عن أراضيها فى بحر ستة أشهر من انتهاء الأعمال الحربية . وقد بقيت مع ذلك مشاعر المشتغلين بالسياسة من الفرس مع المحور ، وظل بعض رجال الحكومة خلال عام ١٩٤٢ يتآمرون مع الوكيل الألمانى « فرانز ماير » (Franz Mayr) الذى كان قد تمكن من الفرار عندما أحاط الحلفاء بالألمان فى فارس لاعتقالهم .

وظلّ البارومتر السياسى لحالة الشرق الأوسط فى صعود وهبوط تبعاً لتغيّر الموقف الاستراتيجى ، وبحلول شهر يناير سنة ١٩٤٢ كانت كوارث « بيرل هاربر » (Pearl Harbour) و « سِنْجابور »[1] ، مضافة إلى تقهقر بريطانيا الثانى فى برقة أمام قوّات « روميل » ، قد أوجدت حافزاً جديداً

(١) المترجم — تتلخص قصة هذه الكوارث فى أنه بينما كان اليابانيون يتفاوضون مع الولايات المتحدة بشأن بعض اختلافات بينهما فاجأ اليابانيون القوات الأمريكية بميناء « بيرل هاربر » وفتكوا بها ، كما فتكوا ببعض القطع الرئيسية بالأسطول البريطانى عند « سنجابور » .

مشجعاً لأعدائها . وكانت الوزارة المصرية ، التى يرأسها وقتئذ « حسين سرى » قد لزمت خطة التعاون فى ولاء مع بريطانيا منذ عام ١٩٤٠ ، غير أنها لافتقارها إلى أغلبية ترتكز عليها فى البرلمان أصبحت حياتها مزعزعة ، وسياستها قلقة تبعاً لذلك . فعندما اجتاح البلاد فى خريف عام ١٩٤١ تيّار متدفّق من الدعاية للمحور والكراهية لبريطانيا ، ذلك التيار الذى كان العامل الأول فى إيجاده جماعة « الإخوان المسلمين » ، القوية المتطرفة ، وافقت الوزارة على ما طلبه الإنجليز من اعتقال « حسن البنا » ، رئيس هذه الجماعة ، غير أنها ما لبثت أن أطلقت سراحه بعد بضعة أيام ، وكان ذلك على ما يظهر بضغط من « القصر »، وهو الذى ساد الاعتقاد بأنه كان يمدّه بمعونة سخية . وبعد شهر من ذلك قامت الحكومة ، بناء على ما طلبته بريطانيا ، بقطع العلائق الدبلوماسية مع حكومة « فيشى » الفرنسية ، غير أن وزير الخارجية اضطر إلى اعتزال منصبه بسبب ذلك ، فكانت هذه التضحية مثالا آخر ، على ما يُظن ، لتدخّل « القصر » ، لعدم رضائه عما وقع . وحدث فى يناير سنة ١٩٤٢ أن فشلت السلطات المصرية فى القضاء على السوق السوداء لضمان حسن توزيع الخبز بالقاهرة ، وصادف ذلك وقتَ وقوع الكوارث الحربية الآنفة الذكر ؛ فأثار ذلك موجة من الشعور العدائى لبريطانيا ، وطفق الطلبة يطوفون الشوارع الرئيسية بالقاهرة وهم يهتفون : « نحن جنود روميل » .

وكانت السفارة البريطانية والسلطات العسكرية قد وصلتا إلى الاقتناع منذ مدة بأنه لابد من إيجاد حكومة مصرية أقوى من الحكومة القائمة لضمان المأمن اللازم للموقف الحربى ، وأن السبيل الوحيد لذلك هو بإعادة « الوفد » إلى الحكم ، وكان قد نشط أخيراً فى حركة المعارضة . غير أن الملك فاروق كان قد عزل « النحاس » رئيس الوفد من الحكم فى عام ١٩٣٧ ، وكانت العلائق الشخصية بينهما ، على ما قيل ، على أسوأ ما يكون ؛ فرفض الملك تعيينه

رئيساً للوزارة ، وذاع الاعتقاد بأنه ينوى إسناد رياسة الوزارة إلى « على ماهر » ، وهذا ما لا يمكن بطبيعة الحال أن تقبله السلطات البريطانية . وتشبث الملك الشاب بموقفه ، وأخيراً اضُطر السفير البريطانى والقائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى أن يقوما فى مساء ٤ فبراير بتقديم بلاغ نهائى للملك : بأن يقبل النحاس أو يغادر البلاد . فخضع الملك ، وأعيد الوفد للحكم ؛ وقد أجريت انتخابات عامة فأيدت مركزه فى سهولة . ومع أنه حدث بعد شهر واحد أن انشق عنه سكرتير الحزب ، ذلك القبطى القدير الصعب المراس « مكرم عبيد » ، ومعه عدد من مؤيديه ، نتيجةً لخلاف شخصى مع النحاس على ما يظهر ، فقد بقيت حكومة الوفد تعمل فى تعـــاون وولاء مع بريطانيا خلال تلك الأيام العصيبة التى مرت ببريطانيا فى شهرى يونيه ويوليو من سنة ١٩٤٢ ، حين اضطر « الجيش الثامن » إلى التقهقر مما وراء « طُبْرق » إلى الموقع المعدّ من قبل بجهة « العَلَمين » ، التى لا تبعد عن الأسكندرية بأكثر من سبعين ميلا .

وممّا هو جدير بالذكر أنه فى هذه الأزمة الحربية الكبيرة ، التى كانت الثانية من نوعها فى معركة الشرق الأوسط ، حيث انفسح المجال للاختيار بين بريطانيا والإيطاليين المحقَّرين ، وقفت الحكومة المصرية والشعب المصرى بثبات فى جانب بريطانيا . فلم يحدث شىء مما تُنبِّئ به من أعمال التخريب ، ولم يُسمع إلا بالقليل من الدعاية المضادة لبريطانيا . وتنحصر الحوادث التى وقعت فى هذا الصدد فى تسرّب اثنين أو ثلاثة من الطيارين بالقوة الجوّية المصرية إلى صفوف الأعداء ، وفى أن رجل الحرب القديم « عزيز المصرى »[1] كُشف عن أمره وهو يتآمر مع اثنين من جواسيس الألمان لا قيمة لهما جىء بهما

---

(١) وكان قد حاول الانضمام إلى العراق فى حركته الثورية فى مايو سنة ١٩٤١ ، غير أن طائرته سقطت بحالة مخزية قبل أن تبعد عن القاهرة بأكثر من عشرة أميال .

إلى القاهرة من الصحراء الغربية ، واعتُقل جزاء عمله . وكذلك آسيا العربية ، فإنها وإن كانت قد كشفت عن شعور غير ودّى قرب نهاية الحَرب ، لم تختَر أو لم تجرؤ على طعن بريطانيا من الخلف فى أيام « العلمين » و « ستالينجراد » العصيبة. وفى فارس لم يكن فى مقدور « فرانز مايَر » الدسَّاس سوى المضىّ فى أحلامه عن اليوم الذى يتم له فيه إثارة فارس على القيام فى وجه بريطانيا ، واكتفى خلال ذلك بالتخبط فى كتابة مذكراته اليومية وما حوته عن « الثلاثة الاستراتيجيين العظام : « روميل » و« فون بوك » وشخصى »

وعندما قاربت سنة ١٩٤٢ — سنة المحنة والخطر — على الانتهاء تبدلت الحال غير الحال . فابتدأ القائد « مونتجُمرى » (Montgomery) يتقدم من « العلمين » (كما تقدم الروس للزحف من « ستالينجراد ») ؛ فكان ذلك بداية لتلك الحركة التى لم تنته إلا باستسلام بقايا « جيش إفريقيا » عند رأس « بون » فى مايو سنة ١٩٤٣ . أما الجواسيس وعمال التخريب والدعاة الألمانيون الذين ظلّوا يواصلون جهودهم فى الشرق الأوسط من مقرّ السفارة ودور القنصليات الألمانية بتركيا فلم يفوزوا بأى طائل . وفى « طهران » تجلت براعة رجال الأمن البريطانيين بقبضهم على جماعتين من جنود المظلات الألمانيين كانتا قد بُعث بهما لنجدة « فرانز ماير » ، وبفوزهم فى نهاية الأمر بحمل رجال القبائل الذين آوى إليهم على تسليم « فرانز ماير » نفسه وبقايا جماعته الصغيرة . وعند هذا الحد — فيما عدا الخطط البريطانية لغزو الجزر اليونانية — انتهت معركة الشرق الأوسط ؛ وتسنى لهذه المنطقة أن تعود إلى حالتها المعتادة بما فيها من التهاب سياسى ، اشتدت وطأته الآن بسبب ما لقيه من الكبت خلال الحرب .

٭ ٭ ٭

كانت الثورة العربية فى فلسطين فى عام ١٩٣٩ قد دخلت فى دور النزْع ، ولمّا رأى المفتى ومن حوله من المتطرفين أن الفرنسيين لم يعودوا يسمحون

بوجودهم فى بلاد الشام ، قاموا فى شهر أكتوبر من ذلك العام بالالتجاء إلى بغداد ؛ ومن هنا ابتدأ تضاؤل نفوذ المفتى على عرب فلسطين ، الذين أخذوا يسأمون معيشة الثورة ولم يكن يُنتظر من العرب بطبيعة الحال أن يقوموا بدور فعّال فى الحرب ضد « المحور » ، إذ أن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن غزو « المحور » للبلاد يخلّصهم على الأقل من الكابوس الصهيونى ، ولم يكد يوجد بينهم من كان يرى مبرّراً لأن يدين لبريطانيا بالولاء ؛ ولكنهم مع ذلك لم يجنحوا إلى إحداث المتاعب فى شىء يُذكر ، ولزموا فى الجوهر موقف الحياد . أما اليهود فإن أولى الأمر فيهم ألحّوا فى أن يؤذن لهم بتأليف قوّات حربيّة على أساس القوميّة اليهودية ؛ فعارضتهم الحكومة فى ذلك لعدم قبولها مبدأ السماح بقوميّة يهودية وتمسّكها بأن تكون القومية هنالك « فلسطينيّة » . غير أنها أذنت من بادىء الأمر بتكوين فروع وحدات يهودية متفرّقة ؛ وباشتداد الحاجة إلى المزيد من الرجال فى الحرب توسّعت فى تساهلها نحو المطالب اليهودية ، إلى أن بلغت الحال القمة فى سنة ١٩٤٤ بإنشاء قسم جيش قائم بذاته هو « القسم اليهودى » (the Jewish Brigade) وله أعلامه الصهيونية المميّزة له . على أنه فى الوقت الذى كان فيه الصهيونيون يتعاونون (مع بريطانيا) فى المعركة ضد النازى بكل قلوبهم ، ظلّوا على مقاومتهم للورقة البيضاء البغيضة . وكانت قد أصابتهم صدمة قاسية عام ١٩٤٠ بصدور لائحة أحكام نقل ملكيّة الأراضى ، التى تحرّم على اليهود الحصول على شىء جديد من الأراضى فى معظم نواحى فلسطين ، إذ كانوا يأملون أن سياسة الورقة البيضاء لن توضع قط موضع التنفيذ بسبب الحرب[1] . وفى إثر ذلك قاموا

---

(١) فإنهم منذ نشر الورقة البيضاء ، استولوا على ٢٥ ميلا مربعا فى الرقعة التى تحرمها عليهم اللائحة الجديدة ، وقد صرح وزير المستعمرات فى هذا الشأن بأنه يخشى من وقوع اضطرابات جديدة بين العرب إن لم تنفذ القيود الخاصة بالأراضى .

بتنظيم المظاهرات فى شتى أنحاء البلاد ، ونشأت عنها بعض حوادث إشعال النيران وإلقاء القنابل . ولكنهم مع ذلك بقوا يتعاونون (مع البريطانيين) بجهودهم الحربية . وحتى فريق « أنصار التعديل » رضوا عن هذه السياسة أيضا ، ولم ينشق عنهم فى ذلك سوى جماعة صغيرة متعصبة ، يتزعمها شخص يدعى « أبراهام ستيرن » ، ويقال انه كانت له صلات بحكومة إيطاليا الفاشية ، فإن أعضاءها ظلوا متمسكين بعدائهم الإرهابى نحو الدولة المنتدب .

على أن الأمر الذى ظل يثير الطائفة اليهودية بأسرها ويجعل احتجاجها أشد هولاً من كل ذلك ، حتى فى الوقت الذى كانت فيه فلسطين مهددة بغزو الأعداء ، هو مسألة الهجرة ، التى استعصى حلها والتى كانت الدولة المنتدبة قد اضطرت إلى تخفيضها تخفيضا شديدا صارما مراعاةً لما لهذا الأمر الحيوى من المساس بالحساسية الشديدة للعرب ، وهم الذين لا غنًى مطلقا عن الاحتفاظ بحيادهم خلال الحرب ؛ فى حين أن اليهود لم ينظروا إلى شىء فوق أن الألوف من بنى جلدتهم محرومون بسبب هذه الأحكام من الالتجاء فى فلسطين من الأهوال النازية التى تحدق بهم فى أوربا ؛ وقد أعماهم ما هم فيه من فزع ويأس عن المصاعب التى تثقل كاهل الحكومة البريطانية . وابتدأ الشغب فى عام ١٩٤٠ بقيام سلسلة من سفن الهجرة غير المشروعة من أوربا بعد أن أُحكم تنظيم حركتها فى البلاد النازية وأمدها النازيون بتشجيعهم لما رأوا فى ذلك من وسيلة للإيقاع بين البريطانيين والعرب . وعندما أُعدت الباخرة « باتريا » (Patria) لنقل ٢٠٠٠ من المهاجرين غير المسموح بهم ، من فلسطين إلى جزائر « موريشص » ، قام إرهابيو اليهود بنسفها وهى فى ميناء « حيفا » ، فنشأ عن ذلك موت ٢٦٨ من ركابها اليهود البائسين . كما أن باخرة أخرى تدعى « الإستروما » (the Struma) توقفت عن السير فى عام ١٩٤٢ على

مسافة من « استانبول » للتفاوض فى أمرها بين الحكومتين البريطانية والتركية؛ وقبل أن تتم المفاوضة أصدر الأتراك أوامرهم إليها بالعودة إلى أحد ثغور البحر الأسود ؛ وبينما الحال كذلك إذا بالباخرة تُنسف وتغرق بمن عليها من اليهود اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٧٥٠ نفساً . وقد ساد الظن وقتئذ بأن هؤلاء أيضاً كانوا ضحية مظاهر سياسية إعلاناً لليأس أو إنذاراً بالتصدّى .

وقد كان من جرّاء هذه الأحداث أن تحجّر الشعور الصهيونى فى فلسطين ، وزاد الالتجاءُ إلى أعمال الإرهاب . وكان « أبراهام ستيرن » قد لقى حتفه بعيار نارى خلال ملحمة مع البوليس استعملت فيها المدافع : غير أن بعضاً من أتباعه فرُّوا من السجن وواصلوا أعماله الإرهابية . فلما رأت ذلك منظمة «حزب التعديل» المسماة « إرجوم سفاى ليُومى » (المنظمة الحربية القومية) ، وهى التى قامت فعلا بمساعدة القوات البريطانية فى معركة العراق عام ١٩٤١ ، عادت مرة أخرى إلى مزاولة نشاطها الإرهابى . وهذا فضلا عن أن المنظمة الصهيونية الرسمية ، التى يرأسها « دافيد بِن غوريُون » (David Ben Gurion) ويشجعها صهيونيو الولايات المتحدة ، وهم ناعمون فى أماكنهم بعيدون عن الأمور الواقعية التى تحيط بمشكلة الشرق الأوسط ، زادت مغالاةً وتشبثاً فى مطالبها ؛ وقررت فى عام ١٩٤٢ العمل بمنهاج « بِلتمور » (Biltmore Programme) ، الذى وُضعت عناصره الأساسية فى مدينة « نيُويورك » ، والذى ينادى بالمطالب الآتية :

(١) أن تكون فلسطين دولة يهودية داخلة فى هيئة الكومَنْولِث

(٢) إنشاء جيش يهودى

(٣) أن تكون الهجرة إلى فلسطين غير محدودة وأن تكون مراقبتها فى يد «الوكالة اليهودية » ، وتخوَّل هذه الوكالة السلطة لاستصلاح الأراضى

الخالية وغير المزروعة [١] .

وعند ذلك قام الجيش الصهيونى الخفىّ المسمى « هجَانا » (الدفاع عن النفس) بالزيادة من نشاطه . وهذه المنظَّمة يرجع أصل نشأتها إلى منظمة الدفاع عن النفس التى أنشأها شباب اليهود فى روسيا أيام المذابح اليهودية فى عام ١٩٠٣ [٢] . وقد نُقلت إلى أرض فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى فى شكل جماعة من الخفراء المسلحين لحراسة المستعمرات الزراعية من سطو العرب عليها . وقد اعترفت بها السلطات البريطانية العسكرية فى صمت وزوّدتها ببعض الأسلحة خلال الثورة العربية فى المدة ١٩٣٦ — ٣٩ وهى التى تمَّ فى خلالها إنشاء « فرقة ونجيت لمقاتلى الليل » (Wingatè's Night Fighters) من بين صفوف هذه الجماعة . هذا فضلا عن أنه فى الأيام العصيبة التى مرت ببريطانيا بين عامى ١٩٤١ و١٩٤٢ اعترف الجيش بها كحرس وطنى يقوم بدوره إذا شق الألمان طريقهم إلى فلسطين . وقد بلغ عددها فى هذه الآونة ٦٠,٠٠٠ بين رجال ونساء جُمع معظمهم من أبناء المستعمرات اليهودية فى فلسطين ممن كانوا يقومون سراً بتدريبات موسمية يتلقون فيها التعاليم العسكرية اللازمة . ثم إن بعضاً من شبان اليهود ، الذين استدعاهم « المجلس القومى ليهود فلسطين » (وَعْد ليُومى) لخدمة الوطن منذ نشوب الحرب ، كانوا يحالون إلى « الهجانا » ، كما أن ألوف اليهود الذين وجههم أولو الأمر من الصهيونيين إلى الالتحاق

---

(١) ان زعيما من أكبر زعماء الحزب اليهودى الرئيسى فى فلسطين ، وهو حزب « ماباى » للعمال ، قد أوضح الحالة للعرب فى كتاب مؤلف من عدة مقالات ، جاء فيه : « نحن على استعداد لا لأن نكون غير معادين لكم فحسب ، بل لان نؤيد أمانيكم فى الاستقلال ، على شريطة أن تقلعوا عن إزعاجنا ، وأن تعترفوا بأن فلسطين دولة يهودية » . (نقلا عن « J.L.Magnes, Foreign Affairs » لسنة ١٩٤٣ — ص ٢٤٠)

(٢) عن « Palestine Post » — عدد ٢٥ يونية سنة ١٩٤٦

بقوات الشرق الأوسط ظلّوا خاضعين فى السر لقيادة « الهجانا » العليا . ثم سُمع لأول مرة بما يسمى « البَلماك » وهى قوة فرعية مشتقة من « الهجانا » ، اختيرت من بينها وجُعلت فى حالة تعبئة دائمة للقيام بالأعمال الإرهابية الفجائية ، وكانت عِدّتهم نحوا من ألفى مقاتل . فدعت ضرورات الحرب أيضاً إلى وصل « البلماك » بالمنظمات الإخصائية البريطانية ، وزُود بعض أعضائها بالتدريب الخاص بفرق « الكوماندو » (الفدائيين) للعمل ضد الألمان . ومن جهة أخرى كان الكثيرون من جند يهود فلسطين الملحقين بقوات الشرق الأوسط قد عُهد إليهم بالعمل مع الجماعات المختصة بالمؤن ومخازن الأسلحة على خطوط المواصلات ومناطق القواعد الحربية[1] ؛ فكانت هذه فرصة جميلة لتهريب الأسلحة إلى فلسطين استغلوها على أوسع نطاق بإرشاد « الهجانا » . وقد كانت إدارة حركة هذا التهريب (التى لقّبت « بالسكة الحديدية الخفيَّة ») غايةً فى البراعة ، ولم يكن ينقصها شىء من المال أو وسائل النقل ، وقد أُغرى ذوو الاستعدادات الفاسدة من جنود الحلفاء والبريطانيين إلى الاشتراك فى هذا العمل المدرّ للأرباح الطائلة . يضاف إلى ذلك أن صعوبة تموين قوّات الشرق الأوسط عن طريق البحر الطويل حول جنوب افريقيا قد جعل السلطات العسكرية البريطانية تعهد إلى بعض المؤسسات اليهودية بفلسطين فى صنع الأسلحة الصغيرة ، ومنها مدافع الهاوُن ، ممّا كانوا يتقنون صنعه . ولكنّ

---

(١) وهذا ما لم يمنع أحد الأمريكيين من « حزب التعديل » من خلق أسطورة قال فيها : « انه فى وقت من الأوقات كان ٤٠ فى المائة من قوات « ألكسندر » (Alexander) العاملة من فتيان يهود فلسطين . فقد كانت تتألف منهم كشافة الصحراء البواسل الذين كان يعتمد عليهم « الكسندر » فى تلقط الأنباء الاستكشافية . . . . كما كانت الفرقة التى دافعت عن « طبرق » أثناء حصارها ، من اليهود أيضا » .

(عن « W. B. Ziff, the Rape of Palestine » — طبع نيويورك سنة ١٩٤٦ ص ١١١) .

بعض هذه الأسلحة اتّخذت سبيلها إلى مخازن أسلحة « الهجانا » أيضا . وهذه المخازن كانت عبارة عن مخابىء محكمة الصنع بُنيت تحت سطح الأرض ، ومعظمها فى المستعمرات الجماعية ، وإن كان التفتيش الذى أجرى فى « تل أبيب » فى يوليو سنة ١٩٤٦ قد أسفر عن وجود مخابىء للأسلحة أيضا فى المبانى السفلية للكنيس اليهودى الأكبر وفى أقبية إحدى المدارس . وقد كان غرض « الهجانا » الظاهرى من كل هذا التسلّح والتدريب حماية الطائفة اليهودية لنفسها من اعتداء العرب عليها كما حصل قبل الحرب ؛ غير أن زعماء الصهيونيين قد أوضحوا هذا الغرض بأن قالوا إن دفاع الطائفة عن نفسها يشمل أيضا مقاومة كل قيود تُفرض على الهجرة أو شراء الأراضى ، وبعبارة أخرى مقاومة « ورقة عام ١٩٣٩ البيضاء » البغيضة ؛ بكل ما شملته من نقاط . وقد كثر تردد الأنباء عن تكدّس الأسلحة المهرّبة فى المخابىء ، فأفضى الأمر فى أواخر عام ١٩٤٣ إلى اقتحام بعض رجال الجيش والبوليس مستعمرتين من المستعمرات اليهودية لتفتيشهما . وقد قوبل البوليس فى جهة « رَمات ها — كوفيش » (Ramat ha — Kovesh) بمقاومة عنيفة جدا من الرجال والنساء على السواء ، استُعملت فيها القنابل اليدوية والمياه التى فى درجة الغليان ، وقد صرّح الضابط الكبير المتولى رياسة القوة العسكرية ، والذى كانت له خبرة واسعة بحوادث الاضطرابات المدنيَّة فى شتى نواحى العالم، بأنه لم يرَ من قبل شيئا فى مثل استماتة هؤلاء القرويين فى مقاومتهم . ومن هنا نعلم أن « بِن غوريون » لم يكن خاليا من الغرض عندما حضّ شباب اليهود على إعداد أنفسهم لما سيضطلعون به من القتال فى نهاية الحرب .

وقد ازدادت أعمال الإرهاب اليهودية فى عام ١٩٤٤ ، على الرغم من الامتداد غير محدود الأجل فى مهلة خمس السنوات المنتهية ، والتى كانت محدودة لقبول آخر دفعات من المهاجرين بما لا تزيد جملته على ٧٥٫٠٠٠

مهاجر طبقا لنص الورقة البيضاء . فقد رأى الصهيونيون فى ابتعاد الحزب عن الشرق الأوسط مجالا لأن يبدأوا حملة شعواء على سياسة الورقة البيضاء بما فيها من قيود شديدة تقيّد الهجرة وشراء الأراضى ، فصاروا يطالبون الآن بإنشاء دولة يهودية يكون لكل من يريد من اليهود الحق فى دخولها بلا شرط ولا قيد . ومن أعمالهم الإرهابية فى هذا الصدد تلك المحاولة الفاشلة التى قامت بها منظمة « إرجوم زفاى ليُومى » لاختطاف المندوب السامى ، وما قامت به « جماعة ستيرن » — وكانت فيه موفّقة أكثر من سابقتها — من اغتيال « اللورد مُوين » (Moyne) الوزير البريطانى المقيم بالقاهرة ، لاعتقادهم أنه قام ، وهو وزير للمستعمرات ، بتضييق أبواب فلسطين فى وجه لاجئى اليهود الفارّين من إرهاب بلاد « المحور » . وقد وقع نبأ هذا الاغتيال موقع الصاعقة على « الوكالة اليهودية » ، إذ أنها خشيت بالطبع أن تكون له عواقب وخيمة على الطائفة بأسرها ، وعرضت على السلطات العسكرية البريطانية أن تتعاون معها فى تتبّع الإرهابيين . وقد عاد هذا التعاون ببعض النتائج مدة بضعة أشهر ، قُبض فيها على عدد من الإرهابيين المشبوهين واعتُقلوا ، وحتى بعد حلول شهر يونيه سنة ١٩٤٥ قدمت الوكالة للسلطات معلومات ساعدت فى الكشف عن مؤامرة إرهابية لضرب « فندق الملك داود » ، الذى هو مقرّ القيادة العامة للقوات البريطانية ، والأمانة العامة للحكومة ، ببعض من مدافع الهاون تنطلق من ذاتها فى لحظة محددة . غير أن هذا الاتصال بين الوكالة والبريطانيين ما لبث أن انقطع ، وربما كان سبب ذلك ما عُلم من أن الوكالة كانت تستغلّه ليكون عونا لها فى تمكينها من أغراضها الهادمة .

* * *

عند ما نشبت الحرب قام الفرنسيون بتعطيل الدستور اللبنانى ،

وحلوا عدداً من المنظَّمات الوطنية المتطرفة بلبنان وسوريا لاعتقادهم أنها تميل مع « المحور » ، وقضت على بعض أعضائها بالسجن مدداً طويلة . وقد رأت أغلبيّة السوريين المشتغلين بالسياسة ما رآه إخوانهم فى فلسطين من أنه لا فرق بين ظلم من إحدى الديمقراطيات وظلم يقع باسم الفاشيّة . ولذلك كان الموقف العام تجاه الحرب موقف كراهية وريبة نحو الفريقين ، وإن كان بعض القوم قد توددوا للجان الهدنة الموفدة من قبَل « المحور » بل ان بضعة منهم أوغلوا فى العلاقة معها .

وكان « الجنرال كاتروكس » (Catroux) الممثل للفرنسيين الأحرار قد أعلن فى اليوم الأول من غزو الحلفاء للأقطار الشاميّة عام ١٩٤١ أنه حضر إلى البلاد لإنهاء نظام الانتداب فيها ولإعلان حرية سوريا ولبنان واستقلالهما ؛ غير أن حكومة الفرنسيين الأحرار لم تسمح لزعماء الوطنية المنفيين بالعودة إلى بلادهم الاّ على مضض ، ولم تقم بشىء نحو تحقيق الحكم الدستورى أكثر من إصدار تصريح رسمى (شكلى) بالاستقلال ، وملأت الحكومتين السورية واللبنانية بصنائعها من الفرنسيين ، ولم تُحدث أى تغيير فى طرق الإدارة الفرنسية ولا تغييراً يذكر فى موظفيها . على أنهم سمحوا فى ربيع سنة ١٩٤٣ بإجراء انتخابات ، فأسفرت فى سوريا عن فوز باهر للكتلة القومية التى يتزعمها « شكرى القوّتلى » ، كما أسفرت فى لبنان عن هزيمة تامة للانفصاليين اللبنانيين الضالعين مع الفرنسيين ، وهم الذين يتزعمهم « إميل إدَّه » . أى أن نتيجة الانتخابات أتت نذيراً بهزيمة الفرنسيين ، وبات من المنتظر أن الحكومتين (وليدتى الانتخابات) لن تتأخرا طويلا عن مهاجمة الفرنسيين من أجل القيود التى قيدوا بها استقلالهم . غير أن اللجنة الفرنسية للتحرير القومى والحكومة الفرنسية

المؤقتة فى الجزائر تمسكتا بعدم اجراء أى تغيير جوهرى دون موافقة من عصبة الأمم ، التى صدر منها اعتماد الانتداب الأصلى ؛ أو من الهيئة التى تخلفهـا ، وأن كل تسامح من جانب فرنسا يتوقف على عقد معاهدات يُعترف فيها بمركزها الخاص وما لها فى البلاد من مصالح . والحقيقة أنه كان من الصعب على اللجنة الفرنسية ، التى ما زال أمامها أن تبرر أمام الأربعين مليون فرنسى الخاضعين للاحتلال الألمانى موقفها فى التكلم باسم فرنسا ، أن تمضى فى النزول فى هـذه الآونة عن حقوق تعبت فرنسا فى كسبها فى هذه الأرجاء وتغار كثيراً على الاحتفاظ بها ؛ ولم يقلّ عن ذلك صعوبةً أن تسمح الحكومتان الوطنيتان فى سوريا ولبنان بقيود جديدة تحد من السيادة التى جاهد القوم فى سبيلها مدة ثلث قرن من الزمان . وقد أتى التحدّى الأول فى هذا الصدد من جانب حكومة لبنان برياسة « رياض الصلح » ، فقد تمّت فيها الموافقة بالإجماع فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ على إجراء تعديلات فى الدستور تقضى على جميع القيود الفرنسية التى تحدّ من سيادتها . فكان جواب المندوب الفرنسى العام على ذلك أن عطّل الدستور وألقى القبض على رئيس الجمهورية اللبنانية ومعظم أعضاء الوزارة ، وعَيّن « إميل إدَّه » ، الضالع مع الفرنسيين ، رئيساً للدولة . فقابل ذلك أهل المدن بالقيام بإضراب عام ، ووقعت بعض مصادمات دمويّة مع الجنود الفرنسيين فى بيروت وغيرها ؛ كما قام اثنان من الوزراء ، كانا قد أفلتا من القبض عليهما ، بالاعتصام بالجبال وأخذا فى تنظيم قوة مسلَّحة من أعوانهما للمقاومة . وعند ذلك صرّحت الحكومة البريطانية بأنها ترى لبنان « ذا أهميّة حيويّة فى الجهود الحربية ، سواء من جهة أنه قاعدة لتنظيم الحركات العسكرية أم من جهة المواصلات » ، وأنها لذلك « تهتم اهتماماً مباشراً لكل ما من شأنه الإخلال فيه بالقانون والنظام » ؛ وعملاً بهذه

الخطة عمدت إلى الضغط لدى فرنسا لإطلاق سراح الرئيس المعتقل ومن معه من الوزراء وإعادتهم إلى مناصبهم . فقبل الفرنسيون فى تذمُّر مالا مفرَّ منه ، وقاموا فعلاً بتحويل اختصاصات كثيرة إلى الحكومتين الجديدتين : وبانتهاء عام ١٩٤٤ لم يُبقوا فى أيديهم من الشئون الهامة سوى مراقبة فرَق الجند المؤلَّفة تأليفاً محلّياً (TroupesSpeciales) ، وإن كان هذا الأمر بالذات ذا أهمية خاصـــة بالنسبة لكرامة السوريين واللبنانين . وقد كان نزول الفرنسيين عن كل ما نزلوا عنه مقروناً بسخط شـديد ، وعادوا باللائمـة فيه على الوزير البريطانى « السـير إدْوارد سبيرز » (Sir Edward Spears) ورجاله لما أبدوه من عطف مكشوف على رجال الحركة الوطنية .

وفى أوائل عام ١٩٤٥ حل محل « السير إدوارد سبيرز » خلفه « السير « تِيرِنْس شون (Sir Terence Shone) ، فبذل كل جهد لتحسين العلائق بين الفرنسيين والحكومتين المحلّيتين والوصول بالمفاوضات إلى نتيجة مرضية. غير أن الفرنسيين طالبوا بحق الاحتفاظ لهم ببعض القواعد والجند فى كلا المملكتين ، وكأنهم تخيَّلوا أن الزمن لم يتحرك منذ عام ١٩٣٦ ، وسُرعان ما أخذت سفنهم الحربية فى الظهور أمام بيروت فى يوم العمال « V E » (عيد انتصار أوربا)» وشرعت فى إنزال جندها . فتبادر إلى ذهن الوطنيين فى الحال ان الفرنسيين همّوا بالضغط عليهم ، فصرّح الفرنسيون بأن هؤلاء الجند إنما جيء بهم ليحلوا محلّ آخرين يراد ترحيلهم إلى أوطانهم . وقد بذل البريطانيون كل جهد لصرف الفرنسيين عن إنزال جنودهم فى هذه الظروف الدقيقة ، غير أن « دى جول » (De Gaulé) ،وقد نُصِّب الآن على رأس الحكومة المؤقتة بباريس، أظهر من صلابة الرأى مالم يُعهد فى غيره [1] . وقد ساء الموقف فى سرعة

(١) وحدث فى هذه اللحظة أن ووجه الفرنسيون بحركة ثورية فى الجزائر ، اغتيل فيها ١١٠ من المدنيين الفرنسيين المقيمين بالبلاد وقضى على عدة آلاف من المسلمين فى أعمال القمع التى تلت ذلك.

شديدة؛ فقامت الاضطرابات والاشتباكات فى المدن السورية الكبرى ، وفى يوم ٢٩ مايو عاد الفرنسيون إلى مثل ما قاموا به منذ عشرين عاما من إلقاء القنابل على دمشق من الجو وضربها بمدافع الميدان . وفى اليوم التالى لذلك وصلت الأوامر إلى السلطات العسكرية البريطانية للتدخل فى الأمر وإعادة النظام إلى نصابه . ولا غرو ، فإنه مادامت الحرب مع اليابان قائمة ، فإن بريطانيا لن تسمح بتعرض أمن خط مواصلاتها لما يتهدده من الهياج الموجه ضد الأوربيين ، والذى قد يمتد إلى غير هذه الأرجاء من بلاد الشرق الأوسط . وقد استجاب القائد الفرنسى فى تدمر لأمر بريطانى صدر بوقف إطلاق النار وبأن يَلزَم الجند معسكراتها ، وبذلك عاد استتباب النظام . وقدتوترت العلائق بين بريطانيا وفرنسا من جراء ذلك توترا شديداً ، وعاد الفرنسيون مرةأخرى إلى اتهام البريطانيين بإثارة الوطنيين ضدهم عمداً وبلا انقطاع لانتزاع فرنسا من مركزها فى بلاد شرقى البحر الأبيض . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتفقت الدولتان على أن تتبادلا الرأى بشأن تجميع القوات الفرنسية والبريطانية وإجلائها . غير أنه لما كانت هذه المداولة قد أسفرت عن استقرار الرأى على بقاء الجنود فى لبنان إلى أن تقرر هيئة الأمم المتحدة ماتراه لتنظيم الأمن المشترك فى هذا الإقليم ، وعن أن الاتفاق بين الدولتين يتضمن اعتراف بريطانيا بما للفرنسيين من « مصالح ومسئوليات » فى بلاد شرقى البحر الأبيض، فقد التجأت الحكومتان السورية واللبنانية فى فبراير سنة ١٩٤٦ إلى مجلس الأمن مطالبتين بسحب القوات الأجنبية من بلادهما فى الحال . وقد استجابت بريطانيا وفرنسا لقرار أمريكى صدر على إثر ذلك للتوفيق بين الرغبات ، أعربت فيه أمريكا عما تشعر به من الثقة بأن القوات العسكرية ستُسحب من البلاد بمجرد إمكان ذلك فعلا ، وبأن تجرى مفاوضات فى الحال لتحقيق هذا الغرض. وقد تم الجلاء عن سوريا فى شهر أبريل ، وعن لبنان فى نهاية العام . وعلى أثر

ذلك لم يفتأ صحافيو فرنسا وغيرها يعرّضون باستمرار المنافسة « الفرنسية ـ البريطانية » فى شرقى البحر الأبيض المتوسط ، وبلغ التشنيع أقصاه خلال سلسلة حوادث قلب الحكم فى سوريا عام ١٩٤٩ .

* * *

كانت الوكالة اليهودية تحرص طول مدة الحرب على القيام بحملة دعاية قوية ، شديدة الأثر بين قوات بريطانيا والحلفاء فى فلسطين ، لم تدخر فيها وسعاً ولا مالا لإحاطتهم بحسن مظاهر الضيافة المنظمة بكافة أنواعها ، مع تشجيعهم على قضاء إجازاتهم بالمستعمرات الجماعية حيث كان يتمثل أمامهم ما يمكن بلوغه من المثل العليا والتفانى فى سبيل المصلحة العامة والتقدم المادى والإتقان فى الوطن القومى ، فضلا عن إمكان حسن العشرة مع العرب المعتادين « إذا لم يحرضهم ضدنا الأفندية ورجال الحكم البريطانيون » . وفى أثناء وجود الزوار فى مستعمرة ما كان يؤتى بالعدد القليل الموجود بها من العرب « الأليفين » فيقفون صفاً واحداً لاستعراضهم ، مع وجود أحد اليهود طبعاً لأداء الترجمة [١] . وفى حين أن الغرض من هذه الدعاية على اختلاف ضروبها كان يرمى إلى أن يلمسها الجميع من استعماريين وتجّار وأحرار اشتراكيين ، فإن المظاهر التى كانت تشاهد فى المستعمرات الجماعية ، وما لمنظمة « هستدروت » (Histadruth) للنقابات الصناعية من دور هام فى حياة الطائفة ، نالت إعجاب الاشتراكيين بوجه خاص ، وعلى الأخص أولئك الشبان المتحمسين ، البسطاء

---

(١) كان التنظيم المسرحى للفلاحين يختل أحيانا ، فتنكشف الحالة على حقيقتها . (راجع كتاب « R. H. S. Crossman, Palestine Mission » ـ ص ١٥٧ وما بعدها)

نوعاً ما ، الذين لم يُزوَّدوا بأكثر من الدراسة الثانوية ، ممن كانوا يوجدون بين صغار الضباط فى الجيش البريطانى فى أوقات الحرب .

لذلك شعر الصهيونيون بتشجيع كبير عندما آل الحكم فى يوليو سنة ١٩٤٥ إلى حزب العمال ، الذى كانت هيئته التنفيذية قد أعلنت منذ ستة أشهر فقط تأييدها للهجرة اليهودية المطلقة من كل قيد ؛ على أن « يشجَّع خروج العرب كلما تمّ دخول اليهود » . ولكن الحكومة الجديدة ، وقد هزّها الدخول فى معمعة المسئوليات التى تحيط بكراسى الحكم، لم تشرد عن السياسة الرسمية بالاندفاع فى أى تغيير طائش فى تقاليد تلك السياسة . فلما مضت ثلاثة أشهر دون أن يُسمع تصريح ما من لندن قام الدكتور « موشه سنيه » (Moshe Sneh) « عضو الأمن » بالهيئة التنفيذية للوكالة ، بتقديم اقتراح لمكتب الوكالة بلندن قال فيه : « إننا ندبّر وقوع حادث واحد خطير ، ثم ننشر تصريحا نعلن فيه أن ذلك مجرد إنذار وأنه نذير بحوادث أكثر خطورة منه بكثير ، بحيث يحدق الخطر بجميع البريطانيين المقيمين بالبلاد ، إذا قررت الحكومة شيئا فى غير مصلحتنا . . . . . وقد أعربت « جماعة ستيرن » عن رغبتها فى الانضمام إلينا انضماما كلّيا على أساس منهاج نشاطنا ؛ والظاهر أن عزمها هذه المرة جدى . فإذا تمَّ مثل هذا الاتحاد جاز لنا أن نعتقـــد أننا نستطيع منع جماعة « إرجون سفاى ليُومى » من العمل على انفراد »[1] وقد أثبتت هذه الوثيقة الفضاحة وجود تواطؤ وثيق بين الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية وبين المنظمات الإرهابية التى كانت الوكالة

---

(١) نقلا عن مجلة « Falestine » — المبحث :

« Statement on Information relating to Acts of Violence »

(Cmd. 6873) ، يوليو سنة ١٩٤٦ . وعند ما نشرت هـذه « الورقة البيضاء » أصدرت الوكالة اليهودية إنكاراً تافهاً لصحتها . غير أنه لا يمكن أن يتسرب الشك إلى صحة برقيات الوكالة اليهودية التى صودرت والتى نشرت برمتها فى تلك الورقة .

تبرأ دائما من أوجه نشاطها وتعلن أنها عاجزة عن منعه . وليس فى الاستطاعة الآن معرفة الوقت الذى ابتدأ فيه هذا التواطؤ ، غير أن استخدام الوكالة لعبارة « هذه المرة » يُشعر بأن الأمر ليس بجديد . وقد وافق مكتب لندن على الإجراء المقترح ، ويُفهم بداهةً أن « وايزمان » نفسه كان له ضلع فى الأمر الجارى تدبيره[1] .

وفى ليلة ٣١ أكتوبر المتداخلة فى أول نوفمبر قام رجال « البَلماخ » بنسف السكك الحديدية فى ١٥٣ موضعاً ، فقضت قضاء تاما على صلاحية المجموعة كلها للعمل ، ودمّرت ثلاثة زوارق بحارية كانت تُستعمل فى اعتراض سبيل المهاجرين غير المرخص بهم . وقامت جماعة « إرجون سفاى ليومى » بالهجوم على عنابر السكة الحديدية فى « اللِدّ » (Lydda) ، كما حاولت جماعة « ستيرن » نسف مصنع تكرير الزيت بحيفا . وقد بعثت الوكالة بإشارة إلى مكتبها فى لندن ، قالت فيها : « ان الأعمال التى تمّ القيام بها أحدثت تأثيراً عظيما ، والسلطات فى ذهول .... وهى فى انتظار تعليمات من لندن » . وفى خلال ذلك كانت الحكومة البريطانية قد استقرّ رأيها على أنه فى تقرير سياسة ما بعد الحرب بشأن فلسطين لا بد لها من السعى لإشراك الولايات المتحدة فى الرأى ، لأن الحزبين السياسيين فيما سبق أن سعيا إلى الاستعانة بالأصوات اليهودية فى انتخابات الرياسة لعام ١٩٤٤ بأن أكد كل منهما المواثيق بأنه سوف يقوم بتأييد منهاج « بَلتمور » كاملا ، وهذا فضلا عن أن الرئيس « ترومان » (Truman) طلب إلى الحكومة البريطانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن تفتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول ١٠٠,٠٠٠

---

(١) أرسلت البرقية التاليــة إلى برنارد جوزيف نائب رئيس القسم السياسى للوكالة بلندن فى ١٠ اكتوبر : « إذا كان حاييم يقصد أننا نتجنب فقط المعركة العامة دون الحالات الفردية . تحياتى إلى « تشيل » لمناسبة مولد ابنته » . فأجاب « شيرتوك » رئيس القسم السياسى بعد يومين بنفس التعبيرات الرمزية .

يهودى أُخرجوا من ديارهم فى أوربا . ولما كانت بريطانيا ،مع مالحقها من نقص فى القوة والنفوذ فى العالم ، لا يسعها الاستمرار فى تلقى الصدمات التى يوجهها إليها الرأى الأمريكى . فى غير مسئولية ، فى موضوع فلسطين ، أعلن وزير خارجيتها يوم ١٣ نوفمبر أنه قد تمّ الاتفاق على تعيين لجنة تحقيق إنجليزية — أمريكية مشتركة « للبحث فى موقف اليهود فى الممالك الأوربية التى كانوا فيها ضحية للاضطهاد النازى . . .. مع الوقوف على حقيقة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين من حيث تأثيرها فى أمر هجرة اليهود إليها واستيطانهم بها ، ومع مراعاة مصلحة الأهلين المقيمين بها الآن » .

فبادر الصهيونيون إلى التنديد بتصريح وزير الخارجية ، ذلك التصريح الذى كان مشفوعاً ببعض تعليقات لاذعة على مسلكهم الأخير ، وأصدروا الأوامر بعمل إضراب احتجاجى فى كافة أنحاء فلسطين ، قامت خلاله عصابات الرعاع فى تل أبيب بإشعال النار فى بعض المبانى الحكومية ؛ وفى يوم ١٢ ديسمبر أصدر « المجلس الصهيونى الداخلى » التصريح التالى : « إن السياسة التى ارتبطت بها الحكومة البريطانية فى تصريح بَلفور وفى صك الانتداب قامت على الاعتراف بأن المسألة اليهودية لا يمكن حلها حلا ناجعاً إلاّ بحشد أكبر عدد ممكن من اليهود فى فلسطين وبإعادة القومية اليهودية .... وان الوكالة اليهودية تتمسك بأنه من حق كل يهودى يعانى ضنكا مادياً أو نفسياً أن ينزل أرض فلسطين. . . . وان الشعب اليهودى . . . . لن يدخر جهداً ولا تضحية حتى يحظى بإعادة إنشاء « الكومَنولث اليهودى » فى فلسطين » . وكأنه أريد تقوية هذا التحدّى ، فقامت جماعة « إرجون سفاى ليومى » بعد أسبوعين من ذلك بنسف القيادة العامة لمصلحة المباحث الجنائية بالقدس ،

ومات فى ذلك سبعة من رجال البوليس والجند ، كما مات اثنان آخران فى اعتداءات أخرى جرت فى نفس الوقت فى يافا وتل أبيب . فلما استُدعى كل من « بن غوريون » و « شيرتوك » إلى دار الحكومة لسؤالهما فى هذا الشأن ، صرحا بأن الوكالة اليهودية ليس لها أى اتصال مطلقاً بهـــذه الاعتـداءات الإجرامية ، وأعـربا عن عميق أسفهما لما وقع من الخسـائر فى الأرواح ؛ غير أنهما قررا فى الوقت نفسه : « ان كل جهـد تبذله الوكالة لمنع مثل هذه الحـوادث مقضى عليه بسبب السياسـة التى تتّبعها فى فلسـطين حكومة جـلالة الملك ، التى عليها تقع التبعة الأولى بشأن الحـالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد ؛ وإنه لمن الصعب الالتجاء إلى « يشـــوب » Yishuv (الطائفة اليهودية) لمراعاة القانون فى الوقت الذى تجنح فيه الحكومة المنتدبة باستمرار إلى الإخـلال بقـانون البلاد الأساسى الذى يتضمنه صك الانتداب » .

أما ما كان من شأن لجنة التحقيق الإنجليزية — الأمريكية ، فإنها بدأت أعمالها فى مدينة « وَشِنطون » فى ينـاير سنة ١٩٤٦ ، ثم انتقلت إلى لنـدن والبلدان الأوربية ، وشرعت فى مبـاشرة عملها فى القدس فى شهر مارس . وفى هذه الأثناء هبطت حركة الإرهاب نوعاً ما ، وإن كانت قد جرت حركة جماعية أخرى فى فبراير بأن قامت جمـاعة البلماخ بنسف محـطة الوادار التابعـة للقوة الجوية الملكية فى حيفا ومهاجمـة معسكرات قوة البـوليس المتنقل ، كما قامت جماعتا « إرجـون » و « سـتيرن » بالهجوم على بعض المطارات ودمّرتا من الطائرات ما قيمته مليون جنيه . فضـلا عن أن الصحيفة غير المسموح بها التى كانت تصـدرها هيئة « الهجانا » ، والتى رُفع من شأنها فصـارت تسمى باسم « حركة المقاومة اليهـودية » ، قالت فى مقام المفـاخرة بما حدث : « إنه لم يُعبأ بالإنذار الأول الصـادر من « المقاومة اليهودية » فى أول نوفمـبر ، وها هو ذا الشعب اليهودى بأسره قد اضطر إلى عمل إنذار ثان » .

وقد لقيت لجنة التحقيق بعض الصعوبة فى التوفيق بين وجهتى النظر البريطانية والأمريكية ، ووُفّقت فى نهاية الأمر إلى إصدار تقريرها بإجماع الآراء فى اليوم الأول من شهر مايو . وقد قابله القرّاء البريطانيون بشىء من الشعور بخيبة الأمل لِمَا رأوا فيه من بعض النقاط التافهة الجوفاء ، والإغضاء عن أهمية بعض الأمور ، وتحاشى القطْع برأى حاسم فى بعضها الآخر .

فمن الأمور التى طالب بها التقرير التجاوز فى هذه الآونة عن مقترحات التقسيم والأخذ بفكرة استمرار الانتداب « إلى أن تزول الروح العدائية بين اليهود والعرب » (الفقرتان ٣و٤) ،وأن يؤذن فى الحال بإصدار ١٠٠٠٠٠ شهادة هجرة لليهود الذين كانوا ضحية الاضطهاد ، وتُضاعف سرعة الإجراءات اللازمة لدخولهم فلسطين بقدر ما تسمح به الظروف؛ ومع التسليم بأن فلسطين وحدها لا تقوم بحاجات الضحايا اليهود فلا مفرّ من تشجيع الهجرة إليها كلما كانت الظروف ملائمة ، « وذلك مع الاستيثاق من عدم المساس بحقوق العناصر الأخرى من الأهلين وموقفهم » (الفقرات ٢ و ١ و ٦) . ثم إنه يُصرف النظر عن لائحة نقل ملكية الأراضى وتحلّ محلها حرية شراء الأراضى واستئجارها ، وفى مقابل ذلك يُمنع سريان الأمر السابق صدوره من هيئة « الاعتماد القومى اليهودى » بتحريم استخدام العمال غير اليهود (الفقرة ٧) . وتناولت الفقرة الثامنة نقد المقترحات الصهيونية الخاصة بإنشاء « سلطة تختص بوادى الأردن » يكون لها حق التصرف فى مياه نهر الأردن ونهيراته دون الرجوع إلى حكومتى شرقى الأردن وسوريا ، اللتين ينبع فى بلادهما من النهيرات ما يغذّى هذا النهر بجانب ها من مياهه[1] . وفى الختام يشير التقرير

---

(١) يراجع : M.G Ionides. 'Irrigation in Palestine' The. World To - day الجزء الثالث سنة ١٩٤٧ ص ١٨٨ والصفحات التالية .

فى الفقرة العاشرة بأن يوضح للفريقين أن أى محاولة منهما لاستعمال العنف تُقمع بكل حزم، «واننا نرى فوق ماتقدم أن تعود الوكالة اليهودية فى الحال إلى التعاون الفعال مع الدولة المنتدبة فى القضاء على أعمال الإرهاب والهجرة غير المشروعة وفى العمل على مافيه صيانة القانون والنظام».

وقد قابل العرب التقرير بالاحتجاج على ما اقترحه لمصلحة الصهيونيين من التعديل « فى الورقة البيضاء » لعام ١٩٣٩، تلك التى قابلوها يومئذ بفتور وأصبحوا الآن يرون فيها ملاذَ أمانيهم القومية ؛ وطالبوا بالعدول عن الانتداب وسحب القوات البريطانية ، وبإنشاء دولة عربية ديمقراطية : وهدّدوا بالالتجاء إلى طلب المعونة من روسيا . أما الصهيونيون فإنهم قاموا كما هو شأنهم دائماً ، بانتخاب ما حواه التقرير من المقترحات الملائمة لهم ونشروها على أنها هى التقرير بأكمله ، وسكتوا سكوتاً تاما عن كل ما رأوه غير ملائم لهم من مشتملاته . والواقع أنهم كانوا على استعداد لقبول التقرير على أنه دفعة أولى فى طريق الوصول إلى الدولة اليهودية التى ينشدونها ، دون أن تكون له عندهم أى صفة أخرى .

وقد صرّح رئيس الوزارة البريطانية أمام مجلس العموم أن التقرير بكل ما يتناوله من مسائل سيُعتبر وحدة واحدة لا تتجزّأ ، وبات مفهوما من الحقائق التى استُعرضت آنئذ بشأن الجيوش غير المشروعة القائمة فى فلسطين أنه يستحيل الإذن بدخول ١٠٠,٠٠٠ من المهاجرين فى فلسطين مالم يُنزع سلاح هذه التشكيلات وبعد أن تسلّم أسلحتها ؛ وأنه من الأمور الجوهرية فى الموضوع أن تقوم الوكالة اليهودية بنصيب فعّال فى القضاء على أعمال الإرهاب . كذلك أعربت الحكومة عن رغبتها فى الاستيثاق من مدى

استعداد حكومة الولايات المتحدة للإسهام فيما يقتضيه الأمر من المسئوليات الإضافية : عسكرية كانت أو مالية .

عند ذلك ثارت ثائرة زعماء الصهيونيين لفكرة مطالبتهم « بتصفية قوّات الدفاع عن الطائفة » ؛ وعلى الرغم من تواطئهم الأخير مع الإرهابيين عادوا إلى ما كانوا يدّعونه دائما من أن أعمال الإرهاب « هى من صنع أفراد قلائل غير مسئولين[1] » . وكان رئيس الولايات المتحدة وأهلوها قد رسخ فى أذهانهم أن مسئوليتهم فى مسألة فلسطين قد انتهت بنشر تقرير اللجنة ، فشعروا الآن بالحرج إزاء مطالبتهم بالإسهام فى حَمل الأعباء الناجمة من فرض السياسة الجديدة المقترحة على البلاد .. شهر يونيه استجاب الرئيس لمشورة مجلس وزرائه بقبول الدعوة الموجّهة من لندن لأن ترسل الولايات المتحدة إليها ممثلين لها لبحث ما أُثير من المسائل الجديدة .

على أنه فى ليلة ١٦ — ١٧ يونيه قام رجال « البلماخ » بالاعتداء على مواصلات الحدود فى فلسين ، فدمّروا خمسة من جسور (كبارى) الطرق وأربعة من جسور السكة الحديدية ، وأحدثوا من الخسائر ما قدرت قيمته بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ؛ كما أعلنت محطة الإذاعة السرّية الصهيونية أنها تتحمل ، نيابةً عن « حركة المقاومة » ، كل التبعة فى تجديد نشاطها « نظراً لسياسة التسويف التى تتبعها الحكومة البريطانية[2] » . فلما اتضح من كل ذلك أنه قد

---

(١) عن المقالة الرئيسية فى « Palestine Post » الصادرة فى ٢ مايو سنة ١٩٤٦ .

(٢) وكان قد سبق ذلك منذ شهر وعيد بالانتقام ، صدر عن طريق الإذاعة و « بناء على طلب شيرتوك » . (نقلا عن الورقة البيضاء الصادرة فى يوليو سنة ١٩٤٦ وفيها نص برقية فى هذا الشأن للوكالة اليهودية) .

آن الأوان للقضاء على هذه الحملة التى يقوم بها زعماء الصهيونيين « للتشهير والتحريض والإرهاب » ، قامت السلطات العسكرية فى يوم ٢٩ يونيه باحتلال مبنى الوكالة اليهودية وقبضت على أكبر زعماء الصهيونيين ، ومن بينهم « شيرتوك » والمحامى اليهودى الكندى « برنارد جوزيف » وكيله السياسى فى القيادة . ولم يكن « بن غوريون » بينهم لتغيّبه فى أوربا ؛ كما اعتقلت الكثيرين من رؤساء جماعة « البَلماخ » ، وكشفت عن مجموعة كاملة من مخابىء الأسلحة ، كاملة الإعداد ، فى مستعمرة « ياغور » إحدى معاقل « البلماخ » .

وبينما كانت هذه المحادثات تجرى مجراها بين بعثة مجلس الوزراء الأمريكى والخبراء البريطانيين ، قامت جماعة « إرجون » عقب ظُهر يوم ٢٢ يوليو بنسف أحد أركان « فندق الملك داود » . فهلك فى ذلك ٩١ نفساً معظمهم من الموظفين المدنيين من عرب ويهود [1] . ولم يكد أثر هذا الحادث يغيب عن الأذهان حتى أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ يوليو أن الخبراء الإنجليز — الأمريكيين قد وُفقوا إلى خطة « فيدرائية » لقسمة فلسطين إلى ولايتين رئيسيتين تتمتعان بالحكم الذاتى : إحداهما عربية والثانية يهودية ؛ وتكون لكل منهما سلطة إدارة معظم الشئون الخاصة بها ، وتدخل فى ذلك مراقبة الهجرة فى حدود عدم تجاوز مقدرة الامتصاص الاقتصادية فى الولاية » .

ومع أن الدول العربية قبلت دعوة الحكومة البريطانية إلى حضور مؤتمر

---

(١) كان للقيادة العليا للهجانا ضلع فى هذا العمل الفظيع قبل وقوعه ، وبقوا بعد ذلك على اتصال بالقيادة العليا لجماعة « إرجون زفاى ليومى » طبقاً لما ذكره (مناخم بيجن) (Menachem Begin) فى كتابه (The Revolt) — الصفحات ٢١٣ — ٢٦

للبحث فى تفصيلات هذه الخطة ، فإن عرب فلسطين ، وقد وجدوا فى فرار المفتى من فرنسا إلى مصر مصدر تشجيع جديد [(١)] ، رفضوا حضور المؤتمر إلا إذا سُمح لهم باختيار ممثليهم فيه اختياراً حرا ، ويكون المفتى واحداً منهم . أما الوكالة اليهودية فقد قررت هيئتها التنفيذية أنها « لا تستطيع الاشتراك فى أى مباحثات يكون أساسها الخطة « الفيدرالية » : إذ أنها تحرم الأمة اليهودية من الحق المخوّل لها فى صك الانتداب وهو أن يكون لها ٨٥ فى المائة من فلسطين الغربية [(٢)] ، وأنها لا تكفل الحكم الذاتى الحقيقى ، ولا تضمن إطلاق يد اليهود فى الهجرة إلى فلسطين واستيطانها » . غير أن الوكالة أبدت استعدادها للاشتراك فى المؤتمر « إذا كان الغرض من المباحثات إنشاء دولة يهودية قادرة على الاحتفاظ بكيانها فى رقعة من فلسطين وافية بغرضها » . وقد فُسّر المقصود من « الدولة اليهودية القادرة على الاحتفاظ بكيانها » فيما بعد بأنها تشمل حوض الجليل بأكمله والسهل الساحلى (طبقاً لخطة التقسيم التى اقترحتها اللجنة الملكية فى سنة ١٩٣٧) مضافا إلى ذلك « القسم الجنوبى » ، بحيث تضمهما معاً ، إن أمكن ذلك ، حدود متصلة ، وبحيث تكون مساحة الجميع ٦٥ فى المائة من جملة رقعة فلسطين . وقد وَصف هذا الاقتراح المتكلم الرسمى بلسان الصهيونيين ، فى امتنان ، بأنه تضحية عظمى ، وقال إن العرب سيستولون على الهضبة الوسطى ، واقترح تسليم الأماكن المقدسة المسيحية لهيئة دولية تمثل

---

(١) لا شك فى أنه استطاع ذلك بتغاضى بعض رجال الحكومة الفرنسيين .

(٢) هذه المساحة المقترح تخصيصها للولاية اليهودية تنطبق بالتقريب على الخطة التى وضعتها لجنة تقسيم فلسطين عام ١٨٣٨ ، وهى تقصر أراضى اليهود إجمالا على ما كان بأيديهم فعلا مضافا إليه بعض النتوءات العربية الصغيرة .

الكنائس [1] .

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه المحادثات مع الصهيونيين والعرب ، أخذ يُقلق بالَ أولى الأمر فى فلسطين تدفق تيار الهجرة اليهودية غير المشروعة عن طريق البحر ، حاملا المهاجرين من أوربا الوسطى ، حيث كان البائسون من اليهود الذين أفلتوا من فظائع « هتلر » يجدون من الدعاية الصهيونية المدعّمة منذ انهيار ألمانيا تشجيعاً على التطلع إلى دخول فلسطين والمطالبة بذلك فعلا ، واشتدت حالتهم بحدوث المذابح اليهودية فى بولندا والمجر . وكان جنود اليهود فى جيوش الحلفاء ، وغيرهم من عملاء الصهيونية ، يقومون بمهارة فائقة ، وبإرشاد الوكالة اليهودية ، بتدبير طرق التسلل إلى شواطىء البحر الأبيض المتوسط ويبتاعون أو يستأجرون السفن لرحلة نقلهم إلى فلسطين . وكان الجانب الأكبر من الاعتمادات السخية التى أُنفق منها على هذه العمليات يأتى من المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة، حيث كانت هذه المنظمات تدير حركة الدعاية لهذه التبرعات علناً فى الصحف [2] . وقد صرّحت الحكومة البريطانية فى هذا الصدد بأن « الأغذية والملابس والمواد الطبّية ومعدّات النقل وغير ذلك مما تعدّه « وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين » (U.N.R.R.A.) وغيرها من هيئات تخفيف الآلام بأوربا ، كانت كلها تحوّل من الوجه الأصلى الذى أُعدّت له إلى هذا « الطريق السرّى إلى فلسطين » . وقد كانت غالبيّة المهاجرين الذين يقع عليهم اختيار رؤساء الصهيونيين من الشبان والشابات ، ليعزّزهم عدد

---

(١) عن : (Palestine Post) الصادرة فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩ .

(٢) وحتى الاكتتابات للمنظمات الإرهابيــة كانت تعفى من ضريبة الـ... الأمريكية على اعتبار أنها (تبرعات خــيرية) .

سكان المستعمرات الزراعية وصفوف « الهجَانا » . وعلى هذا النهج لم يحل منتصف شهر أغسطس حتى كان عدد المهاجرين غير الرسميين الذين وصلوا إلى فلسطين ونزلوا بها فى المخيّمات انتظاراً لإقرار هجرتهم قد بلغ مقدَّما جملة المسموح به لثلاثة الأشهر التالية ؛ باعتبار ١٥٠٠ مهاجر فى الشهر ، وذلك فضلاً عن آلاف غيرهم قيل إنهم فى الطريق إلى فلسطين . لذلك استقرّ عزم الحكومة على أن تنقل جمع المهاجرين الذين وصلوا بعد ١١ أغسطس إلى « قبرص » . وقد أثارت هذه السياسة لدى الصهيونيين عاصفة من المظاهرات الصاخبة والشتائم ، وفى بحر أسبوعين اثنين قاموا بمحاولتين لتدمير السفن التى كانت تُستخدم فى نقل المهاجرين إلى جزيرة قبرص . وفضلا عن ذلك قرر الصهيونيون تدبير مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لزيادة حركة الهجرة ، « دون مراعاة لقيود تلك الورقة البيضاء غير المشروعة التى من شأنها القضاء على حركة « الوطن القومى » بالركود » . وهذا مع أنهم كانوا إلى ما قبل هذه اللحظة يدّعون دائما أن الرحيل من أوربا كان مجرّد حركة ذاتية فجائية غير مدبّرة [(١)] .

افتتح مؤتمر لندن بحضور ممثلين للدول العربية ، غير أنه لم يحضره أحد من عرب فلسطين أو يهودها . وقد رُوى عن وزير الخارجية أنه صرّح بأن

---

(١) ان الادعاء بأن الوطن القومى سيبتلى بالركود مالم تجر حركة الهجرة إليه بنسبة كبيرة قد أيد للعرب ما كانوا يخشونه من أنه ، سواء فصل فى الأمر بمقتضى الخطة (الفيدرائية) التى تؤيدها الحكومة أم بمقتضى خطط التقسيم ، قد بيت الصهيونيون النية على حشد رقعتهم بالنزلاء ، على أن يقوم هؤلاء ، فجاءة وعندما تسنح الفرصة الملائمة ، بغزو الرقعة العربية . أما ما كان من شأن حركة النقل إلى قبرص ، فان عدد اليهود الذين أنزلوا فيها بالخيام بلغت جملته فى نهاية مايو سنة ١٩٤٧ نحو ١٥٠٠٠ مهاجر ، وهى جملة المقرر لعشرة شهور .

الحكومة غير مستعدة للنظر فى أى حلّ لا يعمل حسابا لوجود ٦٠٠,٠٠٠ يهودى هنالك متمسكين بحقوقهم السياسية بوصفهم مجموعة قائمة بذاتها ، أو يغفل ضرورة مساهمة فلسطين فى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين . وصرّح العرب من جانبهم بأنهم لا يرون شيئا غير إنشاء دولة مستقلة تتساوى فيها حقوق جميع السكان المقيمين بها إقامة دائمة منذ عام ١٩٣٩ والذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية بعد ذلك التاريخ ، وأن يُسمح فى هذه الدولة بحرّية التعليم لليهود واستعمال العبرية باعتبارها لغة رسمية ؛ ولكنهم يشترطون مع ذلك وقف الهجرة اليهودية جملةً واستمرار العمل باللائحة الحالية لنقل ملكية الأراضى ، مع عدم إحداث أى تعديل فى هذين الأمرين إلاّ بموافقة أغلبيّة الأعضاء العرب فى الهيئة التشريعية للبلاد . وفى هذه الأثناء قامت الحكومة بمفاوضات مماثلة لذلك مع الوكالة اليهودية ، رغبةً فى إعادة حبل الاتصال المقطوع بينهما : وبعد أن أصدر « المجلس الصهيونى الداخلى » نداء إلى « اليشوب » (الطائفة اليهودية بفلسطين) بمقاطعة الإرهابيين ومنع كل تأييد لهم ، قامت الحكومة فى ٥ نوفمبر بإطلاق سراح زعماء اليهود المعتقلين . غير أنه لم يكن من وراء هذا التسامح سوى اشتداد موجة الإرهاب حتى بلغت جملة من اغتالهم الإرهابيّون من الموظفين البريطانيين العسكريين والمدنيين فى هذه السنة بأكملها حداً لم تبلغه فى أى سنة واحدة منذ ابتداء الثورة العربية ، فكانت جملتهم ثلاثة وسبعين ، فى مقابل الرقم القياسى ، الذى يرجع إلى عام ١٩٣٨ ، وهو تسعة وستون . أما جملة ما وقع من الإصابات لجميع العناصر على اختلاف قوميّاتها بسبب الاضطرابات السياسية ، فكانت ٢١٢ من القتلى و ٤٢٨ من المصابين .

على أن حملة الإرهاب وقفت فجأة ، كأنما بفعل ساحر ، عندما افتُتح ، فى

ديسمبر ، المؤتمر الصهيونى العالمى الثانى والعشرون . وكانت الانتخابات التى أجريت من أجله فى فلسطين قد أسفرت عن فوز حزب « التعديل » بنجاح باهر ، فلم يتفوّق عليه سوى حزب « ما باى » (حزب العمال) ؛ ومع ذلك لم تحصل « اليشوب » على أكثر من ٢١ فى المائة من مقاعد المؤتمر ، فى حين فاز صهيونيو أمريكا بالمرتبة الأولى فحصلوا على ٣٢ فى المائة من المقاعد . وقد كانت الروح السائدة بين أعضاء المؤتمر روح تطرّف شديد ، إذ اتحد معظم الصهيونيين الأمريكيين مع رجال حزب « التعديل » (الفلسطينى) وطالبوا بإنشاء دولة يهودية تشمل فلسطين بأسرها . وعند ذلك قام « وايزمان » واستحلف المؤتمر أن يعمل على التفاهم مع بريطانيا لإقامة دولة يهودية « فى رقعة وافية بالغرض » فى فلسطين ؛ وأنذر القوم بأنهم إن لم يقبلوا ذلك باتوا مهدّدين بتضاؤل تقدمهم إلى الأمام ، أو بمواجهة الخطر ، الذى ينجم عن أعمال الإرهاب وما تقابل به من إجراءات القمع ، وهو القضاء على كل ما كسبوه فى إحدى وعشرين سنة ؛ وأنه لا يستطيع البقاء فى رياسة جماعتهم إذا كبّل المؤتمر هيئتهم التنفيذية بسياسة لا يمكن تنفيذها . ومع ذلك قرر المؤتمر بأغلبية ١٧١ صوتا ضد ١٥٤ ألاّ تشترك جماعتهم فى مباحثات مؤتمر لندن المزمع استئنافها إلاّ إذا أجيبوا فى الحال إلى ما يطلبون بشأن مسألة الهجرة التى هى أم المسائل ؛ وفى يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٧ صرّح « شيرتوك » أمام مؤتمر صحفى بأنه ، نظراً لأن العرْض الذى عرضته الوكالة فى الخريف الماضى للتوفيق بين وجهتى النظر لم يقابَل بأى استجابة من البريطانيين ، فإن الوكالة تتمسك الآن بإنشاء دولة يهودية مستقلة فى فلسطين بأسرها ؛ وستضمن هذه الدولة المساواة بين العرب وغيرهم فى الحقوق ، ولكنها ستعمل على الوصول إلى أغلبية عددية (يهودية) بأسرع ما فى الإمكان بإدخال ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين .

وقد استؤنفت أعمال الإرهاب فى العام الجديد . ففى يوم ١٢ يناير قامت جماعة « ستيرن » بمحاولة اعتداء فظيعة القيت فيها القنابل على مجموعة مبانى الشرطة بحيفا ، على نمط كارثة « فندق الملك داود » ، وأسفر الحادث عن قتل خمسة وإصابة أربعة وثلاثين . عند ذلك أصدرت جماعة « وَعد ليُومى » (Vaad Leumi) قراراً باستهجان القتل كوسيلة من وسائل المقاومة السياسية ، وأعربت عن سخطها على قيام الإرهابيين بإلقاء الرعب فى قلوب الطائفة اليهودية وإفسادهم « النظام القومى » ، وادّعائهم لأنفسهم الحق فى تقرير متى وأين يكون كفاح الشعب اليهودى . غير أنه عندما سئل متكلم بلسان الوكالة اليهودية فى مؤتمر صحفى عما إذا كان سيُطلب من الطائفة التدخّل فى الأمر إذا وقع إعتداء من الإرهابيين على البريطانيين أجاب بأن نص القرار لا يفهم منه ذلك[١] ؛ ثم صرّحت بعد ذلك « المِسز مايرسون » (Mrs. Meyerson) ، رئيسة القسم السياسى بالوكالة ، وغيرها بأنه لا يصح أن يُنتظر من « اليِشوب » أن يقوموا بالتجسس على بنى جلدتهم[٢] . ثم حدث فى يومى ٢٦ و٢٧ يناير أن قام الإرهابيون بخطف اثنين من المدنيين البريطانيين ، أحدهما قاض اختُطف فعلا من محكمته ، ليكونا رهينة لضمان حياة إرهابى حكم عليه بالإعدام لاشتراكه فى حادث إعتداء قُتل فيه خمسة من الأنفس . وقد أُطلق سراح الاثنين (المخطوفين) على إثر صدور بلاغ نهائى من المندوب السامى إلى الوكالة ؛ غير أن الإرهابيين أعادوا الكرة فأذاعوا تهديداً بأن « يجعلوا فلسطين بحراً من الدماء » إذا نفذ حكم الإعدام الآنف الذكر : فكانت نتيجة ذلك أن أصدرت الحكومة أمرها فى ٣١ يناير بترحيل جميع النساء والأطفال البريطانيين وغيرهم من المدنيين الذين لا توجد دواع جوهرية لبقائهم ، مع ضم المتخلفين عن الرحيل

---

(١) عن : (Palestine Post) الصادرة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

(٢) شرحه — ٣ فبراير سنة ١٩٤٧

فى أماكن عسكرية مُعْنًى بحراستها ؛ ثم وجهت القول إلى الوكالة وجماعة « وعد ليومى » فى ٣ فبراير بأنه « نظراً لما وقع منهم من الرفض الصريح المستمر » للمعاونة ضد الإرهابيين ، فإنها تطلب منهم « أن يقرروا فى صراحة تامة ، وفى الحال ، ما إذا كانوا على استعداد لأن يُصدروا نداء علنياً للطائفة اليهودية بأن تمدّ يد المساعدة للحكومة بالتعاون مع الشرطة والقوات المسلحة على كشف أماكن أعضاء الجماعات الإرهابية وتقديمهم للقضاء » . فكان جوابهم على ذلك أن « اليشوب » لا تستطيع أن تضع نفسها تحت تصرف الحكومة لمكافحة النتائج السيئة التى نجمت عن سياسة هى من صنع الحكومة نفسها وتراها « اليشوب » مهدّدة لكيانها . . . . . »

وفى يوم ١٤ فبراير أعلن وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة ستعرض المسألة على هيئة « الأمم المتحدة » ، إذ قد رفض الفريقان خطة « فيدرالية » جديدة تسمح بدخول ٩٦,٠٠٠ مهاجر يهودى فى بحر السنتين التاليتين ، على أن يكون ما يلى ذلك من الهجرة خاضعاً لما يقرره المندوب السامى بعد التشاور مع كل من اليهود والعرب . وكان العرب قد رفضوا الموافقة على أى هجرة جديدة إلى البلاد ، كما رفض الصهيونيون المبدأ الذى يجيز للعرب أن يكون لهم شأن ما فى تحديد الهجرة اليهودية .

وحدث أن حجزت السلطات إحدى سفن تهريب المهاجرين ، فقامت على إثر ذلك فى أول مارس اضطرابات إرهابية أسفرت عن قتل عشرين نفسا وإصابة خمسة وعشرين آخرين . وعند ذلك أعلنت الحكومة الأحكام العسكرية فى « تل أبيب » والمدن المجاورة لها وجزء من القدس ، فكانت جملة من سرى عليهم ذلك ٤٠ فى المائة من مجموع السكان اليهود ؛ وبعد مضى أحد عشر يوماً صدر تصريح رسمى بأنه « على الرغم من رفض الهيئات اليهودية الرسمية القيام بمساعدة قوات

الأمن فى مكافحة عصابات الإجرام واستئصال شأفتها ، فقد أتت المعونة من بعض أعضاء الطائفة اليهودية ، . . . . فبلغت جملة من قبض عليهم فى الأسبوعين الماضيين ثمانية وسبعين ، منهم خمســــة عشر من أعضاء جماعة « ستيرن » واثنا عشر من أعضاء « إرجون سفاى ليومى » وواحد وخمسون آخرون ذوو صلة بأعمال الإرهاب» . وعلى إثر ذلك سُحبت الأحكام العسكرية، إذ لم يكن من المرغوب فيه أن يبقى إلى أجل غير مسمى ما كان واقعاً من الخسائر والتعطل عن العمل واضطراب الحالة الاقتصادية ، مما سبب خسائر للطائفة اليهودية قدرت بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفى أواخر شهر أبريل عُقـدت الجمعية العامة لهيئة « الامم المتحدة » فى دور خاص للنظر فى مسألة فلسطين ، وفى الوقت الذى كانت فيه الجمعية توالى اجتماعاتها كانت فلسطين نفسها مشهداً لحملة إرهابية مستمرة . وبعـد أن قضت الجمعية أسبوعين فى مناظرات كشفت عن تيـارات دولية كثيرة متضاربة ذات تأثير فى الموقف ، قررت تأليف لجنة خاصـة ، يمثل أعضاؤها دولا صغيرة ومتوسطة ليست لها مصالح مباشرة ولا التزامات فى فلسطين ، وجُعلت مأمورية اللجنة « البحث فى جميع المسائل والنتائج المرتبطة بالموضوع » ، على أن تقدم اللجنة تقريرها للجمعية فى دور انعقادها التالى فى شهر سبتمبر، ويكون التقرير شاملا لما تراه اللجنة من المقترحات لحل المسألة . وقد قامت اللجنة بأبحاثها فى الشرق الأوسط فى المدة من ١٦ يونية إلى ٢٤ يوليو ؛ وكانت طوال هـذه المدة مقاطَعةً من عرب فلسطين ، غير أنها استمعت لأقوال شخصيات تمثل الدول العربية . وكان نشاط إرهابيى اليهود قائما مدة وجود هـذه اللجنة بالشرق الأوسط ، مع أنه لم يكن له أثر خلال وجود اللجنة الإنجليزية الأمريكية لعام ١٩٤٦ ، ويرجع السبب فى ذلك بلا شك إلى أن ثلاثة من الإرهابيين كان محكوما عليهم بالإعدام لاشتراكهم فى غارة على سجن

« عكا » ؛ كما أن جماعة « الهجانا » لم تشأ أن تغادر اللجنة البلاد قبل أن تشاهد وصول أكبر دفعة حضرت إلى فلسطين من المهاجرين غير المشروعين وقدرها ٤٥٠٠ مهاجر، وعندما تعرضت لها السلطات قام بحارتها، من اليهود الأمريكيين، والمهاجرون أنفسهم، بمقاومة وحشية ، وأذاعوا بالراديو تعقيبا على موقفهم لإثارة اللجنة فى الموضوع . وفى يوم ٣١ أغسطس أُعلنت نتيجة أعمال اللجنة ، فأسفرت عن انفراد أقلية تتألف من ثلاثة من أعضائها بتقديم مقترحات مقاربة للخطة « الفيدرالية » التى اقترحتها اللجنة الإنجليزية — الأمريكية فى يوليو سنة ١٩٤٦ ، وأن أكثرية مؤلفة من سبعة من أعضاء اللجنة ، البالغة جملتهم أحد عشر عضواً ، اقترحوا على الجمعية العامة تقسيما أدق تحديدا ، على نمط ما جاء بتقرير « اللجنة الملكية » عام ١٩٣٧ ، مع ربط الولايتين اللتين تتكونان على هذا الوجه باتحاد اقتصادى ؛ وبناء على مشروعهم تشمل الولاية اليهودية ما كان داخلا فى حدودها وقتئذ ، مضافا إليه المركز الفرعى « بئر سبع » ، من أعمال جنوبى فلسطين ، والشطر الشرقى من حوض « الجليل » ، مع بقاء الشطر الغربى منه فى يد العرب ، وفى فترة الانتقال ، المقدرة بعامين ، يُسمح بدخول ١٥٠٠٠٠ مهاجر يهودى ، مقابل ما سبق أن قدرته بريطانيا فى اقتراحها فى شهر يناير للمدة نفسها وجملته ١٠٠,٠٠٠ مهاجر ، ويبطل العمل بلائحة نقل ملكية الأراضى فى الولاية اليهودية . وافترض المشروع أن بريطانيا ستواصل إدارتها للبلاد خلال فترة الانتقال برعاية « الأمم المتحدة » ، بل بمساعدة بعض أعضائها إذا رُغب فى ذلك . وينطوى هذا المشروع على مصاعب بديهية . ففى حين أنه يُشبع الرغبات الصهيونية العاجلة إلى حد كبير ، نراه يقضى بإدخال نصف مليون من العرب فى منطقة الولاية اليهودية ، كما أنه بإخراجه « يافا » من يد العرب يتركهم بدون ثغر خاص بهم ، فضلا عن إرغامهم على قبول هجرة اليهود إلى البلاد فى فترة الانتقال بنسبة تفوق كل ما قبلها حتى القمة

التى بلغتها فى السنتين ١٩٣٤ — ٣٥ قبل بداية الثورة العربية ، وذلك دون أى ضمان يضمن عدم جنوح سكان الولاية اليهودية ، الذين لم يوضع حد لتكاثرهم مستقبلا ، إلى الانتشار عند سنوح الفرصة فى اتجاه البلاد العربية ؛ وكل هذا دون أى مقابل سوى استقلالهم ، ذلك الاستقلال الذى يتوقف الاعتراف به على تعهدهم بضمان الحريات الأساسية وعدم التفريق بين العناصر ، وتوقيعهم معاهدة باتحادهم الاقتصادى مع الولاية اليهودية ؛ على أن يكون مفهوما أن هذا الاتحاد الاقتصادى تكون له الأولية على رغبات قد تكون للعرب فى الارتباط مع الدول العربية بروابط أقوى منه ؛ وأخيرا ، نجد أنه على الرغم من أن ستة الأسابيع التى سبقت نشر التقرير كانت مشهداً لأفظع الاضطرابات التى وقعت بين الفريقين ، فى منطقة « يافا — تل أبيب » ، منذ أيام الثورة العربية ، فقد ألقى المشروع على كاهل الولايتين مشكلة ثقيلة من ناحية المحافظة على الأمن والسلام ، إذ أن كلا من الولايتين ، على صغر رقعتهما ، كانت تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة لا يصلها سوى « نقطتى تلاق » أُعدّتا لذلك خاصة .

وفى يوم ٢٦ سبتمبر أعلن وزير المستعمرات بكل وضوح أن بريطانيا تشعر بعدم استطاعتها تنفيذ سياسة غير مقبولة من اليهود والعرب على السواء ، وأنها ستضطر إزاء عدم الوصول إلى حلّ للمشكل إلى اتخاذ التدابير العاجلة لسحب القوات والإدارة البريطانية من فلسطين . وفى يوم ٢ أكتوبر قام رئيس القسم الأمريكى بالوكالة اليهودية بإبلاغ الجمعية العمومية للأمم المتحدة أنه « فى حالة تخلّى القوات البريطانية ، يقوم الشعب اليهودى فى فلسطين بلا توان بإعداد العناصر الكفيلة بحفظ الأمن العام » . وفى يوم ٢٩ نوفمبر وافقت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة على خطة التقسيم بتعديلات طفيفة ،

وإن كان لم يتسنَّ الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لصحة القرار إلا بمجهود هائل للتأثير فى الأعضاء واستدعى الأمر فى آخر لحظة إعادة النظر فى ثمانية أصوات مشكوك فيها وضمها إلى جانب الموافقين على التقسيم . وقد علق على الحالة مراسل جريدة « التَيِمز » بقوله : « إن الشعور العام بين الأعضاء ، بصرف النظر عن مزايا مشروع التقسيم ومساوئه ، وعن تأييده من جانب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معاً ، أنه لم يكن من الممكن الموافقة عليه فى بلد آخر غير « نيويورك » . . . . . وقد ظهر أن قوة النفوذ اليهودى فى « وشنطون » ضرب من المعجزات[١] » .

وسُرعان ما أعقب ذلك ظهور حرب العصابات فى فلسطين . « فإن العرب صمّموا على اظهار عزمهم على عدم خضوعهم فى استكانة لخطة التقسيم الصادرة من الأمم المتحدة ، فى حين أن اليهود من جانبهم حاولوا دعْم المزايا التى فازوا بها فى الجمعية العمومية باتخاذ إجراءات عنيفة متعاقبة لإلقاء الرعب فى قلوب العرب وحملهم على التخلى عن كل رغبة لهم فى مواصلة المعركة[٢] » . وفى شهر يناير سنة ١٩٤٨ وقفت الحكومة البريطانية فى وجه ما طلبه الصهيونيون من الاعتراف بقواتهم المسلحة وبحقهم فى استيراد الأسلحة قبل انتهاء مدة الانتداب فى ١٥ مايو . وبعد أن أُحيلت مسألة تنفيذ مشروع التقسيم إلى مجلس الأمن ، اعترفت الولايات المتحدة فى ١٩ مارس بأن التنفيذ غير ممكن بالطرق السلمية ، واقترحت العدول عن المشروع والاستعاضة عنه بوضع فلسطين مؤقتا تحت وصاية الأمم المتحدة . أما مجلس الأمن فإنه دعا إلى عمل

---

(١) انظر كتاب Walter Lilienthal ; What Price Israel

(٢) عن : Sir Alexander Cadogan to the U. N. Palestine Commission — ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ .

هدنة بين العرب واليهود ، فلم يكن من وراء ذلك ، هذه المرة أيضا ، سوى إطالة المناقشات دون الوصول إلى قرار ما . وحدث فى هذه الأثناء أنه عندما أخذت القوات البريطانية فى الانسحاب ، قام الصهيونيون بهجوم مضاد قوى ، ولم يشرف شهر ابريل على الانتهاء حتى صار استعدادهم الحربى يفوق بلا شك ما أعدّه عرب فلسطين فى السهول من القوات التى عُرفت « بجيش التحرير » .

وبعد ظهر يوم ١٤ مايو أُعلن إنشاء « دولة إسرائيل » اليهودية[1] ، واعترفت بها فى الحال حكومة الولايات المتحدة ، حيث كان أحد المؤيدين للحركة الصهيونية المعروفين بقوة بيانهم قد عُين فى ٢٨ ابريل مساعدا لوزير الدولة فيما يختص بشئون فلسطين ؛ وتلا ذلك اعتراف روسيا والدويلات الضالعة معها ؛ وفى إثر ذلك عبرت جيوش الدول العربية المجاورة الحدودَ ودخلت فلسطين .

* * *

قامت قوة مصرية بعبور صحراء سيناء وشرعت فى الزحف شمالا متخذة معظم طريقها فى أراضى الدول العربية حتى صارت على بعد عشرين ميلا من « تل أبيب » ، حيث توقفت أمام خط الدفاع الإسرائيلى الأول . وكانت الأوامر الصادرة إلى « الفَيلق العربى » الأردنى تقضى باحتلاله المرتفعات العربية الوسطى ، فاضطر إلى الانحراف عن هذه الخطة بسبب قيام «إسرائيل» عقب انتهاء الانتداب مباشرة بمحاولة الاستيلاء على مدينة القدس القديمة . وهنالك التحم الفريقان فى معركة دُمر فيها الحى اليهودى بالمدينة القديمة،

---

(١) كان الوقت المحدد لانتهاء الانتداب منتصف ليلة ١٥ مايو ، فرؤى تقديمه عن موعده نظراً لأن يوم العطلة الدينى يبدأ بغروب شمس يوم ١٤ مايو .



١١ - إسرائيل والأردن في عام ١٩٥٠

كما أوشك اليهود من سكان المدينة الجديدة على الاستسلام بعد أن قُطعت عنهم المياه والمواد الغذائية الواردة من السهل الساحلي، لولا أن جاءتهم النجدة عن طريق هدنة فرضتها هيئة الأمم المتحدة فى ٩ يونيه لمدة أربعة أسابيع . وقد كان اليهود يقاتلون فى ثقة من وفرة مواردهم وفى شجاعة المستميت فى سبيل قضيتهم ، فى حين أن جهود العرب كانت تضيع سدى بين سوء الإدارة وعدم اتحادهم وتنسيق تعاونهم ؛ وأدهى من ذلك وأمرّ قربُ نفاد الاحتياطى من أسلحتهم وذخيرتهم ، بعد أن استجابت بريطانيا لما طلبته منها « الأمم المتحدة » من وقف توريد ما كانت تورده لهم بمقتضى معاهداتها مع مصر والعراق والأردن . أما إسرائيل فإنها ،على العكس من ذلك ، تلقت خلال فترة الهدنة الكثير من الإمدادات المهرَّبة ، من طيارات وأسلحة ثقيلة وصغيرة ومتطوعين من الخارج ؛ وكانت تستورد الأسلحة من « تشكوسلوفاكيا » الشيوعية بوجه خاص ، مقابل دفع ثمنها بالدولارات التى كانت تأتى إسرائيل من الولايات المتحدة بصفة « تبرعات خيرية » . وعندما استأنف العرب القتال بعد انتهاء الهدنة ، وقد تجددت حميتهم بما كانت تردده الصحافة والرأى العام من أنهم بالغوا فى اعتمادهم على الدعاية ، كانت إسرائيل قد أعدّت لهم مالا قبَل لهم به ، وزاد من قوة موقفها ما دبّ من الخلاف بين صفوف العرب . فقد امتنعت مصر والمملكة السعودية عن الاستجابة لمشروع الملك عبد الله الذى أراد به إدماج فلسطين العربية فى مملكته الأردنية ، رقاما بدلا من ذلك بإعلان إنشاء « حكومة جميع فلسطين » الخيالية برياسة المفتى ، الذى أصبح لا يوثق به .

وقد عيّنت « الأمم المتحدة » وسيطا من قِبَلها ، هو « الكونت

برنادوت » (Count Bérnadotte) للتوفيق بين الفريقين ، فغضبت حكومة إسرائيل والرأى العام بها عند ما حدد فى مقترحاته رقعة إسرائيل بأقل مما آل إليها فعلا نتيجة لأعمالها الحربية، فاغتاله الإرهابيون فى ١٧ سبتمبر ؛ ولما خرجت إسرائيل من مقتـل « برنادوت » ولا غبار عليها ، وجدت من ذلك مشجعا على المضى فى طريقها، فاتخذت من تعرض المصريين المؤن المرسلة إلى بعض المستعمرات اليهودية المنعزلة فى جنوبى فلسطين ذريعة لهجومها فى اكتوبر على المواقع المصرية ، واستولت بذلك على رقعة من الأرض تمتد إلى « بئر سبع » ، فضلا عن بسط يدها قبل ذلك على حوض الجليل بأكمله . ثم قاموا بهجوم آخر قبيل عيد الميلاد ، اجتازوا فيه الحدود المصرية ، وأوجدوا فى خلاله حالة توتر بسبب إسقاطهم لخمس طائرات من القوة الجوية الملكية كانت ترقب المعركة ، وفى خلال ذلك كان « الفيلق العربى الأردنى » ، بدلا من أن يبحث عن وسيلة ما يشغل بها إسرائيل عن « حلفائه » المصريين ، قد جنح إلى التفاوض مع إسرائيل لعقد هدنة محلية فى ميدان القـدس . أما المصريون فإنهم تجاهلوا مدى ما أحدثه تآمرهم على الملك عبدالله من مضاعفة شقة الخلاف بين العرب ، ورفعوا أصواتهم بالشكوى من أنهم قد « هُجروا » من أصدقائهم ، وكانوا أول الدول العربية فى توقيع الهدنة مع إسرائيل (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩) . وتلاهم « لبنان » ، ثم مملكة « الأردن » (بعد قيام فرقة إسرائيلية باحتلال الثغر الفلسطينى على البحر الأحمر ومبادرة قوة بريطانية صغيرة إلى احتلال الثغر الأردنى المجاور له ، وهو « العقبة » ، لإحباط أى خطة ترمى بها إسرائيل إلى الاستيلاء على هذه الجهة) ، ثم تبعتهم سوريا[١] . وفى أبريل سنة ١٩٥٠ صرحت بريطانيا لإسرائيل بأنها تعترف لها بالأمر

---

(١) كان العراق قد سحب قواته من فلسطين قبـل ذلك ، وبهذا لم تعـد له حاجة إلى هذه الهدنة .

الواقع ، ومدت نطاق تعهداتها للأردن بمقتضى المعاهدة القائمة بينهما ، حتى شملت تلك البقايا من فلسطين العربية التى أُدمجت أخيراً فى الأردن بصفة رسمية . وفى شهر مايو قامت الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية بإصدار تصريح مشترك « بأنها لا تتزحزح عن مقاومتها لأى استعمال للقوة أو التهديد » فى هذه الأنحاء ؛ وهو قرار أريد به منع استئناف الأعمال العدائية ، لا بين الدول العربية وإسرائيل فحسب ، بل بين الدول العربية نفسها .

بذلك تم لإسرائيل الاستيلاء على جميع أنحاء «الدولة القادرة على الاحتفاظ بكيانها» التى اشرأبت إليها أعناقها فى عام ١٩٤٦ [١] ، وأخذت فعلا فى ملئها بالحشود من المهاجرين بأسرع ما وُجد من وسائل لنقلهم من الخارج ؛ ولم يبق فى يد العرب من فلسطين سوى المرتفعات الوسطى ، من « جنين» (Jenin) إلى ماوراء « حبرون » بقليل جنوبا ، مضافاً إلى ذلك قطاع ضيق بجهة « غزّة » ، وعلى الرغم من صدور قرار من « الأمم المتحدة » بتدويل القدس فقد بقيت المدينة مقسمة بين إسرائيل والأردن . وقد بلغ عــــدد من خرجوا من ديارهم فى إسرائيل بسبب هذه الأحداث نحو ٧٥٠,٠٠٠ لاجىء عربى : منهم من غلبت حكمتهم على وطنيتهم فبادروا بالنزوح عن البلاد قبل مجىء الشر ، ومنهم من أُكدت لهم المواثيق بالعودة عاجلا إلى أوطانهم فى أعقاب الجيوش العربية «الظافرة» ، ومنهم من استحثتهم « الحرب النفسية » التى شنتها إسرائيل ، ومنهم من استولى عليهم الذعر من واقع الإرهاب المحيط بهم ، ومنهم كثيرون بلا شك ممن انضموا إلى الراحلين دون أن يعـــرفوا لرحيلهم سبباً . ومما يؤيد هذا التقدير لجملة عددهم أنه عندما جرى خلال عام ١٩٤٩ تقديرٌ

---

(١) أنظر ص ٣٣٧ . وقد كانت رقعة هـذه الدولة تشمل جل الأراضى المتوافر لها الرى فى منخفضات فلسطين كما عرفت وقت الانتداب ، فضلا عن حوض الأردن الجنوبى .

جرايات الإغاثة المخصصة من الأمم المتحدة للبائسين والمعوزين من العرب كانت التقديرات تُضخّم ، ومع ذلك رُبطت جملة الإغاثة على أساس مليون نفس ، أى نحو ٨٠ فى المائة من تعداد عرب فلسطين فى عهد الانتداب . فإذا تجاوزنا عن نسبة كافية نظير التدليس وفساد الإدارة ، اتضح أن « لمّ شتات المشرّدين » (من اليهود) فى أرض إسرائيل قد حدث على حساب تشتيت ، كامل تقريبا ، لشمل « الطوائف غير اليهودية » ، ممّن نصّ تصريحُ « بَلفور » وصك الانتداب على ضمان حقوقهم . لقد دفع هؤلاء الثمن غاليا ، نظير تعنّت « قادتهم » وعدم كفايتهم : فضلا عن تسمّم العلائق بين الدول العربية بتفاقم منافساتهم ومنازعاتهم فى هذه المعركة الوبيلة .

أما عن رجال الإدارة البريطانيين « فإنهم قد تجرّعوا كأس المرارة برؤيتهم ما كانوا يرمون إلى بنائه ينهار أمام أعينهم . . . . . . إن ما حصل إنما كان من فعل ظروف ذلك الوقت ، وصدر الحكم فيه بروح ذلك الوقت أيضا ، ولكنه مع ذلك لم يخرج عن كونه تخليا منا عن رسالة »[1] . وقد خرجت بريطانيا من المعمعة وقد مُست سمعتها بما ليس بالقليل . فقد كرهها الإسرائيليون لوقوفها فى طريق مصيرهم المقدس وأضافوا اسمها إلى القائمة الطويلة الحاوية لجميع ظالميهم ، وحمل لها العرب مثل هذه الحفيظة ، وإن لم يكن عذرهم فى قوة عذر الفريق الآخر ، لأنها « شجعتهم » على التعويل على تأييدها لهم بما أبدته من فاتر الشعور نحو إسرائيل . وعلى كل حال فإنه ، إلى أن يباح الاطلاع على المحفوظات الدبلوماسية ، لن تتاح لنا معرفة ما إذا كانت السياسة البريطانية قد غالت فى تقدير قوة العرب ومبلغ عزيمتهم ، وإلى أى حد وصلت هذه المغالاة إن كانت هناك مغالاة . ومن

---

(١) عن Interntional Affairs يناير سنة ١٩٥٠ ص ٩ — تأليف: Sir William Fitzgerald رئيس قضاة فلسطين .

الواضح أن «ونستون تشيرشِل» كان يأمل فى السنة الأخيرة من وجوده فى الحكم أن يفصل فى المسألة بتسامح — ولكن إلى حد محدود — من حيث تحديد رقعة إسرائيل، وأن يستعين بتعاون أمريكا على فرض ذلك على الفريقين. فلو كان أتيح لهذه السياسة النجاح لكان فى الإمكان اجتناب ماشوهد فعلا من إراقة الدماء والكراهية والبؤس والإهانة. لكنه وهو المستخف — بحق — بقوة العرب الحربية، كان معرضا (كما حصل فى ١٩٤٠ — ٤١) لأن يستخف كذلك بقدرتهم على التأثير السيىء فى منطقة المصالح البريطانية التى اتسع نطاقها، ولو كان قد بقى فى رياسة الوزارة لكان من الممكن أن ترغمه الحرب السوفيتية الباردة ضد فارس وتركيا على مجاملة العالم العربى رغم ميوله الشخصية. ولما أتت حكومة العمال، قليلة الخبرة، وجدت المصاعب أمامها كبيرة جدا. فهنالك فريقان متنازعان فى فلسطين لارجاء فى التوفيق بين مطالبهما المتضاربة دون نظر إلى العوامل الخارجية الخطيرة. فكان على تلك الحكومة أن تزن مصالح بريطانيا الإقليمية فى العالم العربى بجانب حالتها الجديدة من الاعتماد فى ماليّتها على حكومة الولايات المتحدة وماتظهره هذه - عن غير تعمّق - من العطف على الأمانى الإسرائيلية. وعلى كل حال فهناك حقيقة لامراء فيها، وهى أن السياسة البريطانية تذبذبت بين اتخاذ إجراءات حربية مع الصهيونية المسلحة وبين مُصالحة قادتها الجامحين. وقد عادت بذلك الفريقين المتنازعين دون أن تحقق غرضا يذكر

وبعد هذا وذاك، يمكن القول بأن المعركة ربما كانت ممّا ليس منه بدّ: لتعليم بريطانيا والولايات المتحدة أن الأمم ليست كلها سواء فى تعقلها واعتدالها، ولتُظهر لفريقى العرب واسرائيل أن هنالك حدودا طبيعية تحتّم وقوف رغبة كل منهما عند حد. وقد بينّا ما كان من تخاذل العرب. أما إسرائيل فلم يكن استقلالها وانتصارها سوى بداية لجهودها فى سبيل تحقيق أملها القديم؛ ففى

سنى الاستعداد والكفاح أعدّت مشروعات شاملة لاستثمار موارد البلاد استثمارا دقيقا، وهى موارد جلّها محدود وربما كان الكثير منها دون مستوى الاستغلال الاقتصادى. وفى مدة السنتين ونصف السنة التى تلت إعلان الاستقلال سُمح بدخول نصف مليون من المهاجرين لغرضين: أولهما الوفاء بالوعد الخاص بإعادة المشرّدين (إلى الوطن القومى)، والثانى وضع الأساس العاطفى الذى تشاد عليه المناداة بطلب الصدقات وأموال الاستثمار من اليهود ومريديهم فى الخارج (إذ كانت ماليّتها الداخلية لاتقوم مطلقاً بأعباء مشروعات الإنماء، ولأن الميزان التجارى للوطن القومى قدكان دائماً منذ البداية فى غير جانب البلاد). ومع ذلك قد اضطر القائمون على المشروعات الحكومية فى صيف عام ١٩٥٠ إلى الاعتراف بأن الوارد إلى البلاد من رءوس الأموال، مع أنه كان يعدّ بمئات الملايين من الدولارات، قد جاء أقل بكثير جدا من المقدر لمشروعاتهم، كما أن تقديراتهم لنفقات إنشاء المستعمرات والصرف على الإنماء قد أتت دون الواقع بكثير، إذ أنه منذ إعلان الاستقلال قد ارتفعت الأجور والأسعار إلى مستوى لا يضارعه إلا القليل فى العالم؛ وهذا فضلا عن صعوبة العثور على الأسواق اللازمة لتصريف البضائع الإسرائيلية، وهى بضائع محدودة فى أنواعها، غالية فى أثمانها، وليست من الضروريات الأساسية، وما وُجد لها من أسواق كان التعامل معه بطريق المقايضة. ثم إن المهاجرين الجدد (القادمين من بلاد أوربا الخاضعة لنفوذ «هتلر» ومن اليمن وشمالى أفريقية وغيرها) كانت تعوزهم صفات التحمس الدائم، والتفانى، والمرونة، التى توافرت فى النزلاء الأوائل، كما أن جانباً لايستهان به من السكان، وقد اعتادوا مدة قرون بأكملها التحايل لعدم تنفيذ أوامر الحكومات التى هم غرباء عنها، لم يجدوا الآن من السهل تقبّل النظام «الصارم» الذى فرضته حكومة الوطن، فلجأوا بدافع من غريزتهم إلى سوق

سوداء واسعة النطاق ، تعامَل فيها الكثيرون حتى بعض رجالهم « المتحمسين » بالمستعمرات الجماعية . وقد استدعى تفاقم الحالة إلى إجراء تخفيض جوهرى فى قيمة النقدفى فبراير سنة ١٩٥٢ ؛ غير أنهم مالبثوا أن اتاهم ما يمكن أن يكون فيه نجدة لهم ، وذلك عندما تعهدت حكومة ألمانيا الغربية فى أواخر ذلك العام بأن تقدم لأسرائيل من البضائع ما قيمته ٨٢٢ مليون دولار فى بحر أربعة عشر عاما ، تعويضاً لما لحق يهود أوربا من الفظائع النازيّة .

* * *

إننا اذا استثنينا مسألة « الحرب الباردة » التى شنها الاتحاد السوفيتى ضد تركيا وايران ، والتى سنتناول بحثها فى فصل تال ، نجد أن أهم مسألة ظهرت بعد الحرب نتيجةً للظروف الدولية هى قيام الأقلية المشتغلة بالسياسة بمصر بالمطالبة بجلاء الجنود البريطانية و « وحدة وادى النيل » مع تأكيدات غير محددة عن قيام حكومة ذاتيه بالسودان [1] . وقد كان « اسماعيل صدقى » وهو من أشهر الساسة فى مصر ، قد تولى رياسة الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٦ ، فرأى بتأييد من الملك فاروق ، أنه فى الظروف التى تسودها « الحرب الباردة » ليس فى « الأمم المتحدة الضمان الكافى لسلامة منطقة ذات أهمية ستراتيجيّة مثل مصر السفلى ، وأن التحالف الانجليزى — المصرى يكون ، بعد تعديله تعديلا ملائما ، فى مصلحة مصر . وقد قوبل هذا الرأى بامتعاض شديد من معظم رجال السياسة ومن الصحافة غير المسئولة ؛ فضلا عن أن حزب الوفد ، وقد أخرجه الملك من الحكم فى اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مشغولا باثارة

---

١ — المترجم — من الواضح أن المؤلف يعبر هنا عن العقلية الانجليزيه ، فان مطالبة مصر بالجلاء لم تكن بالطبع مقصورة على الأقلية المشتغلة بالسياسة كما يقول ، ولا هى نتيجة للظروف الدولية ، وانما هى من صميم شعور كل مصرى من أول يوم وطئت فيه قوات الاحتلال أرض الوطن

هياج الغوغاء ، وعمد جناحُه الأيسر على ما يظهر إلى التواطؤ مع وكلاء السوفييت.
وعندما ابتدأت المفاوضات فى مايو سنة ١٩٤٦ عرضت الحكومة البريطانية صراحةً استعدادها للجلاء التام، بشرط الوصول إلى اتفاق مرضى لتعاون الفريقين تعاونا متبادلا : وبعد انقضاء أشهر بأكملها فى المفاوضة بلا جدوى طار صدقى إلى لندن فى شهر اكتوبر ، ووضع مع « بِفِن » (Bevin) وزير الخارجية مشروع اتفاق يشترك الفريقان على مقتضاه فى العمل أو التشاور إزاء أى خطر يتهدد سلامة الشرق الأوسط ، وأقرّا فكرة « اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى » ؛ غير أنه من باب الوفاء بالتعهدات المعطاة للسودانيين فى معاهدة ١٩٣٦ ، وما تلاها من المواظبة على « سودنة » الإدارة ، شفعت الحكومة البريطانية هذا الاعتراف الشكلى بشروط تسمح للسودانيين بأن يختاروا بحرّيتهم الوضع الذى يرضونه فى المستقبل ، وأنه إلى أن يتم الاتفاق على ذلك بينهم وبين شركائهم فى الحكم من المصريين والبريطانيين ، يبقى النظام الحالى فى السودان مرعيًّا . وكان الرأى المصرى العام قد أُدخل فى روعه أن السودان بأكمله يفضّل الاتحاد مع مصر ، ما عدا نفر قليل من المنشقّين المشرَّبين بالايحاء البريطانى . لكن الواقع أنه فى حين أن معظم طبقة أصحاب « الياقات البيضاء » والجماعات ذوى العلائق التقليدية مع مصر كانوا يحبّذون الاتحاد مع مصر ، فإن الفريق الذى أولاه « الحكم الثنائى » مقاليد السلطة والعدد الهائل من الأتباع الدينيين للمهدى عدو مصر ، كانوا فى جانب الاستقلال . أما الأكثرية الأمّية فكانت دون مستوى الوعى السياسى . وعندما عاد صدقى إلى مصر أعلن منطوقَ الفقرة من مشروع الاتفاق التى تقول بالاتحاد ، مجرّدةً من التحفّظات البريطانية . فقامت جبهة الاستقلال السودانية بمقاطعة « المجلس الاستشارى » ونظمت مظاهرات عنيفة ، قابلها الاتحاديون بالمثل . أما فقرة التحفظات فقد قوبلت بروح عدائية شديدة من البرلمان المصرى والصحافة ، وربما من الملك

أيضا ، ولم يكن فى وسع صدقى سوى الالتجاء إلى السفسطة ، إلى أن كان اليوم السابع من شهر ديسمبر ، فقد جاء فيه للحاكم العام للسودان تفويض من لندن بأن يهدّئ خواطر جبهة الاستقلال بإعلان التأكيدات التى تخوّل الشعب السودانى الحرية فى اختيار الوضع الذى يرتضيه فى المستقبل . فاعتزل صدقى الحكم .

وخلفه « النقراشى » ، فما لبث أن خضع فى شهر فبراير أمام عنف الغوغاء الموحَى به من الوفد ، وأصبح يصرّح بأن رغبة السودانيين « الإجماعية » هى الحكم الذاتى « مع الاتحاد الدائم مع مصر » . وقد أخفقت المداولات الدبلوماسية فى إزاحته عن التمسك بهذا الرأى ؛ وأعلن فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ عزمه على إحالة مسألة وضع بريطانيا فى مصر والسودان بحذافيرها إلى « الأمم المتحدة » . وكانت الحكومة البريطانية قد شرعت فعلا فى إجلاء جنودها ونقل مخازنها الحربية — بعضها إلى فلسطين ، وبعضها إلى شرقى افريقية ، وبعضها بصفة وقتية إلى منطقة القناة — فأجابت الآن على ذلك بأنها تتمسك بمعاهدة عام ١٩٣٦ ؛ أى أنها ستبقى فى منطقة القناة إلى أن تنتهى المدة القانونية للمعاهدة فى عام ١٩٥٦ ، مالم يصدر قرار من « الأمم المتحدة » بغير ذلك . وقضت الحكومة المصرية خمسة أشهر ساعيةً فى الحصول على تأييد جميع الأحزاب لها فيما ارتأته من احالة المسألة إلى « الأمم المتحدة » ، وعلى ذلك لم تقدم المسألة للأمم المتحدة إلاّ فى ١١ يوليو . وهنالك اتى المصريون عطفا على ما أبدوه من الرغبة فى أن ينفضوا عنهم غبار الاحتلال البريطانى الذى دام خمسة وستين عاما ، وخاصةً لوجود القوات البريطانية فى بلادهم بالفعل ؛ غير أن النقراشى كشف عن ضعف قضيته عندما طلب إلى « مجلس الأمن » أن يصرّح بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ التى لم ينته أجلها بعد ، بحجة أنها أصبحت لا تتفق مع موقف مصر بعد الحرب ، فضلا عن أن تمسكه بالحكم مقدما على رغبات السودانيين (بحجة اتحادهم المزعوم مع المصريين فى العنصر

والدين) لم يحظَ بالتأييد حتى من دولتى الاتحاد السوفييتى وبولندا اللتين أبدتا شغفا كبيرا بتحقيق الجلاء العاجل للقوات البريطانية . وقد عُرض اقتراح برازيلى لحل المشكل باستئناف المفاوضة بين الفريقين مباشرة ، وعندما أُخذت الأصوات عليه وُجد أنه ينقصها صوت واحد لإحراز الأغلبية اللازمة لإقراره وقدرها ثلثا الأعضاء ، وعلى ذلك تُرك الموضوع حيث كان .

وفى خلال ذلك عُقد بالسودان مؤتمر ، أيدته جبهة الاستقلال وقاطعه الاتحاديون ، واقترح توسيع نطاق « المجلس الاستشارى لشمالى السودان » (المنشأ عام ١٩٤٤) بجعله جمعية تشريعية للبلاد كلها ، يأتى إليها الأعضاء بالانتخاب المباشر أو غير المباشر أو بالتعيين تبعاً لمبلغ النضوج السياسى بمختلف المديريات . وكذلك يوسع نطاق « مجلس الحاكم العام التنفيذى » ، ويُجعل نصف أعضائه من السودانيين ذوى المسئوليات الحكومية ، مع احتفاظ الحاكم العـــام بسلطة احتياطية واسعة لتدارك حالات الطوارىء الدستورية . وبعد أن قضت الحكومة المصرية أشهرا طويلة فى مناورات كان الغرض الظاهر منها السعى لإحراز كسب شعبى لأنظمة الحكم الآنفة ، انضمت فى مايو سنة ١٩٤٨ إلى المفاوضات على أساس هذه المقترحات ذاتها ، وقد تمّ الوصول إلى مشروع اتفاق يتضمن الاستجابة إلى بعض المطالب المصرية ، ووُقّع فعلا بالأحرف الأولى ، غير أن البرلمان المصرى لم يرضَ بأقل من المساواة التامة التى يتضمنها ميثاق الحكم الثنائى » ، والتى فى الواقع لم يُعمل بها قط لعدم نضوج مصر السياسى واتجاهها إلى أعمال العنف فى عام ١٩٢٤ . وعلى ذلك تم افتتاح أول هيئة تشريعية فى السودان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ دون مباركة مصر لها . فكأنّ تعنّت مصر قد دفع بها فى الطريق المؤدى إلى الانفصالية التى تخشاها (لاعتبارات ليس أقلها اعتمادها الكلى على مياه النيل) . وفى يناير سنة ١٩٥٠ اجريت انتخابات مصرية جديدة ، فاز

فيها الوفد فوزاً كاسحا ، وانفتحت بذلك أبواب الأمل من جديد فى الوصول إلى التفاهم بين انجلترا ومصر . غير أنه بعد محادثات دامت عدة أشهر اتضح أن موقف مصر لم يتغير ، رغم الأخطار التى باتت تهدد السلام العالمى من جرّاء الحرب فى كوريا .

وفى خلال ذلك عمدت مصر — تغطيةً لما منيت به من فشل ذريع — إلى التحريض ضد الملك عبد الله ، وكانت دعايته غير المعتدلة لإنشاء « سوريا العظمى » قد أدّت إلى انتشار الاعتقاد بأنها بتشجيع من بريطانيا رغم ما نُشر عن ذلك من تكذيبات . كذلك لمّا أفضت الحرب الفلسطينية لعام ١٩٤٨ إلى توجيه الاتهامات لحكومة سوريا الوطنية بعدم الكفاية والفساد ، رأى « نورى السعيد » رئيس وزراء العراق اغتنام هذه الفرصة للسعى لتحقيق مشروعه (الذى أعدّه فى عام ١٩٤٣) لزيادة الارتباط بين العراق وسوريا ، ليكون ذلك بمثابة خطوة نحو إيجاد وحدة عربية واسعة النطاق . فقامت الاعتراضات فى سبيل مساعيه ، أوّلا من الجيش السورى — وكان هو المهيمن فى سوريا على الحالة السياسية بعد انقلاب مارس سنة ١٩٤٩ الذى كان الأول لانقلابات ثلاثة — ثم من الدول العربية المناوئة لزيادة عظمة الأسرة الهاشمية الحاكمة للعراق والأردن ، وهذه الدول على وجه التخصيص هى المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان . هذا مع العلم بأن متطرفى الوطنيين فى العراق ، الذين انضموا إلى جناح اليسار فى رفض المعاهدة الإنجليزية — العراقية المعدّلة التى وُقّعت بالأحرف الأولى فى مدينة « بورتسموث » فى يناير سنة ١٩٤٨ ، يَلقون من المصريين إقبالا أكثر من المعتدلتين الذين يسعون إلى التفاهم مع بريطانيا .

ونرى مما تقدم أن الحرب الفلسطينية تركت العالم العربى وإسرائيل فى

تخبط وارتباك ؛ وتفاقمت الحال بذلك البؤس الذى حل بنحو مليون من لاجئى العرب ، وبدوام تخطيهم لخطوط الهدنة ، ومقابلة ذلك من جانب إسرائيل بأعمال جزائية إن لم نقلْ انتقامية ؛ وقد مضت على هدنة عام ١٩٤٩ خمس سنوات والحال ما زالت على أسوأ ما يكون ، حتى لقد خشى بعض المراقبين أن تُستأنف أعمال القتال الجدّية من جديد . وقد خاب باستمرار منذ عام ١٩٥٠ ما كانت تعقده بريطانيا من آمال لتدعيم منطقة الشرق الأوسط وجعلها منظَّمة دفاعية للشرق الأوسط تصدّ تيّار التوسع السوفييتى ، ولهذا تحولت أنظار حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٥ عن ذلك واتجهت إلى الاستعاضة منه بتدعيم تحالف حربى بين تركيا وباكستان تمدّه بمعونة مادية أمريكية ، على أمل أنه عندما يتولى الحكم بالعراق حكومة تتمسّك بالأمور الواقعية ، يكون فى مقدورها مدى الوقت قيادة غيرها من الدول العربية إلى الانضمام إلى هذا الحلف .

الفصل الثامن

الحالتان الاقتصادية والاجتماعية فى الوقت الحاضر

بقلم « آرثر ملز » (Arther Mills, B. A., B Com)

(بكلية التجارة بالجامعة الأمريكية ببيروت)

الفقر هو أبرز مظهر فى بلدان الشرق الأوسط . فإن متوسط الدخل السنوى للفرد من السكان يقلّ فى تركيا ولبنان عن ربع مثله فى بريطانيا العظمى ، وفى مصر وسوريا يقرب من الخمس ، وفى المملكة العربية السعودية يقلّ عن العشر . وهناك بعض المثاليّين النظريّين من أهل المنطقة ممن يتنبّأون للشرق الأوسط ببلوغ نمائه الاقتصادى ذلك المستوى الذى بلغته أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ؛ ولكن ، مع التسليم بأنه لم يجرِ إلى الآن إلاّ القليل من أعمال مسح الأرض وتقدير ما يُنْتَظَر للمستقبل ، وأن تربة البلاد ربما تحوى من الموارد المعدنية أكثر مما هو معروف منها فعلا ، لا شك أن شحَّة الموارد الطبيعية هى الآن من الأمور التى تسترعى النظر . فالفحم نادر ، وإن كان يقابل ذلك غزارة فى موارد الزيت ، وإمكانيَّات كبيرة فى توليد الكهرباء من مساقط الماء كلما أمكن توفير المياه لذلك . أما ندرة الحديد فلا وجود لشيء آخر يعوّض منها ، والطبقات الموجودة منه فى مصر وتركيا لا يمكن أن تُنتج سوى قدر يسير مما تحتاجه المنطقة . وكذلك الأخشاب قليلة فى أنحاء المنطقة ما عدا « إيران » والمساحات التى تشغلها الغابات لا تزيد على خمس من واحد فى المائة من رقعة البلاد

كلها [١] .

وتقدر موارد الزيت في الشرق الأوسط بثلث احتياطيّ العالم منه ، وقد بلغ الإنتاج الفعلي منه في عام ١٩٥٢ نحو ١٧٫٢ في المائة من جملة إنتاج العالم [٢] . على أنه لا يستولى على حصةٍ من ناتج هذا الزيت سوى الممالك الواقعة حول الخليج الفارسي ، وهذه لا يتجاوز سكانها ٣٠ في المائة من جملة سكان الشرق الأوسط .

ومع أن المنطقة يتوافر فيها بوجه عام الاكتفاء الذاتي فيما تحتاجه من الحبوب وزيوت الطعام والمواد الدهنية والخضر والفواكه واللحوم ، فإن بها بعض أنحاء تعاني عجزا في المواد الغذائية ، وأشدّها خطورة في الوقت الحاضر مصر .

أما الصادرات الزراعية فليس منها ماله شأن هام عند الممالك الواقعة خارج منطقة الشرق الأوسط سوى القطن والبلح والصوف والدخان

---

(١) عن «The Economic Set-Up in the Arab Middle East» — « United Asia » لسنة ١٩٥٣ ـ الجزء ٥ ص ٢٨٧ — بقلم سعيد ب. حماده

(٢) بيان الناتج من الزيت الخام مقدرا بملايين الأطنان الفرنسية

سنة	البحرين	ايران	العراق	الكويت	قطر	العربية السعودية
١٩٤٠	٠٫٩	٨٫٨	٣٫٢	—	—	٠٫٧
١٩٥٠	١٫٥	٣٢٫٢	٦٫٤	١٧٫٢	١٫٦	٢٦٫١
١٩٥١	١٫٥	١٦٫٨	٨٫٣	٢٨٫٣	٢٫٣	٣٧٫٤
٤٩٥٢	١٫٥	١٫٣	١٨٫٨	٣٧٫٦	٣٫٢	٤٠٫٦
١٩٥٣	١٫٥	١٫٢	٢٧٫٦	٤٣	٤	٤٠٫٥

المصدر : « The Economist » بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ . ويرجع السبب في الهبوط السريع في انتاج ايران من سنة ١٩٥١ فصاعدا ، وما ترتب عليه من صعود سريع في البلدان الأخرى ، إلى النزاع السياسي الذي وقع بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية ـ الايرانية ، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد .

والمواخ . ويوجد عـــداها بعض صادرات ذات أهمية محلية ، منها المواد الكيميائية المستخرجة من « البحر الميّت » ومعدن الكروم الذى تنتجه تركيا . ومع أن تعداد الشرق الأوسط يبلغ نحو ٤ فى المائة من جملة سكان العالم ، فإن نصيبه من جملة تجارة العالم لا يتجاوز ٣ فى المائة [١] .

وليس من المنتظر أن يُقضَى على الفقر مالم تُبذل جهود بالغة لتحسين المورد الأساسى وهو فلاحة الأرض . فإن الجانب الأكبر من الأرض صحراوى أو شبه صحراوى ، وليست الأراضى الزراعية سوى جزء يسير من الكل ، مع أن « معظم أراضى الشرق الأوسط ، وإن كان بها بعض النقص فى المواد العضوية ، فهى على جانب يذكر من الخصوبة ؛ وبعضها خصب جدا » . [٢] ولا شك أن مقدار الماء المتوافر هو الذى تتوقف عليه الزراعة واستقرار الإقامة ؛ وعليه يتوقف عدد الغلاّت فى السنة ونسبة الأرض التى يجب تركها « بورا » (بلا زراعة) فى كل عام . وإن ندرة سقوط الأمطار يترتب عليها قلة المياه التى يمكن الحصول عليها من الأنهار ، وهذه بدورها هى التى تتحكم فى المساحة التى يتسنى ريها . كذلك الجو له تأثيره فى إتلاف التربة ؛ ففى فصل الجفاف تجمد الأرض جمودا شـــديدا وتتشقق ؛ وفى الفصل الممطر كثيرا ما تنهمر الأمطار فتُغرق الأرض بالسيول والفيضانات الجارفة ، وهذه تنحر الأرض وتشقّ فيها الفجوات ، ثم تحمل المقاديرَ الهائلة التى تعلق بها من الطمى وترسّبها فى المنخفضات

---

(١) عن Issawi, Charles P.. in «Near East and the Great Powers» ed. Richard N. Frye, Harvard Univ. Press (سنة ١٩٥١ ص ٥٧ ـ ٥٨)

(٢) عن United Nations : Review of «Economic Conditions in the Middle East » (supplement to « World Economic Report » لسنة ١٩٤٩ ـ ٥٠) ص ٧

التى تصل إليها ، وهنالك قد تغطى أرضاً خصيبة وتطمس مجارٍ قد تكون فى ذاتها هى المصارف الطبيعية فى تلك البقعة [1] . كذلك أفضت تعرية الغابات والإفراط فى استعمال الأرض فى الرعى إلى زيادة تآكل التربة . وينتج من ذلك كله أنه لكى تُجْبَى أكبر ثمرة من أرض الشرق الأوسط الخصبة ، يجب أن يتوافر فيه الرى على نطاق واسع كما كانت الحال فى العصور الأولى . إن الرى يتوقف على قدْر موارد المياه ، ولكن المياه ما زالت متوافرة بدرجة تكفى للقيام بتوسّع كبير فى نطاق الرى بجميع ممالك الشرق الأوسط ، وربما جاز استثناء مصر من ذلك . فإن جملة الأراضى التى يشملها الرى الآن لا تتجاوز على الأرجح نصف الأرض المزروعة ، ولا تزيد كثيراً على ربع المساحة القابلة للزراعة . وقد جاء فى تقدير للحكومة التركية أنه يوجد بتركيا وحدها نحو ١٠ ½ مليون فدان من الأراضى غير المزروعة يمكن فلحها إذا وُجِدَتْ لذلك الآلات الميكانيكية اللازمة ، كما يمكن زرع ٦ ¾ ملايين أخرى إذا توافر لها الرى . هذا مع العلم بأن مشروعات الرى يراعى فى تصميمها عادةً توليد الكهرباء من مساقط المياه ؛ وتقوم تركيا الآن بتنفيذ مشروعات من هذا القبيل ، هى مشروعات وادى « سيحان » (Seyhan) و « بورسوك » (Porsuk) و « سقاريَة » (Sakarya) و « جِديز » (Gediz) ونهر « مَندَر » . وسيكون الناتج من القوة الكهربائية التى تتولّد من مشروعى « سيحان » و « جِديز » وحدهما ٤٣٦ مليون وحدة « كيلوات — ساعة » ، وينتظر إتمامهما فى سنة ١٩٥٧ . وبالعراق مشروعات فى طريق التنفيذ لإجراء توسّع كبير فى نطاق الرى ، ولكن المشكل

---

(١) عن « Keen, B. A. » من كتابه السابق ذكره — ص ٥٥

الرئيسى هنا هو التحكم فى الفيضان ، وهو أمر له الأولوية فى السبق لكل ما عداه من أنواع الإصلاح . وقد كان لما تمّ من العمل فى مشروع « بحيرة الحبّانية » الفضل فى تجنيب البلاد ويلات فيضان نهر الفرات منذ عام ١٩٥٣ ، ولكن العمل فى مشروع حصر فيضانات « دِجلة » بإنشاء خزان عند وادى « ثرثر » (Tharthar) لم يكن قد قطع فى عام ١٩٥٤ المرحلة الكافية من التقدم لمنع أضرار الفيضان ، فبلغت الخسائر يومئذ ٤٥ مليون جنيه . وهذا المشروع مقدَّر له الانتهاء فى عام ١٩٥٦ ، والمنتظر أن يكفل خزان الحبانية فى النهاية رى مايزيد على مليون « هكتار »[1] . وفى لبنان سيبدأ العمل فى مشروع نهر « ليتانى » (القاسمية) بمجرد الانتهاء من الدراسة الفنية التى تقوم بها « إدارة النقطة الرابعة » ، أما سوريا ففيها مشروع « غاب » (Ghab) المعدّ لرى مساحة كبيرة من الأراضى الخصبة من مياه نهر « الأورُنت » (العاصى) ولتحسين مورد القوة الكهربائية لمدينتى حمص وحماة ؛ وهذا فضلا عن مشروع نهر « خَبّور » (Khabbur) الذى سيروى ١٢٥٫٠٠٠ هكتار من أراضى الصحراء الواقعة بين « دير الزور » والجزيرة ، ويمدّ أهل هذه الجهات بمياه الشرب النقية . وأما مصر فقد اشتركت فى مشروع مساقط « أُووِن » (Owen) على أعالى النيل ، وهو الذى أُعِدّ لزيادة متّسع التخزين ببحيرة « فِكتوريا » ولتمكين مصر والسودان من زيادة الأراضى التى يشملها الرى ؛ كما أن المشروع الحالى بخزان أسوان يراد منه ، فضلا عن الرى ، إنتاج القوة الكهربائية اللازمة لصناعة الصلب المترتبة على استغلال طبقات خام الحديد بأسوان ولغيرها من الصناعات المحلية فضلا عن المنافع العامة وأعمال النقل .

وتقف الخلافات السياسية فى طريق البدء فى مشروع « اليَرْموك » المعدّ

---

(١) المترجم — الهكتار ١٠٫٠٠٠ متر مربع ، أى نحو فدانين وثلث فدان .

لرى ٣٧,٠٠٠ هكتار فى مملكة الأردن ، ولتوليد قوة كهربائية من المساقط المائية لكل من سوريا والأردن ، كما أنها تقف فى طريق مشروع رى اقليم «النَقب» باسرائيل من أنهر الأردن و «قَيشون» (Kishon) و « اليَرْقون » (Yarkun)

* * *

تَخُصُّ الحكومات — بحق — أعمال الرى بعنايتها الأولى .غير أنه توجد عوائق اجتماعية خطيرة تقف فى طريق أى توسّع سريع فى الإنتاج الزراعى . فإن الكيان الاجتماعى ، والصحة ، وحالة التعليم ، فى أى مجتمع كلها عوامل هامة تتحكم فى إنتاجه ، سواء فى الصناعة أم فى الزراعة ، إذ أنه فى أى نظام اقتصادى حديث ، حيث أصبح التخصص فى العمل يضيّق كل يوم مجال العمل أمام العمال غير الفنيين والأمّيين ، لا يتوقف معين القوة العاملة من الرجال فى شيء يذكر على كثرة عدد السكان بقدر توقفه على حالتهم الصحية ومهارتهم . ولما كانت الحالة الصحيّة فى الأقاليم المتخلّفة فى التقدم لا تدع مجالا لطول العمر بأكثر من نصف المجال فى بريطانيا والولايات المتحدة فى المتوسط ، فإن مدّة إنتاج الفرد من السكان تقصر بما يتناسب مع هذه الحال . إن المرض يمتصّ الحيويّة من معين القوة العاملة من الرجال ؛ والملاريا آفة كبرى فى كثير من البقاع الريفية ، وخاصةً فى العراق ومصر وسوريا ؛ وفى مصر نجد أن ثلاثة أرباع أهل الريف مصابون بالأمراض الدودية المستوطنة ، كما أن أربعة أخماسهم ، على ما يظن ، مصابون فى أعينهم بمرض « التراكوما » الذى يعرّضهم لتجرّع عواقبه على اختلاف درجاتها : من ضعف الإبصار إلى العمَى التام . وقد تضاعف مجال الإصابة بالأمراض الدودية من جرّاء انتشار نظام الرى الدورى بما يتبعه من آلاف المساقى التى يعمل فيها الفلاح

حافى القدمين ؛ فلا يكاد يُشفى من إصابة قديمة حتى تلحقه إصابة جديدة . وقد حصل تقدم كبير فى هذا الوجه منذ الحرب العالمية الثانية ، غير أن ما يُتخذ من إجراءات لتحسين الصحة وزيادة المجال لطول العمر له أثره فى مضاعفة نسبة زيادة السكان ، فتتفاقم بذلك مشكلة تدبير الغذاء الكافى لحياتهم ؛ وهذا يضع أمام أعين أولى الأمر المختصين واجبا جديدا ، هو إيجاد التوازن الواجب بين مناهج تحسين الحالة الاجتماعية ومشروعات تحسين الإنتاج الزراعى .

إن تكدّس السكان بأكثر ممّا تتحمله حالة البلاد أمرٌ ملحوظ فى مصر وإسرائيل ولبنان ؛ وقد امتدّ أيضاً إلى مملكة الأردن ، إذ أن العدد الهائل من اللاجئين العرب الذين هاجروا إليها قد سبّب ارتفاعا كبيرا جدا فى كثافة سكانها . ومن جهة أخرى نجد الحال فى العراق وإيران على عكس ذلك ، أى أن نسبة عدد السكان فيهما ضئيلة ؛ فى حين أنه فى سوريا وشبه جزيرة العرب يمكن أن ينفسح المجال لازدياد السكان جنباً لجنب مع زيادة إنماء الموارد بهما . وفيما يختص بمصر نجد أن سكانها ، وقد انحصروا فى ٣ ½ فى المائة فقط من جملة رقعتها ، قد ازداد عددهم إلى أكثر من ضعفى ما كان فى عام ١٩٠٠ ، والظاهر أن الإحصاءات الخاصة بالزراعة تنذر بتناقص فى غلّة الأرض ، ممّا يجعل الضغط على الموارد الحالية يقرب من حالة الخطورة ؛ فليس من الأراضى الصالحة للزراعة شىء يذكر لم يُزرع بعد ؛ ولمّا كان من غير المحتمل أن يأتى التصنيع السريع للبلاد بكل النتائج المطلوبة ، فالظاهر أن السبيل الوحيد لحل المشكل إنما يكون بالهجرة إلى البلدان التى بها نقص نسبى فى عدد السكان ، مثل السودان والعراق . فإن سوريا بها الآن ٣٫٧ ملايين من السكان ، والعراق به ٥ ملايين ، وكلا

العددين أقل بكثير مما احتملته هاتان المملكتان من السكان فى العصور الغابرة ، ولا شك أن توسيع نطاق الرى فى كل منهما سيسمح بزيادة مقابلة لذلك فى عدد سكانهما .

وتتراوح نسبة المواليد فى الشرق الأوسط بين ٢٥ و ٦٠ فى الألف ، تبعاً لاختلاف الجهات (يقابلها ١٥ فى المملكة المتحدة و ١٧ فى الولايات المتحدة) ، فى حين أن نسبة الوفيات تتراوح بين ١٥ و ٤٠ فى الألف بسبب سوء التغذية والمرض ، وفى بعض الجهات تبلغ نسبة الأطفال الذين لا يعيشون أكثر من خمس سنوات ٥٠ فى المائة [١] . أما النسبة السنوية الطبيعية لزيادة عدد السكان (فى المدن والريف معاً) فتبلغ نحو ٢٠ فى الألف فى المتوسط ، وهى نسبة تضاعف عدد السكان إلى مثليه فى ٣٥ عاما [٢] . وصفوة القول أن منطقة الشرق الأوسط ذات مساحة شاسعة ولكن الجزء الصالح للزراعة منها لا يتجاوز ٥ فى المائة من جملتها ؛ وتختلف كثافة السكان من ناحية إلى أخرى اختلافا بيّناً تبعاً لمقدار سقوط الأمطار ومبلغ توافر الرى ؛ وأن النسبة العالية للمواليد فى الجهات الغاصة بالسكان تنذر بقيام مشاكل خطيرة ؛ ويمكن القول من الوجهة الاقتصادية بأن لا سبيل إلى تجنيب الشرق الأوسط العاقبة الوخيمة لذلك إلاّ بتسهيل انتقال القوة العاملة من الرجال من ناحية إلى أخرى .

---

(١) عن :

W. B. Fisher, The Middle East — ص ٢٤٩

(٢) عن :

Said B. Himadeh, 'Economic Factors underlying Social Problems in the Arab Middlé East, Middle East Journal, 1951, V. 272.

ومما يزيد فى خطورة كثرة السكان بالنسبة لموارد البلاد قلة إنتاج الزارع . فإن ما يكبّله فى عمله ، من قلة سقوط الأمطار وانحصار سقوطها فى أوقات محدودة ، يضاعف سوء أثره تمسّكه بالقديم البالى من طرق الزراعة ونُظم تأجير الأراضى ، ممّا يماثل الحالة فى أوربا الغربيّة فى القرون الوسطى ، وهى حال تهبط كثيرا بالإنتاج عن مستوى نظيره فى البلاد الزراعية الراقيـة ، وقد قُدر ما ينتجه العامل الزراعى (من الذكور) فى المتوسط بما لا يزيد على خمس ما ينتجه نظيره فى بريطانيا ، كما قدر ما يخص الفرد الواحد من الدخل القومى فى المتوسط بخمس نظيره فى بريطانيا ، وإن كان هذا القدر الضئيل يزيد على ما يخص الفرد من سكان الهند والصين الغاصّتين بالسكان .

أما عن حالة الغذاء فى الشرق الأوسط فإن « المنطقة بأسرها ، ما عدا اليهود فى فلسطين ، داخلة فى مجموعة المناطق التى يتكوّن ٧٠ فى المائة على الأقل من قوة أهلها الغذائية من الحبوب والجذور ، وربما استمد جزء كبير منهم ٨٠ فى المائة من قوّتهم الحرارية من نفس هذا النوع من الغذاء ، أى ان هذه المنطقة من أسوأ أجزاء العالم تغذية »[١] .

ومن الأسباب الهامة التى يرجع إليها فقر جميع الأهلين فى الأنحاء الريفيـة بالمنطقة سوء توزيع الأراضى[٢] . فإن عدداً ضئيلا من أغنياء الملاّك يملكون شطراً كبيراً من الأراضى ، فى حين أن الألوف أو الملايين ما بين ملاّك صغار جدا أو مستأجرين أو عمال بالأجر لا يملكون شيئاً .

---

(١) عن : « Worthington » من كتابه الآنف ذكره ص ١٥٩

(٢) انظر : Said B.Himada in the Middle East Journal

ومن المقرر من الوجهة الاقتصادية أن زراعة القطع الصغيرة جدا من الأراضى على حدة غير مربحة ، ومع ذلك فهى الطريقة السائدة ، لأنه حتى فى الضياع الكبيرة يكون المالك عادة شخصاً غير مقيم بالجهة ويؤجرها بطريق المشاركة ، وفى معظم الأحوال لا يقوم المالك الغائب بشىء نحو إصلاح الأرض أو تنظيم استغلالها ، ومع ذلك يستولى على ثلث المحصول أو نصفه . وقد ترتب على كل هذه الأمور أن صار بناء المجتمع مكوناً من طبقتين لا ثالث لهما : مجموعة صغيرة من كبار الملاَّك ، وتليها طبقة الفلاحين المتوقف كيانهم عليها ، ومعظمهم يعانون أقصى درجات الفقر المدقع . ولم يخلق هذا النظام شيئاً من الشعور بالمسئولية تجاه الأرض وإصلاحها ، أو تجاه حالة العمال الذين يعملون فيها ؛ وهذه الحال ، مع الزيادة السريعة فى عدد السكان ، تضاعف الأخطار التى تَتَهدّد المجتمع .
وفضلا عن ذلك نجد أن الانتقال الجزئى فى اقتصاد « الهلال الخصيب » ومصر ، من حالة « ما قبل الرأسمالية » إلى حالة الرأسمالية ، التى قد تجمّع لديها مدّخر كبير فى الثلاثين سنة الأخيرة ، مضافا إليه ما حصل من التضخم فى سنى الحرب وما بعد الحرب ، قد ساعد على زيادة الفرق فى الثروة بين مَن عظم غناهم ومن اشتدّ فقرهم ، فبعدت بذلك الشقَّة بين الطبقات فوق بُعدها .
ويزداد يوماً بعد يوم إدراكُ قيمة الفائدة الأساسية التى تعود على البلاد من جرّاء توزيع الأراضى على المعدمين ، غير أن مايقف فى سبيل هذا الإصلاح من فريق ذوى المصالح المكتسبة القديمة ما زال ذا قوة سياسية كبيرة إلاَّ فى مصر . ففى هذه البلاد شرعت الحكومة منذ عام ١٩٥٢ فى نزع ملكيّة كل ما يزيد على ٢٠٠ فدان ، مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع هذه الأراضى على صغار المزارعين فى شكل قطع صغيرة لا تقلّ الواحدة منها عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة ، تبعاً لنوع الأرض . على أنه لا يمكن السير بسرعة

كبيرة فى هذا الإصلاح دون إحداث اضطراب فى الإنتاج ، ولا بدَّ من مرور سنوات كثيرة قبل أن يبلغ المشروع منتهاه . وفى سوريا نص الدستور الجديد على تحديد الملكية ، ولكن مع قصْر سريان ذلك على الملكيات الجديدة والمواريث ، وبدون أى أثر رجعى . ومع أن المصالح المكتسبة فى سوريا لها تأثير قوى ، فمن الممكن إصلاح الحالة إلى حد ما إذا كفل القانون الجديد توزيع أراضى الحكومة على المستأجرين المعدمين والمزارعين ذوى الأملاك الصغيرة ، فى حدود منح كل منهم ١٢٥ فداناً من الأراضى التى لا يشملها الرى و ½ ١٢ فدان من الأراضى المكفول ريها . أما فى العراق فالإصلاح مقصور على توزيع الأراضى الحكومية التى تناولها الرى حديثاً ، وإن كان بعض الأحزاب السياسية هنا تطالب بتحديد الملكية . وفى لبنان لا ينتظر توزيع شىء من الأراضى ما لم يحدث تغيير جوهرى فى الحكومة ، فإن « حزب التقدم الاشتراكى » الذى هو ضعيف بالنسبة لغيره من الأحزاب ، هو الحزب الوحيد الذى يطالب بتحديد الملكية . وعلى العموم لا يوجد احتمال قريب الأجل لإجراء توزيع فى الأراضى على نطاق واسع إلاّ فى مصر ، ولذلك ليس من المنتظر إحراز تقدم ذى شأن أو سريع فى الإنتاج وفى رفع مستوى المعيشة ؛ فإن مسألة فقر أهل الريف مرتبطة بالتطور السياسى .

أما الصناعة فى الشرق الأوسط ، وإن كانت لا تزال متأخرة ، فقد أحرزت منذ عام ١٩٣٠ تقدما أكثر مما أحرزته الزراعة . فإن الكثير من الصناعات القديمة ، مثل غزل القطن ونسيجه ، مما كانت تستعمل الطرق والآلات البدائيّة ، قد سرى فيها استعمال الطرق والآلات الحديثة . كما أن مجموعة جديدة

من الصناعات المتنوعة قد ظهرت فى الوجود ، ويحميها من المنافسة الأجنبية استعمالها للخامات المحلية الثقيلة أو الخامات المستوردة التى هى أقل حجما من المصنوعات ذاتها ؛ ومن هذا النوع صناعة مواد البناء ، كالأسمنت والبلاط والطوب والزجاج ، والبيرة والمشروبات الخفيفة ، والفواكه والخضر المحفوظة فى العلب ، والفخار ، والأثاث المنزلى . ومن هذه الصناعات ما لا يحتاج إلى كثير من الوقود وتستعمل فيه خامات قليلة الوزن ، وهذه تشمل صناعة المنسوجات ، وصنع الملابس ، والسجائر ، والصابون ، والأحذية بأنواعها . أما مايحتاج من الصناعات إلى وقود كثير فالمجال أمامها ضيّق فى الشرق الأوسط ، عدا بعض أجزاء من مصر وتركيا .

وفى جميع خطوات هذا التقدم الصناعى بالشرق الأوسط ، ماعدا تركيا وإيران ، قدكان جميع التمويل تقريبا برءوس أموال محلية ، إلاّ فى المشروعات الكهربائية الكبرى . وقد سار تشجيعه بطريق الحماية الاقتصادية : إمّا بفرض الرسوم الجمركية (العالية) على ما يُستورد من المصنوعات ، وإمّا بإعفاء آلات الصناعة وخاماتها من الرسوم .

وتُبذل الآن فى مصر جهود صادقة للاستعانة بالتصنيع السريع لإيجاد عمل للفائض من السكان ومنع انخفاض مستوى المعيشة ؛ غير أنه يظهر ، مع الأسف ، أن حالة الموارد المصرية لا تسمح فى الوقت الحاضر بالتوسع فى التصنيع لدرجة تكفى لامتصاص الفائض من الأيدى العاملة فى الأرجاء الريفية ، ويقدر عددها بخمسة ملايين أو ستة ؛ وكل ما يمكن عمله ، إلى حين ، هو امتصاص ما يعادل الزيادة السنوية فى عدد السكان ، منعاً لمضاعفة التعطّل عن العمل الموجود الآن فى الأرياف ؛ بل الواقع أن امتصاص نحو ٧٥٠,٠٠٠ فى الصناعة فى السنة الواحدة أمر يحتاج إلى درجة فائقة من المهارة الإدارية .

على أنه لا وجود فى تركيا لمشكلة زيادة عدد السكان . فإن الموارد فيها كافية لتوسيع نطاق استثمار المناجم والنهوض بالصناعات المرتبطة بالأغذية ، والصناعات الهندسية الخفيفة ، فضلاً عن بعض الصناعات الثقيلة القائمة على الموارد المحلية من الحديد والفحم ؛ ونظراً لما لتركيا من الأهمية الاستراتيجية تقوم الولايات المتحدة ، وستقوم أبداً عن طيب خاطر ، بتقديم ما يلزمها من المعونة المالية والفنية لبلوغ جهودها القمة فى حركة التصنيع .

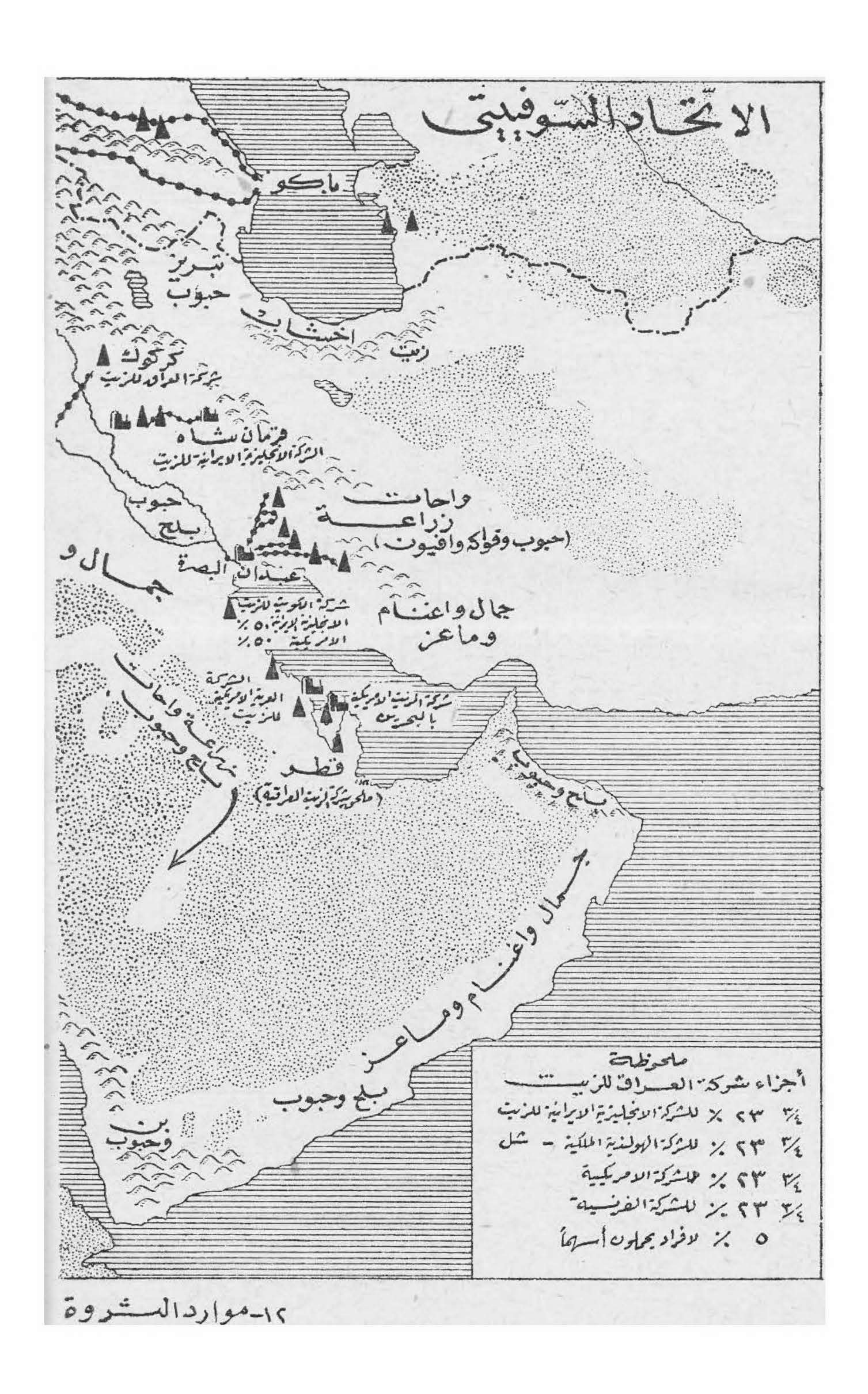
وتعانى إسرائيل مشكلة شبيهة من بعض الوجوه بما تعانيه مصر ، وإن كان بها من الكفايات الفنّية والإدارية ومن رأس المال ما تفوق نسبتهُ نظيرتها فى مصر بكثير . أما مملكة الأردن فإنها جادّة فى إنتاج الفُسفات بجهة « الحنْسا » (Al-Hansa) من أعمال الجنوب وتصديره من ثغر « العَقبة » ؛ ومثله المنجنيز ، وهو الذى يوجد بكثرة على بعد مائة ميل شمالى العقبة . وكذلك البوتاس ، الجارى استخراجه من « البحر الميت » ، سيصدر أيضا من العقبة . وفيما عدا ذلك من أنحاء الشرق الأوسط لا يُنتظر أن تبلغ نسبة الدخل القومى التى تُجبَى من الصناعة واستثمار المناجم فى بضع عشرات السنين القادمة ، أكثر من ٢٠ فى المائة .

وقد شرعت جميع حكومات الشرق الأوسط ، بقدر ما تسمح به ظروفها الاجتماعية القاسية ، فى بذل جهدها منذ انتهاء الحرب المضى فى سبيل التقدم عن طريق « مناهج للإنماء » توضع فى العادة بمعونة خبراء من الأجانب . فمن ذلك أن تركيا ، بعد أن استعرضت سلسلة من المشروعات الجامحة فى طموحها ، ودرست تقارير عنها ذات مقترحات غير عملية ، تقدمت فى النهاية إلى « البنك الدولى للتعمير والإنماء » طالبةً إليه المشورة ؛ وقد اتخذت التقرير الذى أصدره البنك فى هذا الشأن فى عام ١٩٥٠ أساسا لمشروعاتها

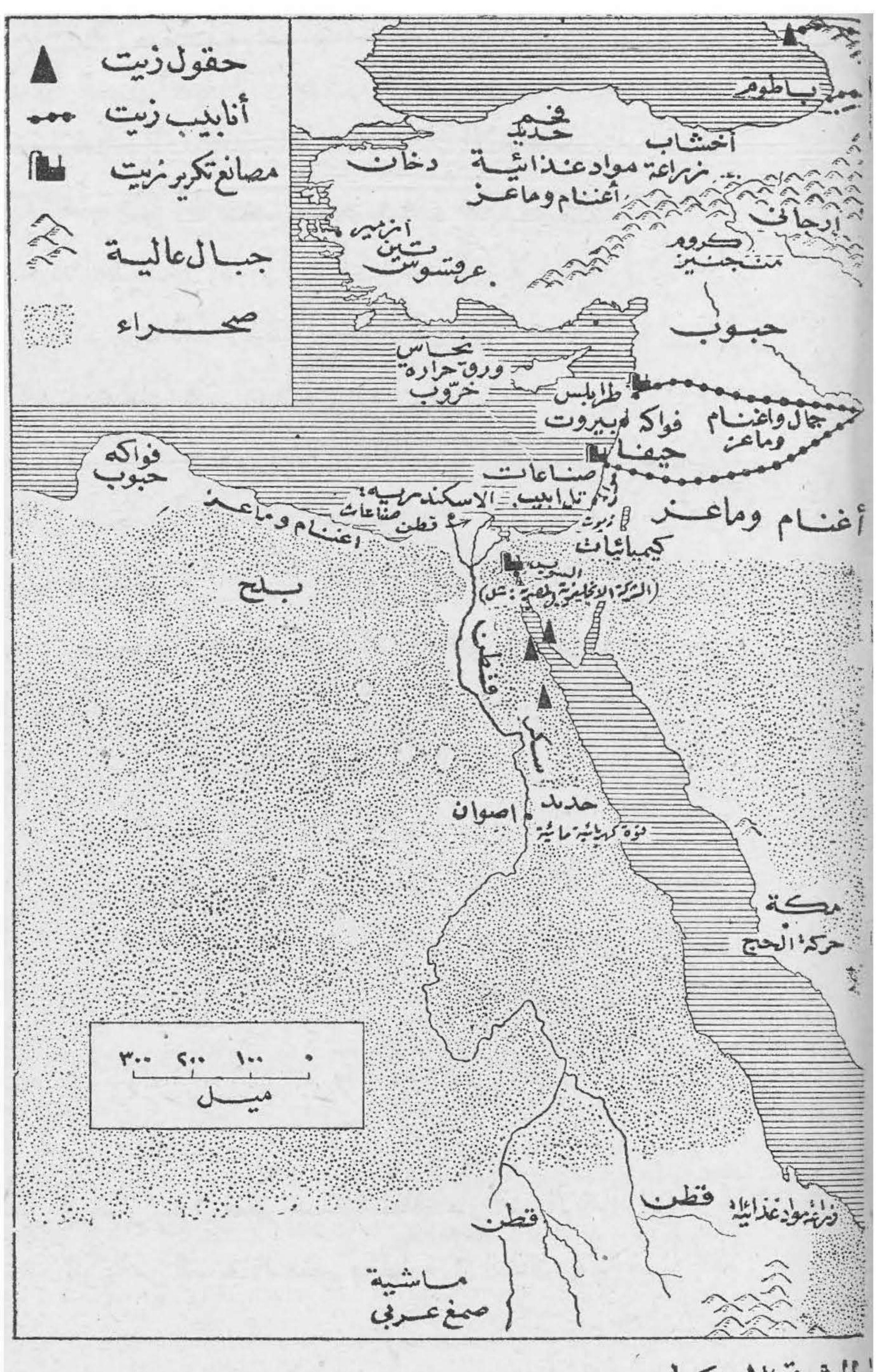
الحالية . وقد قدم البنك مثل هذه المشورة للعراق . وفى قيام « معونة النقطة الرابعة » أعظم برهان على أن الحكومات الغربية تقدّر الآن أكثر من قبل أهمّية ما يُبذل من جهود لترقية المستوى الاقتصادى ، لما فى ذلك من خدمة الصالح الاجتماعى العام من جهة ، ومن جهة أخرى ، وهى الأهم ، لأن الطبقة الكادحة (البلورِتاريا) — فى المدن والريف على السواء — إذا استولى عليها السخط فى منطقة لها مثل هذا الموضع الاستراتيجى ، تكون عرضة لأن تجذبها الشيوعية إليها . غير أنه فى معظم الحالات لم يتوافر للمشروعات من رءوس الأموال الأجنبية إلاّ القليل ، ولذلك اقتضى الأمر اختصار المناهج ، لجعلها مناسبة فى كل مملكة مع الموارد المالية التى فى متناولها ، دون إحداث ضغط يسبّب تضخّما لا أساس له . على أن المشروعات قصيرة المدى تكون بطبيعة الحال محدودة الأثر ، لأن الادخار اللازم لتمويلها محدود بحكم قلة الدخل القومى .

ومن الفوائد التى أتى بها إنماء الصناعات المساعدةُ على امتصاص بعض الفراغ من العمل ، مما ينتج عن قلة استيعاب الزراعة لأوقات العمال ، ومن الهجرة من القرى إلى المدن فإن عمليات بذر البزور والحصاد فى زراعة الحبوب بالمناطق الجافة فى سوريا والعراق والأردن وشبه جزيرة العرب لا تشغل الفلاح أكثر من مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة فى العام ؛ ومثل ذلك ينطبق على الزراعة فى الجهات المكتظّة بالسكان فى مصر حيث الملكيات صغيرة جدا فى العادة .

على أن هناك عوامل كثيرة تحدّ من درجة إمكانيّات التصنيع . فإنه بدون الفحم والحديد لا يوجد مجال للصناعات الثقيلة الأساسية ، والآلات المستوردة من الخارج باهظة الأثمان فى الغالب . ومما قيل فى هذا الصدد : « إن عدم



١٢- موارد الثروة



بالشرق الاوسط

وجود خامات الحديد ، . . . ينزل إلى النصف تقريبا بمقدار المصنوعات التى كان يمكن تقديمها للسوق المحلية لو وُجدت الخامات . وهناك طبعاً بعض صناعات معدنية لاتحتاج إلى الخامات الطبيعية ، إذ أن الاختصار الرئيسى فى الوزن يحصل فى عملية صهر الخامات الطبيعية ، ولهذا نجد ، فيما يختصّ بنفقات النقل ، أن استيراد الحديد غير المشغول (أى السبائك) لايتكلف أكثر مما يتكلفه استيراد المصنوعات ذاتها ؛ ولذلك إذا لم يكن الإنتاج ضعيفاً جدا ، ولم يكن الوقود أغلى مما يُحتمل ، فإنه يكون من الممكن ، مع اعتدال أجور العمال ، إنشاء بعض صناعات معدنية قوامها المعادن غير المشغولة (السبائك) المستوردة من الخارج ، ومن منتجات أمثال هذه الصناعات العُدد الزراعية وأحواض الحمّامات والسُرر والمسامير و « الصواميل » والمزاليق والأقفال والأدوات المعدنية الصغيرة [1] » . ومن المؤسف أن نفقات الإنتاج المحلى غالية فى الغالب ، على الرغم من قلة الأجور والمرتبات وكثرة المتعطّلين عن العمل ، وذلك بسبب فرض نهاية صغرى قانونية للأجور ، والضعف المفرط فى الإنتاج ، وشدة ندرة المهارة بين العمال والمشتغلين بالإدارة . وكذلك طرق « التسويق » نجدها أيضاً باهظة النفقة لأنها طرق بدائية ساذجة . وروح إدارة الأعمال غير وافية بالغرض ، لقلة ما أعدّ لتربيتها من تسهيلات ، ولعدم وجود هيئات حكومية أو خاصة تُستمدّ منها المعلومات التى تقوم على أساسها سياســـة العمل العامة أو خططه التفصيلية ، ولقلة الخبرة والمعرفة بطرق تقدير نفقات العمل وتدبير سيره ، بحيث يتسنى اجتناب ذلك القدر الكبير من التبذير والتلف فى موارد ، كل ما فيها قليل فى قليل . وفى معظم هذه البلدان مازالت الأعمال الإدارية الحكومية خلواً تقريبا من العناية بالتصميم والمهارة فى التنفيذ ، ممّا يتسنّى معه

---

(١) عن : W. Arthur Lewis, "Aspects of Industrialisation" (National Bank of Egypt. Cairo) عام ١٩٥٣ ص ٦

توازن الأحوال إزاء ما يشاهد من مواضع النقص فى أعمال المؤسسات الخاصة . ومما يحد فى نطاق إنماء الصناعة أيضاً قلة تصريف المنتجات فى الأسواق المحلية. فإن قوة الشراء عند أهل الريف ضعيفة بسبب الفقر ، وقد وضعت ممالك هذه المنطقة حواجز جمركية تفصل بعضها عن بعض ، حرصاً على حماية مصنوعاتها ، التى هى فى الغالب متشابهة وقابلة لأن ينافس بعضها بعضاً . وختاماً ، يلاحظ أن جميع هذه البلدان ، ماعدا الواقع منها على الخليج الفارسى ، تنقصها رءوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ، وهى حالة طبيعية فى بلاد يسود أهلها الفقر المدقع ولا توجد فيها مؤسسات لتعبئة الادّخار .

وقد أوجد سير اقتصاد هـذه الدولة [1] فى مدارج الرقى طبقةً متوسطة تمارس مهنا وحرفا منطوية على المهارة أو شبه المهارة ، وتتمتع بدرجات مختلفة من الثروة وهناءة العيش : غير أنها تشعر ، أسوة بسابقاتها فى الهند وافريقية ، بأن جميع أعمال التعامل مع الجمهور ماسّة بالكرامة ، وهى من الوجهة الاقتصادية لا تقوم بدور يذكر فى مضمار الابتكار أو الإقدام ، وهما عاملان ضعيفا الأثر جدا فى ميادين إدارة الأعمال الحالية من تجارية وصناعية ، مع مالهما من القيمة الحيوية فى التقدم مستقبلا . وهذا يفسر إلى حدّ ما لماذا لم تزل بعض الحكومات وهيئات المهن الحرة تغفل الاهتمام العاجل بتدارك العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى قد تفضى إلى الدمار عن طريق هبوط مستوى المعيشة . ولكن بعض بوادر التغيير قد أخذت فى الظهور ، وأصبحنا نرى تأثير القوى الاجتماعية الجديدة منعكسا فيما يظهره الكثير من الحكومات من الاهتمام ، فى مناهجها الإصلاحيّة ، بالصالح الاجتماعى والعدالة الاجتماعية ؛ ومع أن هـذا الاهتمام

---

(١) المترجم — الظاهر بداهة أنه يقصد « لبنان » ، اذ أن كاتب هذا الفصل ، كما هو مبين بأعلاه ، من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت .

فاتر فى بعض الحالات » فانه ملموس على كل حال [1]

وبما يؤسف له أنه فى وضع خطط التعليم بهذه الممالك، قد بولغ فى الاهتمام بإعداد المتعلمين لوظائف الحكومة المدنية والمهن الراقية، مع التهاون فى إعداد مايلزم للأعمال الحرة؛ وهى التى، كما أسلفنا، يعدّها القوم ماسة بالكرامة. وقد كانت نتيجة ذلك أن الحكومات تعانى الآن صعوبة فى إيجاد المهرة من الصناع الذين لاغنى عنهم فى أعمال الإنماء. كما أن هناك نقصا فاحشا فى عدد الرجال ذوى المؤهلات المتوسطة للأعمال الكتابية ونحو ذلك، ومع أنه يجرى تدارك ذلك إلى حد ما بما يقدّم من معونة فنية من الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة، فإن الحالة من هذه الوجهة ما زالت شديدة.

وفى هذه الأرجاء أيضاً يتمثل أمامنا ما يتكلفه اقتصاد البلاد من عبء ثقيل بسبب النسبة العالية فى المواليد والوفيات. فانه لضمان الحصول من الرجال البالغين على قدر معيّن من العمل (مقدّراً بجملة الساعات التى يعملونها) يجب تعليم عدد من الصغار أكثر بكثير من العدد المقدر للرجال، نظرا لارتفاع نسبة الوفيات قبل سن العشرين. وهذه خسارة جسيمة قلّ أن تتحملها البلدان المتخلفة فى التقدم، لأنها تستنفد قدرا كبيراً من ميزانياتها المحدودة، ويكون ذلك سببا من أسباب انخفاض مستوى المعيشة. ومع ذلك فان تزويد النشء بالتربية اللازمة وإعدادهم لأن يكونوا رجالا صالحين للعمل أمر من ألزم الأمور لتقدم البلاد، وأنّ ماينفق على التعليم ذى الاتجاه الصحيح يعود مدى الوقت بثمرة كبرى قد تبلغ من عشرة أمثال إلى مائة مثل ما أنفق، وإن كان

---

(١) انظر ما كتبه Said B.Himadeh فى موضوع :

'Social Awakening and Economic Development in the Middle East' فى «International Social Science Bulletin» — الجزء الخامس سنة ١٩٥٣

لايدرك ذلك فى هذه البلدان إلا القليلون . فان بعض الميزانيات لا تدرَج بها الاعتمادات الكافية لشئون الصحة والتعليم ، نظراً للاتجاه إلى الإنفاق على الشئون الأكثرمنها جاذبيّة بالفطرة، من مشروعات الرى ، وتوليد القوى ، والنقل ، وهى كلها باهظة النفقات؛ ولذلك لا تتسع الميزانيات للقدر الكافى من تعزيز المعونة الخارجية (التى تقدم للجمهور) بأعمال الشرح العملى والدراسة الإضافية ومحطات التجارب ومعامل الأبحاث والمدارس الزراعية . كذلك نرى فى بعض البلدان التى غالت فى تركيز عظيم اهتمامها فى التعليم الجامعى والمهنى (مثل مصر) أن الخدمات الصحية العامة بها (وخاصة فى البلدان التى يندر فيها الإشراف أو النصح الأوربى) تتمثل فيها سعة الشقة الاجتماعية التى تفصل بين أرباب المهن الراقية وغمار الشعب ، ومدى قلة شعور الطائفة الأولى بما عليها من واجب نحو خدمة المجتمع بأسره ؛ ويُهيّأ للإنسان أن إدارات الصحة ، فى الدول المستقلة بهذه المنطقة إنما أنشئت لصالح المهنة الطبية أولا لا لمعالجة المرضى ، فإننا نرى فى حواضر هذه البلدان مستشفيات حكومية ذات مبان فخمة ومعامل مجهزة بخير المعدّات ، كما نرى مثل ذلك مصغّراً فى عواصم مديرياتها ؛ ولكننا نجد حتى فى المستشفيات الكبرى مستوى التمريض غير واف بالغرض عادة ؛ وفى بعض الحالات نزل إلى الحضيض ، وما ذلك إلا لانعدام روح الخدمة العامة والقيام بالواجب ؛ وهذا فضلا عن أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المهنة الطبية ، رجالا ونساءاً ، ممن أنجبتهم مدارس الإعداد الطبى ، «ومن بينهم جميع الأكفاء الممتازين تقريباً ، يجذبهم شعور قهرى إلى العمل فى المدن ، وتكون النتيجة أن المدن تصبح غاصة بالأطباء ، فى حين تُترك الأنحاء الريفية وليس فيها من الأطباء إلاّ القليل جدا أو بدون أطباء مطلقاً . . . . . إن روح خدمة الجميع والشعور بالمسئولية العامة ، تلك الروح المقترنة عادة بالمهنة الطبية ، يحتاج إليها

الشرق الأوسط ، حتى أكثر من احتياجه إلى التقدم الفنى [١] » .

* * *

إن معظم مناهج الإنماء تستدعى توجيه عناية كبيرة لوسائل النقل والمواصلات ، إذ بدونها يكون تسويق السلع على اختلاف أنواعها غير واف بالغرض . وللطرق الجيدة والسكك الحديدية شأن حيوى فى تصريف الفائض من المنتجات الزراعية ، من القرى إلى مراكز التجميع ، ومن هذه إلى المدن التى تُستهلك فيها السلع ، أو إلى الموانى التى تصدر منها للخارج . وتقوم تركيا الآن بإنشاء شبكة من الطرق تصل جميع المناطق الرئيسية بمجموعة من الطرق من الدرجة الأولى ، وفى الدولة العربية (السعودية) قد رُبطت الحاضرة « الرياض » بثغر « الدمّام » بخط حديدى ، ويجرى إعداد تحسينات من هذا القبيل فى معظم الممالك الأخرى . ومن مزايا التوسع فى ترقية وسائل النقل أنها ، بما تحدثه من توسيع نطاق السوق أمام المُزارع ، توجد فى نفسه وازعاً جديدا لم يكن له وجود من قبل ، يحثّه على إنتاج مايزيد على حاجته ، لبيعه فى السوق الكبرى . وبذلك يكثر المال فى يده ويتسع أمامه المجال لشراء بعض المنتجات الصناعية التى أتت بها الصناعات المحلية الآخذة فى النمو . هذا فضلا عن إن إزالة مايشبه « عنق الزجاجة » من طرق النقل يقلل من أسباب التعطيل والتلف ، وخاصةً فى نقل المنتجات السريعة العطب .

ويَدخل فى تحسين وسائل النقل إنشاء الموانى وتوسيعها ؛ ومن ذلك ما يجرى الآن من إنشاء موان جديدة فى « الدمّام » ، و « اللاذقيّة » (Latakia) بسوريا ، و « إريجلى » بتركيا ؛ وقد أخذت « اللاذقية » تحتل المركز الأول بين ثغور التجارة السورية ، الصادر منها والوارد ، منافسةً فى ذلك بيروت وطرابُلس . وتقوم حكومة لبنان الآن بتصميم تحسينات فى ميناء

---

(١) عن Worthington فى كتابه السابق ذكره — صفحات ١٧٤ وما بعدها .

طرابلس ؛ شاملةً لمعدّات الشحن والتفريغ ، و « أوناش » (روافع) الأرصفة، وثلاجات التخزين ، وأهراء الغلال ، على أن تكون معدَّة للعمل فى عام ١٩٥٥ . وقد أخذ تأثير منافسة اللاذقية يظهر من الآن فى بيروت ، فخُفضت فى هذه رسوم الميناء ، وزاد العمل دقة واتقانا . وتكافح بيروت منافسة أخرى من جانب ثغر « العقبة » فى مملكة الأردن ، إذ قد قُدرت نفقات استيراد البضائع من بريطانيا عن طريق « العقبة » ، بما فيها من دفع رسوم قناة السويس ، بأقلّ مما يتكلفه ورودها عن طريق بيروت : بحسب أسعار الشحن ورسوم الميناء فى يناير سنة ١٩٥٤ . ولدَى تركيا مشروعات لإنشاء ميناء بكل من « سمسون » و « أزمير » على أحدث طراز فى العالم ؛ تقضى بها على المصاعب الحالية التى تعرقل عمليات الشحن والتفريغ ؛ كما أنه من المزمع إجراء تحسينات فى كل من موانى الإسكندرية وجدة واستانبول .

على أنه فيما عدا النقل والمواصلات ، قد أبدت الحكومات إلى الآن توانياً فى ميدان التسويق . ففى وسعها القيام بالكثير فى المساعدة على توزيع البضائع داخل البلاد ، وتصدير الفائض من المنتجات الزراعية ، مما يعود بتخفيف العجز فى الميزان التجارى ، وفى إمكانها إصلاح القوانين وطرق التفتيش على إجراءات الفرز والتعبئة ، مع القيام بنشر المعلومات المتعلقة بالشئون الصناعية والتجارية تسهيلاً لمهمة رجال الأعمال المحليين . وهذا الميدان من ميادين الإصلاح لا يحتاج إلى شىء يذكر من المال ، ولا ينقصه سوى القيام بالإجراءات اللازمة ؛ والخبراء الأجانب المختصون بشئون التسويق متوافرون ، ولديهم المشروعات المطلوبة لإدخال النظم الحديثة بالبلاد ، ولكن الحكومات لا تستعين بخدماتهم إلاّ بفتور . وقد حصلت حوادث تدل على ضرورة القيام بالإصلاح الآنف الذكر ، فمن ذلك ما حدث فى لبنان من أنه بعد أن وقَّع المشترون الأجانب العقود الخاصة

بيعض الصفقات اضطروا إلى إلغاء العقود آسفين ، لأن طرق تعبئة الفواكه المشتراة وفرزها كانت معيبة ، وتجعل البضائع غير صالحة للبيع .

ولا يقلّ عن كل ما تقدم من عوامل إعاقة مشروعات الإنماء مسألة رأس المال اللازم لتمويلها . فإن المموّل الأجنبى (غير الحكومى) لم تعدْ عنده الرغبة فى استثمار ماله فى بلدان غير متوافر فيها الاستقرار السياسى الوثيق إلاّ بضمان من حكومة بلاده ؛ والحكومات الغربيّة ، ومن بينها الولايات المتحدة ، مستغرقة فى إعداد معدّات الدفاع وليس فى وسعها تقديم شىء سوى المعونة الفنّية ، وليست القروض التى يمكن اقتراضها من البنك الدولى سوى نقطة من بحر مما يلزم . ويستثنى من ذلك الممالك الواقعة على الخليج الفارسى ؛ فإنها بعد الزيادة الهائلة فيما تجبيه من المخصّصات المالية عن الزيت منذ عام ١٩٥١ ، لم تعدْ المسألة فيها قلة رأس المال بقدر ما هى طريقة توجيه أموال ، موجودة بالبلاد فعلا ، فى طرق الاستثمار المنتج . فإن أصحاب الثروة ، فضلا عن خوفهم التقليدى من استثمار أموالهم فى الصناعة ، كثيرا ما يسيئون الظن بمشروعات إدخال الطرق الغربية الحديثة فى الشرق الأوسط ، فضلا عن إحجامهم عن التضحية بمواردهم الجارية فى سبيل فائدة لا يتجاوز سعرها حوالى ٥ فى المائة ، فى حين أنهم يستطيعون الحصول على أرباح لها تتراوح بين ٣٠ فى المائة و ٢٠٠ فى المائة عن طريق القروض للفلاحين ، أو على ١٠ فى المائة من طريق اقتناء أراض زراعية ثابتة أو بناء عمارات فى المدن . وليس فى وسع البنوك القائمة بالبلاد أن تقوم بحركة تعبئة للادخار ، نظراً لسوء الظن بالبنوك المتفشى بالبلاد بسبب انتشار الجهل والتمسك بالقديم ، ولما يحدث أحياناً من فشل بعض البنوك . كما أنه لا يوجد بالبلاد إلا القليل من مؤسسات الإدخار والبنوك الصناعية ووكالات التسليف الزراعى وأعمال البنوك المركزية . وقد ظهرت بوادر تغير هذه الحال فى تركيا وحدها ، حيث

قد زاد الإقبال إلى حد ما على سندات الحكومة ، وإن كان كنز الأموال ما زال شائعاً بين المشتغلين بالزراعة من الأهلين .

وفى عام ١٩٥٤ بدأ القوم يدرسون اقتراحاً للتغلب على قلة موارد التمويل عن طريق إنشاء « بنك عربى للإنماء » ، يكون الغرض منه توجيه جانب كبير من حصيلة الزيت والادخارات الشخصية فى البلدان العربية إلى مشروعات إنمائية ومنع ضياعها فى الكماليات الاستهلاكية العاجلة . ولو كان قد وُجد بالبلاد عُدة الاستثمار منذ عام ١٩٥٢ لأمكن منع استهلاك عدة ملايين من الدولارات الواردة من حصيلة الزيت وتوجيهها إلى سبل انتاجية . فقد قفزت حصيلة العراق من الزيت فى عام ١٩٥٢ إلى ١١٠ مليون دولار [1] ، بعد أن كانت ٣٨٫٥ مليوناً فى عام ١٩٥١ ، ولم يكن من المستطاع العملى ملاحقة حركة الإنفاق لسرعة ورود الأموال ، فكان من الممكن إيداع الفائض فى « بنك إنماء » للإفادة منه فى مشروعات فى بلدان أخرى من الشرق الأوسط . كذلك بلغت حصيلة الزيت فى الكويت ١٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ يقابلها ٣٠ مليوناً فى عام ١٩٥١ . وقد كان من الممكن كذلك أن ترى شركات الزيت من الحكمة أن تسهم فى مثل هذا البنك ببعض أرباحها ، لما لها من الفائدة البديهية من اكتساب البلاد التى تعمل فيها قوّة اقتصادية .

وقد أفضت قلة موارد التمويل فى بعض البلدان إلى قيام حكوماتها بإجراء فحص شامل لنظم ضرائبها وطرق تحصيل إيراداتها ، وقد أحرزت تقدما طفيفاً فى سبيل سنّ الضرائب التصاعدية المباشرة . « على أنه فى معظم

---

(١) عن مجلة « The Economist » الصادرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ٥٩١

البلدان العربية نجد أن نحو ٨٠ فى المائة من حصيلة الضرائب تأتى من طريق الضرائب غير المباشرة ، وتصرف الحكومة معظمها على إدارة قليلة الكفاءة مثقلة بالمناصب العليا ، ولا يُصرف على إنماء القوة الإنتاجيّة فيها إلاّ نسبة صغيرة من « الإيراد » [1] . والواقع أن الحكومات التى يكون النفوذ فيها لملاّك الأراضى تميل ، لأسباب بديهية ، إلى البطء فى إجراء إصلاحات جوهرية فى نظم ضرائبها .

والإدارة الحكومية فى هذه البلدان يغلب عليها الضعف فى موضوع تنسيق المشروعات وفى تحصيل الإيراد ؛ وكثيراً ما عزا الخبراء الأجانب بطء التقدم فى الأعمال إلى انعدام أداة التنسيق الملائمة وقلة استعداد الموظفين أنفسهم . وقد قامت تركيا عام ١٩٤٩ ، نتيجةً لما تلقّته من النصح من رجال « لجنة المعونة الفنية » (T.C.A.) والبنك الدولى ، بتعيين وزير دولة ولجنة مشتركة بين الوزارات للقيام بتنسيق جميع المشروعات الاقتصادية والتوفيق بينها ؛ ثم قفا أثرَ تركيا كلٌّ من مصر والعراق ولبنان والأردن باحتذائها هذا المثال .

ومما يعوق التقدم أيضاً عدم الاستقرار السياسى ، الذى ينتاب معظم هذه البلدان من وقت إلى آخر ؛ فإن كثرة تغيّر الوزارات وقيام الأزمات الداخلية العصيبة ، أمثال ما وقع فى سوريا ومصر عام ١٩٥٤ ، قد تعوق سير التقدم الاقتصادى ، إنْ لم تقلبه رأساً على عقب ؛ ويتركز أثرها الضار بوجه خاص فى حركة استثمار الأموال المحلية والأجنبية ، وهى التى بدونها تقف مشروعات الإنماء وقوفاً تاماً .

---

(١) عن : « United Asia » بقلم « Himadeh » لعام ١٩٥٣ ص ٢٩١ .

ويزيد من تزعزع حركة الإنماء فى بلدان الشرق الأوسط توقف إيراد كل منها من التجارة الخارجية على سلعة واحدة رئيسية أو سلعتين من صادراتها . ففى مصر مثلاً يمثّل القطن ٧٥ فى المائة على الأقل من جملة قيمة الصادرات المصرية ؛ وفى العراق يمثّل البلح نسبة تزيد على ذلك . على أن قيمة ما يُحصل فعلاً ثمناً لذلك عرضة لتقلّب الأسعار العالمية : فإذا تدهورت هذه الأسعار تمزّقت الموارد التى تعين على تمويل مستلزمات الإنماء ، فضلا عن مواجهة المزارعين للخراب .

على أنه من الممكن تخفيف وطأة هذه الحال إلى حدّ ما لو وُجدت حركة تجارة متبادلة داخل حدود المنطقة ، يتّسع بسببها الإنتاج تبعاً لاتساع نطاق السوق . والموجود الآن من هذا النوع من التجارة ضئيل ، لأن اقتصاديّات ممالك المنطقه ليست متممة بعضها لبعض بل هى على العكس متنافسة ، وترمى سياسة الحكومات إلى توفير الاكتفاء الذاتى فى بلاد كل منها . والقدر الموجود الآن من التجارة الإقليمية قائم على أساس اتفاقات ثنائية ، ولم يُبذل جهد يُذكر فى سبيل إيجاد توسّع اقتصادى أكثر اتزاناً عن طريق اتفاق أطراف عدّة . وقد أخفقت جامعة الأمم العربية إخفاقا تاماً فى إزالة الحواجز التجارية ، مع أن هذا كان فى الأصل أحد الأغراض الرئيسية للجامعة. وقد عقدت « اللجنة الاقتصادية » للجامعة اجتماعاً لها فى عام ١٩٤٥. ولكنها لم تجتمع بعد ذلك مدة ست سنوات . ويمكن القول بأن الجامعة قد بذلت من جهودها فى سبيل إضعاف اقتصاد إسرائيل أضعاف ما بذلته لتقوية اقتصادها هى .

وهذا مثال من إخفاق القيادة الحكومية فى شئون الاقتصاد : وهو إخفاق يتهدد كيانَ القليل الموجود من المشروعات التى يديرها الأفراد .

ومما يسترعى النظر أنه قد ظهرت الآن فى دوائر الأعمال غير الحكومية ، الممثَّلة فى « اتحاد الغرف العربية للتجارة والصناعة والزراعة » دعوة ملحّة تدعو إلى سياســة اقتصاد إقليمية موحّدة ؛ وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمره الأول بالإسكندرية عام ١٩٥١ ؛ وهو يطالب بإلحاح بإنشاء « مجلس اقتصادى عربى » ، وهو ما نصّ على إنشائه اتفاق الضمان العربى الذى أقَرَّته جميع الدول العربية . كذلك توجد حركة بين دوائر « الأمم المتحدة » تنادى بقوة بضرورة إنشاء « لجنة اقتصاد إقليمية للشرق الأوسط » على نمط اللجان المنشأة لكل من أوربا ، وآسيا والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . وما زالت ماثلة فى أذهاننا صورة « مركز تموين الشرق الأوسط » الذى كان قائماً بين ظهرانينا فى أيام الحرب ، تذكرنا بمبلغ ما يمكن إحرازه من النجاح الاقتصادى عن طريق التعاون فى سبيل الاستغناء عن استيراد الكماليات غير الضرورية لكى يحلّ محلها فى الواردات المواد الخامة الرئيسية والمعدّات اللازمة للإنتاج المحلى . ولكن الاختلاف السياسى ما زالت له الغَلَبة .

* * *

قلمَّا يدرك الناس فى جميع أنحاء الشرق الأوسط مبلغ أثر جهل النساء فيما يعتور البلاد من النقص الاجتماعى . فلو أن الأمهات تعلمّن الحقائق الأوّلية المتعلقة بالتغذية والشئون الصحية وسُبل الإصابة بالأمراض وانتشارها، لنقصت النسبة العالية فى موت الأطفال والوفيات عامةً نقصاً كبيراً ، ولعاد ذلك بتقدم فى صحة الرجال والنساء وكفاءتهم ، فيتسنى بذلك اجتناب خسارة هائلة فى الاقتصاد والأرواح . وفضلا عن ذلك نجد أن معظم النساء فى الأنحاء

المتخلفة لا ينفرّغن لتربية الصغار فى الأسرة ، بل يقضين الكثير من أوقاتهن فى العناية بالماشية ومباشرة شئون الألبان . وفى التعليم والتدريب خير ضمان لقيامهن بهذا العمل على الوجه الصحيح . ثم إن احتجاب النساء عن المجتمع من شأنه الحدّ من الإقبال على الحاجات النسوية ؛ وهى التى يترتب على إنتاجها فى الممالك الراقية إفساح مجال العمل أمام الملايين من الرجال والنساء . وعندما يجرى البحث عن الصناعات الخفيفة التى يتسنى بها إيجاد التنويع فى اقتصاديات الشرق الأوسط ، قلّما يدرك القوم مبلغ الإمكانيّات التى يتفسح لها المجال من هذه الناحية لو أُعطيت الحرية لنساء جميع الطبقات للأخذ بالمظاهر الحديثة. فإن الكثير من الأدوات التى تحتاج إليها النساء يتطلب فى صنعه أنواعا من المهارة يمكن اكتسابها فى الشرق الأوسط ، فضلا عن أن عملية صنعها لا تتطلب مقادير كبيرة من الخامات الضخمة الحجم أو الغالية الثمن ، وذلك مما يجعل صناعتها ملائمة جدا للظروف المحلية .

* * *

وصفوة القول ان العقبات التى تعترض رفع مستوى المعيشة المنحط (فى الشرق الأوسط) هائلة ، غير أن أى تقدير واقعى لما ستكون عليه الحال مستقبلا لا يدعو حتما إلى التشاؤم . فإن المشكلة العالمية التى تواجه النصف الثانى من القرن العشرين هى ، أوّلا وقبل كل شىء ، مشكلة الإنتاج الزراعى . إذ أن جملة الإنتاج الزراعى العالمى كان يزيد فى السنة الواحدة بنسبة ١,٠ فى المائة بين سنتى ١٩١٣ و ١٩٢٩ ، وبنسبة ١,٣ فى المائة بين سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٧ ، ثم نزلت هذه النسبة إلى ٠,٣ فقط بين سنتى ١٩٣٧ و ١٩٥٠ فى حين كانت نسبة الزيادة السنوية فى عدد سكان العالم فوق ١ فى المائة ، وقد تكون الآن ١,٢٥ فى المائه . وقد مضى على العالم ثمانى سنوات قبل أن تتسنى له العودة إلى مستوى عام ١٩٣٩ فى إنتاج المواد الغذائية (على أساس ما يخص

الفرد الواحد من السكان) ، فى حين أن معدّل مايخص كل فرد فى الاستهلاك لم يعدْ بعدُ إلى ماكان عليه قبل الحرب بسبب حجب شمالى امريكا للمقادير الهائلة من المواد الغذائية الفائضة لديها والتى لا يستطيع الملايين من الجياع الحصول عليها. فهذا النقص فى المواد الغذائية يجعل المستقبل لامعاً أمام الأقاليم التى يكون فيها إنتاج هذه المواد هو عمل أهلها الأساسى ، لأن الطلب المنتظر لها سيكون هائلا ؛ وتدل تطورات التجارة ،فى صورة قاطعة، على أننا قادمون على دور طويل المدى يكون الرواج فيه للممالك التى يتوافر فيها فائض زراعى تستطيع عرضه فى السوق العالمية . فليس الفقر إذن بالداء الدائم الذى لا يفارق أهل الشرق الأوسط ؛ وإنما المشكلة هى فى أن يزاد الإنتاج فى المنطقة حتى يصل إلى إيجاد فائض زراعى ، وأن يُحتفظ بمستوى هذا الفائض على الرغم من الزيادة السريعة فى مقدار الاستهلاك المحلى للمواد الغذائية.أما زيادة حركة التصنيع فى المنطقة فهى فى حيز الإمكان ، ولكن فى حدود معيَّنة ، بحيث تشمل الصناعات الخفيفة : مثل حفظ المأكولات والأعمال الهندسية الخفيفة ، وصناعة مشتقّات زيت البترول كالمواد الكيمائية ومركّباتها ، وهذا علاوة على صناعات النسيج الموجودة فعلا بالبلاد .

الفصل التاسع

روسيا والشرق الأوسط

يتناول هذا الموضوع ستة أدوار تاريخية مستقلّة واضحة المعالم وهى :

١ — عهد الحكم القيصرى : ويمتد إلى عام ١٩١٧

٢ — عهد الحروب الثورية (فى روسيا) : ١٩١٧ — ٢١

٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩

٤ — دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ — ٤١

٥ — مدة الحرب (العالمية الثانية) : ١٩٤١ — ٤٥

٦ — ما بعد الحرب

* * *

١ — عهد الحكم القيصرى

بعد أن تمّ توقيع الاتفاقية الانجليزية ـ الروسية بشأن فارس عام ١٩٠٧ أخذت الحكومة الروسية تعمل على ابتلاع المنطقة الشمالية من فارس ابتلاعا تاما . وقد هوّن عليها انتهاجَ هذه السياسة شدةُ رغبة الحكومة البريطانية فى اجتناب الاحتكاك بروسيا ، لحاجتها الملحّة إلى المحافظة على « الاتفاق الودى » الثلاثى ليكون صدًّا منيعاً فى وجه ألمانيا ، وقد زوّدت وزيرها فى « طهران » بالتعليمات اللازمة فى هذا الشأن . وكانت الثورة الدستورية الفارسية التى

ابتدأت فى عام ١٩٠٥ قد بلغت الآن منتصف مداها ، وقضت بطبيعة الحال على القليل من الاستقرار الذى كان لايزال باقيا فى نظم فارس الداخلية . فوجّه الروس فى عام ١٩٠٩ قوة حربية لتأييد « محمد على شاه » المناهض لهذه الثورة . غير أن الفوز تمّ للدستوريّين من الفرس ، فتمكنوا من خلْعهِ ، وانتقلت السلطة إلى أيدى المتطرفين الذين أطلقو على أنفسهم اسم « الديمقراطيين » ، والذين كان موقفهم من الروس موقف عداء شديد . وحدث فى عام ١٩١١ أن تمكن الشاه المخلوع ، بتغاضٍ من صغار الموظفين الروس ، إن لم يكن من الحكومة الروسيّة نفسها ، من المرور فى الأراضى الروسية متخفّياً ، ومعه عُدّة من الأسلحة والذخيرة ، ورسا على الشاطىء الفارسى من بحر « قَزْوِين » ؛ غير أنه مالبث أن حاقت به الهزيمة واضطر إلى الانسحاب . عند ذلك عمد الروس إلى القضاء على كل محاولة قامت بها الحكومة الفارسية للتغلب على ضائقتها المالية ، ووقفوا فى طريق ما بذله المستشار المالى الأمريكى من جهود فى هذا السبيل . وكانوا دائما يجدون أو يخلقون المناسبات التى يتخذونها ذريعة لزيادة تدخّلهم فى شئون البلاد ، كقيامهم بحماية كبار الملاّك والتجار فى « خُراسان » وجبايتهم للعوائد الفارسية فى « أَزِربيجان » ، وإنزالهم بعض الرعايا الروس فى « أستراباد » لفلاح الأرض التى اشتروها بأثمان اسمية بطريق الضغط على أصحابها . ثم قامت روسيا فى عام ١٩١١ ، من وراء ظهر حلفائها ، بتوقيع اتفاقية « بوتسدام » مع ألمانيا ، فاعترفت فيها بالمصالح الألمانية فى سكة حديد بغداد ، مقابل اعتراف ألمانيا بما لروسيا من المصلحة فى شمالى فارس ، وأعدّت خطة لوصل الخطوط الحديدية الفارسية ، المزمع انشاؤها ، بسكة حديد بغداد عن طريق « خانقين » (Khaniqin) ، ووعدت ألمانيا بفتح الباب أمامها للاتجار مع فارس ،

وفى خلال الحرب العالمية الأولى اغتنم الروس فرصة تحرّك العصابات

المسلحة ، الضالعة مع ألمانيا ، فى أواسط فارس وجنوبها، وحركات الترك فى غربى فارس ، واتخذوا من ذلك ذريعة لقيامهم باحتلال نطاق عريض من شمالى فارس ، شاملٍ لمدن « كِرْمان شاه » و « أصفهان » و « مِشد » . وفى شهر مارس سنة ١٩١٥ أبرم الحلفاء اتفاقا سرّيا وعدوا فيه روسيا باستيلائها على استانبول و « المضايق » وإطلاق حرّيتها كاملةً فى التصرّف فى المنطقة الشمالية من فارس ، مقابل إطلاق الحرية لبريطانيا فى ضم كلا المنطقتين الجنوبية والحياديّة ، الوارد ذكرهما فى اتفاقية عام ١٩٠٧ .

* * *

٢ — عهد الحروب الثورية (الروسية) : ١٩١٧ — ٢١

لم تكد الثورة الروسية تنشب فى شهر مارس سنة ١٩١٧ حتى سرى الانحلال التام فى روح الجيش الروسى المعنوية وانسحب من فارس؛ فاغتنم الأتراك الفرصة وعادوا إلى احتلال فارس الغربية . وفى مارس سنة ١٩١٨ اضطر « البُلشفيك[1] » ، الذين كانوا قد قبضوا على أزمّة الحكم فى روسيا قبل ذلك بأربعة أشهر ، إلى إبرام معاهدة « بِرِست ليتوفِسْك » (Brest-Litovsk) مع ألمانيا ، فسمحوا فيها للألمان بإجراء بعض أعمالهم الحربية داخل الأراضى الروسية ، وبالتزوّد ببعض المؤن الأساسية ، مثل زيت البترول القوقازى . وقد كان لهذه المعاهدة ، التى أُبرمت فى وقت كان فيه الحلفاء يحاربون ألمانيا حرب حياة أو موت ، أثر لا يقلّ عن أثر كراهيتهم لنظام

---

(١) المترجم — هو الاسم الذى أطلق على الفريق المتطرف من الشيوعيين فى روسيا بعد انقسامهم على أنفسهم ، ومعناه الأكثرية ، وهو الذى آل إليه الحكم فى روسيا عام ١٩١٧ بعد القضاء على حكومة القياصرة .

البلشفيك ومبادئهم ، فى إثارة الحلفاء وحملهم على تأييد خصوم البُلشفيك داخل روسيا ، وخوضهم غمار المعركة ضد الروس « الحمر »[١] . فقامت قوة بريطانية صغيرة ، كانت تعمل فى الشمال الغربى من فارس ، باحتلال مدينة « باكو » احتلالاً مؤقتا ، لمعاونة قوة من « قوات أواسط قزوين » المعادية للبُلشفيك والمؤلفة فى غالبيّتها من الأرمَن ، غير أنها اضطرت إلى الجلاء عنها بسبب هجوم الترك على هذه الناحية . كذلك احتلت قوة هندية مدينة «مِشهد» (بفارس) ، كما قام أسطول بريطانى صغير بالعمل فى بحر « قزوين » من صيف عام ١٩١٨ إلى صيف ١٩١٩ ، فاحتل « باكو » من جديد بعد أن اضطُرّ الأتراك فى تقهقرهم إلى الجلاء عنها ، وهَزَم كذلك اسطولا «أحمر» فى خلال هذه الفترة .

وكان الهجوم الألمانى العظيم فى ربيع عام ١٩١٨ قد أغرى رجال السياسة فى فارس بالاعتقاد بأن لواء النصر معقود للألمان لا محالة ؛ ومضى بعض الوقت وهم على هذه العقيدة ، حتى أنه عندما جاء إلى طهران « السير بِرْسى كوكس » (Sir Percy Cox) ممثلا لبريطانيا بمرتبة وزير ، لردّ الحكومة الفارسية إلى حظيرة مريدى بريطانيا ، وجدها على وشك الانحياز إلى ألمانيا[٢] . وكان فريق المتطرفين فى فارس ، وهم الذين عُرفوا « بالديمقراطيين » ، قد

---

(١) إن « السير برنارد بيرز » (Sir Bernard Pa res) قد أصاب المرمى حين شبه موقف بريطانيا هذا بالهدنة الفرنسية فى عام ١٩٤٠ (انظر كتابه « روسيا » لعام ١٩٤١ — ص ١٠٩) .

المترجم — « الروس الحمر » هو اسم آخر للبلشفيك ، ويسمى جيشهم بالجيش الأحمر ، يقابل ذلك « الروس البيض » أشهر خصومهم وقتئذ فى روسيا .

(٢) نقلا عما جاء عن « كوكس » فى . « yertrude Bellb detters » — الجزء الثانى ص ٥٢١ .

انضموا — بدافع كراهيتهم للروس إلى جانب الألمان والأتراك خلال الحرب ، فلما انهارت ألمانيا أخذوا ينحازون إلى جانب الأتراك الوطنيين والبُلْشفيك . وأحسّ « كوكس » بأن الحالة فى فارس قد اكتمل تهيّؤها لثورة بُلشفيّة بسبب تدهور حالة الحكم فى فارس على يد الطبقة الحاكمة وبلوغه درجة يُرثى لها . فاقترح على وزارة الخارجية البريطانية أن تقوم بريطانيا بالتعهد لفارس بضمان سلامتها مقابل عقد معاهدة انجليزية — فارسية جديدة . وقد جاء هذا الرأى مطابقا لآراء « اللورد كيرزُن » فى الموضوع ، إذ سبق له أن صرّح « بأن سلامة فارس يجب أن تسجَّل كجزء من عقيدتنا العاهليّة » . وعلى ذلك مضى « كوكس » فى مفاوضاته[1] ، ولم يحلّ شهر أغسطس من عام ١٩١٩ حتى كان قد وصل إلى مشروع للاتفاق : فحواه أن تلغَى « الاتفاقية الانجليزية — الروسية » لعام ١٩٠٧ البغيضة ، وأن تقدم بريطانيا لفارس ما يلزم لإقرار النظام الداخلى ، من مستشارين وضباط ومعدّات ، مع إقرار مشروع إنجليزى — فارسى لإنشاء خطوط حديدية وتحسين المواصلات عامةً ، ومدّ فارس بقرض قدره ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . وقد قوبل مشروع الاتفاق فى فارس بالاستحسان بوجه عام ، ولم يَلقَ اعتراضا إلاّ من جماعة « الديمقراطيين » المتطرفة (وهم من طائفة مجتهدى الشيعة الشديدى التمسك بالقديم) ومن فرَق « القوزاق » العسكرية التى يرأسها ضباط من الروس . وربما كان من الممكن أن يحصل رئيس الوزارة على اعتماد « المجلس » (البرلمان) لمشروع الاتفاق لو أنه عرضه على المجلس فى الحال ؛

---

(١) كان الوفد الفارسى إلى مؤتمر الصلح قد طالب (من غير طائل) بأن يضم إلى فارس اقليم « ما وراء القوقاز » الشامل لمنطقة الزيت بجهة « باكو » ، وبلاد كردستان التركية ، وجزء من العراق ، وتركستان حتى نهر « جيحون » (أكسوس) ، وكل ذلك رغم أنه لم يكن لديها من الجيوش ما يكفى للدفاع حتى عن رقعتها بحدودها فى ذلك الوقت .

لـكنه أخذ يتمهل ويسوّف حتى سمحت الظروف بتقوية جانب المعارضة ، وهم الذين صار مبدؤهم الآن أن بريطانيا المنتصرة أشدّ خطرا من روسيا المهزومة .

وقبل أن ينسلخ عام ١٩١٩ كان « تروتِسْكى » قد أتم تنظيم الجيوش « الحمراء » ، وقضى على معظم المخاوف التى كانت تهدد « البـُلشفيك » من جانب الروس « البيض » المناهضين للثورة ؛ واضطُرت بريطانيا ، بضغط اتحادات العمّال ، إلى الـكفّ عن تدخّلها السافر ضد البلشفيك ، وفى ربيع عام ١٩٢٠ سحبت قواتها من « ما وراء القوقاز » . وفى شهر ابريل من ذلك العام انهارت جمهورية « أذِرْبيجان » المناهضة للبـُلشفيك ودخلت الجيوش السوفيتيّة الأراضى الفارسية ، وقام جماعة من شيوعيّ فارس بمعاونة هذه الجيوش بإقامة حكومة سوفيتية فى ولاية « جيلان » (Gilan) من إقليم بحر قزوِين . وقد كان لمـا أبداه الروس فى هذه الأحداث من القوة ، ولشدة قرب بلادهم ، أعظم أثر فى نفوس ساسة الفرس ، فأخذوا ينصرفون شيئا فشيئا عن مشروع الاتفاق مع بريطانيا . وظهرت فى الصحافة حملة موحى بها بتحبيذ الشيوعية ، وصرّحت صحيفة « إيران » شبه الرسمية بأن مبادىء الشيوعيّة شديدة الشبه بروح الإسلام النقيّة . كما أن فرَق « القوزاق » ، وهى القوة النظامية الوحيدة فى شمالى إيران ، انهزمت أمام القوّات « الحمراء » ، وصارت الحالة تُشعر بأن البلاد كلها فى متناول يد « البـُلشفيك » .

غير أنه فى هذه الساعة الحاسمة قام ضابط حازم من أبرز ضباط الجيش يدعى « رضاخان » وتولى قيادة فرَق « القوزاق » ؛ ثم زحف على « طهران » فى فبراير سنة ١٩٢١ وقبض على أعضاء الوزارة . فلما قامت الحـكومة الجديدة صرّحت فى الحال بعدم موافقتها على مشروع الاتفاق مع بريطانيا ، وقبلت

بدلا منه ماعرضه الروس من شروط سخيّة . وعلى ذلك أُبرمت « الاتفاقية السوفييتية — الفارسية » فى «موسقو »؛ وبها نزلت الحكومة الروسية عن كل ما سلمت به فارس سابقاً للحكومة القيصرية بشرط ألا يئول شىء منه إلى أى دولة أخرى ؛ وألغت جميع الديون التى كانت مستحقة للحكومة القيصرية أو لأصحاب رءوس الأموال من الروس ، كما أُلغيت حقوق الامتيازات الروسيّة . وتعهّد كل حزب فى البلاد بعدم السماح لأى هيئة فيه بالدس لأى حزب آخر . وتعهدت روسيا بمراعاة سيادة فارس وسلامة أراضيها ، وفى مقابل ذلك يُسمح للجيوش الروسية بدخول الأراضى الفارسية فى حالة عدم استطاعة فارس منع طرف ثالث من القيام بإعداد العُدّة فى الأراضى الفارسية لغزو روسيا . وشفع الروس هذا النجاح بإبرام معاهدات للمعونة المتبادلة ضد « دولة استعمارية ، دأبت على اتباع سياسة غزو بلاد الشرق واستغلالها » ، مع حكومة تركيا الوطنية برياسة « مصطفى كمال » ؛ ومع الملك « أمان الله » ملك الأفغان ذى النُعرة الوطنية ، وكلاهما كانا أخيراً قد اشتبكا فى مناوآت مع بريطانيا. وإظهاراً لحسن نيتهم أعاد الروس إلى تركيا ولايتى الحدود «قارص» و « أَرْدهان » اللتين كان القياصرة قد ضموهما إلى روسيا .

* * *

٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩

عندما أبرمت تركيا الوطنية معاهدة « لوزان » لعام ١٩٢٣ التى أقرّت استقلالها ونظمت علاقاتها مع الدول الغربيَّة ، اضطُرت إلى قبول إزالة التسليح من منطقة « المضايق » بحيث تطلق الحرية لجميع السفن الحربية ، من أى دولة كانت ، فى حدود قيود طفيفة ، لأن تدخل البحر الأسود . وقد جاء هذا الشرط ثقيلا على تركيا ، لما فيه من الحدّ من سيادتها ، كما أنه كان مبغَّضاً إلى روسيا أيضا لأنه

يعرّض سواحلها الواقعة على البحر الأسود للخطر من جانب الأساطيل المعادية. وفى عام ١٩٢٥، بينما كان النزاع محتدما بين تركيا من جانب، وبريطانيا والعراق من جانب آخر، حول ملكيّة ولاية «الموصل»، عقدت روسيا مع تركيا «معاهدة صداقة وحياد» جديدة. ومع أن العلائق الرسمية بين روسيا وتركيا بقيت يسودها الوئام والمودّة، وقام الروس بتقديم بعض المعونة الفنية لتركيا فيما كانت تباشره من تصنيع بلادها، لم يكن هناك شيء يذكر من الاتصال أو تبادل الثقافة بين الشعبين. وسمحت الدكتاتورية التركية بقراءة مؤلفات «ماركس» و«لنين»، ولكنها كانت توقّع عقوبة السجن على الشيوعيين ذوى النشاط الفعلى، وذلك تطبيقاً للقوانين التى تحرّم الاجتماعات التى تحرّض على نشر الآراء الخاصة بالتمييز بين الطبقات أو الإيقاع بينها أو التى ترمى إلى الترويج للوطنية الدولية.[1] وفى سنة ١٩٣٦، عندما دلت أعمال إيطاليا على أنها الدولة البحرية المعتدية التى تهدد «الحالة الراهنة» بالبحر الأبيض المتوسط، أوضحت تركيا للدول الموقعة لمعاهدة «لوزان» أن ما جاء بها من الشروط بشأن «المضايق» فى حاجة إلى تعديل، وفازت بتحقيق مطالب هامة لها فى هذا الشأن بمقتضى اتفاق «مونتريه». فسُمح لها بتحصين المضايق وبإغلاقها فى أوقات الحرب فى وجه السفن الحربية التابعة لجميع الدول مالم يكن اجتيازها للمضايق بقرار من «عصبة الأمم»، فوُفق بذلك بين ما تدّعيه روسيا من وجوب تمييز دول البحر الأسود وما تقول به بريطانيا من وجوب المساواة بين سفن جميع الدول سواء بفتح المضايق أم بإغلاقها[2].

وفى أوائل صيف عام ١٩٣٩ أبرمت تركيا مع بريطانيا وفرنسا بعض

---

(١) المادتان ٦٦ من «منهج حزب الشعب».

(٢) عن: «Suroeyvof International Affairs» سنة ١٩٣٦ — الجزء الرابع

اتفاقات موجّهة فى جوهرها ضد إيطاليا الفاشيّة ، فرحّبت بذلك صحيفة « إزْفِستيا » (Isvestia) واعتبرتها « حلقات فى السلسلة التى لا غنى عنها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمنع امتداد الاعتداء إلى أجزاء أخرى من أوربا » .

وكان « رضاشاه » فى هذه الأثناء يحذو فى فارس حذو « أتاتورك » فى تركيا ، من اتباع سياسة ذات نُعرة وطنية معادية للأجانب ، وكانت علاقاته التجارية مع روسيا يعتريها الفتور من وقت إلى آخر بما كان يقع من حوادث المقاطعة وحجب السفن فى الموانىء ؛ غير أن روسيا وقفت إلى جانبه فيما وقع من النزاع بينه وبين شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية فى عام ١٩٣٢ ، ولم يأت عام ١٩٣٦ حتى كانت روسيا تستورد ٢٨ فى المائة من صادرات فارس وتزوّدها بنحو ٣٠ فى المائة من وارداتها ؛ « وأخذ المهندسون ورجال الصناعة الفنيون من الروس يتدفقون إلى البلاد وعُهد إلى مقاوليهم بمشروعات إنشاء المطاحن والمخابز وأهراء الغلال والورش الصناعية ؛ كما استُخدم المسّاحون الروس فى مشروعات إنشاء الطرق الجديدة ، وزاد عدد الروس من مرشدى السفن وخبراء الدبابات زيادة غير مألوفة »[1] .

وفى خلال هذه المدة لم تكن للحكومة السوفييتة علاقات دبلوماسية مع أحد من دول الشرق الأوسط الأخرى ، ولم تكن لها بها صلة ما تقريباً ،

---

(١) عن : « Elwell-Sutton » فى كتابه السابق ذكره — ص ١٦٢ . وكانت ألمانيا ثانى دولة فى ترتيب الدول المتعاملة مع فارس ، وكانت فى عام ١٩٣٦ تأخذ ١٣ فى المائة من صادراتها وتورد لها ١٥ فى المائة من الواردات.

فيما عدا قيام « الكومِنْتيرن » (Comintern)[1] بتشجيع الأحزاب الشيوعية الوليدة التى تكوّنت بهذه البلاد .

وكانت حكومات الشرق الأوسط ، المحافظة فى سياستها ، سواء منها المشمولة بالانتداب والمستقلة استقلالا اسميا ، تناهض الشيوعية مناهضة شديدة ، وذهبت مصر فى ذلك إلى حدّ أنها كانت تعاقب كل من يزور بلاد الاتحاد السوفييتى بالحرمان من جنسيته .

* * *

٤ — دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ — ٤١

لمّا أيقنت الحكومة السوفييتة أنها لن تستطيع الوصول إلى محالفة بريطانيا وفرنسا على أساس شروطها التى يغلب عليها روح التطرّف ، رأت فى أغسطس سنة ١٩٣٩ أن تولى وجهها شطر ألمانيا ، فأبرم « مولوتوف » مع « ريبنتروب » (Rîbbentrop) معاهدة « الصداقة وعدم الاعتداء » المشربة بروح الانتهازيّة والمراءاة ؛ ورغبةً فى تأييد هذه الصداقة الجديدة مع « هِتلر » أبرمت الحكومة السوفييتية فى شهر مارس سنة ١٩٤٠ معاهدة تجارية جديدة مع فارس ، سمحت فيها للبضائع الفارسية العابرة (Transit) المرسلة إلى ألمانيا بالمرور فى الأراضى الروسية دون فرض ضرائب عليها ، فساعدت بذلك على تشجيع التجارة الألمانية مع فارس ، الآخذة فى الازدياد الكبير . وكان وزير خارجية تركيا موجودا

---

(١) المترجم — هو هيئة كانت تضم ممثلى الأحزاب الشيوعية فى العالم وتعمل لخدمة الشيوعية دون تدخل رسمى من حكومة روسيا . ثم ألغيت وخلفتها بعد سنين هيئة « الكومنفورم » المماثلة لها .

فى « موسقو » وقت توقيع المعاهدة مع ألمانيا ، ولكنه لم يوفّق إلى التفاهم مع « مولوتوف » ، إذ كان هذا يريد ثمناً لوصول الفريقين إلى اتفاق للمساعدة المتبادلة فى شئون البحر الأسود أن يغلق الترك المضايق على الدوام فى وجه السفن الحربية التابعة لأى دولة معادية للاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى اعتبرته الحكومة التركية مناقضاً لاتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا . وعند ذلك قرنت الصحافة الروسية بين إيطاليا وتركيا باتهامهما بالسعى للإخلال بالأمن فى بلاد البلقان . وازداد فى تركيا روح الاستياء من روسيا بقيام « السوفييت » بغزو « فِنْلَندا » ، إذ كان علماء الأتراك النظريون يعرفون ما هنالك من علاقة بعيدة تربط بين اللغتين الفنلندية والتركية . وفى شهر يوليو سنة ١٩٤٠ نشرت ألمانيا بعض وثائق فرنسية وصلت إلى يدها ، فأثار ذلك اتهام السوفييت للحكومة التركية بإغماض عينها عن بعض خطط انجليزية ـ فرنسية — صار أمرها الآن معروفا — ترمى إلى تدمير حقول الزيت القوقازيّة وأنابيب الزيت الواصلة إلى « باتوم » باعتبار أنها مورد يستطيع الألمان التزوّد منه يوما ما. وفى المقابلة التى تمت بين « هِتلر » و « مولوتوف » فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، والتى تمّ الاستيلاء على محضرها فيما بعد ، طالب الروس — على حسب ما جاء بهذا المحضر — بأن يكون فى أيديهم أمر التصرف فى شئون المضايق ، وأن تطلق لهم الحرية فى التوسع « فيما وراء « باطوم » و « باكو » جنوباً [١] » . وعندما كان « هتلر » على وشك الانقضاض على « يوغوسلافيا » واليونان ، فى مارس سنة ١٩٤١ ، أكدت روسيا القول لتركيا بأنها ستقف على الحياد . ثم انه حدث حادث لم يتضح مغزاه بعد ، وهو أن روسيا أقدمت على انشاء علاقات دبلوماسية مع حكومة « رشيد عالى »

---

(١) عن . « Nazi - Soviet Relatioms » فى المدة ١٩٣٩ — ٤١ (U.S.State Department,1948) — صفحات ٢١٧ وما يليها .

فى العراق فى الوقت الذى كانت فيه هذه المملكة لاتزال فى صراع مسلح مع بريطانيا،وفى الوقت الذى كان فيه البريطانيون يحذرون الروس من استعدادات «هتلر» لغزو بلادهم.

* * *

٥ — مدة الحرب (العالمية الثالثة) : ١٩٤١ — ٤٥

بعد أن تمّ الغزو الإنجليزى - الروسى لبلاد فارس فى أغسطس عام ١٩٤١ ، واحتلت الجيوش الروسية المنطقة الشمالية ، أُسدل « الستار الحديدى » ، الذى أصبح يومئذ أمره معروفا ، على هذه المنطقة وصارت سلطة الحكومة الفارسية فى حكم العدم ، ولم يعدْ من السهل دخول أحد رجال الحكومتين البريطانية والأمريكية فى المنطقة الروسية حتى لو كانوا موفدين فى مهامّ رسمية. ونشأ عن ذلك أن الدكتور « مِلزباو » (Dr-A.C. Millspaugh) الأمريكى ، الذى كان يشغل منصب المدير العام لمالية فارس ، أتّهم الحكومة السوفييتية « بالعمل على بسط نفوذها الشامل المطلق على البلاد بأسرها . . . . وأنها ترمى إلى جعل فارس دولة صورية ، وأن رجال السوفييت ، إلى أن يتحقق ذلك ، لن يهمهم استقرار الحال فى فارس أو انتظام الحكم فيها ، بل ان الفوضى هنالك خير لهم من النظام ؛ ومن رغبتهم أن تكون الحكومة القائمة فى البلاد من النوع الذى يمكن شراؤه أو خدعه أو إرهابه »[١] . وقد انتعش حزب « تودَه » (أو حزب العمال) فى طهران ، واتخذ له فى الظاهر منهاجا اشتراكياً معتدلا . ولم يكن لهذا الحزب فى أول أمره علاقة ظاهرة بالروس ، بل انه سعى بالفعل إلى الاستعانة بتأييد السفارة البريطانية من غير أن يحظى بطائل ؛ غير أن بعض زعمائه كان

---

(١) عن :
«Americans in Persia» (Washington, D.C. 1946).

لهم فيما مضى يد فى أمر جمهورية « جيلان » السوفيتية القصيرة الأجل التى ظهرت منذ عشرين عاما وعاشوا منـذ ذلك الوقت فى النفى فى بلاد الاتحاد السوفيتى . فقام الحزب الآن بإنشاء اتحادات للعمال فى المدن الصناعية الرئيسية: طهران وتبريز وإصفهان ، وحصل من أصحاب الأعمال على بعض حقوق جديدة للعمال ؛ غير أنه أصبح من عام ١٩٤٣ فصاعداً ذا ميول سافرة مع روسيا[1] . وحدث فى شهر مارس سنة ١٩٤٤ أن رفضت الحكومة الفارسية طلبات تقدم بها ممثلو بعض شركات الزيت البريطانية والأمريكية لمنحها امتيازات للعمل فى الجنوب الشرقى من فارس ، وقرر مجلس الوزراء فى ٢ سبتمبر ألاّ يُمنح شىء من امتيازات الزيت لأى شركة أجنبية إلى أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض فارس . وبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار قام السفير الفارسى بموسقو بابلاغ حكومته أن وكيل وزارة الخارجية « كفتارَدْز » (Kavtaradze) يرغب فى أن يتباحث مع الحكومة الفارسية بشأن إمتياز قديم حصل عليه الروس للبحث عن الزيت فى « خراسان » وسُجّل فى عام ١٩٢٥ باعتبار أنه لشركة فارسية تموّلها الحكومة السوفيتية ؛ والواقع أن « المجلس » لم يكن قد أقرّ هذا الامتياز قط ، وأن المشروع لم يسفر وقتها عن العثور على شىء من الزيت إطلاقا . ومهما كان من أمر ، فقد حضر « كفتاردز » إلى طهران بعد ذلك بأسبوع وطلب امتيازاً لمدة خمس سنوات للبحث عن الزيت فى جميع رقعة فارس الشمالية تقريباً . فلما سوّفت الحكومة الفارسية فى البت فى الموضوع قام حزب « تودَه » بشنّ حملة دعاية شديدة ضدها ، وأبدى « كفتاردز » فى مؤتمراته الصحفية تصريحات يُرى التهديد

---

(١) للوقوف على حالة أعضاء حزب « توده » وجمعه بين الخياليين غير الناضجين والقادرين على الإصلاح حقيقة يراجع ما كتبه A.C.Edwards فى : «International Affairs"» XX (1647) ص ٥٤ ومابعدها

من وراء قناعها الرقيق . وقد مضت الأسابيع دون أن تصل المفاوضات إلى نتيجة ما ؛ وأخيرا قام « المجلس » فى ٢ ديسمبر بجمع شجاعته وبادر بإقرار قانون يعاقب بالسجن مدة ثمانى سنوات كل وزير أو رئيس فى الحكومة يوافق على منح امتياز للزيت لأى شركة أجنبية قبل انتهاء الاحتلال الأجنبى لبلاد فارس . وعلى ذلك اضطر « كفتاردز » إلى العودة إلى موسقو دون تحقيق غرضه . وقد كان موقف السلطات العسكرية السوفييتية فى عام ١٩٤٥ تجاه أولى الأمر من الفـــرس فى الولايات الشمالية يزداد كل يوم تعسفا حتى صار معطلا للأعمال[١] .

هذا ، وبعد أن تم إبرام التحالف بين بريطانيا وروسيا فى يونيه سنة ١٩٤١ سعت الدولتان لإعادة تطمين تركيا ، فصرحتا فى شهر أغسطس بأنهما محتفظتان بالوفاء لاتفاق « مونتريه » ، وأنه ليس لديهما أى أهداف عدائية ولا أى مطالب تريدان ابداءها بشأن « المضايق » ، وانهما تتعهدان باحترام سلامة الأراضى التركية . وكان زعماء الروس طوال مدة احتفاظ روسيا بخطة الدفاع ضد الألمان ، يلوحون بمكافأة تركيا بالسماح لها بضم بعض الأنحاء إليها على حساب بلغاريا واليونان وسوريا[٢] . غير أن الرأى العام فى تركيا لم يشعر بشىء من الأسف تجاه قيام الألمان بغزو بلاد الاتحاد السوفييتى ، فقد وصل به الحال إلى اعتبار الجيوش الألمانية ، ثم الروسية بعد غزوها لبلاد « فنلندا » ، منبع خطر يمكن أن يتهدد سلامة تركيا ، وهو لذلك مرتاح لأن يرى الفريقين يقضى بعضهما على بعض ؛ وكان عند القوم شعار شعبى يرددونه فى هذا الشأن،

---

(١) للوقوف على التفصيلات يراجع ما كتبه A.K.S. Lambton فى: International Affairs XXII(1946), صفحات ٢٦٥ وما بعدها .

(٢) عما قاله مراسل « التايمز » فى تركيا بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٤٧

وهو أن « الألمان في المستشفى والروس في القبر » . ثم إن دعاة « الجامعة الطورانية » ، الذين كانوا يحلمون بتأليف اتحاد بزعامة الجمهورية التركية يضم جميع الشعوب التركية النازلة ببلاد التركستان التابعة لروسيا والصين ، كانوا يرون أنه لامفرّ من انحلال الاتحاد السوفييتي ، ويثقون بأن تحرير التركستان الروسية بات قريباً . فلما أسفر الأمر عن هزيمة الألمان لاالروس ، رأى أولو الأمر في تركيا على ما يظهر أنه من اللياقة السياسية أن يقوموا بتحريم الدعاية الطورانية ، على اعتبار أن القضاء على هـذه الحركة ، والقبض على زعمائها وإحالتهم إلى المحاكمة ، كل ذلك يجعل « موسقو » بلا شك تنظر إليهم بعين الرضا ؛ وقد توسعوا في عام ١٩٤٤ في إذاعة أنباء هذه الإجراءات إلى أبعد حدّ ممكن ؛ غير أن «موسقو» كانت أبعد بكثير من التأثر بذلك ؛ بل إن الروس في الواقع اعتبروا المسألة كلها ذر رماد في العيون ، ولم يترددوا قط في المجاهرة بذلك في صحافتهم وإذاعاتهم[1] . ثم أخذوا يهاجمون تركيا لما قدمته من معونة اقتصادية لألمانيا ، يقصدون بذلك تلك التسهيلات التي كانت الحكومة التركية تشعر في الواقع بأنها مضطرة إلى تقديمها للمحافظة على حيادها المهدد ، إذ كان الألمان يحتلون خط « مارِتزا » الواقع على مسافة ١٣٠ ميلا فقط من استانبول. وفي شهر مارس سنة ١٩٤٥ قامت الحكومة السوفييتية بإلغاء معاهدة الصداقة والحياد التركية ـ السوفييتية المبرمة قديما بين الدولتين لمدة عشرين عاما .

* * *

٦ — ما بعد الحرب

يظهر أنه عندما قام الأتراك بمفاتحة الحكومة السوفييتية في يونية سنة

---

(١) عن A, E, Edward في مجلة International Affairs ليوليو سنة ١٩٤٦ ص ٣٩٨

١٩٤٥ ، أى بعد انتهاء الحرب فى أوربا ، فى أمر عقد معاهدة جديدة بينهما ؛
كان الرد عليهم أن ذلك يتوقف على إنشاء نظام جديد للمضايق ، وعلى إعادة
ولايتى « قَرْص » و «أردهان» إلى روسيا ، مع أن هذه كانت قد ردّتهما إليهم
من تلقاء نفسها عام ١٩٢١ (والظاهر أنها كانت الآن تأمل فى العثور على
البترول فيهما) . ثم إن المستر «تشيرشل» عندما ألقى خطابه فى بلدة «فولتون»
(من أعمال ولاية مِسّورى بأمريكا) فى مارس سنة ١٩٤٦ باح بما جرى
فى مؤتمر « بوتسدام » من أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرضتا على
روسيا أن تعطياها ضمانا مشتركا منهما بإطلاق الحرية التامة فى المضايق فى
وقتى السلم والحرب ، «وأن الرد على ذلك كان بأن هذا لا يكفى ، وأنه لا بد من
أن يكون لروسيا حصن داخل المضايق تستطيع منه التحكم فى استانبول » .
وفى الأشهر التى تلت ذلك ظلّ الأرمن ، داخل جمهوريتهم السوفييتية وفى
أنحاء أخرى من العالم ، يلقون تشجيعاً على القيام بالدعاية لإعادة « قَرْص »
و « أردهان » إلى روسيا ؛ وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ قامت الصحافة
والإذاعة السوفييتيتين بحملة واسعة النطاق لنشر نبأ مطالبة أساتذة
« جورجيا » بنطاق ساحلى فى الشمال الشرقى من تركيا يبلغ طوله نحو ١٨٠
ميلا بحجة أنه كان داخلا فى أراضى « جورجيا » منذ ألفى عام . وكانت دعاية
روسيا فى هذه المناسبات تشمل ملاحظات لاذعة ، صرّحت فيها بأنها تودّ أن
ترى فى تركيا « حكومة تبعث فى النفوس ثقة أكبر » من الثقة بالحكومة
الحالية ، وأعربت عن عظيم سخطها على كل ماتظهره تركيا من دلائل التقرب
إلى الجامعة العربية . وفى شهر أغسطس من عام ١٩٤٦ قدمت الحكومة
السوفييتية مقترحات إيجابية لتعديل «اتفاق مونتريه» . وكانت أهم نقطة أثارتها
فى هذا الشأن « أن الاتحاد السوفييتى وتركيا ، باعتبارهما الدولتين اللتين هما
أكثر الدول اهتماما بأمر حرية الملاحة التجارية فى المضايق وأقدرهما على

المحافظة على تلك الحرية ، يجب أن تقوما بالاشتراك معاً بالتدابير اللازمة للدفاع عن المضايق ، حتى يكون فى وسعهما منع استعمال أى دولة لهـا فى أغراض معادية لدول البحر الأسود » .

وفى الشهر التالى لذلك ، وبينما كانت الدعاية الروسـية تكيل للأتراك الاتهامات بأنهم سمحوا لبريطانيا بإنشاء قواعد حربية على مقربة من المضايق ، قدم الروس مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على اتفاق « مونتريه » ، ومعهم الولايات المتحدة ، وأنذروهم بأن كل محاولة لإدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا فى الموضوع تُعتبر بالطبع موجهة مباشرة ضد مافيه صيانة مصالح دول البحر الأسود . وفى أواخر شهر نوفمبر قامت العصابات الشيوعية ، التى كانت حركاتها فى بضعة الأشهر الأخيرة تنذر بالاعتداء على شمالى بلاد اليونان ،بإغضاءٍ من بلاد البلقان ، الضالعة مع روسيا، بالاقتراب من الحدود التركية . فقام الترك إزاء ذلك بتقوية حامياتهم وأنشأوا حرسا وطنيا فى كل قرية من قرى منطقة الحدود ، كما قبض بوليس استانبول فى منتصف شهر ديسمبر على نيف وسبعين رجلا كانوا ينتمون إلى حزبين انتحلا صفة « الاشتراكية »، وألغى الحزبين وما كانا ينشرانه من صحف ومجلات بلغت جملتها ستة . ثم حدث تغيّر كبير فى الموقف الاستراتيجى فى هذا الميدان الهام من حرب الأعصاب الروسية بما قدمته أمريكا من معونة مالية لليونان وتركيا فى مارس سنة ١٩٤٧ . ومع أن جريدة « برافدا » (الروسية) عابت عمل أمريكا واعتبرته « تصفية » لسيادة اليونان وتركيا ، وطريقة وحشية لبسط التسيطر « الأمريكى » ، فإنّ الترك وجدوا فيه إنقاذاً عاجلا مما كانوا « يعانونه من جرّاء الشعور المضنى بعزلتهم والقلق على سلامتهم » ،[١] مما أثقل

---

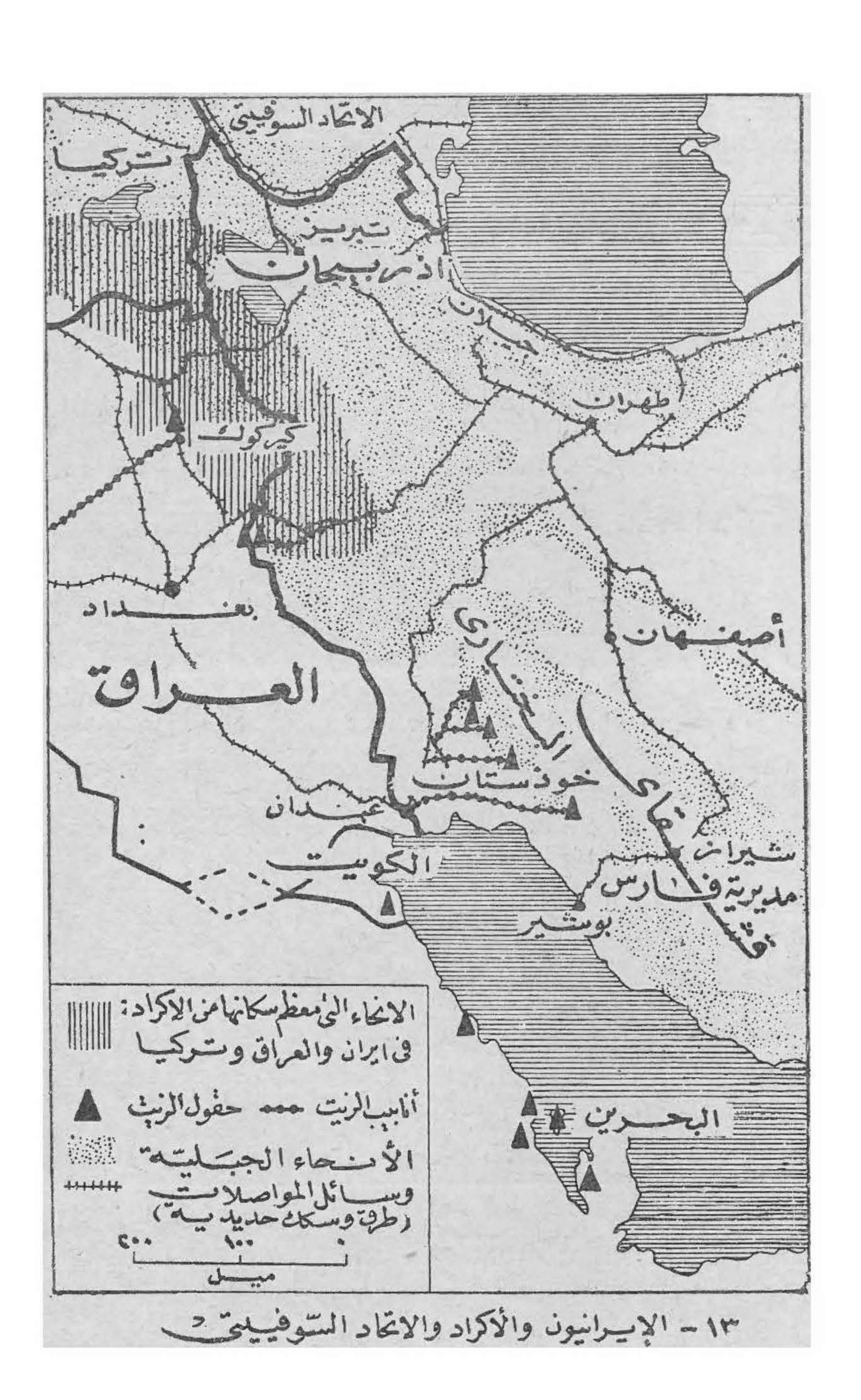
(١) عن مراسل « روتر » باستانبول بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

كاهلهم فى السنتين الماضيتين بالأعباء الاقتصادية والنفسية بإبقائهم تحت السلاح مليون جندى ظلّوا فى حالة تعبئة منذ ابتداء الحرب . ونظراً لمضى الروس فى توطيد نفوذهم فى البلقان، تساءل أحد أعضاء الحزب «الديمقراطى» (بالولايات المتحدة) فى ٢٢ ديسمبر عن موقف تركيا من المعسكرين العظيمين اللذين يُعتبر العالم منقسما إليهما ؛ فأجاب على ذلك وزير الخارجية التركية « حسن سقا » (Saka) بأن تركيا باقية على ولائها للأمم المتحدة ولا تقبل أن أن تُجرّ رِجْلها إلى المشاحنات النظرية الناجمة عن هذا الانقسام ؛ وأن سياستها أن تعتمد على قوّاتها هى ، وأنها تمدّ يدها لمن يقدم لها يد المصادقة ، وأنها تقاوم بكل ما أوتيت من قوة الاعتداء عليها من أى جانب . ولم يكن هذا التصريح بالحياد منتظراً ، وأثار موضوعه بعض الاهتمام فى «أنقرَه» ، [1] وكان صداه فى الولايات المتحدة مطابقاً لما يُظن أنه كان المقصود من التصريح، إذ أعلنت إدارة البحرية الأمريكية فى ٩ يناير سنة ١٩٤٨ أنه ستسلَّم لتركيا فى شهر ابريل خمس عشرة سفينة حربية ، من بينها أربع غواصات حديثة .

أما ما كان من شأن فارس ، فقد تألف فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ حزب جديد تَسمَّى بالحزب « الديمقراطى » فى أغنى ولاياتها « أذربيجان » ، تلك الولاية التى تُنتج الجانب الأكبر من محصول البلاد من الحبوب ويقطنها نحو ثلث مجموع سكانها ؛ وقد بقى الاحتلال السوفييتى فى أراضيها منذ عام ١٩٤١ ، والظاهر أنه قد أُدخل فيها عدد كبير من الشيوعيين من «أذربيجان السوفيتية»، التى لا يفصلها عن أذربيجان الفارسية سوى فاصل وضعى دون اعتبار لأى اختلافات فى اللغة أو الثقافة . وتولى زعامة الحزب الجديد «جعفر بيشيوارى»، الذى كان قد اشترك فى تكوين جمهورية « جيلان » السوفييتية عام ١٩٢٠ وعاد

---

(١) عن المراسل الخاص لصحيفة Observer بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٨



١٣ - الإيرانيون والأكراد والاتحاد السوفيتي

إلى فارس مع الجيش السوفييتى فى عام ١٩٤١ . وقد انضم إلى هذا الحزب جميع المقيمين فى الولاية من حزب « تودة » القديم ؛ وعلى إثر ذلك قامت بالولاية ثورة مسلحة من نوع خاص غير مألوف : « فكانت تقوم جماعة صغيرة من الروس فى المدينة أو القرية بإذاعة نبأ بين أهلها بأن الديمقراطيين سيتولون شئون الحكم وأنهم لا يسمحون بأى تدخل من جانب « الجِندَرمة » (قوات الأمن المسلحة) أو غيرهم ؛ وفى ساعات الليل يستولى الديمقراطيون المسلحون على مبانى المصالح الحكومية ؛ وقد يحدث خلال ذلك شيء من إطلاق النار يُقتل بسببه بضعة من رجال الجندرمة أو غيرهم من مقاومى الحركة ؛ وفى الصباح تصل جماعات الديمقراطيين وهم ينشدون الأناشيد ويحملون الأعلام ، ويتسلمون أعمال الإدارة ، وفى خلال كل ذلك يتوخى الروس البقاء وراء الستار بعيدين عن الحركة[1] » . وكانت جملة الديمقراطيين العاملين هم ومؤيديهم لا تتجاوز ١٠ فى المائة من مجموع سكان الولاية . وقد بدأوا حركتهم بالزحف جنوبا قاصدين « تبريز » حاضرة الولاية ؛ وكانت حاميتها الفارسية مؤلفة من ٤٠٠ جندى لزموا ثكناتهم بأمر السلطات العسكرية الروسية ، ثم سلّموا للديمقراطيين فى يوم ١٥ من شهر ديسمبر . وإذ ذاك أُعلن إنشاء دولة « أذربيجان الذاتية » برياسة « بيشيوارى » . وقد أذاع راديو موسقو أن ذلك حصل « نتيجةً لاقتراع حر » . ومع أن السلطات الجديدة فى الولاية أعلنت اعترافها بمشروعية الأملاك الخاصة ، فإنها شرعت فى مصادرة ضياع «كبار الملاّك الرجعيّين الذين هجروا الولاية» وأخذت توزعها على الفلاحين، مع مدّ الفلاحين بالقروض لشراء الأرض « ممن يرغب من هؤلاءِ الملاّك فى البيع بأسعار معقولة » . ولمّا لم تحظ الحكومة الفارسية بردّ على ما اقترحته

---

(١) عما كتبه Jon Kimche فى صحيفة Tribune بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٦ .

على الحكومة السوفيتية من المفاوضة فى أمر « أذربيجان » رفعت شكواها فى هذا الشأن إلى « مجلس الأمن » . فلما عُرضت المسألة على المجلس فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ صرح « فيشينسكى » (M, Vyshinisky) بأن الحكومة الفارسية سبق لها أن قطعت مفاوضات فى هذا الشأن فى أوائل ديسمبر ، وأن روسيا على استعداد الآن لأن تستأنف هذه المفاوضات

وفى خلال ذلك كان رئيس الوزارة الفارسية ، الذى بلغ الثانية والسبعين من عمره ، قد ثقلت عليه الأعباء من جراء ضغط جانب اليسار فى المطالبة بعزل بعض الوزراء والموظفين بحجة خضوعهم للنفوذ البريطانى ، فاعتزل الحكم . وانتخب « المجلس » « قوام السلطنة » خلفاً له بأغلبية صوت واحد (٥٢ ضد ٥١ صوتاً)، وهو رجل ثرى من ملاّك أراضى « أذربيجان » . وقد سبق له أن تولى رياسة الوزارة فى أوائل عام ١٩٤٢ ، وكان هنالك وقتئذ من الأسباب ما يدعو إلى شروعه فى إبرام « تدابير تأمينية احتياطية » مع الألمان ؛ فكان المنتظر الآن بوجه عام أنه ، على الرغم من توخى الحزم مع كل معارضة داخلية ، لن يألو « المسفسط القديم »[1] جهداً فى الوصول إلى تسوية معقولة مع الروس . وكانت السفارة السوفيتية فى طهران قد تحاشت الاتصال برئيس الوزارة السابق فى الأسابيع الأخيرة من عهده ؛ فبادر رجالها الآن إلى أداء زيارات مجاملة لقوام السلطنة، وتلبيةً لدعوتهم قام إلى « موسقو » فى ١٩ فبراير على رأس بعثة من خير الرجال المنتقَين . ومع أنه قد تمّ سحب القوات الأمريكية والبريطانية قبل اليوم الثانى من شهر مارس ، وهو اليوم المحدد لجلاء جميع القوات الأجنبية

---

(١) عما كتبه Robert StePheus فى صحيفة Obserwer بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦

من أرض فارس ، فقد أذاع الراديو السوفييتى فى أول مارس — بينما كان قوام السلطنة لا يزال يتفاوض فى موسقو — أن القوات الروسية ستجلو « عن الأراضى الفارسية الهادئة ، أما الأنحاء الأخرى فستبقى فيها القوات إلى أن ينجلى الموقف » .

وقد عاد قوام السلطنة إلى فارس دون أن يصل إلى اتفاق ما ؛ غير أنه فى يوم ٣ إبريل قام المندوب الفارسى لدى مجلس الأمن بإبلاغ المجلس أن السفير السوفييتى أبلغ الحكومة الفارسية منذ عشرة أيام أن الجيش الأحمر سيبدأ فى الجلاء العاجل التام فى بحر مدة تتراوح بين خمسة أسابيع وستة ، وأنه اقترح أيضاً تأليف شركة سوفييتية — فارسية للزيت ، وأن تُمنح « أذربيجان » حكما ذاتياً . وفى يوم ٥ ابريل أُبرم عقد إنشاء شركة الزيت المشتركة بشمالى فارس لمدة خمسين عاما ، على أن يكون لروسيا فى الخمسة والعشرين عاما الأولى من هذه المدة ٥١ فى المائة من أسهم الشركة ، وأن تقوم بنفقات إعداد الآلات وتركيبها ، وأن تحصل فى مقابل ذلك على نصف الزيت ، بحيث تتصرف فارس فى النصف الآخر كيفما شاءت ، وإن كانت العوامل الجغرافية ترجح أن تكون روسيا هى المشترية له ؛ ونُصّ على عدم منح شىء من الامتيازات للدول الأخرى فى شمالى فارس[١]

وعند ما ابتدأ جلاء القوات البريطانية على الوجه المتفق عليه ، قامت من « أذربيجان » بعثة إلى طهران على رأسها « بيشيوارى » لإجراء مباحثات مع الحكومة الفارسية . وكان « قوام السلطنة » قد قام فى المدة الأخيرة بحملة على العناصر الشديدة المناهضة لروسيا فى الحياة السياسية الفارسية،

---

(١) عما قاله مراسل صحيفة Times بطهران فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٧

وأنذر فى خطاب له فى الإذاعة « بإبادتهم كما تباد الحشرات الضارة » . ومع ذلك لم تكن مفاوضاته مع بعثة أذربيجان هينّة ، إذ أنه لم تكد تعترضها أول عقبة فى المباحثات حتى أذاع راديو « تبريز » إبرام معاهدة تعاون متبادَل مع ما سماه « الحكومة القومية » لكردستان الفارسية ، حيث كانت القبائل المتمردة قد واصلت عصيانها للحكومة المركزية مدة سنوات عدّة بتأييد من روسيا . وعندما اعترضت المفاوضات صدمة ثانية ، على إثر إبلاغ المتكلم بلسان فارس مجلس الأمن أن حكومته لا تستطيع تأكيد القول عن جلاء الروس عن أذربيجان لخروج السلطة الفعلية هنالك من يدها ، وُجّه الضغط إليها مرة أخرى بأن أذاع راديو « تبريز » تأكيداً عن وقوع هجوم فارسى مسلح على « أذربيجان » وإعلان الحكم العسكرى بها . على أن الفريقين وصلا فى النهاية إلى الاتفاق فى شهر يونيه ، على أن يكون لأذربيجان مجلس إقليمى يتولى شئون حكمها الداخلى ، وحاكم عام تعينه الحكومة المركزية ، وأن تحتفظ الولاية لنفسها بثلاثة أرباع إيراداتها ، وأن يكون « جيشها القومى » تابعاً لقيادة الجيش الفارسى ، مع شروط تفصيلية أخرى تصيغها لجنة مشتركة من الفريقين . أى أن الحكومة المركزية حظت بالاعتراف لها بالسلطة الشرعية فى أذربيجان ، فى حين أن السلطة الفعلية بقيت فى يد « الديمقراطيين » . ومضت بعد ذلك خمسة أشهر اختفى فيها اسم « أذربيجان » من عناوين الصحف .

على أنه فى المدة الأخيرة من ذلك العهد كان جهاز الدعاية السوفييتية يعمل فى نشاط ضد شركة الزيت الانجليزية — الايرانية بجنوبى فارس ، فاتهمها بالتشجيع على انتشار استعمال الأفيون بين عمالها من الفرس حرصاً على عدم شعورهم بالفقر ، وعلّقت صحيفة « برافدا » على ذلك بحق بأن « مسلك شركة الزيت البريطانية يشوبه من أعمال التعسف والقمع ما يُعدّ

مثالا لعدم احترام سيادة الدول الصغيرة » . و فى شهر يوليو قام حزب « تودَه » بهذه المنطقة بتنظيم إضراب سياسى اشترك فيه ١٠٠,٠٠٠ من عمال شركة الزيت ، وقُتل بسببه سبعة عشر نفسا فيما وقع من الاصطدام بين أتباع الحزب والعمال العرب . وفى نفس هذا الوقت شُغلت شركة زيت العراق بمعالجة اضراب من هذا القبيل بجهة « كِرْكوك » قتل فيه خمسة أنفس بسبب الصدام بين المضربين ورجال البوليس . والظاهر أن هذه كانت وسيلة من الوسائل المعروفة لإيجاد حالة انحلال فى المنطقة ، غير أن إيفاد بعض القوات العسكرية من الهند إلى « البصرة » وضعَ حدًّا لتطور الحالة . وفى شهر سبتمبر أعلن وزير الدعاية الفارسية « الأمير مظفر فيروز » ، الذى اتضحت ميوله الروسية علنا فى الأشهر الأخيرة ، أنه أثناء زيارته لمدينة « أصفهان » كشف عن تدبير حركة انفصالية بين رؤساء قبائل « بَخْتيارى » القوية ترمى ، بمعونة أجنبية ، إلى إقامة « حكومة عشائرية إقطاعية رجعية » . وذكر راديو موسقو اسمى اثنين بالذات من موظفى القنصلية البريطانية متهما إياهما بتحريض البختاريّين على الثورة ؛ وطلب السفير الفارسى بلندن إلى وزارة الخارجية اجراء تحقيق فى مسلكهما ، غير أن الحكومة الفارسية لم تستطع إقامة الأدلة الكافية لإثبات ادانتهما .

ثم حدث فى شهر سبتمبر أن ثارت قبيلة « قَشقاى » (Qashqai) العظمى بولاية « فارس» (Fars) واستولت على حاضرتها « شيراز » وعلى ثغر « بوشير » ؛ وفى الوقت نفسه لجأ رؤساء القبائل العربية بولاية « خوذستان» الى جامعة الدول العربية طالبين حمايتهم من ظلم الفرس . وقد طالب رؤساء « قشقاى » بإنشاء مجلس اقليمى ذى سلطة ذاتية يكون له الحق فى الاحتفاظ بثلثى دخل الولاية وفى الموافقة على تعيين رجال الحكم ، كما طالبوا بإقالة الوزارة الفارسية عدا قوام السلطنة نفسه ، وباطلاق سراح رؤساء

« البختاريين » السابق اعتقالهم . والواضح من كل ذلك أن رؤساء القبائل الجنوبية ، لما رأوا الحكومه الفارسية منساقة نحو الخضوع لروسيا ، قرروا القيام بعمل حاسم سريع دفاعا عن سلطتهم التقليدية من عدوان حزب « توده » الذى كان قد عظم شأنه فى طهران لدرجة أنه استطاع جمع خمسين ألفا من أتباعه فى مظاهرة « يوم مايو للعمال » وخُصص له ثلاثة مقاعد فى الوزارة فى أوائل أغسطس . ولما رأى رئيس الوزارة فى هذه الأحداث السيئة الطالع نذيراً بالانحلال الإقليمى ، ونظراً لما نادى به التجار و « المجتهدون » من وجوب حماية البلاد من شرّ عوامل الشقاق الخارجية ، قرر اتخاذ خطة تهدئة يهادن بها الفريقين . فقام فى منتصف اكتوبر ، تطييبا لخاطر ثوار «قشقاى» ، باقصائه عن وزارته ثلاثة الأعضاء الممثلين لحزب « توده » ، وكذا الأمير « فيروز » ، الذى خصه بمنصب سفير فارس بموسقو . ثم وجّه اهتمامه لمسألة الانتخابات العامة لتأليف «مجلس» جديد ، إذ كان قد حلّ المجلس القائم فى شهر مارس . وكان حزب « توده » يودّ اجراء هذه الانتخابات فى الحال ، أملاً فى أن يقرّ المجلس الجديد اتفاق شركة الزيت السوفييتية ـ الفارسية الذى لا يعدله فى نظارهم شىء آخر فى أهميته ؛ وانتهى الأمر بأن أعلن رئيس الوزارة أن الانتخابات ستبدأ فى ٧ ديسمبر ، وستكون تحت إشراف قوات الحكومة فى جميع أنحاء البلاد ضماناً لحرية التصويت وقمعاً لأى شغب يُخشى وقوعه . وقد أُبلغ الحاكم العام لولاية « أذربيجان » أن قوّات الحكومة ستدخل ولايته لهذا الغرض ، فاحتج المجلس الإقليمى على ذلك ودُعيت القوات لحمل السلاح ، غير أن قوّات الحكومة عبرت الحدود بالرغم من ذلك ودخلت أرض الولاية فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر . ولم تلقَ القوات سوى مقاومة ضئيلة ، إذ قد اتضح أن قوات « الديمقراطيين » ضعيفة العتاد سيئة النظام ، وذلك إلى كثرة الفارّين منها . فاحتلت قوات فارس مدينة

« تبريز » ، وقوبل ذلك بلا شك بابتهاج الأغلبية الساحقة من سكانها ، وفرّ بعض زعماء « الديمقراطيين » ، ومن بينهم « بيشيــوارى » نفسه ، إلى الأراضى السوفييتية . وقابلت دعاية الســوفييتيين انهيار صنيعتهم باستخفاف يلفت الأنظار ، وكان ذلك بلا شك بوازع الانتظار إلى أن يتم إقرار امتياز الزيت المرتقب . على أنه لمـّا كانت الانتخابات فى فارس تســير هَوْنا، لم يكمل الاستعداد لمباشرة « المجلس » لأعماله الرسمية إلاّ فى يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧ . وكان موقف الولايات المتحدة تجاه هذه السياسة السوفييتية الجريئة موقف تردد فى السنة الأخيرة من الحرب ، ثم توارت مظاهره عقب الحرب مباشرة من جرّاء نداء الشعب « بإعادة أبنائنا إلى أرض الوطن » ؛ ثم اتخذ شكلا حاسماً بإقرار « عقيدة ترومان » (Truman Doctrine) وما قررته من تأييد استقلال اليونان وتركيا . وقد كان أول مظهر لهـــذا التحوّل فى شهر مارس سنة ١٩٤٦ عندما أفضى نقض الاتحاد السوفييتى للتعهد «الإنجليزى ـ الأمريكى ـ السوفييتى » ، بإجلاء جيوش الدول الثلاث عن فارس ، إلى اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً مضاداً له فى مجلس الأمن بلا مواربة . ومن ذلك اليوم فصاعدا دأب سفيرا الولايات المتحدة وبريطانيا فى طهران على تأييد « قوام السلطنة » ضد حزب « تودة» ومستشاريهم السوفييتيين ، مع قيام ضابط أمريكى برتبة « كولونيل » بالإشراف على تنظيم الجندَرْمة الفارسية ؛ وفى يوم ٢٠ يونية سنه ١٩٤٧ تلقت فارس من أمريكا اعتمادا عسكرياً بمبلغ ٢٥ مليون دولار .

وعندما اجتمع « المجلس » الجديد ، جدد السوفييتيون ضغطهم لإقرار مشروع اتفاق الزيت المحرر فى ابريل سنة ١٩٤٦ . ولما كانت الحكومة البريطانية غير غافلة عن الروح الوطنية الفارســية المعادية لامتياز شركة الزيت

الإنجليزية ـ الإيرانية بجنوبى فارس ، أشارت على الحكومة الفارسية «بأنه فى حالة ما يتراءى للمجلس رفض الصيغة السوفيتية للمشروع يحسن ترك الباب مفتوحا لمباحثات تالية» بدلا من رفض المشروع رفضاً قاطعاً [١] . أما السفير الأمريكى فإنه أشار علنا بما لا يعدل هذا الرأى فى التقريب بين الفريقين . وفى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرر « المجلس » بأغلبية ١٠٢ من الأصوات ضد صوتين اثنين رفض مشروع الاتفاق رفضا باتا واعتباره كأن لم يكن ، وشفع ذلك فى شهر ديسمبر بعزل « قوام السلطنة » من الحكم . وبذلك غُلب الاتحاد السوفيتى على طول الخط فى اللعبة التى كان هو البادىء بها بمجرد أن بدأ تفوّق جيوشه على ألمانيا فى سنة ١٩٤٣ ؛ واقتصر الآن على إمطار الحكومة الفارسية بمجموعة من المذكرات التهديدية ، متهماً إياها بالسماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد حربية فى بلادها ومذكّراً لها بالحق المخوّل للسوفيتيين بمقتضى معاهدة عام ١٩٢١ بتسيير جيوشهم فى أرض فارس « إذا رغب طرف ثالث فى اتخاذ الأراضى الفارسية قاعدة لأعمال حربية ضد روسيا » . وفى خلال ذلك كان حزب « توده » يناهَض بكل حزم بالوسائل القانونية وبإجراءات البوليس ، حتى أن عدد أعضائه ، الذى تضخم أيام نجاحه الظاهرى بانضمام الانتهازيين إليه . انكمش حتّى صار مقصورا على نواة صغيرة من الأعضاء المخلصين لمبادئه : وبعبارة أخرى توارى الحزب الشيوعى بفارس عن الأبصار واكتفى بالعمل فى الخفاء . على أن الحالة الاقتصادية تدهورت فى عام ١٩٤٩ لأسباب يرجع أهمها إلى عيوب إدارة الأعمال الصناعية الحرة وما تفشّى فيها « بوجه عام من الفساد وعدم الكفاية » [١] ، وصار يُخشى من العمل على إعادة تأييد حزب « توده » . ورغبةً فى تدارك هذه

---

(١) عن مراسل « التايمز الدبلوماسى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

(٢) يراجع ما كتبه M.Philips Price,M.P. فى صحيفة Manchester Guardian فى ٧ و٨ و١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الحال ، قامت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٠ بإعادة تأكيد اهتمامهما باستقلال فارس وسلامتها وأمنها (أسوةً باليونان وتركيا) ؛ ونقلت حكومة الولايات المتحدة إلى طهران سفيرها فى بلاد اليونان لما اكتسبه هنالك من الخبرة بأعمال الشيوعيين ، ولمّا ضاق شاه فارس الشاب ذرعاً باشتطاط الساسة المحترفين فى خدمة مآربهم الشخصية وتدخّلهم فى أعمال الحكومة، عهد فى تأليف الحكومة إلى رئيس أركان الحرب « الجنرال رَزْمَرا » لما يعهده فيه من الكفاية .فكان جواب الإتحاد السوفييتى على كل ذلك أن عَرض على الحكومة الفارسية استئناف المفاوضات التجارية بينهما ، مستغِلا فى ذلك عدم رضا فارس عن معونة الولايات المتحدة المالية . وقد اتفق الفريقان فى ٤ نوفمبر على أن يتبادلا من البضائع ما قيمته سبعة ملايين من الجنيهات ، مع العودة إلى المفاوضة بشأن الاعتمادات الفارسية المتجمدة فى روسيا منذ نهاية الحرب .

هذا . وقد كان من نتيجة تحالف روسيا مع بريطانيا وقت الحرب أن صار فى مقدور روسيا أن تنشىء لأول مرة هيئات تمثيلية لها فى حواضر الشرق الأوسط : القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد . وإزاء هذه العلاقة الدولية الجديدة لم يعدْ من الممكن لحكومات الشرق الأوسط أن تمضى فى قمعها المطلق للحركات اليسارية كما كانت تفعل من قبل، وقد أدّى ما أحرزته الجيوش الحمراء من الفخار فى الحرب إلى زيادة كبيرة فى عدد أعضاء الأحزاب اليساريّة بالشرق الأوسط ، ورحّب « النحاس » فى مصر بإنشاء التمثيل السياسى الروسى ، إذ قد يشدّ أزره فى مساوماته مستقبلاً مع بريطانيا . وقد كانت نغمة الدعاية السوفييتيه تجاه الجامعة العربية مشبَعة بروح النقد ، فعابت عليها أنها من صنع بريطانيا وأنها تمثّل فى الجوهر مصالح المحافظين ؛ غير أن تلك الدعاية كانت دائما على استعداد لمساندة قادة الحركات الوطنية فى جهودهم لطرح نير النفوذ

البريطانى ، وسرعان ما أدخلت الأحزاب اليسارية فى مصر والعراق وفلسطين وقبرص فى أسمائها ألفاظا مضلّلة مثل « قومى » و « تحرير » و « ديمقراطى » .
وقد أدلى أخيراً أحد المراقبين المجرّبين بالملحوظات الآتية : « ان الشيوعية فى رأيى تتبع طرقا ثلاثة فى سوريا . أولها الإغراء النفسانى الخالص الذى تحدثه الماركسيَّة لدى العمال والفلاحين ، وأظن أن لقلَّة حظهم فى الحياة دخلا كبيرا فى الموضوع ؛ وإنى أشعر أننى لو كنت عاملا سوريّا فى مصنع ما لكان اهتمامى بالشيوعية أكثر مما يبديه عمال تلك المصانع . والسبب الأساسى على ما أرى فى هذا الإخفاق هو حب التمسك بالقديم فى جميع أنحاء هذا الجزء من العالم ، يقوّيه ما يبديه رؤساء المسلمين من مقاومة دائمة منظمة للشيوعية .
ومن هنا نرى عامل الإغراء الخالص عديم الجدوى . وهناك الإغراء عن طريق الأمانى القومية لبعض جماعات الأقلّيات ، وهم على وجه التخصيص ، وبالترتيب ، الأكراد والأرمن والأشوريون . وهذه الوسيلة لم تفلح مع الأشوريين ، على ما أعلم ، إلاّ قليلا ؛ أما الأرمن والأكراد فقد تبيّن لهم أن الوعود التى وُعد بها كل فريق منهما على انفراد يتضارب بعضها مع ما وعد به الفريق الآخر ، وأن ذلك يكاد يجعل النتيجة فى حكم العدم . أما الطريقة الثالثة فى محاولة الوصول إلى الغرض المقصود فليست فى جوهرها من عناصر الشيوعية مطلقا ، إنما هى عبارة عن تكوين « طابور خامس » لروسيا يستعمل المصطلحات الشيوعية . ولا يخالجنى أى شك فى أنه يجرى الآن فى سوريا إنشاء عدد كبير من الخلايا تضم فى المقدمة « ذوى الياقات البيضاء » من المشتغلين بالتدريس والطب والمحاماة ونحوهم ، ممن يرون أنهم لم يحظوا بنصيبهم العادل على يد الحكومة والمجتمع القائمين ، ويرحّبون بالفرصة التى تجعل لهم شأنا فى الحياة ؛ والإغراء الشيوعى كفيل بتوفير هذا النوع من الرجال بدرجة مدهشة . . . . . »

ولا يكاد يوجد شك فى أن السياسة السوفييتية عمدت بعد الحرب مباشرة إلى تحسّس مدى ضعف بريطانيا فى أعقاب الحرب ، بتشجيع الاضطراب السياسى فى الممالك العربية وفى تركيا وفارس ، غير أنها لم تكن لديها الوسائل لمواصلة تشجيع هذا الاضطراب عندما كان يقابَل بمقاومة جدّية . فى هذا الوقت انهال على « إسماعيل صدقى » فى مصر الكثير من التشنيع من « الأحرار » لقاء ما اتخذه فى يوليو سنة ١٩٤٦ من الإجراءات « الدكتاتورية » ضد المهيّجين اليساريين ؛ ومع أن الكثيرين ممن لا يتّسع الخيال مطلقا لاعتبارهم شيوعيين قد شملتهم دائرة قصاصه الذى كان يعوزه شىء من التمييز بين مختلف الحالات (وإن كان معظم هؤلاء قد أُطلق سراحهم بعد قليل) ، فإن الحقيقة التى لا شك فيها هى أن كلمة معارضة الوفد والوطنيين المتطرفين والمنظّمات اليسارية كانت قد اجتمعت من عدة أشهر باشتراكهم جميعا فى حملة هوجاء لإحداث الشغب والإرهاب ، لا بقصد إفساد المفاوضات مع بريطانيا فحسب ، بل لإسقاط الوزارة المصرية أيضا وإجراء انتخابات جديدة . والمرجح أنهم كانوا فى هذا العمل الموحّد يلقون مساعدة من وكلاء السوفييت ، وقد قوبلوا قطعاً بالتهليل من صحافة الشيوعية العالمية . ويُلحق بذلك البيانُ الذى أصدرته « لجنة العمال للتحرير القومى » ، وهى التى ألّفتها جماعة من المنظمين اليساريين فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ عقب عودتهم مباشرة من مؤتمر باريس للاتحاد العالمى لنقابات العمال ، الشيوعى فى إدارته ، فإنه كان يشمل بين ما ذكره من الأغراض نصًّا على « أن تخلّص مصر من الدولة المحتلة لها ، بالعمل على الاستقلال التام لوادى النيل ، وإنالتها مركزاً بين الدول الديمقراطية » ؛ وفى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ نشرت جريدة « هومانِتيه » (L'Humanité) مقالا تحت عنوان « الفاشيّة فى مصر — بين شقى رحى « بِفِن » (Bevin) » جاء فيه : «من البديهى أن مستوى معيشة الجماهير لا يمكن النهوض به إلا بمضاعفة الكفاح من جانب نقابات العمال وحركة مقاومة الاستعمار . . . . . إن

الإضرابات التى كثر عددها فى الأشهر الأخيرة ..... تزداد كل يوم اصطباغا بالصبغة السياسية ، فإن العمال المصريين ، فضلا عن مناداتهم بتحقيق مطالبهم المادية ، أخذوا يسهمون فى الكفاح لتحقيق جلاء بريطانيا التام عن مصر والسودان وإطلاق سراح مجاهدى الاتحادات العمالية ، ونيل الحقوق الديمقراطية . . . . . »

والواقع أن الحملة التى شنّها السوفييتيون فى أعقاب الحرب بالشرق الأوسط باءت بالفشل فى كل مكان ، ولعل السبب فى ذلك أنها غالت فى تقدير ما ستلقاه من التأييد من أهل البلاد ، كما أنها لم تقدر التقدير الكافى للشدة التى ستتمسك بها حكومة العمال البريطانية فى الدفاع عن المصالح العاهليّة ، ولما ستبديه الولايات المتحدة من طيّب الاستعداد للقيام بالأعباء التى لم يعد فى وسع بريطانيا النهوض بها [1] ففى أوائل عام سنة ١٩٤٦ كان أمام الاتحاد السوفييتى ، على ما يبدو ، مجال واسع للتمكن من أمر فارس بأكملها وجذبها إلى فلك نفوذها ، فلم يحلّ الصيف إلاّ وقد أُرغِمَت على النزول بادّعاءاتها إلى مجرّد حق امتياز للزيت فى خمس الولايات الشمالية ، الأمر الذى كانت تستطيع نيله فى سهولة بموافقة بريطانيا والولايات المتحدة لو أنها اختارت طريق التعاون

---

(١) فى عام ١٩٤٦ قال Ephraim A. Speiser « انه يكون من سوء الحظ لو قضت الأحوال ببقاء مصالحنا وسياستنا فى الشرق الأوسط تابعة على الدوام لمشيئة بريطانيا . . . . . مع العلم بأنه إذا وجدت لأمريكا سياسة مستقلة فى هذا الشأن فإنها لن تكون حتما ضالعة مع السياسة الروسية . . . . » (The United States and The Near East الصفحات ٢٣٠ ــ ٣١) . فى حين قد تساءل « Dr. H. L. Hoskins » قبيل ذلك « عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع الآن مالم تستطعه بريطانيا من قبل من أن تمضى فى وضع خطة لإحاطة الاتحاد السوفييتى بسوار من المواقع الاستراتيجية على طول الخط الحيوى الممتد من شواطىء البحر الأبيض المتوسط إلى الهند » ، وذلك تحت عنوان :

(Foreign Polic Aassociation) « The New Era of Power Politics » مايو ــ يونية سنة ١٩٤٦ .

معهما بدلا من الارتياب والمعاداة ، ولم يشرف عام ١٩٤٧ على الانتهاء حتى صفقت فارس الباب فى وجهها ، ولم تستطع ابداء أى حراك إزاء ذلك مطلقا؛ ولما أدركت أنه ليس أمامها فى هذه الظروف الضيقة أمل فى تحقيق شيء من مآربها فى العالم العربى عكست موقفها التقليدى إزاء الصهيونيّة (وهو اعتبارها « آلة فى يد الاستعمار البورجوازى ») وعمدت إلى تأييد المطالب الصهيونية أمام « الأمم المتحدة » . وقد تم لها بذلك ما كانت تريده من إنهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين ، وإن كان ذلك لم يتيسّر إلاّ بتمتع الصهيونيين بما هو أعظم من ذلك أثراً وهو تأييد الولايات المتحدة ؛ ولما تمّ لإسرائيل استقلالها أخذت سياستها الحيادية تتحوّل بالتدريج نحو دول الغرب ؛ وترجع بعض أسباب ذلك إلى الحاجة المالية ، وبعضها إلى عرقلة الكتلة الشرقية لهجرة اليهود إلى إسرائيل ، وبعضها الآخر إلى السياسة السوفييتية العقيمة التى ترمى إلى تركيز السلطة فى بلادها ذاتها .

وكذلك ما حدث فى شهر يناير سنة ١٩٤٨ من فشل مشروع معاهدة « بورتسمَث » (Portsmouth) الإنجليزية العراقية بتضافر متطرّفى اليمين واليسار ضدها . يمكن اعتباره نجاحا جزئياً للسياسة السوفييتية ، وإن كانت العلائق الإنجليزية العراقية عادت بحلول عام ١٩٤٩ إلى ما كانت عليه من الاتجاه الودى يضاف إلى ذلك أن حملة « أنصار السلام » الموحى بها من السوفييتيين أخذت تجتذب إليها من قبل بداية عام ١٩٥٠ عددا يذكر من الأعوان ذوى الحيثية من بين أفراد الطبقة المتعلمة فى الشرق الأوسط الذين يميلون إلى مناهضة «الاستعمار» الغربى من غير تمحيص ؛ فدأبت « هذه الجماعة الصاخبة من السيّاح » بانتظام على مقاومة المساعى البريطانية والأمريكية لتأليف هيئة دفاع قوية بالشرق الأوسط من العالم العربى وفارس معاً ؛ هذا إلى مواظبة قسم من الصحافة العربية على ترديد العبارة الخلابة التى تصرّح بأن

بريطانيا والولايات المتحدة هما الخالقتان لدولة إسرائيل وأنهما لذلك أعداء للعرب ، وإلى إغراق محررى مثل هذه الصحف فى التهليل لكل تدخل سوفييتى بحق « الفيتو » فيما يُعرض من مسائل الشرق الأوسط على مجلس الأمن للأمم المتحدة ، فكل ذلك لا يمكن أن يكون خالياً من الغرض إطلاقا أو مجرداً من تأثير العطايا (البقشيش) . إن المسيحيين الأورثوذكسيين لهم بروسيا علاقة ترجع إلى ما قبل الثورة البُلشفية ، وقد جُددت هذه العلاقة منذ عام ١٩٤٥ ، وإذا كنا نرى لشعوبهم ميلا شـــديدا إلى التزام الحياد فى « الحرب الباردة » القائمة ، ومن باب أوْلى إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، فإن هذا الحياد يقوّيه على ما يظهر موقفهم السلبي من مسيحية الغرب . . . .

وهنا استطرد المؤلف إلى ذكر نشأة الأديان السماوية الثلاثة وأخذها أصولها عن تراث الأقدمين من اليونان وغيرهم ، بما لا يتفق والعقيدة الإسلامية وخاصةً فيما يتعلق بالإسلام نفسه[١] ، إلى أن قال :

على أن استتباب السيادة لثقافة الغرب منذ قدوم « نابليون » إلى مصر قد أثبت بصفة قاطعة أن الثقافة الإسلامية يعوزها بعض الكفاية المادية ؛ فلا غرابة إذن ان كان بعض عناصر المسلمين على استعداد لعقد تحالف تكتيكى مع ذلك المروق المادى العظيم الذى نرى مقرّه المركزى بمدينة « موسكو » .

---

(١) وبعض هذه الأقوال منقولة عن .

Dom Gregory Dix : «Jew and Greek , a Study in the Primitive Church » (London , 1953) — ص ٢٤

الفصل العاشر

الشرق الأوسط والعالم (١٩٥٠-٥٤)

شهدت الأعوام الأربعة التى تلت الحرب العالمية الثانية الثورة الناجحة التى شنّها الصهيونيون على حكم الانتداب البريطانى ، وإحجام الرأى السياسى بمصر والعراق عن مفاوضة بريطانيا فى تعديل المعاهدة المبرمة مع كل منهما على أساس تأييد احتفاظ بريطانيا بقواعد فى أرضهما للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط إزاء « الحرب الباردة » القائمة . ولمّا تجددت المفاوضات فى مصر فى ١٩٥٠ — ٥١ كان الموقف الرسمى لحكومة الوفد أنها بمجرد نشوب الحرب تسمح للانجليز بالعودة فى الحال إلى احتلال مرافق منطقة القنال ، على أن يكون الجيش المصرى قد حافظ على سلامتها منذ أخلاها الإنجليز . فلما أوضح خبراء الانجليز العسكريون أن الدفاع ضد الغارات الجوية فى الحرب « الخاطفة » تستدعى إنشاءات أساسية محكمة لا يمكن نقلها على وجه السرعة فى حالة الطوارىء ، اجابَ الوزراء الوفديون بأن الإنجليز إنما يبحثون عن ذريعة لإطالة الاحتلال ، الذى ينادى الشعب المصرى بالإجماع بإنهائه ناجزاً ؛ وزاد على ذلك وزير الخارجية (محمد صلاح الدين) أن أدلى بأن الاعتقاد السائد فى مصر هو أنّ تعرّض مصر لأن تتناولها الحروب العالمية لم ينشأ عن موقفها الجغرافى الذى تلتقى عنده الطرق البحرية والجوية ، بل ينحصر سببه فى تحالفها مع إحدى الدول العظمى ، وأن خير وسيلة لتجنيبها ما أمكن ويلات حرب ثالثة إنما تكون بتوخّيها سياسة الحياد التام . وإزاء هذا الميل من جانب مصر إلى التملّص ، إزداد تمسك بريطانيا بضرورة الدفاع الإقليمي للشرق

الأوسط ؛وكان موقف حكومة العمال البريطانية أمام البرلمان فى دور ١٩٥٠-٥١ مزعزعا ولم يفسح أمامها مجالا يذكر للتوسع فى المفاوضة مع مصر ، إذ أن ميل جماعة « المحافظين » التقليدى للتشدّد مع المصريين طالما تردّد صداه قوياً فى أقوال « المعارضة » . هذا فضلا عن أن بقاء الوفد فى الحكم بات مهدّداً بازدياد النقد الموجه إلى إثراء قادته بحالة لم يسبق لها مثيل فى حركة المضاربة فى رفع الأسعار التى أحدثتها الحرب الكورية ، فصار لزاماً على الوفد أن يتمسك بطلباته القصوى من الانجليز حرصاً على بقائه الممثّل المحبَّب للوطنية المصرية .

يضاف إلى ذلك أنه فى صيف عام ١٩٥١ اشتد الخلاف بشأن فارس (إيران) بين الحكومة البريطانية والولايات المتحدة بعد ما أخفقتا فى الوصول إلى سياسة مشتركة فى الموضوع . وكان ما أخذته حكومة الولايات المتحدة على عاتقها فى « مبدأ ترومان » لعام ١٩٤٧ من مد تركيا واليونان بالمعونة لمقاومة هجوم « الحرب الباردة » السوفييتية قد أتاح لهاتين الدولتين فرصةً أقلّ ما يقال عنها أنها كانت هدنة لهما من العناء ،وقد أفادت خلالها الحكومة التركية والشعب التركى أحسن فائدة من المعونة الأمريكية الفنية والمالية بإدخال الإصلاحات الحديثة فى طرق المواصلات والزراعة والصناعة . وكان المظنون أن المنطق يقضى بمنح هذه الوسائل العلاجية لفارس أيضا ، وهى التى لم تكن أقلّ منهما تعرضا للضغط السـوفييتى ، والتى كانت زيادة إيرادها من حصيلة الزيت قد فتحت أمامها الباب لتمويل مشروع لسبع سنوات تبلغ جملة نفقاته ٦٥٠ مليون دولار دون الالتجاء فى شيء منها إلى دافعى الضرائب بالولايات المتحدة . غير أن ساسة الفرس ، والمستشارين الأمريكيين فى مشروع سبع السنوات ، وأصحاب امتياز الزيت (شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية) لم يفتْهم فقط اعتبار الأمر من المسائل التى يجب عليهم حلّها مجتمعين ، بل شاءت

المقادير أن تتّسع الشقة بين ثلاثتهم بعض السنين . وكانت الحكومات الفارسية المتعاقبة منذ سنة ١٩٤٧ قد عوّلت على الحصول على « قرض » من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وكان مستشارو الدولة بالولايات المتحدة خلال هذه المدة يعلقون الموافقة على ذلك على شرط أساسى هو إجراء إصلاح جوهرى فى نظام الإدارة الحكومية ، الذى يشوبه الفساد وعدم الكفاية . وكلما ازداد فى هذه الأثناء تأييد الشعب لغلاة السياسة الفارسيين فى مناداتهم بتجريد شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية من ملكيّتها، كانت الحكومة تزداد كل يوم تراجعاً عن مجاهرتها بالمزايا التى تفضُل هذه المغامرة والتى يمكن جنيها من تعديل شروط الاتفاق مع الشركة . كذلك نجم أمر لم يكن فى الحسبان، وهو تقرير حكومة العمال البريطانية تخفيض مقدار ما يوزع من الأرباح على المساهمين إذ أفضى ذلك فى عام ١٩٤٨ إلى نقص فعلى فى دخل الحكومة الفارسية العاجل من الزيت ، ومع أن الشركة كانت قد اتخذت إجراءات سريعة لتقديم عروض تعويضية ، فإنها لم يقدر لها بلوغ ما جرى به التيار العام فى هذا الشأن (بمّا روعى أولا فى « فنزويلا » ثم فى المملكة السعودية العربية) من العمل باتفاقات تقضى بتقسيم الأرباح بنسبة ٥٠ للشركة صاحبة الامتياز و٥٠ للحكومة التى يوجد الزيت فى أرضها . وقد قضى المفاوضون الفارسيون جانباً من الوقت فى المدة ١٩٤٩ — ٥٠ وهم يواصلون المطالبة بأن تكون الخمسون فى المائة المخصصة لهم من الأرباح مقدرة لا على أساس أعمال الشركة الانجليزية الإيرانية فى فارس بالذات فحسب ، بل على نصيبها أيضاً فيما تباشره من الأعمال فى بلدان أخرى بالشرق الأوسط وعلى تجارتها العالمية الواسعة فى توزيع الزيت ؛ وكانت حجة الفرس فى ذلك أن هذا الاتساع الشاسع فى الأعمال المربحة ، التى يؤول النصيب الأعظم منها إلى الحكومة البريطانية بحكم ملكيّتها الستة وخمسين فى المائة من رأس مال الأسهم ، ولما تجبيه

من الضرائب ، لم يُتح له الوجود إلاّ لأن شروط الامتياز الأساسية المبرمة فى عامى ١٩٠١ و١٩٣٣ أمليت إملاءً على حكومات فارسية لم تمثّل الشعب ، أو لأن هذه الشروط فسّرتها الشركة بطرق « مجحفة » جداً بحقوق فارس ؛[1] ولم يفكر سوى العدد القليل من ساسة الفرس فى أن مواطنيهم لم يتحملوا شيئاً من المجازفات المالية الأولى ، وأنهم كانوا يومئذ فى حالة يستحيل عليهم فيها تقريباً تقـــديم أحد من ذوى المهارة الفنية . يضاف إلى ذلك أن بعضاً من مستشارى الأمريكان فى مشروع سبع السنوات كانوا فى ذلك الوقت أو قبله متصلين بشركات للزيت فى الولايات المتحدة اشتهرت بحسدها لحالة الشركة الانجليزية — الايرانية ، وكان موقفهم بلا شك مشجّعا لغـــلاة الفرس على الاعتقاد بأنه فى استطاعتهم إخراج الشركة الانجليزية — الايرانية من ملكيتها والحصول من منافسيها على شروط تفضُل شروطها ؛ ولم يكن ضرب البريطانيين والروس بعضهم ببعض بالأمر العسير على دولة أتيح لها البقاء إلى ما بعد القرن الماضى عن طريق ضرب بريطانيا وروسيا إحداهما بالأخرى . وحدث فى مارس سنة ١٩٥١ أن اغتال أحد الغـــلاة رئيس الوزراء المعتدل « الجنرال رَزْميرا » لرفضه علناً تأميم أعمال الشركة الانجليزية — الإيرانية باعتباره أمراً غير ممكن من الوجهة العملية ؛ فخلفه فى رياسة الوزارة الدكتور مصدّق ، وهو رجل فى السبعين من عمره شريف المقصد غير أنه منقاد لعواطفه ؛ وقد استطاع أن يستغلّ التصريح العلنى الذى فاه به سفير الولايات المتحدة « الدكتور هنرى جرادى » (Dr. Henry Grady) عن قلقه وأنه يخشى أن موقف السفارة البريطانية الخالى من الاسترضاء قد يدفع فارس إلى أن تلحق بالصين إلى حظيرة

---

(١) أنظر المبحث « إيران تعرض قضيتها فى التأميم » فى «Oil Forum» لمارس سنة ١٩٥٢ ، وكذا المبحث « إيجابات الشركة الانجليزية — الايرانية مؤيدة بالحقائق » فى نفس المصدر، وكذا مقال Dr. Laurence Lockhart «أسباب منازعات الزيت الانجليزية الفارسية» فى « Journal of the Royal Central Asian Society » لأبريل سنة ١٩٥٣ .

الشيوعية (إذ أن حزب « تودة » الشيوعى بها قد دأب على اغتنام أكبر فرصة ممكنة يتيحها له الموقف) . وكان موقف وزارة العمال داخل بريطانيا مزعزعاً ، فأخذت تحوم بين التلويح بالشدة لحماية مصالحها الزيتية فى فارس وبين إظهار استعدادها لقبول « إيضاحات » الولايات المتحدة ، إلى أن سلَّمت فى آخر الأمر بما قرره «مصدِّق» من طرد آخر دفعة من الفنيّين البريطانيين من مصنع التكرير العظيم بعبَدَان فى أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وقد أتت هذه الضربة القاصمة لهيبة بريطانيا ، فى نفس الوقت الذى توقَّفت فيه المفاوضات الانجليزية المصرية ، وحَدَتْ بحكومة الوفد إلى رفض ما اقترحته بريطانيا من انضمام مصر إلى الدول الرئيسية لشمالى الأطلنتى — ومن بينها تركيا — فى كتلة دفاع عن الشرق الأوسط ، وقيامها ، بدلا من ذلك ، بإعلان انتهاء المعاهدة الانجليزية المصرية ونظام الحكم الثنائى فى السودان . وقد تكشّفت الأمور فى الحال عن انضواء قيادة الجيش المصرى العليا إلى إرادة الملك فاروق لا إلى الوفد ، وأنها غير مستعدة لأن تجازف بمهاجمة المواقع البريطانية المحصَّنة بمنطقة القناة ، ولمَّا لم تأت المقاطعة الإجبارية التى عمد إليها العمال المدنيون المصريون بالغرض المقصود ، وهو إثناء البريطانيين عن عزمهم قام عميد الوفديين « فؤاد سراج الدين » (الذى كان وزيراً للداخلية والمالية معاً) بقيادة حملة « حرب عصابات » ، بعض أعضائها من المتطوعين وبعضهم مسحوبون من القوات النظامية ، بقصد إزعاج البريطانيين وحملهم على الاستسلام . فلما ووجهت هذه القوة ، الضعيفة التسلح ، بالدبابات ومدافع الميدان البريطانية أرغمت على مداومة الاستبسال بما كانت تلقاه من التهديد بالمحاكمة العسكرية ، وبما صدر إليها من الأوامر التليفونية من مكتب « سراج الدين » بالقاهرة بعيداً عن كل خطر — وأخيراً انضم نفاد صبر البريطانيين من دوام الاعتداءات على قوّاتهم ، إلى استهتار سراج الدين فى سبيل تزعّمه الشعبى ،

فنشأت عن ذلك واقعة حربية فى كل مظاهرها بالاسماعيلية أسفرت عن قتل أكثر من أربعين مصرياً من الذين كانوا يسمون بقوات البوليس الإضافية. وانتقاماً لذلك قامت فى اليوم التالى، ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، جماعات منظمة بإشعال الحرائق ودمرت شطراً كبيراً من حى السياح والمحال التجارية بالقاهرة، وقضت على حياة نحو عشرين من الأوربيين، وأحدثت من الاضرار المادية ما قدرت قيمته بالملايين من الجنيهات.

وقد كان الملك فاروق فى انتظار مثل هذه الفرصة لعزل حكومة الوفد وتعطيل البرلمان؛ فعهد بحكم البلاد فى ستة الأشهر التالية إلى سلسلة من حكومات الأقليات، قامت خلالها بوقف حرب العصابات ضد البريطانيين، كما سعت إلى إزالة القطيعة التى خيّمت باستمرار على العلائق المصرية برجال السياسة السودانيين منذ عام ١٩٤٦. وكان الوفد لا يتزحزح عن عدم قبوله شيئاً أقل من اتحاد السودان مع مصر فيما يتعلق بالدفاع والمالية والسياسة الخارجية؛ غير أن رئيس الوزارة «نجيب الهلالى» لم يتردد فى فتح باب المباحثات مع أعضاء «جبهة الاستقلال» السودانية الذين لا يميلون مع المصريين. غير أنه عندما حاول التحرى عن مواضع الفساد عند الوفديين قضى على جهوده بدسيسة دنيئة دبرها بعض الأدنياء ممن كانوا فى السنوات الأخيرة يشجعون فاروق على المضى فيما دأب عليه من الخلاعة. ثم إنه تبين لفاروق أن جماعة من ضباط الجيش، من ذوى الرتب الوسطى، يشتغلون بتدبير مؤامرة ثورية ضده، غير أنه لم يقبل شيئا مما أُبدى له من النصح بترضية رئيسهم المختار المحترم «اللواء محمد نجيب»[1]، وأصرَّ على الفتك بهم. على أن المتآمرين كانوا أسرع

---

(١) المترجم ــ قد اتضح الآن أن المدبر الحقيقى للثورة والراسم لخطتها هو رئيس الجمهورية الحالى الفذ السيد «جمال عبد الناصر»، وأن «اختيار» محمد نجيب رئيسا لم يكن فى الحقيقة المكتومة إلا بصفة مؤقتة، وبعد أن تم رسم الخطة الأساسية لحركة الثورة.

منه إلى التحرك ، فأرغموه على النزول عن الحكم ومغادرة البلاد ، وكان ذلك فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . ثم أتموا حركة الثورة بإعلان مصر جمهورية واختيار اللواء محمد نجيب أول رئيس لها ، فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣.

ولم يكن بين الأعضاء الذين تألف منهم « مجلس الثورة » مَن تجاوز سنّ الأربعين سوى محمد نجيب نفسه ، وكانت رتب التسعة الباقين ما بين بكباشى وصاغ وقائد جناح جوى . وقد بذلوا جهودا صادقة لإدخال النظام فى الإدارة المدنيّة لأعمال الحكومة ، كما بادروا إلى سنّ تشريع لتحديد الملكية الزراعية بجعل الحد الأقصى لها ٢٠٠ فدان لكل مالك ، مع توزيع ما زاد على ذلك على المعدمين من الفلاحين فى شكل قِطَع زراعية صغيرة ، على أن تدار شئونها بالطرق التعاونية وبإرشاد رجال وزارة الشئون الاجتماعية . على أنه لو تم أقصى ما يُنتظر على هذا الوجه فى فترة الانتقال ، المحدد لها خمس سنوات ، لكان ذلك نفسه جزءاً يسيرا من حل مشكلة تضخم عدد السكان بالنسبة للمساحة الزراعية ؛ ولذلك عُلقت الآمال على توسيع نطاق الصناعة عن طريق استنباط الكهرباء من المساقط المائية بالنيل . وقد كان لما أبداه هؤلاء الثوار الفتاه من روح التقدم أطيب أثر لدى دوائر الأحرار بالولايات المتحدة والدوائر الاشتراكية فى بريطانيا . ثم إنهم عمدوا إلى الإفادة فى مسألة السودان بما أقدم عليه رئيس الوزارة الأسبق نجيب الهلالى (وإن كانوا قد اعتقلوه عدة أشهر مع غيره من الشخصيات السياسية الهامة) ، فعرضوا على الأحزاب السياسية السودانية أن يختاروا بحريتهم بين الاستقلال والاتحاد مع مصر . فما أن صدر هذا التصريح من جانب مصر حتى بادرت الأحزاب السودانية التى كانت تعتمد على مصر فى مناهضة « جبهة الاستقلال » ، التى تتمثل فيها أطماع « المهدى باشا » الشخصية ، إلى الائتلاف معاً فى هيئة واحدة هى « حزب الاتحاد القومى » ، لتخوض غمار الانتخابات العامة ، التى كانت

الحكومة البريطانية قد أعدّت العدة لإجرائها تحت إشراف لجنة دولية . وكان من الأمور المجهولة عدد الناخبين فى جنوبى السودان (وهو لا يدين بالإسلام) وفى الأنحاء الأخرى البعيدة عن تأثير السياسة التى لا تخلو من المغالطة بالمدن الرئيسية ؛ غير أنه ، بفضل ما قامت به مصر من عظيم التأييد لحزب الاتحاد القومى بالمال والدعاية ، وتحاشى الموظفين البريطانيين القيام بأى تأييد يذكر لجبهة الاستقلال ، حاز الفريق الأول أغلبية واضحة فى الانتخابات فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ؛ وبذلك دخل السودان فى دور جديد من تاريخه ، على أن يبدأ فيه الموظفون البريطانيون فى الانسحاب ، بحيث يتم انسحابهم فى نهاية ثلاث سنوات ، فى الوقت الذى يقوم فيه السودانيون بإعطاء أصواتهم ، فى مواجهة المصريين ، بشأن وضعهم السياسى مستقبلا .

وقد كان لهذا النجاح فى السودان أثر مشجع لدى رجال الثورة المصريين وصحافتهم (بعد أن أُخفتت أصوات المعارضة بسلسلة من المحاكمات بتهمة الخيانة أمام محكمة الثورة ، التى كانت مطلقة السلطة فى أحكامها إلى حدود الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة) ، فطالبوا البريطانيين بالجلاء العاجل عن منطقة القناة . وقد أعربوا عن استعدادهم للموافقة على بقاء عدد محدود من الفنيين البريطانيين فى زى مدنى لمدة محدودة ، وتخويل القوات البريطانية الحق فى العودة فى حالة وقوع اعتداء على إحدى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، غير أن تمسك البريطانيين بإدخال تركيا وفارس ضمن الدول ، التى بسبب الاعتداء عليها يجوز للقوات البريطانية العودة إلى منطقة القناة ، أفضى إلى وقوف المفاوضات ، مع التهديد بالتزام الحكومة المصرية سياسة الحياد التام . على أنه فى فبراير سنة ١٩٥٤ كفّت يد اللواء محمد نجيب عن السلطة ، وانحصر النفوذ فى يد رئيس الوزراء البكباشى « جمال عبد الناصر » ؛ فاتُخذت إجراءات حاسمة ضد الشيوعيين، وأعيد فتح باب المفاوضة مع البريطانيين. وفى شهر يوليو

وصل الفريقان إلى الاتفاق على سحب القوات البريطانية فى بحر سنتين ، مع تخويلها حق العودة فى حالة الاعتداء على إحدى الدول العربية أو على تركيا، وأن يُعهد فى صيانة المؤسسات البريطانية بمنطقة القناة إلى هيئة من المقاولين البريطانين المدنيين لمدة سبع سنوات . وقد كان المأمول أن تتم تسوية المسائل التفصيلية الهامة من فنية ومالية وإقرار المعاهدة فى أوائل الخريف ؛ لولا أن شُغل بال « عبد الناصر » بأعمال جماعة « الأخوان المسلمين» ، الواسعة الانتشار التى لم تُبدِ تحوّلا عن موقفها غير المسالم .

وبالعودة إلى « إيران » نجد أن نزعة « الدكتور مصدّق » الوطنية غير المسالمة لم تُفْضِ فى خلال هذه المدة إلاّ إلى إفلاس وطنى ، إذ أنه ، وإن كانت محكمة العدل الدوليـــة قد قررت أن النزاع مع الشركة الانجليزية — الإيرانية لا يدخل ضمن طائفة المسائل التى وافقت حكومة فارس على خضوعها لسلطة المحكمة ، فإن ما حدث من التوسع فى إنتاج الزيت بكل من العراق والكويت والمملكة السعودية العربية قد عوّض من التوقف فى إنتاج الزيت الفارسى ، كما أن المصاعب التى نتجت عن إغلاق مصنع التكرير بعبَدان قد اتُخذت إجراءات عاجلة للتغلب عليها — وإن كان ذلك قد جرّ على بريطانيا عجزا كبيرا فى حصيلتها من الدولارات ؛ ذلك إلى أن ما للشركة الانجليزية — الإيرانية من كبير النفوذ على أساطيل نقل الزيت العالمية قد عاق الحكومة الفارسية عن إيجاد عملاء يحلّون محل البريطانيين ، اللهم إلاّ إذا استثنينا المقادير الضئيلة المضحكة التى كانت تشتريها إيطاليا واليابان . ومع ما حصل للشركة الانجليزية — الإيرانية من غلبها على أمرها ، فلم تستغلّ شركات الزيت الأمريكية الفرصة ، كما أن حكومة الجمهوريين الجديدة بالولايات المتحدة امتنعت عن زيادة معونتها المالية لإيران ما دامت هذه ماضية فى سياستها السلبيّة بشأن الزيت . وكان الدكتور مصدّق يدأب بانتظام على توسيع نطاق سلطانه

على حساب نفوذ الشاه الشاب ، فعندما قام فى أغسطس سنة ١٩٥٣ بمقاومة ما همّ به الشاه لعزله ، قام « الجنرال زَاهيدى » على رأس الجيش للتدخّل فى الأمر ؛ وبعد أن التحم فى موقعة مع أعوان مصدّق ألقى القبض على ذلك الرجل المسنّ العنيد . وفى صيف عام ١٩٥٤ عُقد اجتماع بين ممثّلى الحكومة الفارسية وهيئة دولية تمثّل شركات الزيت فى العالم ، ومن بينها الشركة الانجليزية — الإيرانية ، فوصل الجميع إلى اتفاق لاستئناف استخراج الزيت فى فارس ، بشروط قُدّر أنها كفيلة بحصول فارس من ذلك الوقت فصاعداً على حصيلة كافية ، ولكن (نظراً لما أنشىء فى هذه الفترة من موارد للزيت الخام ومعدّات للتكرير لتحلّ محل نظائرها فى فارس) لم يقرر الاتفاق لفارس ، على سبيل التعويض ممّا خسرته فى عامين من جرّاء سياسة وطنية خرقاء ، شيئا كثيرا ؛ خَشيةَ أن يكون ذلك موضع إغراء على إعادة هذه التجربة فى بلدان أخرى .

أما « إسرائيل » ، فإن الدول العربية قد تمسّكت فى إصرار برفض إجراء مفاوضات لعقد صلح رسمى معها ، ممّا أفسح مجالا واسعا لوقوع احتكاك على طول خطوط الهدنة التى رَسمت حدود دولة إسرائيل المتعرّجة على أساس الأمر الواقع . وعندما قامت إسرائيل بمحاولاتها فى الشمال لتحويل مجرى مياه أعالى الأردن من أجل بعض أعمال الرى قوبلت بمقاومة مسلحة ودبلوماسية من سوريا ، بحجة أن مثل هذا العمل يخلّ بشروط نزع السلاح فى المنطقة التى تتأثر بهذا المشروع والتى نُصّ عليها فى شروط الهدنة لعام ١٩٤٩ . على أن أكبر مصدر للاحتكاك كان على امتداد الحد الفاصل بين إسرائيل والأردن وقدره ٣٣٠ ميلا ، إذ كانت إسرائيل قد أملت تحديد هذا الخط على أساس اعتبارات ستراتيجيّة ، دون مراعاة لمصلحة عشرات الألوف من القرويين الذين يُفصل بذلك بينهم وبين أراضيهم التى يرتزقون منها ، كلها أو بعضها ؛ وإزاء هذه الظروف لم يكن فى وسع رجال الأمن فى الأردن ، أو ربما لم يكن

من رغبتهم الخالصة ، أن يمضوا على ما دأب عليه العرب ، سواء أكانوا لاجئين حقيقة أم أفاقين من الذين اعتادوا السطو والنهب ، من التسلل إلى ما وراء خط الهدنة سعياً وراء غنيمة يسلبونها . فكان ما يقع بسبب ذلك من اعتداءات على الأنفس أو الممتلكات مثاراً دائما لإنزعاج المستعمرات الإسرائيلية الواقعة على الحدود ، ولغضب رجال الأمن بإسرائيل ، و « بن جوريون » وزير دفاعها . لذلك وُضعت فى أوائل عام ١٩٥٣ خطة منظمة واسعة النطاق للانتقام من القرى التى هى موضع المظنّة ، أفضت فى النهاية إلى تدمير نصف قرية « قِبْيَة » فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقتْل ٦٦ من سكانها . وقد أعلن مجلس الأمن للأمم المتحدة سخطه على هذا الانتقام الوحشى ؛ غير أن ما أوصى به من قيام الحكومتين بإجراء مباحثات لتعديل شروط الهدنة قوبل بعدم الرضا من الجامعة العربية ، فقررت فى اجتماع لها فى شهر ديسمبر أن ذلك يعدّ تحايلا لحمل حكومة الأردن على قبول مشروع للولايات المتحدة لتنظيم مياه الأردن ونهيراته معاً بحيث يخصص ٦٥ فى المائة من مجموعها لرى مملكة الأردن و ٣٠ فى المائة لإسرائيل . ثم إن طرد الملك فاروق من مصر قد أذكى نار التبرّم عند أهل الدول العربية الأخرى ، فطاب لهم أن يعزوا كل تبعة فى هزيمة العرب فى فلسطين فى عام ١٩٤٨ إلى سوء القيادة أو إلى الدول الغربية ، ولم يبدُ منهم شىء يذكر من الشعور بالمسئولية الشخصية أو لوم النفس ؛ ونتج عن ذلك أن مناهج المعونة الفنية الأمريكية (النقطة الرابعة) لقيت مقاومة سياسيّة كبيرة ؛ وعندما فوتحوا من بريطانيا والولايات المتحدة بشأن إعداد دفاع إقليمى مشترك كان الجواب الجماعى من العالم العربى أن « إسرائيل » ، التى مازالت الدول الغربية تؤيدها ، هى منبع خطر عاجل أشد من خطر الاتحاد السوفييتى . على أنه بحلول صيف ١٩٥٤ كانت حكومة العراق قد لحقت بتركيا والباكستان فى تلقى معونة عسكرية

من الولايات المتحدة ، كما أبدت الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة فى هذا الشأن ؛ غير أنه اشترُط أن يكون هذا الميل مع الغرب مقرونا فى كل مملكة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد دعاة الوطنية المتعسّفين والشيوعيين المؤازرين لهم .

فنى هذا الجو المفعم بالتراشق بالاتهامات ، لم يكن من السهل على بريطانيا بوجه خاص الاستمرار فيما اشتهرت به من اعتبارها الشرق الأوسط ، أوّلا وقبل كل شىء ، مجرد حلقة فى سلسلة مصالحها العاهلية ، حتى لو لم يعزَ إلى بريطانيا والولايات المتحدة حمل التبعة المباشرة فى مشروع إيجاد إسرائيل ، سواء فى صورته الغامضة فى عام ١٩١٧ ، أم بعد مولد إسرائيل ، الذى هو فى نظر الشرق الأوسط حادث مروّع فظيع . على أن العالم العربى ، بمغالاته العاطفية فى تقدير موقفه من الغرب ، لم يتخذ أكثر الخطوات سداداً لخدمة مصلحته الاقتصادية ؛ فإنه لأسباب متأصلة فى تاريخ المنطقة الاجتماعى ، كان الاتجاه الغالب بالنسبة للأموال المكدّسة لديه ، كالتى توافرت من اتساع نطاق استخراج الزيت ، إنفاقها على المسرّات الشخصية للفئة الصغيرة الحاكمة (كما يشاهد فى المملكة السعودية العربية والكويت). أو فى المشروعات التى يُنتظر أن تأتى بالأرباح الكبيرة أمثال بناء الفنادق الفخمة ذات «الكزينوهات» ونحوها ، بدلا من إيداعها فى المشروعات التى ، وإن لم تأت بمثل هذه الأرباح العاجلة ، فإنها تعود بتقوية الاقتصاد المتداعى بهذه المنطقة . ومن ذلك يتبيّن ، من جهة ، أن حب العظمة الكاذبة هو على ما يظهر نزعة من نزعات الخُلق العربى ؛ ومن جهة أخرى أن هناك تسليما ضمنيًّا بأن الغرب هو الذى يضطلع إلى ما شاء الله بتقديم المال اللازم لتلك المشروعات الإنمائية الأساسية ؛ ولا غرْو ، أفليس فى عنق الغرب دَين يُلزمه بإصلاح العالم العربى نظير المسلك « الاستعمارى » الذى اعتاد

أن يسلكه معه فى الماضى بوجه عام ، وما اقترفه على وجه التخصيص فى مسألة إسرائيل واللاجئين العرب (الذين دأبت الدعاية العربية على تضخيم عددهم) ؟ [١] وعند ما أصدرت حكومة الولايات المتحدة إنذارها بوقف معونة اللاجئين حتما فى منتصف عام ١٩٥٥ إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة لإعادة إسكانهم قبل ذلك الوقت ، كان فى ذلك مجال لإثارة التهديدات المعتادة ، المضادة لذلك ، بأن الشيوعية تنتشر انتشارا لا سلطان لأحد عليه (والحقيقة التى لا شك فيها هى أن مخيمات اللاجئين كانت أصلح منبت طبيعى لنمو الدعاية الشيوعية) ؛ كما أن حكومة الثورة المصرية طوّحت بنفسها مرارا فى أقوال تشير إلى أن روسيا كفيلة بسحق الغرب . وقد أضافت « إسرائيل » إلى الرائحة الكريهة المتصاعدة من هذا الجوّ العام المفعم بالقدح والتراشق ، رائحتها الخاصة بها ، بتدخلها فى المفاوضات الانجليزية المصرية التى كان موقفها غاية فى الحرج والدقة ، وذلك خوفا من سياسة مصر بعد أن تصبح فى يد قادة الوطنية ومتحررة من كل تحكم بريطانى — إذ أن « الفرْخ » الإسرائيلى الغريب ، المزهو بنفسه المجرد من الضمير ، لم يفتر له جهد فى البحث وراء أى مأمن جماعى يحتمى به من جماعة الطيور العربية ، التى ألقى به ، وهو فى طور التفريخ ، فى عشها الناقص البناء ، بلا حفاوة ولا ترحيب .

---

(١) « كان من النتائج التى ترتبت على المشروعات المراد بها معونة الشرق الأوسط ، أمثال مكتب الشرق الأوسط الذى أنشأه « المستر بفن » ، والنقطة الرابعة للرئيس « ترومان » ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين العرب ، والمنحة الأخيرة التى نفح بها الرئيس « إيزنهاور » فارس وقدرها ٤٣ مليون دولار ، أن ازداد اغترار القوم بأن معونة الغرب واجب لازم ... وكلما ازدادت المعونة العامة التى يقدمها الغرب للشرق الأوسط ، كانت أدوم أثرا فى اعتقاده بأن الغرب عليه التزامات نحوه لا مفر منها » . (عن مقال بعنوان :

« The Economist» فى مجلة «Proud Borrower ana Shy Investor »

(الصادرة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ — الصفحتان ٤٠٣ — ٤٠٤) .

يقول الأستاذ « ديمَنت » (V. A. Demant) «ان المجتمع دائماً مريض ، ولكن مرضه ليس دائماً مرض الموت » . وفى العالم العربى نجد أن الفجر اللامع الذى تكلم عنه «جورج أنطونيوس» (George Antonius) عام ١٩٣٨ فى بحثه عن « استيقاظ العرب » (Arab Awakening) قد أصبح فى عام ١٩٥٤ فجرا قاتماً مظلما . كما أن شابا عربيا متفرنجا ، يصح اعتباره مثالا لغيره ، كان منذ ثمانية أعوام متفرغا للنشاط السياسى فى سبيل القضية العربية ، والآن يعترف لمؤلف هذا الكتاب بأنه ، وإن كان لايزال متحمساً لخدمة قومه فى الميدانين الاجتماعى والتعليمى ، فقد صار فى حكم المقتنع بأن المجتمع فى الشرق الأوسط الآن (بحسب تعبير الأستاذ « ديمنت » أيضاً) « فى طور هبوط من أطوار دورته» . ثم يواصل الكلام فيقول : « ولست أقصد بذلك أن كل شىء فيه فى انحلال ..... فإن حالة المجتمع لا يجوز الحكم عليها بمجرد إلقاء نظرة على عوامل التدمير أو عوامل الإصلاح التى تعمل فيه ، بل يجب التأمل فى مدى تأثير القوتين معاً وسرعة عملهما ، والتساؤل أيهما له اليد العليا : عوامل النمو أو عوامل التدهور ؟ فإن الناس لا يستطيعون البقاء دائماً فى حالة مدّ ؛ وإذا كانت « فطيرة الموسم » عرضةً لأن يقلّ سمكها » فإن روح الإنسان المعنوية تهبط تحت الأعباء المستمرة التى يقتضيها دوام التدبير والنشاط . إنّ المدنيّة مبنىً علوىّ ، فلكى يُضمن لها البقاء يجب إقامتها على قاعدة من الأسس الأولية السليمة »[١] .

ومنذ عهد قريب قام السيد « ألبرت حورانى » — وهو غير « الشاب

---

(١) عن V.A. Demant فى كتابه «Religion and the Decline of Capitalism» (طبع لندن عام ١٩٥٢ — الصفحتان ١٥٧ و ١٦١) .

العربى المتفرنج المعتبر مثالا لغيره ، الآنف الذكر ، وإن كانت آراؤه لا تختلف عنه كثيرا — بتحليل الموقف فى مقال شائق بعنوان « هبوط مركز الغرب فى الشرق الأوسط »[1] ؛ ونجد بيت القصيد من مقاله فى سؤاله الختامى عما إذا كان هناك مجالٌ ما للنظر فى مثل ذلك الهبوط مالم يكن هناك هبوط واقعى فى الغرب فى ذاته ، وما لم يكن التسيطر الغربى فى الشرق الأوسط فى خلال القرن التاسع عشر قد حصل « فى وقت كان فيه الغرب فى أزهر أدواره الاقتصادية ولكن فى أحطّ أطوار مشاعره الروحانية أيضاً »[2] . وقد خصص شطرا كبيرا من مقاله[3] لتوضيح آثار هذا الهبوط الروحانى فى تسميم العلائق بين الشرق الأوسط والغرب — ولا سيما بريطانيا التى لها نصيب الأسد فى هذه العلائق ، والتى يعدّ وضعها مثالا لما أنتجه القرن التاسع عشر من الروح الاستعمارية — غير أن السيد حورانى يصرّح فى الوقت نفسه (فى الصحيفتين ٢٦ — ٢٧) بأن المجتمع الإسلامى التقليدى كان قد أخذ فى أسباب التدهور عندما دخل فى دور الخضوع لتقاليد الغرب حوالى عام ١٨٠٠ ، وأن تدهوره فى الميـــدان الروحانى (ولا أقول المادى) ازداد سوءاً بتأثير هذا الخضوع . أما من حيث الدراسات الإسلامية القديمة — بالطريقة التى تدرس بها فى الجامعة الأزهرية بالقاهرة — « فإنها عقيمة ولم تُزوَّد بالآراء الحديثة لإكسابها الخصوبة » . ومن جهة أخرى

---

(١) عن « International Affairs » — عددى يناير وابريل عام ١٩٥٣ المجلد ٢٩ .

(٢) نفس المقال — الصفحتان ٣٤ و ١٨٣ .

(٣) وهو أكبر مما ينبغى فى رأى Brigadier Stephen Longrigg الذى أدلى برأى مقابل لذلك فى نفس المبحث فى يوليو سنة ١٩٥٣

« يرجح أن جماعة المتفرنجين قد خسروا أكثر مما أفادوا ؛ فإنهم بقدر تأثرهم بالآراء الغربية الحديثة يميلون إلى البعد بأنفسهم عن العقيدة الإسلامية والقيام بفروضها التعبّدية ، وإن كان من الجائز أنهم لايزالون يشعرون بفخر الإسلام الجماعى ، ويزداد شعورهم بذلك كلما ذبلت العقيدة فى نفوسهم ؛ وهم فى الوقت نفسه لم يكتسبوا فى مقابل ذلك سوى فكرة مهوّشة عن بعض الآراء الغربية ، التى لاتستطيع فى ذاتها أن تجزم بالأسس التى بنيت عليها .

« إن ما نراه فى أيامنا هذه من انتشار المذاهب الدنيوية المحضة ، أمثال النسبيّة والمادية ، يُفضِى إلى « العدميّة » (النِهِلِسْت) حتى فى عالم الغرب الذى مازال يلمس هذا الأمر من تعاليم المسيحية ، فكيف بالحال فى الأمم الأخرى الذين هم عنها بمعزل تام . إن المشكلة الأساسية فى العالم العربى ، السياسى منها والفردى على السواء ، هى الخوف من « العدمية » ، إذ يزيد من خطرها اقترانها بالشعور الوطنى المتطرف وبالوسائل الحربية الحديثة . »[1]

ويتضح هذا الميل إلى « العدمية » بشكل مروّع لمن كان عمله يشمل الاطلاع على آراء الطلبة فى إحدى الجامعات الغربية ببلدان الشرق الأوسط ، بشأن (١) تطور الحضارات العظمى ، و(٢) أساليب العلاقات الدولية ومبادئها ؛ فهنالك ، عندما يطلع الإنسان على كُدْس من مقالات الطلبة ، يتمثّل أمامه أن ما يبدو فى بعضها من النقص الفاحش فى التعبير بلغة أجنبية لايرجع إلى مجرد النقص فى إعداده بالمدارس الثانوية ، بل يعود أيضاً إلى ميل « عدمىّ » فيه لنبذ المؤثّرات الغربية واللغات التى هى وسيلة هذه المؤثرات . فمن ذلك ما نُقل عن أحد الشبان من أنه قال : « إنى أكره الانجليزية » — قالها فى لهجة تفوق كل ما يبدو من الشباب من التعبير عن كراهيتهم لإحدى مواد الدراسة .

---

(١) عن نفس المبحث — ص ١٨١

والظاهر أن ما لوحظ فى جانب من هذه المقالات من شدة الكراهية السخيفة للأجانب متناسب تناسباً عكسياً مع مبلغ معرفة الطالب باللغة الأجنبية التى يكتب بها ؛ ومع ذلك نراه قد اختار تلقى دراسته العالية بنفس هـــذه اللغة ، لا لسبب سوى الفوائد العلمية أو المادية التى يأمل فى تحقيقها من وراء ذلك . وقد أتينا بما فيه الكفاية من تحليل هذه الحالة النفسية المضطربة ، ومن الواضح أن المتأثرين بها يستحقون منا كل عطف فى تفهّم تفكيرهم ؛ ولكن ما حيلة المدرس الذى ينتمى إلى الغرب فى ذلك ما دام (١) أن الغرب هو الذى تقع عليه التبعة كلها تقريباً فى وجود هذا الوضع ، (٢) وأن المدرس نفسه يعترف بصحة هذه الآراء ولو إلى حد ما ؟ ثم ماهى المُثل والمبادىء التى يمكنه اعتبارها على جانب من الحق ؟ الحقيقة أن لا شىء من الأقوال الأكثر عصريّة أو الأكثر قرباً منا يفوق مانطق به « أشْعِيا » إذ يقول: « كلنا كغنمٍ ضللنا ، مِنّا كل واحد إلى طريقه » — على ألا يعزب عن الذهن أن هذا الإرشاد يسرى على مجتمع الشرق الأوسط كما يسرى على مجتمع الغرب سواء بسواء وكما أن الاعتراف الصريح بخطأ الإنسان دون أن تكون لديه نية التوبة والإنابة لا يُغنى عنه شيئاً (وربما كان هذا أكثر انطباقاً اليوم على الشرق الأوسط منه على الغرب) ، كذلك لا أمل فى الانصلاح دون الاعتراف بالخطيئة . وقد أعرب « ف . د . موريس » (F. D. Maurice) عن هذه الفكرة بلغة السياسة منذ مائة عام ، إذ قال :

« إذا طرحنا جانباً تلك العقيدة القـــائلة بأن الحكام يحكمون بإذن الله ومشيئته ، على اعتبار أنها عقيدة عتيقة ، . . . فإنى لا أرى أملا ما فى التقدم ، بل لن يكون هناك شىء سوى التذبذب المستمر والرجوع دائماً إلى حيث بدأنا : فمن جمهوريات تلى حكومات ملكية ، إلى عاهليّات تبتلع الجمهوريات ؛

ومن نظريات ترمى إلى نصرة الأمور الواقعة ، إلى أمور واقعة تقضى على النظريات ؛ ومن صياح الناس بالمطالبة بحرية الرأى ، إلى صراخهم طالبين الحكم الاستبدادى الحديدى ، الذى سيقضى على كل فكر »[1] .

وحرر فى أسبوع القيامة سنة ١٩٥٤

---

(١) ذكر « موريس » ذلك على أنه القاعدة العامة . « وإذا كان أمراؤنا يحكمون بإذن من الله ، فانما يكون حكمهم مثالا شاهداً على أن جميع الملوك ورؤساء الجمهوريات والخلفاء وغيرهم مهما تنوعت أسماؤهم ، يحكمون أيضا بإذن الله » (Tracts for Priests and People) — لسنتى ١٨٦١ — ٦٢ (كما نقله عنه Dr. Alec R. Vidler فى : « The Theology of F. D. Maurice » — طبع لندن سنة ١٩٤٨ ص ١٩٦

من بيان كتب مشروع الألف كتاب

صدر من كتب العلوم الإنسانية فى مجموعة الألف كتاب (اجتماع ، اقتصاد ، تربية ، علم نفس، تاريخ وتراجم، جغرافيا ، رحلات ، دين، سياسة ، فلسفة ، قانون، معارف عامة) :

	الكتاب		المؤلف
١	— تفسير القرآن		
٢	— حضارة الإسلام	تأليف	جوستاف جرونباوم
٣	— اتجاهات الفلسفة المعاصرة	»	اميل برهييه
٤	— البوليس والكشف عن الجريمة اليوم	»	ريجنالد موريش
٥	— سكتلنديارد	»	سير هارولد سكوت
٦	— الحياة العامة اليونانية	»	ا . ا . زمرن
٧	— فلسفة الخير	»	لويس دكنسن
٨	— حركات الشباب	»	الصاغ الدكتور محمد فتحى
٩	— بلاد مابين النهرين	»	ل . ديلابورت
١٠	— بسمرك	»	اميل لدفيج
١١	— آثار حضارة الفراعنة	»	الأستاذ محرم كمال
١٢	— الحياة الناجحة	»	أوستاس تشسر
١٣	— كيف تقرأ الجريدة	»	ادجار ديل
١٤	— الحياة اليومية فى مصر القديمة	»	ألن شورتر
١٥	— الديانات فى أفريقيا	»	ﻫ . ديشان
١٦	— الطفل من الخامسة إلى العاشرة	»	أرنولد جزل
١٧	— علم نفسك الاقتصاد	»	إيفلين توماس
١٨	— حضارة مصر والشرق الأدنى		

١٩ — تاريخ العالم من ١٩١٤ — ١٩٥٠	تأليف دافيد تومسون
٢٠ — نحو مجتمع أفضل	» برتراند رسل
٢١ — الأحلام والجنس	» فرويد
٢٢ — تاريخ طابع البريد	» يوجان فاينيه
٢٣ — تاريخ الجيوش	» جورج كاستلان
٢٤ — مصر القديمة	» جان تركوتيه
٢٥ — صحوة أفريقية	» بازيل دافيدس
٢٦ — الجريدة	» جورج فيل
٢٧ — الحرب بين الماضي والحاضر	» الأميرالاي محمد عبد الفتاح
٢٨ — الانقلاب الصناعي	» ت . س . اشن
٢٩ — مرشد الآباء والأمهات	
٣٠ — موجز تاريخ العالم	» ه . ج . ولز
٣١ — الحضارة العربية	» ى . هيل
٣٢ — دراسات في المغرب والأندلس	» ى . ليفي بروفنسال
٣٣ — الإنسان والأخلاق والمجتمع	» ج . س . فلوجل
٣٤ — قصة الإنسانية	» فان لون
٣٥ — مدخل إلى علم الآثار	» السير ليونارد وولى
٣٦ — الجغرافيا والسيادة العالمية	» جيمس فيرجريف
٣٧ — الرحالة العرب	» الدكتور نقولا زيادة
٣٨ — في طلب التوابل	» سونيای . هوى
٣٩ — أهرام مصر	» ا . ا . س . ادواردز
٤٠ — مصر ومجدها الغابر	» مرجريت مرى
٤١ — تاريخ العلم وصلته بالفلسفة	» وتهام تامبير
٤٢ — الشعوب البدائية	» ج . و . بيج
٤٣ — طبقات المجتمع	» اندريه جوسان

٤٤ — بذور الشر	تأليف إيفان هنتر
٤٥ — فجر الضمير	» برستيد
٤٦ — الأراضى البكر فى العالم	» كمبل
٤٧ — قصة التجارة الدولية	» فيلبس دين
٤٨ — السلام العالمى فى العصر الذرى	» اسكندرهارو وبرتراند رسل
٤٩ — الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته	» ت .جايلرنج
٥٠ — تاريخ الصحافة	» اميل بوفان
٥١ — ماهو الجنس	» المنظمة التعليمية التابعة للأمم المتحدة
٥٢ — تطور النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج الفارسى	» الدكتور صلاح العقاد
٥٣ — علم الاجتماع	» موريس جنزبرج
٥٤ — الصحافة فى العالم	» ب . ديوانييه
٥٥ — موجز تاريخ الشرق الأوسط	» جورج كيرك